جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

الاندماج الإقليمي المغاربي بين متطلبات التنمية وتحديات العولمة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
(تخصص علاقات دولية)

إعداد الطالبة:
فتيحة شيخ

إشراف:
أ.د. مصطفى بن عبد العزيز

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: إراتني بلقاسم ..... رئيسا
الأستاذ الدكتور: بن عبد العزيز مصطفى..... مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور: سعود صالح..... عضوا مناقشا
الدكتور:.ساحل مخلوف..... عضوا مناقشا
الدكتورة: عكاش فضيلة..... عضوا مناقشا
الدكتور:اسماعيل معراف..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية
1437-1438هـ/ 2016/2017 م

إهداء

إلى أبي العزيز، رمز الصدق والعزة

إلى أمي الحنونة، مدرستي في هذه الحياة

رمز العطاء والوفاء

إلى إخوتي وأخواتي ، سندي في هذه الدنيا

إلى زوجي ورفيق دربي سمير، مع أسمى عبارات المودة والاحترام

إلى أبنائي وقرة عيني سامي، رندة و إلياس، جعلهم الله ذخرا لهذه الأمة

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

إلى كل الزميلات وزملاء مهنة التعليم

إلى وطني، وإلى كل الشعوب المغاربية، عساها تجد في هذا العمل مساهمة متواضعة لبناء مغرب قوي وموحد.

إلى كل هؤلاء

فتيحة شيخ

شكر و تقدير

الشكر لله أول العمل و آخره، والحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

شكر وتقدير إلى أستاذي الفاضل «مصطفى بن عبد العزيز»، أولا على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى سعة صدره وتحمل مشاق متابعة هذا العمل من خلال توجيهاته ودعمه المتواصل معنويا ومعرفيا.

فمهما حاولت أن انتقي عبارات الشكر والامتنان، لن تكون موفية حق أستاذي الكريم "مصطفى بن عبد العزيز" ولن تكون قدر نبل أخلاقه ورفعة خصاله، وغزير علمه، وندرة حكمته في ممارسة عملة النبيل.

شكر وتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

شكر وتقدير إلى كل من علمني، ولو حرفا.

التقدير والشكر لكل الأشخاص الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

يقول نبي الإسلام سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام:

"من أراد الدنيا فعليه *بالعلم* ومن أراد الآخرة فعليه *بالعلم*

ومن أرادهما معا فعليه *بالعلم* "

مقدمة

ية

للدول ،

لموا ،

ومس

عمقا

من أي وقت مضى، وذلك من خلال التجارة، والهجرة، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والأزمات الأخيرة التي عرفها العالم (غذائية، ومالية، ومناخية، وأمنية) والتي أوقعت أضرارا بحياة الكثيرين، إنما هي تأكيد على واقع ذلك الترابط، ولكنها أيضا تأكيد بضرورة العمل الجماعي من أجل حماية الأفراد من تداعيات الصدمات والكوارث.

فالعالم يعرف اليوم تغيرات أساسية يمكن تلخيصها في ثلاثة مستويات كبرى هي: الاقتصادي –الاجتماعي، الجيوسياسي، والثقافي.

يتجسد التحول الاقتصادي– الاجتماعي في دخول العالم في ثورة تكنولوجية علمية واسعة يلعب فيها الإعلام الآلي، والاتصالات والبيولوجية الوراثية دورا مهما في تغيير المفاهيم والأفكار الأكثر ترسخا في عالم الشغل والأسواق والفواعل واستراتيجيات التنمية، وتبقى الدول التي لا تملك عوامل التقدم (خاصة المعرفة)، عاجزة عن تجهيز استراتيجيات فعلية للتنمية.

ويلاحظ وراء هذا التغير الشامل، إعادة ترتيب القوى سواء على المستوى الدولي أو الوطني. فالتطور التكنولوجي والعلمي يستلزم التحول السياسي والثقافي الضروريان لهذه الثورة التكنولوجية، وكنتيجة طبيعية لذلك، إلى ترقية الديمقراطية كنظام عالمي ونموذج مثالي، الذي يفترض أن تتجه إليه كل سياسة تريد أن تكون عصرية. ولكن ترقية هذه الديمقراطية تطرح مشكلة تكيفها مع الظروف الخاصة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول النامية.

ارتباطا مع هذه التغيرات السياسية والتكنولوجية، إن القيم، والطموحات والرغبات، أي الهويات الثقافية هي في حالة التعرض إلى تحولات من نفس الطبيعة. ولكن الوحدة الفعلية لمجال الاتصالات على المستوى العالمي، بعيدة عن تحقيق الظروف المثلى للتفاهم بين الشعوب أو تدعيم التنمية التي يستفيد منها الجميع، فهي تقوي الانقسامات، وهي بذلك تبرز فوارق التطور والانقسامات المتعددة التي تميز البشرية[1]، حيث أن الاختلالات في توزيع الموارد على المستوى العالمي أصبحت أكثر فأكثر غير محتملة بالنسبة للإنسانية، حيث يعيش أكثر من مليار فرد في العالم على اقل من دولار واحد في اليوم[2].

من هنا لا يمكن إخفاء الوضعية السيئة التي توجد فيها الأغلبية الكبيرة للشعوب النامية بسبب صعوبة التوجه إلى هذه المرحلة الجديدة من تاريخ الحضارة البشرية ذات القاعدة الأساسية المتمثلة في إقصاء جزء كبير من البشرية من عملية التنمية والتقدم.

وتعتبر المنطقة المغاربية جزء من هذا العالم النامي، حيث أصبحت محورا أساسيا لتناقضات من نوع جديد، تمس الثقافات، وحتى المعتقدات. وأصبحت المنطقة منتج أساسي لمنطق اقتصاد الريع. ولم تتمكن التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وهياكلها

السياسية من الانخراط في منطق الإصلاحات الدافعة إلى تنويع المنظومة الإنتاجية، بتجاوز منطق الريع، والتقدم في مصاحبة التحولات الديمقراطية الضرورية، وتوحيد الصفوف لمسايرة انبثاق عالم الأقطاب الإقليمية[3].

فمن منطلق الوضعية الدولية الراهنة التي تتميز بازدواجية الديناميكية الاقتصادية بين عولمة الاقتصاد وإقليميته، تشكل دراسة موضوع « **الاندماج الإقليمي المغاربي بين متطلبات التنمية وتحديات العولمة**» تساءل عن حاضر ومستقبل الدول المغاربية في عالم لم تعد تحكمه الثوابت المستقرة ولكن المتغيرات التي افرزها والتي تتميز بسرعة حركتها وعمق تأثيرها على جميع جوانب الحياة البشرية، بعبارة أخرى هو اقتراح تحليل جديد للإشكالية المغاربية بالنظر إلى رهانات هذا العصر. فأمام المتطلبات التي تفرضها التنمية والرهانات التي تتضمنها عولمة الحياة الاقتصادية، لم يعد في صالح الدول المغاربية الاستمرار في عرقلة البناء المغاربي، فبناء اتحاد مغاربي قوي له أهمية كبيرة لكل الدول المغاربية مأخوذة على حدا، وأهمية بالنسبة للمغرب العربي مأخوذ كمجموعة .

---

(1) Burhan GHALIOUN, ***Les mutations internationales et l'avenir du Monde arabe*** in : **Repères (Economie, Commerce et Mondialisation)**, N° 04, 1997, p.7.

(2) in : CNES, **Rapport national sur le développement humain 2003**, Algérie, 2003, p.3.

(3). فتح الله ولعلو، **نحن والأزمة الاقتصادية العالمية**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009، ص ص 5-6 .

فالواقع الاقتصادي الذي يمر بمرحلة أزمة بدأت عام 2008 كثانية كبريات أزمات الرأسمالية وأولى أزمات العولمة[1]- يتطلب تجديد فكرة البناء المغاربي آخذين بعين الاعتبار الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع السياسية المتشابهة التي تعرفها الدول المغاربية الخمسة. هذه الفكرة التي ترتكز كذلك على الضغوطات التي تفرضها عملية الانفتاح على السوق العالمية وحالة الغليان التي تعرفها الكثير من الدول العربية بما فيها المغاربية، والتي تجعل من الاندماج المغاربي ضرورة حتمية.

الإشكالية:

في ظل الظروف الدولية الراهنة القائمة على المنافسة الشديدة بين الاقتصاديات القوية، فان مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم الثقافي والحضاري، تبقى مرتبطة

اليوم أكثر من أي وقت مضى، بإقامة سياسات تعاونية وتكاملية فعالة تقوي فرص التنمية والتقدم العلمي والتي تسمح بتجنب التهميش والإقصاء.

انطلاقا من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم الاندماج الإقليمي المغاربي في تحقيق التنمية للدول المغاربية في ظل تحولات الاقتصاد السياسي الدولي في الوقت الراهن ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

* ما هو الاندماج الإقليمي في الوقت الراهن؟ لماذا نندمج؟ كيف؟ متى؟ وبأي ثمن؟

* ما هي التنمية، وكيف يؤثر الاندماج في التنمية؟

* كيف يمكن لصانعي القرار في الدول المغاربية هيكلة برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي بشكل يضمن تعظيم الاستفادة بشكل كبير من مزايا الاندماج الإقليمي؟

* هل تحقيق التنمية للدول المغاربية يحتاج للبناء المغاربي أولا أم أن البداية تكون ببناء الدولة الوطنية؟

---

(1). فتح الله ولعلو، **نحن والأزمة الاقتصادية العالمية**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009، ص ص 5-6 .

حدود الإشكالية

المجال المكاني:

تخص هذه الدراسة منطقة المغرب العربي، وهي المنطقة التي تشمل خمسة دول ذات حدود سياسية مختلفة هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا، بهذا تم الاستناد إلى الاعتبارات السياسية في تحديد مجال الدراسة كونها أكثر الاعتبارات تحديدا.

المجال الزمني:

إن المرجعية الزمنية لهذه الدراسة هي عام 1989 وهو تاريخ الإعلان عن تأسيس الاتحاد المغاربي. فهذه الدراسة سوف تندرج ضمن مقاربة «**الاقتصاد السياسي**» التي تركز على العلاقة المتلازمة بين المجالين الاقتصادي والسياسي وصعوبة الفصل بينهما[1]، لكن

بتحليل ومقاربة شاملة أي عدم التركيز فقط على البعدين السياسي والاقتصادي للعملية الاندماجية في المنطقة المغاربية ولكن بالتعرض إلى الأبعاد الأخرى (التاريخ، الجغرافيا، الثقافة والديمغرافيا،...الخ)، لذا فان تحديد مرجعية تاريخية والبحث عن التجديد لا يعني إقصاء التاريخ، بل كان من الضروري العودة إلى التجارب والأحداث التاريخية لفهم الأسباب والمسببات وتفسير النتائج كي نتمكن من فهم الحاضر والمؤشرات الدالة على مستقبل المنطقة.

فرضيات الدراسة:

سيتم معالجة إشكالية الدراسة انطلاقا من الفرضيات التالية:

أولا: إن الرهانات التي تفرضها العولمة من جهة، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي ترمي إلى تنظيم الاقتصاد العالمي في إطار مناطق كبرى من جهة ثانية، تجعل من مستقبل التنمية والتحرر من التبعية الخارجية بالنسبة للدول المغاربية غير ممكنة خارج الإطار الإقليمي.

ثانيا: إن سيطرة العوامل الاقتصادية على واقع الحياة الاجتماعية والسياسية، يجعل من الاقتصاد عاملا ضروريا في تحقيق الاندماج بين الدول المغاربية، ولكنه يبقى دون فعالية في غياب العوامل السياسية والمؤسساتية.

---

(1) أنظر: غيلبين روبرت ، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

ثالثا: إن عملية البناء المغاربي لا تقصي عملية بناء الدولة الوطنية في البلدان المغاربية، بل هما عمليتان متلازمتان.

رابعا: إن التكامل القطاعي بين الدول المغاربية يشكل أحد الأساليب الناجعة في بناء مغرب كبير وقوي.

أهداف الدراسة

هدف علمي: تعتبر الظاهرة التكاملية من المواضيع الجوهرية في العلاقات الدولية إلى جانب الظاهرة النزاعية، وهي تندرج في صميم العلوم السياسية التي تبحث عن أسباب الظاهرة، بهدف تقديم إجابات ونتائج علمية، عن طريق اعتماد مناهج ومقاربات علمية

للوصول إلى فهم وتفسير وتحليل الظاهرة الاندماجية في المنطقة المغاربية انطلاقا من التجارب التاريخية واستنادا إلى الوضعية الحالية، لنحدد العلاقات التفاعلية الاندماجية في المنطقة المغاربية كيف كانت، كيف هي الآن، وإلى أين يسير البناء المغاربي إقليميا وعالميا مع إبراز مدى أهمية الاندماج الإقليمي كخطوة أولى أمام الدول المغاربية للاندماج في الاقتصاد العالمي وقبل ذلك كسياسة تكاملية تعاونية من أجل تحقيق التنمية الشاملة في المنطقة المغاربية.

هدف عملي: إن دراسة موضوع «**الاندماج الإقليمي المغاربي بين متطلبات التنمية وتحديات العولمة**» هو بهدف تقديم رؤية علمية أكاديمية حول العملية الاندماجية في المنطقة المغاربية استنادا إلى مقاربة «الاقتصاد السياسي» ، و«التحليل المركب» الذي ينظر إلى الظاهرة محور البحث من زوايا وأبعاد متعددة (السياسي والاقتصادي والتاريخي والجغرافي والديمغرافي ..الخ) وانطلاقا من الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول المغاربية في ظل الرهانات الدولية الراهنة، وبالتركيز على علاقاتها البينية أي مستوى الاندماج جنوب/جنوب، وعلاقاتها الإقليمية باعتبارها تنتمي إلى فضاء إقليمي أوسع وهو الفضاء المتوسطي أي العلاقات جنوب/ شمال، ثم علاقاتها بالعالم أي مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي. والتركيز كذلك على العلاقة بين الاندماج والتنمية، لإظهار كيف يمكن للاندماج الإقليمي المغاربي أن يكون وسيلة لتحقيق «**التنمية** » في المنطقة.

أدبيات الدراسة:

إن المعرفة العلمية ليست شيئا نهائيا ومتمما، بل هي نسبية، وعملية تنتقل من مرحلة إلى أخرى، حيث تخلق كل مرحلة أو معرفة شروط وظروف الانتقال إلى معرفة أخرى، لهذا تتصف المعرفة العلمية بالصفة التراكمية. من هذا المنطلق، يسعى الباحث دوما للبحث عن مختلف الدراسات السابقة للظاهرة محل البحث، بهدف الاستفادة منها، إثراؤها بإضافة عناصر تحليلية كانت غائبة في الدراسات السابقة وكذا تحديثها باستخدام معطيات جديدة. وهذه بعض الدراسات التي عالجت موضوعي التنمية والاندماج.

1. كتاب **لعبد اللطيف بن اشنهو** وزير المالية السابق والخبير الاقتصادي الجزائري، بعنوان: « **Pour une meilleur croissance** »[1]، يتناول في هذا الكتاب تحليل أسباب

ونتائج عدم استقرار النمو الاقتصادي الجزائري، حيث يستعرض مختلف الأسواق الاقتصادية والمالية في الجزائر لاسيما سوق المال، والمحروقات، والمواد الفلاحية، والمواد الصناعية (الحديد، الاسمنت، الألمنيوم) وأسواق الخدمات العصرية (النقل الجوي، والبحري وخدمات الموانئ، الاتصالات..) ، ويظهر المقومات الكبيرة الموجودة في كل سوق التي بإمكانها أن تغير المعطيات الحالية. وما أثار اهتمامنا في هذه الدراسة هي المقارنة التي قام بها الباحث حول سياسات النمو في البلدان المغاربية الأخرى: تونس والمغرب وليبيا، وخلص في الأخير إلى تقديم مقترحات حول السياسات الاقتصادية والمالية.

2. بالإضافة إلى كتاب آخر لنفس المؤلف هو بعنوان: «Les nouveaux investisseurs »[(2)] ، يتناول هذا الكتاب إشكالية الاستثمار في الجزائر سواء المحلي أو الأجنبي وأهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لاسيما في خلق مناصب الشغل وتحويل التكنولوجية وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

3. «**التكامل الإقليمي والتنمية**» الصادر عن البنك العالمي عام **2003** ، هو كتاب مترجم من الانجليزية إلى اللغة العربية للكاتبين: Maurice Schiff و Alan L. Winters [(2)].

---

(1) Abdellatif BENACHENHOU, **Pour une meilleur croissance**, Alger : Alpha Design, 2008.
(2) Abdellatif BENACHENHOU, **Les nouveaux investisseurs**, Alger : Alpha Design, 2006.
(2) موريس شيف ول. وينترز ألن ، **التكامل الإقليمي و لتنمية**، مصر: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ترجمة كوميت للتصميم الفني)، 2003 .

يتناول هذا الكتاب، التكامل الإقليمي والتنمية الإقليمية من وجهة نظر الدول النامية، كما أنه يحتوي على نظرة شاملة ونتائج تجريبية للنظريات الاقتصادية السائدة. كما يتناول الكتاب، في تحليل دقيق لسياسات وفعاليات الاتجاه إلى الإقليمية، العلاقة بين الإقليمية والتعددية، ويستعرض المزايا الاقتصادية للتجارة الحرة التي لا تعتمد على التمييز بين الدول وبعضها البعض. هذا الكتاب حتى وإن ظهر التحليل فيه علميا وموضوعيا لاعتماده على النظريات الاقتصادية العلمية والتحليل الكمي والإحصائي، وحتى إن ظهر في ظاهره بوجهة نظر الدول النامية، فهو يحمي ويدافع في مضمونه عن النظرة الغربية للاقتصاد العالمي القائمة على التجارة الحرة التي لا تعتمد على التمييز بين الدول وبعضها البعض والتي يقول المؤلفان أنها يجب أن تتوسع إلى أبعد حد ممكن.

4. كتاب باللغة الفرنسية بعنوان **«Géopolitique de l'Afrique»** للكاتب **Philippe HUGON**[1]. هو كتاب لا يرتبط مباشرة بالعمل الذي نحن بصدد دراسته، إلا انه شكل في بعض الأحيان مرجعية أساسية للدراسة، حيث اهتم الباحث بالقارة الإفريقية ككل، والمنطقة المغاربية هي جزء لا يتجزأ من إفريقيا. تعرض الكتاب للوضعية القاسية التي تعيش فيها الكثير من الدول الإفريقية، من خلال التطرق إلى التاريخ الاستعماري للقارة، الاختلافات الثقافية والعرقية التي تعرفها الدول الإفريقية وهي أهم مصادر التوترات والنزاعات في القارة والتي تغذيها المصالح الأجنبية بالمنطقة، كما تطرق للأطر القانونية والسياسية، الأنظمة الاقتصادية والاندماج الإقليمي في القارة الإفريقية ومختلف التفاعلات بها وكذا التنمية المستدامة..الخ. واظهر هذا الكتاب أن إفريقيا ليست فقط قارة الوضعيات القاسية ولكنها قارة التعدد بالمعنى الايجابي، وهي قارة غنية لاحتوائها على العديد من الموارد والتنوع البيئي، وتشكل التنمية أحد رهاناتها الجيوسياسية للمستقبل. ويشكل هذا الكتاب وسيلة لفهم العالم المعاصر الذي يتعرض لتحولات أساسية.

5. وكتاب آخر هو للمغربي **فتح الله ولعلو** بعنوان "**نحن والأزمة الاقتصادية العالمية**"[2] ، وقد تمحور كتابه حول الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الدولي منذ 2008 كثاني أكبر أزمات الاقتصاد الرأسمالي وأولى أزمات العولمة الاقتصادية، وتناول

(1) Philippe HUGON, **Géopolitique de l'Afrique**. Paris, Armand Colin, 2009.

(2) فتح الله ولعلو، **نحن والأزمة الاقتصادية العالمية**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.

كذلك تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاديات المغاربية وسبل تجوازها.

6. صدر كتاب باللغة الفرنسية، تحت إشراف الخبير الجزائري عبد الرحمن مبتول والأوروبي Camille SARI ، تحت عنوان **«Les enjeux géostratégiques de l'intégration du grand Maghreb»** ، وبمشاركة مجموعة كبيرة من الباحثين والجامعيين من الدول المغاربية الخمسة، ومن أوروبا، صدر عام 2014 من طرف دار النشر الجزائرية أنوار المعرفة وهو كتاب بجزأين: الكتاب الأول بعنوان: **«Quelle gouvernance et quelle institutions au Maghreb face aux enjeux géostratégiques ?»**

والكتاب الثاني بعنوان: «L'intégration économique maghrébine : Un destin obligé ? »

الكتاب الأول يتضمن هو الآخر جزأين، يعالج الجزء الأول **القضايا الإستراتيجية، أي حكامة لأي مؤسسات؟** تضمن هذا الجزء مجموعة من المواضيع حول الإطار السياسي والاستراتيجي لدول المغرب الكبير طرحها مجموعة من الباحثين والمتخصصين في مجال الدراسات المغاربية (اقتصاديين وعلماء اجتماع ومحللين سياسيين ..الخ) منهم عبد الرحمن مبتول والياس قوميري وزكرياء ابو ذهب، Christophe COLLARD...الخ . فتطرقوا إلى مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والبعد المؤسساتي، السياسة الأوروبية للجوار، العلاقات الأوروبية – المغاربية (نحو فضاء استراتيجي أورو مغاربي).

أما الجزء الثاني للكتاب الأول فهو يتعلق بالمغرب الكبير في مواجهة الرهانات الجيواستراتيجية، تضمن هو الآخر مجموعة من المواضيع: ضرورة تطوير أدوات التعاون الأورو– متوسطي، دور المجتمع المدني في بناء الدولة، الشراكة الاورو– مغاربية في ضوء الربيع العربي، ومواضيع أخرى ترتبط بالتفاعلات المغاربية في جوارها المتوسطي.

أما الكتاب الثاني « **L'intégration économique maghrébine : Un destin obligé ?** » فهو أيضا مقسم إلى جزأين، يتعلق الجزء الأول بالاقتصاديات المغاربية في بحث عن نموذج

(2) Abderrahmane MABTOUL, Camille SARI et autres, **Les enjeux géostratégiques de l'intégration du grand Maghreb**, Alger : Anouar Elmaarifa, 2014.

للتنمية، أما الجزء الثاني فهو يتعلق بالاندماج المغاربي، السبل والتحديات. وجاء هذا الجزء كذلك على شكل مجموعة من المواضيع المختلفة لمجموعة من الباحثين والمتخصصين من المنطقة ومن أوروبا، تطرقوا إلى مواضيع المديونية والمالية والبطالة والتسيير، ومستقبل هذه الاقتصاديات في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

7. رسالة ماجستير للطالبة فتيحة شيخ، «**الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**»، نوقشت في جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية عام 2006، هي دراسة تبرز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للمنطقة المغاربية وتركز على أهمية التكامل الاقتصادي

المغاربي وحتميته ودرجة الاستفادة التي يمكن أن تعود على الدول المغاربية إذا ما تم تفعيل التكامل فيما بينها وتعتبر الدراسة الحالية امتدادا وتكملة لهذا العمل.

لا تمثل هذه الكتب التي سبقت الإشارة إليها سوى جزءا قليلا من بين كل الدراسات السابقة لموضوع الاندماج والتنمية في المنطقة المغاربية، غير أنها جاءت في بعض محاورها في صلب الموضوع الذي نحن بصدد دراسته. هذا بالإضافة إلى الرسائل الجامعية التي تعرضت إلى دراسة الاندماج والتكامل في المنطقة المغاربية، كل باحث تناول موضوعه من جانب معين سواء كان تاريخي، أو مؤسساتي أو اقتصادي، كل حسب تصوره وانطلاقاته المنهجية والنظرية وأهدافه والنتائج التي يريد التوصل إليها.

تأتي دراسة موضوع « **الاندماج الإقليمي المغاربي بين متطلبات التنمية وتحديات العولمة** » بهدف تكميل الدراسات والأبحاث الأكاديمية السابقة. هي نابعة من كلية العلوم السياسية وبمقاربة الاقتصاد السياسي، وهي محاولة للقيام بدراسة أكاديمية تنطلق من المناهج والنظريات العلمية بتحليل نقدي مركب، عن طريق محاولة الإلمام بمختلف الأبعاد التي تتضمنها عمليتا الاندماج الإقليمي والتنمية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة.

مناهج الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المناهج أهمها:

1-المنهج المقارن:

اعتمدنا على هذا المنهج باعتباره منهجا قائما على مبدأ الاستخدام التحليلي المتوافق أي إمكانية استخدام معه مناهج أخرى[1]. فالمنهج المقارن يستخدم في التحليل السياسي كبديل عن المنهج التجريبي الذي لا يمكنه الإحاطة بالظاهرة السياسية بوصفها ظاهرة إنسانية[2]. كما جاء هذا الاختيار وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، والذي يتطلب إجراء

مقارنة مختلف الفترات التي مر بها المسار الاندماجي على مستوى المنطقة المغاربية، ومقارنة مختلف الوحدات السياسية التي تتشكل منها المنطقة المغاربية انطلاقا من النظر إلى المنطقة، ليس ككل متجانس ومنسجم، ولكن كأجزاء متكاملة تشكل كلا أو مجموعة. بالإضافة إلى مقارنة التجربة التكاملية والتنموية المغاربية مع تجارب أخرى ناجحة في العالم، حيث تساعد هذه المقارنات على فهم المجال العلاقاتي للظاهرة الاندماجية ومسارات التنمية في منطقة المغرب العربي، كما تسمح بالوصول إلى نتائج علمية يمكن في الأخير تعميمها، ومن ثم الخروج باقتراحات واستراتيجيات بديلة للبناء الإقليمي في المنطقة المغاربية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة.

2- المنهج التاريخي:

المنهج التاريخي هو منهج مساعد، يمكننا من وضع الظاهرة الاندماجية في سياقها التاريخي[3]، فمن خلال التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها عملية البناء المغاربي وكذا مختلف المراحل التي مرت وتمر بها المسارات الاندماجية الإقليمية الأخرى في باقي أنحاء العالم، سوف نتمكن من فهم وتفسير العلاقات الترابطية بين مختلف الفواعل والمتغيرات المؤثرة في الظاهرة الاندماجية للوصول إلى تحديد النتائج المتعلقة بإشكالية البناء الإقليمي في منطقة المغرب العربي.

---

(1). امحند برقوق، **محاضرات في منهجية العلوم السياسية لطلبة الماجستير**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004.

(2) برتراند بادي، غي هيرمت، **السياسة المقارنة**، ترجمة: عز الدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص8.

(3) امحند برقوق، **نفس المرجع.**

هذا بالإضافة للاستناد إلى أدوات منهجية مساعدة هي الإحصاء والتحليل والتفسير والوصف.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة. وقد تطرقنا في مقدمة البحث إلى أهمية الدراسة وأهدافها وأدبياتها، إشكالية البحث والفرضيات، وأهم المناهج والمقاربات المستخدمة في الدراسة وخطة الدراسة.

تضمن **الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للاندماج الإقليمي والتنمية،** وطبيعة العلاقة بينهما. ففي البداية تطرقنا إلى مفهوم الاندماج الإقليمي ومختلف المفاهيم المتداخلة معه وأبرزنا أهم المقاربات المفسرة له كأساس لفهم أية تجربة تكاملية في العالم، ثم تطرقنا إلى شروطه وأهدافه ومختلف أشكاله، ثم في المبحث الثاني تطرقنا إلى التنمية، المفهوم والنظريات المختلفة المفسرة لها، مؤشراتها، ثم حاولنا استنتاج العلاقة الموجودة بين الاندماج الإقليمي والتنمية من خلال التطرق إلى آثار الاندماج الإقليمي على اقتصاديات الدول.

وتناول **الفصل الثاني الأنظمة السياسية المغاربية ومسار الاندماج الإقليمي،** حيث قدمنا في المبحث الأول دراسة عن جغرافية المنطقة وأهميتها السياسية والإستراتيجية، كما تطرقنا إلى الإطار التاريخي والحضاري للمنطقة من خلال التطرق إلى المجالات الثقافية والدينية. وفي المبحث الثاني تناولت الدراسة الإطار السياسي والقانوني وكذا الحياة الاجتماعية والسياسية في المنطقة بهدف فهم طبيعة الأنظمة السياسية والقانونية والثقافية في المنطقة ومن ثم فهم طبيعة النخب الحاكمة في هذه الدول وطريقة صناعة القرارات في هذه الدول الذي كان موضوع المبحث الثالث وتأثيرها على مسار البناء المغاربي.

أما **الفصل الثالث** فتناول **الاقتصادات المغاربية بين فرص التكامل ومتطلبات التنمية،** وفيه أردنا أن نبرز العلاقة بين الجغرافية والاقتصاد من خلال التطرق إلى الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة وطريقة استغلالها اقتصاديا، ثم تعرضنا إلى أنظمة الإنتاج وطبيعتها الريعية، وتأثيرها على العلاقات الاقتصادية البينية المغاربية كما ركزنا في هذا الفصل على مستويات التنمية المستدامة في الدول المغاربية : السلم والأمن والمسائل البيئية، والفقر والديمغرافية والتحضر، بهدف استخلاص ما مدى توافق استراتيجيات التنمية المتبعة في هذه الدول مع الأهداف التنموية المرجوة.

تضمن **الفصل الرابع** الذي جاء بعنوان **المبادرات والانجازات في إطار عملية البناء المغاربي** ، تطور عملية البناء المغاربي منذ نشأة اتحاد المغرب العربي إلى يومنا هذا، من خلال التطرق إلى مجمل المبادرات والانجازات والمشاريع المشتركة في المنطقة.

وفي **الفصل الخامس** الذي جاء تحت عنوان **المغرب العربي في العلاقات الدولية،** شمل المبحث الأول على التغيرات التي يعرفها العالم في الوقت الراهن من خلال التطرق إلى

مفاهيم العولمة والإقليمية والحاكمية ومختلف الطفرات التي عرفها العالم مؤخرا، وما مدى تأثير هذه التغيرات على الدول خاصة النامية، ثم تطرقنا إلى المغرب العربي في البنية الدولية، حيث شمل هذا المبحث على علاقات دول المغرب العربي بمختلف المؤسسات الفاعلة على المستوى الدولي، ثم تطرقنا إلى إطار العلاقات في المنطقة بالتطرق إلى العلاقات المغاربية –الأوروبية، وأخيرا العلاقات المغاربية مع القوى العالمية الأخرى الفاعلة في المنطقة.

الفصل السادس: مستقبل المغرب العربي في ظل العولمة، حاولنا أن نجمل في هذا الفصل مختلف التحديات والرهانات التي تواجه المنطقة المغاربية والتي من شانها أن تعيق مسار البناء المغاربي وكذا تحقيق التنمية المنشودة في المنطقة، ثم نحاول تقديم الآليات والأدوات التي تمكن الدول المغاربية من تجاوز هذه التحديات وتحقيق الأهداف المشتركة ، ثم نقدم محاولة لاستشراف مستقبل المنطقة المغاربية على ضوء المعطيات الحالية والأوضاع التي تعيشها الدول المغاربية في الوقت الحاضر.

وفي الأخير **خاتمة** العمل، التي تتضمن حوصلة عامة عن الموضوع واستنتاجات عامة، ثم تقديم مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للاندماج الإقليمي والتنمية

المبحث الأول: الاندماج الإقليمي، المفهوم والنظريات

المبحث الثاني: التنمية، المفهوم والنظريات

المبحث الثالث: التنمية كهدف للاندماج الإقليمي

الفصل الثاني: الأنظمة السياسية المغاربية ومسار الاندماج الإقليمي

المبحث الأول: المغرب العربي، التاريخ والجغرافيا

المبحث الثاني: الإطار السياسي والثقافي للبلدان المغاربية

المبحث الثالث: دور الديمقراطية والنخب في عملية البناء المغاربي

الفصل الثالث: الاقتصادات المغاربية بين فرص التكامل ومتطلبات التنمية

المبحث الأول: الموارد المتاحة للدول المغاربية

المبحث الثاني: أنظمة الإنتاج الاقتصادي

المبحث الثالث: الإصلاحات الهيكلية على مستوى اقتصاديات الدول

الفصل الخامس:المغرب العربي في العلاقات الدولية

المبحث الأول: التغيرات الدولية في عصر العولمة

المبحث الثاني: المنطقة المغاربية والنظام الدولي

المبحث الثالث: العلاقات المغاربية – الأوروبية

المبحث الرابع: التفاعلات المغاربية– الدولية والإقليمية الأخرى

الفصل السادس: مستقبل المغرب العربي في ظل العولمة

المبحث الأول: التحديات الداخلية

المبحث الثاني: التحديات العالمية

المبحث الثالث: أساليب وطرق تفعيل الاندماج المغاربي

المبحث الرابع: مستقبل الاندماج الإقليمي في المنطقة المغاربية

مقدمة

الخاتمة

المراجع

الملاحق

الفصل الرابع: المبادرات والانجازات في إطار عملية البناء المغاربي

المبحث الأول: الرهانات الحالية من أجل قراءة جديدة للمغرب العربي

الفهرس

الملخص

إلقاء
الأبعاد
سار
كبعد
أساسي[1]، خاصة عندما يكون البحث حول الاندماج الإقليمي مطروح بمنظور **التنمية**[2]. وما يهمنا في موضوعنا هذا هو التنمية التي تعطي الأولوية **للإنسان** ليشكل محور التنمية للحد من التبعية الخارجية*.

فإذا نظرنا إلى الاندماج على أنه هدف، فهو أساسا سياسي، أما إذا نظرنا إلى الاندماج على أنه وسيلة لتحقيق التنمية، فإنه يمكن أن يكون أساسا اقتصاديا. غير أن الاندماج هو، في الواقع، ذو طابع مركب، يستلزم منا الاعتراف باستحالة التمييز بين الاقتصادي والسياسي. فالوعي بتداخل المستويين يجعلنا لا نكتفي بدراسة الأسس الاقتصادية، فهذا لا يقصي دراسة الجوانب الأخرى لعملية الاندماج (السياسية والتاريخية، والجغرافية، والديمغرافية..الخ) وهي جوانب مهمة في عملية الاندماج الإقليمي.

إن البحث عن أسس الاندماج الإقليمي والتنمية في المنطقة المغاربية يحتاج في نظرنا تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، بالتطرق إلى مختلف التعاريف والنظريات المفسرة للاندماج والتنمية وهذا بهدف إزالة الغموض الذي يشوب المفهومين وكذا فهم هاتين العمليتين من الناحية النظرية، وما مدى إمكانية تحقيقها عمليا في المنطقة المغاربية .

(1) Roger LE TOURNEAU et autres, **L'unité maghrébine, Dimensions et perspectives**, Paris : centre national de la recherche scientifique, 1972, p.15
(2) Serge CORDELLIER, **Le dictionnaire historique et géopolitique du 20e siècle**, Paris : La Découverte, 2000, p.197.

*سوف نتطرق لمفهوم التبعية في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الأول: الاندماج الإقليمي، المفاهيم والنظريات

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للاندماج الإقليمي فهي محاولة للإجابة عن السؤال التالي: ما هي الإقليمية وما هو الاندماج الإقليمي في ظل التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي؟ وما هي أبرز النظريات التي فسرت هذه الظاهرة؟

المطلب الأول: الإقليمية والإقليمية الجديدة

يميز الخبراء بين موجتين أو جيلين من الإقليمية، الموجة الأولى ظهرت في أوائل ستينات القرن الماضي بتأثير من تجربة السوق الأوروبية المشتركة، وانتشرت تجارب مشابهة من الاندماج الإقليمي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم، لكن لم تنجح في غالب الأحيان. أما الموجة الثانية أو الجيل الثاني، فهي الموجة الحديثة الراهنة التي تزامنت مع الحركة العامة لتحرير المبادلات وانفتاح الأسواق منذ العشرية الأخيرة للقرن العشرين.

إن المكتسبات التي حققها البناء الأوروبي (بالرغم من الأزمة* التي يعرفها منذ 2008) يجعله كتجربة فريدة من نوعها قائمة على تحويل في الصلاحيات مع تأسيس هياكل وهيئات تعمل على تكريس الاندماج وتحقيق مكتسبات جماعية[1].

ففي الوقت الحالي نجد أن معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية قد خاضت في عمليات اندماجية إقليمية، تتراوح أشكالها من التعاون القطاعي إلى إقامة الوحدات السياسية مع تحويل في السيادة. وتظهر الإقليمية في أشكال مختلفة، بإمكانها أن تكون مرتكزة على مؤسسات، واتفاقيات تجارية إقليمية «**Régionalisme de jure**» . كما يمكنها على العكس من ذلك أن تنتج، من علاقات قائمة بين فواعل تشكل شبكات تجارية، ومالية، وثقافية، وتكنولوجية في مجالات إقليمية «**Régionalisme de facto**» مثل الإقليمية الشبكية في آسيا الشرقية، أو التجارة عبر – الجوارية في إفريقيا[2].

* تصاعد التعبئة الشعبوية وتثمين منطق الوطنية أصبحت تهدد القواعد الأساسية للمشروع الإقليمي في أوروبا.

(1) Bertrand BADIE et Dominique VIDAL, **Nouveaux acteurs nouvelle donne, l'état du Monde 2012,** paris : La Découverte, 2011, p.29.
(2) Philippe HUGON**, «** ***Analyse comparative des processus d'intégration économique régionale*** **»**, le Cered/FORUM et le Cernea, Université de Paris X- Nanterre,
in **http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Analyse_comparative_des_processus_d_integration_economique_regionale.pdf**., consulté le 25/10/2010.

ويتم التمييز بين مختلف مسارات الإقليمية من خلال مؤسساتها، وأدوارها على المستوى الإقليمي والدولي، وكذلك من خلال عمقها و/أو توسعها، ومن خلال أبعادها، فهي تتجاوز المجال الاقتصادي، لتؤثر في الاقتصادي، والاجتماعي، والجيواستراتيجي، وكذلك على سيادة الدول الأعضاء، وهي تترجم وبدرجات متفاوتة إرادة سياسية(1).

ولقد أخذ تنظيم العلاقات التجارية الدولية منذ سنوات التسعينات تطوران متناقضان. من جهة، نجد أن نهاية جولة أوروجواي عام 1993 وإقامة المنظمة العالمية للتجارة من خلال الإعلان النهائي لمراكش في 15 أفريل 1994* ، أكد أن خيارات مابعد الحرب الباردة هي في صالح الليبرالية التعددية.

ولكن من جهة أخرى، وخلال نفس الفترة شهد العالم تزايد في مشاريع الاتفاقيات الإقليمية الاندماجية (الإقليمية الجديدة)، التي انتهت في بعض الحالات إلى معاهدات فعلية(2) كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA**. لقد تم التوقيع على اتفاقية NAFTA بين ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 17 ديسمبر 1992 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1994. وبمقتضى هذه الاتفاقية يتم إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات بين الدول الثلاث، كما يتم تخفيف القيود المفروضة على تدفق الاستثمارات بينها. وتمثل هذه المنطقة تجمعا اقتصاديا قويا يبلغ عدد سكانه 480 مليون نسمة(3)، وارتفعت التجارة الإقليمية في منطقة النافتا خلال السنوات التي تلت انعقاد اتفاقية التبادل الحر، حيث انتقلت من 290 مليار دولار عام 1993 إلى 1.1 تريليون دولار عام 2016(4).

(1) Mohamed FILALI**, «** ***Quelle intégration pour un développement autocentré du Maghreb à l'ère de la mondialisation*** **? »** In : www.unites.uqam.ca/aep/vei/Filali2.pdf, consulté le 07/01/2010.

*والذي دخل حيز النفاذ في 1 جانفي 1995،. بهذا تكون اتفاقيات مراكش في عام 1994 قد وسعت حقل "**مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**"(الذي يعني أن الامتيازات التجارية التي تتفاوض حولها الأطراف المتعاقدة تمتد إلى جميع الأطراف الأخرى تلقائيا). لتشمل مجال الخدمات وحقوق الملكية الفكرية. فمنذ ذلك الوقت عرفت المفاوضات التجارية الدولية تطورا، حيث خلصت الدول العضو في المنظمة العالمية للتجارة إلى اتفاقيات دولية جديدة متعلقة بتبادل منتجات صناعات الإعلام، خدمات الاتصالات وخدمات المالية.

**North American Free Trade Agreement

(2) Michel FOUQUIN, Jean-Marc SIROEN, **«** Régionalisme et multilatéralisme sont-ils antinomiques ? » *In :* **Economie Internationale**, N°74 ,2eme trimestre, 1998 , Paris , p.3 .

(3) https://fr.wikipedia.org/wiki/Accord_de_libre-**échange_nord- américain** .
(4) James McBride, "NAFTA's Economic Impact," July 26, 2016 in: **http://www.cfr.org/trade/naftas-economic-impact/p15790**

والسوق الجنوبية المشتركة Mercosur (انظر الخريطة رقم 01) في أمريكا اللاتينية التي انبثقت عن الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في 26 مارس 1991 بين الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأورجواي، وهي اتفاقية Asunción . وهي تعتبر امتدادا للديناميكية التي خلقها« برنامج الاندماج والتعاون الاقتصادي» بين الأرجنتين والبرازيل (1990-1986). والهدف بعيد المدى للسوق الجنوبية المشتركة هو إقامة سوق مشتركة في المنطقة، أما الهدف المباشر فهو إنشاء منطقة تبادل حر وإقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء[1]، يبلغ عدد سكانها حوالي 298 مليون نسمة وهو ما يعادل تقريبا 65٪ سكان أمريكا اللاتينية. وأصبحت السوق الجنوبية المشتركة* مركز الجاذبية لعملية الاندماج في أمريكا اللاتينية، فمن العام 1996 حتى 2004 أصبحت شيلي وبوليفيا وبيرو وكولومبيا والإكوادور دولا شريكة للسوق المشتركة[2].

هذا بالإضافة إلى مجموعة ASEAN** (أنظر الخريطة رقم 02) ومجموعة إفريقيا الجنوبية للتنمية، وكذلك توسع الاتحاد الأوروبي في كل من 2004 و2007 و2013 (الانتقال من 15 إلى 25 ، ثم من25 إلى 27 عضو، ثم إلى 28 عضوا في 2013، وأصبح 27 دولة في 2016 بعد انسحاب بريطانيا).

فالمقصود بالإقليمية الجديدة New Regionalism هي تلك الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية- إقليمية كبرى.

فالإقليمية الجديدة حسب B.BADIE تحمل بصمة استراتيجيات الفواعل (الجماعات، المهاجرين، الشركات المتعددة الجنسيات) التي تعوض نواقص وتحفظات الدول في مجال التعاون وتحويل السيادة[1].

* انضمت فنزويلا في 31 جويلية 2012 إلى الميركوسور، كما وقعت بوليفيا اتفاقية الانضمام إلى الميركوسور في 7 ديسمبر 2012، وسحبت العضوية في 2 ديسمبر 2016 من فنزويلا لعدم احترامها ميثاق السوق المشتركة .

(1) Luis MIOTI , Carlos QUENAN, Carlos WINOGRAD , « Spécialisation internationale et intégration régionale : l'Argentine et le Mercosur », in : **Économie internationale**, N°74 ,2eme trimestre, Paris, 1998 , pp 94,95.

* Association of South East Asian Nations

(2) "قمة "ميركوسور" السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية "، في:

http://www.gonsin.com/arabic/newsInfo.aspx?id=105، **2016/11/03**

(1) Bertrand BADIE et Dominique VIDAL, **Nouveaux acteurs nouvelle donne, l'état du Monde 2012**, op.cit, p30.

الخريطة رقم 01: السوق الجنوبية المشتركة

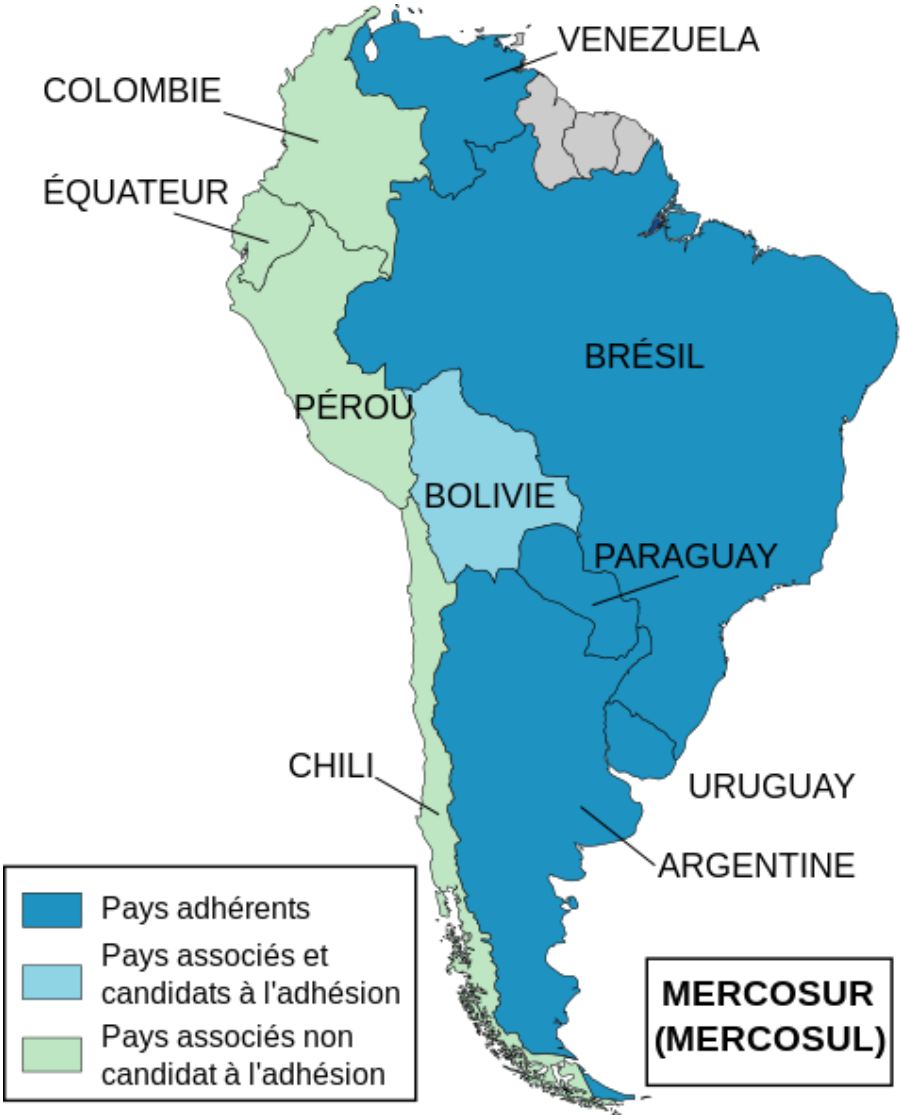

المصدر: https://fr.wikipedia.org /02/12/2016

الخريطة رقم 02: رابطة جنوب شرق آسيا

المصدر: http://images.google.fr 02/12/2016

ويستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون الاقتصادي- التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي، ويعكس اختلاف مضمون التفاعلات في النموذجين التقليدي والحديث مجموعة واسعة من الاختلافات بين النموذجين، سواء من ناحية دوافع النشأة، أو من ناحية البيئة التي يمارس فيها النظام تفاعلاته. ثم، وهذا هو الأهم، نمط العلاقات مع قيادة النظام العالمي* في مرحلة ما بعد الحرب الباردة(1).

بالنسبة لجاغديش باغواتي Jagdish BHAGWATI ** السبب الأهم في عودة الإقليمية الاقتصادية بشكل أكثر قوة وانتشارا عن تجربتها في الستينات هو حدوث تحول في الموقف الأمريكي. ففشل تجارب الإقليمية الاقتصادية في الستينات يرجع في الأساس إلى الموقف الأمريكي الصعب والعدائي ضدها من منطلق الدفاع عن نظام التجارة الدولية متعددة الأطراف، باعتبار أن الولايات المتحدة هي القوة الحامية للنظام الاقتصادي العالمي(2) المرتكز على اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods)*** بدعامتيها الرئيسيتين الأولى: نظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد على الدولار الأمريكي كقاعدة أو عملة أساسية. والثانية ضمان تدفق التجارة الدولية دون اللجوء إلى سياسات تمييزية في التجارة

---

*هل هذه القيادة ستكون للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها كقوة عظمى مهيمنة (hégémonique) اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا..، أم أنها ستتقاسمها مع أقطاب أخرى؟ سوف نحاول الإجابة عن هذا السؤال في المناقشات اللاحقة (انظر الفصل الرابع).

(1) محمد السعيد إدريس،" الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية"، في: **مجلة السياسة الدولية**، مصر: مؤسسة الأهرام، عدد: 138، أكتوبر 1999، ص ص.34-35.

** أستاذ الاقتصاد والقانون والشؤون الدولية بجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية من أصول هندية، ساهم بقسط كبير في النظريات الجديدة للتجارة الدولية منذ 1950، كما اهتم كذلك بالدفاع عن التبادل الحر المتعدد الأطراف ، واهتم بمسألة التنمية، ورشح مرتين لجائزة نوبل للاقتصاد عن أعماله المتميزة في الاقتصاد.

(2) جاغديش باغواتي، "فجر نظام جديد"، في: **مجلة التنمية والتمويل**، واشنطن: صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2013، ص ص 9-11.

*** لقد أوجدت الحكومات الغربية بعد أزمة الكساد الكبير بعد الحرب العالمي الثانية مجموعتين من الأولويات. الأولوية الأولى أن تحقق النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة. والأولوية الثانية هي تأسيس نظام اقتصادي دولي مستقر، يمنع الارتداد إلى القومية الاقتصادية المدمرة التي حدثت في ثلاثينات القرن العشرين. وقد كلف مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 بمهمة إيجاد مثل هذا

النظام الاقتصادي العالمي المستقر. واستند نظام بريتون وودز الذي هو محصلة التقارب الأمريكي – البريطاني إلى مبادئ أساسية هي: –أسعار صرف ثابتة،–إمكانية تحويل العملات في صفقات الحساب الجاري ، وأنشئ صندوق النقد الدولي ليشرف على عمل = والصرف تحاشيا للإجراءات التمييزية التي كانت سائدة قبل هذا النظام، وذلك كله في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «GATT*»[1].

هذا الموقف الأمريكي المعادي لتجارب الاندماج الاقتصادي الإقليمي في الستينات، حفاظا على التحرير متعدد الأطراف للتجارة الدولية، تغير بدرجة ملموسة ابتداء من منتصف الثمانينات حيث بدأت الولايات المتحدة في عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية، إنشاء مناطق التجارة الحرة، ثم أخذت تسعى لتكون طرفا في اغلب تجارب التكتل الإقليمي الأخرى خاصة في أوروبا(شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي**) وفي منطقة شرق آسيا–المحيط الهادي.

من هنا يطرح التساؤل التالي، لماذا هذا التحول في الموقف الأمريكي من التكتلات الاقتصادية–التجارية الإقليمية ؟

= النظام النقدي الدولي ويقدم قروضا متوسطة الآجال للأقطار التي تعاني صعوبات في ميزان مدفوعاتها،–وأخيرا في حال اختلال التوازن الأساسي، سمح النظام لأي دولة أن تغير سعر صرفها بموافقة دولية. (لمزيد من التفاصيل انظر: روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج العربي، 2004.)

* General Agreement on Tariffs and Trade الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة ، التي تمخضت عن مشروع المحاضرة الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة والتي كانت تهدف إلى تقليص الحواجز المتعلقة بالمبادلات. و لقد تم التوقيع على اتفاقية الجات بجنيف في أكتوبر عام 1947 من طرف 23 دولة. اتفاقية الجات ليست بمثابة منظمة دولية، هي لا تضم دولا أعضاء و لكن فقط أطرافا متعاقدة. انظر :

Claude Danièle ECHAUDEMAISON**, l'économie aux concours des grandes écoles, analyse économique et historique des sociétés contemporaines**, op.cit.p.391.

(1) جاغديش باغواتي، **مرجع سابق الذكر**، 9–11.

** شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي هي اتفاق للتجارة اقترحه الرئيس الأمريكي أوباما ورئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو في جويلية 2013 ويجري حاليا التفاوض بشأنه بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (لمزيد من التفاصيل انظر: جاغديش باغواتي،"فجر نظام جديد"، **مرجع سابق الذكر**، ص12.)

يفسر Paul KRUGMAN* التغير الذي حصل في الموقف الأمريكي اتجاه الإقليمية، بالتقدم البطيء الذي كان يحدث في مفاوضات الجات بأوروجواي، والذي يعود إلى: – زيادة عدد الأعضاء في العملية التفاوضية بدرجة كبيرة جعلتها شديدة الصعوبة.

– تغير ميثاق الحماية ووجود قيود التصدير الاختياري وآليات منع الإغراق (سواء كان بيئي، اجتماعي، مالي أو تنافسي)، وأشكال أخرى من الحمائية جعلت المفاوضات تسرع في تعقيدها.

– تراجع القدرة الأمريكية على السيطرة على مجرى المفاوضات بما يتوافق مع مصالحها[1].

من هنا ظهر النقاش حول الإقليمية والتبادل الحر متعدد الأطراف (لاسيما على مستوى المنظمة العالمية للتجارة) هل هما عمليتان متكاملتان أم أن أحدهما بديل عن الآخر؟ وبرز هذا النقاش من جديد بمناسبة المحادثات حول مشاريع عبر– الأطلسي New Transatlantic Market ، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي *(APEC) ويحتوي هذا المنتدى على 18 دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وماليزيا والفلبين وكوريا وتايوان وسنغافورة وغيرها. ويهدف المنتدى إلى التحول إلى أكبر منطقة حرة في العالم بحلول عام 2020. وهو يعتبر بذلك أكبر تجمع اقتصادي عالمي من حيث القوة السكانية والقوة الاقتصادية[2].

---

* أستاذ علم الاقتصاد والعلاقات الدولية في جامعة برنستون (Princeton University)، فائز بوسام جون بيتس كلارك John Bates Clark ، وهو أثمن جائزة تمنح للاقتصاديين الأمريكيين، ومتحصل على **جائزة نوبل للاقتصاد** عام 2008 عن أعماله حول التجارة الدولية والمنافسة غير التامة والاقتصاد الجغرافي.

(1) في: محمد السعيد إدريس، "الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية"، في: **مجلة السياسة الدولية**، مصر: مؤسسة الأهرام، عدد: 138، أكتوبر 1999، ص37. ولمزيد من التفاصيل حول الموقف الأمريكي من النافتا والتي يعتبرها بول كروغمان أنها قضية سياسة خارجية أكثر منها منافع اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية انظر:

(1) Paul KRUGMAN ,**La mondialisation n'est pas coupable. Vertus et limites du libre échange**, traduit par Anne Saint-Girons, Alger : Casbah éditions, 1999, pp.153-162.

*Asia-Pacific Economic Cooperation

(2) محمد نبيل جامع، **اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي**، المرجع السابق،ص.8.

فهناك من يعتبر أن المجال الإقليمي هو مجال ملائم لتنظيم الاقتصاد العالمي، بهذا فان الإقليمية عملية لا يمكن فصلها عن الإطار متعدد الأطراف. فالنظرية النيوكلاسيكية (انظر المربع رقم 01) تعتبر أنه إذا كان بإمكان الاتحاد الجمركي تقليص الرسوم الجمركية للدول الأعضاء، فيمكن اعتبار ذلك بمثابة خطوة نحو التبادل الحر. وبهذا يساهم الاتحاد الجمركي في تحقيق الأمثل.

هذه المقاربة تعرضت إلى النقد، لاسيما من طرف «فينر» J. VINER منذ خمسينات القرن الماضي، حيث لاحظ أن تخفيض الحواجز الجمركية بين بعض الدول يمكن أن يؤدي إلى إلغاء التمييز بين هذه الدول ، ولكن هذا التصرف من شأنه أن يرفع من التمييز اتجاه باقي دول العالم. وهذا لا يكون في صالح الاقتصاد العالمي[1]. ونفس الموقف نجده عند BHAGWATI الذي يظهر انشغاله الكبير حول مصير التبادل الحر متعدد الأطراف (أو بالأحرى مصير منظمة التجارة العالمية) في ظل تنامي الاتفاقيات الإقليمية التفضيلية لاسيما شراكة دول المحيط الهادئ وشراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي [2].

تهدف **اتفاقية GATT** إلى تشجيع المبادلات متعددة الأطراف على المستوى العالمي، وبالتالي موقفها حول تشكيل مناطق التبادل الإقليمي لا يمكن أن يكون سوى موقفا غامضا. فالمادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة تعترف بمساهمة الاتفاقيات الإقليمية في توسيع التجارة العالمية، بتحفظ، على أن تتفوق آثار الإنشاء على آثار التحويل (آثار الاتفاقيات الإقليمية سوف نتناولها في مبحث لاحق). ولقد تم الإعلان عن العديد من الاتفاقيات الإقليمية في إطار الجاتGATT والمنظمة العالمية للتجارة.

حيث نسجل اليوم أكثر من 200 اتفاقية تم الإعلان عنها في إطار المنظمة العالمية للتجارة [3].

(1) in : Claude Danièle ECHAUDEMAISON, **L'économie aux concours des grandes écoles, analyse économique et historique des sociétés contemporaines**, France : Ed.Nathan, 1996, pp.396-397.

(2) جاغديش باغواتي، "فجر نظام جديد"، في: **مجلة التنمية والتمويل**، ديسمبر 2013، ص ص 9-13.

(3) Fadhila TAMANI , « intégration économique régionale au Maghreb :enjeux, contraintes et perspectives », **mémoire de Magistère en sciences économique**, université de Tizi ouzou, 2012, p.6.

«فالإقليمية المفتوحة» بدون تمييز اتجاه الدول الغير هي مماثلة للإطار المتعدد الأطراف المدعم من طرف المنظمة العالمية للتجارة، في حين أن الاتفاقيات الإقليمية التفضيلية والتي تأخذ بعين الاعتبار عدم التماثلات القائمة بين الدول هي ضد مبادئ الإطار متعدد الأطراف.

في هذا الإطار يقول G.DESTANNE DE BERNIS « ألا يوجد في داخل عملية العولمة* ظاهرة الإقليمية، التي تعد في ذات الوقت امتدادا لعملية العولمة، امتدادها التناقضي، ومن المحتمل أن تكون رفضا لها»[1].

فبالنسبة للبعض الإقليمية هي رد فعل على الاتجاهات التي تميل إلى التوحيد والتجانس التي ترافق ديناميكية العولمة، وبالنسبة للآخرين، تظهر الإقليمية كشرط ضروري من أجل ضمان الاندماج في النظام الاقتصادي المعولم، وهي وسيلة من أجل تنسيق الضوابط والسير نحو ليبرالية متعددة الأطراف، وتجنب خطر التهميش. فتشكيل عدد من المناطق المندمجة من شأنه أن يدعم الإجماع الضروري حول الإطار متعدد الأطراف، بهذا تكون الاتفاقات الإقليمية عادة كسابقة للإطار متعدد الأطراف (فلسفة NAFTA).

كما يوجد نقاش آخر حول شكل الإطار متعدد الأطراف. هل على العلاقات الإقليمية أن تنصهر في الإطار متعدد الأطراف العالمي؟ أم يجب إقامة إطار متعدد أطراف تعاوني يستند على مجموعات إقليمية ويأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الدولية؟

مما سبق يمكن القول أن عولمة الاقتصاد قد أعطت بعدا جديدا لمفهوم الاندماج، وهكذا بدأ الحديث عن الجيل الثاني للاندماج. بهذا فان ميكانيزمات وأشكال ونتائج الاندماج سوف تكون حتما مختلفة عما كانت عليه، خاصة وأن الترتيب العالمي الذي هو في طور التكوين هو في صالح الإطار متعدد الأطراف ثلاثي الأقطاب (النافتا على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان مع مجموعة الآسيان، والاتحاد الأوروبي بقيادة الاقتصاد الألماني).

---

* حول مفهوم العولمة انظر الفصل الرابع.

(1) R.BARRE, G.BLARDONE, G.DESTANNE DE BERNIS, et autres : « De la politique commerciale stratégique au commerce organisé », in : **Nouveaux aspects des échanges internationaux, globalisation et régionalisation**, Paris :Ed. L'Epargne, 1994

المربع رقم 01: النظريات الليبرالية المفسرة للتجارة الدولية [1]

1. المدرسة الكلاسيكية: أهم روادها آدم سميث و دافيد ريكاردو وجون ستيوارت مل

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19، كرد فعل لمذهب التجاريين (المركنتيلي) الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، حيث كانت هذه الأخيرة مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت (ميزان التبادل التجاري يجب أن يكون غير متوازن مع ضرورة أن يكون اختلاله لصالح الدولة، ولكي يتحقق الفائض في الميزان التجاري لا بد من تشجيع الصادرات وإعاقة الواردات وبالتالي الحصول على كمية أكبر من الذهب والمعادن النفيسة، وكما أنهم يعتقدون أن ما يربحه بلد يجب أن يخسره الآخر).

فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الدولية، مظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تمتلكه خزائنها من معادن نفيسة فقط وإنما فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية ممثلة في الأراضي والسلع والعقارات، ولقد بينت هذه النظرية أن حرية التجارة الخارجية هي الطريق إلى زيادة ثروة البلاد الحقيقية وبالتالي قوتها الاقتصادية.

أ.نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث Adam SMITH":

انتقد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن التخصص وتقسيم العمل بين أفراد الدولة الواحدة يؤدي إلى رفع الإنتاجية والناتج القومي للدولة، وأكد أن نفس المبدأ (تقسيم العمل) يؤدي إلى نفس النتيجة إذا طبق في المجتمع الدولي. فكل دولة تتمتع ببعض الخصائص التي تمكنها من إنتاج بعض السلع بتكلفة أقل من الدول الأخرى. فإذا تخصصت كل دولة في إنتاج تلك الأنواع من السلع ومن ثم جرت عملية المبادلة بين الدول سوف يزيد الإنتاج العالمي ويرتفع مستوى الرفاه بالنسبة للجميع.

وتتمثل نفقة الإنتاج بالنسبة لآدم سميث في كمية العمل الأزمة لإنتاجها، وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد. وقد عرف هذا التحليل **بنظرية التكاليف المطلقة.**

فالتجارة الدولية بالنسبة لآدم سميث تقوم بوظيفتين هامتين:

1- تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر أكثر نفعا.

2- تتغلب على ضيق السوق المحلية، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

(1)أنظر: غيلبين روبرت ، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، بيروت، دار المنهل اللبناني، 1998.

أهم مؤلف لآدم سميث هو:.**"Wealth of Nations", 1776**

ب- نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو David RICARDO :

حسب ريكاردو الاختلاف بين الدولتين في التكاليف النسبية* وليس في النفقات المطلقة هو الذي يدعو للتبادل، فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا. وفي صدد شرح نظريته وضع ريكاردو مجموعة من الفروض:

1- التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط منعزلة عن باقي دول العالم وتقع على سلعتين فقط، وهي تنصب على السلع المادية فقط ولا تشمل الخدمات.

2- إن عناصر الإنتاج قادرة على الانتقال داخل حدود الدولة (أي بمقدور عنصر الإنتاج القابل للانتقال أن يتحول من نشاط إنتاجي إلى آخر ومن مكان إلى آخر داخل الدولة) هذه الحالة تعرف بحالة المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج، ولكنها غير قادرة على الانتقال بين الدولتين وذلك لتخصص كل منها في إنتاج سلعة معينة كما أن كل من الدولتين في حالة تشغيل كامل (أي استغلال جميع موارد البلد)

3- أن نفقات الإنتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل الدولي ثابتة (تغير حجم الإنتاج لا يؤثر في النفقات)

4- لا تضاف إلى نفقة السلعة أية نفقة إضافية كنفقة النقل والتأمين.

5- نفقة إنتاج السلعة إنما تتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، فقيمة السلعة تتحدد بنفقاتها المطلقة.

6- أن التبادل بين الدولتين يتم في صورة مقايضة.

وعلى ضوء هذه الفروض تقوم التجارة بين الدولتين على أساس الاختلاف في النفقة النسبية للسلعتين وليس على أساس الاختلاف في النفقة المطلقة. مع أنه قد تكون لدى دولة ما ميزة نسبية على بلدان أخرى في إنتاج كل سلعة، فإن التخصص في تلك السلع بأقل قدر من التكاليف المقارنة يمكن جميع البلدان من جني مكاسب أكثر من التبادل، في حين تترك الدولة إنتاج سلع أخرى لبلدان أخرى.

وأهم مؤلف لريكاردو هو:

"Principles of Political Economy and Taxation", 1817.

---

* لقد سمى Paul Samuelson قانون الميزة النسبية "أجمل فكرة في علم الاقتصاد"

2- النظرية النيوكلاسيكية:

النظرية النيوكلاسيكية أو النظرية السويدية لهيكشر وأولين (Hecksher , B.Ohlin). ترجع هذه النظرية سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها. هذا التفاوت سوف يؤدي إلى وجود اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات، وهذا ما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول.

يقول أولين – وهو تلميذ هكشير، وهو من وضع النظرية في قالبها النهائي- أنه لكي نفسر قيام التجارة الدولية يجب أن نفسر لماذا يؤدي اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج إلى اختلاف التكاليف النسبية وبالتالي أسعار السلعة الواحدة بين الدول المختلفة.

يبني أولين نظرية جديدة للتخصص الدولي تقوم حول الأسعار. فهناك أسعار عوامل الإنتاج وهناك أثمان المنتجات، وبالتالي فإن أولين يرى أن ما يؤثر على نفقة الإنتاج (أي على ثمن عناصر الإنتاج) يؤثر على ثمن السلع المنتجة سواء أكان التبادل داخليا أم خارجيا. ولذلك تتخصص الدول حسب أثمان عوامل الإنتاج فيها. فالتجارة تقوم على التفاوت بين الدول، والتفاوت هو تفاوت أثمان، والأثمان تتفاوت لاختلاف أثمان عوامل الإنتاج.

التبادل الدولي حسب تعبير أولين "هو تبادل غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفير مقابل عوامل الإنتاج النادرة". فمثلا تصدر استراليا القمح إلى انجلترا وتصدر انجلترا المنتجات الصناعية إلى أستراليا معناه أن الأرض الأسترالية يتم مبادلتها بالرأس مال البريطاني.

في الواقع النظرية السويدية تعتبر امتدادا لنظرية النفقات النسبية وليست محاولة كاملة للتخلي عنها. فإذا كانت النظرية الأخيرة تنتهي إلى أن اختلاف النفقات النسبية هو أساس قيام التجارة الخارجية فإن هكشر- أولين تساءلا عن أسباب الاختلاف في تلك النفقات النسبية بين الدول، مستندة إلى فكرة التوازن العام التي تستند إلى جانبي العرض والطلب في تحديد أثمان السلع. وتعد هذه النظرية الأنسب لتفسير التبادل التجاري بين دول الشمال والجنوب[1].

(1) عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق الذكر.

المطلب الثاني: مفهوم الاندماج الإقليمي

يطرح مصطلح الاندماج* مشكلة التداخل بين المفاهيم من حيث تعدد المعاني التي تعطى للمفهوم. فهو مفهوم يتميز بالديناميكية ويغطي عدة جوانب، فمن هنا يمكن الحديث عن اندماج اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وعرقي. كما أن للمفهوم مضامين ومعاني مختلفة قد تكون : إدماج، أو إلحاق أو توحيد أو تعاون ، كما توجد هناك مفاهيم مماثلة له مثل التكامل، والتكتلات والاعتماد المتبادل(1).

إن تداول مصطلح الاندماج** في هذا الموضوع هو ليس للدلالة على مرحلة معينة من العملية الاندماجية ككل وإنما للدلالة على العملية ذاتها، في أي مرحلة كانت ، حتى ولو كانت في بدايتها.

فبالرغم من أن ما يهم في موضوعنا هذا، هو إبراز دور الاندماج الإقليمي في المنطقة المغاربية كوسيلة لتحقيق التنمية، بالتالي البحث عن تحديد لمفهوم الاندماج الإقليمي، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن مفهوم الاندماج حتى وإن ظهر ذو **طبيعة اقتصادية** فهو مفهوم مركب، فهو ليس مشكلا اقتصاديا محضا ولكن مشكلا سياسيا، واجتماعيا، وبسيكولوجيا، و ثقافيا. لهذا فان **المقاربة الاقتصادية**، وإن كان لها دور كبير في تحليل هذا الموضوع، وحدها غير كافية لضبط حركة وديناميكية الاندماج.

فمهما كانت المعاني التي تعطى للاندماج سواء كان يرمي فقط إلى إعادة إقامة التبادلات التي كانت قائمة من قبل أو إلى إقامة اتحاد جمركي أو على الأقصى إلى إقامة وحدة اقتصادية، فان **النظريات الاقتصادية** سوف تكون دوما القاعدة للعديد من الأفكار والاستنتاجات والتنبؤات التي سوف توجه التفكير حول الاندماج.

في اللغة العربية كلمة الاندماج هي مصدر اندمج، اندماجا.اندمج الشيء في الشيء أي دخل فيه و استحكم (انظر: جبران مسعود، **الرائد:معجم لغوي عصري، بيروت:دار العلم للملايين،مارس 1992 ،ص.137)

(1) FILALI MOHAMMED , « Quelle intégration pour un développement autocentré du Maghreb à l'ère de la mondialisation **?** » In **: www.unites.uqam.ca/aep/vei/Filali2.pdf,** consulté le 07/02/2009.

** فمثلا الأستاذ إكرام عبد الرحيم في كتابه « التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي» يستخدم مصطلح التكامل للدلالة على التكتل والاندماج. وكذلك بالنسبة لعبد الوهاب الكيالي (في الموسوعة السياسية) نجده لا يفرق بين التكامل والاندماج حيث يقول أن **التكامل أو الاندماج** هو «حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها» انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990.ص.779.

ونجد في هذا الصدد G. Myrdal يساعد على إخراج هذه العلاقة الهامة بين **البحث العلمي** والصيرورة المذهبية فيما يتعلق بالاندماج، ويقول أن الاندماج الاقتصادي هو مفهوم « **محمّل بالقيم.....**»[1]

فمثل هذه الأسس المفاهيمية تدعونا إلى مضاعفة الاحتياطات عندما نسعى إلى حصر حدود مفهوم الاندماج الاقتصادي وبالأكثر عند تعريفه.

أما بالنسبة ل F. Perroux فان «عملية الإندماج تتضمن جمع عناصر من أجل تشكيل كل أو رفع تجانس كل موجود من قبل»[2]. بهذا فان مفهوم الاندماج يغطي إرادة وفن تقليص أو القضاء **التدريجي** على التمييز في العلاقات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر وتطوير أو زيادة التوافق بين اقتصادياتها. كلمة التدريجي هنا تعبر على أن الاندماج هو أساسا مفهوم ديناميكي، لهذا فهو عادة ما يتم ربطه بمصطلح **مسار** أو **عملية**. وتظهر هذه الديناميكية جليا في التجربة الأوروبية إذا ما تأملنا مختلف المراحل التي مرت بها منذ نشأة الجماعة الأوروبية وفقا لمعاهدة روما سنة 1958، وتدرج منها إلى السوق الأوروبية المشتركة بين ستة دول أوروبية هي (فرنسا،ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا هولندا ولوكسمبورج)، وتوسع بعد ذلك في العضوية، ثم تحول إلى اتحاد اقتصادي في إطار سوق واحدة عام 1992 ثم وحدة نقدية[3] عام 1999 ، وفي 2004 شهد الاتحاد الأوروبي (انظر الخريطة رقم 03) اكبر توسع حتى الآن ، عندما انضمت جمهورية التشيك واستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا ، وسلوفينيا وقبرص للاتحاد . وفي 1 جانفي 2007 ، أصبحت رومانيا وبلغاريا أعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وفي نفس السنة ، اعتمدت سلوفينيا اليورو ، ثم في عام 2008 انضمت قبرص ومالطا وسلوفاكيا وفي عام 2009 ، استونيا وعام 2011 ، لاتفيا ، وعام 2014 ليتوانيا[4] . كما شهد الاتحاد انسحاب المملكة المتحدة عام 2016.

---

(1) In :Roger LE TOURNEAU et autres**, L'unité maghrébine. Dimensions et perspectives**, op.cit, p.18

(2)in : Roger LE TOURNEAU**, op.cit**, p.18.

(3) سعيد النجار، ""التعاون الاقتصادي العربي في ظل البيئة المؤسسية العالمية"، في د.احمد يوسف احمد آخرون، **التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل**، الأردن:البنك العربي ،ط1، 2001 ،ص.148.

(4) **http://www.almrsal.com/post/**02/12/2016.

وقد قدم العديد من علماء الاقتصاد تعريف الاندماج الاقتصادي، فقد عرف BELA BALASSA الاندماج الاقتصادي بأنه **عملية وحالة**، فبوصفه المفهوم كمسار أو عملية يشمل الإجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى وحدات وطنية مختلفة، أما عبارة حالة فهي تدل فقط على غياب الأشكال المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية وليس البحث عن إلغاءها[1] .

الخريطة رقم 03: خريطة الاتحاد الأوروبي قبل انسحاب المملكة المتحدة

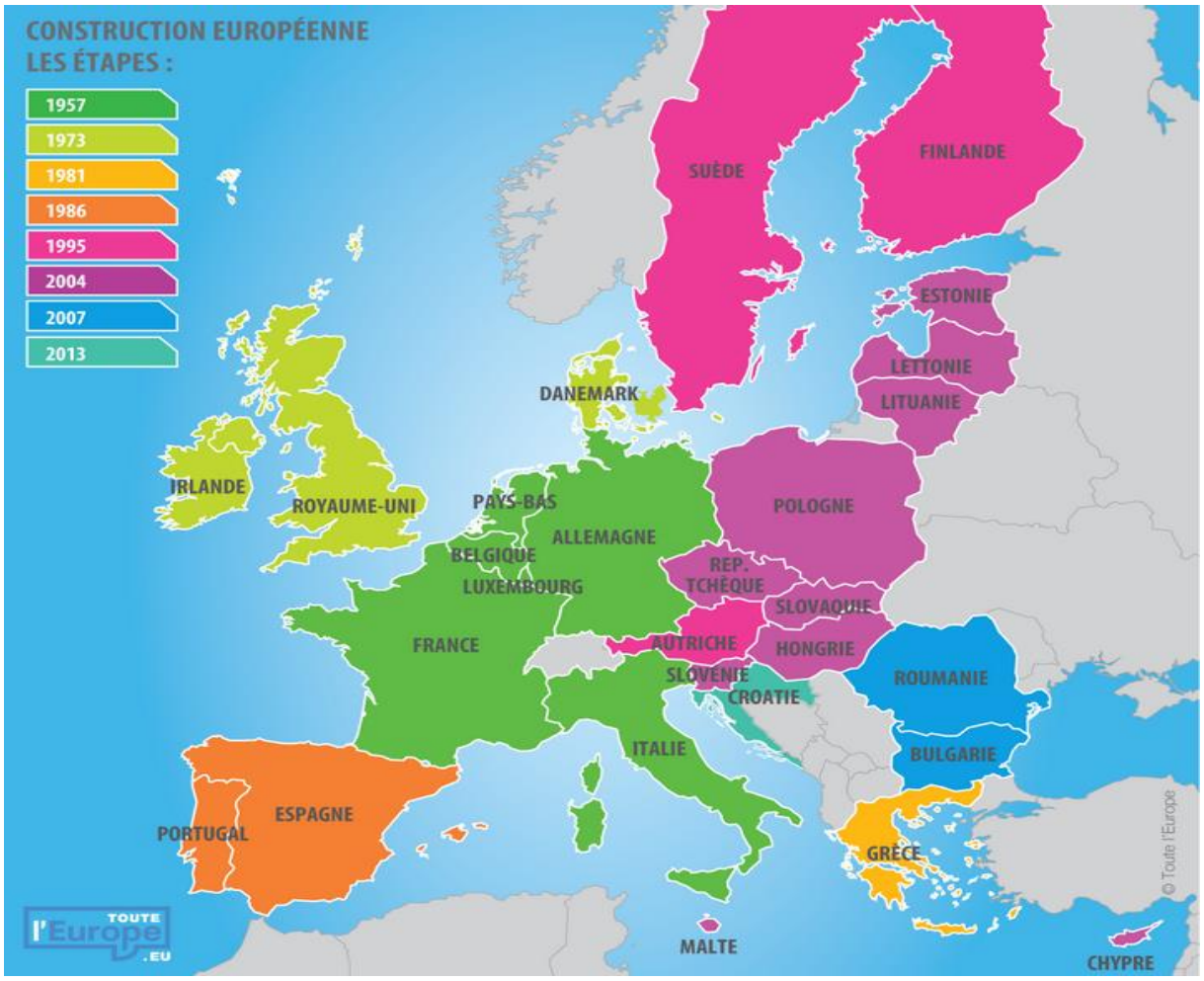

المصدر: http://www.touteleurope.eu/actualite/carte-de-l-union-europeenne-et-de-ses-elargissements-successifs-de-6-a-28-etats-membres.html, consulté le 15/12/2016.

(1) BELA BALASSA, **The theory of economic integration**, 1961.

يقول **ماكلوب** Fritz Machlup* في مناقشته لمفهوم الاندماج الاقتصادي « إن فكرة الاندماج الكامل تنطوي على الإستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم بكفء للعمل»، ويضيف« أنه في نطاق أية منطقة اندماجية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية في جميع أنحاء المنطقة الاندماجية مع تعريف تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل»[1].

ويرى Fritz Machlup « أن جوهر الاندماج الاقتصادي ينظر إلى إزالة العقبات، التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية، وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز الاندماج الكامل، الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الإنسان»[2].

فعلى الرغم من الاختلافات في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التي قدمها بعض الاقتصاديين الغربيين أمثال: B. Balassa, Jan Tinbergen, G. Myrdal, F. Machlup في أن الاندماج الاقتصادي هو تلك العملية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الوحدات الوطنية المختلفة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية في شكل زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك.

---

* اقتصادي نمساوي (1983-1902)، ساهم في تطوير العلوم الاقتصادية من خلال المنهجية والنظريات والسياسات، وكان مشروعه الدراسي الكبير حول النظام النقدي الدولي ونظرية الاقتصاد المعرفي.

(1) في: إكرام عبدالرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،العولمة...و التكتلات الإقليمية البديلة**، القاهرة:عربية لطباعة والنشر،ط1، 2000، ص.43 .

(2) **نفس المرجع**، ص ص.43-44.

نجد كذلك **Ernst HAAS*** يهتم بالاندماج الاقتصادي، لأنه يعتبره المرحلة الأولى **لعملية تطور** قادرة على إفراز "جماعة سياسية جديدة تفرض نفسها على الجماعات القائمة من قبل "[1] .

باعتباره معاصرا للثورة السلوكية، يعرف Haas الاندماج ليس كحالة ولكن كعملية[2] فيقول الاندماج هو " العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم، وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير "[3] .

بهذا تكون **آخر مرحلة** يمكن أن يصل إليها الاندماج الإقليمي هي توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول بين الدول الأعضاء، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة، تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها، في كثير من المجالات، للسلطة الإقليمية العليا[4].

يتبين من هذه التعاريف المختلفة أن الاندماج الإقليمي هو ليس عملية بسيطة بل هي عملية تتميز بالتعقيد والشمول والمرحلية. وأن آثارها تتجاوز الجانب الاقتصادي لتؤثر في الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وهي ليست عملية اقتصادية محضة بل تحتاج إلى قرارات سياسية.

---

* باحث ألماني–أمريكي في العلوم السياسية قدم إسهامات كبيرة حول نظريات العلاقات الدولية والاندماج الأوروبي، ويعتبر مؤسس **الوظيفية الجديدة.**

(1) E.HAAS, The Uniting of Europe, Stanford: Stanford University Press, 2e éd., 1968, p.16. In: Dario BATTISTELLA, **Théories des relations internationales**, 3ème éd., Paris : Presses de Sciences Po, 2009,pp.408-409.

(2). Dario BATTISTELLA, **op.cit**., p409.

(3) في: عامر مصباح، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009، ص.275.

(4) . حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية و التطبيق**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1998، ص.9.

فكما يقول يوسف حلباوي: « الاندماج الاقتصادي عملية معقدة ومتشابكة، تتضارب فيها المصالح، وتختلف فيها المواقف، فالاندماج إذن ليس عملية عفوية، بل عملية

يجري تطبيقها بوعي وإرادة، تستوجب تقاربا مستمرا، وتدريجيا، عن طريق اتخاذ خطوات متتابعة ومنسقة، تجبر على التضحية مرة للكسب في المرة التالية، وتستدعي تغيرا جذريا للهياكل الاقتصادية القطرية. وهي لا تشمل عملية التبادل فقط، بل تشمل أيضا عملية الإنتاج والاستثمار، ومجموعة واسعة من العلاقات المالية والنقدية والعمالية، حتى تكاد تشمل جميع أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة المتكاملة»[1].

ونظرا للخلط الذي يتم في بعض الأحيان بين مفهوم الاندماج الإقليمي والتعاون الإقليمي، يجب علينا التعرف على مفهوم التعاون الإقليمي والتفرقة بين المفهومين.

ويعرف **إكرام عبد الحميد** التعاون بأنه «مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا، أو جغرافيا، أو منتمين إلى دين واحد، أو ذو أصول عرقية واحدة» . أما التعاون الإقليمي فهي تلك التفاعلات التي تتم في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم الجغرافي، وعادة ما يشمل التعاون الإقليمي على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي النابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية[2].

و**التعاون الإقليمي** هو مفهوم وسيط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة إقليمية معينة وهو وسيط لأنه يتخذ موقفا وسطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى[3] .

---

(1) . يوسف حلباوي، **الصناعة و التكامل الاقتصادي العربي**، دمشق، ط1، 1989.، ص.166.

(2) إكرام عبدالرحيم، **مرجع سابق الذكر**، ص.45.

(3) عبد المنعم سعيد، "الإقليمية في الشرق الأوسط، نحو مفهوم جديد"، في مجلة: **السياسة الدولية**، عدد:112، أكتوبر 1995،ص.60 .

أما الفرق بين التعاون والاندماج يكمن في أن التعاون يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز مثل تلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية، في حين أن

عملية الاندماج تشمل على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز كإزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة[1].

ترتبط فكرة الاندماج الإقليمي بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الداخلة في عملية الاندماج، تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الدول، في حين أن مجرد التعاون الاقتصادي لا يرتبط لا من ناحية، ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد وبعد المدى في العلاقات بين الأطراف.

من هنا يصبح من الطبيعي ألا تقوم حالة الاندماج إلا بين الدول التي تتميز بالتقارب والتجانس الاقتصادي والاجتماعي، وهي بهذا تختلف عن حالة التعاون الاقتصادي التي يمكن أن تقوم بين دول لها نفس النظام الاقتصادي والاجتماعي، كما يمكن أن تقوم بين دول ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة[2].

المطلب الثالث: نظريات الاندماج الإقليمي

لا توجد نظرية واحدة للاندماج، وإنما نظريات تطمح إلى تغطية هذه الظاهرة. نجدها كلها أو معظمها مرتبطة بنظرية للتجارة الدولية، أو بصفة أشمل بنظرية حول العلاقات بين الدول. ويمكن أحيانا الذهاب إلى حد تصنيف النظرية حسب المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها المؤلف، وحتى إلى جنسيته، إلى درجة أن تصور النظرية مرتبط بمصالح دولة ما أو مجموعة من الدول.

---

(1) حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، المرجع السابق، ص.8.

(2)Roger LE TOURNEAU, **op.cit**., p.17.

كما ترتبط نظريات الاندماج الإقليمي وبصفة واسعة بالتجربة الأوروبية[1]ومؤخرا بالتجربة في أمريكا الشمالية، غير أن وضعية دول الجنوب تختلف، فمساراتها خاصة

ومتعلقة أولا ببناء الدولة الوطنية أو الاندماج الوطني، كما تجد أصلها عادة في التاريخ الاستعماري*.

لقد أدى تكاثف الإقليمية في ظل العولمة إلى تجدد الإطار التحليلي، فعلى خلاف مفهوم سنوات الخمسينات الذي كان نمطا من نظريات الوحدة الجمركية، (Jacob Viner, 1950)** الاندماج الإقليمي اليوم لا يخص فقط المبادلات التجارية، فهو يخص كذلك تدفقات رؤوس الأموال والعمال، وإقامة محيط مؤسساتي مشترك أين تسمح السياسات المنسقة بتقارب الاقتصاديات وإرساء سياسات اقتصادية. تجدد تحليل الإقليمية في إطار الاقتصاد المؤسساتي بالتركيز على دور المنظمات والقواعد والجغرافيا الاقتصادية الجديدة أو الاقتصاد الدولي الجديد في **منافسة غير تامة***. بهذا فان المجال الإقليمي هو موضع لإعادة تشكيل سلطات عمومية وخاصة واستراتيجيات للفواعل الوطنية والدولية في ظل العولمة.

(1) موريس شيف و ل. ألن وينترز، **التكامل الإقليمي والتنمية**، مصر: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ترجمة كوميت للتصميم الفني)، 2003،ص.12.

* نجد أن فكرة توحيد المغرب العربي ترجع جذورها إلى الفترة الاستعمارية، و كان السيد علي باش حمبه (ابرز زعماء الحركة الوطنية التونسية) في أوائل القرن العشرين أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح، كما أن فكرة المغرب العربي كانت في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين من احد الموجهات الرئيسة في عمل الحركات الوطنية في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد عابد الجابري وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1987،1، ص.17.

** انظر: Jacob VINER , **The Customs Union Issue**, 1950. و

Juyoung Cheonge and Kar-Yiu Wong , "Economic Integration, Trade Diversion, and Welfare Change", November 30, 2007, pp.3-7, in : https://faculty.washington.edu/karyiu/papers/trade-divert.pdf, 15/12/2016.

*** المنافسة غير التامة مصطلح جديد طوره الاقتصادي الأمريكي بول كروغمان عام 1979 قائم على سلوك المستهلكين في المجتمعات الغنية، التي في تبعية كبيرة للمستجدات المولدة لتنوع متزايد داخل الأسواق المتماثلة، ذات نوعية وأسعار متساوية . والمؤسسة المستحدثة هي التي تنجح. لمزيد من التفاصيل انظر:

http://www.lemonde.fr/economie/article/2008/10/14/nobel-paul-krugman-analyste-de-la-concurrence-imparfaite_1106693_3234.html, 15/12/2016.

تبرز في الوقت الحالي العديد من التصورات لتفسير وتحليل ظاهرة الاندماج، إلى جانب النظريات القديمة[1]، ويمكن طرح هذه التصورات على الشكل التالي: الاندماج

المخطط من طرف الدول (التصور الإرادي) والاندماج عن طريق السوق (التصور الليبرالي)، والاندماج المرتبط بالقواعد (التصور المؤسساتي) والاندماج المشجع من طرف الفواعل الموجودة في وضعيات غير متماثلة ومرتبطة بديناميكيات إقليمية (التصور الجهوي) والاندماج السياسي (التصور الدبلوماسي).

1.مقاربة الاندماج المستقل:

حسب هذا التصور، الاندماج الإقليمي هو عملية انفصال اتجاه الاقتصاد العالمي، حيث يفترض هذا التصور سياسات حماية وسياسات تهيئة الإقليم وإنشاء نظام إنتاج منفصل عن نظام الأسعار العالمي. ويتمثل إطار التحليل بالنسبة لهذه المقاربة في المجتمعات التابعة، والمفككة والمنفتحة والتي ليس بإمكانها إقامة صناعتها على المستوى الوطني. بهذا، يهدف الاندماج الإقليمي إلى تقليص التفتح ورفع قدرات التكتل وخلق سوق موسعة وتعويض الاختلالات الإقليمية. أما الأدوات الأساسية المعتمد عليها، فهي الاقتصاد الموجه والحماية القوية للصناعات الإقليمية وإقامة المشاريع التي لها آثار الاستقطاب. ولقد تم الدفاع عن هذا التصور ولمدة طويلة من طرف منظمات الجنوب CEA* (مخطط لاغوس 1980)، حيث كان يرمي هذا المخطط إلى تجنب المضاعفات وتجهيز الصناعات الثقيلة المصنعة[2].

لقد كان مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون أو CAEM**) الذي تم إنشاءه عام 1949 من طرف الاتحاد السوفييتي سابقا، نظام انقطاع دولي قائم خارج نظام الامتيازات المقارنة والأسعار الدولية، ولقد ترجم باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. كان الكوميكون قائم على أساس إرادية سياسية حيث أن النشاطات الاقتصادية في مختلف الدول الأعضاء كانت مقررة في موسكو[3].

(1) عن النظريات التقليدية للاندماج الإقليمي أنظر:

B.BALASSA, **The theory of economic integration**, 1961, R.ERBES, **L'intégration économique internationale,** 1966.

* Commission Economique pour l'Afrique.

**Conseil d'Assistance Economique Mutuelle

(2) Philippe HUGON**, Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, op.cit, pp.34,37.

(3) In: http://cartoflash.free.fr/motcle/page/caem.htm

لقد ترجم الانحلال الرسمي للكوميكون في عام 1991 بعد انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفييتي، عملية التفكك التي تميزت بانفتاح خارجي وتصاعد الحمائية الوطنية من طرف الدول الأعضاء في المنطقة السابقة. ولقد أدت السياسات المنتهجة من

طرف الدول الأعضاء سابقا لتجاوز الأزمات (مثل تحرير الأسواق، الخوصصة، والتحرير التجاري)، إلى تزايد الفوارق الإقليمية بين الدول، ولقد دفع ذلك التحول العديد من دول أوروبا الشرقية إلى التحرك من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية وتآكل الامتيازات بين أوروبا والدول المستقلة يمكن أن يحلل كاختفاء للمسار المخطط للعلاقات الاقتصادية غير المتماثلة والمنفصلة عن ديناميكية الاقتصاد العالمي، بهذا هو يترجم فشل« الإقليمية المغلقة».

2. المقاربة الليبرالية للاندماج

من أجل فهم هذه المقاربة التي مثلت كذلك الإطار النظري للاتحاد الجمركي، يجب الرجوع إلى الأسس النظرية للمدرسة النيوكلاسيكية التي لا تعتبر الدولة كفاعل اقتصادي أو كوحدة اقتصادية، وبهذا تكون المؤسسات والأفراد هي وحدها الفواعل الاقتصادية، وإن كانت هذه الفواعل الاقتصادية موجودة على الأقاليم الوطنية ذات السيادة وتمارس فيها نشاطاتها.

أدوات التحليل بالنسبة لهذه النظرية تستند إلى الكمية المنتجة لكل سلعة (biens) وكذا إلى أسعارها، وهي تمتد إلى المستوى العالمي والإقليمي في ظل نظام التبادل الحر، أين يتوقف تحقيق التوازن العام على قواعد السوق.

فحسب هذا التصور الاندماج الإقليمي هو مدعم من طرف ميكانيزمات السوق. ويظهر هذا الاتجاه عند بيلا بلاسا الذي يقول« يكمن الاندماج في القضاء على التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة»[1].

---

(1) in : Djamel-Eddine GUECHI, **L'union du Maghreb arabe**, ***Intégration régionale et développement économique***, Alger : CASBAH édition, 2002., pp 16,17.

حسب التصور الليبرالي، يتمثل الاندماج التجاري في تحرير المبادلات وعوامل الإنتاج، فهل تشجع الاتفاقيات الإقليمية الليبرالية متعددة الأطراف أم أنها تعرقلها؟ ففي التصور الليبرالي التحرير على قاعدة عالمية يؤدي إلى تحقيق الأمثل ويكون بذلك أحسن

من التحرير على قاعدة إقليمية. ولكن يأخذ هذا التصور بعين الاعتبار بأن باقي العالم لا يقوم كله على التبادل الحر وبأن التعريفات الخارجية هي العائدات العمومية الأساسية وأن الاقتصاديات التي هي في مرحلة الطفولة بحاجة إلى أدنى حماية. من هنا فان التخصص الإقليمي القائم على أساس الامتيازات المقارنة وتوحيد الإجراءات والتعريفات الخارجية قد يسمح للوصول إلى تحقيق الأمثل بشرط خلق تجارة واقتصاديات الحجم والمنافسة. الاندماج حسب هذا التصور هو تقليص تعوجات السياسة الوطنية ونقل الحدود بالتقرب من السوق العالمية[1].

ما يعاب على هذا التصور هو أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التطور الهيكلي للدول الأعضاء. بهذا يصنف هذا التصور على أنه ستاتيكي بحكم أنه لا يقدم إجابات على المسائل المتعلقة بعدم المساواة الهيكلية، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية[2].

3 . مقاربة الاندماج القطاعي

حسب الاقتصاد الصناعي الجديد، الاندماج هو محصلة العلاقات الداخلية في داخل الشركات فوق–القومية أو في داخل الشبكات (نظرية بول كروغمان). هذا الاندماج تضمنه التجمعات التي توسع إستراتيجيتها في مجال إقليمي معين، وهو يؤدي إلى تقسيم إقليمي للعمل.

يرتكز التعاون القطاعي على مشاريع يتم إقامتها من طرف فواعل لها مصالح متقاربة: استغلال موارد بطريقة مشتركة، محاربة التصحر أو حماية البيئة. يتم تحليل الاندماج بإعطاء الأولوية لاستراتيجيات الفواعل في مجال من المنافسة غير التامة وغير المتجانسة، وينتشر مثل هذا النوع من الاندماج بصفة خاصة في جنوب شرق آسيا وبعض المناطق الأوروبية وهو إحدى نتائج التدويل الاقتصادي[3] ، مثل **مثلث النمو** في آسيا (اندونيسيا وماليزيا، وتايلاندا).

(1) Philippe HUGON, **Op.cit**, pp. 37,38.

(2) Djamel-Eddine GUECHI, **Op.cit**., p.18.

(3) Paul KRUGMAN ,**La mondialisation n’est pas coupable. Vertus et limites du libre échange**, op.cit.

يتميز الاندماج حسب **الاقتصاد الجغرافي*** بآثار التجمعات (Effets d’agglomérations) والتمركز في مناطق معينة، حيث يوجد تقليص للمسافات ودور للقرابة الجغرافية وهذا بفضل الثورة التكنولوجية وحجم المبادلات غير المادية.

ما يلاحظ على المستوى العالمي هو تمركز الإنتاج الصناعي في الأماكن التي توجد بها أسواق مهمة، ويمكن أن ينتج عن هذا، عملية تراكمية تقوي الاختلافات بين المراكز والمحيط. إن هذه الآثار الدافعة للمركز يمكن أن يتم عرقلتها باختلافات في الإنتاج وبمردودية متناقصة مرتبطة بازدحام المراكز. ولكي يكون هناك تبادل بين الأقاليم يجب أن تكون هناك أنظمة إنتاجية تسمح بخلق حجم معين للسوق وبمنتجات متنوعة (أي تكامل بين آثار التجمعات). كما يفترض تواجد هياكل قاعدية في علاقات مترابطة فيما بينها (في شكل شبكات) أي وجود **رأس مال مجالي***. ويؤدي هذا عموما إلى **آثار الانتشار** أو عدوى النمو بتقليص تكاليف النقل، بتشجيع تحويل التكنولوجيا أو بتخفيض تكاليف الصفقات. هذا الانتشار يمكن أن يتم عن طريق التجارة الخارجية (تحويل دولي لحقوق الملكية للسلع)، أو بواسطة الاستثمارات المباشرة (تحويل حقوق ملكية المؤسسات)، أو بواسطة التنسيق بين الشركات أو بين الشبكات الإثنية، بهذا فان ديناميكية التخصص الإقليمي يتفوق على آثار التجمعات.

إن الاختلافات المتنامية ما بين أوروبا وإفريقيا (مركز ومحيط) يمكن أن تفسر بلعبة القوى الدافعة للمركز: آثار التجمعات ورأس مال مجالي، وقد يؤدي ذلك إلى تزايد الفقر. وعلى اعتبار وجود نظام مبادلات في شكل« نجمة» مرتبط بالطبيعة الاستعمارية وبمستوى تكاليف الصفقات داخل وبين الدول الإفريقية، فان النشاطات الأساسية والتي ينتج عنها اقتصاديات حجم مهمة سوف ترتكز في أوروبا.

* لقد خصص Paul KRUGMAN العديد من مؤلفاته **للاقتصاد الجغرافي**، ويقصد بها نظرية عن تموقع الإنتاج في الفضاء. وهو يستخدم الجغرافية لتفسير فوارق التنمية ما بين المناطق لأنه يعتقد أن الاقتصاد الجغرافي هو جوهر المسار الذي يخلق ويحافظ على الثروة الاقتصادية والمبادلات القائمة لدولة معينة. انظر:

Steven COISSARD, « Perspectives. La nouvelle économie géographique de Paul KRUGMAN Apports et limites », **revue : économie régionale et urbaine,** p.6. in **:** https://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2007-1-page-111.htm**, 15/12/2016.**

* حسب نموذج Akanni -Honvo و Léon **رأس المال المجالي** يمكن أن يعرف على أنه مجموع القدرات الإنتاجية المحصورة والتي تساهم في رفع إنتاجية باقي عوامل الإنتاج. يتشكل من عوامل النمو (الاتصالات، خدمات الإنتاج) متمركز في مجال معين ومولد لآثار التجمعات–التكتلات–(تكاليف الصفقات، آثار حجم السوق، المعرفة...).

تتميز هذه الأقاليم بأشكال مجالية للتنظيم والابتكار، وتؤدي هذه المجالات أو الشبكات إلى تنافسية إقليمية. ولا يكون للبنى القاعدية ورأس المال البشري أو الاجتماعي المحصورة في مجال معين فعالية إلا عن طريق قنوات نقل مؤسساتية وإعلامية في مجال

ملائم. هذا المجال هو عبارة عن مجموعة من الفواعل التي تحقق بواسطة تعاملاتها المتبادلة تعلما جماعيا وتنتج آثار التجمعات[1].

4. المقاربة المؤسساتية

حسب التصور المؤسساتي، الاندماج هو إقامة نظام مشترك من القواعد من طرف السلطات العمومية في علاقة مع الفواعل الخاصة. وفي هذا الإطار نجد أرنست هاس (E.HAAS) مؤسس **الوظيفية الجديدة** ، يركز على أن الانتقال من سوق اقتصادية مندمجة إلى كيان سياسي موحد، يتطلب بالإضافة إلى مصالح الفواعل الاجتماعية الأساسية، تواجد مؤسسات وتطبيقات رسمية حكومية على المستوى فوق الحكومي[2]. بهذا يكون هاس قد أقام قطيعة مع فكرة "اليد الخفية" التي تقوم عليها الوظيفية التكنوقراطية (المدرسة الوظيفية)[3] التي أسسها دافيد ميتراني David MITRANY، وبهذا يبرز الدور

---

(1)Philippe Hugon, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation** , op.cit., pp.59-60.

(2). Dario BATTISTELLA, **op.cit**., p.412.

(3) هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية، يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالمتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929 ، والحرب الباردة بين الكتلتين آنذاك الشرقية والغربية وظهور أنظمة تسلطية . وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفة والتي كان من أهم دعاتها الباحث والمفكر السياسي البريطاني ديفيد ميتراني الذي ترك آثارا واضحة على نظريات الاندماج المعاصرة ، حيث حاول متراني بلورة أفكاره لإعطاء نموذج جديد لنظام دولي خال من الاضطرابات ، ويرى أن الحل يكون بإضعاف سلطة الدولة وسيادتها وتحويل الإهتمام لتعاون الشعوب ،أنظر: Reginald J HARRISON., **Europe in question, theories of regional international integration**, London: George Allen and Unwin Ltd, 1997, p.27. وتقوم نظرية " ديفيد ميتراني " على أربعة مبادئ أساسية (1) الفصل المؤقت للوظائف الاجتماعية، الاقتصادية والنشاط السياسي أو مبدأ الأولوية الاقتصادية الاجتماعية ، (2) مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم، (3) مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية والقومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية منفعية ، (4) مبدأ التفرع والتشعب –**الانتشار**–، بحيث يؤدي تطور التعاون في مجال تقني إلى توسيع التعاون في مجالات وقطاعات أخرى، وهذا التعاون الوظيفي في قطاع واحد الذي ساهم في نقل التعاون إلى مجالات أخرى، ناتج عن حاجات مستشعرة تولد بدورها شعور بالحاجة للتعاون الوظيفي في قطاع أخر. أنظر: محمد محمود الإمام ، **التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990.

الذي لعبته السلطة العليا ل *CECA وباقي المؤسسات الأوروبية من اللجنة إلى محكمة العدل[1].

واستنادا إلى تعريف أرنست هاس** للاندماج على أنه « العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة»[2].

عرف ليون ليندبرغ Leon Lindberg * في دراسة له عن السوق الأوروبية المشتركة الاندماج بأنه:

(1)« العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها لمؤسسة جديدة (لتكن منظمة دولية).

(2) أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد[3]».

---

*Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier était une organisation internationale fondée sur le traité de Paris 1951.

**تعتبر الوظيفية الجديدة كإمتداد للوظيفية الأصلية ورد فعل لها اعتمدت بشكل واضح على إسهامات " آرنست هاس Haas Ernest" الذي رفض فكرة عزل القضايا التقنية على السياسة كما فعل سابقه ديفد ميتراني . بالإضافة إلى إسهامات العديد من المنظرين الذين ينتمون للوظيفية الجديدة أمثال " اميتاي ايتزيوني " Etzioni Amitai "وكارل دويش Deutsch Karl " و " جوزيف ناي Nye.J " ، و "ليون ليندبيرغ Lindberg Leon "وغيرهم، وتمثل كل مساهمة من هذه المساهمات مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة الاندماجية وخاصة على المستوى الأوروبي، إذ تشكل الوظيفية الجديدة بزعامة " آرنست هاس " الإطار الفكري النظري للمجموعة الأوروبية من خلال تركيزها على خلق مؤسسات مركزية إقليمية لخدمة الاندماج الإقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية . وترتكز الوظيفية الجديدة على مجموعة من الفرضيات التي يتفق حولها معظم منظري الوظيفية الجديدة على الرغم من اختلاف تصوراتهم وهي : (1) الاندماج يكون بالشروع في القطاعات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في إقتصاديات الدول التي تدخل في المسار الاندماجي. (2) الإعتماد على التكامل الجهوي بدلا من التكامل في الإطار الدولي . (3) وجوب إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في العملية التكاملية.

(1). Dario BATTISTELLA, **op.cit.**, pp.412-413.

(2) في: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت والكويت:المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص. 271.

(3) نفس المرجع ، ص.272.

في التحاليل السابقة «للإقليمية المغلقة»، هدفت المؤسسات الإقليمية إلى وضع حواجز في وجه الاقتصاد العالمي، وتدعيم حماية إقليمية وكذا تحويل السيادة اتجاه هيئات إقليمية. أما التحاليل الجديدة للإقليمية المؤسساتية نجدها تركز على العلاقات شمال/ جنوب وعلى تنسيق السياسات الاقتصادية. من منطلق أن التعاون العمودي أو اتفاقيات التبادل

الحر شمال/ جنوب تمنح السياسات مصداقية وتساهم في تقليص النزاعات حول المصالح الوطنية. فالتعاون في مجال السياسات الاقتصادية من شأنه أن ينشأ دولا تنافسية تعمل على إغراء الأسواق المالية وجلب رؤوس الأموال والتكنولوجية.

ترتبط مصداقية هذه السياسات بتخفيف التفضيلات (عن طريق عزل هيئات الرقابة والسلطات القضائية عن جماعات الضغط الوطنية) وبإنشاء مؤسسات إقليمية.

وتشكل هذه الفلسفة محور اتفاقيات التبادل الحر في منطقة شمال أمريكا (نافتا) وكذا محور اتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية. وتلعب القواعد والمعايير القانونية دورا متناميا في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يسمح الإطار القانوني بمنح متخذي القرار القدرة التنبؤية، وكذا ضمان أمن بيئة الأعمال والسماح بتقليص المخاطر[1].

5.المقاربة السياسية أو الدبلوماسية

حسب **المقاربة السياسية أو الدبلوماسية***، يتعلق الأمر بإعادة إدخال السياسي في قلب القرارات الاقتصادية. بهذا يترجم الاندماج الإقليمي بانتقال السيادة وبأهداف الوقاية من الصراعات، فالتقارب الاقتصادي هو طريقة لتجاوز العداءات السياسية. انتقال السيادة وإنتاج المنافع العمومية (biens publics) على المستوى الإقليمي هي إجابة لتجاوز عجز الدولة في ظل العولمة (مثل خلق عملة إقليمية موحدة). ويعتبر "Amitai ETZIONI"، أحد رواد

---

(1) Philippe HUGON, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation** ,op.cit., pp.59-60.

* انظر لمزيد من التفاصيل حول النظريات السياسية انظر: Reginald J HARRISON., **Europe in question, theories of regional international integration**, London: George Allen and Unwin Ltd, 1997, pp.9-22.

المدرسة أو المقاربة السياسية[1].

الاندماج الإقليمي هو طريقة لتسيير التوافق النسبي بين مجالات السلطات الاقتصادية ومجالات السلطات السياسية، والموافقة بين شبكات التبادل والاستثمار فوق القومي مع التنظيمات السوسيوسياسية والإطار المؤسساتي متجاوزين بذلك الحدود الوطنية.

يؤدي الاندماج السياسي إلى تحول في السيادة ويمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة، كنفدرالية أو فدرالية. فإذا كانت المناطق الاندماجية التي تؤدي إلى الوحدة السياسية قليلة، باستثناء الاتحاد الأوروبي، فانه لكل التجارب الاندماجية، وبدرجات متفاوتة، أبعادا سياسية، غير أن درجات التحول في السيادة تختلف من منطقة إلى أخرى، فمثلا نجد منطقة الآسيان ترتكز على السيادة الكاملة للدول ولا تأخذ أي بعد سياسي إلا في علاقاتها الخارجية (بداية بالنضال ضد الشيوعية، واليوم تتخذ من التكتل أداة لمواجهة القوى الآسيوية[2] الصاعدة لاسيما الصين).

---

(1) ويعتبر أن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها الاندماج . وقد قام " اتزيوني " بدراسة محاولات لتشكيل وحدات سياسية فوق الدولة القومية وهي: (1) السوق الأوربية المشتركة (1963–1958) وتضم : فرنسا و إيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ ، (2) الجمهورية العربية المتحدة (1961–1958) وتضم : مصر وسوريا ،(3) اتحاد جزر الهند الغربية (1962–1958) ، ويتكون هذا الاتحاد من 10 دول . ويعتقد بأنه حتى يمكن تحقيق التوحيد السياسي لابد من تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها ، وذلك لبناء نموذج اندماجي، وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستند إلى أربعة مراحل : حالة ما قبل التوحيد ، عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها ، عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها ، نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى الغاية المرسومة لها . ويرى " اتزيوني " أنه لكي يحدث التكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة وهنا يتناول المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل الوحدة . أما المرحلة الثانية فهي تبرز فيها قوى التوحيد والتي تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية (قسرية : الجيش أو الشرطة، نفعية : الجوانب الاقتصادية والإمكانيات الفنية والإدارية، الهوية الاجتماعية : الطقوس الشعارات والقيم التي تسود المجتمع ومن الممكن استغلالها للاندماج). ويبدأ ظهور المرحلة الثالثة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات كما ينتشر الاندماج في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى . ويطلق " اتزيوني " على المرحلة الرابعة اسم مرحلة الانتهاء حيث يكون الاندماج قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية . وأكد " اتزيوني " على أهمية النخب الخارجية في إنجاح عملة التوحيد إذا كانت لها نفس التوجهات مع النخب الداخلية، فقد فشل نموذج اتحاد جزر الهند الغربية لعدم استخدام بريطانيا نفوذها لتطوير بناء فيدرالي، في حين كان دور وتأثير النخب الخارجية للسوق الأوربية المشتركة فعالا من خلال مشروع مارشال ومساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الحلف الأطلسي، في حين فشلت تجربة الجمهورية العربية المتحدة لعدم امتلاكها نخب فعالة.

(1) Philippe HUGON, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, op.cit., pp.74-75.

(2) Denis MICHEL et Dominique RENOU, **Code commenté de l'Union Européenne**, Paris Ed. DE VECCHI S.A., p.5.

من خلال طرح المقاربات المختلفة للاندماج الإقليمي يمكن حصرها ضمن ثلاث تساؤلات: ميكانيزم السوق أم الاندماج المنظم أم الاثنين معا ؟ السياسة أولا أم الاقتصاد أم الاثنين معا؟ اتحاد القطاعات أم اتحاد الدول أم الاثنين معا ؟ في المنطقة المغاربية التساؤل

الذي ينبغي التركيز عليه هو الثاني (أولوية السياسية أم الاقتصاد أم الاثنين معا ؟) في حين يصبح السؤالان الآخران تابعين لهذه المسألة.

يشكل التساؤل حول أولوية «**السياسي**» **أم** «**الاقتصادي**»، وعن دورهما في تشكيل محيط التكامل أو الاندماج الاقتصادي، التساؤل الأساسي السابق لكل عملية اندماجية، شريطة أن يكون الهدف بعيد المدى من هذه العملية هو الاندماج الشامل، أي اندماج اقتصادي وسياسي في ذات الوقت.

ويمكن الاستناد في هذا إلى التجربة التكاملية الأوروبية، فلقد طرح قيام الاتحاد الأوروبي مسألة محورية، من الناحيتين النظرية والعملية، هي مسألة العلاقة بين «السياسي» و«الاقتصادي» ودور كل منهما في تشكيل محيط الاندماج الاقتصادي. فكيف تحققت إدارة هذه العلاقة في الإطار الأوروبي؟

يشير تاريخ التجربة الاندماجية الأوروبية، إلى أن هذه الأخيرة انطلقت أساسا من دوافع ومتطلبات اقتصادية، في الوقت الذي كان المجال السياسي الأوروبي على امتداد عقود، بل قرون، موضع نزاعات قومية وعرقية ودينية ولغوية. فقد أملى قيام نظام القطبين على أوروبا، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، العمل على لم شتاتها وجمع صفوفها (فلقد تحولت أوروبا إثر الحرب العالمية الثانية إلى طلال مادية واقتصادية ونفسية وبشرية[1])، بالرغم من الانقسامات السياسية الحادة التي كانت في داخل القارة ، وطغى الطابع الاقتصادي على عملية الجمع هذه، في بداياتها الأولى، على ما سواه من جوانب. وانطوت هذه التجربة على دروس بالغة الدلالة، وأهمها إمكان التقدم على طريق التنسيق والتعاون والوحدة الاقتصادية، من دون أن يكون تقدم مماثل ومواز قد تحقق على المستوى السياسي. مع ذلك لم يكن التقدم في مجال الاندماج الاقتصادي ممكنا لو لم يرافقه حد أدنى من التفاهم السياسي[1] .

---

(1) كمال حمدان، "التعاون الاقتصادي العربي: لماذا التجزئة؟ " في **مجلة العربي**، عدد 547، يونيو 2004، ص.21.

في الواقع إن قرار الاندماج، أي القرار الذي يطبع بداية المسار الاندماجي، هو دائما قرارا سياسيا[1]، على اعتبار أن العملية الاندماجية تستدعي دائما فواعل سياسية*. فكل عملية اندماجية مهما كانت طبيعتها تحتاج إلى الإرادة السياسية، حتى وإن كان الدافع الأساسي من هذا المسار هو ذو طبيعة اقتصادية.

ويظهر ذلك من خلال التجربة الأوروبية حيث انطوت قرارات الاندماج الاقتصادي الكبيرة على تكاليف وتضحيات ومنافع شملت البلدان الأوروبية المختلفة، وإن بنسب متفاوتة، وما كانت مثل هذه التكاليف والتضحيات لتتجسد لو لم يكن هناك حد أدنى من الاستعداد السياسي والاجتماعي لتحملها واستيعاب أعبائها*(2).

فالعملية الاندماجية تقوم إلى حد كبير على مفهوم« الإرادة» بالمعنى الواسع، الإرادة الاجتماعية أي إرادة قوى اجتماعية بعينها تسهم في عملية بناء المجتمع القائمة بطبيعتها على الصراع حول تغيير المجتمع وفق رؤى ومصالح متعارضة ومتباينة(3).

من هنا يظهر أن أي دراسة للعملية الاندماجية تحتاج إلى الجمع بين هذه المقاربات والتصورات الثلاثة السياسية (بما فيها المؤسساتية) والاقتصادية، والثقافية، فواقع العملية الاندماجية أينما كانت، يبين صعوبة الفصل بين أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية.

(1) Roger LE TOURNEAU, **L'unité maghrébine, dimensions et perspectives**, op.cit.p.20.

* تحدث Winston CHURCHILL، الوزير الأول البريطاني عام 1946، عن إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، التي تحتاج كخطوة أولى إقامة مجلس أووربا.

(2) كمال حمدان، **المرجع السابق الذكر**، ص.21.

*وفي هذا السياق قال Robert Schuman:

« L'Europe ne se fera pas d'un coup, ni dans une construction d'ensemble : elle se fera par des réalisations concrète créant d'abord une solidarité de fait. (..) Dans ce but, le gouvernement français propose de porter immédiatement l'action sur un point limité mais décisif : (…) placer l'ensemble de la production franco-allemande de charbon et d'acier sous une Haute Autorité commune, dans une organisation ouverte à la participation des autres pays d'Europe. La mise en commun des productions de charbon et d'acier assurera immédiatement l'établissement de bases communes de développement économique, première étape de la Fédération européenne(…). » .in : Dario BATTISTELLA, **op.cit**., p.413.

(3) محمد عبد الشفيع عيسى،" *نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي*"، في: **مجلة السياسة الدولية**، عدد 136، مصر: الأهرام، أفريل 1999، ص.68. ولمزيد من التفاصيل عن الاندماج الأوروبي انظر: رضا مقدم، "الطريق إلى التكامل الأوروبي"، في: **مجلة التنمية والتمويل**، واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس 2014 ، ص 09-13.

المطلب الرابع: أهداف الاندماج الإقليمي

لا يوجد شك في أن ظاهرة انخراط الدول في تكتلات إقليمية غالبا ما تحصل نتيجة لدوافع وحوافز عديدة، سياسية واقتصادية وأمنية. إلا أن التجارب المختلفة عبر العالم تبين أن الجوانب الاقتصادية هي التي تلعب الدور البارز والحاسم في حث الدول على الخوض في عمليات اندماجية.

إن نجاح الاندماج الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي (آدم سميث وريكاردو) في الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك لان هذا التباين يمكن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها الاندماج الاقتصادي للدول الأعضاء عادة، وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء. حيث يتطلب الأمر ترتيب التعامل التكاملي على أساس شروط ضامنة لتحقيق منافع متبادلة ومتكافئة للأطراف، بالإضافة إلى توفر الإرادة السياسية الفاعلة حقا لدى كل واحد من أطراف الاندماج[1].

وتتوقف أهمية الامتيازات التي يمكن أن تنتج عن العملية الاندماجية إلى حد كبير على مستوى التنمية الاقتصادية المتوصل إليها في الدول الشريكة، أي شكل التطور في هذه الدول، لاسيما الصناعي، وكذا مواردها الطبيعية، الظروف المناخية، اليد العاملة، ورأس المال[2]، ...الخ.

إن أحد أكبر التطورات التي عرفتها العلاقات الدولية منذ تسعينات القرن الماضي هو نمو التكتلات التجارية الإقليمية. ويبدو أن معظم الدول تنتمي إلى تكتلات، وربما تنتمي الدولة الواحدة إلى أكثر من تكتل. كما أن أكثر من ثلث تجارة العالم تتم من خلال مثل هذه الاتفاقيات، ويقترب ذلك الرقم من الثلثين إذا ما شمل التعاون الآسيوي الباسيفيكي. وتختلف الاتفاقيات الإقليمية بشدة، لكنها جميعا تتفق في أن هدفها هو تقليل العقبات التجارية بين الدول الأعضاء. وهذا يعني تميزها عن التجارة المفروضة على البضائع[3]. بالإضافة إلى هذا الهدف المشترك بين جميع الاتفاقيات الإقليمية فهناك مجموعة من الأهداف المعلنة

---

(1) محمد الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986.،ص.96.

(2). F.Kahnert et autres, **Intégration économique entre pays en voie de développement**, Paris : centre de développement de l'organisation de coopération et développement économiques, 1966, p.33.

(3) موريس شيف و ل.ألن وينترز، **المرجع السابق**، ص.1.

وأخرى غير معلنة، ولهذه الأهداف أبعاد مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، إلا أنه هناك صعوبات للفصل بينها. من بين الأهداف المعلنة ما يلي:

- الرغبة في تأمين الوصول إلى الأسواق الكبرى: تهدف الدول من خلال الخوض في عمليات الاندماج الإقليمي في الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم

السوق، ويشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة أخرى، وإزالة كل العوائق في هذا المجال[1].

– رغبة الدول في أن تلزم أنفسها بسياسات أفضل بما في ذلك الديمقراطية، وتطبق هذه السياسات على المستثمرين المواطنين والأجانب.

– تحسين شروط التبادل التجاري: يعمل الاندماج الاقتصادي على تمكين الدول الأعضاء من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وذلك وفقا لمصلحتها الخاصة، ويكسب الدول الأعضاء قوة أمام العالم الخارجي.

– الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انخرطت في اتجاه إلى الإقليمية، أي الخوف من التهميش والإقصاء من النظام الاقتصادي الدولي .

– تحقيق التنمية الاقتصادية: إن العلاقة التي تربط الاندماج الاقتصادي بعملية التنمية الاقتصادية تتمثل في الفوائد التي قد يخلقها الاندماج لصالح الدول الأعضاء في دائرة الاندماج، لان الهدف الرئيسي للدول والحكومات من إقامة مثل هذا الاندماج الاقتصادي هو تحقيق أهداف محددة خاصة الاقتصادية منها على نحو أحسن من تلك التي يمكن أن تحقق من خلال جهود منفردة ومنعزلة. ويعني هذا أن العلاقة تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف، حيث يفترض أن الاندماج من أحسن الوسائل وأفضلها لتحقيق التنمية الاقتصادية [2]. وتحقق التنمية من خلال ما يسعى إليه الاندماج إلى توسيع حجم السوق وتوفير اليد العاملة والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائده، وكل هذا يعمل على الرفع من الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ومن ثمة زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

(1) إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق ،ص. 52.

(2) قدور بوزيد، **التكامل الاقتصادي العربي**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 1999، ص.22.

لكن تظهر هنا ضرورة التفريق بين أهداف الاندماج في كل من الدول الصناعية والدول النامية. تسعى الدول الصناعية في هذا المجال إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة على إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة وزيادة حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل بلد من البلاد

الأعضاء هذا الاتساع الذي يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفورات الإنتاج الكبيرة ومزايا التخصص، وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاية الإنتاجية في صناعات تلك الدول[1].

وفي الواقع أن تلك الصناعة في اتجاهها لهذه الأهداف قد تأثرت إلى حد كبير بالنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، التي ترى أن أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية، يتوقف على توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج، مما يحقق أكفء استخدام ممكن لهذه الموارد. وأن من العوامل الأساسية لتحقيق ذلك حرية التجارة بين أقطار العالم كله، بما يتضمنه ذلك من حرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بين الأقطار ودون أي تمييز بين هذه السلع والعناصر، بحسب مصدرها ومن هنا يتضح الارتباط بين الأهداف التي توقعتها الدول الرأسمالية من عملية الاندماج الاقتصادي، وبين الوسائل التي استخدمتها لتحقيق هذا الاندماج وهي إزالة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بينها[2].

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكتل وهذا راجع إلى الطبيعة الهيكلية لاقتصادياتها.

فمن خلال مختلف المناقشات التي طرحها الكثير من الأساتذة حول دوافع وأهداف الاندماج بين الدول، وإذا نظرنا إلى الاندماج من الزاوية الاقتصادية، يظهر أن الاندماج لا يشكل هدفا في حد ذاته، ولكنه أداة ووسيلة لتحقيق هدف أو أهداف معينة. أما إذا نظرنا إلى الاندماج من الزاوية السياسية فسوف يظهر على أنه هدف، سوف تسعى الدول والحكومات إلى تشكيله.

---

(1) إكرام عبدالرحيم، **مرجع سابق الذكر**، ص.53.

(2) **نفس المرجع**، ص 53.

بهذا يمكن أن يمثل الاندماج في المنطقة المغاربية «إستراتيجية للتنمية» ، فتلتحق الأداة الاقتصادية بالبعد السياسي ، ليشكل الاندماج الاقتصادي في المنطقة أحد« السياسات العامة للتنمية».

الأهداف السياسية للتكامل الإقليمي

أحيانا تشكل الدول تكتلات تجارية لأسباب غير اقتصادية مثل الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية* وهذه هي السلع العامة التي من غير المحتمل أن تكون متوفرة بدرجة كافية في ظل غياب شكل معين من التدخل مثل اتفاقية تكامل إقليمي، ويمكن أن تكون الأهداف السياسية هامة لاتفاقيات التكامل الإقليمي – وأحيانا بطريقة ملحة كذلك– ولكن ما زال هناك رغبة في أنها تتحقق بكفاءة وأن يراعى صانعي السياسة تكاليفها الاقتصادية ومع ذلك ليس هناك تحليل اقتصادي كامل لاتفاقية تكامل إقليمي دون وضع منافع الرفاهية المحتملة للأهداف السياسية في الاعتبار[1].

– اتفاقيات التكامل الإقليمي كدعامات للسلام

يقول J. Mearsheimer " لقد كانت الحرب الباردة السبب الرئيسي لتفسير انفراج العلاقات داخل المجموعة الأوروبية (...). بداية، اتحاد سوفييتي قوي وخطير فرض على الديمقراطيات الغربية الاتحاد لمواجهة الخطر المشترك. لم تعد بريطانيا العظمى، وألمانيا وفرنسا تخاف من بعضها البعض، انطلاقا من أن كل واحدة منها كانت تواجه الخطر الكبير السوفييتي(...) فدون وجود الخطر السوفييتي المشترك ودون وجدود الحارس الأمريكي، كانت ستعود دول أوروبا إلى حالة العداء التي عرفتها خلال القرون التي سبقت الحرب الباردة. التعاون سوف يكون أصعب من فترة الحرب الباردة. النزاعات سوف ترتفع"[2].

كتب J. Mearsheimer هذا المقال ثلاثة أشهر بعد انهيار جدار برلين، يظهر من خلاله المقاربة الواقعية الجديدة للاندماج الإقليمي: حيث يفسر أصحاب هذا الاتجاه الاندماج من خلال معادلة السلم والحرب– النزاعات والأمن.

*أنظر: Justine FAURE ,Yannick PROST , **Relations internationales , Histoire, questions régionales, grands enjeux**, Ellipses, 2008, pp. 398-399.

(1). موريس شيف و ل.ألن وينترز، **التكامل الإقليمي والتنمية**، مرجع سابق الذكر، ص90.

(2) J.MEARSHEIMER , « Back to the future, Instability in Europe After the cold war » . l'article est tiré d'une conférence tenue par Meirsheimer en février 1990 en grand –Bretagne, devant un parterre d'ex-responsables politiques occidentaux.MM.Ford, Giscard d'Estaing, Schmidt et Callaghan.in : Dario Battistella, **op.cit,**pp.397-398.

وفي ذات السياق يقول جوزيف ناي: "ساهمت المنظمات السياسية الإقليمية في خلق جزر من السلم داخل النظام الدولي" [1]

لهذا نجد أن العديد من المحللين السياسيين لاسيما الواقعيون الجدد يعتبرون أن الدافع الأساسي لإنشاء المجموعة الاقتصادية للفحم والصلب الأوروبية في 1957 هو تقليل

تهديد الحرب في أوروبا وخاصة الحرب بين فرنسا وألمانيا، وهناك دوافع مشابهة في إنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا لتقليل التوترات بين ماليزيا واندونيسيا، وفي التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الأسيوي والسوق المشتركة الأمريكية الوسطى والتي تحتوي على خصوم عسكريين أو سياسيين كامنين.

كما لوحظ في تقييم دور رابطة دول جنوب شرق آسيا كرائدة للسلام الإقليمي أن الصراعات الإقليمية الداخلية حدثت بين الخمسة الأعضاء المؤسسين قبل تأسيس الرابطة وليس بعدها، وأن الاعتماد الاقتصادي الأكبر المتبادل بين دول جنوب آسيا، سوف يساعد على تخفيف التوترات بينها، وأن تعزيز الحركة الأكثر حرية للبضائع والخدمات والناس ورأس المال في المنطقة يمكن أن يسهل في حل النزاعات السياسية والإقليمية.

ويبدو أن الأمن قد لعب دورا هاما في المخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية فقد بررت قوات الجيش الأرجنتينية والبرازيلية منذ زمن طويل ادعاءاتها لموارد الدفاع جزئيا بالتهديدات المحتملة لكل منهما الآخر، وفي منتصف الثمانينات من القرن العشرين وقعت الدولتان اتفاقيات تعاون نووي واتفاقيات اقتصادية تشمل الصلب والسيارات على أمل أن هذا سيساعد على تقليل التوترات بينهما بتقليص قوة الجيش وتقوية ديمقراطياتها الهشة وقد عزز إنشاء السوق المشتركة للجنوب في عام 1991 هذه المسيرة دخول الجيران الأصغر منها فيه[2](انظر الخريطة رقم 01).

---

(1) In :Dario Battistella, **op.cit**, p.401

(2). موريس شيف و ل.ألن وينترز، **مرجع سابق الذكر**، ص93.

وهكذا كما تم مع مجمع الصلب والفحم الأوروبي والجماعة الاقتصادية الأوروبية، فالطريق الغير مباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولى أساسية.

وتعطى إفريقيا مثالا، قد يكون له علاقة ففي عام 1986 وقع 11 عضو من بين 15 من أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بروتوكول دفاع متبادل والذي يقر بالتدخل العسكري من قبل المجتمع في الصراعات بين الأعضاء أو إذا كان الصراع في دول

أعضاء من الخارج، ومن المتوقع أن يتعرض الأمن والسلام للخطر في المجموعة بأكملها، وإحدى تفسيرات هذه المبادرة انه بإنشاء مؤسسات تمتد فوق الفاصل اللغوي وتقريبا انجاز فريد في غرب إفريقيا، مكن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الجيران من تطوير سلوك تعاوني سمح لهم في النهاية بمعالجة المخاوف الأمنية المتبادلة. وفي الحقيقة وفي ضوء وجهة النظر هذه فقد نجحت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أكثر من السوق المشتركة للجنوب والاتحاد الأوروبي لأنها تستخدم ميثاق دفاع فعلي ليدعم الأمن في حين أن الآخرين يستخدمان تكامل اقتصادي فقط.

الخريطة رقم 04: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

المصدر : https://www.google.dz، 2016/12/15

المطلب الخامس: مختلف أشكال الاتفاقيات الإقليمية

تختلف الاتفاقيات الإقليمية حسب درجة عمقها، وحسب مستوى الحماية اتجاه السوق والقواعد الدولية (إقليمية مغلقة أم منفتحة)، وحسب عدد الدول الأعضاء، وحسب ما إذا كانت جنوب/جنوب أو شمال/ جنوب (اندماج أفقي أو عمودي)[1].

وتتميز الإقليمية الجديدة بمظهرين أساسين: الأول هو شكل التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرضية تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها عن

العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء. والشكل الثاني قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل.

1- نموذج التكتل التجاري:

تختلف أشكال الاندماج الاقتصادي تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة، ويمكن أن نميز بين أربع درجات أو مستويات للاندماج التجاري، أدناها هو مناطق التبادل الحر، حيث تقوم الدول الأعضاء بتخفيض أو إلغاء الحواجز على التجارة داخل المنطقة مع المحافظة على حماية متمايزة مع الدول غير الأعضاء. وبعدها في المرتبة الثانية تأتي الاتحادات الجمركية، حيث تقوم الدول الأعضاء بوضع تعريفات خارجية مشتركة، بالإضافة إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء من أي حواجز جمركية. يأتي في المستوى الثالث السوق المشتركة، حيث يتم توسيع الاتحاد الجمركي ليتجاوز حدود إلغاء الحواجز الجمركية المشتركة وتوحيد التعريفة الجمركية مع الخارج إلى إلغاء كافة الحواجز غير الجمركية أيضا بحيث تتوفر حرية انتقال عوامل الإنتاج الأربعة : حرية انتقال العمال ، ورأس المال، والسلع، والخدمات. أما أعلى مستوى فهو الاتحاد الاقتصادي حيث يتم تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بالإضافة إلى السوق المشتركة[2]. وفيما يلي مختلف أشكال الاتفاقيات التجارية-الاقتصادية الإقليمية:

---

(1) Philippe Hugon, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation** , op.cit, p.28

(2) محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق الذكر**، ص.39.

الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية شمال/جنوب

- **تجمعات التعاون الاقتصادي**

يتعلق الأمر هنا برابطة من الدول قائمة على أساس منطق إقليمي وترمي إلى تنظيم التعاون ما بين الدول حول مسائل مثل تنسيق السياسات الاقتصادية، التجارية، الاستثمار، المعايير، سياسات المنافسة، والبيئة.هذه التجمعات ترمي إلى تحضير

المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أو الشروع في اتفاقيات تم إبرامها مسبقا[1]. و يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى:

اتفاقية APEC* تم إنشاءها عام 1989 والتي تضم معظم الدول الآسيوية، الأمريكية والدول القريبة من المحيط الهادي، واجتماع آسيا أوروبا (ASEM**) الذي تم (إقامته في عام 1996 ويضم دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الآسيوية، والتجمع الاقتصادي لشرق آسيا(1990, EAEC ***).

- **اتفاقيات الامتيازات غير المتماثلة**

يتعلق الأمر باتفاقيات ما بين دول الشمال ودول الجنوب قائمة على تنازلات أحادية للامتيازات لصالح بعض الدول المصدرة دون أن تحصل الدول المستوردة على نفس الامتيازات. يمكن ذكر الاتفاقيات السابقة للاتحاد الأوروبي (معاهدة لومي[2]، واتفاقيات أوروماد).

- **اتفاقيات التبادل الحر**

هذه الاتفاقيات قائمة على المعاملة بالمثل فيما يخص تخفيض الرسوم. هي ترمي إلى تقليص أو إلغاء الرسوم الجمركية داخل المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه الدول خارج الاتفاقية، وتستثني عادة هذه الاتفاقيات بعض المواد الحساسة وهي لا تشمل تنسيق السياسات التجارية. يمكن إعطاء أمثلة عن مناطق التبادل الحر :

---

*Asia Pacific Economic Cooperation
** Asia- Europe Meeting
*East Asia Economique Caucus
(1) Philippe Hugon, op.cit, p.28
(2) لمزيد من التفاصيل حول المعاهدة انظر : Mohamed Ben El Hassan ALAOUI, **La coopération entre l'Union Européenne et les pays du Maghreb**, (Thèse de doctorat d'état en droit), Paris : NATHAN, 1994, p.28-30.

اتفاقية NAFTA، اتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي ودول أخرى أو مع بعض المناطق (مثال:إفريقيا الجنوبية، الجزائر، تونس، المغرب).

- **اتفاقيات الشراكة الاقتصادية**

هذا النوع من الاتفاقيات تضمنتها معاهدة كوتونو (جوان 2000) مابين الاتحاد لأوروبي ودول ACP* ، وترمي هذه الاتفاقيات إلى تشجيع الاندماج التدريجي دون

تصادم في الاقتصاد العالمي وفقا لمبادئ المعاملة بالمثل، وهي تشجع كذلك اللجوء إلى الاندماج الإقليمي والإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية.

• الاتفاقيات النقدية شمال/جنوب

يشكل تنسيق أو توحيد السياسات النقدية عنصرا مهما في عملية الاندماج الإقليمي. فنجده يتمحور في آخر المسار الاندماجي الأوروبي في حين أنه يشكل جوهر العملية الاندماجية في مناطق أخرى مثل منطقة الفرنك.

هناك مناطق نقدية عمودية تربط بين دول صناعية ودول نامية، على سبيل المثال منطقة الفرنك[1].

الاتفاقيات التجارية جنوب/جنوب

• الاتحادات الجمركية

يتضمن الاتحاد الجمركي إزالة جميع الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى على التجارة بين الأعضاء[2]، بالإضافة إلى إقامة تعريفة خارجية مشتركة اتجاه الواردات الآتية من بقية العالم وكذلك تقسيم العائدات الجمركية بين الدول الأعضاء حسب القواعد التي تمت إقامتها. ويمكن الإشارة هنا إلى الميركوسور.

• السوق المشتركة

السوق المشتركة تتجاوز الاتحاد الجمركي لتصل إلى تحرير عوامل الإنتاج، وإزالة كافة القيود على حركة انتقال العملة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وقد حقق

---

* ACP : Afrique- Caraïbe- Pacifique.

(1) Philippe Hugon, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation,** op.cit, p.29

(2) بوكساني رشيد،دبيش أحمد، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"، في **مجلة دراسات اقتصادية**، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، سبتمبر 2004، ص.86.

الاتحاد الأوروبي مرحلة السوق المشتركة[1] أواخر 1992. وتستهدف العديد من الاتحادات الجمركية الوصول إلى السوق المشتركة، مثل الميركوسور.

• الاتحاد الاقتصادي

يتجاوز الاتحاد الاقتصادي السوق المشتركة ليبلغ درجة تنسيق أو توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والنقدية للدول الأعضاء.

• الاندماج الاقتصادي

يمثل الاندماج الاقتصادي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصلها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، ويتم الوصول إلى هذه المرحلة النهائية مرورا بالأشكال المختلفة التي تم ذكرها سابقا. بلوغ هذا المستوى من الاندماج يقتضي توحيد السياسات الاقتصادية كافة[2]، والمالية والسياسات النقدية.

2 – نموذج التكتل الصناعي :

إلى جانب نموذج التكتل التجاري، الذي يستند على مستويات مختلفة من التسهيلات التجارية يوجد نوع آخر من التكتلات الاقتصادية، يعتمد أيضا على الروابط التجارية ولكنه ينشأ في الأساس بدوافع تفرضها العلاقات الصناعية والتكنولوجية لا يشترط أن يربط بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتكتلات التجارية، ولكنه يمكن أن يربط بين مناطق داخل دولة واحدة أو مناطق تجمع بين عضوية أكثر من دولة، لا يشترط فيها أن تكون متقاربة جغرافيا بقدر ما تكون متكاملة صناعيا. البعض يسميها بإقليمية فرعية Subrégionale والبعض الآخر يطلق عليها اسم الدولة الإقليم. وهذا النوع يوجد بصفة أساسية في مناطق جنوب شرق آسيا وبعض المناطق الأوروبية وهو إحدى نتائج التدويل الاقتصادي والثورة التكنولوجية وتقسيم العمل، أكثر من كونه نتيجة لأنماط معينة من السياسات الحمائية التجارية[3].

---

(1) **نفس المرجع**، ص.86.

(2) حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، مرجع سابق الذكر، ص.9.

(3) محمد السعيد إدريس، **الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية**، مرجع سابق الذكر، ص.40.

فلقد ترتب على الثورة التكنولوجية تنظيما عالميا للإنتاج، أي ظهور أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل الذي يختلف عن النمط التقليدي الذي ساد خلال الثورة الصناعية الأولى. حيث يوجد الآن نوع من تقسيم العمل بين دول مختلفة لإنتاج نفس السلعة، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Intra-Industry *، وأصبح شائعا أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول، وبتحديد أكبر، بين مقاطعات أو ولايات في إنتاج

جزء أو أكثر من تلك السلعة وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intra-Firm وقد أصبح هذا النوع من التخصص أحيانا بين دول صناعية ودول نامية.

هذا النوع الجديد من التخصص وتقسيم العمل أدى، في إطار عملية تدويل الحياة الاقتصادية، إلى الدعوة لخلق تجمعات أو كيانات تربط بين المناطق أو الأقاليم المتكاملة اقتصاديا والتي تربطها مصالح مباشرة. فقد تكون جزيرة يابانية أكثر ارتباطا بولاية أمريكية تجمعها معا عملية إنتاج نوع معين من السيارات أو الحاسوب أكثر من ارتباط تلك الجزيرة بأي جزيرة يابانية أخرى، أو تلك الولاية الأمريكية بأي ولاية أمريكية أخرى.

هذه المناطق الإقليمية الفرعية لم تنشأ بقرار سياسي وإنما عن طريق علاقات نتجت عن حركة السوق العالمي للسلع والخدمات. فهي تتبع ولا تسبق التدفق الحقيقي للنشاط الإنساني. ولأنها مناطق اقتصادية طبيعية Natural Economic Zones فإنها قد تقع داخل حدود جغرافية لإحدى الدول(1).

ومن أمثلة المناطق أو الدول الإقليم التي تقع داخل دولة واحدة منطقة شمال ايطاليا، والألزاس واللورين، وبادين فيرتمبرج، وكتالونيا،. أما بالنسبة لتلك التي تتشكل من مناطق متفرقة في أكثر من دولة فأمثلتها كثيرة، مثل المنطقة الإقليمية التي تربط بين بوهيميا في جمهورية تشيكيا مع ساكسوني في ألمانيا وسيليزيا في بولندا، وكذلك منطقة لومباردين في ايطاليا والمناطق المجاورة في فرنسا وسويسرا، كما برزت روابط مماثلة بين منطقة جنوبي غربي الولايات المتحدة وشمال المكسيك، وهي روابط تفوق مثيلاتها مع الوطن الأم في البلدين.

* في هذا الإطار نجد أن الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية 2008 بول كروغمان يقدم إسهامات معتبرة لتفسير هذه التطورات الحاصلة في التجارة الدولية.

(1) محمد السعيد إدريس، **الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية**، مرجع سابق الذكر، ص.40.

كما نجد هذا النموذج شائعا في الشرق الأقصى وجنوب شرقي آسيا، أهمها هو ما يعرف ب:

The Subregional Growth Triangle الذي نشأ عام 1990 لربط التكنولوجية والقوة المالية مع العمالة والموارد في« أرخبيل ريو» في اندونيسيا، ومنطقة جوهور جنوبي ماليزيا. ومنها كذلك الروابط غير الحكومية التجارية والمالية بين مقاطعة فوجيان الصينية مع تايوان.

وكذلك ترتبط المقاطعات الشمالية الشرقية في الصين بعلاقات وارتباطات مماثلة مع كوريا الجنوبية واليابان لجذب المستثمرين وتنشيط التجارة[1].

المبحث الثاني: التنمية، المفهوم والنظريات

إن التطورات التي يعرفها العالم اليوم لا تتمثل فقط في العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، فهو يعاني كذلك من مظاهر قاسية من الحرمان والقهر. وظهرت مشكلات كثيرة وقديمة على السواء من بينها الفقر المزمن، وحدوث المجاعات وانتشار حالة الجوع على نطاق واسع، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نطاق واسع من العالم، وتفاقم الأخطار التي تتهدد بيئتنا واستدامة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية. ويمثل التغلب على هذه المشكلات محور الدور الذي تمارسه عملية التطوير والتنمية.

وعندما نتناول موضوع التنمية فانه من المهم أن ندرك أن جميع مفاهيم التنمية تعكس بالضرورة مجموعة معينة من القيم الاجتماعية والسياسية. وهذا ما يقوله Glyn Roberts في كتابه Questioning Development الذي صدر عام 1984: «إن التنمية لا يمكن تصورها إلا ضمن إطار إيديولوجي» [2].

وقبل التطرق إلى واقع التنمية في الدول المغاربية* كهدف للاندماج الإقليمي المغاربي، يستوجب منا تحديد مفهوم التنمية ومختلف النظريات المفسرة لها ومشكلاتها.

---

(1). محمد السعيد إدريس، **الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية**، مرجع سابق الذكر، ص ص 40-41

(2) في : جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص.938.

* أظهرت المجتمعات المغاربية الخمسة غداة استقلالها ملامح التخلف، وهي مازالت إلى يومنا هذا تعاني من مظاهر التخلف في العديد من المجالات (الاقتصاد، الإدارة، التعليم، الصحة، النظافة، التغذية،...) لمزيد من التفاصيل انظر:
Mokhtar LAKHAL , **L'émancipation contrariée du Maghreb**, Paris : l'Harmattan, 2009, pp.20-30.

المطلب الأول: التنمية، إشكالية التسمية

ظهرت في منتصف القرن العشرين مجموعة من الدول لم تكن متواجدة من قبل، لا كموضوع دراسة ولا كوحدة مميزة، هي **الدول المتخلفة**، وقد استعملت العديد من المصطلحات والمفردات، وهي تستعمل حتى الآن، للدلالة على هذه المجموعة، إلا أن الحقيقة المعبر عنها من خلال هذه المفردات لا تتغير بالضرورة مع تغير هذه التسميات،

غير أن استخدام هذه المصطلحات والمفاهيم المختلفة ليس حياديا ولكن يعكس الانتماء إلى إيديولوجية معينة، أو تطور الذهنيات اتجاه موضوع الدراسة، أو حتى اكتساب معارف جديدة. فالتسميات تحيلنا إلى نماذج مختلفة تسلط الضوء على بعد محدد لحقيقة معينة[1].

عرفت مفاهيم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية تأرجحا، بحيث يتغير معناها حسب السياق الذي تستخدم فيه، فهي تستخدم في مرات للدلالة على النمو الاقتصادي، وفي أخرى يتم التركيز فيها على الأهداف الاجتماعية، وعادة ما يتم ربطها بالفقر. ففي البداية كان المفهوم السائد لدى معظم الحكومات والهيئات متعددة الأطراف هو أن التنمية مرادفة **للنمو الاقتصادي*** ضمن سياق اقتصاد دولي لسوق حرة. وقد اعتبر النمو الاقتصادي ضروريا لمكافحة **الفقر**** ، الذي يعرف بأنه عدم قدرة الناس على تلبية الاحتياجات المادية الأساسية عبر عمليات الدفع الانتقادية***. وقد ورد ذلك في تقارير البنك الدولي ذات الأثر الكبير، حيث تصنف البلدان إلى فئات بحسب كونها بلدان ذات دخل منخفض، دخل متوسط أدنى، دخل متوسط أعلى أو ذات دخل مرتفع. وتعتبر البلدان ذات الدخل الوطني الفردي الأدنى أقل تطورا من البلدان ذات الدخول الأعلى، وينظر إليها على أنها تحتاج إلى زيادة الاندماج في السوق العالمية[2].

(1). Firouzeh NAHAVANDI , **Du développement à la globalisation. Histoire d'une stigmatisation**, Bruxelles : BRUYLANT , 2eme ed., 2005,p.48.

* النمو الاقتصادي هو ارتفاع في الإنتاج، ويقاس عادة بنمو الناتج الإجمالي الخام بالنسبة لكل ساكن . أنظر:

Jean –Pierre DELAS, **Economie contemporaine : Faits, Concepts, Théories**, nouvelle edition, Ellipses, 2008, p.659.

** أنظر حول إزالة الفقر: جورج قرم، **الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة. جذور إخفاق التنمية**، (ترجمة خليل احمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1993، ص ص 20-25.

*** هو وضع يفتقر فيه الناس إلى المال اللازم لشراء ما يكفي من الغذاء وإشباع حاجاتهم الأساسية الأخرى. وقد نشأ هذا الفهم الشائع للفقر الذي يقوم على أساس المال نتيجة عولمة الثقافة الغربية وتوسع السوق . فالجماعة التي تعيل نفسها بغير وسيلة عمليات المال والعمل المأجور، تعتبر فقيرة. للمزيد من التفاصيل انظر: جون بيليس وستيف سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص ص934-939.

(2) جون بيليس وستيف سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص939.

إلا أن هذه النظرة التقليدية للتنمية قد تغيرت وظهرت نظرة بديلة للتنمية من الحكومات والحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية وبعض الأكاديميين. وقد تركزت اهتماماتهم بشكل واسع على الاستحقاق والتوزيع. وتم تحديد الفقر على انه عدم قدرة شخص ما على توفير الاحتياجات المادية لنفسه ولأسرته عبر عمليات الكفاف أو الدفع الانتقادية، وعدم وجود بيئة تقضي إلى الرفاه البشري الذي يتم تصوره من منطلقات روحية واجتماعية.

ومع انتصار الليبرالية الاقتصادية تعالت أصوات المعارضة لتضم مسائل الديمقراطية مثل التفويض السياسي والمشاركة وتقرير المصير ذي المعنى للأكثرية وحماية الأرض المشاعة[1].

1. مختلف التسميات: يرتبط مفهوم التنمية بالعديد من المصطلحات، سوف نحاول فيما يلي التطرق لها.

1.1 دول غنية ودول فقيرة. ، تعتبر بعض الدول دولا غنية وأخرى فقيرة على أساس الناتج الوطني الخام أو الناتج الداخلي الخام لكل ساكن، وحاليا الدول الغنية هي الدول التي يفوق ناتجها الداخلي الخام 9665 دولار[2] (دول "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"OCDE* تستحوذ لوحدها على حوالي نصف الناتج الإجمالي الخام العالمي لأقل من 14٪ من سكان العالم)[3]. غير انه توجد صعوبات مرتبطة باستخدام معيار الناتج الإجمالي الخام كمعيار مطلق، يجعل من الصعب الفصل بين الدول على أساس هذا السلم. عموما فان المعايير التي وضعها البنك العالمي هي التي تؤخذ كمرجعية في تصنيف الدول، حيث تقوم هذه الأخيرة بتحديد عتبات تصنف على أساسها الدول، فهناك بعض الدول ليست بالضرورة فقيرة فيما يتعلق بالمواد الأولية، ولكن ليس لها الرقابة عليها أو أنها تسرفها في شراء الأسلحة أو في الاستهلاك.

2.1 دول الشمال ودول الجنوب. لقيت هذه التسمية رواجا كبيرا في الآونة الأخيرة، غير أنها واسعة جدا. فإذا كانت المرجعية جغرافية وتحيلنا إلى نصف الكرة الأرضية فهي لا تجد

---

(1). جون بيليس وستيف سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص.939.

(2) انظر تقارير الأمم المتحدة حول التنمية.

(3) Jean –Pierre DELAS, **op.cit**., p654.

*Organisation de coopération et de développement économiques

لها تفسيرا، فأغلبية الشعوب الفقيرة تقع في نصف الكرة الأرضية الشمالية (الصين والهند) في حين أن دولا غنية تقع في الجنوب (ايرلندا الجديدة، استراليا...).

3.1 دول صناعية ودول غير صناعية. يقوم التصنيع في الدول الصناعية على الإنتاج الكبير لسوق واسعة بكميات كبيرة وبكلفة أقل، مستخدمة التكنولوجيا الحديثة التي تعمل على تطوير الإنتاج وأساليبه وإدارته وتسويقه وخلق صناعات مستقبلية متطورة، تستند إلى اكتشافات حديثة وبحث علمي في تطور دائم ومستمر، مما يؤدي إلى خلق مجتمعات

صناعية جديدة بأسسها وهيكلها وعلاقاتها، وترك الصناعات الملوثة للبيئة أو التي تحتاج إلى عمالة كبيرة[1].

4.1 دول المركز ودول المحيط. استخدمت هذه التسميات من طرف المنظرين الرادكاليين، من بينهم النيوماركسي سمير أمين، وذلك انطلاقا من تصور للنظام الرأسمالي العالمي. من هذا المنظور توسعت الرأسمالية واستطاعت أن تضع باقي العالم تحت سيطرتها بأشكال مختلفة من التبعية. هذا المنظور يعتبر وجود مركز، يتمثل في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تسيطر على السلطة الاقتصادية والسياسية، ووجود محيط يتشكل من دول تبقى على هامش التقدم الذي تعرفه الدول المتطورة مع أنها هي التي تغذي هذا التطور[2].

5.1 العالم الثالث: يعتبر هذا المصطلح من إنتاج عالم الديمغرافيا "ألفريد سوفي" **Alfred Sauvy** الذي كان يمثل أحد أبرز مفكري التيار اليساري في فرنسا. استعمل لأول مرة عام 1952 في مقال تحت عنوان «**ثلاث عوالم، كوكب واحد**»، حدد فيه مفهوم العالم الثالث، هذا العالم الثالث المتجاهل، المستغل، المحتقر مثل الدولة الثالثة، يريد هو الآخر أن يكون شيئا[3].

لقي المصطلح إجماعا واسعا في الدوائر الأكاديمية وأصبح المفهوم الأساسي في حقل التنمية عامة. وهو مصطلح ظرفي، بدا في مرحلة الحرب الباردة يدل على الكتلة التي

---

(1) عبلة بخاري، **اقتصاديات الصناعة**، 2015، ص13.

(2) في هذا الإطار انظر أعمال: Lénine, Rosa Luxemburg, A. Gunder FRANK , P.SWEEZY , I.WALLERSTEIN، و سمير أمين.

(3) ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، (ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد)، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص208 .

لا ترتبط بالعالم الغربي الكلاسيكي ولا بالكتلة الاشتراكية السوفيتية. وينطلق هذا المفهوم من مسلمة مفادها أن التطور البشري يسير في خط واحد متصاعد على قمته الدول الأوروبية الغربية ثم تأتي بعدها بقية دول العالم في صيرورة حتمية تقودها والى نفس طريق التطور الذي مرت به الدول الأوروبية الغربية[1].

7.1 دول متقدمة، دول متخلفة وسائرة في طريق النمو، استخدمت هذه المصطلحات من طرف الأمم المتحدة في الفئات التالية: بلدان ذات اقتصاديات السوق، اقتصاديات موجهة، بلدان سائرة في طريق النمو ذات اقتصاديات السوق، كما تميز الأمم المتحدة اليوم ت في

فئة البلدان السائرة في طريق النمو بين الدول الصناعية الجديدة، البلدان المصدرة للنفط، الدول الأقل تطورا، البلدان القارات..الخ.

ففي الواقع لا يوجد إجماع حول مفهوم التنمية، فحسب التوزيع الحالي للسلطة في العالم، لا مجال للشك في أن التعريف الغربي للمصطلح هو السائد، حيث يندرج مصطلح التنمية في إطار استمرارية التوجه الغربي للتطور، وبهذا المعنى تعتبر هذه التسميات مرادفات، واستخدام هذه المفردات يستند إلى فكرة أن التنمية هي عملية ومسار مستمر لا يخضع للانقطاع.

يربط الغرب بين التنمية والتطور، حيث يميز P. W. Preston في كتابه **Theories of development** بين ثلاث ترجمات للمفهوم انطلاقا من المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها المتخصصين في مشكلات التنمية. التوجه الأول نجده عند الوضعيين اللذين يعتبرون التطور مرادفا **للنمو**، التوجه الثاني هو من الذين يسميهم برستون بالراديكاليين G. Myrdal, C. Furtado, G. Frank، حيث يصبح التطور عبارة عن **الإصلاح الاجتماعي**. وأخيرا، بالنسبة للنيوماركسيين ومن بينهم P. Baran *، وهو من أقوى

---

(2) **نفس المرجع**، ص208.

* P. Baran هو الكاتب الذي طور أفكار لينين عن الرأسمالية الاحتكارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأبرز باران الخسائر المطلقة (لا النسبية) التي كانت تنطوي عليها التجارة بين الدول المتقدمة والمتخلفة. فمن حيث الأساس أصبحت الدول النامية دولا متخلفة نتيجة علاقاتها التجارية بباقي العالم. يضاف إلى هذا أن استخراج الثروة لم يسخر لأغراض استثمارية في الدول المتخلفة، بل بددت الثروات في الإنفاق على حملات الإعلان، وأهم من ذلك على النفقات العسكرية. أبرز أعماله: « The Political Economy of Growth », New York : Monthly Review Press, 1957.، أنظر: جون بيليس وستيف سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص273.

المنظرين للتنمية، يرى أن التحكم في الفائض الاقتصادي واستغلاله على أحسن وجه، يفتحان المجال واسعا أمام صياغة نموذج إنمائي مستقل، بدعوى أن الشركات المتعدية الجنسيات تسعى إلى استنزاف الفائض الاقتصادي، وبذلك تقطع الطريق أمام حصول هذه الدول على استقلالها الفعلي في التنمية الاقتصادية[1]. بهذا يكون التطور عبارة عن **التخطيط الاجتماعي** كبديل سياسي للواقعية الاقتصادية الاجتماعية.

تعتبر فيروز نهاوندي * أن تاريخ التنمية هو عبارة عن استمرارية التاريخ الاجتماعي. فبعد اكتشاف الفقر في القرن 19، تم اكتشاف الفقر في دول العالم الثالث*

واستخدمت تقريبا نفس الحلول، فإذا اعتبرنا أن شخصا فقيرا لأنه لا يملك نفس الإمكانيات المادية التي يملكها الغني، فالدول هي أيضا مصنفة كفقيرة لأنها لا تستجيب لمعايير الغنى ومعايير الدول الغنية، فإذا تم التركيز على **الناتج الوطني الخام** فالمشكلة تصبح مشكلة دخل، فالحل لا يمكن أن يكون سوى عن طريق النمو الاقتصادي.

(1) ناصر يوسف، **ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة.دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص58.

* مديرة مركز دراسات التعاون الدولي والتنمية CECID (Centre d'études de la coopération internationale et du développement)

** لكن إذا نظرنا إلى واقع العديد من الدول النامية ومنها المغاربية لاسيما الجزائر وليبيا، نلاحظ أن المشكلة ليست فقط مشكلة فقر بقدر ما هي مشكلة تخلف.

المطلب الثاني: مشكلة تعريف التنمية والتخلف

يعتبر بجورن هيتن **Björn Hettne** الفكر التنموي جهدا لتصوير تلك المظاهر الخاصة بالتغيير الاجتماعي المستمر، الذي يضفي عليه العنصر البشري معنى وقيمة، وعبر الزمن، تم دمج التغير الاجتماعي في سياق عالمي أوسع، مما يضفي على التنمية بعدا جيوسياسيا، حيث أنها تؤثر على التوازن بين المجتمعات القومية التي تم تنظيمها في نظام الدول، ويتميز هذا النظام بالاعتماد المتبادل بصورة متزايدة، كما انه سيخضع للعولمة في نهاية المطاف، ويتغير الفكر التنموي باستمرار[1].

فحتى وإن كان كل واحد منا متحقق أنه يملك فكرة عما يمكن أن يكون التخلف والتنمية إنه من الصعب تعريف هذين المصطلحين وفهمهما.

ويعتبر بجورن هيتن انه إذا أردنا فهم التنمية، إما أن نضفي عليها معنى عاما وتجريديا، يصلح في جميع الدول والمواقف التاريخية، أو نبحث لها عن معنى سياقي يتغير بمرور الوقت، وقد يتم شرح الفكر التنموي من خلال الموقف التاريخي بدلا من السير في الطريق العكسي، بمعنى انه يتم النظر إلى جميع المواقف الاجتماعية باعتبار أنها تشمل في ذات الوقت مكونات التغيير المستقبلي[2].

(2). بجورن هيتن، **تأمل في التنمية**. (ترجمة: نيرمين الزفتاوي)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص ص. 19، 20.

(1). **نفس المرجع**، ص.20.

1. التعريفات المختلفة للتنمية

لقد شهدت الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية تعميقا في فكرة التنمية، وتغير محتواها تدريجيا وكل بلد يركز على احد من عناصر التعريف أو على مجموع هذه العناصر.

- **التنمية – التحديث**

هي أول فكرة للتنمية وتعني أو تشير إلى التغريب أو التصنيع، هذا ما يشير إلى فكرة وجود نموذج واحد للتنمية، وهو نموذج الدول الغربية الرأسمالية المتطورة. مثل يابان Meiji تركيا كمال أتاتورك وإيران البهلويين، فهي تشير إلى هذا النموذج.

•التنمية الشاملة

مع مرور السنين، تطور مفهوم التنمية الذي طغى عليه في البداية الطابع الاقتصادي، ليأخذ أبعادا أخرى للظاهرة، حيث أصبح يرتبط بالبعد الاجتماعي والثقافي والسياسي والقانوني...لم يعد يتعلق الأمر فقط بزيادة مستوى المعيشة الذي ارتبط بالنمو الاقتصادي ولكن تأخذ التنمية في معناها الشامل.

•التنمية المستدامة

استخدم هذا المصطلح لأول مرة عام 1970، خلال إعلان كوكويوك حول البيئة والايكولوجية. منذ ذلك الوقت أصبح مسلكا لابد منه في المنظمات الدولية. يستند هذا المفهوم على عملية تغيير متوازن، تدفع الاستثمارات واستغلال الموارد والتطور التكنولوجي إلى العمل المنسجم، الذي في إمكانه أن يفضي إلى إشباع الحاجات الإنسانية واحترام البيئة[1].

تفترض التنمية المستدامة أن تطبق الدروس المقدمة من الايكولوجية في العملية الاقتصادية. هي تنطوي على فكرة **إستراتيجية الحفاظ على العالم** .

---

(1) ناصر يوسف، **ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة.دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**، مرجع سابق الذكر، 59.

ولقد وصل هذا الانشغال ذروته عام 1992 خلال قمة الأرض* بريو ديجانيرو ثم بجوهانزبورغ عام 2002.

عرفت Brundtland ، رئيسة اللجنة العالمية من أجل البيئة، التنمية المستدامة: «التنمية المستدامة هي الاستجابة لاحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم.»[1]

•التنمية المستقلة

ينطلق أتباع هذه الفكرة من القول أنه يستحيل تحقيق انجازات بالغة الأثر في غياب الاستقلالية، التي يحصرونها في الفشل الناجم عن سوء إدارة الموارد الطبيعية، وعدم القدرة على صناعة القرارات من الداخل، لان كل هذا يؤدي، في رأيهم إلى تنمية تابعة، فلا تكون التنمية مستقلة إلا إذا اتخذت من الاعتماد على الذات طريقا إلى التقدم(2).

وهي تعني أساسا التخلص من أفكار ومضامين النموذج الاقتصادي السوسيولوجي الكلاسيكي الليبرالي.

•التنمية حرية

يعتبر **أمارتيا صن** أن التنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. ويعتبر أن التركيز على الحريات البشرية يتناقض مع النظريات ضيقة الأفق في التنمية من مثل القول بتطابق التنمية مع مجمل الناتج القومي أو

* لقد تم تبني3 اتفاقيات في ريو ديجانيرو، حول : **التغيرات المناخية، التنوع البيولوجي والتصحر** . دعا إعلان ريو الدول الدائنة إلى الوصول إلى نسبة 0.7٪ من الدخل الإجمالي الوطني للمساعدات، هذه النسبة لم يتم الوصول إليها حتى الآن . في عام 2002 ، ركزت قمة جوهانزبوغ على **الفقر**: **1.2 مليار** شخص يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم، **ثلث 1/3** سكان العالم محرومين من الكهرباء، خمسهم لا يملكون الماء الشروب، سدسهم يعانون من سوء التغذية ، 17مليون شخص سنويا يموتون بسبب الأمراض المعدية. وحتى الأرقام المتعلقة بالبيئة هي كذلك ملفتة للانتباه، حيث تنقرض الغابات ب**200.000 هكتار** سنويا، كما تعاني الكرة الأرضية من الاحتباس الحراري. ولكن لا شيء بديهي أثناء انعقاد هذه القمم. كل منافس يحاول أن يستفيد أكثر لصالحه، فحتى حماية البيئة أصبحت حجة جديدة لحماية أسواقهم. هذا ما أوضحته دراسة حول مجموعة Cairns التي تتشكل من 18 بلد مصدر للمواد الفلاحية فباسم حماية الصحة، الحيوانات أو الأشخاص وبحجة حماية الطبيعة، هي ترفض دخول العديد من المواد الفلاحية إلى أراضيها، ويتعلق الأمر مثلا بالبرازيل، فنزويلا، أو الأرجنتين(لمزيد من التفاصيل انظر: Firouzeh NAHAVANDI, **Du développement à la globalisation. Histoire d'une stigmatisation**. Op.cit.

(1) انظر Gro Harlem BRUNDTLAND, **Our Common Futur : The world commission on environment and Development**, Oxford : Oxford University Press , 1988,p.44. في: ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص58.

(2) ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص58.

مع زيادة الدخول الشخصية أو مع التقدم التقني أو مع التحديث الاجتماعي. حيث يعتبر **أمارتيا صن*** انه يمكن بطبيعة الحال النظر إلى زيادة إجمالي الناتج القومي أو زيادة دخول الأفراد باعتبارها أدوات مهمة جدا لتوسيع نطاق الحريات التي يتمتع بها أفراد المجتمع. إلا أن الحريات تتوقف أيضا على محددات أخرى مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية(مثل مرافق التعليم والرعاية الصحية) وكذلك الحقوق السياسية والمدنية (مثل حرية المرء في المشاركة في المناقشات). ويعتبر بالمثل أن التصنيع أو التقدم التقني أو التحديث الاجتماعي

يمكن لها أن تسهم موضوعيا في توسيع نطاق الحرية البشرية. ولكن الحرية رهن مؤثرات أخرى في الوقت نفسه[1].

لهذا فهو يعتبر أن التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات: الفقر، الاستبداد، وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة وكذا عدم التسامح أو الغلو في حالات القمع.

2. ارتباط التنمية بالاقتصاد

بغض النظر عن الصفة التي تضاف إلى مفهوم التنمية، وتطور الذهنيات خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فان المعنى الاقتصادي للمفهوم يبقى دائما مرتبطا بتعريف التنمية . ويعرف بول بايروش Paul BAIROCH** التنمية «كمجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والمؤسساتية المرتبطة برفع مستوى المعيشة الناتجة عن التحولات أو الطفرات التقنية والهيكلية الناتجة عن الثورة الصناعية للقرن الثامن عشر»[2]. كما نجد الاقتصادي الفرنسي François PERROUX الذي تصور التنمية باستقلالية عن النمو قد ربط بين التنمية والنمو، حيث يعرف التنمية على أنها: « مزيج من التغيرات الفكرية والاجتماعية لمجموعة سكانية تجعلها مناسبة لزيادة ناتجها الفعلي والشامل بشكل تراكمي ومستديم».[3]

* Amartya SEN عالم اقتصاد هندي، من مواليد دكا– بنجلاديش في الوقت الحالي، أستاذ بجامعة كمبريدج– ترينيز كوليج، زميل رئاسي للبنك الدولي عام 1996، حائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية 1998، شغل منصب الأمين العام لمعهد الدراسات المتقدمة في برنستون، مدافع عن الحرية كمكون أساسي للتنمية والتطوير.

1. أمارتيا صن، **التنمية حرية**. (ترجمة شوقي جلال)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010، ص17.

** مؤرخ واقتصادي من أصول يهودية بولندية.

(2) Paul BAIROCH, **Mythes et paradoxes de l'histoire économique**, Paris : La Découverte, 1994.
(3) in : Philippe DEUBEL, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines** , France : Pearson Education, 2008, p.463.

هذا التعريف يتضمن حقيقتين أساسيتين هما:

– إذا تحقق النمو دون أن يؤدي بالضرورة إلى التنمية (توزيع غير عادل للثروات، استقطاب ثمار النمو من طرف نخبة على حساب باقي السكان)، هناك رغم ذلك اعتماد متبادل كبير بين النمو والتنمية (التنمية هي مصدر للنمو وهي تحتاج إلى تراكم أولي).

– التنمية هي عملية بعيدة المدى، لها آثار دائمة، بهذا لا يمكن مقارنة فترة قصيرة من النمو بالتنمية[1]. بهذا يمكن القول أن التنمية تتضمن النمو لكن لا يمكن أن تقتصر عليه فقط.

ويعرفها F. TEULON أن «التنمية هي عملية تجعل من الاقتصاد يصبح أكثر إنتاجية وقادر على ضمان الحاجيات الأساسية لسكانه (الغذاء، التربية، السكن، الصحة)» وذلك من خلال التمدين(urbanisation) والتصنيع والتعليم والتكوين لينتج نظاما أكثر فعالية[2].

مع سيطرة المقاربة الاقتصادية في مسألة التنمية، أصبحت القضايا المتعلقة بالتنمية مرتبطة بحقيقة الإنتاج الرأسمالي ذاتها. بعبارة أخرى إن مفهوم التنمية السائد مستمد من الإيديولوجية الرأسمالية.

وفي هذا الإطار يشير **سمير أمين** إلى ضرورة التمييز بين الرأسمالية باعتبارها «نظام تنمية» وبين «التنمية». فمفهوم الرأسمالية يشير إلى واقع تاريخي حدث ويحدث، فيمكن أن يكون موضع دراسة تحليلية علمية. أما مفهوم التنمية فهو مفهوم إيديولوجي يستحيل تجاهله. فالتنمية تفترض مشروعا مجتمعيا، وبالتالي تحديد معايير تقاس الانجازات على ضوئها. فالمفهوم الأول يشير إلى الواقع المعيش في حين أن المفهوم الثاني يشير إلى المرجو[3].

فالتنمية على الرغم من تعدد مفاهيمها وتعريفاتها واختلاف صيغها، إلا أنها اتفقت في جوهرها.

---

(1) Philippe DEUBEL**, op.cit.**, p.463.

(2) Frédéric TEULON , **Croissance, crise et développement**, Paris : presses universitaires de Frances, 1992.

(3) سمير أمين، **مستقبل الجنوب في عالم متغير**، القاهرة:

مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر و التوزيع،ط1، .2002، ص.24.

والمهم هو أن نفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو هو ظاهرة كمية ترتبط بمجرد الزيادات في الثروات (زيادة في الناتج الوطني) في حين أن التنمية تشمل تحولات كبرى (قيم ومعايير اجتماعية وهياكل اجتماعية، ..الخ) فهي في الأساس عملية نوعية ترتبط بتحولات مجتمعية (تربية، صحة، حريات مدنية وسياسية..الخ).

3- التخلف: Le sous- développement

لقد استخدم مفهوم البلدان المتخلفة لأول مرة من طرف الرئيس الأمريكي Harry Truman عام 1949، ليبرر المساعدات التي ينبغي أن تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة بهدف احتواء المد الشيوعي. بهذا يمكن القول أن النقاش حول التسميات المختلفة للدول الفقيرة قد تبلور في ظل الحرب الباردة[1].

بعد ذلك ظهرت العديد من التسميات، في 1952 استخدم عالم الديمغرافيا والاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy مفهوم العالم الثالث للدلالة عل الدول المتخلفة، وهي الفترة التي توحدت فيها الدول المتخلفة من اجل هدف مشترك و هو التنديد بمنطق الأقطاب والمطالبة بأصواتها في المحفل الدولي للأمم المتحدة، بهذا سمح مؤتمر باندونغ عام 1955 بميلاد العالم الثالث كحركة سياسية –حركة عدم الانحياز– التي طالبت بنظام اقتصادي عالمي جديد. هذا المطلب سمح بظهور "مجموعة 77"* وإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED :conférence des Nations unies sur le commerce et le développement)عام 1964 في إطار منظمة الأمم المتحدة.

وفي سنوات 1970 أدخلت الأمم المتحدة تسمية جديدة هي "الدول السائرة في طرق النمو" « pays en voie de développement» لتعويض تسمية الدول المتخلفة. ثم في سنوات ثمانينات القرن الماضي فرضت تسمية جديدة هي "الدول النامية" « pays en développement »، لتترجم مسار التطورات الاقتصادية والاجتماعية الذي خاضت فيه الدول الفقيرة وهي تترجم مقاربة متفائلة وايجابية للتنمية. وهي تسمية تتعايش اليوم مع تسمية

---

(1) Philippe DEUBEL, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines,** op.cit., p. 465.

* أسست مجموعة 77 في 15 جانفي 1964 من خلال إعلان مشترك من طرف 77 دولة نامية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED ، تهدف إلى ترقية المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة وخلق قدرة تفاوضية في الأمم المتحدة. يضم هذا التكتل حاليا 134 دولة إلا أنه حافظ على تسمية 77، أول اجتماع مهم له عقد في الجزائر عام 1967.

أخرى هي على المودا هي "دول الجنوب" التي تستند إلى الموقع الجغرافي في مقابل دول الشمال، بالإضافة إلى "الدول الناشئة" أو الصاعدة للدلالة على الدول التي حققت تقدما ملحوظا في مستويات التنمية.

فمحاولات تعريف التخلف* كانت في اغلبها بمقارنة مجموعة من الدول (التي تسمى بالمتخلفة) بالدول المتقدمة التي عرفت الثورة الصناعية، لهذا عادة ما عرف التخلف على انه "لا تنمية" أو "تخلف في التصنيع".

فلو عدنا إلى التاريخ لوجدنا أن التخلف عبارة استخدمت في وصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير اللائقة، أي دون المستوى المرغوب. وعندما توصف منطقة أو وضعية ما بهذا الوصف في السابق، فهو وصف قائم عادة على مقارنتها بوضعية أو منطقة أخرى تؤخذ كنموذج. كما كان الحال بالنسبة لعدد كبير من البلدان الأوروبية التي وبالرغم من مظاهر التطور الصناعي، إلا أنها كانت توصف بالمتخلفة بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية . كما كانت عبارة "التخلف" تطلق على المناطق الريفية الأوروبية أين كان الدخل المتوسط للسكان أقل من المتوسط الوطني العام. وكذا المناطق التي كانت تتميز باستغلال ضعيف للموارد الطبيعية المتوفرة لديها نتيجة نقص وقلة في الموارد البشرية الناتج بدوره عن انخفاض نسبة السكان أو لغياب الإمكانات التقنية اللازمة، أو لكليهما معا. وعليه كانت مناطق مثل شمال كندا، ألاسكا، أستراليا ومنطقة سيبيريا تعد ضمن فضاءات التخلف مع ما كانت تتوفر عليه من موارد منجمية غير مستغلة(1).

ومن خلال تناول مختلف النظريات المفسرة للتنمية سوف يظهر جليا تعريف التخلف بالنسبة لمختلف التوجهات الفكرية.

---

* انظر مساهمة عبد اللطيف بن أشنهو حول تعريف التخلف ، حيث يقول أن التخلف ما هو إلا تخلف الرأسمالية، فتحليل التخلف هو تحليل الأسباب التي تمنع توسع تراكم رأس المال، فيظهر على أنه محصلة عجز علاقات الإنتاج الرأسمالية، الشكلية أو الفعلية على استخدام قوة العمل المتوفرة، في:

Abdellatif BENACHENHOU **Introduction à l'Analyse économique**, Alger : OPU , 1977, p.263.(1) YVES LACOSTE : **Géographie du Sous Développement** , Paris : P.U.F,1982, p.24

المطلب الثالث: نظريات التنمية

1. نظرية التحديث Les théories de la modernisation

يقول محمد عابد الجابر حول الحداثة: "**باسم العقل والعلم والتقدم... برزت نزعات فكرية تصب كلها في مصب واحد: تكريس فكرة تقدم الإنسان الأوروبي وجدارة أوروبا بالهيمنة على العالم لـ"تمدينه" ونشر الحضارة في أرجاءه"**[1].

تظهر نظريات الحداثة على العموم إهمالا للخصوصيات المحلية للدول المتخلفة، وهي تطرح نموذجا وحيدا للتنمية مستمد من التجربة الغربية.

تنطلق كل هذه النظريات من فكرة أن التصنيع يمكن أن يكون أساسا للتنمية، بينما يعتبر التخلف بالنسبة لهذا الاتجاه كمرحلة من تاريخ المجتمعات المتأخرة عن البلدان ,المتقدمة، وانطلاقا من هذا التعريف تستمد مختلف الحلول المقترحة.

بهذا يكون **التحديث** هو "تحول شامل للمجتمعات التقليدية إلى مجتمعات تتبنى أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي اللذان يميزان الأمم المتقدمة، المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسيا في العالم الغربي".

أما عن الوسائل المقترحة لتحقيق التحول فهي تتمثل في : تقديم الدعم، اللجوء إلى التكنولوجيا المتطورة التي تسمح باستدراك التأخر، وأخيرا التصنيع[2] .

التخلف مثلما هو معرف في هذا التصور يستدعي تبني مخطط تنموي وبرنامج مماثل لما هو موجود في العالم الغربي. العديد من الكتاب يركزون على فكرة تماثل طموحات واحتياجات البشر كانطلاقة في تحاليهم. W.E.MOORE الذي يشخص الحداثة بعقلانية تنظيم الحياة الاجتماعية، يلح على عالمية اهتمامات الإنسان الذي يملك الاختيار. هذا الأخير يفضل الحياة على الموت، الصحة على المرض، تلبية الاحتياجات الأولية (الغذاء، المسكن، اللباس) على غيابهم...[3]

مقارنة بالمعايير الغربية المستمدة من تقدم الرأسمالية، وبإسقاط مخطط الاحتياجات والطموحات المتعلق بالعالم الغربي، فان الإنسان في العالم الثالث حزين، فقير، أمي، مريض، يعاني من سوء التغذية...الخ. لذلك يجب إيجاد الوسائل للتخلص من هذه الآلام.

---

(1) محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي، مراجعة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص24.

(2). Firouzeh NAHAVANDI, **op.cit**., p78.

(3)Bert F. HOSELITZ et Wilbert MOORE, **Industrialisation et société**, UNESCO , 1963.

نظريات التحديث لا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ بلدان العالم الثالث خاصة آثار الاستعمار غير أنها تركز على حداثة الغرب، فهي تطرح مشكل التنمية وتعالج مسألة التخلف من خلال مفهومي التحول والسيرورة.

إن لماكس فيبر Max weber* تأثير كبير في هذا الجانب، فهو يعتبر أن التطور والتنمية تأتي انطلاقا من اكتساب خصوصيات المجتمع المتقدم الصناعي، وهذه الخصوصيات التي يجب اكتسابها هي "معرفة علمية، تكنولوجيا وبنية اقتصادية تضمن القدرة المتزايدة لسيطرة الإنسان على الطبيعة، تحقيق عمل متنامي، كما ونوعا، وأشكال من الطاقة ذات قدرات عالية والرفع من الفعالية في إنتاج الخدمات والسلع . أي إنتاجية العمل البشري" (1)

يبقى أن أهم ممثليي الاقتراب الخطي لنظريات الحداثة هو Walt Whitman Rostow الذي يعتبر النمو الاقتصادي كمسار متجانس وعالمي. كان لمؤلفه «The Stages of Economic Grouth : A Non – Comunist Manifesto» تأثير غير عادي، حيث يقول فيه أن كل المجتمعات تمر بأحد المراحل الخمسة التالية: المجتمع التقليدي، الشروط المسبقة للانطلاق، الانطلاق، التطور نحو النضج ومرحلة الاستهلاك الكبير(2). هذا المخطط أراده لا شيوعيا مخالفا للمخطط الماركسي بمراحله الخمسة: العبودية، الإقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية ثم الشيوعية.

المجتمع التقليدي هو مجتمع يتميز بوظائف إنتاج محددة، قائمة على علم وتكنولوجيا ما قبل نيوتن Prénewtonienne ، قسم كبير من اليد العاملة موجه لقطاع الزراعة.

---

* يرى "ماكس فيبر" عالم الاجتماع الألماني أن العامل الأساسي وراء ظهور الصناعة الرأسمالية في الاقتصاديات الأوروبية الغربية، هو ظهور عملية ثقافية جديدة متمثلة في العقلانية أو الرشد والتنظيم الرشيد لمشروع العمل، وان المجتمع الغربي الحديث يحمل في طياته عدداً كبيراً من الذين يعملون وفقاً لمبادئ العقلانية والرشد، مقابل عدد أقل يتمسك بعناصر التراث القديم . ففي كتابه الشهير الذي يحمل عنوان "الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية"، أشار "فيبر" إلى أن العناية الفائقة والحساب الدقيق والعمل الشاق في الغرب كانت بسبب الأخلاق البروتستانتية، واعتبر أن للنظام الديني قوة هائلة تؤدي إلى تغيير المجتمع بما لها من تأثير على سلوك الناس في زيادة إنتاجهم، وهو الذي دعم تطور الرأسمالية في البلدان الغربية دون غيرها. انظر: عبدا لهادي والي، السيد الزيات، **مدخل إلى علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص ص111-114.

(1). Firouzeh NAHAVANDI,**op.cit**., p78.

(2). مصطفر بن عبد العزيز، **محاضرة حول فكر روستو ألقاها على طلبة الماجستير**، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية، 2005.

إن الضغوطات التي تمارسها المجتمعات الأكثر تقدما هي التي تنتج **الشروط السابقة للانطلاق**، واكتساب تكنولوجيا ومعرفة جديدة سمحت بظهور وظائف جديدة للإنتاج، حيث لاحظنا توسع الأسواق، ظهور أنواع جديدة من الأفراد ذوي روح المقاولة . تنامي الاستثمارات، ظهور البنوك....الخ مع توسع الدولة وظهور الوطنية مقابل الجهوية التقليدية . هذا الشعور الذي بإمكانه أن يخدم التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

الانطلاق وهي أهم مرحلة، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد. في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع. حيث يعتبر روستو أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية . تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20 إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وحسب روستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق[1] .

– ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5 % إلى أكثر من 10%من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان .

– إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع .

– التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يحمل على عصرنة الاقتصاد. ، فالانطلاقة في هذا المخطط حدثت ما بين 1785 و1805 في بريطانيا وما بين 1830 و1860 في فرنسا أو أيضا ما بين 1890 و1915 في روسيا.

مرحلة النضج الاقتصادي: يظهر فيها المجتمع المنطلق بأنه يملك الموارد التقنية وروح المبادرة الضرورية لتجاوز المرحلة الصناعية السابقة وتطبيق التكنولوجيات الجديدة.

---

(1). مصطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمان، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**. في: الملتقى الدولي الأول حول: «الاقتصاد الإسلامي: الواقع.... ورهانات المستقبل». يومي 23–24 فبراير 2015.

كما نلاحظ تغير في الفئات العاملة، زيادة في عمال الخدمات والتقنيين المؤهلين مع تزايد الأعمال الحرة. حيث يتحول رئيس المؤسسة إلى مسير فعال.

خلال المرحلة الأخيرة، **مرحلة الاستهلاك الواسع**، يتوقف المجتمع عن اعتبار التطور الثابت للتكنولوجيا الحديثة كهدف أساسي . يكون الدخل بالنسبة لكل ساكن في ارتفاع، إنتاج منتجات الاستهلاك الدائمة والخدمات تصبح أهم قطاعات الاقتصاد ، عدد سكان المدن في ارتفاع ، الموارد هي مخصصة أكثر للدعم الاجتماعي والأمن، والاستهلاك الخاص الواسع للسيارة بالنسبة لروستور هو رمز وعامل مميز للمجتمع الذي يصل إلى هذه المرحلة [1].

باختصار يمكن القول أن هذه النظريات لا تخلو من الاعتبارات الإيديولوجية التي طبعت مرحلة الصراع على الهيمنة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فهي تمحورت حول القيم العليا الأربع: العلمنة والتصنيع والتمدين والديمقراطية، كقيم يجب أن يتم تبنيها وتطبيقها على مستوى العالم في صورة مؤسسات وسياسات حتى تتحقق التنمية في العالم الثالث[2]. لهذا كان الهدف الرئيسي لأولى نظريات الحداثة هو تقديم نموذج للتنمية يواجه النموذج الاشتراكي.

إن التصور الخطي المرتكز حول المركزية الغربية هو نقطة ضعف هذه المقاربة. فالتجارب الأوروبية والأمريكية لا يمكن إعادة إنتاجها كما هي، حيث لا يمكن إهمال الخصوصيات المحلية، التاريخية والثقافية. وفشل النماذج التنموية الغربية في الدول النامية تظهر ذلك، فعلى كل دولة أن تتبع نموذجا خاصا بها .

2. المقاربة الراديكالية*

لقد ظهرت هذه المقاربة تقريبا في نفس الفترة التي ظهرت فيها مقاربة الحداثة، فنظريات الراديكالية هي بطريقة ما إجابة عن نواقص المقاربة الأولى. بالرغم من أنها تسد

---

(1). مصطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمان، **مرجع سابق الذكر**.

(2). نصر محمد عارف، "نظرية التنمية في مرحلة مابعد الحداثة"، في: ريتشارد هيجوت، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 186-187.

* تمثل النظرية الراديكالية إطارا جمع بين التراث الفكري المستمد من علم الاجتماع الأكاديمي عند ألفن جولدنر Alvin GOULDNER، من ناحية، والماركسية – بتنوعاتها المختلفة– من ناحية أخرى. لهذا يميل العديد من المفكرين والباحثين إلى استخدام المصطلح العام :النظرية الراديكالية.(لمزيد من التفاصيل أنظر: ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، مرجع سابق الذكر، ص89.)

بعض ثغرات الأولى إلا أنها لا تولي اهتماما بالخصوصيات الثقافية والمحلية في دراسة التنمية.

تضم هذه المقاربة نظرية التبعية (برزت من خلال باحثين من أمريكا اللاتينية) ونظريات النظام العالمي (أهم روادها هو V. WALLERSTEIN) (انظر المربع رقم 02) وهي تعتبر أن التخلف هو نتيجة مباشرة لتوسع الرأسمالية.

1.2 نظرية التبعية

لقد برز مفهوم التبعية في أمريكا اللاتينية أو من طرف الباحثين اللاتينو– أمركيين (R. Prébisch, F.H. Cardoso , G. O'Donnell , A.G. Frank) (أنظر المربع رقم 03) ثم طبقت في إفريقيا من طرف **سمير أمين**[1] . تستند هذه النظرية إلى خصوصيات الدول المتخلفة التي ورثتها من الفترة الاستعمارية، والتي كانت مطابقة للمعايير الدولية لتقسيم العمل التي كانت تقوم عليها الاقتصاديات الأوروبية وأمريكا الشمالية. الاقتصاديات التابعة كانت تمول بالمواد الأولية في حين تضيف الدول الصناعية قيمة مضافة على المنتجات القاعدية المستخدمة. فبالنسبة لرواد هذه المدرسة من الضروري العودة إلى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الاستعماري للدول المتخلفة لفهم التخلف[2].

المربع رقم 02: V.I. WALLERSTEIN ونظرية النظام العالمي

كانت أعمال ايمانويل وولرشتاين الأولى دراسات عن الدول الإفريقية خلال الفترتين السابقة واللاحقة لحقبة الاستعمار في إفريقيا. وأدرك أثناء مسار عمله انه إذا أردنا فهم مسار تطورها أو بالأحرى مسار عدم تطورها، فانه من الضروري أن نحلل أوضاع دول معينة ضمن كل اجتماعي لا يتجزأ، أي كيان أطلق وولرشتاين عليه اسم: النظام العالمي الحديث.

النظام العالمي هو محور فكر وولرشتاين. فهو يعتقد بان وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي أو سلوك المجتمعات هي نظام – عالمي، فهو يعتبر أن الظواهر الاجتماعية كلها، من ظروف الفقر في قرى غرب إفريقيا، إلى الصراع العرقي في البلقان، ومن العلاقات الدولية إلى طبيعة الحياة الأسرية، يجب أن تفهم وتستوعب من خلال هذا الكيان الأوسع.

(1) Philippe MARCHESIN , « science politique et développement. Un lent mais fécond murissement »,in :C.CHOQUET , O. DOLLFUS , E.LE ROY et VERNIERES , **Etat des savoirs sur le développemet** . Paris : Karthala, 1993, p.102.

(2) Andre Gunder FRANK, **Latin America: Under developpment or revolution**, new York, Monthly Review, 1966, p3.

ويرى وولرشتاين أن لأي نظام صفتين تحددانه: **الأولى** أن العناصر التي هي ضمنه كلها مترابطة. وهي في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها، وإذا كان لأحد أن يفهم إسهامات كل عنصر ووظائفه وسلوكه، فعليه أن يفهم موقعه ضمن الكل الذي يدور فيه. وعلى هذا هو يعتقد بان المحاولات الرامية إلى التمييز والتفريق بين هذه العناصر، كالظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مثلا، هي محاولات مضللة. فلا شيء يمكن فهمه بمعزل عن غيره . **والثانية** هي أن الحياة داخل نظام ما ذاتية الاحتواء تقريبا. وهذا يعني أنه إذا عزل النظام عن المؤثرات الخارجية فان نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماما.

ويعتقد وولرشتاين بأن التاريخ قد شهد نمطين من النظام العالمي : الإمبراطوريات– العالمية والاقتصادات– العالمية. والتمايز الوحيد بين إمبراطورية –عالمية واقتصاد –عالمي يتعلق بآلية اتخاذ القرارات في شأن توزيع الموارد، أي بشكل عام، من يأخذ ماذا. ففي نظام إمبراطورية– عالمية يمكن للنظام السياسي المركزي أن يعيد، باستخدام سلطته، توزيع الموارد من مناطق الأطراف إلى منطقة النواة المركزية (عن طرق جمع الضرائب مثلا من أطراف الإمبراطورية إلى مناطقها الوسطى المركزية). وبخلاف ذلك نجد ان ليست هناك سلطة مركزية سياسية واحدة في نظام الاقتصاد –العالمي، بل نجد مراكز قوى متعددة ومتنافسة. لذلك لا يجري توزيع الموارد بموجب مرسوم سياسي مركزي، بل وفق اتجاهات وسيط اقتصادي هو السوق[1].

---

(1) انظر:

Immanuel WALLERSTEIN, **The modern world –system**, San Diego: Academy Press, 1974,1980,1989.

في: جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق الذكر، ص ص 271–309.

تقوم مدرسة التبعية على اعتبار العالم وحدة اقتصادية واحدة، مركزها يتكون من مجموعة المناطق المتقدمة التي تتسم بسيطرتها على عملية تراكم رأس المال فيها، في حين تدور حول هذا المركز مجموعة من الأطراف الهامشية تختلف في بعدها عنه باختلاف مستويات تطورها الاقتصادي[1].

تقسم عوامل تخلف بلدان المحيط (الهامش) إلى مجموعتين رئيسيتين، خارجية وداخلية متكاملتين ومتداخلتين. تتمثل العوامل الخارجية بالتبعية التي تجد جذورها مع ظهور الرأسمالية كنظام عالمي، وبعد أن توسعت الدول الرأسمالية لتسيطر على دول العالم الأخرى سيطرة مباشرة استنزفت خلالها فائضها الاقتصادي، وحولتها الى مورد أساسي للمواد الأولية. وتقسم التبعية بدورها إلى أربعة أقسام : **التبعية الاقتصادية** المباشرة التي تنحصر في سيطرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي على معظم الفائض الذي تنتجه قوة العمل المحلية في البلد المتخلف، والمصحوب باستغلال مباشر لسكانه. **والتبعية التجارية** التي تعني اعتماد البلد المتخلف في علاقاته التجارية على عدد محدود جدا من الدول المتقدمة اقتصاديا، والتي تعد إحدى نتائج الشكل الأول للتبعية . **أما التبعية المالية** فتحصل من سيطرة رأس المال الأجنبي على الائتمان والنظام المصرفي المحليين بالشكل الذي يعيق تحقيق أهداف السياسة الائتمانية، للبلد النامي، في تشجيع القطاعات الإنتاجية، إذ تقدم التسهيلات للقطاعات والأنشطة التي تحقق أعلى الأرباح حتى وان كان دورها هامشيا في عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن ارتباط البلد النامي بإحدى الدول المتقدمة في شؤون العملات الأجنبية وتحديد سعر صرف عملته. أما الشكل الأخير فهو **التبعية التقنية** التي تعني استيراد الأفكار والسلع والخدمات الخاصة بالتقدم التقني من الدول المتقدمة، وهذا أصبح الشكل الأكثر شيوعا واستنزافا للفائض الاقتصادي المتكون في البلدان النامية، وذلك من خلال مجموعة من الشروط والسياسات تضعها وتمارسها الشركات متعدية الجنسيات في توريد التقنية، مستغلة في ذلك حاجة هذه البلدان للتقنية المتطورة من جهة، وتهافتها للحصول عليها بشكل غير عقلاني، ولا مدروس، بتشجيع من الدول المتقدمة نفسها، عبر شركاتها المذكورة، من جهة أخرى[2].

(1).سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص ص32-42.

(2). سمير أمين، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون، بيروت: دار الطليعة، 1974، ص ص 191-193.

المربع رقم 03: بعض من رواد مدرسة التبعية

A.G. Frank أندريه غوندر فرانك: من الباحثين البارزين في مدرسة التبعية، ويعود إليه الفضل، إلى حد كبير في إثارة الاهتمام بفكر هذه المدرسة في أمريكا الشمالية. وأهم أعماله " التراكم الاعتمادي والتخلف التنموي"

« **Dependent Accumulation and Underdevelopment** », New York : Monthly Review Press, 1979.

R. Prébisch راوول بريبيش: هو أول مدير تنفيذي للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية. وعمل مع فريق من الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية على تطوير مفاهيم أصبحت في جوهر مدرسة التبعية، منها مفاهيم الارتقاء بفكرة لينين عن العلاقات بين النواة والأطراف، وفكرة أن الدول النامية كانت الطرف الخاسر في الظروف المتهاوية للتجارة: أي أن المداخيل الناتجة عن بيع المواد الأولية (وهي أهم صادرات الدول النامية) تهاوت قيمتها الشرائية عاما بعد عام أمام بيع المواد المصنعة (وهي أهم صادرات الدول المتقدمة). أبرز أعماله: " نحو سياسة تجارية جديدة من أجل التنمية"

« Towards a New Trade Policy for Development », New York : United Nations, 1964.

H.F. Cardoso هنريك فيرناندو كاردوزو، رئيس سابق للبرازيل، وكان أيضا أحد كتاب المدرسة التبعية وأحد نقادها. اشتهر بتأليفه كتابا مع أنزو فاليتو عن البرازيل. وهما يعتقدان بأن الواقع لا يعتمد على وجود وضع واحد من علاقة التبعية بين النواة والاطراف، بل أن أوضاع التبعية قد تتفاوت استنادا إلى مختلف العلاقات بين الطبقات الداخلية ورأس المال المتخطي للحدود الوطنية وحكومات دول النواة المركزية، أبرز أعماله "التبعية والتنمية في أمريكا اللاتينية "

Henrique Fernando CARDOSO and Enzo FALETTO , **Dependency and Development in Latin America**, Berkeley: University of California Press, 1979.

سمير أمين: مفكر اقتصادي مصري، ذي صيت عالمي، كما أظهر في كتاباته الأخيرة اهتمامه بفلسفة التاريخ والحضارات. ينتمي إلى مدرسة التبعية. تحدث عن نظرية التوسع غير المتكافئ للرأسمالية العالمية. هذا التوسع قد خلق في المراكز

ظروفا مناسبة جعلت من الممكن تبلور نوع من "الإجماع الاجتماعي" يقوم على تنمية اقتصادية شاملة وتوزيع فوائدها على مختلف طبقات الأمة، الأمر الذي يفترض أن الطرفين (البرجوازية والطبقة العاملة) يقبلان قواعد اللعبة، أي قوانين التنمية الرأسمالية المؤسسة على هيمنة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ونظام العمل المأجور...الخ. من جهة وقبول قواعد اللعبة السياسية أي ممارسات الديمقراطية الانتخابية من الجانب الآخر. وتختلف الظروف في أطراف النظام نتيجة عدم قدرة التنمية الرأسمالية هنا على مواجهة أدنى مطالب الأغلبية العظمى من الشعب. بالإضافة إلى أن هذه التنمية الطرفية المشوهة تجعل تبلور الطبقات على نمط ما يحدث في المراكز أمرا مستحيلا. فالشعب الذي يعاني من هذه التنمية الرأسمالية يتكون من تجمع مائع من طبقات وفئات- بعضهم عمال، معظمهم صغار وفقراء الفلاحين، إلى جانب فئات من البرجوازية الصغيرة بالمعنى الواسع.

كتب سمير أمين العديد من المؤلفات:

سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

سمير أمين، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، (ترجمة برهان غليون)، بيروت: دار الطليعة، 1974

أما العوامل الداخلية فتنحصر في تشوه البنية القطاعية للاقتصاد المحلي، وتخلخلها وضعف الترابط بين فروعه المختلفة، مع ازدواجية القطاعين الحديث والتقليدي المتفاوتين في مستوى إنتاجيتهما، والتي تتعايش من خلالهما علاقات إنتاج رأسمالية مع أخرى سابقة للرأسمالية.

وهنا لا يمكن اعتبار التبعية ظاهرة خارجية بحتة، حيث أن سيطرة دولة على أخرى لا يمكن استمرارها من دون وجود فئات محلية تنتفع منها، وبالتالي فإنها تعمل على إدامة أواصرها، أي أن لها جذورها في داخل البلدان التابعة نفسها [1].

ويعتبر أنصار مدرسة التبعية أن الحل للخروج من التبعية والتخلف هو تحقيق **تنمية مستقلة** باعتبارها نفيا للتبعية.

وعلى صعيد التنظير في مفهوم التنمية المستقلة، يمكن اعتبار بول باران رائدا في الدعوة إلى تحقيها في تحليله التطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي، بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية المنخفضة الدخل، التي تمثل النسبة العظمى من المجتمع بشكل عام، كما أكد على القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، خصوصا الرأسمالية، والذي يعد من ابرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي، وركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف، وقصر معالجته على قطع أوتار هذه العوامل، مع انحيازه إلى النموذج اللارأسمالي في التنمية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي[2].

وعلى الرغم من عدم تبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات رواد مدرسة التبعية، إلا أن غالبيتهم يتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك. ويفترض هنا التغيير الإرادي المقصود الذي يحرر البلد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها.

---

(1). سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في اقطار مختلفة**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص30.

(2). نفس المرجع، ص37-38.

2.2 أبعاد التنمية المستقلة:

أ. تحقيق أعلى رفاه مادي ومعنوي لأفراد المجتمع، وتطويره باستمرار، ارتباطا بكون الإنسان هدف التنمية الأساسي ووسيلتها الفاعلة.

ب. تكوين قدرة إنتاجية ذاتية تضمن إمكانية الاعتماد على الذات في مجال التقنية، تعمل على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية، خصوصا في مجالي الغذاء والأمن القومي، بالاستناد إلى التفاعل بين التراث الحضاري للبلد والتراث الإنساني بشكل عام، والطي يعد المضمون الرئيسي للتنمية المستقلة.

ج. تطوير قدرات العنصر البشري، وتوفير هيكل اجتماعي –سياسي جديد يتيح له المشاركة الفاعلة في الإنتاج واتخاذ القرارات، مع ضمان توزيع عادل لثمار التنمية بما يحقق العدالة الاجتماعية التي تدخل ضمن مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، وهذه هي الوسيلة الفاعلة لتحقيق التنمية المستقلة.

د. إن كل بلد يعمل وحده لإنجاز التنمية المستقلة، لا يمكنه أن يصل إلى مستوى متقدم منها على الخط التدريجي الخاص بقياسها، كما لو تعاون مع البلدان الأخرى بالاستناد إلى تكامل مواردها واتساع سوقها وتقوية قدراتها لمجابهة العوائق المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي تقف في وجه الاستمرار في طريق الاستقلال المستهدف.

ومن هنا يقترح الدكتور سعد حسين فتح الله، تعريفا للتنمية المستقلة:

" **هي تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيانية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا، قدر الإمكان ، عن أي تأثيرات خارجية**"[2].

---

(1). **نفس المرجع**، ص. 46.

(2). **نفس المرجع**، ص48.

3 . نظريات البنائية الجديدة (Structuralisme)

يتضمن هذا التوجه حساسيات مختلفة، مثل المدرسة الأمريكو- لاتينية الممثلة من طرف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لدول أمريكا اللاتينية (**La CEPAL**)* ، المدرسة الفرنسية مع François Perroux أو أيضا المدرسة السويدية مع Gunnar Myrdal**. حقل هذه المدرسة واسع وهي تشمل أبعادا مختلفة، كالتاريخ الاستعماري، البعد الاقتصادي، والاندماج في التجارة الدولية، ولكن أيضا بعدا سوسيولوجيا وانثروبولوجيا، كأشكال التضامن وأشكال الانسجام والتناغم الاجتماعي[1].

على العموم وعلى عكس منظري الحداثة، فان هذه المجموعة ترفض الفكرة القائلة بان النمو الاقتصادي وتوسع الرأسمالية أدى إلى تقليص الفقر في العالم الثالث. دون إغفال بعض التغيرات وتحسن في المستوى المعيشي والتربية والصحة. بالنسبة لهؤلاء المفكرين تبقى مشكلة الفقر هي الرهان الأكثر جدية. حسب ميردال" التنمية تعني المسار الذي من خلاله نبتعد عن التخلف ، نبتعد عن الفقر". وهذا المشكل لا يمكن أن يحل عن طريق النمو الاقتصادي.

وركزت النظرية البنائية على ملامح الاقتصاد العالمي التي اعتبروها أنها تقيد آفاق تنمية الاقتصادات الأقل نموا[2]، تحليل بيرو وميردال يتمحوران حول ازدواجية الهياكل الاقتصادية والمجتمعية للعالم الثالث، وهي نتاجا للعامل التاريخي. تستخدم هذه النظريات عادة المقاربة البنيوية، كما تشكل التبعية في السوق العالمية عاملا أساسيا في التحليل[3].

بالنسبة لاقتصاديي اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية وقائدها Raul Prébisch (الذي سماها بالوضع البنائي للتنمية الاقتصادية)[4]، يرتكز التحليل حول معدلات التبادل التجاري المتدهورة لصادرات منتجات دول المحيط. وهذا التدهور في قيمة المبادلات يعتبر انه يعكس تمركز التقدم التكنولوجي في الدول الصناعية. فاعتقدوا أن

---

* Commission Economique pour les Pays de l'Amérique Latine

*درس القانون والاقتصاد بجامعة ستوكهلم، يعد ميردال أحد أهم منظري العلاقات الدولية خاصة فيما يتعلق بسياسات التنمية في العالم الثالث. تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مناصفة مع فريديريك هايك عام 1973.

(1). Firouzeh NAHAVANDI, **op.cit**., p75

(2) روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص339.

(3). Firouzeh NAHAVANDI,**op.cit**., p76

(4) روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذكر**، ص339.

إصلاح الاقتصاد الدولي وتطوير إستراتيجية تقوم على أساس **إحلال الواردات*** سيشكلان حلا لهذه المشاكل. ولهذا فانه على الاقتصادات الأقل نموا أن تلجأ إلى التصنيع السريع وأن تنتج بنفسها المنتجات التي كانت تستوردها سابقا من الاقتصادات الأكثر تقدما [1].

في فرنسا، قام فرانسوا بيرو، هو الآخر بنقد الاقتصاديين الكلاسيكيين خاصة بلومهم على أنهم لا يأخذوا بعين الاعتبار عدم تساوي الفواعل. هو يركز على أثار اللاتماثل الذي ينتج عن تواجد أقطاب كبيرة، وبلدان أكثر قوة من الأخرى والتي تفرض قوانينها على الأكثر ضعفا. يتطرق إلى مشكل "تكاليف الإنسان"، تغذيته، تطبيبه، تعليمه، وتحرير الناس، الذين ينبغي أن يكونوا طرفا في برامج التنمية لحكومات الدول النامية والمنظمات الدولية. التنمية هو نتاج التغيرات في المؤسسات. " التنمية تستوجب عرض نشاط البشر في صالح البشر عن طريق مبادلة المنتجات والخدمات، وعن طريق مبادلة المعلومات والرموز."

يمثل ميردال المدرسة السويدية. والفكرة الأساسية لهذا التوجه هو فصل النمو الاقتصادي عن التنمية. حيث يمكن لدولة ما أن تضاعف الدخل الوطني دون أن يؤثر ذلك على مؤشرات الفقر (البطالة، الفوارق، الفقر...). يعتبر الباحثون أنه لا يمكن لإستراتيجية تنمية صناعية حضرية تهمل الأغلبية الريفية أن يكون لها تأثير على مشكل الفقر.

دور الدولة

يركز كل البنائيون الجدد على دور الدولة في عملية التنمية. بالنسبة لميردال فان المؤسسات والمواقف هي المسئولة عن التخلف. تتميز الكثير من البلدان النامية بأنها "**رخوة** "عاجزة عن قيادة سياساتها. لهذا فان التغيير على هذا المستوى يعتبر أساسيا. " من أجل تحضير طريق التنمية الاقتصادية، تحتاج هذه البلدان إلى إصلاحات أولية عظيمة لبناها الاجتماعية، دون هذه الإصلاحات، لن يكون هناك لا اندماج وطني ولا تنمية اقتصادية". بهذا فان إصلاح البني الاجتماعية والسياسية مع تغير في توجه الدول المتقدمة هي أساسيات التخطيط في الدول النامية. أصحاب هذه المقاربة يركزون على الدولة، النمو المشروط، الاستثمارات في قطاع الزراعة والرأسمال البشري والأولوية للتشغيل. اللامساواة

---

*العديد من دول العالم النامي طبقت فكرة إحلال الواردات ، وسوف نقدم في الفصل الثالث نماذج عن تلك الدول التي طبقت هذه المقاربة في التنمية.

(1) ريتشارد هيجوت، **مرجع سابق الذكر**، ص93.

هي كابح للنمو، حيث أن الدول التي تعاني منها تحافظ على سوق داخلي محدود. تقليص الفوارق التي تؤدي إلى رفع مداخيل الفقراء سوف تؤدي إلى رفع الطلب الذي سوف يشكل دفعا للإنتاج. إصلاحات راديكالية كإعادة توزيع الثروات التي تشمل إصلاحات زراعية، ضرائب على المنتجات الفاخرة، مشاريع زراعية ممولة من طرف الدولة أو التعليم المجاني سوف تدعم هذا المسار[1].

التنمية من منظور البنائية الجديدة، يتطلب سياسات حكومية جذرية من اجل الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف. هي تتطلب اندماج اقتصادي لدول العالم الثالث في الاقتصاد العالمي بإدراج التضامن وبرامج الدعم والشراكة. الدعم المقترح يجب أن يوجه نحو القطاع الريفي: رفع إنتاج المواد الغذائية، إقامة المؤسسات الصحية.

4. نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة

يعد آرنولد توينبي أول من استخدم مفهوم "ما بعد الحداثة" في كتابه "دراسة التاريخ" حين اعتبر ما بعد الحداثة ثورة على رشادة الحداثة التي دفعت العالم إلى الانزلاق في حربين عالميتين مما دفع إلى التساؤل حول عوائد التحديث المبني على الرشادة والعلم والتكنولوجيا. وهنا بدأت تظهر الأصوات الرافضة للحداثة خصوصا تلك المرتبطة بالبنيوية الفرنسية أمثال : Jacques Derrida ، و Jacques Lacan ، و Michel Foucault . كذلك المدرسة النقدية الألمانية خصوصا النظرية النسوية التي أعطت بعدا أوسع لما بعد الحداثة[2].

تشكل هذه المقاربة نظرة جديدة حول العالم الثالث، من خلال تحليل علاقات السلطة وعلاقات الهيمنة ما بين المجتمعات، ولكن أيضا هي تساؤل أساسي حول مساعي العلوم الاجتماعية.

وقد اتجهت جهود ما بعد الحداثة إلى نقد ابستمولوجيا* الحداثة ودورها في الفلسفة

(1). Firouzeh NAHAVANDI, **op.cit**., p.77.

(2). نصر محمد عارف، "نظرية التنمية في مرحلة مابعد الحداثة"، **مرجع سابق الذكر**، ص188.

* الابستمولوجيا لفظ يتركب من كلمتين يونانيتين هما ابستمي Episteme بمعنى، المعرفة، ولوغوس Logos بمعنى نقد أو دراسة أو نظرية، أي أنماط نظرية نقد أو دراسة المعرفة وكثيرا ما يتم الخلط بين الابستمولوجيا ونظرية المعرفة، أو تاريخ العلم، أو علم المناهج بيد أن أمكانية الاستخدام الحديث للابستمولوجيا يربط بينها وبين فلسفة العلوم، إذ أنها تعني أساسا دراسة نقدية للمبادئ والفروض والنتائج العلمية بهدف ضبط الأصل المنطقي والقيمة الموضوعية لتلك العلوم. (لمزيد من التفاصيل انظر: حمدي عبد الرحمن، ثبت بأهم المصطلحات والمفاهيم"، في: ريتشارد هيجوت، **مرجع سابق الذكر**، ص221.)

والسياسة. وقد تركز النقد على المسلمات المعرفية لنظرية الحداثة خصوصا تلك التي بنيت عليها المدرسة السلوكية ونموذجها التنموي، واعتبرت تلك المسلمات غير حقيقية أو غير ممكنة التطبيق ومن ثم تأسست ما بعد الحداثة على نقض هذه المسلمات التي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1- عالمية العلم والنظريات والمناهج وإمكانية التعميم عبر الثقافات والأزمان والأماكن

2- الاستغراق في الذات الأوروبية والتمركز حولها.

3- الاعتقاد في إمكانية إيجاد حقيقة مؤسسة أو مجسمة حيث ظل الخطاب الحداثي منشغلا وبصورة مستمرة في تطوير النظرية الواحدة الصحيحة أو المنهج الواحد الصحيح القادر على فهم العالم، والذي يمكن من خلاله الوصول إلى الحقيقة في الواقع وقول الكلمة الأخيرة في العلم والمعرفة والقيم.

من هنا برز الاهتمام بضرورة إعادة التفكير حول مفاهيم التقليدية والحداثة والتنمية وتداعياتها، فالعديد من الأدبيات التنموية كانت منحازة للتجربة الأوروبية ومتمركزة حولها ومن ثم دار النقاش حول طبيعة الظروف التي تمر بها عملية التنمية في العالم الثالث، وهي ظروف مختلفة بصورة أساسية عن تلك التي مرت بها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر. ولذلك كان لا بد من مراجعة هذه المفاهيم الثلاثة[2].

باختصار يمكن القول أن نظرية التنمية في مرحلة مابعد الحداثة حاولت أن تستجيب للاحتياجات المحلية، وأن تتيح الفرصة لظهور نماذج مختلفة للتنمية، وأن التفكير يجب أن ينصرف إلى صيغة جديدة تقوم على النماذج المتعددة وعلى ربط التنمية بالقيم، وأن يتم تحديد التنمية في إطار القيم الخاصة بالمجتمع وذلك للخروج من التصور الخطي والوضعية والتغريب*[3].

(1). نصر محمد عارف، **مرجع سابق الذكر**، ص187.

(2). نصر محمد عارف، "نظرية التنمية في مرحلة مابعد الحداثة"، **مرجع سابق الذكر**، ص188.

(3). **نفس المرجع**، ص211.

* لقد تم تجريد نظرية الحداثة (الأطروحة التي تحدث عنها ماكس فيبر في كتابه: "البروتستانتية والاخلاق الرأسمالية") وتطبيقها في جنوب شرق آسيا حيث حاول المفكرون ايجاد علاقة بين النموذج الاقتصادي الذي تم تطويره في مجتمعاتهم وبين الثقافة أو الثقافات السائدة في تلك المجتمعات التي مثلت نموذجا تنمويا يختلف النموذج الاووربي الحداثي، حيث استطاعت دول جنوب شرق آسيا الدمج بين تبني مؤسسات ونظم إنتاج حديثة مع الحفاظ على الثقافة التقليدية، وذلك من خلال ما أطلق عليه "عملية الفرز الثقافي" أي تصفية الثقافة التقليدية، وكذلك الثقافة الوافدة من العناصر غير الوظيفية فيهما والتركيز فقط على العناصر التي تساعد في تحقيق التنمية والحفاظ على الهوية الثقافية. انظر: نصر محمد عارف، **مرجع سابق الذكر**، ص212.)

المطلب الرابع : وسائل وأهداف التنمية

يعتبر **أمارتيا صن** التنمية كعملية توسيع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. وينظر إلى مسألة توسيع نطاق الحرية باعتباره كلا من الغاية الأولية، والوسيلة الأساسية للتنمية، ويسميها على التوالي بالدور التأسيسي والدور الأداتي للحرية في التنمية، ويتعلق الدور التأسيسي للحرية بأهمية الحرية الموضوعية في إثراء الحياة البشرية، وتشتمل الحريات الموضوعية على القدرات الأولية من مثل القدرة على تجنب مظاهر حرمان كالمجاعات ونقص التغذية والأمراض القابلة للعلاج والوفاة المبكرة وأيضا الحريات المقترنة بكون المرء عارفا بالقراءة وبالحساب، ويتمتع بحق المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي دون رقيب..الخ، من هذا المنظور تعتبر التنمية عملية توسيع نطاق الحريات الإنسانية، ومن ثم يكون تقييم التنمية مبنيا على هذا الاعتبار[1].

ويقدم **أمارتيا صن** مثالا عن الدور التأسيسي للتنمية، فيعتبر أن المشاركة السياسية والمعارضة جزءان تأسيسيان من عملية التنمية ذاتها. فيقول أن المرء حتى ولو كان من أكثر الناس ثراء، إذا ما حيل بينه وبين التعبير بحرية عن رأيه أو إذا حظر عليه المشاركة في الحوارات العامة أو في اتخاذ القرارات العامة فانه يصبح بذلك محروما من شيء يراه عن حق شيئا قيما. وان عملية التنمية إذا ما حكمنا عليها على أساس تعزيز الحرية البشرية فلابد وان تتضمن إزاحة هذا الحرمان الذي يعاني منه المرء[2].

ويعني الدور الأداتي للحرية (وهنا يركز أمارتيا صن على فعالية الحرية كوسيلة وليس كغاية فحسب) بالطريقة التي تسهم بها الأنواع المختلفة من الحقوق والفرص والصلاحيات لتوسيع نطاق الحرية الإنسانية بعامة، ومن ثم دعم وتعزيز التنمية.

ويميز أمارتيا صن بين أنواع مختلفة من الحريات الأداتية: الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية، الأمن الوقائي.

الحريات السياسية: وهي تشير إلى الفرص المتاحة للناس لكي يحددوا من له الحكم وعلى أي المبادئ يحكم، إمكانية انتقاد السلطات، حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية الاختيار..الخ [3].

(1). أمارتيا صن، **المرجع سابق الذكر**، ص.58.

(2). **نفس المرجع**، ص ص 59-60.

(3). **نفس المرجع**. ص.60

التسهيلات الاقتصادية: هي تعبير عن الفرص* التي يتمتع بها كل طرف لاستخدام والانتفاع بموارده الاقتصادية لغرض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجاري وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للمرء على الموارد المملوكة أو المتاحة له لاستخدامها وفق شروط التبادل التجاري مثل الأسعار المناسبة ونظم تشغيل وإدارة الأسواق. بالإضافة إلى طريقة توزيع الثروة القومية والدخول الإضافية المنتجة التي من شأنها أن تكشف عن فارق كبير.

الفرص الاجتماعية: هي عبارة عن الترتيبات التي يتخذها المجتمع بالنسبة لموضوعات التعليم والرعاية الصحية وغيرها والتي تؤثر على الحرية الموضوعية للفرد من اجل حياة أفضل . وهذه التسهيلات ليست مهمة فقط من أجل صياغة حياة خاصة بل مهمة أيضا لتحقيق مشاركة أكثر فعالية وكفاءة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية(الأمية مثلا تشكل عائقا كبيرا أمام المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تستلزم إنتاجا وفق مواصفات محددة أو تتطلب إدارة من نوعية صارمة).

ضمانات الشفافية: تتعلق بالحاجة إلى الصراحة التي يتوقعها الناس: حرية التعامل المشترك وفق ضمانات تكفل الاطلاع والوضوح. وإذا حدث أن انتهكت هذه الثقة على نحو خطر فإن نقص الصراحة يمكن أن يؤدي إلى الأضرار بحياة كثيرين سواء من الأطراف المباشرين أو أطراف وسيطة. وهكذا يمكن أن تمثل ضمانات الشفافية فئة مهمة بين فئات الحرية الأداتية. وطبيعي أن لهذه الضمانات دورها الأداتي الواضح للحيلولة دون الفساد واللامسؤولية المالية والتعاملات السرية.

الأمن الوقائي: يتعلق الأمر هنا بلزوم توفير شبكة ضمان اجتماعي للحيلولة دون وقوع من أصابهم ضرر فريسة لفقر مدقع بل وفريسة لمجاعة أو للموت في بعض الحالات ويتضمن مجال الأمن الوقائي توفر ترتيبات مؤسسية ثابتة من مثل إعانات البطالة ومداخيل خاصة بالمعوزين، وترتيبات مخصصة لأغراض محددة مثل مساعدات الإغاثة في حالة المجاعات[1].

---

* عن فكرة المساواة في الفرص، أنظر النظرية الليبرالية للعدالة التي تحدث عنها John Rawls (فيلسوف أمريكي برزت كتاباته في ستينات القرن الماضي مع موجة تجديد الفكر السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، أهم مؤلفاته: **Theory of justice**, Oxford University Press, 1972.) ، لمزيد من التفاصيل أنظر:

Laurent BOUVET , « La renaissance de la philosophie politique aux Etats –Unis », in : **Magazine littéraire**, et, Philippe NEMO , **Histoire des idées politique, aux temps modernes et contemporains,** France : PUF , 2009 , pp.1371-1400.

(1). **نفس المرجع**، ص ص 60-63.

هذه الحريات تعزز بشكل مباشر قدرات الناس، ولكنها أيضا تكمل بعضها بعضا، بل تستطيع أكثر من هذا أن تقوي وترسخ بعضها بعضا. ومن الأهمية بمكان أن تدرك هذه الروابط المتداخلة عند التفكير في سياسات التنمية والتطوير.

المبحث الثالث: التنمية كهدف للاندماج الإقليمي

يتم عادة ربط عملية الاندماج الإقليمي بمفهوم التنمية الاقتصادية وخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث تؤخذ العملية الاندماجية كوسيلة من أجل تحقيق هذه التنمية وليس كهدف في حد ذاتها.

المطلب الأول: آثار الاندماج الإقليمي

من أجل تقييم الآثار المترتبة عن العملية الاندماجية على اختلاف السياسات التجارية المتبناة في كل تجربة، سواء كانت أحادية أو متعددة الأطراف تمييزية، أو متعددة الأطراف غير تمييزية ، جنوب/ جنوب، أو شمال/جنوب، فانه ينبغي تعريف الأهداف المنتظرة (تشكيل كتل تؤثر في علاقات القوة الدولية، الوقاية من مخاطر الصراعات، أو زيادة رفاهية المستهلكين)، وكذلك مقارنة آثار الاتفاقيات الإقليمية بالسياسات التجارية الأخرى، ويكون هذا التقييم وفقا للمعايير التالية[1]:

– الايجابيات الستاتيكية بالنظر إلى الرفاهية المتعلقة بخلق أو تحول تدفقات التبادل.

– معيار آخر ذو طبيعة مؤسساتية متعلق بالمصداقية وإرساء السياسات الخاصة بتقليص المخاطر وتشجيع جلب رؤوس الأموال.

– المعيار الثالث هو ذو طبيعة سياسية (الوقاية من الصراعات، القدرة التفاوضية، إنتاج الأملاك العمومية: الأمن الخارجي، عملة، معايير مشتركة...الخ).

- **إمكانية تعظيم الرفاهية في حالة الاندماج**

تتأثر الرفاهية الاقتصادية في وضع الاندماج بما يلي[2]:

(1) التغير في حجم المنتجات النهائية، وبالتالي حجم الدخل القومي، في كل دولة من الدول الأعضاء، يمكن القول بأنة ثمة زيادة (أو نقصا) في الرفاهية، إذا ترتب على إعادة توزيع المواد–بعد تحقيق لاندماج– أن زادت (أو نقصت) كمية السلع والخدمات

(1) محمد السعيد إدريس، **الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية**، المرجع السابق، ص ص.40–41.

(2) حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، المرجع السابق، ص.23–25.

المنتجة باستخدام استثمارات معلوم مقدارها، أو اقتضى إنتاج ذات الكمية من السلع والخدمات مقدارا أصغر(أو أكبر) من الاستثمارات. ولو أخذنا في الاعتبار بأن الاستثمارات ليس لها تأثير على الرفاهية، فانه يمكن القول بأن الزيادة في الناتج القومي الصافي (مع استبعاد الاستثمارات) تؤدي إلى زيادة الرفاهية، بمعنى أنه من الممكن توزيع كمية من السلع والخدمات، أكبر من ذي قبل بين الأفراد لتحسين الأحوال المعيشية للبعض منهم دون أن تسوء الأحوال المعيشية للبعض الآخر.

(2) التغير في مدى التمييز بين السلع المنتجة محليا وبين مثيلاتها من السلع الأجنبية في العالم الخارجي، فإن الرفاهية تتأثر بما للاندماج من أثر فيما يتعلق بالخيارات المفتوحة أمام المستهلكين .إذ أن القيود المفروضة على حركات السلع –بعد قيام الاندماج– تقتصر على التمييز بين السلع المنتجة محليا والسلع المنتجة في الخارج، من حيث أن التعريفة الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية تميل بالمستهلكين إلى شراء المزيد من كميات السلع المحلية الأقل قيمة والقليل من السلع الأجنبية الأغلى قيمة. أما إزالة التعريفات الجمركية داخل دول الاندماج، فإنها تقضي على التمييز بين سلع الدول الأعضاء، ولكنها تقيم هذا التمييز ضد السلع الأجنبية لصالحها. كما يقول بيلا بالاسا:«إن الكفاءة الاقتصادية لا تنسحب إلى الإنتاج فحسب، بل أيضا إلى التبادل، والتحسن في أحدهما أو في الاثنين معا يشكل زيادة في الرفاهية الممكنة التحقيق»[2].

(3) إعادة توزيع الدخل داخل كل دولة من دول الاندماج على حدة. إن تقييم التغيرات في توزيع الدخل في كل دولة من دول الاندماج على حدة يتطلب إجراء الموازنة بين الأفراد بالنسبة إلى الرفاهية. يتم الاعتماد على معيار كالدور–هيكس في تحديد الرفاهية. يقوم هذا المعيار على أن إمكانية جعل كل فرد أحسن حال (أو على الأقل ليس أسوأ حالا) تعد معادلة للزيادة في الرفاهية الاقتصادية.غير أن معيار كالدور–هيكس* تعرض لكثير من

*معيار كالدور–هيكس يهدف إلى التغلب على صعوبة قياس الرفاهية، و ذلك عن طريق إتباع طريقة التعويض انطلاقا من انه:« إذا كان من الممكن تعويض جميع الأفراد الخاسرين بعد حدوث تغير ما، بحيث لا يكون أي منهم أسوأ حالا من ذي قبل، بينما يصبح الأفراد الرابحون أحسن حالا من ذي قبل، رغم انه قد انه يضطرهم الأمر إلى دفع هذا التعويض، فان الرفاهية تزداد دون ما يدعو إلى الالتجاء إلى مقارنة إشباع فرد آخر للتعرف على هذه النتيجة».(انظر: حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق**، القاهرة:دار الفكر العربي، ط1998،1،ص.20).

(1) حسين عمر، **مرجع السابق الذكر**، ص ص23–25.

(2) في: حسين عمر، **مرجع السابق الذكر**، ص.24.

النقد بناء على أن الوضع الافتراضي بعد التعويض غير ذي أهمية ما لم يحدث التعويض فعلا. ومع ذلك فان عنصر الدخل يمثل–تقريبا–التغيرات في توزيعه داخل أية دولة من دول الاندماج، ما دام التعويض ممكنا من الوجهة السياسية. ويتم ذلك في حالة الاندماج في صورة نوع من المعونة لإعادة توزيع العمالة فيما بين مؤسسات الأعمال. زيادة على ذلك إنه يمكن النظر إلى أفراد شعب أية دولة من دول الاندماج على أنهم كل واحد يستطيع أن يتقبل إعادة توزيع الدخل– وهي العملية المصاحبة للزيادة في الدخل القومي– شريطة ألا تتعارض عملية إعادة التوزيع مع المبادئ المقررة بصدد عدالة التوزيع.

(4) إعادة توزيع الدخل بين المواطنين في الدول المختلفة، حيث لا يمكن إهمال هذا العنصر التوزيعي، على اعتبار أن الاندماج الاقتصادي يعيد توزيع الدخل بين دول الاندماج من جهة وبين ماعداها من الدول من جهة أخرى[1].

- **تشجيع الاستثمار**

إن تشجيع الاستثمار هو من أهم أهداف الاندماج الإقليمي. فمن المعروف أن الأسواق الكبيرة، والمنافسة الشديدة، والسياسات المحسنة، سوف تزيد من حوافز الاستثمار وبالتالي تزيد العائدات. وهذا الأمر ينطبق على كل أنواع الاستثمار، وعلى الاستثمار الخارجي المباشر بصورة أوضح.

تكسب اتفاقيات الاندماج الإقليمي الثقة في السياسات الحكومية عموما وهذا يساعد على زيادة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو وجود العديد من الدراسات حول أثر الإقليمية على الاستثمار وأغلب المعلومات المتاحة هي أن اتفاقيات الاندماج الاقتصادي لها تأثير ايجابي متوسط على الاستثمار، ولكن ليس هناك دليل على ترجمة ذلك إلى تزايد النمو الاقتصادي[2].

---

(1) موريس شيف ول. ألن وينترز، **التكامل الإقليمي والتنمية**، المرجع السابق، ص ص.17–18.

(2) مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ،المرجع السابق ،ص. 26.

• **أثر الاندماج الاقتصادي على النمو**

تركز نظرية النمو الحديثة على دور المعرفة في تحسين الإنتاجية والنمو. ويمكن نقل المعرفة من دولة إلى أخرى من خلال الاحتكاك الدولي والتجارة. في تحليل موريس شيف ول.ألن وينترز يقولان أن الدول الغنية لديها معارف غزيرة وقدرة على استخدام التكنولوجيا أكثر من شركائها من الدول الفقيرة. وأن الدعم الذي يمكن أن تقدمه اتفاقيات الاندماج الإقليمي لرفع معدلات النمو في الدول الأعضاء من خلال مساندة إصلاح المؤسسات يبدو أقوى عندما تتشارك دول نامية مع دول أخرى غنية ، فإن الدول تستطيع تحسين استخدامها للمعرفة والتكنولوجيا من خلال التجارة الحرة من جانب واحد مع الدول الغنية، كما يمكنها تحقيق العديد من الإصلاحات من خلال التجارة مع دول التكتل[1].

مثل هذا التحليل يجب أن يؤخذ بحذر، فهو يبدو منطقيا جدا بحكم أن ما يمكن أن تتبادله الدول النامية أو الفقيرة مع الدول الغنية هو أكبر بكثير –لاسيما في مجال التطور التقني والتكنولوجي– مما يمكن أن تتبادله مع دول نامية أو فقيرة مثلها. لكن السؤال المطروح هنا هو: هل الدول الغنية هي فعلا مستعدة للتعاون أو التكامل مع الدول النامية والفقيرة ؟ وللإجابة على مثل هذه التساؤلات ينبغي علينا النظر في مختلف المشاريع التكاملية التي تطرحها الدول الغنية على الدول النامية، ومحاولة فهم الأهداف الحقيقية من وراء طرح مثل هذه المشاريع (سوف نتطرق إلى هذا العنصر في الفصل الرابع).

على العموم يمكن القول أن الاندماج الاقتصادي الإقليمي له أثر على توسيع الأسواق ومن ثم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، مع الإشارة إلى أن اقتصاديات الحجم ليست مهمة سوى للمنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة[2] (المشروعات ذات الكفاءة الإنتاجية المرتفعة).

---

(1) موريس شيف و ل. ألن وينترز، **التكامل الإقليمي و التنمية**، المرجع السابق، ص .18.

(2) مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة** ، المرجع السابق ،ص. 26.

تعبر اقتصاديات الحجم عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج الموحدة لمنتوج معين. وهي بالطريقة الرياضية تعبر عن النسبة التالية : كمية الإنتاج/ تكاليف الإنتاج . ففي حالة ارتفاع هذه النسبة نقول أن هناك اقتصاديات الحجم.

كما أن الاندماج يتيح إمكانية قيام مشروعات كبيرة ليس من السهل على دولة منفردة القيام بها ، حيث تتمتع إحدى الدول الأعضاء بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما، ونتيجة للاندماج يزيد إنتاجها، وبالتالي يقل متوسط التكاليف الإنتاجية للوحدة المنتجة وكنتيجة لذلك تقوم الدول الأعضاء الأخرى باستيراد السلعة من الدول التي تتميز بجودة إنتاجها بدلا من أن تستوردها من الدول الخارجية. **فكيف يؤدي الاندماج الاقتصادي إلى زيادة التجارة والمنافسة؟**

- **أثر الاندماج الاقتصادي على «خلق التجارة » «وتحويل التجارة»** *

بإمكان الاندماج الاقتصادي الجيد أن يزيد من فاعلية الدول الأعضاء به ويدعم رفاهيتها الاقتصادية وذلك من خلال تسهيل الاختيار أمام المستهلك، وزيادة المنافسة التي يواجهها المنتجون. حيث يؤدي الاندماج الاقتصادي عادة إلى زيادة التجارة بين أعضاءه (حيث يلاحظ هذا في حالات كثيرة من اتفاقيات الاندماج الإقليمي كمنطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا)[1]. حيث يؤدي اندماج الأسواق عادة إلى تكثيف المبادلات داخل المناطق الكبرى. فتمثل صادرات المناطق الأربعة الكبرى (نافتا، الاتحاد الأوروبي ، الآسيان والميركوسور) 60٪ من التجارة العالمية. وتصل نسبة التجارة داخل منطقة الاتحاد الأوروبي إلى 60٪ ، و22٪ بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، و20٪ بالنسبة للسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية[2]. في حين تظهر النسبة ضعيفة بالنسبة لإفريقيا.

---

* لقد فرق ڤينر في مؤلفه **مسألة الاتحاد الجمركي** بين خلق التجارة وتحويل التجارة وآثارهما بالنسبة إلى الإنتاج، الناتجة عن قيام اتحاد جمركي. يتعلق خلق التجارة بالتجارة الجديدة التي تنشأ بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بعد قيامه. وأما عن تحويل التجارة فانه يتعلق بالتجارة التي تتحول من دولة خارج نطاق الاتحاد الجمركي إلى دولة عضو فيه.(في حسين عمر، المرجع السابق، ص.47.)

(1) موريس شيف و ل.ألن وينترز، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.31-32.

(2) "التبادل التجاري بين دول الاتحاد المغاربي...وسبل تعزيزه"، في:-http://www.alakhbar.info/others/economie/123-2013-10-13-21-09-00.html، 2016/11/03.

لكن السؤال المطروح هنا هو: هل تقوم هذه التجارة على السماح لمنتجات أرخص من الدول الأعضاء الآخرين في التكتل بأن تحل محل الإنتاج المحلي الأعلى سعرا، أم أنها تقوم على التحويل (استبدال منتجات من داخل التكتل محل منتجات كانت تستورد من خارجه بأسعار أرخص حين كانت الدولتان تواجهان نفس الرسوم الجمركية). يعمل الاندماج على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء، وبالتالي يكون أثره ايجابيا على الإنتاج، ففي حالة ما إذا كان إنتاج السلعة داخل نطاق دول الاندماج ذو **ميزة نسبية*** أقل بالمقارنة بالأقطار الخارجية فان استيراد السلعة من داخل الدول الشريكة يكون بمثابة تحول في التجارة الخارجية على حساب التخصص في الإنتاج، ويعد ذلك سلبيا على الإنتاج، إلا إذا كان من المتوقع أن يتحسن ذلك الموقف للسلعة داخل دول الاندماج بمرور الزمن، ففي هذه الحالة يكون الأثر ايجابيا على الإنتاج، أما فيما يتعلق بالاستهلاك فانه يلاحظ أن فعالية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاندماج ، إنما تميل إلى التحسن أو التدهور مثلها في ذلك مثل الفعالية الإنتاجية ويميل الاستهلاك إلى الاستقرار مع التطبيق الأمثل للرفاه الاقتصادي عندما يقبل المستهلكون على منتجات الدول الأعضاء ويستبعدون المنتجات الأجنبية[1].

ويمكن تقديم «**نموذج بسيط**» عن التحول التجاري: لو افترضنا أن دولة ما تستطيع أن تستورد بضاعة من دولة أخرى شريكة وذلك بسعر 105 دولار للقطعة الواحدة، وتستطيع شراء نفس البضاعة من بقية دول العالم بسعر 100 دولار للقطعة الواحدة مع إضافة 10 دولارات كرسوم جمركية فيكون السعر الذي يدفعه المستهلك هو 110 و105 دولارا على التوالي. فمن الواضح أن في هذه الحالة إن المستهلك سيشتري من بقية دول العالم ويدفع 110 دولارات. لكن إذا ما اشتركت مع دولة أخرى في اتفاقية اندماج إقليمي، فان واردات الشريك تكون خالية من الرسوم. وهكذا فان السعر الذي يدفعه المستهلك لتلك البضاعة من

---

*نجد أساس فكرة **الميزة النسبية** التي تقوم عليها نظرية التجارة الدولية في فكر ديفيد ريكاردو الذي كان يشجع على التبادل الدولي، الذي يسمح ، حسبه، لكل الدول من الاستفادة من الميزات المكتسبة لدى كل دولة في إنتاج بعض السلع. بهذا كان ينصح بالتبادل الحر الذي يتطلب التخصص الدولي والذي يسمح بتحقيق الرفاه للجماعة العالمية. فحسب سميث و ريكاردو التقسيم الدولي للعمل يضع الدول المتبادلة في وضعية أحسن من الانعزال، فبينما كان ادم سميث يعتقد أن التخصص الدولي يتوقف على التكاليف المطلقة ،أوضح ديفيد ريكاردو أن هذا التخصص مرتبط بالتكاليف النسبية(التكاليف المقارنة أو الميزة النسبية). (انظر:

BERNARD GUILLOCHON, **Théories de l'échange international**, Paris : presses universitaires de France, 1ere éd., 1976, p.11

(1) مقدم عبيرات، المرجع السابق، ص.27.

دولة شريكة ينخفض إلى 105 دولار، بينما تظل تكلفة نفس البضاعة 110 دولارات من بقية أنحاء العالم. وهنا تكون استجابة المستهلك واضحة تماما، فهو يتحول إلى الشراء من الدولة الشريكة ويدفع 105 دولار ويوفر 5 دولارات. ولكن الحكومة تخسر في هذه الحالة 10 دولارات لكل وحدة من هذه البضاعة (العائد الذي كانت تحصله نظير استيراد هذه البضاعة من بقية دول العالم)، فتكون الخسارة الفعلية للدولة 5 دولارات، وتكون اتفاقية الاندماج الإقليمي قد خفضت الدخل الحقيقي.أو بمعنى آخر فالدولة (وليس المستهلكين) تدفع الآن 105 دولارات لما كانت تدفع فيه 100 دولار للوحدة المستوردة، وهذا التحول يؤثر سلبا على الرخاء الاقتصادي[1].

ما يلاحظ من هذا المثال هو أن التحول التجاري يمكن حدوثه فقط في حالة ما إذا كانت الدولة تفرض رسوما على الواردات من بقية دول العالم. وتكلفة التحول التجاري لا يمكن أن تتجاوز سقف الرسوم الجمركية الخارجية.

ويمكن أن تخلق اتفاقية الاندماج الإقليمي تباعدا تجاريا وليس رواجا تجاريا. وهذا يمكن ملاحظته بصفة واضحة عندما تكون السلع متجانسة. وهذا في حالة ما إذا عجزت الدول الأعضاء على تلبية كل متطلبات مشاركيها الاستيرادية، فكل عضو في الاتفاقية سيستمر في استيراد جزء من غالب البضائع التي يستوردها من بقية دول العالم. وبالنسبة لهذه السلع، ستستمر الأسعار المحلية للمستهلك ثابتة على الأسعار العالمية إضافة إلى قيمة التعريفة الجمركية، فهذه التغيرات المصاحبة للاندماج لا تؤثر على مقدار الاستهلاك. والإنتاج غالبا ما يزيد لان كل دولة يمكنها الآن أن تبيع للدول المشاركة الأخرى دون دفع رسوم جمركية. وعلى هذا فان كل دولة عضو تستبدل بضائع رخيصة مستوردة من أنحاء العالم، بسلع أغلى من الدول الشريكة. والنتيجة هي تباعد تجاري، وخسارة للدولتين.

التحويلات التجارية يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة في اتفاقيات الاندماج الإقليمي بين دول الشمال والجنوب (بالنسبة للدول المتقدمة):

أولا: الدول النامية لديها واردات عالية من دول الشمال أكثر من صادراتها إليها، بذلك فان ما تفقده من عائدات يكون أكبر مما تكسبه.

---

(1) موريس شيف و ل. ألن وينترز، **مرجع سابق، الذكر** ، ص 34.

ثانيا: الدول النامية دائما تكون رسومها الجمركية أعلى من الدول المتقدمة وبالتالي فان الشركات من الدول المتقدمة يحتمل أن تكسب أكثر من وراء دخولها إلى أسواق الدول النامية وليس العكس[1].

في حالة ما إذا زادت الواردات في إجمالي الناتج المحلي، فان الاقتصاد يكون قد أصبح أكثر انفتاحا ويكون هناك خلق تجاري كامل. أما إذا انخفض نصيب الدول غير الأعضاء بالاتفاقية في إجمالي الناتج المحلي ، فان معنى ذلك أن تلك التجارة تحويلية. وفكرة خلق التجارة يمكن أن نوضحها بشكل مبسط كما يلي: لتكن الدولتان* (أ)و(ب) تنتجان سلعة معينة قبل تكوين الاندماج الاقتصادي الذي يضم أقل المنتجين تكلفة في إنتاج هذه السلعة في هاتين الدولتين، وبعد قيام الاندماج الاقتصادي يظهر أن ثمة اختلافا في كفاءة إنتاج السلعة، ولتكن الدولة (أ) مثلا هي الدولة ذات الكفاءة الإنتاجية الأقل، ومن ثم تتوقف هذه الدولة عن أنتاج السلعة وتسد حاجة طلبها على هذه السلعة عن طريق استيرادها من الدولة (ب) ذات الكفاءة الإنتاجية الأكبر.هذا هو الوضع المعروف بمصطلح «خلق التجارة»[2].

- **تحسين معدل التبادل الدولي:**

ما يلاحظ هو أن عملية الاندماج الاقتصادي تؤدي إلى تحسين مركز الدولة العضو في الاندماج في قدرتها على المساومة وبالتالي يمكنها استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل كنتيجة لكبر حجم الكميات المستوردة ، وتصدير السلع الوطنية بأسعار أعلى مما لو كانت دولة عضو تواجه الأسواق العالمية على انفراد، ويؤدي هذا إلى تحسين في معدل التبادل الدولي للدول الأعضاء. ويبدو تأثير الاندماج الاقتصادي في هذا الإطار في زيادة قدرة تلك الدول على التحكم في إنتاج بعض السلع الهامة وبالتالي تتحكم الدول الأعضاء من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الغير عندما تبيع لها المنتجات، وتتمكن من جعل

---

(1) موريس شيف و ل. ألن وينترز، **مرجع سابق الذكر**، ص 34.

* مع افتراض أن سعر أية سلعة في السوق العالمية يكون مساويا للتكلفة الإنتاجية للسلعة، وبافتراض حالة المنافسة البحتة وبافتراض تكاليف ثابتة وبافتراض انعدام تكاليف نقل السلعة، فان سعر السوق العالمية للسلعة يكون مساويا لتكلفة إنتاجها في الدولة التي تقوم بهذا الإنتاج بأقل تكلفة. ونتيجة ذلك أن الدولة (أو الدول) التي تكون تكاليف إنتاج السلعة فيها أعلى من مجموع سعر السوق والتعريفة الجمركية تستورد تلك السلعة من الدولة (أو الدول) التي تنتج هذه السلعة بأقل تكلفة. (انظر:د.حسين عمر، المرجع السابق،ص.48).

(2) حسين عمر، **مرجع سابق الذكر**، ص.48.

شروط التبادل أكثر مراعاة لمصالحها كما تتضح تلك الأهمية في زيادة قدرة تلك الدول على التحكم في شراء العديد من السلع مع العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضاءها لأنها تعتبر سوقا واسعة، مما يتيح لتلك الدول القدرة على بيع منتجاتها بأحسن الشروط والأسعار[2].

• آثار اتساع حجم السوق:

من بين الدوافع الأساسية لقيام الاندماجات الاقتصادية هو صغر السوق المحلية وعدم قدرتها على امتصاص السلع المنتجة. ويمكن أن يترتب عن اتساع حجم السوق ما يلي:

– تحقيق المزايا المترتبة عن وفرات النطاق، ويقصد بها الانخفاض في تكاليف الإنتاج الكبير أي أن الاندماج الاقتصادي يجعل من الممكن تخفيض تكاليف إنتاج السلعة التي ينتجها كل بلد عضو، وذلك بسبب الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي لم يكن من الممكن الاستفادة منها قبل الاندماج بسبب ضيق سوق كل طرف منفرد، وذلك على إثر ما يتحقق من اتساع في السوق ومن ثم حجم المشروعات والإنتاج خلال عملية الاندماج.

– زيادة المنافسة والقضاء على الاحتكار: حيث يسمح اتساع حجم السوق من المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج، فتوسيع الأسواق يفتح المجال أمام قيام صناعات جديدة (زيادة النشاط الاستثماري) لم تكن موجودة من قبل حيث أن قيام الصناعة مرهون بإيجاد الأسواق التي يتم فيها تصريف المنتجات[2].

• الأثر على العمالة:

يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق الإنتاجية داخل منطقة الاندماج بزيادة التخصص والتعمق في تقسيم العمل بناءا على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأنشطة والدول الأعضاء[3]، إضافة إلى أن الاندماج يعمل على تحسين الهياكل الاقتصادية وتوسيع نطاق الإنتاج، وكل ذلك يزيد من خلق فرص التوظيف ومستوى العوائد التي تحصل عليها عناصر

---

(1) مقدم عبيرات، **مرجع سابق الذكر**، ص. 27.

(2) بوسكاني رشيد، دبيش أحمد، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، **مرجع سابق الذكر** ، ص.88.

(3) عماد الليثي، **بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003، ص.34.

الإنتاج. كما أنه في ظل العملية الاندماجية يمكن انتقال فائض العمالة من الدول التي بها عدد يزيد عن احتياجاتها إلى الدول الأعضاء وهذا يسمح باستغلال مواردها بأكبر كفاءة ممكنة ويزيد من درجة تخصصها الإنتاجي[1].

- **منح القوة التفاوضية للدول الأعضاء:**

إن المفاوضات الإقليمية داخل التكتل الاقتصادي الإقليمي الناتج عن الاندماج، تخدم المفاوضات العالمية إذا ما اعتبرت بمثابة معامل اختبار للقوانين والأحكام الجديدة. كما أنها تخدم المفاوضات العالمية باعتبارها مرحلة تفاوضية سابقة، يجري خلالها حل الكثير من المشاكل وتليين مواقف الأطراف بحيث تذهب للتفاوض العالمي أكثر ليونة وأقل تشددا. هذا علاوة على أن التفاوض بين عدد محدود من الدول من التكتلات في المفاوضات العالمية أفضل كثيرا من التفاوض بين عدد كبير من الدول لكل منها آراءها وتصوراتها ومصالحها.

كما أن المفاوضات الإقليمية داخل الكتل أكثر كفاءة ، بل وأكثر مناسبة في تناول قضايا ذات صبغة إقليمية بحتة عن طرحها في التفاوض العالمي. فهناك دائما قضايا خلافية لها خصوصيات إقليمية لا تطرح عادة في المفاوضات العالمية التي تختص بالقضايا ذات العمومية العالمية. ومثل تلك القضايا الإقليمية لن تجد أفضل من إطار المفاوضات على مستوى الاندماج الإقليمي كي تطرح نفسها للتفاوض[2].

كما أن الاندماجات الإقليمية هي مجالات تسمح بزيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء لاسيما على مستوى المنظمات العالمية، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي ومنظمة OPEP* التي تتحدث بصوت واحد على مستوى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي:

تقع التنمية في قلب عملية تطوير الاقتصاد. ويعتبر التصنيع حافزا للتنمية بالنسبة لعديد من الدول. وفي هذا العنصر سنتناول اثنين من ابرز اهتمامات صانعي القرار في الدول النامية، وهي مبررات كافية لاتفاقيات التكامل الإقليمي، والنمو الاقتصادي وتحديد مواقع الصناعات.

(1) مقدم عبيرات ، **مرجع سابق الذكر**، ص. 28.

(2) محمد السعيد إدريس، "الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية"، في: **مجلة السياسة الدولية**، المرجع السابق، ص.43.

* Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole

تساءل كل من موريس شيف وألن وينترز في دراستهما عن كيفية تأثير اتفاقيات التكامل الإقليمي على النمو على المدى الطويل، فوجدا أن تفضيل الاتفاقيات بين الشمال والجنوب على الاتفاقيات بين الجنوب فقط قائم على تحليل الآثار الثابتة والآثار الثابتة المتغيرة أيضا. بالنسبة لهما إن علم التنمية الحديث – علم النمو من الداخل– يركز على دور المعرفة في تحسين الإنتاجية والنمو. وهو يؤكد أن المعرفة يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى من خلال الاحتكاك الدولي والتجارة. والدول الغنية زاخرة بالمعرفة وبذلك يمكنها الاستفادة من التكنولوجيا أكثر من دولة أخرى فقيرة تشاركها تجاريا. واتفاقيات التكامل الإقليمي التي تنقل الواردات من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة يحتمل أن تحدث أثرا في معدل التنمية في هذه الدولة. وهذه الاتفاقيات قد تساعد الدول أيضا في دعم معدلات النمو من خلال مساندة إصلاح المؤسسات. وهذا التأثير يبدو أكثر فعالية عندما ستكون الدول النامية مشاركة لدول أكثر ثراء وليست مشاركة لدول فقيرة أيضا[1].

والدليل المباشر على العلاقة بين اتفاقيات التكامل الإقليمي والتنمية يخضع لبعض الاحتياطات لكنه عنصر مهم على أي حال. وهناك دلائل بسيطة على أن الاتفاقيات بين الدول المتقدمة تدعم التنمية، وبعض الدلائل الحديثة على أن الاتفاقيات بين الدول المتقدمة تدعم التنمية، وبعض الدلائل الحديثة على أن الاتفاقيات بين دول الشمال والجنوب قد تؤثر على التنمية.

وثانيا، كيف تؤثر اتفاقيات التكامل الإقليمي على تطوير الصناعات وتحديد مواقعها في الدول النامية، وهل تؤثر فعليا على مواقع النمو في الدولة؟

على الرغم من أن علماء الاقتصاد قد أدركوا مبكرا أن الصناعة تميل إلى التجمع في مواقع محددة ، لكنهم لم يعرفوا كيفية وضع نماذج لهذا التجمع إلا حديثا **(نظرية بول كروغمان حول الاقتصاد الجغرافي)**،. وقد سمح ذلك لهم بالتحديد الدقيق للشروط اللازمة لظهور هذه النماذج. وقد نشأت تلك النظرية من محاولات فهم الآثار الممكنة لتوسيع وتعميق الاتحاد الأوروبي ومن ثم تكون قابلة للتنفيذ المباشر في اتفاقيات التكامل الإقليمي.

---

(1) موريس شيف و ل. ألن وينترز، **التكامل الإقليمي و التنمية**، المرجع السابق، ص .20.

من هذا التحليل الذي قدمه الباحثان تظهر أهمية التكامل بالنسبة للدول المغاربية كإستراتيجية للتنمية، والذي ينبغي أن يكون في ظل فضاءات متعددة فعلى الدول المغاربية أن تدعم الاندماج فيما بينها أولا، ثم أن تدعم التكامل في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتعظيم الاستفادة لاسيما في مجال تحويل التكنولوجية الضرورية لكل تنمية.

خلاصة واستنتاجات:

- إن اللجوء إلى عملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي لم يأت نتيجة اختيار تفضيلي بين تحرير التجارة متعددة الأطراف التي تمتد إلى الشركاء التجاريين، وبين تحرير التجارة التي تمتد فقط إلى الشركاء الإقليميين داخل التكتل الإقليمي، لكنها جاءت استجابة للتطورات والتغيرات الجديدة التي عرفها العالم والبيئة التجارية والاقتصادية ، سواء من ناحية قصور الدولة عن أداء الوظائف الجديدة والاستجابة بمرونة ملموسة على التكيف مع الواقع السياسي، الاقتصادي التكنولوجي الجديد، أو من ناحية كفاءة نظام التجارة الحرة متعددة الأطراف في التوفيق بين المصالح المتناقضة للقوى الصناعية الكبرى.

– إن عملية الإقليمية الجديدة هي عملية لإعادة مأسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتماشى مع المتغيرات العالمية الجديدة بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسيطة بين الدولة الوطنية من ناحية، والنظام العالمي من ناحية أخرى.

– يظهر من المناقشات السابقة أن الإقليمية لا تقبل إلا إذا كانت تسير في اتجاه الإطار الليبرالي المتعدد الأطراف.

– من خلال مختلف المناقشات التي طرحها الكثير من الباحثين حول دوافع وأهداف الاندماج الإقليمي، تتضح العلاقة بين الاندماج والتنمية، حيث يساهم الاندماج في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية (ترقية الديمقراطية كنظام للحكم) في العديد من الدول التي تخوض في هذه التجارب التكاملية. من هنا يمكن أن يمثل الاندماج في المنطقة المغاربية «إستراتيجية للتنمية»، فتلتحق الأداة الاقتصادية بالبعد السياسي، ليشكل الاندماج الاقتصادي في المنطقة أحد« **السياسات العامة للتنمية**».

– إن نظريات التنمية التي سادت العالم في إطار السعي نحو تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، سواء كانت هذه النظريات ذات التوجه الرأسمالي الليبرالي أو من منطلق التوجه الاشتراكي الماركسي اللينيني، فهي تشترك كلها في أنها من النسيج الحضاري والثقافي الغربي المرتكزة على الذات الأوروبية.

– لهذا يظهر أنه لا يوجد نموذج تنموي يصلح لكل مكان ولكل زمان، ولكن المؤكد أن هذه المفاهيم وحتى النظريات لا تخلو من الأحكام المسبقة وهي محملة بالقيم الغربية، وبالتالي لا بد أن تؤخذ بحذر (ففي مسألة التحديث والإصلاح السياسي قال **خير الدين التونسي*** قبل 200 سنة تقريبا، أنه من "الضروري الاقتباس من الغرب المتحضر لا المستعمر وتسويغ ذلك شرعيا"[1]، لأنه كان متأكدا بأن التغيير لا يمكن أن يحدث من الخارج وإنما من الداخل، وذلك" بإحياء القيم الإسلامية السرمدية كالشورى والحرية والعدل"[2]).

– من هنا يمكن القول أن التنمية لا تحتاج فقط إلى نماذج أو توصيات بقدر ما تحتاج إلى استراتيجيات وطنية وإقليمية نابعة من خصوصيات وثقافات هذه المجتمعات ومرتكزة على **الفرد المبدع والمفكر كمحور لأي تقدم إنساني.**

---

* خير الدين التونسي(1890–1820)، قائدا عسكري ووزيرا لدى الصادق باي، سافر إلى العديد من الدول الأوروبية وتركيا فاطلع على أنظمة الحكم هناك وتأمل في أسباب تقدم الأمم وتأخرها. تميز بانفتاحه على فكر التنوير والرغبة في تغيير أساليب الحكم في تونس.

(1) خير الدين التونسي، **أقوم الممالك في معرفة أحوال الممالك**، تمهيد وتحقيق منصف الشنوفي، ط2، تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، 2000، ص23 ، في مقدمة مترجم كتاب: ماكس فيبر، **الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات. السيادة**، (ترجمة محمد التركي)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2015، ص 10.

(2) **المصدر نفسه**، ص1.

الفصل الثاني: الأنظمة السياسية المغاربية ومسار الاندماج الإقليمي

المبحث الأول: المغرب العربي، التاريخ والجغرافيا

المبحث الثاني: الإطار السياسي والثقافي للبلدان المغاربية

المبحث الثالث: دور الديمقراطية والنخب في عملية البناء المغاربي

تم

التي ربة

تنطلق من الكل، وليس من الأجزاء.

ويعود الفضل إلى الأمريكي David Easton في تطبيق مقاربة النظم في حقل العلوم السياسية في كتابه تحليل النظم في الحياة السياسية الذي صدر عام 1965. حيث تأثر كثيرا بالثورة التي عرفتها العلوم الأخرى والتي طبقت مقاربة النظم في (thermo-dynamique, cybernétique, climatologie) ، التي ظهرت بوادرها خلال الحرب العالمية الثانية. يركز **إستون** على الكل بدلا من الأجزاء وكذا على العمليات الميكانيكية داخل النظام، وليس على السلوكات الفردية . يعتبر إستون النظام السياسي كصندوق أسود (black box) ، ويقترح مقاربة تحليلية تنصب على العلاقات التي تربط النظام السياسي ببيئته. وهذه البيئة نفسها تنقسم إلى قسمين: بيئة داخلية وبيئة خارجية[1].

البيئة الداخلية تتكون من: النظام الاقتصادي، والنظام الثقافي والنظام الاجتماعي...الخ.

البيئة الخارجية تتكون من: النظام السياسي الدولي، النظام الاقتصادي الدولي، النظام الثقافي الدولي....الخ.

وتتشكل العلاقات بين النظام السياسي وبيئته حسب ثلاثة عناصر أساسية: **المدخلات** (inputs) و**المخرجات** (outputs) ، وتربطها حلقة **التغذية العكسية** (feedback) وهي حلقة مهمة وظيفتها الأساسية هي تغذية النظام السياسي بالمعلومات التي هي أصلا ردود أفعال صادرة عن البيئة حول تصرفات وقرارات النظام السياسي.

المدخلات: يتعرض النظام السياسي (مركز القرارات مثل البرلمان، الحكومة، الرئاسة) لمؤثرات متعددة تنصب إيجابا أو سلبا على مقدرته على الاستمرار، وهي تتشكل من نوعين،الطلبات، والمساندة (الدعم).

الطلبات هي مجموعة انتظارات موجهة إلى النظام السياسي من أجل الحصول على موارد ذات قيمة، ويتعلق الأمر هنا بأهم الوظائف التي يتولاها النظام السياسي، أما المساندة فهي

(1) Yves SCHEMEIL, **Introduction à la science politique. Objets, méthodes, résultats**, Paris : Presses de sciences PO et DALLOZ , 2010, p.253.

نوعية أساسية لا تقل أهمية من سابقتها، فاستمرار النظام السياسي يعتمد على الدعم والمساندة والولاء الذي يوليه له محيطه الداخلي والخارجي أيضا. فبدون حد أدنى من المساندة يصبح استمرار النظام السياسي مهددا ولا يقوى على مواجهة مزيد من الضغوطات الخارجية.

المخرجات: يتعلق الأمر بالمرحلة النهائية من السياق الذي يتم عبره تحويل المطالب والمساندة إلى تصرفات وقرارات.

التغذية العكسية: الحلول المقترحة (أو لا) سوف تكون لها هي الأخرى آثار على تدفقات الطلبات وعروض الدعم، بعض الفواعل راضية على المخرجات وأخرى غير راضية، وهذا كله يؤثر على تجانس وتضامن الجماعة السياسية[1].

الشكل رقم 01: نموذج النظام السياسي المبسط ل David Easton

الدعم الأفعال

البيئة **البيئة**

المصدر: D. EASTON , **A Systems analysis of political life**, New York, 1965.

وهذا هو المفهوم الذي سوف نعتمده في دراستنا، انطلاقا من اعتبار التنمية والاندماج كمطالب (مدخلات) للأنظمة المغاربية، لنعرف ما هي مخرجات (قرارات وأفعال) النظم المغاربية في ظل تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية (البيئة الداخلية للأنظمة المغاربية: تتمثل في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والديمغرافية...، في حين أن البيئة الخارجية تتمثل في النظام الدولي السياسي والاقتصادي والثقافي (العولمة)..الخ.

---

(1) Yves SCHEMEIL, **Introduction à la science politique. Objets, méthodes, résultats,** op.cit., p.254.

لهذا أردنا في هذا الفصل تسليط الضوء على طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية باعتبارها حلقة أساسية في عملية البناء المغاربي.

سنتطرق في أول مباحث هذا الفصل إلى دراسة جغرافية وتاريخية للمنطقة بهدف إبراز المقومات التاريخية والجغرافية والحضارية والثقافية المشتركة لشعوب المنطقة والتي من شأنها أن تشكل مقومات للاندماج المغاربي.

ثم نتناول في المبحث الثاني طبيعة الأنظمة السياسية والدولة في كل من الجزائر وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا. ثم نتطرق في الأخير إلى إشكالية الديمقراطية ودور النخب في مسار البناء المغاربي.

المبحث الأول: المغرب العربي، التاريخ والجغرافيا

تظهر في هذا الموضوع ضرورة تحديد مفهوم المنطقة المغاربية أو المغرب العربي جغرافيا وتاريخيا، بهدف إزالة الغموض الذي يشوب هذا المفهوم، وذلك من خلال تحديد المقصود بالمنطقة المغاربية تاريخيا وكذا إبراز التاريخ المشترك الذي تقاسمته شعوب هذه المنطقة عبر فترات زمنية مختلفة جعلت من هذه المنطقة مجالا جغرافيا وتاريخيا واجتماعيا وثقافيا تتشارك فيه الشعوب المغاربية.

المطلب الأول: تسمية بلاد المغرب في التاريخ العربي الإسلامي

جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية «جزيرة المغرب»، وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى[1]، والتي أدخل العرب إليها الإسلام ابتداء من القرن الميلادي السابع. ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه [2].

أما الناطقين بالفرنسية وبالأخص الجغرافيين والمكتشفين والعسكريين أساسا، قد أطلقوا على المغرب اسم شمال إفريقيا[3].

جاء في موسوعة المغرب العربي أن اسم المغرب*يدل على مكان ما بإضافته إلى جهة الشرق، وعلى هذا.. فانه تظهر صعوبة في تحديد المغرب جغرافيا وأي الأقاليم يضمها

المغرب، لكن اسم المغرب كلفظ ومفهوم جغرافي وسياسي قد اكتسب مفهوما سياسيا خلال فترة التاريخ الإسلامي ومنذ الفتح الإسلامي، والمصادر تعطي هذا المفهوم الجغرافي والسياسي تعريفات مختلفة ومتناقضة، فإذا نظر الدارس والباحث في المعلومات التي تضمها المصادر وكتب الجغرافيا الإسلامية والعربية القديمة يستطيع أن يدرك أن العديد من هؤلاء

(1) Paul BALTA, **Le grand Maghreb, des indépendances à l'an 2000**, Alger : LAPHOMIC, 1990, p.13.

(2) عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ، 1996، ص.27.

(3) جان فرانسوا تراون، **المغرب العربي، الإنسان و المجال**، (ترجمة: على التومي، كارم داسي، عبد الكريم سالم)، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، 1997،ص. 27.

* لفظ المغرب كان يستخدم في السابق من طرف الباحثين العرب للدلالة على المنطقة المغاربية ككل.

الجغرافيين قد ارتكزوا على عدة أبعاد في محاولاتهم لتحديد وتعريف لفظ المغرب وهي تلك البلاد المترامية الأطراف[1].

فمن ذلك يظهر أن الجغرافيين قد اختلفوا في الأبعاد المستند عليها لتعريف بلاد المغرب. فلقد استند الجغرافي المسلم ابن حوقل على الحواجز الطبيعية كأساس لتعريفه لبلاد المغرب فقد ذهب إلى أن «نهر النيل» هو الحد بين بلاد الشرق والمغرب في حين يذكر ابن فضل الله العمري في مخطوطة مسالك الأبصار في ممالك الأمصار أن الأرض التي توجد في شرق بحر الإسكندرية وخليج القسطنطينية.. فان تلك الأراضي تدخل في حساب بلاد الشرق وعليه.. فمصر هي أول بلاد المغرب والشام أول بلاد الشرق وبذلك فقد ادخل ابن فضل الله العمري مصر في حوزة بلاد المغرب.

كما أن ابن خلدون قد جعل الحد الذي تقف عنده بلاد المشرق هو بحر القلزم. فلقد اختار هؤلاء الجغرافيين والعلماء المسلمين البعد الطبيعي ليكون هو الحد الفاصل في تحديد بلاد المشرق والمغرب. وحسب عبد الفتاح مقلد الغنيمي يوجد هناك بعض الجغرافيين الآخرين الذين اختاروا التركيب البشري هو البعد الذي يعتمد عليه الإطلاق اللفظي على بلاد المغرب، فانطلاقا من هنا فان المغرب عند هذا النوع من الجغرافيين هو ما كان في القديم موطنا لديار الامازيغ ومقرا لهم ووفق هذه النظرة فبلاد المغرب تمتد من طرابلس ليبيا إلى البحر المحيط غربا وتخرج من هذه الدائرة بلاد الأندلس.

كما يوجد فريق ثالث قد استطاع أن يجعل من الأوضاع الإدارية والظروف السياسية بعدا آخر بل محورا من محاور تعريفه لبلاد المغرب.

ومن هنا فان كل هذه التعريفات السابقة التي ارتكزت إلى مرتكزات طبيعية أو جغرافية أو نظرة عرقية سلالية جنسية، فان كل هذه التعريفات لم تكن بعيدة كل البعد عن الأوضاع السياسية التي سادت في عصر أصحاب التعريفات من المؤرخين والجغرافيين العرب المسلمين. ومن ذلك فان الوضع السياسي قد حدد هذه الكتابات، فلقد كتب ابن حوقل

---

(1). عبد الفتاح مقلد الغنيمي، **موسوعة المغرب العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، المجلد الأول، الجزء1و2 ط1 ، 1414هـ/1994م، ص.13.

في وقت لم تعد فيه للخلافة العباسية في بغداد أدنى سلطة على مصر وما جاورها من بلاد تقع إلى الغرب منها حيث كان العالم الإسلامي في وقت تأليف كتابه «صورة الأرض» قد انقسم إلى عالمين إسلاميين، عالم مشرقي وعالم مغربي، وكانت مصر تمثل الحد الفاصل بينهما، كما أن ابن سعيد المغربي قد صنف كتابه بلاد المشرق في وقت بلغت فيه المنافرة بين المشارقة والمغاربة ذروتها فكأنه أراد أن يقوي بلاد المغرب فما كان عليه إلا أن يضيف مصر إلى بلاد المغرب وما تمثله من ثقل سياسي وحضاري[1].

وهذه الخلفية السياسية في تعريف بلاد المغرب ربما فسرت بعدم إخراج بعضهم الأندلس عن تعريفه للمغرب، ومن هنا فلم يظهر تقسيم المغرب إلى أقاليم ثلاثة إلا ابتداء من القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي مع الاختلاف في الحدود الفاصلة بينهما.

حسب سعد زغلول عبد الحميد إن بلاد المغرب هي مصطلح يقصد به الكتاب العرب كل الأقاليم الواقعة غرب مصر، والتي تشمل شمال القارة الإفريقية، وتتضمن حاليا البلاد الليبية، وتونس والجزائر بصحرائها المترامية إلى تخوم السودان، وأخيرا المغرب والذي يمتد طبيعيا نحو الجنوب. ومفهوم المغرب بهذا الشكل عام وشامل يعني النصف الغربي للدولة الإسلامية[2].

من خلال هذا العرض يبرز الغموض الذي يشوب تحديد المقصود ببلاد المغرب والاختلافات التي عرفها هذا المفهوم خلال الفترات الزمنية المختلفة من التاريخ العربي الإسلامي. لهذا فان في موضوعنا هذا يكون الاعتبار السياسي، هو أحسن الاعتبارات لتحديد المنطقة التي نريد دراستها وبهذا يكون المغرب العربي هو المنطقة التي تشمل خمسة دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا.

---

(1) . عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

(2). سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي: من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال (ليبيا و تونس و الجزائر و المغرب)**، الجزء الأول، مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1994، ص.62.

ويشكل المغرب العربي حقيقة جغرافية تختلف عن المشرق العربي[1]: تختلف عن جغرافية مصر، المتمركزة حول وادي النيل الذي يربطها بالسودان، تختلف عن المجموعتين الكبيرتين للقارة الآسيوية: الهلال الخصيب المتمركز حول محور دمشق–بغداد الذي يرتوي بدجلة والفرات، وشبه الجزيرة العربية، المتمركزة بين البحر الأحمر والخليج العربي.

وعلى هذا يمكن القول بأن مفهوم المغرب سياسيا يختلف من عصر إلى آخر، وما نقصد به في هذه الدراسة بتسمية المغرب العربي أو المنطقة المغاربية هي المنطقة التي تشمل خمسة دول ذات حدود سياسية مختلفة هي الجزائر، المملكة المغربية، تونس، ليبيا وموريتانيا. ومن هنا تظهر ضرورة تحديد جغرافية المنطقة المغاربية ككيان جغرافي قائم بذاته.

المطلب الثاني: جغرافية المنطقة المغاربية

أ- الإطار الجغرافي للمنطقة المغاربية

تشكل الجغرافية أحد العوامل الأساسية في تحديد أهمية الدول*، هذا ما يجعلني أولي اهتماما خاصا بتحديد مجال الدراسة الطبيعية والجغرافية للمنطقة المغاربية. حيث أن مجال هذه الدراسة سيتم أساسا في إطار الجغرافيا السياسية باعتبارها تمثل حسب «**Le Grand Larousse Universel**» «العلم الذي يدرس العلاقات بين جغرافيا الدول وسياساتها....

الجغرافية السياسية تعبر عن الإرادة التي ترمي إلى إرشاد أفعال الحكومات انطلاقا من دروس الجغرافية...»[2]

وتهتم الجغرافيا السياسية بدراسة موضوع الدولة، فالدولة بالنسبة للجغرافية السياسية عبارة عن عنصرين أساسين هما الأرض والشعب وعنصر ثالث هو نتاج التفاعل بين الأرض والناس[3]. والعنصران الأولان يتميزان بالتنوع، أما الثالث فيتميز بالتعقيد لأنه متغير حركي (ديناميكي) معقد.

---

(1). Paul BALTA, **op.cit**, p.12.

*هناك بعض من دارسي الجغرافيا وغير الجغرافيين من دارسي الموضوع السياسي يعتبر الجغرافيا واحدا من مصادر القوى في العلاقات الدولية، حيث تقسم القوى داخل الدولة إلى خمس مكونات هي الجغرافيا و الاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش.

(2). Yves Lacoste, **Dictionnaire géopolitique**, Paris : édition mise à jour Flammarion, 1995, p.9.

(3). عدنان صافي، **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 1999،ص. 11

وانطلاقا مما سبق يظهر انه توجد علاقة بين الجغرافية (الإقليم الجغرافي بحدوده السياسية، الحجم الجغرافي، المناخ، احتياطي الموارد الطبيعية..الخ) والسياسات التي تنتهجها الدول. فعلى سبيل المثال، الموقع الجغرافي للعالم العربي هو الذي حدد نوع الاستعمار بالإضافة إلى البيئة الطبيعية وهذا ما يعبر عنه الجغرافي العربي جمال حمدان* في قوله:« ...فمن بين كل مناطق الاستعمار في العالم القديم، يقع العالم العربي اقرب ما يقع إلى أوروبا، بل هو أدخل إلى فلكها الجغرافي. وبالتالي فقد كان من السهل على الاستعمار أن يشدد قبضته هنا دون أن يقابل مواجهة مباشرة مع توازن قوى مع معسكر مضاد أو كتلة أخرى»[3].

وانطلاقا من هنا يمكن القول بان للجغرافية دورا بارزا في العملية الاندماجية، حيث أن القرابة الجغرافية تعد عاملا أساسيا للتكامل الاقتصادي. كما أن للجغرافيا دور في تحديد طبيعة اقتصاديات الدول بما فيها المغاربية.

والهدف من العناصر الآتية هو إبراز المكانة التي تحتلها المنطقة المغاربية في الوطن العربي والعالم ككل، ككيان جغرافي مستقل بذاته له خصوصياته الطبيعية والسكانية التي تميزه عن باقي الدول، والتي تؤهله ليشكل كيانا اقتصاديا موحدا.

(1). سنوسي خنيش، **إستراتيجية إدارة حماية البيئة في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، ، بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1426هـ/2005م، ص.55.

(2). في: سنوسي خنيش، **إستراتيجية إدارة حماية البيئة في الجزائر**، المرجع السابق، ص.55.

* يتحدث في هذا الخصوص الجغرافي جمال حمدان في كتابه: **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان)**على الشخصية الإقليمية فيقول في هذا الإطار: «...**والشخصية الإقليمية شيء اكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الإقليم، أي شيء اكبر من مجرد جسم الإقليم وحسب. فهي إنما تتساءل أساسا عما يعطي منطقة تفردها وتميزها عن سائر المناطق، محاولة أن تنفذ إلى روح المكان لتستشف عبقريته الذاتية التي تحدد شخصيته الكامنة**»

ويرى بأن دراسة الشخصية الإقليمية لا تقتصر على دراسة الحاضر، وإنما تتزامن بعيدا عبر الماضي وخلال التاريخ، لأنه بالدور التاريخي وحده يمكن التعرف على الفاعلية الايجابية للإقليم الجغرافي. **فالبيئة قد تكون في بعض الأحيان خرساء، ولكنها تنطق من خلال الإنسان، ولربما كانت الجغرافيا أحيانا صماء، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها** ، لمزيد من التفاصيل انظر: سنوسي خنيش، المرجع السابق،ص.55.

(3). جمال حمدان، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**، 1983 ، في: سنوسي خنيش، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

ب- الحجم والموقع الجغرافي

يشكل مصطلح المغرب مفهوما غامضا سواء من الناحية اللغوية أو الجغرافية. حيث نجد أن هذا الإقليم غير محدد من الناحية الطبيعية والحضارية تحديدا واضحا غير أن التحديد السياسي هو أفضل المعايير التي تستخدم في هذا الإطار، حيث تشمل هذه المنطقة من الناحية السياسية خمسة وحدات سياسية وهي المملكة المغربية، والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا[1].

فمن ناحية الطبيعة الجغرافية تظهر المنطقة المغاربية ككتلة واحدة متشابهة إلى حد كبير في التضاريس والبيئة والمناخ وحتى في الظروف الاجتماعية المتجانسة. كما يعتبر المغرب العربي من الناحية الطبيعية جزءا من حوض البحر المتوسط رغم وجود المؤثرات الصحراوية والبحرية[2].

تحتل الدول المغاربية موقعا جغرافيا استراتيجيا (أنظر الخريطة 1) بحيث تغطي شمال إفريقيا وتطل على البحر المتوسط بشريط ساحلي كبير جدا جنوب دول الاتحاد الأوروبي، كما تطل على المحيط الأطلسي وتطل جنوبا على صحراء شاسعة، فهي تعد نقطة عبور أساسية إلى الدول الإفريقية. تجتاز هذه المنطقة سلسلة الأطلس على أكثر من 2000 كلم. هذه السلسلة الجبلية تجتاز المغرب العربي من الشرق إلى الشمال لتشكل حاجزا

طبيعيا أمام التصحر ، ويصل ارتفاعها[3] إلى 4000 كلم (أعلى قمة بها هي قمة توبقال بالمملكة المغربية).

(1). يسري الجوهري، **جغرافيا المغرب العربي**، مصر: منشأة المعارف، 1981، ص.14.

(2). عبد الفتاح مقلد الغنيمي، المرجع السابق الذكر، ص.19.

(3) .Le Maghreb, **in: http://wikipedia.org/wiki/union_du_maghreb_arabe.htm**

جغرافيا، تغطي هذه الدول الخمسة مساحة معتبرة تقدر بحوالي 5.785.591 كم^2. هي بذلك تقل مساحة فقط عن الاتحاد السوفييتي سابقا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، الصين واستراليا، وتكبر مساحتها بكثير مساحة الهند . تغطي دول الاتحاد المغاربي 4٪ من الأراضي اليابسة للكرة الأرضية، 19٪ من أراضي القارة الإفريقية و40٪ من أراضي الوطن العربي[1].

الخريطة رقم 01: خريطة المغرب العربي

المصدر: عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي، بين الافتراض والواقع، في:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33D78146-E54C-439F-97FD-13F3785A17FA

(1). Djamel- Eddine GUECHI, **L'union du Maghreb arabe, intégration régionale et développement économique,** op.cit, p.57.

المبحث الثاني: الإطار السياسي والثقافي للبلدان المغاربية

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تحديد الإطار السياسي والثقافي والاجتماعي لبلدان المغرب العربي في إطار التغيرات الدولية التي يعرفها العالم اليوم ، وذلك من خلال التطرق إلى مجالات السياسة والثقافة والدين والقانون والمجتمع، وما مدى إمكانية فتح هذه المجالات لاحتواء فكرة التكامل والاندماج ما بين الدول المغاربية.

المطلب الأول: المجالات الثقافية والدينية والقانونية

1- التاريخ الحضاري المشترك:

تقدم الكثير من الكتب والأعمال من طرف المستشرقين حول المغرب العربي قراءة مبتورة وخاطئة للتاريخ المشترك للدول المغاربية، لكونها تنظر إليه بخلفيات إيديولوجية ذات طابع استعماري. فهي إما تعرض مرحلة ما قبل الاحتلال لبلاد المغرب بطريقة مشوهة، ومشوبة بالأحكام المسبقة، أو أنها تتجاهلها تماما، وبكل بساطة، وكأن تاريخ المغرب لم يبدأ إلا مع الفترة الاستعمارية في القرن التاسع عشر. وأكثر من ذلك فان المدرسة الاستعمارية تذهب إلى حد إنكار الشخصية المغاربية، وتقدم ادعاءات، مفادها أن المغاربة لديهم القابلية للاستعمار وأنهم غير قادرين على« الاتحاد والخلق»[1]، وأن تاريخ المغرب العربي ما هو إلا غزو متتابع، قصد إبراز « التبعية المغاربية الدائمة» كظاهرة تاريخية [2].

فالواقع التاريخي والإنساني للمغرب العربي تعرض منذ بداياته التاريخية، على حد قول محمد أركون، إلى نوع من التنقية عبر خطاب لم يكن في يوم ما خطاب المغرب العميق، وإنما خطاب المراقبين من الخارج[3].

إلا أن مثل هذه التحريفات قد تم الرد عليها من طرف مؤلفين مغاربة مثل مبارك الميلي، ومحمد الشريف ساحلي وعبد الله العروي *.

(1) Michèle BRONDINO, **Le grand Maghreb : Mythes et réalités**, Tunis : Alif, 1990, p.19

(2) Stephane GSELL, **Histoire ancienne de l'Afrique du Nord**, Paris, 1913-1929

(3) محمد أركون، ***الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي***، في:**وحدة المغرب العربي**، المرجع السابق الذكر، ص. 32.

* انظر: مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر**، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 2004،

Abdallah LAROUI, **L'histoire du Maghreb : Un essai de synthèse**, Paris : Maspero, 1970. ; Mohamed Chérif SAHLI, **Décoloniser l'histoire ; introduction à l'histoire du Maghreb**, Paris : Maspero, 1965.

فلقد عبرت الشعوب المغاربية عن إرادة قوية لحماية هويتها اتجاه جميع المحتلين والغزاة، فحتى تونس ، الدولة الأكثر متوسطية بالنظر إلى واجهتها البحرية الطويلة، والأكثر انفتاحا على التأثيرات الخارجية بسبب صغر حجمها، قد استطاعت أن تحافظ على شخصيتها الثقافية والحضارية [1]. فلم تتوقف هذه الشعوب عن تأكيد هويتها سواء كان ذلك في اتجاه المشرق العربي* أو في اتجاه أوروبا، أهم شريك اقتصادي، منذ قرون طويلة.

كما نجد أن أغلب المصادر تتفق على أن التاريخ الحضاري المعروف للمغرب الكبير بدأ من المرحلة الفينيقية، التي ابتدأت حوالي القرن العاشر قبل الميلاد، فالفينيقيون حينما دخلوا شمال إفريقيا أسسوا المدن التجارية الساحلية التي كانت أهمها مدينة **قرطاجة**

في تونس، وشيدوا مدنا في الجزائر، ثم شيدوا مدينة **اللوكوس** "العرائش حاليا" على الساحل الأطلسي في المغرب الأقصى[2].

ومع وصول عقبة بن نافع إل شمال إفريقيا ووصوله إلى شواطئ الأطلسي كان يلبي حاجة المنطقة إلى الوحدة، ويتوج مسيرة الفتح الإسلامي بالاندماج بين العنصر الأمازيغي والعنصر العربي؛ في شخصية إنسانية واحدة استطاعت فتح أسبانيا بقيادة موسى بن نصير وطارق بن زياد، وهكذا فإن سكان المغرب العربي اليوم هم نتاج اندماج أمازيغي– فينيقي– عربي. ومن هنا يمكن القول بأن السمة الأساسية التي حرصت عليها مختلف الحضارات التي تعاقبت على المنطقة هي سمة الوحدة والتماسك[3].

واليوم هناك إجماع نظري بين دول المنطقة على أن إقامة المغرب العربي ضرورة حتمية، وهناك تطلع لدى شعوب المنطقة للارتقاء في مستوى العلاقات إلى درجة التنسيق والاندماج، والتكامل الاقتصادي.

---

(1). Paul BALTA, **Le grand Maghreb, des indépendances à l'an 2000**, Alger : LAPHOMIC, 1990, p.15.

* لهذا تحدث لويس قاردي على «الاسلام البربري» في : Louis GARDET, **L'Islam, religion et communauté**,1967

(2). عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي. التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، في: http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf، 2016/08/02.

1-1 الإسلام أو الوحدة على أساس متعدد الثقافات

إن التاريخ المشترك للمنطقة المغاربية، يعود إلى العصر القديم، هذا التاريخ عززه الإسلام قرونا قبل الاستعمار الفرنسي. لهذا فانه عند الحديث عن المنطقة المغاربية نجد أنفسنا، من الناحية **الحضارية والثقافية**، أمام ثلاث مستويات وهي: المستوى المغاربي – **الأمازيغي**– ثم **العربي والإسلامي**. وهذه المستويات تتداخل فيما بينها.

فلقد تعاقب على المنطقة المغاربية منذ العصر القديم العديد من الغزاة من الفينيقيين والرومان الوندال والبيزنطيين والأسبان والبرتغاليين والأتراك والفرنسيين وآخرون، كلهم وصلوا إلى هذه المنطقة عن طريق البحر[1].

إن العلاقات الثقافية والتجارية بين الشعوب المغاربية تشهد على الاستمرار التاريخي، وعلى تميز الشخصية الثقافية لهذه المنطقة.

فبقدوم الإسلام إلى المنطقة المغاربية من طرف العرب عام 647 م بقيادة عبد الله بن سعد، أي بعد الهجرة ب 25 سنة فقط، وبقبول الدين الإسلامي* من طرف السكان الأصليين للمنطقة، إلتزم الأمازيغ بالتعاليم التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية. فالأمر هنا يتعلق إذا بالانضمام إلى حضارة، وليس الخضوع لنظام سياسي دنيوي محدد، ولذلك لم تعتبر المنطقة المغاربية أبدا مستعمرة للإمبراطورية العربية في المشرق. وبهذا أصبح المغرب جزءا من العالم العربي والإسلامي. إن انتماء المنطقة المغاربية إلى العالم الإسلامي يعني توسيع الرقعة الإسلامية على المستوى الحضاري والثقافي، وفي هذا الإطار نجد انه بين القرنين الميلاديين الثامن والثالث عشر، دخلت المنطقة المغاربية في مرحلة تميزت بجهود توحيدية وإرادة للحفاظ على استقلاليتها تجاه المشرق وإبراز الثوابت التي تميز الخصوصية المغاربية في آفاق الحضارة العربية الإسلامية. ولقد تحققت تلك الوحدة في المغرب من قبل المرابطين والموحدين ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر لتعطي لهذه المنطقة طابعها الثقافي والإسلامي(2).

(1). Paul BALTA, op.cit.p.11.

*إن سرعة انتشار الإسلام يفسر عادة ب :- حالة انهيار الإمبراطورية البيزنطية التي دخلت في صراعات لا تنتهي تأزمت بمشكلات تولي الحكم والضغوطات الخارجية الآتية لاسيما من الشرق مثل تركيا، - بساطة الديانة الجديدة وارتكازها على العدالة، هذا ما=

(2) .عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ، 1996، ص ص.32-34

إلا أن هذه الإمبراطوريات والمبادرات التوحيدية في المغرب لم تعرف استمرارا طويلا، فعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الدائم يفسر بأن هذه الإمبراطوريات لم تكن قائمة على أساس فكرة شرعية السلطة لتوجيه الطاقات نحو هدف مشترك.

فانحطاط بلاد المغرب بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر قد تزامن مع انفكاك الوحدة المغاربية، وطغيان الجوانب المادية والدنيوية، وتمركز الثروة في أيدي أقليات، وتبذير للموارد على مستوى المراكز القيادية، وضعف الجيش.

في ظل هذه الظروف التي عرفتها المنطقة المغاربية ما بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر، والتي أدت إلى إضعاف الأنظمة السياسية والانسجام الاجتماعي في مختلف دول المغرب العربي، وخلال القرن التاسع عشر بدأت تظهر الأطماع الاستعمارية الأوروبية التي عززتها النتائج الايجابية للثورة الصناعية وشجعها ضعف الدول المغاربية، فقد ساهمت مجمل هذه العوامل في استعمار منطقة شمال إفريقيا. فكانت معظم الدول المغاربية مستعمرات فرنسية (الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا)، باستثناء ليبيا التي كانت مستعمرة ايطالية.

في ظل الفترة الاستعمارية التي عاشتها الدول المغاربية وفي سياق العمل النضالي ضد المستعمر برزت فكرة ضرورة تنسيق العمل مابين التيارات الوطنية المغاربية* التي كثفت من نواياها حول إنشاء وحدة مغاربية، ينظر إليها كأداة لتحقيق النهضة. في الواقع، فان تطور هذا التيار لم يكن سوى استمرارا للتيار التحرري والإصلاحي الآتي من مصر وسوريا وتركيا والباكستان، وتحت تأثير رواد النهضة مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا[1].

= صادف الطموحات المحلية في سياق سيطرت عليه ثورات متكررة للفلاحين المستعبدين والغارقين في الضرائب، –نظرا للضعف العددي لحاملي الدعوة، لم ينظر للإسلام كاستعمار للشعوب (انظر: Bouziane Semoud, **Maghreb et Moyen Orient dans la mondialisation**, Paris : Armand Colin, 2010, p.

*أنظر حول ظهور فكرة البناء المغاربي، مساهمات: محمد عابد الجابري، محمد أركون، علي أومليل، نذير معروف وآخرون في: محمد عابد الجابري وآخرون، وحدة المغرب العربي، ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1987،1.

(1) Djamel- Eddine GUECHI, **op.cit**., p.24-25.

ليس فقط تاريخيا ولكن حتى في الحاضر نجد أن البعد الثقافي أو الانتماء إلى الإسلام يعتبر عاملا أساسيا لانسجام المغرب العربي. رغم أن انسجامه ليس كاملا وذلك راجع إلى وجود انتماءات ثقافية وسياسية أخرى تنتج خصوصيات للمنطقة.

فالحديث عن الإسلام كأول مستوى لتحديد هوية المجتمعات المغاربية يأخذ بعين الاعتبار حقيقة لا يمكن إخفاءها، وهذا لا يعني بشكل من الأشكال الانضمام إلى أطروحة (صدام الحضارات)* التي تواجه بين الإسلام والغرب. والتي أصبح يروج لها لأسباب متعددة. فبعد أن وجد الغرب نفسه في مواجهة انهيار المعسكر الشيوعي، أصبح في حالة بحث عن منافس جديد، هذه المرة ذو طبيعة ثقافية، وهذا ما ينتج قلقا حول الهويات،

تحركها وتغذيها السلطات السياسية. في المقابل نجد أن العديد من الأنظمة في العالم العربي الإسلامي قد أثيرت بهذه الأطروحة مواجهة– حوار التي من شأنها أن تخفف من فشلها وتبرر غياب الشرعية الشعبية.[1]

من المؤكد أن الدول العربية الإسلامية هي من بين أول البلدان المستعمرة والمستغلة، التي عبرت عن انتقاداتها لأوروبا وأمريكا الشمالية حول هذا التاريخ الاستعماري وتورطهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في العديد من المآسي التي تمس بعض الشعوب العربية الإسلامية: فلسطين، العراق، لبنان، أفغانستان، ليبيا...

فالبحث عن القيم الدينية في المجتمعات المغاربية اليوم يحيلنا بشكل عام إلى فقدان للمرجعيات أمام فشل مختلف الإيديولوجيات مثل الاشتراكية أو فكرة العالم الثالث أو حتى فشل التقدم المادي (مشاريع التنمية) الذي يحقق السعادة للبشر[2].

---

* الأطروحة التي تحدث عنها Samuel Huntington في كتابه: **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order** ، الذي صدر عام 1996 بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي خلص فيه هنتجنتون بأن الصراع القادم لن يكون أيدلوجياً أو اقتصاديا باعتبار أن هذين الصراعين قد انتهيا بانهيار المعسكر الاشتراكي، بل سيكون حضارياً، والصراعات الرئيسية في السياسة الدولية ستنشب بين مجموعة من الحضارات المختلفة وستكون حدود التوتر الفاصلة بين تلك الحضارات هي خطوط المعارك الكبرى في المستقبل، والصراع المستقبلي سيكون بين ثلاث حضارات رئيسية الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية والحضارة الغربية.

(1). Bouziane Semoud, **Maghreb et Moyen Orient dans la mondialisation**, Paris : Armand Colin, 2010, p.17-18.

(2). Ibid, p.18.

إن بناء الهوية حول الإسلام يتقوى ليس فقط في المنطقة المغاربية، المعنية بالمنافسات الدولية والتهديدات الجيوسياسية ، ولكن أيضا في مجمل الشبكات المنسوجة من طرف المجموعات المسلمة في أوروبا وأمريكا الشمالية، المتشكلة فيما بينها ومع دول منشأها. يمثل الإسلام اليوم تدفقا للأفكار والقيم من محيط إلى مركز العالم، باستثناء التطبيقات المتطرفة والمضادة لقيم المواطنة. هو يغذي حتى في الدول المعولمة، التنوع الثقافي الذي يعبر عنه البعض بالغنى الثقافي ومن طرف الآخرين كتهديد للهوية الوطنية (مثل الحوار الذي فتح في فرنسا عام 2009 الذي بادرت إليه الحكومة)، هو إحساس

استغلته أطراف معينة في أوروبا لتغذية مسار التعريف أو تحديد الهوية بقيم ثقافية حصرية من شأنها أن تغذي أطروحة صدام الحضارات[1].

غير أن المسلم في العصر الحالي سواء في بلدان المغرب العربي أو غيرها من الدول يعيش مرحلة انحطاط، فكما يقول المفكر الجزائري "مالك بن نبي" العالم الإسلامي لا يعيش في 1949 (نسبة إلى السنة التي كتب فيها مؤلفه، وهي في اعتقادي مازالت تنطبق على المسلم في عصرنا الحالي) ولكن في 1369، وهو تاريخ انهيار الدولة الموحدية، حيث يعتبرها مرحلة انهيار الحضارة الإسلامية وبداية "مسار تاريخي" يتميز بانقلاب القيم الإسلامية إلى "لا قيم"[2].

ولا شك في أن للأنظمة السياسية في الدول المغاربية وغيرها من الدول الإسلامية دور في حالة التشرذم والانقسام التي تعرفها الأمة الإسلامية منذ انهيار الدولة الموحدية ودخول الاستعمار إلى ديارنا. وهذا ما اتفق عليه العديد من مفكري الإصلاح في العالم العربي والإسلامي أمثال: رفاعة الطهطاوي وعبد الرحمان الكواكبي ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وخير الدين التونسي ومالك بن نبي...الخ.

---

(1). Bouziane Semoud, **op.cit**., p.19.

(2). لمزيد من التفاصيل انظر: Malek BENNABI, **Vocation de l'Islam**, Alger : ANEP, 2006, p.30.

المطلب الثاني: السلطة، الدولة والأنظمة السياسية

1. طبيعة النظام السياسي الجزائري:

تتفق العديد من الأطروحات حول طبيعة النظام السياسي الجزائري بأن الجهة الحاكمة في الجزائر تتكون من جماعة العسكر وتمارس السلطة السياسية على أساس العلاقات الشخصية بينها، وتفوض مرشحها للرئاسة بوصفه رجل الإجماع والشخص القوي الذي يضمن التوازنات وينتهي إليه الآمر، أو رجلا تتقاطع فيه مصالحهم ويشاركونه في الحكم ويقررون معه[1].

في الجزائر الجيش هو الذي يختار الرئيس، هذا الأخير مكلف بالتنفيذ وليس التقرير، وفي كل مرة يخرج رئيس عن هذا التقليد يبعد كما حصل مع الرئيس **الشادلي بن**

جديد في جانفي 1992، أو يغتال كما حدث مع **محمد بوضياف** في جوان 1992، وتعيين مدني على رأس الدولة ليس من شأنه سوى إخفاء السلطة الحقيقية للمؤسسة العسكرية.[2]

يحاول الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، على رأس الدولة الجزائرية منذ 1999 إنهاء الأزمة الأمنية في الجزائر التي عرفتها الجزائر منذ بداية تسعينات القرن الماضي. فبعد الانقلاب العسكري الذي أقيم لمنع فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في 1992، نجح الرئيس الذي سبقه، **ليمين زروال**، في إرساء بناء مؤسساتي وسياسي في الجزائر.

انتخب **ليمين زروال** رئيسا للجمهورية في 1995، واصل في محاربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة والتي كانت تنشط في سرية، ولكنه لم ينجح في مفاوضة توافق لوضع حد للازمة الأمنية في الجزائر، لقد رفض تطبيق الاتفاق الذي ناقشته جهة من

---

(1). محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008، ص ص.58،59.

(2). Djallal MALTI, « Algérie : guerre au sommet, », **croissance ; le monde en développement,** 422, janvier 1999, pp.17-19.

الجيش بسرية مع الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS* في 1997 وقرر الاستقالة. في وقت اتفق العسكريون حول شخص عبد العزيز بوتفليقة (مرشح الإجماع الوطني)، الذي كان مستعدا لتطبيق الاتفاق المتوصل إليه مع AIS، من اجل أن يعتلي منصب الرئاسة[1].

وقد شكل الملف الأمني وملف الإنعاش الاقتصادي مركز اهتمام الرئيس المنتخب عبد العزيز بوتفليقة فقد توعد بالقضاء على العنف وتوطيد الوحدة الوطنية، تدعيم المشروع الديمقراطي وتعميقه من خلال دعم الأحزاب والمؤسسات السياسية وتكريس العدالة ودولة الحق والقانون وإصلاح الإدارة وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية إلى جانب ترقية مشاركة المواطنين وتعزيز تنمية وسائل الإعلام، كما توعد بضمان تطوير العنصر البشري من خلال تطوير المنظومة الصحية والتعليم وترقية المرأة، وإحياء معاني التضامن الوطني والاندماج

الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية وما يحيط بها من سكن ونقل وتهيئة، بالإضافة إلى الاستمرار في إعادة هيكلة القطاع العمومي وإنعاشه وتشجيع الاستثمار الخاص من خلالا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الفلاحة.(2)

فبعد وصوله إلى الحكم اثر الانتخابات الرئاسية ل 15 أفريل 1999 حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إرساء شرعية تستند على ثلاثة ركائز مهمة هي: استعادة السلم والأمن من خلال سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، تحقيق التنمية من خلال اعتماد برامج للإصلاحات الاقتصادية، والأداة الانتخابية باعتبارها مصدر تفويض شعبي له وللمؤسسات السياسية التي تعمل معه، تمكنه من انجاز وإنجاح برامجه.(3)

---

* l'Armée Islamique du Salut

(1) .Bruno Callies de Salies, Le **Grand Maghreb contemporain entre régimes autoritaires et islamistes combattants**, Paris :librairie d'Amérique et d'Orient, 2010, p.14-16

(2). محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص ص.58،59.

(3). سعاد حفاف، **المشاركة السياسية وشرعية السلطة في الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص.171.

لقد وضع الرئيس بوتفليقة قانون الوئام المدني للاستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999 ، خلال عهدته الأولى، وميثاق المصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005 خلال عهدته الثانية، إلا أن المجموعة السلفية للجهاد GSPC رفضت توقيف الكفاح ووجدت في حركة القاعدة الوسيلة لتوسيع تأثيرها خارج الجزائر.

لم يتمكن الجيش من الاتفاق على مرشح للرئاسيات في 2004، فأعيد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة ليعمل مجددا على تقوية وضعه السياسي(1). كما أعيد انتخابه في 2009 إثر إلغاء عام 2008 مبدأ أساسي في التداول على السلطة تضمنه دستور 1996، عندما قرر إلغاء ما يمنع الترشح لأكثر من عهدتين في الدستور، وأعيد انتخابه كذلك لعهدة رابعة عام 2014.

قانون الوئام المدني 1999:

شكل قانون الوئام المدني مرحلة أولى في عملية استرجاع السلم والأمن الاجتماعيين التي خاض فيها الرئيس بوتفليقة، دعا فيها إلى تخلي الجماعات المسلحة عن أسلحتها والاندماج مجددا في المجتمع الجزائري[2].

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية 2005:

أطلق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المرحلة الثانية من مشروعه القضاء على العنف وتوطيد الوحدة الوطنية والمتمثل في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

فسياسة المصالحة الوطنية من خلال الميثاق، تقوم على أساس تعزيز الشرعية الشعبية والدستورية لأعمال الدولة، وضمان استمرارية مؤسساتها ونظامها الجمهوري، وحماية التجربة الديمقراطية والمكاسب الوطنية، إلى جانب تحقيق العدالة وفتح باب الرحمة أمام من أخطأ وظل السبيل، والعدالة في الميثاق لا تعني تحريك الجراح، بل الدعوة إلى تحمل أعباء التضحيات التي تسببت فيها الأزمة، والتطلع إلى المصلحة العامة العليا للمجتمع والدولة[3].

ولقد تحسنت الوضعية الأمنية في كامل التراب الوطني منذ 1999، غير أن تهديد الإرهاب مازال قائما، ليس فقط في الجزائر ولكن في كل دول الجوار.

(1). Bruno Callies de Salies, op.cit., p.16.

(2) لمزيد من المعلومات حول الموضوع أنظر: عزرق نعيمة، **سياسة الوئام المدني بين المبدأ والواقع**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلّبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: تنظيم سياسي وإداري ، جامعة الجزائر، 2006/2005.

(3). سعاد حفاف، **المرجع سابق الذكر**، ص.175.

تعديل الدستور في مارس 2016.

في ظل سياسة التقشف والأزمة السياسية التي تمر بها البلاد والتغييرات على مستوى القيادات الأمنية والعسكرية والإدارية التي تعرفها مؤسسات الدولة لجأ الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى إجراء تعديلات جوهرية في الدستور الجزائري عام 2016* جاءت كردة فعل، من جهة عن الانقسامات التي تشهدها الساحة السياسية الجزائرية وكذا المطالب الاجتماعية المتزايدة، ومن جهة أخرى كاستجابة وقائية لحالة الغليان التي يعرفها العالم العربي والتي عرفت بالربيع العربي. وتمثلت أهم هذه التعديلات فيما يلي:

– ترسيم اللغة الأمازيغية، حيث أصبحت تمازيغث لغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية، مع الإشارة إلى أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية والأساسية للبلاد**.

- التأكيد في المادة 09 من الدستور الجديد على ترقية العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الجهوي في التنمية.
- تشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلد كلها، الطبيعية والبشرية والعلمية.
- حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الرشوة أو التجارة غير المشروعة أو التعسف.
- التأكيد في المادة 15 على مبدأ الفصل بين السلطات.
- تشير المادة 19 ضمنيا إلى أن الدولة الجزائرية تتبنى مفهوم "التنمية المستديمة"، حيث تنص على: تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، تحمي الدولة الأراضي الفلاحية، كما تحمي الدولة الأملاك العمومية للمياه[1].

*في أبريل 2013 تم تنصيب لجنة من الخبراء والقانونيين لصياغة دستور جديد للبلاد. ولم يتم الإعلان عليه حتى ديسمبر 2015، حيث أعلن الرئيس بوتفليقة عن المشروع التمهيدي للدستور الجديد للجزائر، ودعوة البرلمان الجزائري للتصويت عليه وليس عن طريق الاستفتاء الشعبي.

** وبهذا طرح قرار ترسيم اللغة الأمازيغية الذي جاء به التعديل الأخير للدستور نقاش الهوية من جديد بالرأي العام الجزائري بين معارض ومؤيد.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريد الرسمية**، العدد 14، مارس 2016.

- تنص المادة 37 على أن: حرية الاستثمار والتجارة معترف بها ، وتمارس في إطار القانون، تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال، وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية.
- أقر الدستور منع المواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج لأكثر من عشر سنوات من الترشح للرئاسيات، وورد هذا الشرط بالمادة 72 التي تحدد شروط الترشح لرئاسة البلاد بالصيغة التالية (يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة عشر (10) سنوات على الأقل قبل إيداع الترشح.
- كما تضمنت المادة 73 شروط الترشح إلى رئاسة الجمهورية، ويتعلق بإثبات الجنسية الجزائرية الأصلية للأب والأم. كما جاءت الإضافة إلى المادة 51 كالآتي: التمتع

بالجنسية الجزائرية دون سواها شرط لتولي المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية[1].

وحول هذه التعديلات يقول سليم قلالة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر عبر مقاله "دستوريون؟ أم في حاجة إلى دستور؟" "إن المسألة لا تتعلق بإيجاد مواد دستورية جديدة أو بتقديم دستور يبدو في أجمل حلة من حيث الشكل، إنما في الإرادة السياسية التي هي خلف هذا الدستور،... إن مشكلة الجزائر ليست في الدستور وإنما في غياب منظومة القيم السياسية والأخلاقية التي تحكم الذين قاموا بصناعته، وفي مدى تطابق حقيقة القناعات التي يحملونها مع طبيعة المواد التي يتم الإعلان عنها".

---

(1) نفس المصدر.

(2) سليم قلالة، دستوريون؟ أم في حاجة إلى دستور؟ **جريدة الشروق**، يوم 2016/01/01.

2. ليبيا وتونس: أنظمة تسلطية بشكل ديمقراطي

ادعت ليبيا في عهد **معمر القذافي** أنها أقامت ديمقراطية مباشرة، وتونس في زمن **زين العابدين بن علي** أنها أقامت ديمقراطية تمثيلية.

1.2 النظام السياسي الليبي:

استطاع العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية الصمود في السلطة منذ الانقلاب على إدريس الأول في 1 سبتمبر 1969 بالرغم من العديد من محاولات الانقلاب عليه[1] إلى أن أطيح به من طرف جيش التحالف في أوت 2011[2].

جغرافيا تقع ليبيا في شمال إفريقيا وتشترك حدودها مع عدة دول عربية وافريقية، فتحدها من الشرق جمهورية مصر العربية ، ومن الجنوب الشرقي السودان، وتشترك في حدودها الجنوبية مع كل من تشاد والنيجر، بينما تحدها الجزائر من الغرب وتونس من

الشمال الغربي . تبلغ مساحتها 1759540 كلم^2، ويصل عدد سكانها إلى 6.5 ملايين نسمة[3].

أما تركيبة المجتمع الليبي فهي قائمة على أساس **القبيلة**، والقبيلة في ليبيا ليست رابطة دم، بل نظام اجتماعي تتعايش في ظله جماعات مختلفة ، توفر الحماية والأمان لأفرادها ، وكذلك فرص العيش الكريم لأبنائها، فبإمكان أي من أفرادها أن ينضم لقبيلة ما، وله أن يصبح زعيما وحتى شيخا للقبيلة، إذ تجد في القبيلة الواحدة من هو أصله أمازيغي أو عربي أو أفريقي أو تركي.، وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة والملاحظ عل تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة إذ تشير الإحصاءات إلى أن 90 % من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة، وتصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود إذ تتداخل مع عدد كبير من الدول الإفريقية ومنها

(1) .Bruno Callies de Salies**, Le Grand Maghreb contemporain entre régimes autoritaires et islamistes combattants** , op.cit.p.16.

(2) https://fr.wikipedia.org/wiki/Politique_en_Libye 15/10/2016

(3). « LA LIBYE APRÈS KADHAFI: TRANSITION POLITIQUE ET OPTIONS OCCIDENTALES »in : **http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/CSS-Analysen-100-FR.pdf**,**15/10/2016**.

مصر، تونس، الجزائر، تشاد، والنيجر[1].

تاريخيا: توالت على ليبيا العديد من الحقبات والأحداث التاريخية المهمة والتي أثرت فيها بشكل أو بآخر، وتعد الفترة المهمة التي خضعت فيها للاحتلال الايطالي عام 1911 من أهم الفترات وأكثرها عمقا في التاريخ الليبي المعاصر، تمكنت من الحصول على استقلالها عام 1951 وأصبحت ليبيا دولة ملكية بنظام فيدرالي تضم ثلاث ولايات طرابلس، برقة، فزان، وتم اختيار **إدريس السنوسي** ملكا لها، وبالرغم من محاولة الاستعمار إبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي، فأن ليبيا وعبر ممثليها المنتخبين تمكنت في 26 أفريل 1963 من تعديل الدستور وتأسيس دولة ليبيا الموحدة[2].

(1). منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، في: **دراسات دولية**، عدد 51، ص.22.

(2). منى حسين عبيد، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

النظام السياسي الليبي في عهد القذافي :

لم يستمر النظام الملكي في ليبيا طويلا ، إذ تعرض لانقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط الأحرار في سبتمبر 1969 بقيادة الملازم أول معمر القذافي الذي أعلن وقادته بأن النظام في ليبيا جمهوري، وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة القذافي الذي اتخذ مجموعة من الإجراءات منها حظر الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية المستقلة خلال عامي 1970 و 1971، ومن ثم تبنى النموذج المصري القائم على نظام الحزب الواحد، مسميا تنظيمه الاتحاد الاشتراكي ، ولكنه بعد عامين تخلى عن ذلك النموذج بسبب فشله في تعبئة الجماهير الليبية . وفي أعقاب فشل الاتحاد الاشتراكي العربي أعلن القذافي ثورته الشعبية الخاصة ضد البيروقراطية القديمة وطالب إحلال **اللجان الشعبية للعاملين** محل البيروقراطية القديمة في أماكن العمل[1].

لقد أخذ القذافي أكثر من ثلاثة عقود وهو يهاجم الدولة، ففكرة الدولة بالنسبة له ولعائلته هي فكرة مستوردة، أجنبية، وهي لا تتوافق مع المصالح المحلية. فعلى الرغم من انتمائه إلى الجيش وتقديره للسلطة القائمة على تنظيم هرمي إلا انه لم يعتبره مهما إلا في حالات الطوارئ أو لتحقيق أهداف لآجال قصيرة ومحددة[2].

فكما تقول ليزا اندرسون*، إن ثورته الدائمة ورفضه لفكرة كونه رئيس ليبيا، إنما يعكس مجهوده لوضع مفهوم وإرساء طريقة للحكم دون وجود دولة في عالم الدول[3].

وهي تعتبر أن مثل هذا التصور الطوباوي لم يكن ممكنا إلى في ظل اقتصاد ريعي يقوم على أساس الفوائض المالية المترتبة من مداخيل الريع الذي كان بحوزته وعائلته.

---

(1). منى حسين عبيد، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

(2). Lisa ANDERSON , « la Libye de Kadhafi, février 2002 »,pp.1-2, in : **http://www.ceri-sciences-po.org**.10/09/2016.

* عميد مدرسة الشؤون الدولية والعامة، أستاذة العلوم السياسية بجامعة كلومبيا بنيويورك، اشتغلت كثيرا حول ليبيا، وخصصت لها العديد من المؤلفات.

(3). Lisa ANDERSON.**op.cit**.p.2

ويترتب عن هذا التهجم ضد الدولة، الذي دام أكثر من ثلاثة عقود إلى غياب الاستقرار الداخلي ونمو حقيقي. فالفوائض النفطية ساهمت في إخفاء غياب التنمية، بتوفير موارد معتبرة للقذافي، سواء بتوزيع سخي لإسكات المعارضة، أو بمضاعفة تمويل وسائل القمع والردع[1].

طبق القذافي أفكاره الواردة في الكتاب الأخضر الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة، أي طريق ثالث يمزج بين الرأسمالية والماركسية، فقد دعت الطريقة الثالثة إلى الديمقراطية المباشرة المؤسسة على التنظيمات الشعبية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، وقوض القذافي في الوقت نفسه ، التنظيمات السياسية والاجتماعية في النقابات المستقلة والاتحادات الطلابية، كما قوض الجيش ذاته.

وقام بتغيير اسم الجمهورية العربية الليبية فأصبحت تعرف بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، على أساس أن البلاد تحكم من قبل الجماهير .

دوافع التغيير في ليبيا

كان لطبيعة النظام السياسي الليبي الذي كان فريدا من نوعه وهذا كما وصفه الديبلوماسي الفرنسي Marc BONNEFOUS [2] سببا في لفت أنظار الشعب الليبي إلى حجم المعاناة التي كان يعيشها في ظل نظام الحكم التسلطي. الذي كان من أكثر الأنظمة السياسية العسكرية احتكارا لعملية صنع القرار السياسي التي كانت محصورة في شخص الزعيم الليبي معمر القذافي بالشكل الذي حرم العديد من القوى السياسية من المشاركة في عملية صنع القرار مما أثار ذلك صراعا على السلطة السياسية في ليبيا بين المعارضة (التي اعتبرت في السابق بعيدة عن تشكيل خطر حقيقي)[3] ونظام العقيد معمر القذافي .

---

(1). Lisa ANDERSON.**op.cit**.p.2

(2) Marc BONNEFOUS, **Le Maghreb repères et rappels**, Paris : centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes, 1990, p51.

(3) **ibid**,p.52.

الأزمة الليبية

لقد تحولت ليبيا بعد سقوط النظام القديم إلى مسرح للصراع اقتصر في البداية على تبادل الانتقادات والتهم بين القوى السياسية، إلا أنه تحول فيما بعد إلى صراع مسلح، وأدى إلى بروز حكومتين ومجلسين تشريعيين، وامتدت هذه الثنائية إلى مختلف المؤسسات الرئيسة بما فيها الاقتصادية . وأدت هذه التطورات إلى نتائج سلبية؛ من بينها تدمير البنية التحتية، والممتلكات الخاصة، وتزايد أعداد المهجرين والنازحين والمتضررين إلى 3.8 مليون في نوفمبر 2015 أي ما يعادل 49 بالمئة من السكان، وتأخر صرف المرتبات لشهور طويلة، وتم إغلاق بعض حقول إنتاج وموانئ تصدير النفط؛ ما أدى إلى انخفاض معدلات إنتاجه خلال عام 2015 إلى ما دون400 ألف برميل يومياً مقارنة ب 1.6 مليون برميل في

2011 ، كما شهدت الموازنة العامة للدولة عجزاً متزايداً دفع الحكومة إلى الاقتراض لكي تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها[1].

وترافق مع ذلك نشوء خلافات مناطقية بين المدن، وبخاصة في غرب ليبيا، وانتشار العصابات المسلحة والجماعات المتطرفة في الجنوب، وسيطرة تنظيم داعش والجماعات التكفيرية على عدة مدن أبرزها مدينتا درنة وسرت في الشرق، وأحياء رئيسية من مدينة بنغازي، وكذلك اتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

أمام هذه الأوضاع، أشرفت الأمم المتحدة على المفاوضات بين أطراف النزاع في ليبيا منذ 29 سبتمبر 2014 ، ونجح الفرقاء الليبيين في توقيع وثيقة الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015[2]. وحظي الاتفاق بترحيب من مجلس الأمن وكثير من دول العالم. أنه وبرعاية من الأمم المتحدة تمكنت القوى السياسية الليبية من العمل على وضع دستور جديد، وانعقدت آخر جلسات إعداده في مدينة صلالة بسلطنة عمان في مارس 2016 كما تكونت حكومة الوفاق الوطني التي واجهت عدداً من الصعاب بشأن عددها وتركيبها وتحفظ بعض القوى في البرلمان عليها، إلا أنها تجاوزت هذه الصعاب، وقام البرلمان بالتصديق عليها[3].

(1). علي الدين هلال، "حال الأمة العربية 2015-2016. العرب وعام جديد من المخاطر"، في : **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 25.

(2). انظر الموقع: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2015/12/17، في 2016/07/10.

(3) علي الدين هلال، "حال الأمة العربية 2015-2016. العرب وعام جديد من المخاطر"، **المرجع سابق الذكر**، ص26.

2.2- السمات الأساسية للنظام السياسي التونسي

عرفت تونس في عام 2012 تغييرا سياسيا على إثر حركة الاحتجاجات التي شهدتها منذ أواخر عام 2011، وأدت إلى انهيار النظام التسلطي القائم على حكم الشخص الواحد عبر الأجهزة الأمنية والشرطة السرية[1].

فانهار النظام الذي استمر فعليا منذ عام 1957 من طرف الحبيب بورقيبة حيث تم خلال هذه السنة إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية حيث استصدر الحبيب بورقيبة قرار من اللجنة الدستورية بعزل **الباي محمد الأمين** ، وتم اختيار الحبيب بورقيبة أول رئيس مؤقت للجمهورية، وفي 1959 صدر أول دستور لتونس وتم انتخاب بورقيبة رئيسا لتونس وأعيد انتخابه مرارا إلى أن

أعلن نفسه رئيسا لتونس مدى الحياة[2]. ولقد كان بورقيبة متشبع بالثقافة الغربية (الفرنسية) وأحد المعجبين بالطرح العلماني حول بناء دولة تونسية علمانية[3].

وتبنت تونس النظام الرئاسي في الفترة التي تلت استقلال تونس* فقامت التجربة البورقيبية على ركائز ثلاثة هي **هيمنة الحزب الدستوري*** الجديد الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية منذ تأسيسه عام 1934 وقاد البلاد إلى الاستقلال ، **الزعامة الأبوية** التي ترجمت دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار، **والايدولوجيا التحديثية العلمانية** المستندة إلى تركة الحركة الإصلاحية التونسية والمتمحورة حول النهوض بالتعليم وتحرير المرأة [4].

---

(1). خيري عبد الرزاق جاسم،" *النظام السياسي التونسي بعد التغيير*"، (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد). في:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94797

(2) خليل حسين، **التاريخ السياسي للوطن العربي**، بيروت، 2014، ص724.

(3). يحيى أبو زكريا، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، دار ناشري، 2003، ص28.

* استقلت تونس رسميا عن فرنسا عام 1956 ، لمزيد من التفاصيل انظر: محمد موسى محمود، **موسوعة الوطن العربي**، عمان: دار دجلة، 2008 ، ص200.

** الحزب الدستوري الذي قاد البلاد إلى الاستقلال ، وخضع على يد الشيخ " عبد العزيز الثعالبي ، قبل أن يتزعمه الحبيب بورقيبة عام 1934، ويحوله إلى حزب الدولة الوحيد بعد الاستقلال. وعلى الرغم من الواجهة التعددية المعلنة ، ظل الحزب مهيمنا على هياكل الدولة في عهد بن علي الذي حوله إلى أحد أهم أجهزة نظامه الاستثنائي القطب الليبرالي الوسطي القطب اليساري العريق في الحياة السياسية التونسية القطب الإسلامي المتمحور حول حركة النهضة القطب القومي العروبي.

(4) خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سابق الذكر**، ص3

كرس دستور عام 1974 بشكل مطلق النظام الرئاسي، حيث راح الرئيس يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة بدون منازع وعلى صعيد آخر هو زعيم الحزب الحاكم، وقد أكد الدستور على أن الحزب الدستوري هو الحزب الشرعي الوحيد، وبناءا على ذلك فقد جمع الرئيس التونسي السلطتين السياسية والحزبية وما يتمخض عنهما من سلطات فرعية أخرى.

لم يكن **لزين العابدين بن علي*** رصيد بورقيبة النضالي، ولا ثقافته الواسعة المزدوجة، ولكن انقلابه على الزعيم المريض قوبل بفرحة عارمة من التونسيين، الذين سحرهم بيان السابع من نوفمبر 1987 الذي تقدم به الضابط الخجول الذي لم يعرفوه رجلا

سياسيا، وتعهد بن علي لشعبه بإلغاء الرئاسة مدى الحياة، وفتح باب الحريات السياسية على مصراعيه، والدفاع عن حقوق الإنسان.

لقد نجح **بن علي** في تمرير صورتين داخلية وخارجية شكلتا الأسطورتين المؤسستين لما أطلق عليه الرئيس الفرنسي الأسبق شيراك "**المعجزة التونسية**"، صورة رجل البناء والتحديث الذي أدخل تونس في نادي البلدان الجنوبية ذات التجارب التنموية الناجحة، وصورة الحاكم المستنير الذي بنى واحة الاستقرار والاعتدال في منطقة مهددة بالتطرف والفوضى.

لقد تبنى نظام بن علي أسلوبا في الحكم قائما على تبني معادلة التنمية من دون ديمقراطية[1] (تعطيل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن) وبالفعل نجحت تونس في تحقيق معدلات من التنمية تفوق النسب الموجودة في الدول المماثلة، بفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية والسياحة الخارجية المندرجة في إطار تصور غربي قائم على دعم النموذج التونسي الذي عمل على تسويق صورة النظام الذي تمكن من مواجهة مطالب الحركة الأصولية بالنجاح الاقتصادي.

* قام زين العابدين بن علي في السابع من نوفمبر عام 1987 بإزاحة بورقيبة من الحكم كما تم حجب أخبار بورقيبة عن وسائل الإعلام. وأعلن نبأ توليه الحكم ودخلت تونس مرحلة جديدة عرفت بالعهد الجديد. لمزيد من التفاصيل انظر: هشام صاغور، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي. الواقع والرهانات**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص122.، فدوى مرابط، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي.دراسة قانونية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص125.

(1) Thierry DESRUE , Miguel HERNANDO de LARRAMENDI , « S'opposer au Maghreb », in : **L'année du Maghreb**, Paris : CNRS, 2009, p11.

أنظر أيضا: Oulfa LAMLOUM , Tunisie : quelle « transition démocratique » ?, in : **dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du nord (Collection « études de l'Annuaire de l'Afrique du Nord »**, Paris : CNRS , 2001.

إن نقطة ضعف هذا النموذج هو غياب مؤسسات تحوز الشرعية المطلوبة لمراقبة مسالك المال العام الذي يصرف في برامج التنمية، وهو ما مثل أهم مدخل للفساد المالي، في غياب آليات المراقبة والمحاسبة المؤسساتية كما كشف هذا الغياب عن ضعف فظيع في امتلاك الآليات الاقتصادية القادرة على امتصاص تداعيات الأزمة المالية العالمية .

تونس بعد التغيير

عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالة من التعدد والتنوع، وتجلى ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011، حيث تنافس فيها حوالي 100 حزب سياسي.

وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة والتي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية وانتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة، منها ما هو مؤيد للشرعية الانتخابية التي أنتجها صندوق الاقتراع في 23 أكتوبر 2011 ومنها ما هو معارض لها. ويمكن أن نميز في هذا السياق بين أربع جبهات سياسية هي: جبهة الترويكا الحاكمة، والجبهة الليبرالية والجبهة اليسارية- القومية، وجبهة الإنقاذ[1].

لقد أطاحت ثورة 14 جانفي 2011 بنظام الفكر الواحد، والتوجه الواحد، والحزب الواحد وفتحت الباب على مصراعيه للتعددية الحزبية والسياسية وللرأي المخالف ولم تعد عبارات دولة القانون والديمقراطية وسيادة الشعب مجرد حبر على ورق بل تجلت أبرز معانيها في دستور 27 جانفي 2014 الذي كرس نشأة الجمهورية الثانية . والقطع نهائيا مع كل مظاهر الدكتاتورية ولقد تدارك دستور الجمهورية الثانية الوضع بتحول النظام السياسي من نظام رئاسوي شكل فيه رئيس الجمهورية السلطة المحورية داخل الدولة إلى نظام برلماني لا يقوم فقط على الفصل بين السلطات ولكن على توازن بينها معيدا للبرلمان الهيبة والمكانة الموكولة له في الأنظمة الديمقراطية.[2]

---

(1). أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، في: **دراسات عربية**، العدد 6،الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، جانفي 2014.

(2) منى الدريدي، " مكانة البرلمان في دستور الجمهورية الثانية"، في: http://www.urdiji.org/wp-content/uploads/2015/09consulté le: 01/12/2016.

3- موريتانيا والمغرب: أنظمة مختلفة ولكن حريات في تقدم.

موريتانيا:

تميزت موريتانيا بالانقلاب العسكري الدائم. حيث يلتحق مسيروا البلاد بالسلطة عن طريق انقلاب من طرف قوات الجيش. لقد تأرجح نظام معاوية ولد سيدي احمد تايا بين التفتح والتشدد، وقد دام أكثر مدة (1984-2005). ولقد أدى الانزلاق نحو التسلط، والتقرب من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الإطاحة به في 3 أوت 2005 من طرف اللجنة العسكرية من أجل العدالة والديمقراطية، التي يرأسها العقيد علي ولد محمد فال. بادر هذا الأخير بمسار **للتحول الديمقراطي*** الذي انتهى بانتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله كرئيس

للجمهورية في 11 مارس 2007. لقد صادف حكمه العديد من الصعوبات (الاقتصادية والأمنية)، نتجت عن أخطاء ارتبطت بالجهل بواقع البلاد، وطريقة ممارسة وظيفة الرئيس ، واختيار الرجال، كل هذا أدى إلى تأزم الوضعية . لقد تمت إزالته من طرف الجنرال محمد ولد عبد العزيز في 6 أوت 2008 وتم تأسيس المجلس الأعلى للدولة للقوات المسلحة، والإعلان عن حركة للإصلاح وينظم انتخابات رئاسية- أكثر انفتاحا مما كان يريده تحت ضغوط دولية، والتي يفوز بها في 18 جويلية 2009. تميزت هذه المرحلة الانتقالية بالرغم من كل شيء، بحكامة أحسن للدولة وتحسن في قضية حقوق الإنسان تحت ضغوط دولية. كما تم اتخاذ إجراءات لضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية، وإعطاء مكانة للمعارضة، ومنح استقلالية أكثر للعدالة، والقيام بمجهودات اكبر لرفع تمثيل النساء في الهيئات السياسية للبلاد. كما سمحت حرية التعبير بظهور عناوين للصحف تتناول مواضيع متنوعة. غير أن قضية الاستعباد لا تعرف تطورا يذكر، فالإجراءات المتخذة هي على العموم غير كافية[1].

* تشير عملية التحول الديمقراطي إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر في توزيع ممارسة السلطة، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الدولة وهي تتسم بعدم التأكد كونها تمر بمجموعة من المراحل وقد تتضمن إحدى المراحل مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي. وتتطلب عملية التحول الديمقراطي ثلاثة آليات تتمثل الأولى في تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية، و الثانية هي آلية ممارسة السلطة و تكون بواسطة التداول السلمي، و الثالثة هي آلية توازن السلطة ويجسدها الفصل بين السلطات ،كما أن هناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على التحول الديمقراطي وهي وجود دستور يتضمن الفصل بين السلطات وممارسة الحريات العامة، والتعددية السياسية ونظام تمثيلي و داول سلمي على السلطة ودورية الانتخابات و نزاهتها.انظر: مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية .دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009-2010، ص62.

(1) .Bruno Callies de Salies, Le **Grand Maghreb contemporain entre régimes autoritaires et islamistes combattants, op.cit., p.**

نظام الحكم في موريتانيا

تمثل الحكم في موريتانيا المستقلة بثلاث حقب رئيسة هي : الحقبة المدنية الجمهورية الأولى الممتدة من 1960 إلى 1978 ، والحقبة العسكرية الممتدة من 1978 إلى 1991 والحقبة المختلطة بين العسكرية والمدنية من 1991 إلى 2010. تميزت الحقبة الأولى بهيمنة الحزب على المجتمع، إذ انتقل شكل الحكم من النظام البرلماني الذي أقره دستور 22 مارس 1959 إلى النظام الرئاسي بموجب دستور 20 ماي 1961 . ووجد هذا التوجه المؤسسي المركز للسلطة بيد رئيس الجمهورية التعبير السياسي عنه خلال السنة نفسها بتبني نظام الحزب الواحد، عندما انصهرت الأحزاب الوطنية الموجودة حينها في حزب

واحد" حزب الشعب الموريتاني". ومنع أي تكتل آخر غير الحزب الواحد من ممارسة العمل السياسي بصورة علنية.[1]

وكان النظام الموريتاني بعد الاستقلال ذا طبيعة ليبرالية، وكان المجتمع الموريتاني أساسا مجتمعا بدويا، كما أن الاقتصاد كان بدائيا(فلاحة، ورعي، ومناجم) يسيطر عليه القطاع الخاص . وتعد شركة مناجم الحديد MIFERMA الموريتانية، وهي شركة أجنبية تدار بأموال أوربية تغلب عليها الهيمنة الفرنسية، الأكثر تأثيرا في الدولة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، علما أن تلك الشركة لم تؤمم إلا سنة 1974 ، وكانت توفر 90 % من حصص التصدير الموريتاني في نهاية السبعينيات[2].

أن موريتانيا لم تشهد أية بوادر للإصلاح السياسي خلال المراحل المذكورة سابقا، بل أن الحقب الثلاث افتقرت إلى أربعة مرتكزات مهمة للديمقراطية وهي : **الحرية والمساواة والتعددية وتداول السلطة** [3] . وهذا الافتقار يعني غياب أية محاولة جدية للإصلاح السياسي في موريتانيا ويكمن السبب وراء ذلك في هيمنة المؤسسة العسكرية وتحديدا منها الجيش على الحكم في موريتانيا، إذ لم يسمح غياب الإطار الديمقراطي الفعلي للحرية الناتج عن الحزب الواحد في الحقبة المدنية، وحظر الأحزاب في الحقبة العسكرية من توفير شروط

---

(1). خيري عبد الرازق جاسم،" التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي"، **دراسات دولية**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، العدد 43، ص 24.

(2) **نفس المرجع**، ص24.

(3) برهان غليون ،" في إشكالية دراسة الديمقراطية في البلدان العربية "، باريس، فبراير 1995 ، في: **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 197 ، جويلية ، 1995 ، ص 127.

مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة وتسيير الاقتصاد والإدارة في شفافية تماشيا مع طموحات شعوب المنطقة ويبدو أن هيمنة المؤسسة العسكرية ولاسيما الجيش على الحكم في موريتانيا كانت مبررة آنذاك مثلما هو الحال في معظم الدول العربية، إذ كان ينظر، وأحيانا حتى الآن إلى دور الجيش نظرة ايجابية عند قيامه بالانقلابات العسكرية حتى عندما تكون دموية ، وكانت تفسر بالحاجة الملحة للسلطة في بلدان كانت الدولة فيها لا تزال غير ناضجة والخدمات العمومية ناقصة.

إلا أن الجيش تعرض إلى ضغوط من بيئتيه الداخلية والخارجية أديا إلى التغيير وتحديدا في العام 1991 . إذ بلغت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية أقصى

نقطة في منعرج التردي غداة إعلان الديمقراطية التعددية في ابريل 1991 [1]، ولم يكن هذا الإعلان تجسيدا لإرادة حكومية ولا استجابة لمطالب معارضة منظمة وفاعلة ، بل كان تعبيرا عن الوعي بانسداد الآفاق ، ورضوخا لشروط فرنسا التي أعلنت في خطاب ميتيران في مؤتمر لابول -. ولكن الحكومة الموريتانية أصبحت أكثر يقظة تجاه المسألة الديمقراطية عندما شرعت حكومات إفريقية عديدة في تدشين المشروع الديمقراطي بعد قمة لابول Le Sommet de La Boule– التي أعلن فيها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أن الأنظمة السياسية في إفريقيا ينبغي توجيهها نحو الأخذ بالسبل الديمقراطية في تسيير شؤون الحكم، وربط بين دمقرطة الحياة السياسية والعون العمومي الفرنسي."[2]

الإصلاح السياسي في موريتانيا: يمكن إجمال دوافع الإصلاح السياسي في موريتانيا فيما يلي:

- تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل الأزمة المستحكمة . إذ تعد موريتانيا البلد الأكثر إرهاقا –بين بلدان المغرب العربي–بسبب تفاقم المديونية الخارجية.

(1) إسماعيل بوقنور، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في موريتانيا : برادايم الانتقال ومقاربات التغيير السياسي"، في: **مجلة المستقبل العربي**، ص 80، على الموقع:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/Moustaqbal%20_Arabi_450%20almojtama_alarabi.pdf، 2016/12/10.

(2). عبد الله السيد ولد أباه ، "التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا" ، في: **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 198 ، بيروت، أوت 1995 ، ص 92.

- هشاشة البنية السياسية الموريتانية : يبدو أن البنية السياسية في موريتانيا هشة لدرجة أن عمل المؤسسات يرتبط باوتوقراطية* غير منتجة تفرز كل مرة نخبة عسكرية ليس لها أي برنامج لتغيير المجتمع، وهدفها الرئيس الانقضاض على السلطة فقط، أو كما حصل في الانقلاب الأخير بتنحية رئيس مدني فائز في انتخابات نزيهة وشفافة، ولم تعط له الفرصة الكاملة لممارسة الحكم على وفق القواعد الديمقراطية المتعارف عليها، حتى وان اقتضى الأمر الخوض في عمليات تصحيحية للأوضاع السياسية، فيلزم أن تنجز بواسطة المؤسسات الشرعية للبلد.

– ضعف المشاركة السياسية ** أو تقييدها العسكرية التي مرت بها موريتانيا منذ 1978 وحتى1991 لم يعرف الموريتانيون خلالها المشاركة السياسية إلا بطريقة التعبئة، إذ لم تسهم القنوات الشرعية التي أوجدها العسكريون في خلق مشاركة سياسية فاعلة من لجنة التطوع إلى المجالس الجهوية وهياكل تهذيب الجماهير ...بل على العكس من ذلك تشكلت طبقة سياسية شرعت الاستبداد وأسهمت في ضرب قوى الرفض والمعارضة، بمعنى آخر أن نظام الحكم في موريتانيا لم يوفر ضمانات تحقيق المشاركة السياسية ومتطلباتها.

---

*جاء في قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر، على أن أوتوقراطية هو "مصطلح يطلق على الحكومة التي يرأسها شخص واحد، أو جماعة ، أو حزب، لا يتقيد بدستور أو قانون، ويتمثل هذا الحكم في الاستبداد في إطلاق سلطات الفرد أو الحزب، وتوجد الأوتوقراطية في الأحزاب الفاشية أو الشبيهة بها، وتعني الكلمة باللاتينية الحكم الإلهي، أي أن وصول الشخص للحكم تم بموافقة إلهية ، والأوتوقراطي هو الذي يحكم حكما مطلقا ويقرر السياسة دون أية مساهمة من الجماعة، وتختلف الأوتوقراطية عن الدكتاتورية من حيث أن السلطة في الأوتوقراطية تخضع لولاء الرعية ، بينما في الدكتاتورية فإن المحكومين يخضعون للسلطة بدافع الخوف وحده".

** تعني المشاركة السياسية في احد معانيها أو إدراكها النشاط الطوعي للفرد في الشؤون السياسية بما فيها التصويت والعضوية والنشاط المتصل بالمجموعات السياسية مثل مجموعات المصالح والحركات والأحزاب السياسية وتولي المناصب في المؤسسات السياسية، وممارسة القيادة السياسية، والأنشطة غير النظامية مثل المشاركة قي المناقشات السياسية أو حضور المناسبات السياسية مثل التظاهرات، ومحاولة إقناع السلطات أو الناس بالعمل بطرق معينة فيما يتعلق بالأهداف السياسية .لذا يرتبط المصطلح ارتباطا وثيقا بالنظم السياسية الديمقراطية، إذ تميل الأنظمة غير الديمقراطية إلى تقييد مشاركة الجمهور أو توجيهها بطرق محددة مسبقا .غير أن المصطلح لا ينطبق على الأشكال التقليدية أو حتى الأشكال القانونية للنشاط السياسي وحدها .وينبغي فهم الأنشطة غير التقليدية وغير القانونية من محتواه. لمزيد من التفاصيل انظر: جيفري روبرتس واليستر ادواردز ، **المعجم الحديث للتحليل السياسي** ، (ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي) ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999 ، ص ص 304-305.

– شكلت الانتقادات ضد الأنظمة الشمولية عنصرا ضاغطا على صناع القرار بما فيها الأنظمة العسكرية، بما أدته من انكشاف تلك الأنظمة أمام التغيرات التي أصابت النظام السياسي الدولي منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إذ حركت التناقضات الموجودة أصلا في تلك الأنظمة، وترافقت مع تلك التغييرات ضرورة الاستجابة للمتطلبات الخارجية وضغوطاتها لاسيما، في مجال التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والحزبية الأمر الذي اثر في الركيزة الأساس للنظام السياسي الموريتاني المتمثلة بهيمنة الجيش على الحكم. وبذلك يمكن القول :إن ضغوطات العوامل الخارجية كانت دافعا

رئيسا وراء التحول الديمقراطي، وان البيئة الداخلية- رغم أنها مليئة بالتناقضات- للنظام السياسي لم يكن لها دور مساوي لدور البيئة الخارجية للنظام لاسيما، إذا أخذنا في الحسبان أن مطالب البيئة الداخلية للنظام كان يمكن السيطرة عليها باستخدام القوة من النظام نفسه للسيطرة على المطالب المجتمعية، لكن لا يمكن للنظام السياسي التهرب من الضاغط الخارجي أو تحديه . هذا فضلاً عن أن الاستجابة للضاغط الخارجي كان بمثابة المنقذ للنظام السياسي الموريتاني في تعامله مع بيئته الداخلية المأزومة أصلا[1].

(1) إسماعيل بوقنور، مرجع سابق الذكر، ص.82.

النظام السياسي المغربي

النظام السياسي المغربي هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية طبقا لنص دستور 1972، وهو يستند إلى عصور سابقة لقب أثناءها السلطان بالإمام أو أمير المؤمنين ويعود هذا اللقب الديني سلاطين المغرب إلى إمام المرابطين بوصفه الإمام الأكبر الذي ينتمي إلى الأشراف ويستمد سلوكه من الوحي الديني.

ورث نظام الحكم في المغرب المعاصر معالمه الرئيسية من نظام دولة الموحدين دون أي تغيير يذكر، حيث استمر السلطان يتمتع بمكانة خاصة نتيجة لوضعه الديني الذي أتاح له ممارسة نوع من الحق الإلهي في الحكم برغم قضاء الغرب على مثل هذه الأنظمة

السياسية منذ قرون مضت. ويتمتع ملك المغرب بسلطة روحية لا يستطيع أن يشاركه احد أو يعهد بها إلى شخص آخر باستثناء خليفته الذي يجب أن ينتمي إلى نفس الأسرة ويقوم بممارسة سلطاته الزمنية من خلال ما يسمى بالمخزن أو الإدارة الشريفة التي تحولت في القرن العشرين إلى الحكومة الشريفية أو الفئة الحاكمة.[1]

إن الملاحظ في المشهد السياسي المغربي منذ منتصف تسعينات القرن العشرين والى حدود الآن هو ملامح تحول ترسم في الأفق، ألقى بضلاله على مجرى الأحداث المتلاحقة بسرعة، ويكرس الاقتناع أن هذا التحول يتم وفق آليات جديدة مغايرة تماما للآليات المتبعة في منتصف السبعينات، مما يؤشر لعهد جديد يسعى لقطيعة مع تركة النظام السياسي الذي وضعت لبناته الأساسية منذ 1961.[2]

فمنذ حصول المغرب على الاستقلال هيمنت على المشهد السياسي نقاشات ساخنة بين الفاعلين الرئيسيين في البلاد، فمن جهة طالبت الأحزاب والنخب الفاعلة آنذاك بدولة عصرية في هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحاولت أن تضبط اللعبة السياسية في البلاد بتقنين صلاحيات مختلف المؤسسات وعلى رأسها المؤسسة الملكية، وبالتالي كانت الدعوة إلى نظام ديمقراطي على أساس الملكية الدستورية البرلمانية، بدءا بالمطالبة بالجمعية

---

(1). محمد سالمان، النخبة السياسية في المغرب، في: على الصاوي، **النخبة السياسية في العالم العربي**، ط.1 ، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1996، ص ص. 490،491.

(2). سعاد حفاف، **المشاركة السياسية وشرعية السلطة في الجزائر والمغرب –دراسة مقارنة–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2015/2014، ص.250.

التأسيسية لصياغة الدستور وانتهاء بخلق نوع من التوازن بين مختلف المؤسسات الدستورية وتكريس فصل حقيقي للسلطات ينطبق على الجميع. ومن جهة أخرى أرادت الملكية تكريس وضع مهيمن لها لا ينافسها فيه أي فاعل آخر، فانتصب الطرفان على طرفي نقيض وظلا لفترة طويلة (1963–1973) مشدودين إلى منطق الإقصاء والإقصاء المتبادل، فحتى حين قرر الجميع التماس طريق التوافق الوطني حول ملف الوحدة الترابية عام 1974 استمر التوتر سيد الموقف، ولم تجد مفردات الحوار والاعتراف بالاختلاف واحترام شرعية المعارضة سبيلها إلى لغة العمل السياسي.[1]

الأمر الذي ولد مع مرور الزمن حالة انسداد سياسي خطير جدا اثر سلبا على الأداء الاقتصادي والوضعية الاجتماعية للشعب المغربي لم يكن ليستمر أكثر نظرا لظهور ظروف داخلية وخارجية تحول دون ذلك. وهنا بالضبط حدث تغير سياسي مهم على الساحة المغربية تمثل في حدوث تقارب تاريخي بين الملكية والمعارضة سمي بالتناوب التوافقي.[2]

فلقد دخل دستور جديد حيز التنفيذ في 4 سبتمبر 1992 حمل تعديلات مهمة شملت ثلاث توجهات رئيسية تمثلت في دعم دولة الحق والقانون، تقوية الدور الرقابي للبرلمان وإبراز مسؤولية الحكومة[3].

كما تم تعديل الدستور كذلك في سبتمبر 1996 وكانت ابرز بنود التعديلات إقرار نظام برلماني يقوم على مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين، يتم انتخاب الأول بالكامل عن طريق الانتخاب المباشر بعدما كان يتم انتخاب ثلثه بالأسلوب غير المباشر، بينما يتم انتخاب الثاني بالأسلوب غير المباشر من خلال ممثلي الغرف التجارية والنقابات المهنية واتحادات العمال والمجالس المحلية على مستوى كل جهة من الجهات الجغرافية التي سوف يتم استحداثها.[4]

---

(1). امحمد المالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، **مجلة المستقبل العربي**224، ديسمبر 2006، ص.106.

(2). نفس المرجع، ص.106.

(3). أحمد حسام بن موسى، **المنظومة الحزبية وإشكالية التوازن السياسي بالمغرب**، دبلوم دراسات عليا في القانون العام، المغرب، جامعة محمد الأول بوجدة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2001/2000،ص.155.

(4). سعاد حفاف، **المرجع سابق الذكر**، 268.

الملك محمد السادس والبحث عن الشرعية

عرف مغرب محمد السادس انتعاشا سياسيا كبيرا كانت أهم أهدافه إحداث القطيعة مع ما سبق، وفي هذا السياق تم التداول الواسع للكثير من المفردات التي تشير إلى ذلك مثل العهد الجديد، تحديث ودمقرطة النظام السياسي، الحداثة، المفهوم الجديد للسلطة، المشروع المجتمعي. فارتكزت الملكية على الانجاز والفعل كسبيل وحيد لاسترجاع شرعيتها الشعبية المفقودة، وهذا باستخدام العديد من الوسائل والآليات سواء كانت قانونية أو اجتماعية أو سياسية.

وكان تصوره الإصلاحي الديمقراطي الذي أعلن الالتزام به أكثر من مرة، يقوم على التدرج في بناء مقومات الديمقراطية المؤسساتية من الأسفل إلى الأعلى، مع ايلاء الأهمية القصوى للتأهيل الاقتصادي أولا وأساسيا، ومع الاهتمام الحقوقي والاجتماعي والسياسي ما أمكن. وتمثلت أهم هذه الإصلاحات التي قام بها الملك هي دعوته للمفهوم الجديد للسلطة، وهو ما يعني السلطة الإدارية بالأساس في اتجاه تحقيقها وتقريبها من المواطنين وخدمة لمصالحهم، وكذلك الخطوة الكبرى التي أعلن عن عزمه القيام بها بإعادة هيكلة الجهات في اتجاه جهوية متقدمة بتوسيع صلاحياتها ودمقرطة تشكيلها وطرق انتخابها، مع الاستعداد المعلن لإقامة حكم ذاتي في الصحراء الغربية، فضلا عن تصفية ملفات الاعتقال السياسي الموروثة عن سنوات الرصاص وتحقيق المصالحة، وسن قانون الأحزاب ومدونة الأسرة الجديدة وتخصيص نسبة للمرأة في المؤسسة التشريعية ومبادرة التنمية البشرية والعناية باللغة الأمازيغية وإعادة هيكلة المجال الديني.[1]

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها العاهل المغربي في خطابه ليوم 18 ماي 2005 كخطوة متقدمة في المنظور السياسي من أجل إيجاد حل للمعضلة الاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد. هذه المبادرة التي اعتبرت في نظر العديد من المهتمين بمثابة خارطة طريق نحو الدفع بعجلة التنمية المستدامة الشاملة وإرساء أسس الدولة

---

(1). محمد الحبيب طالب، الثورة والتكيف الإستباقي (حالة المغرب)، في عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص.545.

الحكيمة، بإدماج كافة فعاليات المجتمع كفاعل اجتماعي وسياسي في المجهود التنموي. وعليه فقد استندت على مرتكزين اثنين هما: التصدي للعجز الاجتماعي الذي تعرفه الجماعات القروية المهمشة والجماعات الحضرية الفقيرة عن طريق توسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية من جهة، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمتيحة لفرص الشغل من جهة أخرى. أما برامج المبادرة فتتجلى في برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري وبرنامج محاربة الهشاشة والتهميش.[1]

إن عهد محمد السادس الجديد عرف باستخدام سلطة الملك لتحسين وضع حقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة والتعبير عن تظلمات الماضي ومشكلة الفساد، وليس لفتح الطريق أمام مشاركة سياسية حقيقية وتقوية المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور المراقبة والتوازن. فقد كانت بالفعل ملكية تنفيذية، لكن ليست حتما ملكية دستورية، لا بالمعنى العادي، حيث الملك يملك ولا يحكم، ولا حتى بالمعنى الأوسع، حيث يتوفر للملك نوع من السلطة التنفيذية يعرف الدستور نطاقها ويحدده.(2)

الإصلاح الدستوري:

مثل العديد من الدول العربية، كان رد فعل المغرب وقائيا لتفادي انتقال عدوى الربيع العربي، فاعتمد إصلاحات سياسية شاملة تمثلت في إعادة النظر في القانون الاسمي للبلاد وهو الدستور، الذي حمل تغييرات قيل أنها تتماشى وطبيعة الأوضاع الراهنة.

على اثر الأحداث التي فجرتها الثورة التونسية دشن العالم العربي لأول مرة من تاريخه لحقبة سياسية جديدة، تميزت بعودة الإرادة الشعبية بقوة بعد قرون من اختطافها من طرف الطبقة الحاكمة واستبدالها بمشروعيات بديلة تقوم على الدين والشرعية التاريخية والقوة العسكرية والنزعات القبلية والطائفية.(3)

---

(1). كريم لحرش، **الحكامة المحلية بالمغرب**، الرباط: مؤسسة الملك عبد العزيز، 2009، ص.149.

(2). مارينا أوتاوي، "الدستور المغربي الجديدي: تغيير حقيقي أم مزيد من المراوحة؟ 23 جوان 2001"، في:
http:// carnegieendowment.org/2011/06/23

(3). سعاد حفاف، **المرجع سابق الذكر**، ص.307

إن التطورات التي عرفها المغرب وتزايد المطالب الشعبية بضرورة تغيير نظام الحكم دفعت بالملك في يوم 09 مارس 2011 إلى إلقاء خطاب أعلن من خلاله دخول المغرب مرحلة إصلاحات سياسية جادة وعميقة، وعين بموجبه اللجنة الخاصة بالتعديلات الدستورية، وأصدرت مشروعها بعد حوالي ثلاثة أشهر من العمل الذي انتهى بالاستفتاء الشعبي حوله في 1 جويلية 2011.(1)

أهم التعديلات التي تضمنها دستور 2011:

– دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية إلى جانب اللغة العربية،

– ألغى الدستور الجديد صفة القداسة على الملك، حيث نص الفصل 46 منه على أن شخص الملك لا تنتهك حرمته وللملك واجب التوقير والاحترام،

– حدد الفصل 47 من الدستور الجديد مهام الملك.

–أصبح البرلمان السلطة الثانية مباشرة بعد الملك، وتمت تسميته بالسلطة التشريعية، وتم توسيع صلاحياته في التشريع، بالإضافة إلى إنعاش دوره في الرقابة على الحكومة وتقييم السياسات العامة.

– ألغى الدستور الجديد منصب الوزير الأول وعوضه برئيس الحكومة، الذي يعين من الحزب الفائز في انتخابات أعضاء مجلس النواب، ومنحت له صلاحيات واسعة[2].

وتطبيقا لما جاء في الدستور الجديد تم إجراء انتخابات برلمانية مسبقة في نوفمبر 2011 سمحت عمليا بقيادة حزب إسلامي (حزب العدالة والتنمية) للحكومة لأول مرة، إلا أن الواقع لا يشير إلى حدوث قطيعة مع الممارسات السابقة، حيث بقيت المؤسسة الملكة هي المحرك الرئيسي للحياة السياسية المغربية، وبقاء الحكومة عاجزة عن مواجهة مشاكل اجتماعية كبيرة هي مجبرة على الاستجابة لها دون امتلاكها للآليات والوسائل اللازمة لذلك[1]

---

(1). عبد الإله بلقزيز، " المغرب والانتقال الديمقراطي، قراءة في التعديلات الدستورية: سياقها والنتائج "، في: عبد الإله بلقزيز، **رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر، المغرب، سوريا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص.123.

(2). المملكة المغربية، **الجريدة الرسمية**، العدد 5964 الصادرة بتاريخ 30 جويلية 2011.

(3). سعاد حفاف، **المرجع سابق الذكر**، ص. 326.

المبحث الثالث: دور الديمقراطية والنخب في عملية البناء المغاربي

المطلب الأول: إشكالية الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية

ما يكثر تكراره في الفترة الأخيرة، في الأوساط الأكاديمية ، وفي وسائل الإعلام والأوساط السياسية، أن الديمقراطية أحرزت تقدما كبيرا في جميع أنحاء العالم في فترة قصيرة من الزمن، ففي أوروبا الشرقية استبدلت الأنظمة الشمولية بديمقراطيات، وفي إفريقيا تتحدى القوى المعارضة المستفيدة من الحريات السياسية المكتسبة حديثا أنظمة الحزب الواحد التي يرأسها زعيم يفرض سيطرته الشخصية على الدولة، وفي أمريكا اللاتينية انهارت

الدكتاتوريات العسكرية، وفي العديد من البلدان الآسيوية تسير الأنظمة التسلطية –أو بالأحرى تجبر على السير–على الطريق الديمقراطي[1].

إن تقدم الديمقراطية السريع في العديد من البلدان بعث الآمال بعالم أفضل، فقد كان يتوقع أن تدعم الديمقراطية الحريات السياسية وحقوق الإنسان وان تؤدي أيضا إلى تنمية اقتصادية سريعة، وزيادة في الرفاه، إضافة إلى علاقات دولية تتسم بالتعاون السلمي والتفاهم المتبادل. غير أن ما حصل في الواقع هو سوى تحول من "الانتقال" إلى "الجمود" ، بمعنى أن عددا من الأنظمة لا يزال في **المنطقة الرمادية** المتمثلة في شبه الديمقراطي (semi democracy) أو شبه التسلطي (semi authoritarianism)[2].

معنى الديمقراطية

تعني الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يكون الحكم فيها للشعب. ويرجع مصطلح الديمقراطية إلى الكلمتين اليونانيتين demos وتعني الشعب، وkratos وتعني الحكم. وقد حظيت الطريقة العملية التي ينبغي أن تنظم بها الديمقراطية، والأحوال والشروط المسبقة التي تتطلبها، بنقاشات مكثفة على مدى قرون. وترجع الإسهامات المبكرة في هذا النقاش إلى اليونان القديمة[3] (أفلاطون وأرسطو).

---

(1) غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي. السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015، ص13.

(2) **نفس المرجع**، ص14.

(3) **نفس المرجع**، ص17.

غير انه لا يسعنا في هذا العمل التطرق إلى كل هذه النقاشات منذ أفلاطون وأرسطو مرورا ب ميكيافيلي(Machiavelli) ثم جيمس مل (James MILL) وجيريمي بنتام (Jeremy BENTHAM)، وجون ستيوارت مل ابن جيمس مل (John Stuart MILL) وجون جاك روسو(Jean Jacques ROUSSEAU) و(Karl MARX).

والمفهوم الذي نستند إليه هو الذي قدمه روبرت دال Robert DAHL ، حيث يحدد دال استجابة الحكومة لما يفضله مواطنوها، على اعتبار أنهم أنداد سياسيون، كخاصية رئيسية من خصائص الديمقراطية. وتتطلب استجابة من هذا القبيل أن يكون للمواطنين

فرص لصوغ ما يفضلون، وللتعبير عما يفضلونه أمام نظرائهم من المواطنين وأمام الحكومة من خلال العمل الفردي والجماعي، لضمان إعطاء ما يفضلونه وزنا متساويا في إدارة الحكومة[1]. وتتوقف هذه الفرص الثلاث بدورها على الضمانات المؤسسية التالية:

1-**مسؤولون منتخبون:** يشرف على قرارات الحكومة الخاصة بالسياسة مسؤولين منتخبين.

2-**انتخابات حرة ونزيهة:** يختار المسؤولون المنتخبون بانتخابات دورية نزيهة يكون القسر فيها غير وارد نسبيا.

3-**حق الاقتراع العام الشامل:** لجميع البالغين، عمليا، الحق في التصويت لانتخاب المسؤولين.

4-**الحق في الترشح للمناصب الرسمية:** لجميع البالغين، عمليا الحق في الترشح للمناصب الانتخابية في الحكومة، مع أن حدود السن لشغل المناصب الرسمية قد تكون أعلى مما هي عليه لحق الاقتراع.

5-**حرية التعبير:** للمواطنين الحق في التعبير عن أنفسهم في القضايا السياسية بالمعنى

6-الواسع للكلمة، بما في ذلك انتقاد المسؤولين الرسميين، والحكومة والنظام السياسي،

---

(1) Robert A.DAHL, **Democracy and its Critics**, New Haven: Yale University Press, 1989, p.221
في : غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي. السيرورات والمأمول في عالم متغير**، مرجع سابق الذكر، ص31.

والنظام الاجتماعي الاقتصادي، والايديولوجيا السائدة، من دون خطر التعرض لعقاب قاس.

7- **معلومات بديلة:** للمواطنين الحق في السعي وراء مصادر بديلة للمعلومات. علاوة على ذلك، توجد مصادر بديلة للمعلومات وتتمتع بالحماية بموجب القوانين.

8- **استقلالية الجمعيات:** للمواطنين الحق في تشكيل جمعيات أو منظمات مستقلة نسبيا، بما في ذلك الأحزاب السياسية المستقلة وجماعات المصالح، وذلك لانتزاع حقوق مختلفة بما فيها تلك المذكورة آنفا[1].

يعتبر Georg SORENSEN* أن هذه الشروط السبعة تغطي ثلاثة أبعاد رئيسية للديمقراطية السياسية (أو الليبرالية)** هي: **المنافسة، والمشاركة، والحريات المدنية والسياسية.** وانطلاقا من هنا يمكن اعتبار الديمقراطية السياسية على أنها نظام حكم يفي بالمتطلبات التالية:

- **منافسة** حقيقية وواسعة بين الأفراد والجماعات المنظمة (خصوصا الأحزاب السياسية) على جميع المناصب المؤثرة في سلطة الحكمة، وذلك في فترات دورية منتظمة وبعيدا عن استخدام القوة.
- مستوى **مشاركة سياسية** شامل للغاية في اختيار القادة والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات منتظمة ونزيهة، بحيث لا تستبعد أي جماعة اجتماعية رئيسة (من البالغين).
- مستوى كاف من **الحريات المدنية والسياسية:** حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها، يضمن نزاهة المنافسة والمشاركة السياسيتين[2].

---

(1) **نفس المرجع**، ص31.

* أستاذ في السياسات الدولية وعلم الاقتصاد في جامعة أرهوس في الدنمرك، وله كتب وأبحاث عدة حول العلاقات الدولية وقضايا التنمية وعلم الاجتماع السياسي.

** يبين غيورغ سورنسن أن روبرت دال يفضل مصطلح "دولة التعدد" وأنه قد أوضح في أحد أعماله المبكرة عام 1971 انه لا يوجد أي بلد تتوافر فيه كل هذه الشوط على نحو كامل. ويوسع في كتابه Democracy and its Critics مفهوم الديمقراطية، بحيث تصبح شروط حكم الكثرة ضرورية ولكن ليست كافية لأكثر أشكال الديمقراطية اكتمالا.

(2) **نفس المرجع**، ص32.

فعندما نحاول تحديد ما إذا كانت البلدان المغاربية ديمقراطية أم لا ، علينا بالوقوف على المنافسة والمشاركة والحريات في هذه البلدان، ليس على المستوى الشكلي فقط (فكل الدساتير المغاربية تعترف بالديمقراطية التعددية والحرية)، بل أيضا على مستوى الممارسة الفعلية.

وفي مجال قياس الديمقراطية هناك مؤشر "بيت الحرية" «Freedom House »(أنظر الشكل رقم 02).

يوظف هذا المؤشر بعدا واحدا للمنافسة والمشاركة (يطلق عليه اسم الحقوق السياسية) وبعدا واحدا للحريات المدنية، ويستعمل مقياس من سبع نقاط لكل بعد بحيث

تكون البلدان الأعلى تصنيفا (أي البلدان التي تحظى بأعلى درجة من درجات الديمقراطية) عند 1-1، والبلدان الأدنى تصنيفا عند7-7 [1].

الشكل رقم 02: مؤشر بيت الحرية لقياس الديمقراطية

تصنيف البلدان	الحقوق السياسية التقويم 7-1	الحريات المدنية التقويم 7-1
	مجموع معدل التقدير	
حرة	1-2.5	
حرة جزئيا	3-5	
غير حرة	5.5-7	

المصدر: غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي. السيرورات والمأمول في عالم متغير**، مرجع سابق الذكر، ص38.

(1) **نفس المرجع**، ص ص37-38.

الجدول رقم 01: قياس الديمقراطية في المنطقة المغاربية

البلدان	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	حالة الحرية في 2015	حرية الصحافة في 2015
الجزائر	6	6	غير حرة	غير حرة
المغرب	5	4	**حرة جزئيا**	غير حرة
تونس	**1**	**3**	**حرة**	**حرة جزئيا**
ليبيا	6	6	غير حرة	غير حرة
موريتانيا	6	5	غير حرة	غير حرة

المصدر: Freedom House, **Freedom in the world 2016, Anxious Dictators, Wavering Democracies: Global Freedom under Pressure** , New York, 2016. pp.20-24.

ومما سبق وأن درسناه حول طبيعة الأنظمة المغاربية، وما هو مبين في الجدول رقم 01 يمكن أن نصنف البلدان المغاربية ضمن هذه المنطقة الرمادية التي تحدث عنها Georg SORENSEN في تصنيفه للديمقراطيات عبر العالم.

فالوضع في الدول المغاربية تميزه أنظمة شبه ديمقراطية وشبه تسلطية (باستثناء تونس بعد الثورة) : غياب دولة المؤسسات (البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات...الخ" –هذه المؤسسات موجودة ولكنها غير فاعلة وغير مستقلة–)، الدولة التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها، وليس العكس.

إن ما هو قائم في الدول المغاربية اليوم هو إما دولة الفرد (رئيس الدولة في الجزائر وسع صلاحياته على حساب باقي مؤسسات الدولة) -أو الحزب الواحد-، وإما دولة المؤسسة العشائرية (القبيلة كما هو الحال بالنسبة لليبيا)، وإما دولة تخفي جوهرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقراطية شكلية مزيفة (كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول المغاربية).

فالإشكالية المطروحة هي في جوهرها مشكل الانتقال من وضعية غير ديمقراطية (أو ذات مظاهر ديمقراطية شكلية) إلى وضعية ديمقراطية حقيقية في ظل ظروف تختلف جذريا عن الظرف الذي تم فيه الانتقال التاريخي "الطبيعي" إلى الديمقراطية في أوروبا الحديثة[1].

(1) محمد عابد الجابري،" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في: علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص184.

كما هو ظاهر فان الدولة الحديثة قد غرست هياكلها في معظم الدول العربية أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي. فقد نقلت إلى هذه الدول مؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية من جنس تلك التي كانت قائمة في الدولة المستعمرة، مؤسسات الديمقراطية الليبرالية. فبينما نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الدولة الأوروبية الحديثة بفعل تطور داخلي وبموازاة مع نشوء وتطور هذه الدولة نفسها، مما أدى في النهاية إلى نشوء مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي (الدولة)، مجتمع قوامه مؤسسات اقتصادية (شركات، بنوك..) واجتماعية (نقابات، جمعيات..) وسياسية (أحزاب ومجالس منتخبة...) وثقافية (مدارس ومعاهد ووسائل الإعلام، ونشر الثقافة...)، بينما نجد أن هياكل وبنى الدولة الحديثة في الأقطار العربية (المغاربية) والبلدان المستعمرة سابقا بصورة عامة، قد

غرستها غرسا، وبالقوة أحيانا، الدولة المستعمرة. بهذا فان السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ. أما المضمون الديمقراطي الليبرالي لهذه المؤسسات فقد امتصته الدولة امتصاصا، فأصبحت الديمقراطية لا تمارس إلا على مستوى رجالاتها (الجاليات الأوروبية)[1].

وعند استقلال الدول المغاربية، حدث فيها ما حدث في معظم الدول المستعمرة التي نالت استقلالها: لقد ورثت الحركة الوطنية التي حققت الاستقلال بنى الدولة الحديثة التي أقامها الاستعمار، فكان الاستقلال عبارة عن تأميم هذه البنى بتسلم السلطة. أما العلاقات بين الدولة والمجتمع فقد بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها سلطة دولة المستعمر، قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه.

لقد قامت دولة العسكر في الدول المغاربية (مثال الجزائر وموريتانيا)، كما في أقطار أخرى من العالم الثالث تحت ضغط مطالب وطنية، أو باسمها على الأقل: مواجهة الاستعمار والامبريالية العالمية، التنمية السريعة، تصفية الإقطاع والهياكل القديمة، جعل حد لتحكم رأس المال، تحقيق العدالة الاجتماعية، نشر التعليم....الخ. وبعبارة قصيرة لقد بررت

(1). محمد عابد الجابري،" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **مرجع سابق الذكر**، ص 185.

دولة العسكر نفسها بأنها الوحيدة القادرة على حرق المراحل على طريق التحرر الوطني وبناء الدولة الحديثة، ولذلك لم تتردد في وصف نفسها بأنها دولة الثورة.

والى جانب دولة العسكر التي أغلقت الباب أمام الديمقراطية التعددية، وبالتالي أمام نمو مؤسسات المجتمع في الوطن العربي، كان هناك ولما يزل ما يمكن وصفه بالدولة التقليدية، الدولة التي يقوم كيانها على توظيف القبيلة في الإمساك بالمجالات المختلفة، السياسية والاقتصادية والثقافية، والحرص بالتالي على تحجيم المجتمع في إطاره التقليدي الذي تقوم المؤسسات الطبيعية (القبيلة كما في حالة ليبيا) محل المؤسسات الحديثة من مجالس منتخبة وأحزاب وجمعيات ونقابات التي تشكل قوام المجتمع المدني*[1].

هناك إلى جانب دولة العسكر والدولة التقليدية في المغرب العربي دول شبه ليبرالية، شبه ديمقراطية، ويتعلق الأمر خاصة بالجزائر والمغرب وتونس قبل الثورة. إن غياب الديمقراطية في هذه الدولة ليس غيابا مطلقا، إذ توجد منها مظاهر معينة (اللجوء إلى الانتخابات بصفة دورية ومنتظمة)، ولكن ذلك لم يكن ليمنع الحكم الفردي في هذه البلدان من الكشف عن وجهه بوضوح، من حين إلى آخر ، خصوصا عندما تنجح القوى الفاعلة في البلاد في توظيف ذلك الهامش الديمقراطي في طرح القضايا الجوهرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية (مثل حالة الجزائر مع مشروع المصالحة الوطنية).

---

*إن "**المجتمع المدني**" هو أولا وقبل كل شيء، مجتمع المدن، وان مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي/ القروي التي تتميز بكونها مؤسسات "طبيعية" يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة والطائفة...الخ). فالبحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني في قطر من الأقطار لا بد من أن ينطلق من النظر في وضعية المدينة في ذلك القطر: هل هي التي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها...أم أن المجتمع البدوي – القروي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته وقيمه وفكره ؟

فيما يخص البلدان المغاربية فان الأمر واضح حيث كانت الأرياف وما زالت هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها، فضلا عن هيمنتها الديمغرافية، ليس في الجبال والسهول والصحاري والقرى والأرياف فحسب، بل في المدن نفسها التي تتكون الأغلبية من سكانها من الوافدين عليها ضمن موجات متواصلة من "الهجرة من الأرياف إلى المدينة". أنظر: محمد عابد الجابري،" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **مرجع سابق الذكر**، ص188، أنظر أيضا حول مفهوم المجتمع المدني: Michel CAMAU, "Changement politiques et problématique du changement", in: **Changements politiques au Maghreb (**Collections d'études de l'annuaire de l'Afrique du Nord), Paris: CNRS,1991. (1). **نفس المرجع**، ص.187.

المطلب الثاني: النخب في الدول المغاربية

إن دراسة النخب * ودورها في العملية السياسية، تشكل مسألة أساسية خاصة إذا تعلق الأمر بعملية الاندماج المغاربي ، حيث تبرز أكثر من أي وقت مضى دور النخب في تفعيل مؤسسات وهياكل إتحاد المغرب العربي، بإعادة النظر في أولوياتها واختياراتها تجاه مسار الاندماج في المنطقة المغاربية .

وبالتالي فمسار البناء المغاربي يرتبط بدور النخب الفاعلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا للخروج من مأزق الانقسام والتفكك خاصة في ظل التحديات التي تواجهها التكتلات الإقليمية في الوقت الراهن، على غرار الإتحاد الأوربي الذي عرف انسحاب بريطانيا (خامس قوة اقتصادية في العالم) في منتصف هذا العام 2016.

1. تعريف النخبة والنخبة السياسية

موضوع النخبة** ليس حديثا حيث تناوله Max Weber الذي تفطن لأهمية الوظيفة الكاريزمية في التطور التاريخي[1]، حيث تشكل الكاريزمة أحد القواعد الأساسية التي

*حسبGuy Rocher (عالم اجتماع كندي اهتم في كل أعماله بمسألة التغير الاجتماعي، أهم مؤلفاته: « Introduction à la sociologie générale » الذي ترجم إلى عدة لغات.) إن تحليل النخبة تأخذ قيمتها الكاملة في إطار عملية تحليل هيكلية شاملة (معرفة مكانة النخبة مقارنة بالنخب الأخرى تحديد المراكز التي تتواجد فيها وتريد أن تكون فيها). أنظر:

Guy ROCHER , "Multiplication des élites et changement social au Canada français", *Revue de l'Institut de sociologie*, n°1, Bruxelles : Université libre de Bruxelles , 1968, pp. 79-94. in :**http://pages.infinit.net/sociojmt,** 10/11/2016.

*** وكلمة نخبة في اللغة العربية من أصل الفعل ينخب، نخباً، فهو ناخب الشيء، أي أخذ أحسنه, ونخب جمع نخبة أي المختار من كل شيء، ويشير مصطلح Elite في اللغة الانجليزية إلى جماعة أو جزء منها أختير أو نظر إليه على أنه الأفضل والأكثر نفوذا وقدرة، وتعرف بأنها الفئة القائمة على صنع السياسة وتنفيذها وتلك القادرة على التأثير والمشاركة.

(1) Max WEBER,: **The Sociology of Religion** (trad. par E. Fischoff de Wirtschaft und Gesellschaft), Beacon Press, 1963, in Guy ROCHER , "Multiplication des élites et changement social au Canada français", *Revue de l'Institut de sociologie*, n°1, Bruxelles : Université libre de Bruxelles , 1968, p.5. in :**http://pages.infinit.net/sociojmt,** 10/11/2016.

تستند إليها أفعال النخب المجددة (novatrices) خاصة في فترة التحولات السريعة. غير أن الاقتراب النخبوي لم يتبلور إلا في العصر الحديث بفضل إسهامات العالم الايطالي Vilfredo PARETO من خلال نظريته عن حركة النخب (la circulations des élites) التي يعطيها وظائف من الصف الأول في إطار التوازن الاجتماعي والثورات[1]. ويذهب Gaetano Mosca أبعد من ذلك عندما يقدم نظرية كاملة عن التاريخ استنادا إلى مختلف النخب الحاكمة[2]. كما قدم C. Wright Mills إسهامات كذلك في هذا المجال عندما درس النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا عندما درس رؤساء النقابات الأمريكية[3].

كما قدم Schumpeter إسهامات معتبرة في هذا المجال من خلال بحوثه عن التاريخ الاقتصادي انطلاقا من دراسته عن "**المقاول**" كفاعل مهم للتجديد، والتغيير والتنمية الاقتصادية، كما يمكن أن يكون مصدرا للمقاومة ومعارضة التغيير.

إن المفهوم الذي قدمه كل من Pareto و Mosca وMills عن النخبة يعادل الطبقة الحاكمة أو المهيمنة أو السياسية ، فبالنسبة لهم النخبة هي دائما مجموعة من الناس توافرت لهم مجموعة من المواهب: النفوذ، وقوة ضغط، والسلطة والثروة .

أما Guy ROCHER فيذهب أبعد من ذلك في تعريفه للنخبة فيعرفها على أنها" تتألف من أشخاص أو مجموعة من الأشخاص الذين تكون أفعالهم ذات دلالة بالغة بالنسبة لجماعة أو مجموعة وتمارس عليها تأثير، سواء من خلال الحكم، أو السلطة التي يتمتعون بها، أو من خلال الأفكار، والمشاعر، أو الانفعالات التي يظهرونها"[4].

---

(1) Vilfredo PARETO : **Traité de Sociologie générale**, Paris :Payot, 1919, vol. II, pp. 1293-1305. In : Guy ROCHER , "Multiplication des élites et changement social au Canada français", **op.cit.,**p.5.
(2) Gaetano MOSCA : **Elementi di scienza politica**, 2e édition, Turin : Fratelli Bocca Editori, 1923.in : Guy ROCHER , "Multiplication des élites et changement social au Canada français", **op.cit.,**p.6.
(3) C. Wright MILLS : **The Power Elite**, New York: Oxford University Press, Inc., 1956, **The New Men of Power : America's Labor Leaders**, New York: Harcourt Brace, 1948.
(4) Guy ROCHER , "Multiplication des élites et changement social au Canada français", *Revue de l'Institut de sociologie*, n°1, Bruxelles : Université libre de Bruxelles , 1968, pp. 79-94. in :**http://pages.infinit.net/sociojmt**, p.11, 10/11/2016.

ويعرفها على الدين هلال على أنها هي تلك الأقلية التي تتمايز عن باقي أفراد المجتمع من حيث نفوذها وتأثيرها. ومن ثم فالنخب تعبر عن مجموعات مختلفة كالنخبة السياسية وهى التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، وهناك النخبة الاقتصادية والنخبة العسكرية، ونخبة المثقفين...إلخ.[1]

في حين يقول **برهان غليون** في كتابه "النخبة والشعب": « تطلق الأدبيات الاجتماعية اسم نخبة، أو بالأحرى نخب، على تك المجموعات التي تتمتع، بقدر يزيد أو ينقص ، بالنفوذ أي الموارد المجتمعية، من سلطة وثروة ومواقع اجتماعية ومعرفة، والتي تتعدد أشكالها بنخبة اقتصادية، واجتماعية وسياسية وثقافية ودينية وإدارية وتقنية وعسكرية.

ويضمر ذلك أن وصولها أي الوضع الذي تحتله في المجتمع مرتبط بكفاءاتها ومقدراتها الخاصة. ومن هنا سمة النخبة التي التصقت بها»[2].

وتأتي النخبة السياسية كمفهوم حاول المختصون من خلاله تسليط الضوء على جماعة بشرية معينة، تعيش في إطار النظام السياسي وتمارس نمطا من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم إذ إن الحاكم الفرد (عمليا) وعبر مر التاريخ لا يستطيع ممارسة السلطة بمفرده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسته للسلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها ، وقد اصطلح المختصون لذلك تسمية النخبة السياسية*.

(3). علي الدين هلال، النخبة السياسية، **محاضرات ألقيت لطلبة ماجستير علوم سياسية** ، نظم سياسية،،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس 2012.

(1). برهان غليون، **النخبة والشعب**، سوريا: دار بترا للنشر والتوزيع، 2010، ص.12.

* وقد طور هذا المفهوم عالم السياسة روبرت دال (R.Dahl) عندما تكلم عن النخب المتعددة (Plural Elite) بدلا من مفهوم النخبة الحاكمة ، على أساس أن في كل مجال من مجالات الحياة السياسية والاجتماعية... هناك مجموعة من الأفراد أكثر تأثيرا على صناعة القرارات ، وكل يشكل نخبة في مجاله وهكذا تتعدد النخب بتعدد مجالات الحياة وتعدد مصادر التأثير.

كما ساهم روبرت ميتشل (1876– 1939) (Robert Michels) في تطوير نظرية النخبة، حيث يرى أن استمرار عملية التمثيل تفرض سيطرة الممثلين على من يمثلونهم، وهكذا فالكفاح من أجل الديمقراطية ليس إلا صراعا بين نخب على حيازة السلطة .

2. النخب السياسية المغاربية

يعتبر **برهان غليون** انه لا يمكن لنخبة أن تنشأ وتكون فاعلة وقادرة على إنشاء جماعة سياسية من دون تحقيق شرطين أساسين: الاستقلال عن أصحاب المشاريع والأعمال والمال من جهة، وتكوين وعي واضح بالمسؤولية تجاه المجتمع والرأي العام من جهة ثانية. وعلى درجة هذا الاستقلال وقوة الشعور بالمسؤولية لدى النخب تتوقف مقدرتها على تأسيس جماعة سياسية مستقرة وفاعلة، في هذه الحالة يمكن الحديث عن نخبة بالمعنى السياسي والفكري، تحت مواقع المسؤولية في توجيه المجتمع داخل الدولة وعلى مستوى الرأي العام

معا. وهي المقصودة بالنخبة الاجتماعية، لتمييزها عن الفئات التي تعيش شرطها الوجودي من دون طموح إلى لعب دور في قيادة المجتمع أو توجيه شؤون الدولة[1].

من هنا فان دراسة نشوء النخب، وطريقة تكوينها، وأسلوب إعادة إنتاجها، ونوعيتها مدخلا أساسيا لفهم قيام الدول ومصير المجتمعات السياسية، وأسلوب ممارسة السلطة وتطبيق السياسات العامة الكبرى. وهذه العوامل هي التي تحدد طبيعة علاقات النخب بالطبقات الاجتماعية وتصورها الذاتي لدورها وهويتها والمهام المطلوبة منها[2].

فاستقلال النخبة عن الطبقة المالكة، يعني أن تتجاوز منطق المصالح الخاصة وتستوعب منطق المصلحة العمومية. وهو الذي يمكنها من أن تمثل الكلية الاجتماعية، وأن تحقق، بوجودها وعملها معا، التواصل بين الأطراف، والتنسيق بين المصالح، وبث الانسجام والاتساق داخل النسق الاجتماعي بأكمله،مما يشك شرط قيام الدولة وتشغيل المؤسسات العامة.

← وفي الصياغات الماركسية ونيو ماركسية نجد العالم البريطاني رالف ميلباند (Miliband) ركز في مفهومه للنخب السياسية على العلاقة بين الدولة والطبقة ، فالطبقة الحاكمة عنده هي طبقة مسيطرة تنقسم من الداخل إلى عدد من النخب الاقتصادية التي تسيطر على إدارة الاقتصاد ، كما تسيطر على إدارة الدولة، وسيطرتها عليها تتم من خلال نخبة الدولة (State Elite) التي تتكون بدورها من نخب فرعية تعكس المؤسسات الرئيسية فيها (الحكومة – الإدارة والجيش والشرطة والمؤسسات الرئيسية القضائية والحكومات المحلية والهيئات البرلمانية.

(1). برهان غليون، **مرجع سابق الذكر**، ص14.

(2). نفس المرجع. ص.14.

فهكذا يمكن التمييز بين مجتمعات تنجح في تكوين نخب مستقلة نسبيا، تستحضر مفهوم الدولة، أي السلطة العامة والمصلحة العليا، وأخرى تعاني من سيطرة أصحاب المصالح الخاصة من دون توسط نخب عمومية، وتتقاسم النفوذ في ما بينها، أو تخضع لسيطرة بيروقراطيات تضطهد الجميع وتستغل سيطرتها على الدولة لخدمة مصالحها. وقسم كبير من جمهوريات اليوم يقع فريسة هذا النموذج من سيطرة بيروقراطية عسكرية مستقلة أو متحالفة مع رجال المال والأعمال، اللذين ينزعون إلى التحول في مثل هذه الظروف إلى مافية خاصة، وتفتقر إلى حد أدنى من الالتزام والاستقلالية، وهذه المجتمعات هي التي تعيش أزمة مستمرة في السلطة على مستوى القيادة والتنظيم والتسيير والإدارة معا[1].

وحسب برهان غليون هذا هو المدخل لفهم مشكلة النخبة في المجتمعات العربية الحديثة.

فأزمة النخب العربية حسبه بدأت مع تفاقم أزمة مشروع الحداثة أي التغيير الذي ارتبطت به كرؤية وكممارسة تارخيين جماعيين. وتجلت الأزمة خلال عجز النخبة التي استلمت القيادة والسلطة في كل الميادين، الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، عن تحقيق برنامجها، وفي تخبطها المتزايد في تحقيق المهام التي وضعتها نصب عينها. ومع التجلي المتزايد لهذا العجز والإخفاق في تلبية متطلبات الحداثة وأجندتها التاريخية، أخذت الهوية الحديثة التي كانت مصدر قوة وشرعية للنخب الجديدة، تبدو بمثابة قطيعة مع المجتمع والأمة، أي انشقاق عن المجتمع والرأي العام، يعكس استلاب هذه النخب أكثر بكثير مما يبرهن على استقلاليتها وريادتها، كما كان الأمر في السابق*.

---

(1). **نفس المرجع**، ص.20.

* إن النخب العربية في البداية لم تنشأ في إطار توسع طبقة برجوازية قوية مكونة من رجال الأعمال والمال، ولم تتكون كنخبة ليبرالية تعكس توسع الهيمنة الاجتماعية والإيديولوجية لأصحاب المشاريع الرأسمالية، وتعمل على التوفيق بين مصالحهم كأساس لضمان اتساق الكل وضمان المصلحة العمومية، أي استقرار النظام العام، ولم تنشأ في سياق بناء الدولة المركزية القومية، كما حصل في أوروبا عموما، وما رافق ذلك من تكوين نخبة تكنوقراطية وإدارية قوية تضع جدول أعمال الجماعة وتصوغ برنامج عملها التاريخي وتضمن التفاهم والاتساق بين جميع الأطراف الاجتماعية. لكنها نشأت في سياق استجابة النظم الاجتماعية التقليدية لتحديات ←

وما حدث في الدول العربية– بما فيها الدول المغاربية– هو انحلال النخبة الاجتماعية بأكملها، ومعها وظائف الانسجام والتنسيق والتواصل داخل المجتمع والدولة وتحول مضطرد لأعضاء هذه النخبة إلى أصحاب مصالح خاصة لا يفكرون إلا بتعظيم فوائدهم وزيادة منافعهم.

فالنخب المغاربية وأنظمتها السياسية، يغلب عليها الصفة التسلطية و"الوصاية الأبوية" وهي مرتبطة بالأساس بأنظمة ريعية، أي أن الشرط الأساسي الذي تحدث عنه برهان غليون وهو شرط الاستقلالية عن الطبقة المالكة يغيب في طبيعة النخب العربية، فهي ترتبط بالمال والثروة لهذا نجدها في مجال الممارسة ترتبط بالمصالح الضيقة لهذه النخب بدلا من الاهتمام بالمصلحة العمومية*. والتكامل المغاربي هي قضية تهم الشعوب المغاربية

بأكملها وترتبط بهدف أسمى وهو تحقيق التنمية والرفاهية لهذه الشعوب، فكثيرا ما نجد النخب الحاكمة المغاربية تتحدث عن الاندماج المغاربي وضرورة العمل المشترك بين الدول المغاربية، إلا أن الواقع العملي يظهر عكس ذلك حيث أن المبادلات البينية المغاربية لا تتجاوز 3٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول المغاربية في حين أن المبادلات المغاربية مع دول الاتحاد الأوروبي تتجاوز 70٪ .

← الحداثة وسعي أصحاب السلطة فيها أمام انهيار النخب التقليدية إلى توليد نخب جديدة، قادرة على الرد على تحديات الحداثة. فبناء النخب ارتبط مباشرة ببناء الدولة الحديثة وتلبية حاجاتها، وبالتالي الخضوع إلى حاجات هذا البناء والخضوع لها. ولا يزال الرصيد الخاص من المعرفة الحديثة، والشهادة العلمية، خاصة إذا كانت من جامعة غربية، هو مصدر شرعية الصعود إلى صفوفها والانخراط فيها. وحتى العسكريين والمسؤولين السياسيين يبدون اهتماما كبيرا باللقب العلمي.

* إن عددا من أصحاب النظريات الراديكالية ومنهم Wallerstein يعتبرون بأن النخبة الحاكمة في معظم دول الأطراف ، إن لم يكن فيها جميعا، وحتى في دول شبه الطرف، تتصرف بطرق تخدم مصالح دول المركز داخل مجتمعاتها بالذات، ولا تنتهج سياسات من شأنها أن توجد فرصا ولو ضئيلة لتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها. وتشجع دول المركز والشركات الكبرى المتعدية الجنسيات هذا النهج وهي لا تتردد غالبا في التدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر، كي تساعد الأنظمة العميلة لها أو لكي تطيح بالحكومات التي تهدد وضع طبقة **الكومبرادور** (الطبقة المسيطرة) في دول الأطراف. وأكثر الأمثلة التي تقدم هنا هي الإطاحة بحكومة **سالفادور أليندي** في شيلي التي تعتبر من دول شبه الطرف عام 1973.

لهذا نجد Ernst HAAS في دراسته للتجربة الاندماجية الأوروبية يركز على دور النخب السياسية في تحقيق العملية الاندماجية، على أساس أن النخب هي المحرك الحقيقي في تلك العملية[1] ؛ بل أكثر من ذلك فهي أساس بناء الدولة فكما يقول برهان غليون نشوء النخبة هو شرط أساسي لنشوء الدولة وتطور نظام عام سياسي ومدني يحرر المجتمع من العنف والانقسام وعدم الاستقرار، فهي تعني وجود قيادة ، بما يتضمنه مفهوم القيادة من الرؤية الموحدة، ومنظومة المعايير التي تضبط نشاط الأفراد في كل ميادين العمل الجمعي، وأجندة تاريخية تحدد الأولويات وتنظم مسيرة مجتمع ككل. ومتى ما فقدت النخبة الحاكمة هذه القيم تحولت إلى طبقة خاصة تحتل مؤسسات الدولة والمجتمع وتستعمرها[2].

(1) Ernst HAAS, **The Uniting of Europe**, Stanford, Stanford University Press, 2e ed., 1968, in: Dario BATISTELLA, **Théories des relations internationales**, op.cit., pp. 416.

(2). برهان غليون، **مرجع سابق الذكر**، ص.22.

3. النخب المغاربية ومسار البناء المغاربي

يمتد الجذر التاريخي لفكرة المغرب العربي إلى فترة الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، وقبل ذلك إلى الفترة ما قبل الاستعمارية ، حيث أن الحلم التوحيدي قد تحقق من طرف الموحدين والمرابطين (ما بين القرن الحادي عشر – الثالث عشر) والذي أعطى للمغرب طابعه الثقافي والإسلامي[1]. وقد تأسست الفكرة الاندماجية خلال الفترة الاستعمارية في أوائل القرن العشرين وتطورت عقدا بعد عقد، كما تعددت مراكز الدعوة إليها من اسطنبول في أوائل القرن إلى باريس في العشرينات ثم انتقلت الفكرة إلى أقطار شمال إفريقيا ذاتها في الثلاثينات حيث أصبحت أحد المحركات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في المغرب، تونس والجزائر ووضعت في برامج الجمعيات الثقافية وأصبحت في الخمسينات تشكل الإطار المرجعي لحركة التحرر الوطني في المنطقة[2] على اعتبار أن الميلاد الرسمي للفكرة يرجع إلى مؤتمر طنجة في أفريل 1958 الذي ضم المنظمات الرئيسية الثلاثة في

المنطقة وهي الحزب الدستوري الجديد في تونس، جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الاستقلال في المغرب، وفي إطار هذا المؤتمر تم اقتراح إنشاء جهاز وحدوي دائم تمثل في الكتابة المغاربية الدائمة والتي أنشأت من طرف نفس الأحزاب بعد اجتماعها في تونس في شهر جوان من نفس السنة.

إلا أن هذه الهيئة بقيت دون وجود ميداني يذكر حتى بداية الستينات، وبعد الاستقلال الجزائري تم لقاء بين وزراء الخارجية لكل من الجزائر وتونس والمغرب الذين أكدوا في شهر ماي سنة 1963 في بيان مشترك على ضرورة بناء المغرب العربي الكبير، فرغم التوتر الذي كان قائما بين الجزائر والمغرب غداة استقلال الجزائر، والذي أدى إلى أول مواجهة بين البلدين (أكتوبر 1963)، تمت أول محاولة للتعاون الإقليمي ما بين 1964 و1970[3].

(1) Djamel Eddine GUECHI, **op.cit.,** p.23.

(2) خوني رابح، حساني رقية، **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي** ، في: **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية**، سطيف: جامعة فرحات عباس ، 8-9 ماي 2004، ص.4.

(3) Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, Casablanca: Toubkal, Paris : L'Harmattan, 1996, p.9.

لقد تم تنظيم ستة ندوات وزارية، وفي يوم 11 أكتوبر سنة 1964 تمخض عن الندوة التي نظمت بتونس والتي جمعت وزراء الاقتصاد لكل من تونس، الجزائر والمغرب، ثم فيما بعد ليبيا، بروتوكول اتفاق يقضي بإنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة (Comité Permanent Consultatif Maghrébin) وتتمتع هذه اللجنة بشخصية قانونية وتتكون من مجموعتين من المؤسسات ولقد اجتمعت هذه اللجنة حوالي سبع مرات خلال الفترة 1965-1975، كانت آخر الدورات العادية منها هي تلك التي انعقدت عام 1967 والتي تمت فيها المصادقة على النصوص القانونية النهائية للجنة وإنشاء أمانة عامة، وكان من ضمن توصياتها كذلك العمل على الانتقال إلى التكامل المغاربي ووضع برنامج حكومي انتقالي لا يتجاوز مدة خمس سنوات.

وكانت محاور اهتمام مختلف اجتماعات وزراء الاقتصاد المغاربة هو التأكيد في كل مرة على التكامل الهيكلي للدول الأعضاء، التنسيق في علاقاتها بالسوق الأوروبية المشتركة

مع الدول النامية الأخرى، تحرير المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، التنسيق بين السياسات الجمركية...الخ.

كما تم انجاز حوالي 60 دراسة خاصة بمختلف جوانب الاستثمار والمنافع الاقتصادية خاصة في الميدان الصناعي. ولم يتم انجاز أو تطبيق وتنفيذ أي دراسة أو توصية إلا باستثناء إنشاء القطار المغاربي الذي كان يربط ما بين الدار البيضاء المغربية، وبتونس مرورا بالجزائر.

والملاحظ انه خلال الفترة التي تم فيها وضع هذه الهيئات المغاربية وما تمخض عنها من توصيات واقتراحات لتعزيز التقارب والتعاون والاندماج كهدف بعيد المدى، شرعت كل دولة في تبني نموذج تنموي يختلف من دولة لأخرى ولا توجد بينها أي تشاور أو تنسيق. إن الرؤى الإيديولوجية التي هي الأساس في الاختيار السياسي والاقتصادي قد تطورت بصورة كبيرة في المغرب العربي منذ 1960. وقد ظهرت الاشتراكية في المغرب العربي خلال الستينات كإيديولوجية لعدد من الدول مثل الجزائر وليبيا وبأساليب مختلفة[1].

---

(1) عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص ص.157-158.

بدأت **الاشتراكية** في الجزائر في عام 1963 مع ظهور التسيير الذاتي، وأصبح نظام التسيير الذاتي رسميا بمراسيم مارس 1963 التي أكملت تلك الموقعة في 1962 والخاصة بالأملاك الشاغرة. وقد هدف الخيار الاشتراكي كنموذج للتنمية إلى التطوير الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبعد 1965 أبقي على التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي ولكنه ألغي من القطاع الصناعي[1].

إن الطريق غير الرأسمالي للتنمية هي فكرة اجتماعية- اقتصادية قامت على فهم فلسفي مستمد من الماركسية اللينينية، ترمي هذه الفكرة إلى إلغاء النظام الرأسمالي لاستبداله بالنظام الاشتراكي ثم الشيوعي. تناقض هذه الفكرة كلية الفكرة الليبرالية الاقتصادية للتنمية وتتبنى المادية التاريخية كنموذج للعمل التنموي الثوري والإصلاحي على السواء. يعتبر مفكروا هذا الاتجاه أن **التخلف** هو في الواقع **تخلف الرأسمالية**، وبالتالي للخروج من التخلف يكفي أن نتخلى عن الرأسمالية. وذلك لن يتم إلا من خلال:

* تأميم وسائل الإنتاج،

* خلق قطاع قوي احتكاري (احتكار الدولة).

* تبني تخطيط اشتراكي موجه.

نظرية جيرار ديستان دي برينيسG.D .DE BERNIS *

تستند نظريته على ضرورة الاستثمار في الصناعات المصنعة –الثقيلة–، التي تعمل على خلق آثار دفع لصناعات أخرى من خلال توفير المواد الأولية اللازمة لها ومن خلال منحها الآلات والتجهيزات اللازمة لرفع إنتاجيتها(2).

على هذا الأساس قام الاقتصادي الفرنسي ببلورة فكرة ما يعرف به نموذجه اليوم نقاط المرور الإجبارية (Points de passage obligatoires) وتتلخص هذه النقاط فيما يلي:

---

(1) عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مرجع سابق الذكر، ص158.

* مفكر اقتصادي فرنسي ذو توجه اشتراكي، تأثر كثيرا بأستاذه François PERROUX وألهمه في كثير من المسائل المتعلقة بالسلطة والهيمنة وعدم التماثل في الاقتصاد. نظريته عن التنمية متأثرة كثيرا بأفكار فرانسوا بيرو واقتصاديي المدرسة البنائية (Gunnar Myrdal, Prebisch, Furtado)

(2) G.D .DE BERNIS: " Contribution à L'analyse des voies Africaines du socialisme: les coopérations rurales " in : Mohamed DAHMANI, les voies de développement dans l'impasse, O.P.U, Alger, 1987, p.174.

– تشكيل قاعدة مستقلة للتراكم، انطلاقًا من الفائض الفلاحي.

–خلق حركية متبادلة بين العلاقات الاجتماعية وبين نمو قوى الإنتاج في القطاع الفلاحي والصناعي.

– البناء التدريجي لنسق إنتاج وطني.

– تحويل البنى الاجتماعية الزراعية بإعطاء السلطة للفلاحين.

– إعادة توجيه نظام الإنتاج الزراعي نحو الزراعات المعاشية.

– تنظيم تبادلات مدينة / ريف لصالح الفلاحين.

– إقامة صناعات متمركزة ذاتيا ومراقبة من طرف الدولة في إطار تخطيط مضبوط وصارم(1).

وهي النقاط التي كان جانب كبير منها موضع التجربة في الجزائر في عهد الرئيس **هواري بومدين (1976–1965)** وهي التجربة التي قامت على مبدأ الصناعات المصنعة كما جرى تطبيق جانب من هذا التوجه ضمن **تجربة تونس** في عهد أحمد بن صالح.

إن الإستراتيجية التنموية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، تندرج أساسا وبالدرجة الأولى ضمن محاولة التغلب على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي ورثته عن المرحلة الاستعمارية الطويلة، إن هذه المهمة كانت في نظر المشرفين على العملية، لا يمكن تحقيقها إلا بتعزيز الاستقلال الوطني من خلال محاولة الخروج من دائرة التبعية والتخلف عن طريق مشروع اجتماعي وطني يبحث عن استكمال التحرر من تبعات المركز الرأسمالي. وبهذا الصدد وقع إجماع يتعلق بضرورة بناء نموذج تنموي يرتكز على **التصنيع (الصناعات المصنعة:** منتجات الطاقة، الصناعات الكيميائية، التجهيزات الصناعية، آلات الإنتاج،...الخ) باعتباره العامل الأكثر قدرة على تحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

---

(1) Mohamed DAHMANI, **op.cit,** p.175.

انظر أيضا Gérard Destanne De BERNIS, « Deux stratégies pour l'industrialisation du Tiers Monde. Les industries Industrialisantes et les options Algériennes »,in : Tiers-Monde , Volume 12, N° 47 , 1971 pp. 545-563

وعلى المستوى الاقتصادي، فان الاشتراكية الجديدة التي وضعت ابتداء من 1965 قد ترجمت بتوجيه الدولة للقطاع الصناعي من خلال تأسيس شركات وطنية عمومية، وقد تدعم القطاع العام بتأميم القطاع الصناعي والمالي والمناجم بما فيها المحروقات التي تعتبر آخر قطاع تم تأميمه جزئيا في فيفري 1971.

وتمثلت أهم مظاهر اشتراكية الدولة الجزائرية في مركزية النظام الاقتصادي في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وللأرض التي تعتبر من ممتلكات الدولة وفي آليات القرار التي تخص التوزيع القطاعي للاستثمارات وتمويلها وتنظيم إنتاج السلع والخدمات، بالإضافة إلى تسويق المنتجات الوطنية والمستوردة مع احتكار الواردات الممنوحة للشركات الوطنية والدواوين العمومية.

هذا النوع من الاشتراكية كان سببا في ظهور **طبقة من المسيرين*** التي تمتلك سلطة اقتصادية ضخمة بفضل مراقبة الدولة التي تمارسها على الشركات العمومية والوزارات الاقتصادية، وهو ما أدى إلى بيروقراطية الاقتصاد، وأدى إلى أزمة تسيير من قبل الدولة

ملموسة في ظهور الزيادة واستمرارها في النفقات والتبذير والرشوة والعجز والإفلاس المالي للمؤسسات العمومية التي أصيبت بالشلل والاختناق خلال السبعينات والثمانينات.

لقد اختار بورقيبة النظام الليبرالي مباشرة بعد استقلال تونس عام 1956، إلا أن توجيه الدولة التدريجي للاقتصاد التونسي في بداية الستينات أدى ببورقيبة إلى تغيير الاتجاه إلى درجة تغيير اسم الحزب الواحد الذي أصبح يسمى بالحزب الاشتراكي الدستوري في عام 1964.

وقد تكرست **الاشتراكية التونسية** بالاستعانة بأحمد بن صالح الأمين العام السابق للاتحاد العام للعمال التونسيين، حيث أسندت إليه عام 1962 وزارات التخطيط والمالية والزراعة والاقتصاد، وخولت له مهمة تنظيم التنمية المخططة للاقتصاد التونسي. وأصبح تنظيم الاقتصاد التونسي يعتمد على ثلاثة قطاعات مختلفة قانونيا، التعاونيات، والقطاع الخاص، والقطاع العام[1].

*طبقة الكوبرادورات بمفهوم نظرية النظام العالمي(أنظر نظرية والرشتاين في الفصل الأول).

(1) عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص.159-160.

ولقد تجسدت الاشتراكية التونسية من خلال الإصلاحات التي أجريت عام 1964 في مجال الزراعة والتي تمثلت في تجميع المستثمرات الزراعية وتنظيمها على شكل تعاونيات للإنتاج تتوفر على التجهيزات والأدوات المناسبة. إلا أن هذا النوع من التنظيم كان له آثارا سلبية إذ أفلست ثلاثة أرباع هذه التعاونيات. أما في المجال الصناعي قامت الاشتراكية على توسيع القطاع العمومي وخلق شركات تدخل في إطار الإستراتيجية التي تخدمها تنمية الصناعة الخفيفة مثل الصناعة النسيجية والبلاستيك، والتغليف وتعليب الفواكه والخضر الموجهة أساسا إلى تغطية الحاجيات المحلية. وفي قطاع التجارة ترمي الإصلاحات إلى إعادة تنظيم شبكات التوزيع من خلال خلق مستودعات للدولة، ومن خلال المراقبة الشديدة للتجارة الخارجية، خاصة عن طريق تقليص الواردات من اجل تخفيض عجز الميزان التجاري.

وكنتيجة للآثار السلبية لهذه السياسات تم التخلي عن النهج الاشتراكي والعودة إلى النظام الليبرالي في عام 1969.

أما في **ليبيا** فبوصول القذافي على رأس الحكم تبنى الشعار الناصري حرية، اشتراكية، وحدة، ووضع حدا للتعددية الحزبية وأسس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي. ولقد تجسدت هذه الاشتراكية من خلال الثورة الشعبية (1973) بخلق مؤسسات سياسية جديدة مبنية على المؤتمرات الشعبية المنظمة وفق قاعدة إقليمية (الأحياء والقرى والبلديات) أو قطاعية (حسب قطاعات النشاط باستثناء الجيش والشركات النفطية والبنوك)، وتعيين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التي تمثل سلطتها التنفيذية. وهكذا فكل بلدية تسير من قبل لجنة شعبية والحكومة تدعى باللجنة الشعبية العامة[1].

تقوم **الاشتراكية الليبية** على سلسلة من الممنوعات مثل: إلغاء القطاع الخاص، وإلغاء التجارة الصغيرة، وإلغاء المهن الحرة، وإلغاء كراء العقارات، ومنع توظيف اليد العاملة الأجيرة..الخ.

ولقد تم تغطية الصعوبات الاقتصادية لليبيين بين عامي 1973 و1986 بالعائدات النفطية التي كانت جد مهمة أثناء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

---

(1) Paul BALTA, **op.cit**., pp 40-50.

في حين أن **الخيار الإيديولوجي** للمملكة المغربية فكان على أساس تبني اقتصاد السوق منذ الاستقلال. إن تنمية القطاع الخاص المغربي ليست نتيجة لآليات وقواعد اقتصاد السوق في إطار الشفافية كما هو الحال في الدول الرأسمالية المتقدمة، بل أن القطاع الخاص نما في الحقيقة في إطار الملكية التي ساهمت مباشرة في ازدهاره.

وبالموازاة مع القطاع الخاص، أسست الملكية قطاعا عموميا في المجال الصناعي: الفوسفات، والصناعة الكيميائية والصناعة الغذائية الزراعية، صناعة الاسمنت..الخ. في الوقت ذاته فقد حول احتكار المملكة النظام السياسي والاقتصادي، القطاع العمومي إلى نوع من الممتلكات الخاصة، وهذه الخطوات لم تعط نتائج مرضية، فالمغرب وجد نفسه يعاني من الأزمة الاقتصادية منذ السبعينات، التي زاد من حدتها تفاقم الديون الخارجية. أدت هذه السياسات الاقتصادية إلى حصر الثروة بين أقلية من الشعب المغربي، وتفاقم الفوارق الاجتماعية واللامساواة الجهوية.

لقد أصبح **النظام الموريتاني ليبراليا** مباشرة بعد الاستقلال، وقد كان المجتمع الموريتاني أساسا مجتمعا ريفيا، كما أن الاقتصاد الموريتاني كان بدائيا (فلاحة، ورعي ومنجم) سيطر عليه القطاع الخاص. وقد أكدت عسكرة السلطة عام 1978 الاختيار الرأسمالي وجسدت انحرافات أعوان الدولة والقطاع العمومي.

فمن خلال عرض بسيط للخيارات التنموية للنخب السياسية المغاربية بعد استقلالها يظهر التباين والاختلاف في هذه الخيارات، ومن هنا يتبين أن فكرة التكامل المغاربي لم تكن تحظى آنذاك باهتمام كبير بقدر ما كانت موجهة للاستهلاك المحلي ولأغراض سياسية مرحلية تفتقر إلى النظرة الإستراتيجية البعيدة المدى، ومع بداية عقد السبعينات لم يبق من اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة إلا اسمها ومقرها ودخلت المنطقة في مرحلة جديدة من التوترات السياسية أثرت كثيرا على المسيرة الاتحادية[1]، مثل:

– التخلي عن التوجه التعاوني الاشتراكي لتونس ابتداء من سنة 1969.

– انسحاب ليبيا من اللجنة وتنديدها بالاتحاد المغاربي الذي رأت فيه آنذاك تهديدا لفكرة الوحدة العربية.

---

(1) أنظر حول بدايات البناء المغاربي: Nourredine ABDI , **Algérie, Maghreb. Le pari méditerranéen**, Paris , 2003, pp.127-135.

– تحفظ الجزائر، ابتداء من عام 1972، على المشاريع المبرمجة مع المغرب وتونس .

– بداية الأزمة الصحراوية عام 1973 و تأثيرها الكبير على العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب.

أما من حيث كيفية إدارة العلاقات التعاونية بين بلدان المغرب العربي، رغم الضعف الشديد الذي ميز هذه العلاقات، فيمكن القول أن التعاون المغاربي مر بمراحل متميزة من حيث أنماطه أو أشكاله ساد فيها أحد الأسلوبين: **التعاون القطاعي** حيث قام مركز الدراسات الصناعية بالعديد من الدراسات التي شملت العديد من القطاعات خاصة منها الصناعة والتجارة، مثل دراسة خاصة بإنشاء صناعة مغاربية للفولاذ، التأمين والمواصلات والتنسيق في ميدان التجارة الخارجية[1].

لكن سرعان ما بدأت تبرز بعض العقبات التقنية، مثل نسبة مساهمة الرأسمال المغاربي إلى إجمالي رأس مال السلعة ومدى استفادة هذه الأخيرة من مبدأ الأفضلية

المغاربية، نسبة القيمة المضافة إلى المنتوج، منشأ السلعة وطابعها المغاربي وهي كلها قضايا مازالت قائمة إلى اليوم وتسبب الكثير من الصعوبات التي تواجه تطوير قطاع المبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

وهكذا تم التخلي عن هذا الأسلوب واعتماد أسلوب جديد يرتكز على **التعاون الشامل** ابتداء من ندوة تونس التي انعقدت بتاريخ 23 فيفري 1967، إلا أن هذه الطريقة أيضا لم تحقق نتائج أفضل من الأسلوب القطاعي وتوقف العمل التعاوني المغاربي سنة 1975 ليظهر من جديد التعاون القطاعي مع تميز هذا الأخير في هذه المرة بعنصرين جديدين هما:

أ – تعميق التعاون ومده إلى مستوى الفروع والوحدات التابعة للقطاع الواحد.

ب– توسيع مجالات هذا التعاون ليشمل قطاعات جديدة مثل الصناعات التقليدية والقطاع الزراعي.

---

(1) عبد الوهاب شمام، شمام عبد الوهاب ، «اتحاد المغرب العربي و الشراكة الأورو–متوسطية: أوجه التكامل والتباين»، في **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**، سطيف : جامعة فرحات عباس ، 8–9 ماي 2004، ص .4.

وأوصت ندوة الجزائر التي انعقدت بتاريخ 1975 بإنشاء مؤسسات صناعية مغاربية مشتركة في تمويلها، تأطيرها وتوزيع إنتاجها والقيام بدراسات شاملة للطلب الإجمالي على المستوى المغاربي بالنسبة لكل صنف من السلع المرسمة والمستوردة من قبل الدول المغاربية، وقد أسفرت هذه الدراسة عن تحديد قائمة ب 30 سلعة مهمة مستوردة يمكن أن تنتج محليا من قبل الدول المغاربية متعاونة، إلا أن كل هذه الدراسات والمشاريع توقفت سنة 1981.

إلا أن حدة الرهانات الداخلية والخارجية وثقل المشاكل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتطورات التي عرفتها العلاقات الاقتصادية الدولية، جعلت المنطقة تعيش مرحلة جديدة خلال عقد الثمانينات تميزت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تستهدف تطوير وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المنطقة منها:

– المعاهدة التي أبرمت بين الجزائر وتونس للتعاون الاقتصادي والتي تبعتها فيما بعد، سنة 1983، معاهدة الأخوة والوفاق بين البلدين ثم انضمت إليهما موريتانيا فيما بعد.

– في عام 1984 تم التوقيع على معاهدة الوحدة بين المغرب وليبيا والتي ألغيت سنتين بعد ذلك بمبادرة من ليبيا على اثر زيارة مجموعة من المسئولين الإسرائيليين إلى المغرب ورغم محدودية هذه المعاهدات والاتفاقيات، وما نتج عنها من مشاريع مشتركة في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، في الزمان والمكان إلا أن جانبها الايجابي هو أنها أفضل من غياب أية مبادرة للتقريب بين دول المنطقة، ولو أنها دون الشكل والمستوى المطلوبين، وهو الشيء الذي تم تداركه على اثر اجتماع زرالدة الذي انعقد بتاريخ 10 جوان 1989 والذي ضم لأول مرة الرؤساء الخمسة لدول المغرب العربي، حيث تقرر في هذا الاجتماع إنشاء خمس لجان مشتركة كلفت بإعداد الدراسات والوثائق اللازمة لتقديمها إلى مؤتمر القمة الذي انعقد يومي 15–16 فيفري 1989 [1].

(1) انظر التصريح الذي أصدره مؤتمر القمة المغاربي لمراكش 17 فيفري 1989 الذي أشار لضرورة الانتباه إلى ظاهرة التكتلات الدولية الجديدة.

ورغم أن فكرة الاندماج المغاربي كانت قديمة إلا أنها لم تتجسد في أرض الواقع إلا بعد سنوات طويلة، حيث تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي والتوقيع على معاهدة إنشائه من خلال القمة الثانية التي انعقدت في 19 فيفري 1989 بمدينة مراكش من طرف قادة دول كل من: المملكة المغربية، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية التونسية، الجماهيرية الليبية، والجمهورية الموريتانية [1]. وبهذا تم تبني معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تحدد طرق البناء المغاربي وإستراتيجيته التنموية.

قيام اتحاد المغرب العربي في عام 1989 لم يكن حدثا معزولا، لقد جاء هذا الحدث في ظل مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية التي تفسر فكرة تجديد المشروع المغاربي، الذي لم يتطور قبل ذلك بطريقة مستمرة بسبب الضغوطات الاقتصادية التي أظهرت محدودية الاستراتيجيات الاقتصادية السائدة. اضطرت المملكة المغربية وبسبب المديونية الكبيرة إلى تبني سياسة التصحيح الهيكلي ابتداء من 1983، بالتوازي مع إعادة

جدولة الديون الخارجية الخاصة والعمومية. تونس، والتي تأثرت بانخفاض الموارد البترولية وبدرجة اقل بالجفاف الذي عرفته البلاد (1986، 1987، 1988)، وجهت سياستها في نفس الاتجاه، ابتداء من 1987. انخفاض أسعار البترول ابتداء من 1986 في الأسواق الدولية أدى إلى انخفاض الموارد الجزائرية والذي بين فشل التخطيط الريعي، الذي كان سببا في الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى إعادة النظر في عمل الجهاز الإنتاجي.

لمواجهة الضغوطات الخارجية ومحدودية هياكلها الإنتاجية، لجأت كل الدول المغاربية، من موريتانيا إلى ليبيا، بطرقة علنية أو ضمنيا إلى عمليات تصحيح وإصلاح طريقة عمل أنظمتها الاقتصادية.

وبالإضافة إلى الظروف الداخلية التي عرفتها المنطقة المغاربية من الداخل، فان تطور العلاقات الاقتصادية المغاربية مع المجموعة الأوروبية، التي تأكدت ديناميكيتها منذ 1986 – التوسع إلى اسبانيا والبرتغال، الإعلان عن السياسة الأورو متوسطية المجددة، إنشاء المجال الاقتصادي الأوروبي للسوق الكبيرة والاتحاد الأوروبي– تبين العديد من المؤشرات والمواقف الرسمية لاتحاد المغرب العربي أن هذا الأخير ليس فقط ردا على

(2) اتحاد المغرب العربي، **المجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي**، الجزائر: مركز الطباعة لجامعة الجزائر، ص.8.

التحديات المباشرة التي تشكلها السوق الأوروبية المشتركة وخطواتها المقررة المقبلة، بل كذلك ردا على وجود وظهور تجمعات إقليمية في العالم: النافتا في أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي والتوسع إلى دول أوروبا الشرقية ، اليابان والنمور الأربعة في آسيا (تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية) ومجموعة الآسيان.

لقد ساهمت كل هذه الظروف الداخلية والإقليمية والدولية في تطور ديناميكية فكرة التعاون ما بين الدول المغاربية. وقد كان أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي في جويلية عام 1990 قد أوصى برزنامة لتحقيق أهداف الاتحاد وفقا لأربعة مراحل هي:

- إقامة منطقة تبادل حر عام 1992، تتضمن حرية تنقل المنتجات ما بين الشركاء.

• إقامة اتحاد جمركي عام 1995، وبالتالي أدوات جديدة مشتركة مثل توحيد التعريفات الجمركية، وإرساء سياسات موحدة، ترمي إلى تعريف قواعد مشتركة تسمح بإقامة نظام للضبط الاقتصادي في المنطقة.

• إنشاء سوق مغاربية مشتركة عام 2000.

• الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي تدريجي وشامل كأخر مرحلة للاتحاد المغاربي، يمهد إلى تحسين التكامل بين الدول الخمسة في المنطقة[1].

إن الشيء المميز لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب في شقها الاقتصادي هو طابع الحذر والتعميم والتدرج ونوع من الواقعية في بناء هذا المجتمع السياسي الاقتصادي المغاربي، حيث تؤكد هذه المعاهدة على ضرورة العمل التدريجي في إرساء حرية تنقل الأفراد، رؤوس الأموال والبضائع بين الدول الموقعة على المعاهدة. وإذا كانت الدراسات المتعلقة بمجالات تطوير وتكثيف علاقات التعاون والتنسيق قد أسندت إلى خمس لجان كبرى تتفرع عنها مجموعة أخرى من اللجان الفرعية الأكثر تخصصا، فان ما يميز هذه الدراسات هو طابعها التوجيهي والإرشادي وافتقارها إلى الطابع الإلزامي التنفيذي وغياب برامج تفصيلية قابلة للانجاز، وهي نفس الثغرة التي كان يعاني منها مركز الدراسات الصناعية الذي ظهر بظهور اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة السالفة الذكر.

---

(1) FILALI MOHAMMED, « Quelle intégration pour un développement autocentré du Maghreb à l'ère de la mondialisation **?** » In **: www.unites.uqam.ca/aep/vei/Filali2.pdf,** consulté le 07/11/2011.

إلا أن المبدأ الجديد الذي ظهر مع ظهور عمل هذه اللجان المتخصصة هي الرغبة في الوصول بالعلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية إلى ذلك المستوى من التطور الذي يجعلها في منأى عن التقلبات الظرفية وخاصة السياسية[1] منها وهو أمر يبدو بعد 28 سنة من إبرام هذه الاتفاقية صعب التحقيق.

كذلك ما يلاحظ على مضامين بعض بنود هذه المعاهدة – دائما في جانبها الاقتصادي– هو التخلي عن الفكرة التي سادت قبل ذلك والمتمثلة في الاختيار بين المقاربات القطاعية أو الشاملة في سياسات التعاون والتقارب والتنسيق الاقتصادي، فالمعاهدة لا ترى مانعا من اللجوء إلى الأسلوب القطاعي ولا ترى فيه عائقا للعمل الاتحادي

الشامل بل يمكن أن يشكل أداة فعالة في توفير الشروط المناسبة لتحقيق تعاون اقتصادي شامل.

ويبدو أن التحول في منهجية التعامل مع إشكالية الاندماج الاقتصادي بين الدول المغاربية يعود إلى التجربة السابقة في هذا المجال والتي أثبتت عدم صحة الاعتقاد بتضارب أو تناقض الأسلوبين بالإضافة إلى العدد الكبير للاتفاقيات الثنائية والمشاريع المشتركة التي قطع البعض منها أشواطا بعيدة وأصبح حقيقة ملموسة في الواقع الاقتصادي للدول المعنية وذلك قبل تاريخ عقد هذه المعاهدة، أي أن هذه المشاريع والاتفاقيات أصبح من الصعب تجاوزها أو تجاهلها، حيث بلغ عدد الأهم منها خلال الفترة 1983-1988 حوالي 49 معاهدة شملت مجالات وميادين مختلفة: تجارة، صناعة، بنوك، صحة، نقل، مجالات عسكرية، سياسية و دبلوماسية...الخ).

وإذا كانت توصيات اللجنة الاقتصادية قد تمحورت حول مجالات التجارة والمبادلات في الميادين الإنتاجية من صناعية وزراعية وأخيرا البنى التحتية والاتصالات فإنها قد ركزت في ميدان التنسيق الصناعي بين دول المنطقة على فرعين اثنين هما: الجيولوجيا والطاقة، إلى جانب التأكيد على نقاط أخرى مثل تطوير وتنسيق السياسات المتعلقة بالتكنولوجية والبحث العلمي وغيره[2].

---

(1) عبد الوهاب شمام،«اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورو-متوسطية: أوجه التكامل والتباين»، **المرجع السابق الذكر**، ص5.

(2) **نفس المرجع**، ص.5.

والتفسير لهذا الاهتمام الخاص بالجيولوجيا والطاقة هو توفر موارد منجمية وطاقوية بكميات معتبرة في معظم الدول المغاربية وهي بذلك تعتمد نفس الصيغ التنموية التي تبناها المسئولون من سياسات التصنيع في الأقطار المغاربية غداة الاستقلال والفترات التي أعقبته والتي أدت إلى النتائج التي سبق التعرض لها.

أي أنها محاولة جديدة للتنسيق الصناعي المغاربي، كمرحلة أولى نحو تعاون أكثر شمولية وأقوى كثافة، لم تأخذ بعين الاعتبار شبكات الصناعة القائمة على مستوى المنطقة والتي تتسم بالتنوع: صناعات ثقيلة ومتوسطة وحقيقية...الخ ومحاولة استخدامها للاستفادة منها جماعيا وبناء نسيج صناعي مغاربي متكامل على المدى البعيد.

كما تفتقر المعاهدة إلى برنامج تنفيذي يبين مختلف مراحل بناء الاتحاد المغاربي والأسس الإستراتيجية التي تحدد أبعاد هذا العمل الاندماجي.

أما على مستوى الهيئات والمؤسسات، فان الهياكل التي تنص عليها المعاهدة والتي تمثل الهيئات المكلفة ببناء الاتحاد والإشراف عليه فهي[1]:

- **مجلس الرئاسة:** وهو أعلى جهاز في الاتحاد، يتألف من رؤساء الدول الأعضاء. يمارس المجلس مهامه ويتخذ توصياته وفق قاعدة الإجماع ويخضع لرئاسة دورية كل سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

- **مجلس الوزراء الأولين:** لرؤساء الحكومات أو من يقوم مقامهم في دول أعضاء الاتحاد أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

- **مجلس وزراء الخارجية:** يتكون من وزراء خارجية الدول المغاربية. يتولى هذا المجلس التحضير لدورات مجلس الرئاسة، النظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة، تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، دراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة. ويعقد مجلس وزراء الخارجية دورات عادية كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد أعضائه ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء.

---

(1) انظر: **معلومات عن اتحاد المغرب العربي في:**
http://www.maghrebarabe.org/ar/aproposUMA/brf.htm ,10/10/2009
واتحاد المغرب العربي، **المجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي**، المصدر السابق الذكر، ص ص9-14.

- **لجنة المتابعة:** هي جهاز تنشيط العمل الوحدوي، أعضاءها معينون في مجالس وزراء الدول الأعضاء لمتابعة شؤون الاتحاد، لها خمسة دورات في كل فترة رئاسية، تتابع قضايا الاتحاد مع باقي الهيئات، تتابع تطبيق مقررات الاتحاد، تعرض عملها على مجلس وزراء الخارجية.

- **اللجان الوزارية المتخصصة:** لاتحاد المغرب العربي أربعة لجان وزارية متخصصة أنشئت من قبل الرئاسة وهي:

1) **لجنة الأمن الغذائي:** تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، استصلاح الأراضي، الصيد البحري، تجارة المواد الغذائية، البحث الزراعي والبيطري، مؤسسات الدعم الفلاحي.

2) **لجنة الاقتصاد والمالية:** تهتم بميادين التخطيط، الطاقة، المعادن، التجارة، الصناعة، السياحة، المالية، والجمارك، الأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، الخدمات والصناعة التقليدية.

3) **لجنة البنية الأساسية:** تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، الإسكان والعمران، النقل والمواصلات، البريد، والري.

4) **لجنة الموارد البشرية:** تهتم بمجالات التعليم، الثقافة، الإعلام، التكوين، البحث العلمي والشؤون الاجتماعية، التشغيل، الرياضة، الشبيبة، الصحة، العدل، الإقامة وتنقل الأشخاص، شؤون الجالية المغاربية[1].

تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية، حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، وتقوم هذه اللجان الوزارية بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة. تعرض هذه اللجان نتائج عملها على مجلس وزراء الخارجية.

---

(1) أنظر الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: http://www.maghrebarabe.org/ar

هذا عن هياكل وأجهزة الاتحاد، أما المؤسسات الاتحادية فتتمثل في:

- **الأمانة العامة:** هي جهاز قار تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة ومن موظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد ووفق الهيكلة الداخلية للأمانة العامة، تعمل الأمانة تحت إشراف رئيس الدورة، وتحت إشراف مجلس وزراء الخارجية. تعمل على تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.

- **مجلس الشورى:** يتألف من عشرين عضوا من كل دولة في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. وقد اقر مجلس الرئاسة الرفع من عدد أعضاء المجلس إلى ثلاثين عضوا وذلك خلال دورته العادية السادسة.

يعقد دورة عادة كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، ويبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

- **هيئة قضائية مغاربية:** تتكون من قاضيين من كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاثة سنوات. تكمن مهمتها في التحكيم في مختلف القضايا والنزاعات التي قد تحدث بين مختلف هياكل الدول الأعضاء[1].

- الأكاديمية المغاربية للعلوم

تم تأسيس الأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس لإقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوافرة، وتهدف كذلك إلى تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.[2]

---

(1) اتحاد المغرب العربي، **المجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي**، المصدر السابق الذكر، ص ص 15-12.

(2) انظر الموقع: http://www.aljazeera.net، 2016/11/15.

- جامعة المغرب العربي

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها، ومقرها طرابلس. وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

- البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

تم توقيع اتفاقية إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 1991/3/10، ومقره تونس. يهدف البنك إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.[1] .

وما يلاحظ على طرق عمل والصلاحيات المخولة لكل هيئة من هذه الهيئات هو طابعها الاستشاري وافتقارها إلى أدوات الإلزام والمراقبة والمتابعة الميدانية التي تبقى من صلاحية الدول وتخضع لمدى تجاوبها مع تلك القرارات وهي نفس المعوقات التي واجهت عمل اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة وتوصيات مجلس الوزراء المغاربة خلال عقدي الستينات والسبعينات.

---

(1) انظر الموقع: http://www.aljazeera.net، 2016/11/15.

خلاصة واستنتاجات:

- تحتل الدول المغاربية مكانة بارزة في الوطن العربي(42٪ من إجمالي مساحة الوطن العربي، وحوالي 27٪ من إجمالي سكان الوطن العربي) والعالم ككل، ككيان جغرافي مستقل بذاته له خصوصياته الطبيعية والسكانية التي تميزه عن باقي الدول، والتي تؤهله ليشكل كيانا اقتصاديا موحدا.

– أما من الناحية الثقافية والحضارية، فإن العلاقات الثقافية والتجارية بين الشعوب المغاربية تشهد على الاستمرار التاريخي، وعلى تميز الشخصية الثقافية لهذه المنطقة والتي لها أبعاد ثلاثة هي البعد الأمازيغي– المغاربي والعربي والإسلامي، وعلى النخب الحاكمة العمل على تقوية الروابط بين الشعوب المغاربية والحفاظ على الخصوصية المغاربية في مواجهة التأثيرات الثقافية الخارجية.

– إن الأنظمة السياسية المغاربية هي أنظمة شبه تسلطية وشبه ديمقراطية، وتشكل النخب الحاكمة في هذه الدول إحدى المعوقات الأساسية والفعلية أمام التطبيق الفعلي للديمقراطية، لأن هذه النخب في الغالب غير مستعدة للتخلي عن تحكمها المطلق وغير الشرعي بالسلطة والاقتصاد والمجتمع.

– لقد تبنت النخب الحاكمة المغاربية خيارات تنموية متباينة ومختلفة مباشرة بعد استقلالها، ومن هنا يتبين أن فكرة الاندماج المغاربي لم تكن تحظى آنذاك باهتمام كبير بقدر ما كانت موجهة للاستهلاك المحلي ولأغراض سياسية مرحلية تفتقر إلى النظرة الإستراتيجية البعيدة المدى.

– إن غياب دولة المؤسسات والقانون (حتى وإن وجدت شكليا) في البلدان المغاربية يظهر مدى أهمية العمل على بناء الدولة الوطنية بمفهومها الحديث كضرورة حتمية لإنجاح عملية البناء المغاربي.

الفصل الثالث: الاقتصادات المغاربية بين فرص التكامل ومتطلبات التنمية

المبحث الأول: الموارد المتاحة للدول المغاربية

تمهيد:

تأتي هذه الدراسة في وقت يعرف فيه العالم أزمة اقتصادية بدأت بوادرها منذ عام 2008، سنة كل التناقضات كما يسميها فتح الله ولعلو*. بدأت بارتفاعات كبيرة لأسعار المنتجات النفطية والغذائية والأولية، بسبب تعاظم طلب البلدان الصاعدة** الكبيرة (الصين والهند والبرازيل)، وانتهت بانحدار هذه الأسعار إلى مستويات لم تكن منتظرة. ودخلت الإقتصادات المؤثرة مرحلة انحسار ثم انكماش بل أحيانا انهيار. وتوقفت المنظومة البنكية عن القيام بوظائفها الطبيعية المتمثلة في تمويل دورات الإنتاج. وتقلصت معها وتيرة النمو والطلب، بشكل يساير انتقال العدوى من الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد الحقيقي[1].

وكانت من نتائج الأزمة الاقتصادية انتشار البطالة ومعها إفقار الفئات الوسطى في الدول المتطورة. وكان من الطبيعي أن تتأثر بالتداعيات الأولى للازمة حركية النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة، التي أصبحت في السنوات الأخيرة تلعب دور قاطرة الاقتصاد العالمي. وكان من الطبيعي أن تتأثر كذلك البلدان النامية والبلدان الفقيرة بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية[2] .

فماهو محل الاقتصاديات المغاربية من كل هذه التحولات التي يعرفها العالم اليوم؟

بما أن الدراسة متعلقة بمجموع دول الاتحاد المغاربي، فانه من الضروري قبل كل شيء فحص الفرص والموارد المتاحة في المنطقة المغاربية والضرورية لكل عملية اندماجية وقبل ذلك الضرورية لكل سياسة اقتصادية تنموية.

إن معرفة حجم الموارد المتاحة على مستوى الدول المغاربية في غاية الأهمية من ناحية إبراز درجة تقصير السياسات المتباعدة على مستوى المنطقة في استغلال تلك الإمكانيات لتخفيض التبعية الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، كما تبرز تلك الأهمية

لأنه لا يمكن صياغة إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف دون الانطلاق من معرفة لحجم إمكانياتها الذاتية .

* وزير سابق للاقتصاد والمالية في المملكة المغربية. اقتصادي وأستاذ جامعي وباحث في مجالات النظرية الاقتصادية وقضايا التمويل والتنمية والقضاء المغاربي والغربي والموتسطي.

المعروفة كذلك باسم **BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي :البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

(1). فتح الله ولعلو ، **نحن والأزمة الاقتصادية العالمية**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009، ص5.

(2). **نفس المرجع**، ص5.

المبحث الأول: الموارد المتاحة للدول المغاربية

تتوفر دول الاتحاد المغاربي من إقليم بنغازي شرقا (ليبيا) إلى المحيط الأطلسي غربا بثروات طبيعية هائلة بعضها لم يستغل والبعض الآخر لم يكتشف بعد. الاستغلال الجيد لهذه الثروات الكبيرة يمكن شعوب هذه الدول من الخروج من حالة التبعية الاقتصادية وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة، فهناك تنوع في الموارد والثروات الطبيعية: محاصيل زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة، وموارد مالية معتبرة.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة

1. الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية:

تحتوي المنطقة المغاربية على حوالي 22 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة[1] أي ما يعادل 4.5٪ من المساحة الإجمالية للدول المغاربية. والجدول التالي يبين مجموع السكان في المنطقة وإجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ونصيب الفرد من الأراضي (الجغرافية والمزروعة) منها في دول الاتحاد المغاربي.

تتميز المنطقة المغاربية بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية، وبتنوع البيئة الزراعية تتنوع المحاصيل النباتية من:

أ- المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار التي تسقط في الشتاء وتتمثل على وجه الخصوص في القمح والشعير اللذين يغطيان مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية.

ب- المحاصيل التي تتحمل الجفاف وتعتمد على الري، تستطيع مقاومة جفاف الصيف بطريقة أو أخرى. وتضم هذه المحاصيل الزيتون والتين وأشجار البلوط وبعض الأشجار المنتمية للبحر المتوسط.

ج- المحاصيل التي تعتمد تماما على الري سواء كان ريا دائما مثل الحمضيات والكروم أو ريا سنويا مثل الخضروات والأزهار. وهذه المحاصيل تشمل مساحة صغيرة بالنسبة لمجموع المساحة المزروعة غير أنها تساهم بنصيب كبير في تجارة الصادرات[2].

(1) Djamel- Eddine GUECHI, **op.cit**, p.58.

(2) صالح صالحي، "الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة"، **في** الندوة **العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، المرجع السابق الذكر، ص .2.

ومن هذا يبدو أن هذه المحاصيل في معظمها تشبه المحاصيل المنتجة في دول البحر المتوسط الأوروبية، هذا ما يجعل الدول الأوروبية تمارس حمائية شديدة فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية. بالإضافة إلى تنوع المحاصيل الزراعية تتنوع كذلك الثروة الحيوانية والسمكية.

الجدول (01):عدد السكان والمساحة الجغرافية والمزروعة عام 2014

الدول	إجمالي عدد السكان (بالألف نسمة)	المساحة الجغرافية (بالألف هكتار)	المساحة المزروعة (بالألف هكتار)	نصيب الفرد من المساحة(هكتار)	
				الجغرافية	المزروعة
الجزائر	38297.00	238174.10	8461.87	6.22	0.22
المغرب	32950.00	71085.00	9186.50	2.16	0.28
تونس	10860.57	16230.00	5205.62	1.49	0.48
ليبيا	6599.30	175954.00	2644.00	26.66	0.40
موريتانيا	3426.22	103070.00	322.00	30.08	0.09

المصدر : بيانات مأخوذة من: جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية*، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014، في الموقع: **http://www.aoad.org/stat_ybook/34/Part1.asp**

يبين الجدول رقم 01 الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال ، فرغم أنها لا تزيد عن 4.5٪ من المساحة الإجمالية إلا أنها مساحة معتبرة بالمقارنة مع مجموع السكان، وتشكل حوالي 32٪ من المساحة المزروعة في العالم العربي (المساحة المزروعة في الوطن العربي تقدر ب 78311 ألف هكتار)[1]، هذا فضلا عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن

إصلاحها سواء في المناطق الجافة أو المناطق الصحراوية والتي تجعل النسبة الممكنة اكبر من النسبة الفعلية الحالية، خاصة إذا علمنا بان الموارد المائية في الوطن العربي والتي

(1). جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد رقم 34، الخرطوم 2014، في الموقع: **http://www.aoad.org/stat_ybook/34/Part1.asp**

قدرت في عام 2013 بحوالي 315 مليار متر مكعب، لا يستخدم منها سوى النصف للأغراض الزراعية والصناعية والبشرية، فإذا عممنا ذلك التقدير على منطقة المغرب العربي فانه يؤكد لنا إمكانية رفع المساحة المروية إلى النصف بالاستفادة من مياه الأمطار عن طريق زيادة طاقات التخزين للمياه السطحية وترشيد طاقة استغلال المياه الجوفية.

كما أن هناك إمكانية لزيادة وزن الثروة الحيوانية البرية والبحرية، فمساحة المراعي الطبيعية على مستوى العالم العربي وحده تقدر بحوالي 250 مليون هكتار، نسبة هامة منها لا تقل عن 40٪ توجد بمنطقة المغرب العربي التي تمتد من جهة إلى أخرى على آلاف الكيلومترات البحرية بدءا من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا وما تحتويه من إمكانيات هامة لتطوير مكانة هذه الاقتصاديات في إنتاج وتجارة الأسماك[1] في الأسواق الإقليمية والقطرية.

فعلى الدول المغاربية العمل على تدعيم التعاون في مجال الفلاحة، ويمكن في هذا القطاع أن تلعب كم من تونس والمغرب دورا هاما باعتبارها تكتسب ميزة نسبية في إنتاج العديد من المحاصيل (زيت الزيتون، الحمضيات..الخ).

المطلب الثاني: الموارد المعدنية وتدفقات الطاقة

تتوفر منطقة المغرب العربي على موارد اقتصادية هامة تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للاقتصاديات الحديثة، حيث تشتمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليارم^3 واحتياط بترولي يتجاوز 5 مليار طن مع احتمالات شبه مؤكدة لاكتشاف احتياطات أخرى في موريتانيا والصحراء الغربية والجزائر وليبيا والمغرب (تم اكتشاف في عام 1997 مناطق بترولية، وأحواض من الغاز والزنك والحديد... لم تكن معروفة قبل ذلك الوقت في المنطقة)، موريتانيا مثلا تتوفر على موارد

بترولية وغازية هامة إلا أن الإنتاج محدود، نجد أن إنتاج البترول قد بدأ في 2006، في حين أن حقول الغاز المكتشفة في السنوات الأخيرة لم تستغل بعد[2]، كما أن المنطقة تتوفر

(1). صالح صالحي، **المرجع سابق الذكر**، ص ص.2-3

(2). Hssein Razavi , Emanuele Nzabanita, et Emanuele Anti, « secteur de l'énergie »,in : Banque africaine de développement, **Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale. Défis et opportunités**, Tunisie, 2012, p.36.

على عملاقين في مجال النفط هما **الجزائر وليبيا**، والجدول التالي يبين أهمية الاحتياطات المؤكدة في الدول المنتجة الرئيسية.

جدول رقم 02: الاحتياطات البترولية والغازية والمعادن في الدول المغاربية

الدول	احتياطي النفط (مليار برميل)	احتياطي الغاز(مليار م^3)	احتياطي الحديد (مليار طن)	طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن)
الجزائر	12.2	4505	1.1	4549.0
ليبيا	48.4	1532	3.1	1300.0
المغرب	-	-	0.1	8.1
تونس	0.4	65	0.01	390.0
موريتانيا	-	-	2.3	13797

المصدر: بيانات مأخوذة من: صندوق النقد العربي، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015"، في: **http://www.amf.org.ae**

بالإضافة إلى الاحتياطات الهامة للغاز والبترول المتواجدة بالجزائر وليبيا[1]، توجد هناك احتياطات هامة من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن ، إضافة إلى إنتاج معدني وطاقوي هام يجعل المنطقة في حالة اندماجها مجالا لاستقطاب الاستثمارات الإنتاجية .

بهذا يظهر أن الإمكانيات المنجمية المؤكدة هي كثيرة والاستشراف في مجموع الأقاليم الوطنية المغاربية لا يزل في بداياته. غير أن الاستغلال المثمر لكل هذه الثروات والموارد يبقى خاضعا لتطور السوق الدولية. استغلال هذه الثروات والعمل على تحويلها في الأقاليم المغاربية بدلا من تصديرها كمواد خام سوف يكون له الفضل في خلق نشاطات اقتصادية جديدة ومناصب شغل في المنطقة المغاربية.

المبحث الثاني: أنظمة الإنتاج الاقتصادي

تميل السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربي منذ نهاية تسعينات القرن الماضي إلى التقارب، بتبنيها لمبادئ إصلاح مماثلة في كل الدول المغاربية. تتعلق هذه

(1) أنظر:
Roland POURTIER , Philippe DUGOT et autres, **Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient**, Paris : Nathan, pp.284-290.

الإصلاحات بتحسين النظام الاقتصادي من خلال لامركزية السلطة الاقتصادية، تحرير الأسعار، تهيئة حماية السوق الداخلية، ترقية الصادرات، الإصلاح الضريبي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إعادة تكييف القطاع الخاص الإنتاجي وتحسين فعالية الجهاز الإنتاجي، الانفتاح الاقتصادي على باقي العالم والبحث عن الشكل المناسب للاندماج في الاقتصاد العالمي(1).

إن الاقتصاديات المغاربية هي اقتصاديات نامية ذات طبيعة ريعية*، وذات مداخيل متوسطة يعتمد انخراطها في الاقتصاد العالمي على تصدير مجموعة من المنتوجات النفطية والغذائية والنسيجية والفوسفاتية وبعض الخدمات ومن بينها السياحة بجانب تحويلات المهاجرين(2). ويمكن أن نتعرض لمختلف خصائص الاقتصاديات المغاربية من خلال العناصر التالية:

الصناعة: يحتل قطاع الإنتاج الصناعي دورا هاما في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء في اقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة(3)، في حين مازالت البلدان المغاربية تعاني ضعف شديد في هذا القطاع الحيوي، على الرغم من تمتع المنطقة بأكملها بإمكانيات تؤهلها لتوسيع دور قطاع الإنتاج الصناعي، مستفيدين من الثروات الغنية التي تمتلكها الدول المغاربية مثل الفوسفات والنفط والغاز والحديد وتوفر الأيدي العاملة التي تحتاج إلى التكوين والتدريب، وكذلك الاستفادة من السيولة المحلية المعتبرة، بالإضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والمغاربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية، بدلا من تصديرها خامات بأسعار زهيدة، وبذلك يمكن

* لقد استنكر المركنتليون والفيزيوقراطيون والكلاسيكيون كل معوقات الإنتاجية الاجتماعية ونددوا بكل مصادر الإثراء ذات الطابع السلبي، أي التي لا تتضمن جهدا خلاقا ومبدعا، أي عملا نافعا. فرواد الاقتصاد الحديث قد نددوا بشدة، بمصادر الريع المتأتية عن الامتيازات ذات الطابع الإقطاعي في التملك غير المنتج، وكذلك بالاحتكارات العاملة بحماية قوانين ترمي إلى الحيلولة دون التنافس الحر وبالتالي الحائلة دون تكاثر المنتجين، في: جورج قرم، **الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة**، مرجع سابق الذكر، ص.25.

(1) عبد العزيز شرابي، "برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية"، في: مركز دراسات الوحدة العربية والمركز الجزائري للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بيروت، ط1 ، 1999، ص.77.

(2) فتح الله ولعلو ، **مرجع سابق الذكر**، ص.190.

(3) فهمي الكتوت، "أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني"، في: **الحوار المتمدن**، العدد 1795، 2007.

تحقيق تنمية مستدامة تسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة، وتعزيز قدرة الاقتصاديات المغاربية وتوسيع مصادر إيرادات الخزائن العمومية بالمنطقة.

القطاعات الصناعية تبقى هامشية في الناتج الوطني الخام باستثناء الصناعات الاستخراجية لكل من ليبيا والجزائر ومؤخرا موريتانيا، 29.1٪ بالنسبة للجزائر في 2014 ، 21.7٪ بالنسبة لتونس و18.7٪ بالنسبة للمغرب. يضاف إلى هذا أن أغلب القيمة المضافة الصناعية تأتي من الصناعات ذات القيمة المضافة الضعيفة (التحويلات الأولى للمواد الأولية) وليس من الصناعات الديناميكية[1] (ذات القيمة المضافة العالية).

جدول رقم (03) القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد المغاربي عام 2014

الدول	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي(٪)	القيمة المضافة (مليون $)	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي(٪)	القيمة المضافة (مليون $)	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي(٪)	القيمة المضافة (مليون $)
الجزائر	25	55085	4.1	8951	**29.1**	**64036**
المغرب	4.2	4533	14.5	15600	**18.7**	**20132**
تونس	6.1	2945	15.6	7577	**21.7**	**10523**
ليبيا	76.3	18547	3.9	945	**80.2**	**19492**
موريتانيا	28.5	1284	3.7	166	**32.2**	**1450**

المصدر: بيانات مأخوذة من : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، في:

http://www.amf.org.ae

وهنا نتساءل عن سبب عجز الدول المغاربية عن تطوير القطاع الإنتاجي في وقت أن دولا نامية أخرى استطاعت أن تحقق نجاحات مهمة في المجال الصناعي وبالتالي الاندماج في السوق العالمية من خلال تصدير منتجاتها الصناعية؟

(1) Abdelkader SID AHMED, "Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : L'impératif de Barcelone, rapport introductif", in : **Annuaire de l'Afrique du Nord 1996** (**encyclopédie annuelle du Maghreb**), Paris : Ed.CNRS, 1996, p.3.

المربع رقم 01: تجارب دولية لبناء الكفاءات الصناعية *

عملت مجموعة من الدول على بناء الكفاءات الصناعية بتبنيها لنظرية **إحلال الواردات** (انظر الفصل الأول: النظرية البنائية مع **راوول بريبيش**)، واستفادت منها في وقت لاحق لإمداد الأسواق الخارجية.

تركيا: استقر الأداء التجاري في الثمانينات على قدرات إنتاجية بنيت في فترة ما قبل التطور الصناعي بهدف إحلال الواردات قبل عام 1980. وارتفعت نسبة التجارة في تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990و2010 من 32 ٪ إلى 48٪، في قفزة كبيرة لبلد متوسط الدخل يملك سوقا محلية كبيرة. وفي عام 2011 ، كانت أهم الصادرات التركية، من السيارات والحديد والصلب والأجهزة المنزلية والالكترونيات الاستهلاكية، من الصناعات التي نمت في ظل الحماية التجارية .

جمهورية كوريا: عندما دخلت جمهورية كوريا واقتصادات أخرى في شرق آسيا في مرحلة في إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية، لم تقم بحماية منتجي السلع الرأسمالية المحليين . وحتى عندما كانت لديها في فترة الثمانينات وجهات نظر متباينة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، اختارت استيراد التكنولوجيا بموجب اتفاقات التراخيص وبناء العلاقات مع شركات متعددة الجنسيات. وكان الهدف هو استقطاب التكنولوجيات الأجنبية واستيعابها لبناء القدرات المحلية على المدى الطويل .

تايلندا: تواصل تايلندا تعزيز تفوق صناعتها من خلال المشاركة في شبكات إنتاج دولية. وفي الفترة 2009–2010 ، بلغت قيمة صادراتها من قطع الغيار والمكونات، خصوصا في صناعة السيارات والالكترونيات، نحو 48 مليار دولار، أي ما يعادل ربع صادراتها من البضائع .والحكومة حريصة على تثبيت مكانة تايلندا ، ليس باعتبارها تجمعا للخدمات اللوجستية فحسب، ولكن باعتبارها أيضا محورا للتكنولوجيا الرفيعة يؤدي دورا في توطيد علاقات التعاون في البحث بين الشركات والجامعات والقطاع العام.

ماليزيا: بدأ تفوق ماليزيا في صناعة الالكترونيات في أولى مراحل توزيع العمل على الصعيد الدولي، إذ توجهت إلى الشركات المتعدية الجنسيات في بلدان الشمال. وقد ساعدت مناطق التجارة الحرة، التي أنشئت بهدف تصنيع السلع الإلكترونية، البلد على التطور بسرعة بين السبعينات والتسعينات. أما اليوم فيعتبر أن الاقتصاد الماليزي قد علق في "فخ الدخل المتوسط"، ولم يعد قادرا على منافسة المنتجات ذات الكلفة المنخفضة التي تنتجها بلدان مجاورة. كما تفتقر ماليزيا إلى المهارات اللازمة للمهام العالية الدقة في شبكات الإنتاج العالمية. ويشعر المجلس الاستشاري للحكومة بقلق من أن يؤثر تباطؤ حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا على فرص التدرج إلى مرتبة الدخل المرتفع . ولا يبدو أن سجل ماليزيا الجيد المرتفع في التعليم الثانوي قد أنتج قاعدة قوية كافية لاقتصاد يحركه الابتكار: وما يعوق تقدم ماليزيا في المستقبل هو النقص في قدرات البحث والتطوير والافتقار إلى مهندسي تصميم . ومهندسي عمليات وعمال إنتاج وفنيين.

الهدف من تقديم بعض الأمثلة عن الدول النامية التي استطاعت أن تحقق أشواطا مهمة في التنمية الاقتصادية والبشرية، وهي كثيرة من آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها، هو أخذ العبرة خاصة وأن هذه الدول تشبه الدول المغاربية من حيث عمر هذه الدول استنادا إلى العامل التاريخي حيث خضعت هي الأخرى للاستعمار والاستغلال وما يترتب عنه من تأخر في مجالات متعددة (الأمية، تخلف البني السوسيو-اقتصادية...الخ).

فالقاسم المشترك بين الاقتصادات التي استطاعت أن تحقق اندماجا مثمرا في العالم هو **الاستثمار في العامل البشري**. فالتنمية لا يمكن أن تستمر وتدوم ما لم ترتكز على الاستثمار في **مهارات البشر**، والعمل باستمرار على تحسين نوعية المنتجات

وتطوير تقنيات الإنتاج. فالبلدان التي نجحت هي التي انطلقت من ظروف أولية متباينة لتصبح **قدوة** في استجماع مواطن القوة المحلية واستغلالها لجني الثمار من الفرص الخارجية التي تتيحها الأسواق العالمية[1].

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013. نهضة الجنوب ، تقدم بشري في عالم متنوع**، مرجع سابق الذكر، ص 79.

بهذا يمكن أن تشكل الصناعات المتوسطة والصغيرة* في الدول المغاربية الانطلاقة لتطوير الاقتصاديات الوطنية، وهذا يحتاج أساسا إلى تدعيم من طرف الحكومات المغاربية خاصة فيما يتعلق بإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية والاحتكار، التي تمثل أهم العوائق أمام القطاع الخاص الناشئ في هذه الدول.

الزراعة: يشكل القطاع الزراعي في المنطقة المغاربية مصدرا هاما للشغل[1] بالنظر إلى عدد السكان القاطنين في المناطق الريفية (انظر الجدول رقم 10)، إلا أن نتائج هذا القطاع تبقى غير كافية، ويظهر من الجدول رقم 04 أن الجزائر وليبيا تعرف نسبا ضعيفة جدا فيما يخص معدل التغطية الزراعية (2٪ و 0٪ على التوالي)، فباستثناء تونس والمغرب التي طورت ميزة نسبية في بعض المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية، وهذا ما يفتح أفاقا للتكامل المغاربي في المجال الفلاحي، إلا أن المنطقة تبقى بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية، لتشكل فاتورة الغذاء عبئا كبيرا على الدول المغاربية بالنظر إلى متطلبات السكان المتزايدة ، بهذا فهي بعيدة عن تحقيق الأمن الغذائي للدول المغاربية خاصة في ظل غياب التنسيق بين الدول المغاربية وفي ظل السياسات الحمائية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي في مجال المواد الفلاحية (بعض المنتجات الفلاحية كالأجبان مثلا تباع في أسواق الجنوب بأسعار اقل مرتين من أسعار الأجبان المحلية بسبب الدعم الذي تتلقاه هذه المنتجات أثناء التصدير وهذا في إطار السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة). فعلى المستوى العالمي هناك تقديرات تقول بأن هذا الدعم والحمائية تؤدي إلى خسارة مليار دولار سنويا للفلاحين والمنتجين في دول الجنوب[2].

فمسار المراقبة والتنظيم الذي أقيم من طرف الشركات متعدية الجنسية للسلع الغذائية، يرتبط أكثر فأكثر باستراتيجيات الهيمنة على المستوى العالمي، والمنطقة المغاربية، على اعتبار تبعيتها لهذه الأخيرة، أصبحت مدمجة في إطار **منطقة الهيمنة**.

بالمثل، فان الوضعية الحالية إذا استمرت على نفس الشكل، فان الرهان المتعلق **بالأمن الغذائي المغاربي** سوف يبقى مرتبطا بقضية، أن الطلب الغذائي للمنطقة لا يتحدد

* أنظر حول مفهوم وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: Leila MELBOUCI BELHOUT , **Economie de l'entreprise algérienne**, Alger : Editions El-Amel, 2009, p.173.

(1). Cristian Bardot, Guillemette Crouzet Fabian Perrier, **op.cit**. p.6

(2) Smail GOUMEZIANE, **La tiers mondialisation**, Alger : EDIF 2000 , 2009, p.74.

سوى بحدود الموارد المالية المخصصة لشراء واستيراد المنتجات الزراعية والغذائية على مستوى السوق العالمية. لهذا نجد Jean –Pierre DELAS يعتبر أن أكثر مظاهر التخلف هي زراعة كثيفة لكنها عاجزة عن توفير الغذاء للسكان، ولا تغني في نفس الوقت من استيراد واسع للمواد الغذائية[1].

جدول رقم (04): القطاع الزراعي والسياحة في المنطقة المغاربية

	نسبة الزراعة في الناتج الداخلي الخام	معدل التغطية الزراعية*	السياح الدوليين المسجلين (بالمليون)
الجزائر	**10٪**	**2٪**	**1.5**
المغرب	**19٪**	**58٪**	**7.4**
تونس	**12٪**	**100٪**	**6.8**
ليبيا	**8٪**	**0٪**	**0.1**

***نسبة قيمة الصادرات الزراعية على قيمة الواردات الزراعية بنسبة مئوية**

المصدر: بيانات مأخوذة من: Cristian Bardot, Guillemette Crouzet Fabian Perrier, **Histoire-Géographie-Géopolitique-Economie. Moyen –Orient et Maghreb**, Paris : Pearson , 2010, p.52.

السياحة: تشكل المنطقة المغاربية وجهة سياحية بامتياز بالنسبة للأوروبيين . حيث تستقطب المملكة المغربية سنويا أكثر من 7 مليون سائح أجنبي، في حين تستقبل تونس أكثر من 6 مليون سائح، ويمثل الأوروبيون 80٪ من زائري المغرب و90٪ من زائري تونس. وقد أطلقت المملكة المغربية مخطط أزور(Plan Azur) عام 2001 للوصول إلى 10 مليون سائح سنة 2012 ومداخيل تفوت 7 مليار دولار[2]. بهذا يظهر أن قطاع السياحة يبقى استراتيجيا بالنسبة للمغرب وتونس. فبالنسبة لهذه الأخيرة يمثل قطاع السياحة حوالي 6٪ من الناتج الداخلي الخام، كما يشغل حوالي 12٪ من السكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،

وله تأثير على كامل الاقتصاد التونسي (البناء، تجهيزات الفنادق، المطاعم، التجارة، الحرف التقليدية..الخ)[3].

(1) Jean –Pierre DELAS, **Economie contemporaine : Faits, Concepts, Théories** , op.cit.p.683.
(2) Abdellatif BENACHENHOU, **Pour une meilleure croissance**, Alger : Alpha Design, 2008, pp.148, 288.
(3) ibid., p.296.

إن الصناعة السياحية معقدة وتطورها يحتاج إلى تنسيق عوامل متعددة: بيئية، هياكل الاستقبال، وهياكل صحية، تكوين متخصص لكل الفواعل، المطارات، النقل، خدمات متعددة، الأمن...الخ[1].

ومما سبق يظهر لنا أن بلدانا مغاربية قد استغلت قدراتها السياحية (المغرب وتونس) في حين أن باقي البلدان المغاربية لم تستغلها بعد، لاسيما الجزائر التي مازالت عذراء في هذا المجال بالنظر إلى مقوماتها السياحية (1200 كلم سواحل، صحراء شاسعة، جبال، تنوع بيئي،..الخ). من هنا يمكن أن تستفيد الجزائر من التجربة التونسية والمغربية لترقية هذا القطاع وإقامة سياحة صحراوية في المنطقة من شأنها أن تخلق منطقة إقليمية آمنة، كما ينبغي أن يرتكز التعاون في مجال التكوين، حيث يحتاج هذا القطاع إلى أيدي عاملة كفؤة تتميز بالمهنية، فالموارد البشرية هي الأساس في عملية التطوير والتحديث.

كما يحتاج هذا القطاع أيضا إلى ترقية مجال **الحرف التقليدية** الذي يمكن أن يشكل مصدرا لا يستهان به للشغل، وكذا دعامة أساسية للحفاظ على الهوية والثقافة المحلية وتسويقها إقليميا ودوليا.

جدول رقم (05): الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي 2000-2014

الوحدة: مليون دولار

الدولة / السنة	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
2000	42 ,079	37,437	18,050	30,510	1,411
2005	54,772	36,958	21,459	34,574	1,072
2010	103,071	59,524	32,256	47,635	1,857
2011	161,159	90,714	44,017	68,799	3,629
2012	199,395	99,274	45,874	32,108	4,064

3,914	79,863	45,134	96,109	207,807	**2013**
4,166	51,964	46,903	103,682	208,730	**2014**

المصدر: بيانات من: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، في:

http://www.amf.org.ae

(1) Abdellatif BENACHENHOU, **Pour une meilleure croissance**, op.cit., p148-149.

2. الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول رقم 05)

لقد عرف متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدول اتحاد المغرب العربي نوعا من التذبذب وعدم الاستقرار. وهذا بحكم التغيرات التي حدثت على مستوى النواتج المحلية الإجمالية لكل دولة من دول الاتحاد المغاربي على حدا. وتبقى معظم الدول المغاربية دولا نامية ذات دخل متوسط باستثناء موريتانيا فهي ذات دخل ضعيف.

لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لكلا من الجزائر وليبيا من 54,772 مليون دولار، و34,574 مليون دولار على التوالي عام 2005 إلى 207,807 مليون دولار و79,863 مليون دولار عام 2013، وهو يرتبط أساسا بالنسبة لهاتين الدولتين بارتفاع أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية وكميات إنتاجه وتصديره في كلا الدولتين خلال تلك السنوات. في حين لا نلاحظ أي تغير تقريبا في هذا الناتج بالنسبة للجزائر عام 2014 (208,730 مليون دولار) وهذا راجع إلى الانخفاض الذي تعرفه أسعار النفط على المستوى الدولي وهذا يبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بإيرادات النفط. ونجد أن الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا قد انخفض من عام 2013 إلى 2014 من 79,863 إلى 51,964 مليون دولار (وهذا راجع ، كما في حالة الجزائر، إلى انخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي وكذا إلى الحالة الأمنية والسياسية في ليبيا) .

أما في تونس والمغرب* فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيها من 21,459 مليون دولار، و36,958 مليون دولار عام 2005، إلى 45,134 مليون دولار و96,109 مليون دولار عام 2013. ويرجع ذلك إلى النتائج الجيدة لسياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية التي استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل، وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور اكبر في النشاط الاقتصادي في كلا الدولتين . وما يلاحظ بالنسبة إلى تونس هو عدم ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها تونس والتي انعكست بصورة مباشرة على

القطاع السياحي في تونس الذي تشكل إيراداته نسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي التونسي.

* أنظر: Henri-Louis VEDIE , **Maroc l'épreuve des faits et des réalisations**, Paris : ESKA, 2009.

في حين نجد أن الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا يعرف تذبذبا شديدا بين الانخفاض والارتفاع، في وقت أنها تسجل اضعف القيم في المنطقة. ويرجع سبب تلك الانخفاضات إلى تدهور أوضاع الاقتصاد في موريتانيا: قطاع الأسماك، تأثر القطاع الزراعي بالتغيرات المناخية، بالإضافة إلى انخفاض الطلب العالمي على خامات الحديد. (كل هذه الإحصائيات مبينة في الجدول الخامس)

3. الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تطور نظام الإنتاج العالمي من خلال الاستثمار المباشر، بقيادة الشركات الكبرى المهيمنة، أصبح يشكل أحد الخصائص المحددة للعولمة الاقتصادية بالإضافة إلى تسارع التدفقات المالية (العولمة المالية) وتكاثف المبادلات الدولية. من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو نصيب الدول المغاربية من الاستثمار الأجنبي المباشر؟

حسب التقرير الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تحت عنوان: تقرير حول الاستثمار في العالم 2015، رؤية شاملة، فان الاستثمارات قد انخفضت عام 2014 ب 16٪ بحوالي 1230 مليار دولار، مقابل 1470 مليار دولار في عام 2013. وفسر هذا الانخفاض بهشاشة الاقتصاد الدولي، وعدم يقين المستثمرين حول السياسات العامة وكذا بسبب التوترات الجيوسياسية التي يعرفها العالم.

وارتفعت في 2015 ب حوالي 11 ٪ لتصل إلى 1400 مليار دولار وسيواصل الارتفاع في عام 2016 و2017 ليصل إلى 1700 مليار دولار في 2017[1].

تساهم الوضعية الاقتصادية العالمية الراهنة في تعميق الفوارق بين الدول المتقدمة والدول النامية في صالح الفئة الأولى وعلى حساب مصلحة الثانية. فالتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تؤكد ذلك. حيث تتوزع هذه الاستثمارات خلال عام 2013-2014، بالشكل المبين في الجدول رقم 6.

(1). CNUCED, *Rapport sur l'investissement dans le monde 2015. Vue d'ensemble. Reformer la gouvernance de l'investissement international* ***op.cit***.

جدول رقم (6):تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عامي 2013-2014

	تدفقات الاستثمارات الأجنبية (مليار دولار)					
	2012	**النسبة(٪)**	**2013**	**النسبة(٪)**	**2014**	**النسبة(٪)**
إجمالي العالم	1403		1467		1228	
إجمالي الدول المتقدمة	679	**48.4**	697	**47.5**	499	**40.6**
أوروبا	401	**28.6**	326	**22.2**	289	**23.5**
أمريكا الشمالية	209	**14.9**	301	**20.5**	146	**11.9**
الدول النامية	639	**45.6**	671	**45.7**	681	**55.5**
إفريقيا	56	**4.0**	54	**3.7**	54	**4.4**
أسيا	401	**28.6**	428	**29.2**	465	**37.9**

المصدر: بيانات مأخوذة من: CNUCED, *Rapport sur l'investissement dans le monde 2015. Vue d'ensemble. Reformer la gouvernance de l'investissement international,* in : http://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/wir2015overview_fr.pdf

تشير إحصائيات 2013، 2014 إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة إلى الدول المتقدمة بأكثر من 40٪ من بين إجمالي العالم[1]. فالشركات الكبرى المهيمنة (شركات الشمال) تستثمر أولا في دول الشمال[2]. كما نلاحظ من الجدول رقم 06 أن نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية قد ارتفع هو الآخر ليصل عام 2014 إلى 55.5 من الإجمالي العالمي، وتبقى الدول الأسيوية تحتل الصدارة بأكثر من 37.9 ٪ (نسبة كبيرة منها هي من نصيب الصين، الهند، هونغ كونغ، سنغافورة). في حين أن الدول الإفريقية لا تحصل سوى على 4٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي، وشمال إفريقيا (بما فيها الدول المغاربية) يحصل على ما يقل على 1٪ من هذه الاستثمارات. فما هو سبب عجز

(1). CNUCED, *Rapport sur l'investissement dans le monde 2015. Vue d'ensemble. Reformer la gouvernance de l'investissement international*, ***op.cit***.,

(2) Abdelmadjid BOUZID, « Qu'est-ce qui attire l'investissement direct étranger ? » In : **Le Quotidien d'Oran,** 20 avril 2006, p.8.

الدول المغاربية على جلب الاستثمار الأجنبي ؟ مقارنة بدول نامية أخرى مثل دول جنوب شرق آسيا وكذا دول من أمريكا اللاتينية كالبرازيل والشيلي..الخ.

تقيم المؤسسات الدولية وحداتها الإنتاجية في الأماكن التي تدرك بأنها سوف تجني منها أكثر الأرباح، لهذا فان اختيار مواطن أو مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات الكبرى مرتبط بمجموعة من العوامل. الفئة الأولى من هذه العوامل تتعلق بتلك التي تحدد إنتاجها وتدفقه ، أهمها هي حجم السوق وإمكانية النفاذ إليه (حجم الطلب الذي سوف تحصل عليه هذه المؤسسة من إقامة استثماراتها)، توفر مموني الخدمات، التكوين واليد العاملة. ترتبط تكاليف الإنتاج إلى حد ما بتكاليف اليد العاملة، إلا أن هناك عوامل أخرى محددة لتكاليف الإنتاج مرتبطة بالسياسات العمومية المركزية والمحلية (السياسة الضريبية، البيروقراطية،..). الفئة الثانية تخص عرض الخدمات العمومية التي توفرها السلطات والجماعات المحلية، مثل البنى التحتية- النقل والاتصالات-، أشكال التنظيمات السوسيو- اقتصادية،.. أما الفئة الأخيرة فهي تمس مجموعة من الخصوصيات المجتمعية (التحضر، الثقافة ، القيم..)[1].

لقد لخص **عبد المجيد بوزيد** مجموعة العوامل التي تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي كما هي مبينة في الجدول رقم07.

وقد تم استخلاص هذه المعايير من خلال تحقيق تم القيام به مع مجموعة من رؤساء المؤسسات المقيمة في أوروبا (فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ). ولقد تم تعريف إحدى عشر معيارا تساهم في جلب الاستثمارات، كل معيار تقابله علامة من 0 إلى 10، حسب الثقل الذي تشكله في عملية اختيار مواطن الاستثمار[2].

(1) Riadh BOURICHE, « Les choix de la localisation des entreprises et les mécanismes de la concurrence spatiale », in : **Le Quotidien d'Oran**, 27/04/2006.

(2).Abdelmadjid Bouzid**, op.cit**.,p08.

جدول رقم (07): معايير اختيار مواطن الاستثمار الأجنبي المباشر (كل معيار يقابله علامة من (0 إلى 10)

المعايير	العلامة
قرابة السوق، الزبائن، أو المستهلكين	7.9
توفر يد عاملة مؤهلة	7.5
أمن البيئة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية	7.5
البنى التحتية للنقل واللوجيستيكية	7.5
البنى التحتية للاتصالات	7.2
تكاليف اليد العاملة	6.8
توفر العقار وأسعاره	6.7
مستوى التكاليف الضريبية	6.7
نوعية الشروط المعيشية	6.1
اللغة، الثقافة والقيم	5.9
إمكانية الحصول على مساعدات ودعم عمومية	5.4

المصدر : Abdelmadjid BOUZID**, op.cit**., p.08

فإذا نظرنا إلى المنطقة المغاربية نجد أن، تكاليف اليد العاملة منخفضة إلا أن مستوى كفاءة هذه العمالة لا ينافس باقي العمالة في دول الجنوب الأخرى لاسيما الآسيوية. البنى التحتية في المنطقة مازالت متخلفة لاسيما قطاع الاتصالات*. على مستوى كل دولة مغاربية نجد أن السوق المحلية تتشكل من مستهلكين ذوي قدرة شرائية منخفضة، في وقت أن السوق الإقليمية لم تتشكل بعد، هذا بالإضافة إلى العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تعرفها الإدارات الاقتصادية المغاربية، بهذا فان المنطقة المغاربية مازالت لم تحقق الشروط التي تبحث عنها المؤسسات الاقتصادية الدولية في مجال الاستثمار المباشر، لاسيما في مجال الإنتاج.

لكن هذا لا يعني انه لا يوجد مستثمرين أجانب في المنطقة المغاربية[1]، خاصة بعدما أظهرت معظم الدول المغاربية رغبتها في تنويع اقتصاداتها وكذا تبنيها لسياسات الخوصصة.

*بالرغم من التحديثات التي عرفها القطاع خاصة بعد فتحه لمؤسسات أجنبية في كل من الجزائر وتونس والمغرب.

(1) أنظر حول الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:
Abdellatif BENACHENHOU, **Les nouveaux investisseurs**, Alger : Alpha Design, 2006.

فعلى الدول المغاربية تركيز الجهود على القطاع الإنتاجي، سواء تعلق الأمر بالاستثمارات الأجنبية أو المحلية، على اعتبار أن الإنتاج هو الحل الأنجع للتخلص من التبعية الاقتصادية للخارج. الأمر يتطلب تصحيح وتحسين تنافسية القطاعات الإنتاجية في الدول المغاربية، مما يساعد على خلق مناصب عمل، رفع الإنتاجية وخلق ميكانيزمات التنافسية المجالية.

وتظهر أهمية العامل السياسي في كون أن المفتاح الحقيقي للاستثمار يتمثل في: السياسة العامة في بعض المناطق مثل سياسة الاقتصاديات الضخمة المعتدلة، والحفاظ على حقوق الملكية، وقطاعات تمويل وبنوك ذات كفاءة. والاندماج الإقليمي يمكنه أن يحسن الاستثمار إذا زادت المصداقية السياسية بصورة واضحة وزاد حجم السوق، لكن ذلك يحتاج إلى أن يصاحبه سياسة عامة جيدة[1].

المبحث الثالث: الإصلاحات الهيكلية على مستوى اقتصاديات الدول المغاربية

إن القطاع الذي يهمنا أكثر في موضوع الاندماج الاقتصادي المغاربي هو قطاع التجارة الخارجية ، وسوف نتعرض لنتائج الإصلاحات الهيكلية من خلال العناصر التالية:

- الإطار المؤسساتي والقانوني للتجارة الخارجية لدول الاتحاد المغاربي.
- آثار التصحيح الهيكلي على التجارة الخارجية للدول المغاربية.

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي للتجارة الخارجية لدول المغرب العربي

لقد هيمنت السياسات الموجهة والحمائية، ولفترات زمنية طويلة، على الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية في الدول المغاربية. لكن الأمور لم تبقى على حالها بل تطورت ابتداء من ثمانينات القرن الماضي في اتجاه عملية التحرير التجاري.

ولقد كانت المغرب هي السباقة إلى عملية التحرير التجاري وكان ذلك عام 1984، ثم تونس عام 1987، لتتوسع على كامل الدول المغاربية، بما فيها الجزائر. ويعود هذا الانفتاح في الأصل ، إلى برامج التصحيح الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها. كما تعد هذه الحركة التحريرية التي عرفتها المنطقة المغاربية في مجال التجارة الخارجية نتيجة لحركة تنسيق وتنظيم التجارة الخارجية على المستوى العالمي تحت إدارة الاتفاقية

(1) موريس شيف و ل.ألن وينترز، **التكامل الإقليمي و التنمية**، المرجع السابق الذكر، ص.18.

العامة للتعريفة الجمركية (الجات)[1].

حالة الجزائر: لقد كانت التجارة الخارجية في الجزائر وإلى غاية أواخر سنوات الثمانينات، من صلاحيات الدولة. فلقد هيمنت الدولة منذ الاستقلال (خاصة خلال فترة السبعينات مع ارتفاع أسعار البترول) على قطاعي الواردات والصادرات، هذه الأخيرة التي تمثلت أساسا في المحروقات، والتي تتم في إطار مؤسسة سوناطراك، أما عملية تنظيم الواردات فكانت تتم في إطار المؤسسات الوطنية العمومية.

ابتداء من 1986 مع الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات، (التي كانت تمثل حوالي 97٪ من إجمالي الصادرات الوطنية)[2]، أصبحت الموازنة العامة الجزائرية ولأول مرة في حالة عجز، هذا العجز قد صاحبه نقص في العملة الصعبة.

اختلال التوازنات المالية، والتي تمثلت كذلك في تفاقم أزمة المديونية الخارجية حيث وصلت إلى 49٪ من الصادرات عام 1987[3] ، قد فرض على الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث وقعت مع صندوق النقد الدولي على اتفاقيات من نوع البديل (ستاندباي) في فيفيري 1991، ويمكن اعتبار الإمضاء على هذه الاتفاقيات كأول خطوة نحو إلغاء هيمنة الدولة على التجارة الخارجية. والمراحل التي اتبعت ذلك تمثلت أساسا في تخفيض قيمة الدينار.

في هذه الفترة، نجد أن القطاع الخاص قد وسع أعماله في مجال المبادلات الخارجية، بالمشاركة في استيراد المواد المجهزة، إلا أنها كانت محدودة بسبب الضرورة التي وجد فيها وهي اللجوء إلى السوق الموازية للعملة الصعبة.

فمن أجل التحكم في نقص العملة الصعبة، لجأت السلطات العمومية إلى إجراءات تمثلت في فرض شرط الحصول على اتفاق سابق لكل عملية استيراد، تمنحه لجنة تابعة لوزارة الاقتصاد، بهذا تم منع بعض الواردات فيما لم يتم تمويل واردات أخرى إلا بواسطة السوق الموازية[4].

(1) Rodrigo DE RATO, « *L'intégration, clef de la croissance* », in : **El Watan**, n° 4426, 11/06/2005

(2) Ahmed MOKADEM, ***La question de l'emploi en Algérie au cours de la transition***, in : Institut maghrébin d'Economie Douanière et Fiscale, **Les réformes économiques au Maghreb**, Algérie, 1995, p.48.

(3) Djamel–Eddine GUECHI, **op.cit**,.p.92.

(4) Fathallah OUALALOU, **op.cit**., p.66.

تدهور الوضعية الاقتصادية والتوازنات المالية وصلت إلى مستوى لا يطاق عام 1994، ألحقت الدولة الجزائرية إلى وضعية التوقف عن تسديد الديون الخارجية. فلقد لامست النسبة خدمة الدين/إيرادات التصدير 100٪. هذا أدى بالجزائر إلى الإمضاء في أفريل 1994 ، مع صندوق النقد الدولي على ثالث اتفاقية التي بدت هامة على اعتبار أنها فتحت المجال لإعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس، ثم مع نادي لندن (الديون البنكية). بهذا الاتفاق قد تعهدت الجزائر رسميا بإقامة سياسة استقرار اقتصادي[1] لمدة سنة والإعلان بصفة علنية عن برنامج تصحيح هيكلي لثلاثة سنوات. إعادة الجدولة سمحت للجزائر بإعادة التفاوض عام 1994، 5 مليار دولار من بين 9.5 مليار دولار التي كانت محسوبة عليها في إطار خدمة الديون لهذه السنة (وهو ما يعادل تكاليف الواردات من مواد التجهيز والمواد الغذائية) والوصول إلى اتفاق لإعادة جدولة 3.2 مليار دولار من ديون التجارة (من بين إجمالي يقدر ب 4.7 مليار) خلال ماي 1995.

في هذه الفترة التزمت الجزائر باتخاذ إجراءات من أجل تخفيض الاختلالات التي تعرفها الموازنة العامة والخارجية بهدف خلق شروط نجاح التصحيح. وتمثلت هذه التدابير أساسا* في :

• على مستوى الميزانية: رفع أسعار المواد التي كانت تتلقى الدعم (الدقيق، الدقيق الرطب، والحليب)، تخفيض النفقات الحكومية، تخفيض نسبة التضخم إلى أقل من 30٪ ، إقامة قوانين اجتماعية جديدة، رفع نسب الفائدة .

• إجراءات مؤسساتية: الإعلان عن سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية (تم إقامة وزارة مكلفة بتحضير العمليات الأولى للخوصصة عام 1995).

• أو إجراءات متعلقة مباشرة بالتجارة الخارجية:

1. تخفيض قيمة الدينار، في أوت 1994، ب42.7٪ .

---

(1) عبد العزيز شرابي، **المرجع السابق الذكر**، ص.84.

*انظر: بن شهرة مدني، «سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار»، في: **www.uluminsania.net**, consulté le 13/07/2006.

تخفيض قيمة الدينار الجزائري صاحبه تبني نظام سعر الصرف الحر* أو المرن لكل العمليات التجارية والالتحاق بالمعايير الدولية لوصول المؤسسات للتمويل الخارجي.

2. انحلال اللجنة المكلفة بوضع الاتفاقية المتعلقة بالاستيراد، وبهذا فتحت المجال أمام حرية المبادلات، باستثناء بعض المنتجات المصنعة محليا حيث بقيت عملية الاستيراد واقعة تحت شروط قرار وزارة التجارة المؤرخ في 10 أفريل 1994، الملغى بقرار 29 ديسمبر 1994، المكرس للتحرير الشامل للتجارة الجزائرية ابتداء من 1995. بالرغم من ذلك بقيت في تلك الفترة، الواردات الآتية من تونس والمغرب خاضعة لتصريح مسبق. اقتربت الجزائر بصفة معتبرة من التطبيقات السائدة في تونس والمغرب وذلك بواسطة رفع الحواجز الكمية للواردات.

في مجال الصادرات، أقامت الدولة الجزائرية سياسة التشجيع على التصدير إلغاء الهيمنة العمومية، وتمثلت الإجراءات الأساسية في:

- تخصيص دعم مالي للصادرات.
- رخصة لمنح قروض خاصة.

هذين الإجراءين سوف يتم إلغاءهما مع تخفيض قيمة المبادلات.

3. الإعلان عن قانون الاستثمارات (أكتوبر 1993) في صالح مؤسسات التصدير (باستثناء قطاع المحروقات) يسمح لهم بإعفاءات جمركية.

إلا أن ثقافة التصدير هي شبه منعدمة في الجزائر، وبروزها يحتاج إلى، تحسين البيئة الاقتصادية، التي تسمح بالاستثمار الإنتاجي، إعادة هيكلة المؤسسات الخاصة من أجل السماح بآثار إعادة جدولة الديون والتصحيح من أجل إحياء الاقتصاد .

---

* إن هذا النظام يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بالطلب والعرض في السوق، ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، وبالتالي فان سعر صرف العملة المحلية بعملات أجنبية يتحدد على أساس عرض و طلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فان مثل هذا السعر يتغير تبعا للتغيرات التي تحصل على عرض و طلب كل من العملة المحلية والعملات الأجنبية التي يتحدد سعر صرف العملة المحلية إزاءها (انظر: فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الأردن: مؤسسة الوراق، ط1 ، 2001، ص.216.

في مجال المحروقات عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعيها العام والخاص من اجل مساهمة فعالة في قطاع الطاقة واكتساب التكنولوجيات والمهارات اللازمة عن طريق اقتراح علاقات شراكة جديدة على الشركات البترولية الدولية.

سجل قطاع الطاقة والمناجم خلال المرحلة 2000-2013 تدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 2.3 مليار دولار أمريكي سنويا ، أي حوالي 30 مليار دولار أمريكي. فيما يلي تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق الجغرافية:

-الشركات الأوروبية ب% 74.2 ، تليها الأسيوية ب% 14.7 ، ثم الشركات الأمريكية ب % 10 والباقي % 1.1 موزعة على دول العالم الأخرى[1].

حالة المغرب: لقد كان المغرب أول بلد مغاربي لجأ إلى برنامج التصحيح الهيكلي، وكان ذلك ما بين عامي 1982 و1988 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وشخص برنامج التصحيح الهيكلي المشكلة الأساسية في الاختلال الخارجي، وما يترتب عليه من مديونية خارجية، وحدد هدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات مع بداية عام 1988. وأما السياسات، فقد تضمنت: خفض عجز الموازنة، خفض أعداد الموظفين لدى الإدارات العمومية، وخفض معدل الاستثمار بهدف التحكم في الطلب الكلي[2].

كما كان المغرب أول الدول المغاربية التي باشرت بتحرير تجارتها الخارجية في إطار سياسة التصحيح الهيكلي التي ابتدأتها عام 1982. وبهذا اختفت المواد التي كانت تخضع إلى رخصة، وتم تحرير 95٪ من الواردات[3]. وبقيت هناك مراقبة على (السكر ومشتقاته، الحبوب أو أيضا السيارات المستعملة)، وهذا لاعتبارات صحية وأمنية. كما تعهد المغرب، عام 1995، بإلغاء كل أشكال القيود الكمية المتعلقة بالواردات وهذا من أجل تكريس المادة القانونية 89/13 الخاصية الليبرالية للسياسة المغربية في مجال المبادلات الخارجية: هي تندرج ضمن برامج التصحيح الهيكلي والالتزامات التي اتخذتها الدولة

---

(1). مؤتمر الطاقة العربي العاشر، **الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، أبوظبي، 21-23 ديسمبر 2014.

(2) عبد العزيز شرابي، المرجع السابق الذكر، ص.82.

(3) Fathallah OUALALOU, ***L'état de l'économie Marocaine au début de la décennie 90.Bilan à la veille du rééchelonnement de la dette***, in : Institut maghrébin d'Economie Douanière et Fiscale, **Les réformes économiques au Maghreb**, op.cit., p.27.

المغربية عند انضمامها إلى اتفاقيات الجات عام 1987*. هي قائمة على مبدأ حرية الصادرات والواردات، إلا لضرورة أخلاقية، أو بهدف الحفاظ على الأمن، والنظام العام، والصحة أو حماية النباتات والحيوانات، والتراث الوطني المتعلق بالآثار أو الفن. هي تضمن إمكانية الحماية الوطنية بواسطة تعريفة تشمل تحفظ حول تبرير العائدات الاقتصادية[1].

للسلطات العمومية أهلية قانونية لفرض تصريحات مسبقة على الواردات التي من شأنها أن تلحق أضرارا كبيرة على الإنتاج الوطني.

لقد استعمل المغرب، مثله مثل الجزائر وتونس، منذ عام 1995، التصريحات المسبقة من أجل التحكم في بعض الواردات الآتية من باقي الدول المغاربية التي تعرف إعفاءا جمركيا: المثال الذي يقدم عادة في هذا الشأن هو المتعلق بالحبال الكهربائية: المنتج المغربي الذي سدد حقوق الجمارك المتعلقة بالمدخلات الآتية من خارج المغرب العربي، يجد نفسه محرجا عندما يقوم طرفا آخر باستيراد منتوج مماثل من تونس من خلال مدخلات معفية بصفة كاملة من الرسوم، وعادة ما يتم مواجهة هذا النوع من المشاكل في العلاقات المغربية التونسية، وكان هذا سببا لإقامة تعريفة تعويض تقدر ب 17.5٪ ، تم تبنيها بواسطة الاتفاقية التجارية والجمركية المغاربية.

يتميز المغرب بوجود حرية الوصول إلى العملة الصعبة بالنسبة للمستوردين. فحتى وإن كانت المملكة المغربية، لا تلجأ إلى القروض البنكية، منذ عام 1983، بهدف التحكم في أخطار الديون الخارجية، نجد أن المؤسسات الخاصة مسموح لها، ودون الحصول على أي رخصة، بالحصول على قروض من الخارج[2].

*قام المغرب في إطار إستراتيجية الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية الهادفة لتحديث الاقتصاد الوطني بهدف إدماجه في الاقتصاد الدولي، وقد عمل بالخصوص على تحديث الإطار القانوني الذي يحكم علاقاته التجارية مع شركائه من خلال إبرام مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع كل من شريكها الرئيسي، الاتحاد الأوروبي، وكذا مع عدد من البلدان العربية (مصر وتونس) والجمعية الأوروبية للتجارة الحرة، والولايات المتحدة وتركيا .ويبقى الهدف الاستراتيجي من هذه الاتفاقيات هو جعل المغرب منصة تجارية وصناعية قوية، مما يسمح للمستثمرين الأجانب الوصول، وبشروط ميسرة للأسواق الاستهلاكية الكبرى ويسهل في نفس الوقت ولوج المقاولات المغربية إلى سوق تقدر بمليار مستهلك (لمزيد من التفاصيل أنظر: المملكة المغربية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار، "تقرير حول المبادلات التجارية الخارجية 2014-2015"، ص5، في: **www.mce.gov.ma**

(1) Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, op.cit., p.73.

(2).ibid., p.75.

حالة تونس:

لقد تحررت السياسة التجارية التونسية منذ الانضمام إلى برامج التصحيح الهيكلي عام 1987، بعدما كانت تقوم على أساس السياسات الحمائية وترمي من خلال نظام الحصص والرخص والتعريفة الجمركية، إلى حماية الصناعات الاستبدالية الوطنية والموارد المالية.

في الفترة الأولى (1990-1987) من إقامة هذه الإستراتيجية المتعلقة بالانفتاح، والتي تناسبت مع برامج التصحيح الهيكلي، تم اتخاذ التدابير الأولى للتحرير التجاري الخارجي (إلغاء القيود الكمية ، الرخص، الرخص المسبقة لاستيراد المواد الأولية ونصف المصنعة)، مع إقامة سياسة تعمل على ترقية الاستثمار الخارجي.

ومنذ انضمامها إلى الجات عام 1990، وبالنظر إلى النتائج المترتبة على ذلك تسارعت عملية التحرير في تونس:

• إقامة سياسات لإعادة تكييف النسيج الإنتاجي بهدف تحسين المنافسة والسماح لها بالاستفادة من فرص الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية.

خلال مفاوضات الجات، التي تأكدت في الاتفاقية النهائية التي أبرمت في مراكش في أفريل 1994، أكدت تونس على تعهداتها في كل المجالات:

• بالنسبة للمنتجات الصناعية، التنازلات الممنوحة من طرف تونس تتعلق ب 1498 خط جمركي والتي تمثل 21.2٪ من واردات 1992. هذا العرض يتعلق بالمنتجات الصناعية باستثناء النسيج الذي تصل نسبة الدعم ما بين 27-43٪.

تتميز نسبة الدعم المطبقة بالتنسيق، من 90٪ في البداية، مدعوة للانخفاض ب 3٪ كل عام لتصل إلى 60٪ عام 2005.

• فيما يخص القطاع الزراعي، الالتزامات التونسية تعلقت بإعادة تكييف الإجراءات غير الجمركية بما يماثلها من تعريفات جمركية ودعم الحقوق الجمركية وما يماثلها من إجراءات غير جمركية إلى مستويات تتراوح بين 25، 60، 75، 100، و 200٪.

• كما قدمت قائمة التزامات في مجال GATS (الخدمات) تتعلق بالسياحة والتأمينات والنشاطات المالية والبنكية.

يعرف قانون التجارة الخارجية (قانون رقم 94-41 المؤرخ في 7 مارس 1994) ، نظام الاستيراد والتصدير للمنتجات. والقاعدة العامة المعمول بها هي حرية المبادلات باستثناء القيود الموضوعة في القانون في حد ذاته، والأمر يتعلق هنا بالأمن، النظام العام، الصحة، الأخلاق، حماية الثروة الحيوانية والنباتية، والتراث الثقافي.

رغم هذا التوجه نحو الانفتاح، فقد فرضت تونس قيودا على الواردات الآتية من الدول المغاربية، لاسيما المغرب والجزائر، من خلال فرض رخصة إدارية لهذه الواردات. بالطبع فان لهذه التوجهات آثارا سلبية على المبادلات البينية في المنطقة المغاربية وتعرقل العملية الاندماجية ما بين الدول المغاربية بما فيها إقامة منطقة التبادل الحر.

استيراد المواد الغذائية أو المواد التي لها آثار على الموارد المالية مازالت خاضعة لهيمنة الدولة. فإذا تناقصت الهيمنة على مادتي الزيت والأرز، فان تعميمها غير محتمل على باقي المواد من حبوب وشاي، قهوة أو سكر[1] .

حالة ليبيا:

تسيطر المؤسسات العمومية على المبادلات التجارية الليبية. إلا انه بسبب الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له ليبيا اضطرت إلى تبني سياسة تحرير الواردات، حيث تم تحويل عملية استيراد بعض المواد إلى القطاع الخاص.

على الرغم من أن نسبة 95٪ من الصادرات هي من قطاع المحروقات، إلا أن باقي المواد المصدرة تبقى خاضعة للحصول على رخصة .

تسمح السوق الموازية للعملة الصعبة بتمويل خمس (5/1) واردات الدولة. الفارق بين قيمة الصرف الرسمية وغير الرسمية هي 1100٪.

(1) Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, op.cit., pp.75-78.

حالة موريتانيا:

إذا كان التوجه نحو الانفتاح والتحرير قد مس كل الدول المغاربية، نجد انه في موريتانيا قد عرف تسارعا حقيقيا، منذ بداية 1989. لقد عرفت موريتانيا في سنوات السبعينات والثمانينات مرحلة اختلالات صعبة كانت نتاجا للجفاف الذي عرفته البلاد، انخفاض قيمة الحديد مع ضعف قدراتها الاستغلالية، وكذلك بسبب الاضطرابات الخارجية (قضية الصحراء الغربية والصراع مع السنغال).

انضمام موريتانيا إلى برامج التصحيح الهيكلي رافقتها تقليل هيمنة الدولة في مجال التجارة الخارجية. هذا التحرير التدريجي قد ترجم بإلغاء الهيمنة العمومية على استيراد الأرز، السكر والشاي. ولكنها بقيت محدودة بحكم أن التجارة الخارجية تبقى متمحورة حول فاعلين أساسين:

- مؤسسات التصدير والاستيراد ذات الحجم الكبير، منحت لها بطاقة من طرف وزارة التجارة تسمح لها بالتدخل في نشاطات التصدير والاستيراد، بالنسبة لهذه المؤسسات فان الوصول إلى التبادل الخارجي هو حر، تحت تحفظ وسائل التمويل الآتية من النظام البنكي،
- المؤسسات الاستيرادية ذات حجم اقل، تخضع نشاطاتها إلى الحصول على رخصة مسبقة. وهي مجبرة على اللجوء إلى السوق الموازية للعملة الصعبة من اجل تمويل مشترياتها.

تقدر نسبة التجارة غير الرسمية في المبادلات الخارجية لموريتانيا بحوالي 40٪. هي تتعلق بالمواد الصناعية الآسيوية، ولكن كذلك بمنتجات قادمة من الدول المغاربية، لاسيما المغرب والجزائر[1].

(1) Fathallah OUALALOU, **op.cit**., pp.78-82.

من خلال عرض تطور نظام التجارة الخارجية في الدول الخمسة المغاربية ، يظهر التقارب في السياسات التجارية المتخذة من طرف كل الدول المغاربية منذ انضمامها كلها إلى برامج التصحيح الهيكلي. يظهر اختلاف في درجة الانفتاح والتحرير، ولكنها تشترك في تبني نفس التوجه والشروع في نفس العملية: إلغاء القيود الكمية، التحرير وإلغاء الهيمنة الحكومية. ويشكل هذا التقارب موضوعيا فرصة لتحرير وترقية المبادلات ما بين الدول المغاربية، حيث أن من بين العقبات التي عرفها المسار الاندماجي في السابق هو اختلاف السياسات التجارية.

ولكن هناك واقع لا يمكن تجاهله وهو، حتى وإن كانت الدول المغاربية، لاسيما تونس والمغرب والجزائر قد خطت أشواطا مهمة في مجال تحرير وارداتها على مستوى السوق العالمية، فلقد حافظت كلها على قيود مقنعة (عن طريق فرض الرخص الإدارية) المفروضة على المنتجات المغاربية.

المطلب الثاني: نتائج الإصلاحات الهيكلية على التجارة الخارجية للدول المغاربية

تعكس هياكل المبادلات التجارية للدول المغاربية نقص تنوع الهياكل الإنتاجية لاقتصاديات هذه الدول. حيث تتخصص الدول المغاربية في تصدير المواد الأولية ذات التحويل الأول، أي ذات قيمة مضافة ضعيفة (المنتجات الفلاحية، المحروقات، المواد المنجمية، النسيج..الخ)[1].

يخضع الطلب على هذه المواد الأولية، ماعدا حالة الغاز الطبيعي، إلى تغيرات عنيفة وتميل أكثر فأكثر في اتجاه ركود وانخفاض حصتها في التجارة الدولية، أدت إلى اختناق القدرات الاستيرادية للدول المغاربية وانخفاض مواردها الخارجية.

تحدد أسعار السلع المصدرة من طرف الدول المغاربية من طرف السوق الدولية، حيث تتوقف قيمة عائدات المواد المصدرة على قيمة مبادلات هذه المواد في السوق الدولية، وهذا راجع لصغر حجم الدول المغاربية اقتصاديا وكذا إلى طبيعة صادراتها.

---

(1) Abdelkader SID AHMED, "Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : L'impératif de Barcelone, Rapport introductif" in : Abdelkader SID AHMED et François SIINO, **Economie du Maghreb : l'impératif de Barcelone**, Paris : CNRS, 1996, p.4.

حيث أن تطور التكاليف الداخلية للمواد المصدرة لا يؤثر على الأسعار العالمية. من هنا فان أي ارتفاع للتكاليف الداخلية مقارنة بالتكاليف الخارجية سوف يؤدي إلى تقليص فائدة الصادرات وعائدات المواد المصدرة.

باستثناء ليبيا، فان باقي الدول المغاربية قد اتخذت، منذ انتهاجها لبرامج التصحيح الهيكلي، إجراءات موجهة للسماح بحرية تبادل عملاتها مقابل العملات الأجنبية (أي تبني نظام سعر الصرف الحر أو المرن) أثناء العمليات المتعلقة بالمنتجات والخدمات دون تعويض.

بهذا فان الدول الأربعة المغاربية قد حررت نظام التبادل والمدفوعات من خلال:

- التخفيض التدريجي للقيود الكمية على الواردات،
- رفع الفعالية والتنافسية بخفض الحقوق الجمركية،
- إلغاء كل القيود المتعلقة بالرخص الاستيراد وتخفيف دور النظام الجمركي وشبه الضريبي،
- الوصول الحر إلى العملة الصعبة بالنسبة للواردات عن طريق تخفيض القيود الإدارية،
- تخفيض الصرامة الداخلية لتسمح بذلك للمستهلكين والمنتجين باتخاذ القرارات انطلاقا من إشارات السوق[1].

لقد عرفت الفترة السابقة لمرحلة التصحيح الهيكلي مبالغة في تقدير العملات الوطنية، ولقد اثر ذلك سلبا على صادرات الدول المغاربية الخمسة، فلقد سجلت نسب سلبية لمتوسط نموها السنوي. ولقد تفاقمت هذه الظاهرة بسبب تغير سعر صرف الدول المتقدمة، بحكم أن نسبة كبيرة من عائدات الدول كانت تحصل عليها من الحقوق الجمركية، حيث أن المداخيل العامة تتوقف على قيمة الصادرات معبر عنها بقيمة العملة الوطنية ومختلف الرسوم المحصل عليها من الصادرات.

بقيت قيمة الواردات على حالها، وانخفضت في أحيان أخرى، بسبب الاستقرار النسبي للتكاليف على مستوى السوق العالمية في هذه الفترة. أما فيما يخص المنتجات الفلاحية فلقد عرفت انخفاضا في أسعارها في حين ارتفع حجمها، ابتداء من نهاية السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات.

---

(1) Djamel-Eddine GUECHI, **op.cit**, pp.101-102.

في ظل نظام سعر الصرف الثابت* الذي كان قائما في تلك الفترة، لم يكن يتساوى عرض العملة الصعبة مع الطلب عليها ، فارتفاع الأسعار أدى إلى نتائج ثقيلة على الشغل والأجور والأسعار. حيث كان لانخفاض عائدات الصادرات أثر سلبي على كامل الاقتصاد الوطني. ولقد أدى ذلك إلى ظهور عجز في الميزان التجاري، تمت معالجته، بتعويض مخرجات العملة الوطنية عن طريق رفع مماثل للقروض البنكية أي من خلال الرصيد المتراكم في السابق أو من القروض الأجنبية. بهذا تم تعويض العجز التجاري للمتعاملين التجاريين في هذه الدول بتخفيض كبير للمداخيل.

على العموم لهذه السياسة حدودها، المتمثلة في قيمة إجمالي الاحتياط الذي تتوفر عليه الدولة وقدرات الاقتراض، وهي لا تؤدي إلى أي اثر ايجابي في صالح تخفيض الواردات، هذا ما يخاطر بالحفاظ على عجز الميزان التجاري وحتى تفاقمه إذا لم يحدث أي تغير في الطلب الخارجي على المواد المصدرة.

خلال فترة تخفيض العملات، ما لوحظ هو الأثر المباشر على ارتفاع الواردات. حيث كانت بقيمة معتبرة في الدول المركزية الثلاثة المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) وقل في كل من ليبيا وموريتانيا. ولكن التخفيض في قيمة العملات كان كذلك بمثابة حافز للصادرات حيث عرفت قيمتها ارتفاعا محسوسا في تونس والمغرب واقل في الدول الثلاثة الباقية.

تبني نظام الصرف الحر أو المرن وتخفيض قيمة العملات الوطنية، متبوع بقابلية تحويلها بالنسبة للمعاملات التجارية شكلت حافزا للتجارة الخارجية التي أدت إلى فوائد معتبرة بالنسبة لإنتاجية صادرات الدول الخمس. فقيمة الصادرات التي ارتفعت ووصلت في بعض الأحيان إلى معدلات هامة تؤكد بهذا ملائمة تخفيض العملات الذي يبقى أداة عمل اقتصادي صحيحة.

---

* تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت، حيث يرتبط العمل في هذه القاعدة بوجود شروط معينة أهمها: – تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة الوطنية وبشكل ثابت– ضمان تحويل العملة الوطنية إلى الذهب وبالعكس، وتوفر القابلية والحرية على ذلك وبدون أية قيود أو شروط تحد من هذه الحرية أو القابلية في التحويل–حرية تصدير واستيراد الذهب إلى الخارج بدون وجود محددات تعيق عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من و إلى الدول (انظر: فليح حسن خلف، **المرجع السابق الذكر**، ص.212.)

هذا ما يؤكده Bertrand NEZEYS في كتابه، **التجارة الدولية، النمو والتنمية** ، حيث يقول: « لتخفيض قيمة العملة الوطنية أثر على رفع قيمة الطلب الخارجي بالنسبة للمنتجات الوطنية، بسبب الانخفاض المحتمل لأسعارها على مستوى الأسواق الدولية و كذا من جانب المستهلكين المحلين بسبب ارتفاع قيمة المنتجات المستوردة»[1].

بهذا يتم تعويض انخفاض قيمة الصادرات بتحفيز الطلب الداخلي، فيساهم هذا في تقليص خسارة المداخيل الوطنية الناتجة عن الانخفاض في قيمة الصادرات.

المطلب الثالث: طبيعة التجارة الخارجية في المنطقة المغاربية

تعكس التجارة الخارجية لأي دولة من الدول مجموعة من العناصر هي: طبيعة الاقتصاد الوطني، مستوى التنمية في هذه الدولة، طبيعة الموارد التي تتوفر عليها وكذا درجة الاندماج في السوق العالمية.

تعتبر الدول المغاربية من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله نسبة التجارة الخارجية في مجمل ناتجها المحلي الإجمالي. ولذلك فان قطاع التجارة يعتبر من القطاعات الهامة التي يعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل هو العامل الهام المؤثر في وضع موازين الاقتصاد الوطني بما في ذلك الموازنة العامة للدولة. حيث تتوقف حالة الموازنة العامة* على حالة أسواق الصادرات للدول المغاربية.

وما يلاحظ على بعض صادرات دول المغرب العربي (ليبيا والجزائر) هو الهيمنة المطلقة لقطاع المحروقات على مبادلاتها الخارجية، مما جعل اقتصاديات هذه الدول تتأثر إلى حد كبير بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق العالمية، وبذلك أصبح لزاما على هذه الدول أن تعمل على تنويع اقتصادياتها بالشكل الذي ينعكس ايجابيا على

***الميزانية (أو الموازنة) العامة للدولة هي وثيقة تُعدها الحكومة سنويا، وتعرض فيها توقعاتها لإيرادات الدولة خلال السنة المالية القادمة فضلا عن برمجة نفقاتها .تعد وفقا لقواعد وضوابط يحددها نص منظم لقوانين المالية، بهدف تحسين مقروئيتها وتعزيز شفافيتها ومصداقيتها في أعين المواطنين. ويعتمدها في العادة البرلمان بعد جلسة تصويت تسبقها جلسات نقاش وتعديل** . ولا يمكن للحكومات في البلدان الديمقراطية أن تتصرف في موارد الدولة خارج ما تنص عليه الميزانية العامة التي تكون قد حظيت بثقة البرلمان بعد عرضها عليه للتصويت. وتتكون الميزانية العامة من بندين أساسيين هما **الإيرادات والنفقات**. (بالنسبة للجزائر مثلا عائدات النفط وحدها تمثل حوالي **52**٪ من الميزانية العامة الدولة).

(1) Bertrand NEZEYS, (**Commerce international, croissance et développement,** 1990), in : Djamel-Eddine GUECHI, op.cit, p.104

تنويع مصادر الدخل الوطني فيها. في حين تعرف كل من تونس والمغرب تنوع نسبي في صادراتها. أما بالنسبة لموريتانيا فقد تم التحاقها بدائرة التجارة الدولية بفضل مادتين أوليتين: الحديد ومنتجات الصيد.

أما فيما يخص الواردات، فهي تتعلق بالمواد الغذائية والمنتجات الوسيطة المستعملة كمدخلات في صناعة منتجات أخرى نهائية، والمنتجات الصناعية ويضاف إلى هذا البترول بالنسبة للمغرب.

- **التجارة الخارجية الجزائرية**

يمكن حصر أهم خصائص التجارة الخارجية الجزائرية فيما يلي:

1. يعرف الميزان التجاري الجزائري عادة فائضا، إلا أن هذا الفائض قد عرف انخفاضا في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض أسعار المحروقات، أدى هذا الانخفاض إلى تناقص الرصيد الوطني.

2. لم تتغير بنية الواردات في الجزائر تقريبا، منذ سنوات التسعين. نسب المواد المستوردة لعام 2015 هي كالتالي[1]:

- 33.10٪ للمواد الموجهة للتصنيع، وهي تتشكل أساسا من مواد البناء (الاسمنت، والخشب، الأنابيب المصنوعة من الحديد والصلب)، والزيوت الموجهة للصناعات الغذائية.
- 23.27 ٪ بالنسبة للمواد نصف المجهزة.
- 18.08٪ بالنسبة للمواد الغذائية، حيث تمثل مجموعة المواد الغذائية نسبة هامة في واردات الجزائر على اعتبار أنها تحتل المركز الثالث وصل حجمها إلى 9314 مليون دولار أمريكي. أهم هذه المواد هي (الحبوب والدقيق، الحليب ومشتقاته، السكر والسكريات، اللحوم، الحبوب الجافة، القهوة والشاي).
- 16.69٪ بالنسبة للمواد الاستهلاكية غير الغذائية، وتهيمن الأدوية على هذه المجموعة ثم تأتي المواد الأخرى من أجهزة الإرسال اللاسلكي، أدوات وإكسسوارات السيارات، الثلاجات والمبردات...الخ.

---

(1).CNIS (Centre National de l'Informatique et des Statistiques), *Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Année 2015*, in : **http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Annee%202015.pdf**

3. تتميز بنية الصادرات الجزائرية بهيمنة المحروقات، حيث وصلت نسبة المبيعات الخارجية الجزائرية لعام 2015 من المحروقات ما قيمته 94.54٪ من الحجم الإجمالي. ولقد سجل هذا القطاع انخفاضا قدر ب 40.76٪ مقارنة بعام 2014، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية. أما قيمة الصادرات خارج المحروقات فهي تبقى مهمشة ، حيث قدرت عام 2015 ب 5.46٪ من الحجم الإجمالي للصادرات. وهو ما يعادل 2.06 مليار دولار أمريكي [1].

4. إن تحليل التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية الجزائرية يظهر المكانة المهيمنة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي ب 49.21٪ من الواردات الجزائرية و62.28٪ من الصادرات خلال عام 2015. تشكل كل من ايطاليا، فرنسا، اسبانيا وألمانيا أهم شركاء الجزائر التجاريين. بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل مؤخرا مكانة معتبرة في المبادلات الخارجية الجزائرية[2].

تبقى قيمة المبادلات الجزائرية مع الدول العربية عموما والمغاربية خصوصا مهمشة، حيث تقدر قيمة الواردات الجزائرية من دول المغرب العربي ب 1.31٪ أما الصادرات فتقدر ب 4.25٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية [3].

---

(1) CNIS (Centre National de l'Informatique et des Statistiques), « Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2015 », **op.cit.,**

(2). **Ibid**

(3). **Ibid**

• **التجارة الخارجية المغربية:**

يمكن تلخيص العناصر المميزة للمبادلات الخارجية المغربية فيما يلي:

1. يعرف الميزان التجاري المغربي عادة عجزا، ويتزايد هذا العجز عند ارتفاع أسعار البترول أو عند يتزايد عبئ الفاتورة الغذائية (سنوات الجفاف التي عرفها المغرب، كما في سنة 1995). في حين عرفت سنة 2015 تحسنا في العجز التجاري العام، الذي تراجع ب16.6 مليار درهم–12.7٪) ليبلغ 114 مليار درهم سنة 2014 ، وتمثلت أساسا في (تحسن الصادرات 20,6 مليار درهم، بزيادة 7,4 + ٪) وفي الزيادة الطفيفة للواردات (4 مليار درهم أي 1 + ٪ .) ويعود هذا إلى انخفاض عجز تجارة السلع وتحسن ميزان تجارة الخدمات[1]. كما أنه يرجح استمرار انخفاض العجز في الميزان التجاري وهذا راجع أساسا إلى انخفاض فاتورة الطاقة بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2. لقد تغيرت بنية الصادرات المغربية ، فقد عرفت ارتفاعا مهما بلغ نسبة 7,9 ٪ سنة 2014 بفضل تحسن صادرات المهن العالمية للمغرب خصوصا السيارات والإلكترونيك وتعزيز صادرات القطاعات التقليدية . وهكذا، أصبح قطاع السيارات أول مصدر متفوقا على القطاعات التقليدية، بحصة 20,2 ٪ من إجمالي صادرات السلع وبنمو قدره 26.8 ٪ خلال سنة 2014 ، وبهذا يكون أداء هذا القطاع قد تجاوز أداء صادرات الفوسفاط ومشتقاته، رغم تسجيلها نموا يقدر بنسبة 2,5 ٪ واستحواذها على حصة 19,2 ٪ من مجموع الصادرات، وكذلك أداء النسيج الذي سجل نموا بنسبة 4,5 ٪ وحصة 16,7 ٪ من مجموع الصادرات.[2]

أما فيما يخص صادرات الخدمات، فقد سجلت ارتفاعا خلال سنة 2014 بنسبة 5٪، في حين عرفت وتيرة النمو المسجلة ما بين 2013 – 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة ٪ 6 . ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى التحسن الذي سجله أداء قطاعي النقل والأسفار

---

(1) المملكة المغربية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار، "تقرير حول المبادلات التجارية الخارجية 2014–2015"، ص5، في: **www.mce.gov.ma**

(2) **نفس المصدر** ص5.

باعتبارهما أهم قطاعين مصدرين للخدمات بالمغرب. كما تميز التوزيع القطاعي لنمو الصادرات بالمساهمة الإيجابية لقطاع الكيماويات وقطاعي النسيج والمعادن[1].

3. يعكس تطور بنية الواردات المغربية خلال السنوات الأخيرة التوجه نحو تحرير السياسة الاقتصادية والاهتمام المتصل بالصناعات الموجهة للتصدير والحصول على المواد الضرورية لصناعتها.

فعلى مستوى الواردات من السلع، فقد سجلت ما قيمته 386,1 مليار درهم سنة 2014، مسجلة ارتفاعا بنسبة 0.6 + ٪ من حيث القيمة الاجمالية، مقابل معدل نمو قدر ب ٪ 4.2خلال الفترة 2009 –2013. ويعود هذا الانخفاض خصوصا إلى تراجع واردات قطاعي الطاقة و الفلاحة .إذ ارتفعت الواردات، باستثناء منتجات الطاقة، بنسبة 4.3 ٪ ، حيث بلغت 293,6 مليار درهم سنة 2014 مقابل281,5 مليار درهم سنة 2013 . أما واردات منتجات الطاقة، فانخفضت بنسبة 10 ٪ بسبب تراجع مشتريات النفط الخام ومشتقاته التي مثلث 48 ٪ من الانخفاض العام في تكاليف الطاقة . وبلغ متوسط سعر النفط الخام54,57 دولار للبرميل في نهاية أوت 2015 مقابل 104,42 دولار للبرميل من نفس الفترة من السنة الماضية[2].

يبقى أن نشير إلى أن نسبة معتبرة من المواد الاستهلاكية في المغرب تأتي عبر القنوات غير الرسمية من خلال عملية التهريب عبر سبته ومليلة وموانئ الأطلسي.

4. يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأساسي للمغرب، حيث تتمحور المبادلات الخارجية المغربية حول الاتحاد الأوروبي، ف 67.6٪ من صادراتها موجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي (إحصائيات 2014) كما بلغ معدل نمو الصادرات 10.3٪ إلى هذه المنطقة سنة 2014[3]، وتظل أوروبا كذلك أهم ممون للمغرب ب 61.3٪ سنة 2014.

---

(1) نفس المصدر، ص5

(2) نفس المصدر ، ص5.

(3) نفس المصدر ، ص5.

كما تجدر الإشارة في الأخير إلى انه بالرغم من توقيع المغرب على اتفاقيات التبادل الحر، إلا أن أكثر من 68٪ من المبادلات التجارية تتم خارج هذه الاتفاقيات وهذا يرجع أساسا إلى ضعف التنوع التصديري للتشكيلة السلعية المغربية[1].

• **التجارة الخارجية التونسية:**

المعطيات الأساسية للمبادلات الخارجية التونسية هي كما يلي:

1. يعرف الميزان التجاري التونسي عادة عجزا. يزداد هذا العجز عند انخفاض أسعار البترول وكذا عند استياء الظروف المناخية الملائمة للزراعة بحكم أن هذا القطاع يبقى خاضعا للشروط المناخية.

2. لقد عرفت بنية الواردات التونسية تطورا منذ انتهاج سياسة التصحيح الهيكلي ابتداء من 1987، كنتيجة لتحرير الاقتصاد التونسي وتوجيه التصنيع نحو ترقية الصادرات.

• 31.3٪ هي نسبة المواد الاستهلاكية في القيمة الإجمالية للواردات أما قيمة مواد التجهيز فهي تمثل حوالي 25.3٪ .

لقد أدى انتهاج سياسة الصناعة المفتوحة إلى تطور واردات المواد الأولية والمواد الوسيطة (نصف مصنعة) لتمثل 29.4٪ من القيمة الإجمالية. أما قيمة المواد الغذائية والطاقة تبقى ضعيفة وهي على التوالي: 6.7٪ و 7.3٪ .

3. نفس الشيء بالنسبة لقطاع الصادرات التونسية الذي عرف تغيرات أساسية خلال السنوات الأخيرة:

– زيادة نسبة الصادرات الصناعية، حيث مست هذه التحولات:

• المنتجات النسيجية والجلود، (على الرغم من الأزمة التي عرفها قطاع النسيج في تونس حيث كان يسجل نسبة نمو سنوية تصل إلى +8٪ في سنوات التسعينات، لتتراجع

---

(1) نفس المصدر ، ص6.

هذه النسبة إلى 1٪ ما بين 2001 و 2003، حيث أغلق 17 مصنع خلال عام 2003 وتم تسريح 8000 عامل. لكن يبقى هذا القطاع ب 2000 مصنع يشغل حوالي 250.000 شخص (إحصائيات 2004)، وهو بذلك يمثل 3/1 ثلث الإنتاج الصناعي التونسي، و40٪ من إجمالي الصادرات و 6٪ من الناتج الوطني الخام[1].

• منتجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

– في حين أن قيمة صادرات الطاقة قد انخفضت خلال سنوات التسعينات بسبب تقلص احتياطات المحروقات وكذا بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية.

– تراجع آخر في صادرات الفوسفات ومشتقاته خلال سنوات التسعينات.

4. إذا أردنا تحليل التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية التونسية، تبرز هيمنة التدفقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أهم شريك تجاري لتونس. حيث يزودها بثلثي وارداتها ويمتص ثلاثة أرباع صادراتها. هذا التمركز حول الاتحاد الأوروبي يعود إلى الطابع التاريخي والتقليدي للمبادلات التي تتم مع فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، اسبانيا و هولندا.

أخيرا يمكن القول بأن الاقتصاد التونسي هو أكثر الاقتصاديات المغاربية انفتاحا على جاراتها، وارداتها وصادراتها مع باقي دول الاتحاد المغاربي تمثل على الترتيب: 2.5 و 7.6٪ من مجموع المبادلات التونسية.

• التجارة الخارجية الليبية:

1. تشكل التجارة الخارجية العامل الوحيد لإدماج ليبيا مع باقي دول العالم. يعرف الميزان التجاري الليبي عادة فائضا، وتشكل التجارة الخارجية في ليبيا المصدر الوحيد للإيرادات في وقت أن باقي مضامين ميزان المدفوعات هي في عجز: الأسفار، إيرادات الاستثمارات، تحويلات المهاجرين، ..الخ.

---

(1) Abdelmadjid BOUZID, "Tunisie : une économie qui tourne", in : **Le Quotidien d'Oran**, 09/06/2005 .

2. تتوفر ليبيا على امتيازات هامة في مجال المبادلات الخارجية على اعتبار أنها تشكل 5.7٪ من إنتاج منظمة OPEP* (1.4 مليون برميل في اليوم) ، زيادة على طبيعة

بترولها الخفيف، وكذا موقعها القريب من أوروبا ، وتشكل المحروقات ما قيمته 95٪ من الصادرات الليبية.

3. تتزايد قيمة الواردات الليبية بسبب هشاشة القطاع الإنتاجي خارج المحروقات. كما أن قيمة الواردات المشكلة من المواد الغذائية والاستهلاكية لم تنخفض خلال فترة الحصار المفروض على ليبيا.

4. يمثل الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للاقتصاد الليبي: 9 من بين 10 براميل بترول تسوق في السوق الأوروبية. ايطاليا وألمانيا وفرنسا هي أهم زبائن المحروقات الليبية، كما أن أوروبا هي في ذات الوقت أهم مزود لليبيا في مجال المواد الغذائية، المواد الوسيطة ومواد التجهيز.

فعلى الرغم من الخطاب القومي العربي الذي انتهجته ليبيا في عهد القذافي إلا أن مبادلاتها مع العالم العربي (مصر، تونس، المغرب أساسا) تبقى ضعيفة إلى حد بعيد حوالي 1٪ من مجموع تجارتها الخارجية.

5. لقد استطاعت ليبيا، بفضل تراكم الفوائض خلال سنوات ارتفاع أسعار البترول، من تطوير تجربة مهمة في مجال تسيير مواردها المالية الموجودة في الخارج عن طريق ثلاث مؤسسات:

– **L'Arab Banking Corporation** (بميزانية 20 مليار دولار) وتصل نسبة ليبيا في رأسمال هذه المؤسسة إلى 35٪، أما المساهمين الآخرين هم الكويت والإمارات العربية.

– **بنك ليبيا الخارجي**، بأصول تصل إلى 7 مليار دولار، تشارك في العديد من دول أوروبا، آسيا أمريكا والدول العربية.

Libyan Arabe Foreing Investement Corporation(55 مليار دولار من الأصول الإجمالية) التي تظهر تحت شكل شركة تدخل في المئات من المساهمات عبر العالم[1].

---

* Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole.

(1) Fathallah OUALALOU, **Après <u>Barcelone le Maghreb est nécessaire</u>,** op.cit., p.108.

تؤمن ليبيا من خلال تسيير أصولها في الخارج مواردها الخارجية، في وقت أن ميزانها التجاري قد فقد الفائض الذي كان يميزه بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول

منذ 1986. تشكل هذه الأصول في نفس الوقت امتيازا لكل المغرب العربي، حيث يمكن أن تستعمل جزئيا لإقامة شراكة مغاربية في مجال المالية، خاصة في إطار مشروع إنشاء البنك المغاربي للتجارة الخارجية والاستثمار[1].

- **التجارة الخارجية الموريتانية:**

تتميز التجارة الخارجية الموريتانية بما يلي:

1. هي تجارة ذات أهمية ضعيفة، فهي تعكس القوى الإنتاجية للبلد: حيث أن قيمة المبادلات (الواردات +الصادرات) تتجاوز بقليل 1.2 مليار دولار (خلال بداية التسعينات). إلا أن الإحصائيات الرسمية لا تعكس القيمة الحقيقية للمبادلات، بحكم أنها لا تأخذ في عين الاعتبار تجارة التهريب، وخاصة التجارة غير الرسمية (المقدرة ب 40٪ من الواردات)، التي لا يتم تقديرها من طرف الجمارك.

كما تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين المعطيات الإحصائية المتوفرة حسب المصادر:

– حسب الديوان الوطني للإحصاء الموريتاني فان الميزان التجاري الموريتاني يعرف فائضا، في حين أن تقرير البنك العالمي حول التنمية يقول أن نفس هذا الميزان التجاري في حالة عجز.

هذا الاختلاف محتمل أن يكون راجع إلى إدماج الحقوق الجمركية للصيد إلى قيمة الصادرات الإجمالية.

2. تهيمن المواد الغذائية على بنية الواردات الموريتانية (الحليب، السكر، الشاي، الدقيق، القمح) ومواد الوقود (زيوت البترول، البنزين، البوتان، التي تأتي أساسا من الجزائر).
تدخل كذلك في قطاع الواردات الآلات وأجهزة النقل.

---

(1)Fathallah OUALALOU, **Après <u>Barcelone le Maghreb est nécessaire</u>**, op.cit., pp108-110.

3. جزء كبير من الصادرات الموريتانية يتشكل من مواد الصيد بنسبة تتجاوز 50٪، والحديد الذي كان يشكل في السابق أهم صادرات موريتانيا لكن أصبح يحتل المركز الثاني بسبب تراجع الطلب عليه في الأسواق الدولية. كما تصدر موريتانيا كذلك الذهب نحو استراليا.

4. أهم مزودي موريتانيا هم فرنسا، اسبانيا، الجزائر (المواد البترولية)، ألمانيا، الولايات المتحدة وبلجيكا.

يحتل اليابان الصدارة في قائمة زبائن موريتانيا (مواد الصيد)، متبوع بايطاليا، فرنسا، اسبانيا، بلجيكا وانجلترا.

من خلال هذا العرض لطبيعة التجارة الخارجية للدول المغاربية نصل إلى **النتائج التالية:**

* يعرف الميزان التجاري لكل من ليبيا والجزائر فائضا، وديناميكية الاقتصاد في هذين البلدين تتمحور حول هيمنة صادرات المحروقات.

* في حين أن الميزان التجاري لكل من تونس والمغرب يعرف عجزا. وتعرف صادرات هذين البلدين تنوع في صالح المواد المصنعة ، بالرغم من أن نصيب المواد الغذائية مازال مرتفعا.

* الميزان التجاري لموريتانيا يعرف على العموم توازنا. تتمحور صادراتها حول مادتين أوليتين: الصيد والحديد، والبترول على اعتبار اكتشاف هذه المادة مؤخرا في هذا البلد.

* هناك تماثل كبير في تشكيلة واردات الدول المغاربية الخمسة. أهم هذه المجموعات هي: المواد الغذائية، مواد التجهيز، المواد الوسيطة الداخلة في الصناعات النهائية، المواد الاستهلاكية غير الغذائية. حيث نجد أن هذه المجموعات لها أهمية مماثلة في موازين التجارة لهذه البلدان الخمسة. الاختلاف يكمن في الميزان التجاري لكل من المغرب وموريتانيا الذي يتضمن، في مجال الواردات، بالإضافة إلى ذلك مواد الطاقة التي تحتل مكانة هامة إلى حد ما.

* الاتحاد الأوروبي هو أهم شريك تجاري بالنسبة للدول المغاربية الخمسة سواء تعلق الأمر بوارداتها أو صادراتها، في وقت أن نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي تكاد تكون هامشية (4.1٪ بالنسبة للصادرات الأوروبية و 4.4٪بالنسبة لوارداتها)[1]. هذا يبين أن المبادرات المغاربية من اجل بناء اقتصاديات ذاتية ومتنوعة لم تنجح في تغيير أساس طبيعة علاقات التقسيم الدولي للعمل ما بين ضفتي المتوسط. أي أن المغرب العربي مازال تابعا في المجال الاقتصادي لأوروبا بسبب تنوع العرض الذي تقدمه هذه الأخيرة.

* يعرف المغرب العربي، بالإضافة إلى التبعية في المجال الاقتصادي الفعلي، تبعية في المجال المالي. حيث ترتبط إيرادات العملة الصعبة بقيمة مبادلات المواد الأولية، والقدرة على الوصول لأسواق الدول المتقدمة بالنسبة للمواد الفلاحية والمواد الصناعية لاسيما النسيجية (تعرف تونس منافسة شديدة على منتجاتها النسيجية ، لاسيما من طرف الصين والهند).

* المبادلات التجارية البينية في المنطقة المغاربية تبقى هامشية. وزنها يبقى ضعيفا بالنسبة للمبادلات الخارجية سواء بالنسبة للاتحاد المغاربي ككل أو لكل بلد مأخوذ على حدا.

* من خلال تحليل التجارة الخارجية للدول المغاربية يظهر أنها اقتصاديات ريعية تعتمد أساسا في إيراداتها من العملة الصعبة على صادراتها من المواد الأولية (باستثناء تونس والمغرب التي تعرف تنوع نسبي في صادراتها (حيث تمتلك ميزة نسبية في المجال الفلاحي والمنتجات النسيجية). فغياب المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وبقاء الدول المغاربية في ظل النظام التقليدي لتقسيم العمل الدولي (توفير المواد الأولية للدول الصناعية) يجعلها بعيدة عن التنظيم العالمي للإنتاج ، فاندماج الاقتصاديات المغاربية في السوق الدولية وفقا لطبيعة صادراتها يجعلها متخلفة وتابعة ليتم **الاندماج فيها** انطلاقا من **حاجات السوق الدولية** والاقتصاد العالمي الذي يعرف تسارعا في ديناميكيته وعلى حساب **المتطلبات الداخلية** (التنمية بالأساس).

---

(1) صالح صالحي، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، في: **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 2003/2 ،الجزائر ص.31.

المطلب الرابع: التجارة البينية في المنطقة المغاربية

1. واقع المبادلات البينية المغاربية

ترتكز الاقتصاديات المغاربية أساسا على تجارتها الخارجية، ضف إلى ذلك أن تحرير التجارة الخارجية يعد عنصرا ضروريا لتحقيق الاندماج الاقتصادي بين هذه الدول- وهذا انطلاقا من نظريات التجارة الخارجية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول (نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو ونظرية هكشير- أولين ونظرية اقتصاديات الحجم التي طورها بول كروغمان) ، لذلك ينبغي التركيز على تدعيم التجارة البينية فيما بين الدول المغاربية من أجل خلق قاعدة إنتاجية متنوعة يدعمها توافر المواد الأولية، من أجل تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المبنية على تكامل اقتصادي ستنعكس آثاره الايجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

إلا أن الواقع التجاري لبلدان المغرب العربي يشير إلى أن التجارة داخل المنطقة المغاربية لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3٪ من إجمالي التجارة الخارجية ، بهذا تسجل التجارة البينية في منطقتنا المغاربية أضعف مستويات التبادل الإقليمي في العالم. في حين تصل إلى 60٪ بالنسبة للاتحاد الأوروبي، 56٪ بالنسبة للنافطا، 23٪ بالنسبة للآسيان. كما أن نسبة الاستثمارات البينية هي الأخرى لا تتجاوز 5٪[1].

كذلك يلاحظ تدني مساهمة الصادرات البينية لكل دولة من دول المغرب العربي إلى إجمالي صادراتها إذ لم تتجاوز هذه النسبة في أحسن الأحوال 8٪. من هذا المنطلق فان الاندماج التجاري الإقليمي لم يتحقق بعد على مستوى المنطقة المغاربية[2].

فإذا ما لاحظنا التجارة البينية في المنطقة المغاربية (انظر الجدول رقم 08) يظهر ما يلي:

تبقى المبادلات المحققة من طرف الجزائر، على مستوى المنطقة، وخارج قطاع المحروقات هامشية، كما نجد أن المملكة المغربية غائبة في السوق التونسية بالرغم من الميزة النسبية التي تتوفر عليها في بعض المنتجات لاسيما المنتجات البحرية، حيث تستوردها تونس من ايطاليا.

(1) EURO MED INVEST , « Séminaire « L'Intégration Economique du Maghreb : Le rôle du secteur privé » Synthèse et conclusions », , Parc du Kram – Tunis, 16 Octobre 2014, in :**http://www.animaweb.org/sites/default/files/kcfinder/files/EMI_S%C3%A9minaire_Int%C3%A9gration_Maghreb_Synthese_21-10-2014.pdf** , consulté le 20/10/2016.

(2) عيسى حمد الفارسي، **المرجع سابق الذكر**، ص.2.

جدول رقم08 : الصادرات والواردات السلعية البينية* لدول الاتحاد المغاربي لعام 2014

(نسبة مئوية)

الدول	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
الجزائر					
الصادرات		٪37.11	٪49.53	٪0.71	٪0.88
الواردات		٪6.59	٪13.57	٪9.28	٪0.02
المغرب					
الصادرات	٪18.95		٪9.48	٪3.27	٪16.81
الواردات	٪21.42		٪3.32	٪0.36	٪0.01
تونس					
الصادرات	٪26.62	٪10.05		٪47.56	٪1.75
الواردات	٪48.68	٪4.85		٪16.80	٪0.05
ليبيا					
الصادرات	٪18.59	٪1.33	٪22.58		٪00.00
الواردات	٪0.81	٪1.42	٪29.48		٪00.00
موريتانيا					
الصادرات	٪20.02	٪42.43	٪1.60	٪00.00	
الواردات	٪4.26	٪15.88	٪4.64	٪00.00	

*هذه النسب من إجمالي المبادلات البينية العربية

المصدر: معطيات مأخوذة من: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، في:

http://www.amf.org.ae

فعلى الرغم من القرابة الجغرافية، فان صادرات الجزائر من المحروقات لا تمثل سوى 5٪ من واردات المغرب و 0.5٪ من صادرات الجزائر.

لم تمثل المواد الغذائية المغربية المسوقة في السوق الجزائرية، سوى 0.6٪ من إجمالي صادرات المغرب من هذه المواد و 0.3٪ من واردات الجزائر الغذائية، في وقت أن هذه المواد تصل إلى الجزائر بنسبة 40٪ من كل من فرنسا و اسبانيا[1].

إن غالبية واردات الجزائر من المواد النسيجية تأتيها من تركيا والصين واسبانيا، في وقت أن المغرب وتونس تبقى تقريبا غائبة في السوق الجزائرية، حيث أن نصيبها من هذه السوق لا تتجاوز على التوالي 0.9٪ و 0.8٪ من واردات الجزائر من المنتجات النسيجية من كل من المغرب وتونس، وهو ما يعادل 0.3٪ من الصادرات الإجمالية للمنتجات النسيجية المغربية و 0.1٪ من المنتجات التونسية.

أما عن الهيكلة القطاعية لهذه المبادلات، فهي تعرف هيمنة منتجات الطاقة، ، كما حصل ارتفاع بالنسبة للمواد الكيميائية وصناعة الحديد والمعادن. في وقت حصل تراجع بالنسبة لمواد البناء، المواد الميكانيكية والكهربائية، المنتجات النسيجية والمواد الفلاحية، على الرغم من أن كل من تونس والمغرب تملك قيمة نسبة بالنسبة لهذه المواد[2].

من خلال هذه المعطيات تتبين أهمية إمكانية التنويع الإقليمي المتوفرة على مستوى المنطقة، إلا أن الإمكانيات التي يتيحها القطاع الفلاحي للتبادل يمكن أن تتعرض لضغوطات في حالة جفاء الطبيعة.

كما تبين هذه المعطيات تكاملية الدول المغاربية في بعض القطاعات (الفلاحة، المحروقات، النسيج، الصيد، السياحة..الخ) التي تفتح آفاقا كبيرة في مجال التجارة البينية في المنطقة.

فالاندماج الاقتصادي على مستوى المنطقة المغاربية، من شأنه خلق مكاسب معتبرة لجميع الدول المغاربية مأخوذة على حدا ومكاسب للمغرب العربي كمجموعة، وذلك من خلال إنشاء سوق إقليمي يتكون من حوالي 100 مليون شخص (مستهلك ومنتج

---

(1) "Les échanges connaissent une récession entre les pays maghrébins", in : **http://www.bladi.net/pdf**

(2).ibid.

ومستثمر)، ليعادل بحجم سكانه عددا معتبرا من الدول التجارية الكبرى. كما يسمح بخلق فعالية اقتصادية لتجعل من المنطقة المغاربية مجالا لجلب الاستثمارات الأجنبية. ومن ثم خلق اقتصاديات الحجم والاستثمارات ذات الحجم الكبير على أساس تكامل اقتصادي سوف تنعكس آثاره على مختلف القطاعات. فمن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية على مستوى اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستفادة من القرابة الجديدة مع أوروبا الموسعة، يصبح في صالح الدول المغاربية تسهيل عملية المبادلات التجارية فيما بينها.

2. التجارة غير الرسمية

يلاحظ مع ضعف التجارة الرسمية بين الدول المغاربية، وجود مبادلات غير رسمية ذات ديناميكية معتبرة ما بين الدول المغاربية هي تعبير تجاري عن اقتصاد خفي حيوي في المنطقة(1).

تعاني معظم دول العالم من الاقتصاد غير الرسمي* وبدرجات متفاوتة، فهو ظاهرة لا نظامية، تعددت التسميات الدالة عليه، من اقتصاد غير رسمي، واقتصاد موازي، واقتصاد خفي أو سري...الخ.

وقد قدم مكتب العمل الدولي عام 1993 تعريفا للاقتصاد غير الرسمي باعتباره "مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة، بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها الرئيسي في توفير مناصب شغل ودخول للذين يعملون بها وتمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات، وهي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية والجبائية"(2).

---

(1) ADAIR Philippe ," L'économie informelle au Maghreb : une perspective comparatiste", Université Paris XII, GRATICE, in: **http://www.univ-paris12.fr/www/labos/gratice/Adair.rtf,** consulté le 12/06/2009.

* الاقتصاد غير الرسمي الذي نتحدث عنه، هو الاقتصاد الذي يتم في إطار غير رسمي (غير مصرح به ولا يخضع للرقابة) ولا نقصد به الأنشطة غير المشروعة (كتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة، وألعاب القمار..الخ).

(2) علي بودلال، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2010-2000)"، في: مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، عدد 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص9.

بهذا يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي يتعلق بمجمل النشاطات الاقتصادية: الإنتاجية، والخدماتية، والتجارية والمالية التي تحقق دخلا لا يخضع للضريبة ولا للرقابة ولا يمكن قياسها من طرف مصادر الإحصاءات الرسمية الوطنية[1].

ففي دراسة لمنتدى رؤساء المؤسسات عن الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، بينت أن الخزينة العمومية تخسر ما يعادل 7٪ من عوائد الضريبة على الدخل، فيما يخسر الضمان الاجتماعي 20٪، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة لعوائد الضريبة على الدخل، و701 مليون دولار بالنسبة إلى دخول صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية، وخصوصا ضريبة القيمة المضافة ب 300 مليون دولار[2].

وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري الجوانب المادية إلى مظاهر نفسية خطيرة جدا، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي.

وكشفت ذات الدراسة أن العمل في السوق غير الرسمية لم يعد يقتصر على المهن البسيطة (البناء، النسيج، الحلاقة، التجارة،..الخ) بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينا عاليا (أطباء الأسنان، مهندسين معماريين، مهندسين في الإعلام الآلي، محامين، خبراء محاسبين، مختصين في الصحة، أساتذة،..الخ). ويبقى القطاع التجاري يشكل أكبر نسبة من القطاع الموازي.

فعلى المستوى المغاربي نجد أن المدن والقرى في المناطق الحدودية (الجوارية)، تعرف حركية كبيرة للتدفقات السلعية التي تتخذ هذه القنوات غير الرسمية فإذا استثنينا تجارة المنتجات غير الشرعية، كتهريب المخدرات التي لا تشكل تجارة بينية مغاربية حقيقية، فإن

---

(1) رمضاني محمد، "التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق الى الدمج الناجح"، **مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار وسبل الترويض**، سعيدة: المركز الجامعي مولاي الطاهر، معهد العلوم التجارية وعلوم التسيير، نوفمبر 2007، ص6.

(2) في: على بودلال، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2002-2000)"، **مرجع سابق الذكر**، ص18.

النشاطات والسلع التي يتم مبادلاتها بشكل غير رسمي، تتنوع وتتعلق ب:

• السلع الآتية من منطقتي سبته ومليلة على الساحل المغربي والتي توزع على كامل المغرب العربي والتي تشمل العديد من المنتجات: المصبرات الغذائية، الملابس، المنتجات الالكترونية ذات الأصل الآسيوي، الأجهزة المنزلية، العطور، السجائر والكحول.

• المنتجات الرفيعة والمعادن النفيسة، حيث أن الرسوم المختلفة بين الدول المغاربية تؤدي إلى حركة جوارية عبر الحدود.

• أخيرا، تدفقات تجارية غير رسمية تخص السلع ذات الاحتياجات الأولية المدعمة بقوة في دول مثل الجزائر أو ليبيا نحو تونس والمغرب حيث أن نسبة الدعم هي أقل[1].

فالاقتصاد غير الرسمي يشكل مرضا مزمنا ينخر الدول النامية في ظل غياب ثقافة اقتصادية [2] ، وتتعدد أسباب اللجوء إليه ويمكن أن نذكر ما يلي:

-البطالة حيث يعجز الاقتصاد الرسمي توفير القدر الكافي من مناصب الشغل مما يدفع الأفراد إلى البحث عن الشغل في السوق الموازية

- التهرب الضريبي،

-الرشوة والسلطة البيروقراطية التي تعرقل أنشطة الخواص لاسيما المؤسسات الفردية والمؤسسات الصغيرة،..الخ.

لهذا على الدول المغاربية العمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي خاصة فيما يتعلق بالمبادلات التجارية البينية المغاربية أي العمل على إلغاء العراقيل التي تحول دون تنمية هذه المبادلات في الإطار الرسمي.

---

(1) Djamel-Eddine GUECHI, **op.cit**, p.129.

(2) Manuel RUBEN N'DONGO, **Nord-Sud à l'ère de la globalisation**, Paris : La compagnie littéraire, 2009, pp. 71-72 .

3. عراقيل المبادلات البينية في المنطقة المغاربية

تطرح في كثير من التحليلات حول الاندماج الإقليمي المغاربي، قضية تشابه الأنشطة الاقتصادية في معظم الدول المغاربية على أنها مشكلا معرقلا للاندماج، بحيث قلما يوجد قطر له ميزة نسبية أو مطلقة، غير أن التماثل في طبيعة الأنشطة الاقتصادية لا يشكل في الواقع عائقا أمام الاندماج الاقتصادي، ذلك أن هذه البلدان هي مستوردة لمعظم مكونات غذائها الأساسي وجهازها الإنتاجي، فالتوسع في هذه المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية والخدمية في أي قطر له سوقه المضمونة (حوالي 100 مليون مستهلك)، هذا على المستوى الداخلي لدول الاتحاد، أما في علاقاتها مع التكتلات الأخرى في بعض منتجاتها التي تريد تصديرها فإنها ستكسب عن طريق قوة الاتحاد التفاوضية وزنها في السوق الدولية.

إلا أن هناك واقع لا ينبغي إغفاله وهو أن التبادل التجاري في المنطقة المغاربية يواجه عراقيل ومشاكل عديدة، هي ليست فقط ذات طابع ظرفي، بل أن ضعف المبادلات البينية في المغرب العربي يعود إلى نقص التوافق التجاري وكذا إلى أسباب بنيوية. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

• إن **التشريعات القائمة** على مستوى الدول المغاربية، ليست في صالح التبادل الحر، سواء تعلق الأمر بالتنظيم العام لعملية التصدير والاستيراد أو الحواجز الجمركية، في وقت انه تم اتخاذ إجراءات في إطار إقامة منطقة تبادل حر ما بين الدول المغاربية. وفي هذا الإطار قام صندوق النقد الدولي بدراسة حول العراقيل التي تواجهها المبادلات بين كل من الجزائر والمغرب وتونس ذكر فيها ما يلي:

وجود شبكة معقدة من اتفاقيات التبادل الحر، قواعد تجارية محدودة ومعقدة ، رسوم جمركية مرتفعة وذات بنية معقدة، نقص الشفافية في التشريعات الجمركية، إجراءات جمركية عسيرة، عدم فعالية أنظمة معالجة الوثائق وصعوبات في نظام المدفوعات[1].

---

(1) Salah SLIMANI, ***Le FMI veut accélérer les réformes***, in : **El Watan**, 22/1/2005, p.7.

• **ندرة موارد تمويل الصادرات**، فلا يوجد مغربي بإمكانه تمويل صادراته نحو باقي الدول المغاربية. في هذا الإطار تم اتخاذ العديد من الإجراءات، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ.

فبسبب **عدم قابلية العملات المغاربية للتحويل** فيما بينها ، تضطر الدول المغاربية للتعامل بالدولار، وعلى هذا المستوى تستمر الدول المغاربية بالتزود من الممولين التقليدين خارج المغرب العربي، (هناك سوق للمقايضة خاصة ببعض السلع ، ولكنها تتميز بالتراجع، كما تتميز بمحدوديتها البنيوية).

• **تتغير معايير الإنتاج والتجهيز** بشكل محسوس من دولة إلى أخرى في المنطقة المغاربية مما يؤدي إلى مقاطعة المستهلكين للمنتجات المغاربية بسبب غياب العلامات المتعود عليها والمطمئنة . فزيادة على ردة فعل السوق (المستهلكين)، هناك ردة فعل بسيكولوجية، لاسيما داخل المؤسسات على مستوى استهلاكها للمنتجات الوسيطة التي تدخل في عملية إنتاج المنتجات النهائية، حيث نجد أن الاتجاه العام يتمثل في الوثوق في المنتجات المستوردة من الدول الصناعية. هذه القاعدة تلاحظ في الدول المغاربية الخمسة، حيث تنقص الثقة لدى المستهلكين المغاربيين وعلى كل المستويات في المنتجات المغاربية[1].

• **التجاهل المتبادل للفواعل الاقتصادية**، لا يشجع بدوره على الثقة، خاصة وأن التأمينات على التصدير ، حتى وإن تم التأكيد عليها في العديد من المرات، تبقى في مراحلها الأولى.

• **تختلف التشريعات الاجتماعية من دولة إلى أخرى**، سواء تعلق الأمر بالحماية الاجتماعية أو الأجور أو غيرها (النشاط النقابي شبه غائب في هذه الدول ومبادئ عمله يختلف بصفة معتبرة من دولة إلى أخرى).

(1) Djamel-Eddine GUECHI, **op.cit**, pp.130-131.

• أخيرا، من العراقيل الكبرى أمام التبادل الحر في المنطقة المغاربية هو **نقص الهياكل الأساسية. فضعف البنية الأساسية للنقل والاتصالات** تشكل حاجزا ذو حجم كبير أمام اندماج المجال الاقتصادي المغاربي.

إن الشبكات الوطنية في الدول المغاربية تعرف كل واحدة منها نقائص والتواصل الذي بدأ مؤخرا فيما بينها ، يبقى غير كافي ويؤكد ذلك الانقطاع الذي حصل في خط السكة الحديدية الرابطة بين المغرب وتونس مرورا بالجزائر، والتي تصل إلى منحدر في الحدود الليبية التونسية.

تبدو شبكة النقل والمواصلات غير كافية، خاصة إذا ما قورنت، بتلك التي يستفيد منها الشركاء الأوروبيين الأكثر قربا، بما فيهم الأقل تطورا. بالنسبة للشبكات الأساسية، فان الكثافة العامة ضعيفة: 1 كلم من الطريق المعبدة بالنسبة ل 84 كلم^2 وكيلومتر واحد من السكة الحديدية بالنسبة ل 685 كلم^2. وتشكل المناطق الصحراوية (وكذلك المناطق الجبلية في الجزائر والمغرب خاصة) أضعف المناطق من حيث كثافة مسالك الاتصال. حيث أن معظم المحاور الكبرى هي موجهة للمراكز الساحلية الكبرى حسب الاتجاهات المهيمنة: شمال–شرق، جنوب–غرب في موريتانيا، شرق–غرب في المغرب والجزائر وتونس، جنوب–شمال وغرب شرق في ليبيا.

أما فيما يتعلق بالمحاور الكبرى ما بين الدول، فهي كلها تتمحور في الشمال، سواء تعلق الأمر بالطريق بنغازي–الرباط أو السكة الحديدية تونس– الرباط، فنفس الشيء بالنسبة للخطوط الجوية: **طرابلس–تونس، تونس–الجزائر، تونس–الرباط.**

ويعيد هذا التقارب في مجال المواصلات، إنتاج الشكل الهيكلي للطرق الاقتصادية الاستعمارية، والتي كانت موجهة أساسا لتصدير المواد الأولية واستيراد المواد الصناعية من الدولة الاستعمارية .

فحتى الهياكل الأساسية المطورة منذ الاستقلال مثل أنبوب الغاز أو أنابيب البترول الجزائرية أو السكة الحديدية المنجمية زويرات–نواذيبو في موريتانيا، تعكس كلها هذا المنطق القديم للمبادلات بين الجنوب والشمال.[1]

(1) ibid., pp.131-133.

تلعب المواصلات لاسيما الخطوط الجوية دورا أساسيا في مشاريع التعاون والاندماج الإقليمي. إلا أن هذه الروابط الجوية تبقى غير كافية في المنطقة المغاربية، كميا وتنوعا، فباستثناء حالة المغرب، فما يلاحظ على مستوى المنطقة هو وجود هذه الخطوط الجوية فقط ما بين العواصم: نواكشوط، دار البيضاء، الجزائر، تونس، طرابلس.

فلا يوجد في الواقع أي خط جوي مستمر ما بين المناطق في المغرب العربي، فالذهاب من منطقة كبرى مغاربية إلى أخرى في المنطقة، يتم عادة، إجراء تغييرين، كما أن هذه الروابط الجوية ليست يومية.

تلعب الهياكل الأساسية دورا محددا في عملية الاندماج الإقليمي، وضعف أو غياب وسائل النقل يمكن أن يكون له آثارا سلبية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

هذه الآثار السلبية تؤثر أولا على المستوى الداخلي لكل دولة، ولكنها تعرقل بنفس الطريقة المجموعة الإقليمية. فالقاعدة هنا بسيطة: شبكات داخلية رديئة لا يمكن أن تشكل دعامة لإنشاء شبكة إقليمية، فإذا كانت حركة الأشخاص والسلع تتم بصعوبة في داخل إقليم معين، سوف يكون من الصعب وصولها إلى مناطق جوارية.

علاوة على القرابة الجغرافية للدول المغاربية الخمسة، فلكل واحدة منها إطلالة على البحر بواجهات ساحلية طويلة ومسافات ليست كبيرة نسبيا ما بين الموانئ الأساسية لكل الدول المغاربية، من هنا تظهر أهمية النقل البحري الذي كان من المفروض أن يلعب دورا حاسما في تطوير التدفقات التجارية داخل دول الاتحاد المغاربي[1].

في تقدير الخبراء الجزائريين، فان المقاربة التجارية غير كافية للسماح بتقارب حقيقي ما بين الاقتصاديات المغاربية. حسب الخبراء الجزائريين، هذا التقارب لن يتم إلا بتبني مقاربة اندماج الاقتصاديات المغاربية: الاجتماع من أجل إقامة مشاريع تنمية مشتركة التي تكون عاملا لترقية المبادلات (المثال على ذلك هو الوحدات الثلاثة المحققة بصفة مشتركة ما بين الجزائر وتونس في المنطقة الحدودية: وحدات إنتاج الاسمنت الأبيض، هياكل البناء المعدنية ومحركات الديزل). بهذا فان النقاش متواصل ويمكن أن يستمر.

---

(1) ibid., pp.131-133.

المبحث الرابع: التنمية المستدامة

نستند في هذا المبحث إلى التعريفين التاليين: يقول أحمد بن بيتور*: إن "التنمية الاقتصادية لا تقتصر على النمو الاقتصادي، هي نمو اقتصادي مستديم ترافقه تغيرات هيكلية معتبرة في نموذج الإنتاج (الهيكل الإنتاجي) وفي المؤسسات السياسية والاقتصادية،

وكذا تحسن شامل في مستوى المعيشة". غير أن وتيرة النمو الاقتصادي لها أهميتها على المدى البعيد[1].

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها:"التنمية هي تغيير في المجتمع لتحقيق رفاه الفرد من جيل إلى جيل، من أجل توسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخل، وتوسيع حرياته وفرص مشاركته الفعالة في المجتمع."[2]

تظهر مجموعة معتبرة من الأبحاث الحديثة بأنه يجب تطبيق سياسات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بالتزامن وليس بالتتالي، حيث أن :

– الفقر وعدم المساواة يمنعان النمو ويخفضان الطلب المحلي ويعوقان التنمية الاقتصادية الوطنية، وتتجه البلدان النامية التي تتميز بنسبة لامساواة عالية نحو النمو بدرجة أبطأ.

– سياسة الأجور المنخفضة لها تأثيرات سلبية على الإنتاجية، مما يشجع البلدان على التنافس على أساس القوى العاملة الرخيصة (مما يخفض أكثر من مستويات الأجور الفعلية).

– في حين أن النمو السريع المستدام قد ينقل المواطنين من حالة الفقر، إلا أن اللامساواة المتزايدة قد تؤدي إلى التقليل من تأثيره على الحد من الفقر ما بين الفئات، كما هو الحال في الصين في الوقت الحالي .أما بالنسبة للأغلبية الساحقة من البلدان النامية، فإن النمو المتواضع واللامساواة المتزايدة لها أثر محدود على الحد من الفقر، أو ربما لا أثر على الإطلاق [2] .

* دكتور وخبير في الاقتصاد، ورئيس الحكومة الجزائرية سابقا.

(1) Ahmed BEN BITOUR , « Privatisation et Développement », in : https://www.esc-alger.dz/pdf/archives-revue-labo-etudes-pratiques-resumes.pdf, 15/01/2017.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013 . نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع**، نيويورك، 2013، ص 68.

(2) إزابيل أورتيز، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، **الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. مذكرات توجيهية في السياسات**، نيويورك، 2007، ص 8.

– فكلما ازدادت اللامساواة، قلّ تأثير" التتابع التنازلي" أي النمو الاقتصادي أولا ثم السياسات الاجتماعية والعدالة.– ويصل 4.2 % فقط من نمو العالم إلى النصف الأفقر من عدد سكان العالم .

– ويعد الفقر واللامساواة عائقاً أمام التقدم الاجتماعي وقد يؤديان إلى نزاعات اجتماعية وعدم استقرار سياسي.

– تاريخيا، ترافقت التنمية الاجتماعية في معظم البلدان مع التصنيع والنمو الاقتصادي، ففي معظم بلدان أوروبا وفي البلدان الأخرى، قامت المقاومة الشعبية بقيادة التنمية الاجتماعية، أما بالنسبة للمصنعين الحديثين بدول شرق آسيا، شكل الاستثمار الاجتماعي جزءا أساسيا من عمليات التطور وبناء الأمة والتنمية الإنتاجية.

وفي الوقت الحالي، هناك إجماع قوي على ضرورة الترويج للسياسات الاجتماعية والسياسية القوية بشكل متواز، وبطريقة معززة ومتكاملة ومتبادلة . ويسمح النمو الاقتصادي باستثمارات مستدامة في التنمية الاجتماعية، وتزيد التنمية البشرية من قدرات المواطنين على المشاركة في النمو، ويتطلب النمو المستدام والحد من الفقر إستراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة.[1]

المطلب الأول: مؤشرات التنمية في المنطقة المغاربية

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: من أهم مؤشرات التنمية ومعاييرها: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. في المنطقة المغاربية نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي لعام 2013 يتراوح بين 1225.55 دولارا في موريتانيا و7508.30 دولارا في المغرب[2]. في وقت أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة يقدر ب 40046 دولار، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة يقدر ب 5960 دولارا، في حين يقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام بالنسبة للدول

(1). إزابيل أورتيز، **مرجع سابق الذكر**، ص8.

(2). جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية*، المجلد رقم 34، في: **http://www.aoad.org/stat_ybook/34/Part1.asp**

ذات التنمية البشرية المنخفضة ب 2904 دولارا [1]. ومن خلال هذه المعطيات يظهر أن الدول المغاربية تصنف كلها في صف الدول النامية بعضها ذات الدخل المتوسط وأخرى (موريتانيا) ذات الدخل الضعيف.

2. مستوى التغذية: من المعايير الأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو مستوى التغذية. ما يلاحظ على مستوى المنطقة المغاربية هو تزايد الاحتياجات الغذائية في وقت أن نسبة نمو الإنتاج ضعيفة.

كميا، نجد أن الاستهلاك الغذائي في المنطقة المغاربية، يبقى اقل من استهلاك دول الضفة الشمالية للمتوسط (باستثناء تونس)، بالرغم من أن هذه النسب قد بدأت في التقارب خلال العقود الأخيرة. أما من حيث النوعية، فيبقى الاستهلاك الغذائي في الدول المغاربية بعيدا عن الاستهلاك الأوروبي من حيث البروتينات الحيوانية، حيث تغلب عليها الحبوب ، بالرغم من التنوع النسبي الذي بدأت تعرفه في السنوات الأخيرة[2].

وتتزايد الاحتياجات الغذائية في المنطقة المغاربية بفعل العامل الديمغرافي الذي يعرف تزايدا في النمو وكذا بفعل الطموحات ومتطلبات الفئات السكانية التي تطمح في نوعية غذائية أحسن (اللحوم، الفواكه، الخضر،...الخ)[3].

أما موريتانيا فتصنف دوليا في صف الدول الفقيرة، التي تعاني من سوء التغذية دون توفر أدنى هياكل صحية. على الرغم من أن قطاع الصيد وحده بإمكانه توفير الغذاء لكامل الشعب الموريتاني (مليونين ونصف نسمة) بمقدار كيلوغرام من السمك لكل موريتاني في اليوم. إلا أن هذا القطاع يبقى محتكرا من قبل أقلية من المستثمرين، حيث تجد إيرادات هذا القطاع طريق الرشوة والتحويل[4].

بحكم هذه الوضعية، تبقى الدول المغاربية في تبعية غذائية للخارج، ويبقى المشكل الغذائي يشكل عبئا كبيرا على هذه الدول.

---

(1). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014 . المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، نيويورك، 2014، ص ص. 159-160.

(2). Slimane BEDRANI et Riad BENSOUIAH, ***Les agricultures du Maghreb : contraintes et perspectives***, in revue **Les Cahiers du CREAD**, N° 56, 2eme trimestre 2001,.pp.5-6.

(3). ibid.,p.6.

(4) Ahmed BENZIANE, ***Le Maghreb déchiré***, in : **Le Quotidien d'Oran**, 27/10/2005.p.09 .

3. مستوى التعليم والتكنولوجيا: مازالت تسجل المنطقة العربية عموما والمغاربية على وجه الخصوص، مستويات مرتفعة من الأمية ، تزيد عن المتوسط العالمي، حيث تراوحت بين 41.4٪ كأعلى نسبة سجلتها المملكة المغربية و10.1٪ سجلت في ليبيا [1] (بالنسبة لفئة العمر 15 سنة فما فوق) ، حيث ترجع أسباب هذا التأخر في جزء منها إلى الظاهرة الاستعمارية التي عرفتها المنطقة المغاربية، حيث كان التعليم حكرا على أقلية من المستعمرين وفئة قليلة من أبناء الشعوب المستعمرة.

ولقد سلكت الدول المغاربية أشواطا مهمة في مجال توفير التعليم لسكان المنطقة حيث حققت نسبا متفاوتة تراوحت بين 81.7٪ كأعلى نسبة في ليبيا و50.7٪ كأدناها في المملكة المغربية، إلا أن الفوارق مازالت كبيرة خاصة إذا ما قورنت بالمستويات المحققة على مستوى الضفة الشمالية للمتوسط، لاسيما في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا.

ففي مجال التكنولوجيا مازالت الدول المغاربية في تبعية تامة للغرب، في وقت أن دول جنوب شرق آسيا استطاعت في ظرف فترات زمنية قصيرة نسبيا (30 سنة) من إعادة إنتاج المنتجات الغربية ثم تحسينها ثم بعد ذلك إنتاج منتجات ذات تكنولوجية عالية[2].

فعادة ما يتم تفسير الفشل في مجال التنمية على مستوى الدول العربية بالتبعية في مجال التكنولوجية المستوردة. غير أن التبعية التكنولوجية في إطار عملية إقامة تكنولوجية محلية ليس فشلا في حد ذاته. فبالفعل تستلزم عملية التطوير التقني والتكنولوجي تحويل المعارف الخارجية نحو النسيج العلمي والتقني في الداخل لأي بلد كان. تتمحور الإشكالية في الواقع، أساسا، حول شروط تنفيذ هذه التحويلات، وهنا يكمن السبب الرئيسي للفشل. فاستعمال التكنولوجية المستوردة كان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وسيلة لانطلاقة الاقتصاديات الأوروبية المحطمة بسبب الحرب، حيث كان يتم شراء رخص من الولايات المتحدة الأمريكية وكذا من خلال الحصول على التكنولوجية الألمانية كثمن للخسائر التي ألحقتها بها خلال الحرب. من هذا المنطلق يصبح السبب الرئيسي في فشل التنمية في الدول العربية بما فيها المغاربية هو عدم قدرتها على خلق شروط ملائمة لبروز معرفة وتكنولوجية وطنية.

(1). جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سابق الذكر**.

(2). Jean-François DAGUZAN, *Etat, sciences, recherches et développement technologique au Maghreb*, in : Abdelkader SID AHMED et François SIINO, **Economie du Maghreb : l'impératif de Barcelone**, op.cit., p.92.

بعبارة أخرى فان نجاح تحويل التكنولوجية مرتبط إلى حد كبير بمتوسط المستوى التقني والعلمي للدولة المستقبلة لهذه التحويلات. ففاعلية التكنولوجيات الجديدة يتعلق بالنسيج الاجتماعي، والاقتصادي والتقني الذي يسمح بتكييفها، حيث أن المعلومة لا تصبح معرفة إلا إذا استطاع من اكتسبها أن يفك رموزها، ويفهمها ويوفقها مع معارف أخرى ويستعملها ويخزنها.

تتوقف المعرفة العلمية والتقنية في عصر العولمة على « بحوث التنمية »، التي تؤمنها الشركات متعدية الجنسية، والقدرات الوطنية أو الإقليمية وعلى النظام التعليمي. بهذا يمكن القول انه لا توجد عولمة المعرفة وإنما سيطرة القوى الكبرى (الثالوث: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان) على هذا المجال مع إقصاء كبير للدول النامية، بما فيها الدول المغاربية.

ففي وقت أصبح فيه العلم والمعرفة والتكنولوجية سلعا تنتج وتسوق في السوق الدولية وأصبحت تشكل موضوعا أساسيا للتجارة العالمية بتصاعد الخدمات غير المادية والمنتجات التكنولوجية لتشكل جوهر الاقتصاد العالمي، تبقى الدول المغاربية بعيدة عن هذا المجال مما يزيد من تعميق الفوارق بينها وبين دول الشمال.

فالتبعية التي تعاني منها الدول المغاربية في مجال العلم والمعرفة للغرب ومن ثم التبعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية ، هي نتيجة لتخلف النسيج المعرفي والعلمي والتقني على مستوى المنطقة. ففي الواقع تحتاج إشكالية البحث العلمي وعلاقتها بالتنمية إلى دراسة مستقلة، حيث تتعدد أبعادها وأسبابها ونتائجها. فأما عن أسباب هذا التخلف المعرفي فهي كذلك متعددة ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- وجود هوة بين البحث العلمي والميدان الاقتصادي لاسيما قطاع الإنتاج.
- الوضعية الاجتماعية السيئة للباحثين وخرجي الجامعات.
- الوضعية العامة لهياكل البحث العلمي والتكنولوجي في المنطقة التي لا تشجع كثيرا على تعظيم الموارد، وذلك من خلال انتهاج سياسات وبرامج غير متناسقة أو متعارضة، مشكلة البيروقراطية، تعدد مراكز القرارات، ويضاف إلى هذه العراقيل، عدم القدرة على الانتقال من البحوث التطبيقية إلى التنمية وهو راجع أساسا إلى المقاطعة الموجودة بين عالم الإنتاج لاسيما الصناعي والأكاديمي.

(1). Ibid., p.93.

- كما يوجد عامل آخر لا ينبغي إهماله في إشكالية البحث العلمي على مستوى الدول المغاربية ، وهو مشكل **هجرة الأدمغة**، حيث تشكل هذه الظاهرة أحد الأسباب الرئيسية في فشل الدول المغاربية في تحقيق وإنجاح السياسات العلمية ، حسب دراسة قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية للخليج (في دبي) فإن الوطن العربي يفقد سنويا بسبب الهجرة 50٪

من الأطباء و23٪ من المهندسين و15٪ من العلميين[1] (هذه الهجرة هي نتاج أسباب متعددة: البطالة، سوء الظروف المعيشية، طبيعة الأنظمة السياسية، الأوضاع الأمنية،..الخ).

من هذا المنطلق تظهر إشكالية البحث العلمي والتكنولوجي في المنطقة المغاربية كتحدي كبير، يستوجب تكثيف الجهود على مستوى كل دولة وعلى المستوى الإقليمي بهدف إيجاد سياسات موحدة ومنسقة في مجال تطوير وترقية البحث العلمي وربطه بالمجال الاقتصادي الإنتاجي من أجل تحقيق التنمية والتطور الاجتماعي في الفضاء المغاربي.

إلا أن التطور الاجتماعي، حتى وإن وجدت معايير كمية متعددة لقياسه، يبقى قياسه الفعلي يتم بالنظر إلى المستوى المعيشي، ومن خلال إحلال السلم في الفضاء الاجتماعي، في وقت تلاحظ على مستوى الدول المغاربية عدوانية الفواعل الاجتماعية وتسلط القيادات الحاكمة.

المطلب الثاني: السلم والأمن في المنطقة

لقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني للدولة في الماضي بالأمن العسكري، ولذلك كان التركيز على بناء قوة قادرة على التعامل مع الأخطار الخارجية باستخدام الأعمال العسكرية، ولكن التفسير الشامل للأمن الوطني في الوقت الراهن يرتبط بقدرة الدولة على تأمين استمرار مصادر قوتها في كل المجالات بما فيها المجالين الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة المخاطر التي تهددها وتأمين متطلبات الحياة الأساسية لمواطنيها في الحاضر والمستقبل، أصبح التحدي الذي يواجه العالم على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي يتعلق بالتوفيق بين التنمية الاقتصادية والنمو السكاني من ناحية، وبين الحفاظ على العناصر الأساسية للحياة

(1) Conseil National Economique et Social, **Bultin officiel,avis, Recommandations, Rapports et Etudes du CNES** , 26ème session Plénière du 03 et 04 juillet 2005.

من خلال الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى[1].

ولقد أدى إدماج البعد الإنساني بالسياسات التي تنتهجها الجماعات الفاعلة في ميدان الأمن إلى تطوير هذا المفهوم، حيث أصبح يستند أساسا على الفرد والجماعة، كما أن الاستخدام المتزايد لمفهوم الأمن الإنساني من طرف منظمة الأمم المتحدة وإنشاء شبكة من

اجل الأمن الإنساني ولجنة مستقلة (لجنة الأمن الإنساني)، ساعد على إبراز الحاجيات المرتبطة بأمن الأشخاص والجماعات داخل الدول.

غير أن إدخال العوامل الإنسانية لم يرتبط فقط بمفهوم الأمن ولكنه ارتبط كذلك بمفهوم التنمية، حيث تم توسيع النقاش الذي كان يتمحور أساسا حول النمو والتنمية الاقتصادية ليشمل الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية، فأصبح الحديث عن الفقر والبطالة والعمل والهجرة واللامساواة...الخ[2]. ومما سبق تتضح العلاقة الموجودة بين مفهومي الأمن والتنمية كمفهومين متميزين ولكن متكاملان.

فأمن الإنسان، حسب تعريف الأمم المتحدة، يعني تمكن الأشخاص من ممارسة خياراتهم بأمان وبحرية، حيث أن التحرر من الخوف ومن الحاجة محورين أساسين في مفهوم الأمن الإنساني. ويشكل الأمن الاقتصادي المكون الرئيسي للتحرر من الحاجة.

-البطالة والهجرة وتأثيرها على أمن الإنسان المغاربي:

تعد البطالة* من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان المغاربية، وبحسب بيانات صندوق النقد العربي فان معدلات البطالة في المغرب العربي تتراوح بين ٪9.1 في المغرب و ٪30 في موريتانيا عام 2014[3]، بالمقارنة مع معدل ٪7 على المستوى العالمي. وتشكل البطالة مشكلة جدية بالنسبة لأمن الدول التي قد تلجا مواطنيها إلى أية وسيلة من اجل الحصول على لقمة العيش إن لم يجدوا عملا دائما يضمن دخلا دائما.

(1).انظر **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**، في: فتيحة شيخ،" تحديات الأمن الاقتصادي والاجتماعي في منطقة المغرب العربي"، في: **الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في المنطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، يومي 03 و 04 نوفمبر 2009**، جامعة تلمسان 2009، ص.1

(2). تقرير التنمية البشرية لعام 1994، في: فتيحة شيخ، **المرجع سابق الذكر**. ص1.

*voir : Myriam CATUSSE et Blandine DESTREMAU , « L'état social à l'épreuve de ses trajectoires au Maghreb », in : **L'Etat face aux débordements du social au Maghreb (formation, travail et protection social)**, Paris : IREMAM-KARTHALA , 2009.

(3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، في: **http://www.amf.org.ae**

كما توجد علاقة متعددة الوجوه بين الهجرة والأمن الإنساني، تتمثل في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها، فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة يكون غياب أمن الإنسان هو الحافز الذي يدفع المواطنين إلى مغادرة وطنهم الأصلي سعيا وراء فرصة عمل ودخل أفضل. وتنحصر أسباب التفكير في الهجرة هذه أساسا حول البطالة وضيق مجالات

الاستخدام والفقر. كما تشمل هذه العوامل انتشار النزاع وعدم الاستقرار السياسي. وعند البدء بتنفيذ هذا القرار في واقع الممارسة، أي تحديد كيفية الوصول إلى البلد المقصود والحصول على العمل هناك، فان **امن الإنسان** يتعرض كذلك للخطر في اغلب الأحيان، حيث أن السياسات الخاصة بالهجرة قد تدفع في بعض الأحيان المهاجرين إلى اللجوء إلى **شبكات إجرامية تتولى تهريبهم** إلى بلدان جنوب أوروبا، وتؤكد خطورة هذه المشكلة المتعاظمة حوادث الزوارق التي لقي ويلقى فيها مواطنون من الدول المغاربية مصرعهم غرقا في الآونة الأخيرة خلال محاولاتهم الهجرة إلى أوروبا. وتجسد هذه الحوادث مشكلة امن الإنسان في أسوء مظاهرها. وتتعدد مخاطر الهجرة غير الشرعية فيخاطر بعضهم، على سبيل المثال، بعقد اتفاقات للحصول على تأشيرات سياحية ووثائق مزورة، ويختبئ آخرون في الشاحنات، أو في المعديات البحرية، بل أن بعضهم يتسلق الأسيجة والأسوار المحيطة بمنطقة **سبتة** الاسبانية أو يحاول الدورات حولها سباحة[1].

ظاهرة الإرهاب: أضحت منطقة شمال إفريقيا منطقة حيوية في خريطة العلاقات الدولية لأسباب متعددة؛ من بينها كونها مصدرا أساسيا للطاقة، ومنطقة جذابة للاستثمارات الخارجية (لاسيما في مجال الموارد الاستخراجية)، وجبهة رئيسية في الحرب الكونية على ما يسمى بالإرهاب.

ومن المتعارف عليه أن أمن المنطقة الأورو-أطلنتية مرتبط بشكل كبير بأمن المغرب العربي. ولذلك، فإن المجتمع الدولي وبتعاون مع دول شمال إفريقيا أولى اهتماما خاصا لبذل جهود أكبر للحول دون بروز مناطق غير مراقبة تشكل غالبا ملاذا آمنا للإرهابيين والمتطرفين[2].

---

(1).في: فتيحة شيخ، **مرجع سابق الذكر**. ص5.

(2) . حسين غزوي، الأمن وتحديات الاندماج الإقليمي في دول المغرب العربي، ندوة في مركز الحوار العربي 17 سبتمبر 2008، في:https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/Wa20byZqm6c ، 2016/06/20.

وهناك قناعة تتشكل يوما بعد يوم، بالنظر إلى الأحداث الإرهابية التي عرفتها المنطقة مؤخرا، أن المناطق التي تغيب عنها سيادة الدولة وغير المراقبة بشكل كاف خاصة على طول الساحل الصحراوي الممتد من شمال موريتانيا إلى شمال تشاد والذي يخترق جنوب

الجزائر يشكل مصدرا حقيقيا للقلق، وهو قلق يهم دول المغرب العربي وأوروبا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

وما يدعو للقلق هو أن بعض هذه التنظيمات الإرهابية تعمل على تدريب مقاتلين من المنطقة وحشرهم في المواجهات الدائرة في بلدان كالعراق وأفغانستان. ولعل رغبة هؤلاء الشباب في التجنيد في صفوف الحركات المتطرفة لا يفسر حصريا بالالتزام بإيديولوجيات هذه الجماعات، ولكنه **نتاج أوضاع اقتصادية واجتماعية** مزرية وغياب الأمل في مستقبل واعد وعدم الاستجابة لدعوات تحقيق الاندماج الاقتصادي وتحرير حركة المرور وتنقل البشر والسلع عبر الحدود، بما يفتح المجال أمام تدفق الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة لملايين الشباب العاطل في المنطقة[1].

وحتى لا تتحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهابيين والجماعات المتطرفة ذات الإيديولوجيات الهدامة، ومن أجل درء خطر تحويل منطقة الساحل جنوب الصحراء إلى منطقة تمارس فيها جميع أنواع التهريب (البشر، المخدرات، السلاح، ...إلخ)، يشكل البناء المغاربي أحد الحلول للمشكلة الأمنية في المنطقة.

من هنا يظهر أن الاندماج الإقليمي المغاربي هو كذلك ضرورة أمنية ملحة بالنظر إلى الأخطار المتعددة التي تهدد المنطقة وبأمنها الجماعي واستقرارها كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة كالاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. وهي تهديدات تتجاوز الحدود الوطنية للدول بهذا لا يمكن لأي دولة بمفردها مواجهتها في غياب التنسيق والتعاون مع الدول الأخرى.

---

(1). حسين غزوي، الأمن وتحديات الاندماج الإقليمي في دول المغرب العربي، ندوة في مركز الحوار العربي 17 سبتمبر 2008، في: https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/Wa20byZqm6c ، 2016/06/20.

المطلب الثالث: الديمغرافية والتحضر

1- الطاقات البشرية:

يقطن في منطقة المغرب العربي حوالي 100 مليون نسمة يتوزعون على خمسة بلدان تختلف من حيث الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاعي

والعمري والجنسي والثقافي، ويزداد هذا الاختلاف خاصة بين شمال المنطقة وجنوبها، حيث تعرف السهول المغاربية أكثر الكثافات السكانية في المنطقة وتوجد بها أهم المدن[2] .

ولإبراز أهمية هذه الطاقات البشرية (رأسمال البشري) وضرورة تفعيلها للقيام بدورها الحضاري على مستوى هذه المنطقة لاسيما في مجال توفير احتياجاتها الحياتية الأساسية المتنامية، سوف نتعرض لبعض المؤشرات الإحصائية التي تبين لنا وضعية هذا الرأس المال البشري الهام.

1.1 عدد السكان ومعدل النمو السنوي.

إن معرفة حجم السكان وتقديراتهم المستقبلية ومعدلات نموهم يظهر لنا أهمية دورهم الذي يتناسب مع ذلك الحجم من جهة ويبين لنا مخاطر عدم القيام بإجراءات جادة لتأمين احتياجاتهم الضرورية من جهة أخرى.

(2). Le Maghreb, **in: http://wikipedia.org/wiki/union_du_maghreb_arabe.html.**

الجدول رقم 09: عدد السكان وتقديراتهم في الدول المغاربية

الدول	السكان (بالألف نسمة)			معدل النمو السنوي (٪)		الهيكل العمري (نسبة مئوية)			
						اقل من 15 سنة		من 15 سنة إلى 65 سنة	
	2012	2013	2014	معدل النمو السنوي	متوسط معدل النمو السنوي	2012	2013	2012	2013

				2014-2000	2014-2013				
الجزائر	37495	38297	38700	٪1.05	٪1.73	٪27.4	٪27.8	٪67.9	٪67.7
المغرب	32597	32950	33304	٪1.07	٪1.13	٪27.9	٪27.9	٪67.2	٪67.2
تونس	10778	10887	10997	٪1.01	٪1.01	٪23.2	٪23.2	٪69.7	٪69.6
ليبيا	8286	8554	8830	٪3.23	٪3.25	٪29.5	٪29.4	٪65.8	٪65.8
موريتانيا	3527	3612	3700	٪2.44	٪2.43	٪40.2	٪40.1	٪56.6	٪56.7

المصدر: إحصائيات مأخوذة من صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015"، في: **http://www.amf.org.ae**

الجدول رقم 09 تعبير رقمي لعدد ونمو السكان في المنطقة المغاربية ، حيث تبين الأرقام حجم الطاقات البشرية بمنطقة الاتحاد المغاربي الذي ارتفع من حوالي 70 مليون نسمة مع مطلع سنة 1994 إلى أكثر من 80 مليون نسمة سنة 2002 إلى أكثر من 95 مليون نسمة عام 2014. إضافة إلى هذا الرقم الهام من السكان حاليا فان أكثر من 30٪ منهم تقل أعمارهم عن 15 سنة، بمعنى أن نسبة الشباب في سوق العمالة فيهم تتراوح بين 65 و 70٪ مما يعكس ارتفاع نسبة التكفل في حالة البطالة وهذا الوضع قد تغير مع بداية القرن الواحد والعشرين حيث نجد بان معظم السكان أي أكثر من 55% في سن العمل، وهو مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل نسبة هامة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة والوطنية للتخفيف من حدة الأزمة المتوقعة مع بداية هذا القرن في حالة بقاء الأوضاع الحالية وعدم اتخاذ الإجراءات المستعجلة لدفع خطر البطالة والفقر وما يترتب عنهما من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

فإذا ما تم الربط بين الخصائص الديمغرافية في الدول المغاربية وعلاقتها بالتنمية في المنطقة نجد أن دول الاتحاد المغاربي تتحكم بطريقة سيئة في الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه المنطقة. حيث أن الدول المغاربية لا تتحكم في النمو الديمغرافي (باستثناء تونس التي طبقت مبكرا برنامج تباعد الولادات) ، وتنتج عن هذا النمو الديمغرافي نتيجتين هما:

– عدم التكافؤ بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي: بمتوسط نمو ديمغرافي بالنسبة للدول الخمسة يقارب 2٪ ونسبة تحضر تفوق 63٪، تشكل المنطقة المغاربية كيانا ذو احتياجات وطموحات متزايدة قد تعرقل المشروع التنموي على المدى البعيد.

– البطالة وعدم التوازن الإقليمي: تشكل أزمة التشغيل والبطالة مشكلا كبيرا تعاني منه المجتمعات المغاربية، كنتيجة للوضعية السيئة للاقتصاديات المغاربية وانخفاض المداخيل الخارجية للمغرب العربي (بسبب انخفاض سعر النفط خلال السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة للجزائر وليبيا وتراجع أسعار المواد الخام بصفة عام في الأسواق الدولية).

إن عجز الزراعة والحرف اليدوية عن امتصاص سكان الريف، بالإضافة إلى ظروف الحياة الصعبة في الريف قد أدت للهجرة إلى المدن بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل. وهذا يعني أن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية تطورت في كل هذه الدول على حساب النشاطات الريفية، وأن السلطات العمومية لم تول الاهتمام اللازم لسكان الريف الذين كانوا يمثلون الأغلبية. ولم يساهم التهميش الاقتصادي والاجتماعي المتواصل للمناطق الريفية والتحضر المتزايد بأي حال من الأحوال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. بل على العكس من ذلك، فهذه الظواهر المرتبطة بالسياسات الاقتصادية المطبقة أدت إلى تبعية غذائية شديدة وإلى تفكك واضح لاقتصاد الدول المغاربية. وقد ساهم ارتفاع الحاجيات الاجتماعية وغياب الرعاية السليمة للحاجيات الأساسية للسكان في مضاعفة حركة الهجرة إلى أوروبا[1] .

(1). عبد الحميد براهيمي، **مرجع سابق الذكر**، ص.131

يقارب عدد المهاجرين المنحدرين من دول المغرب العربي بما يقارب 5.8 مليون نسمة[1]، يعيش غالبيتهم في دول أوربا الغربية، ويعيش الجزء الباقي منهم في المهاجر الجديدة، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ودول الخليج العربي، وهم يشكلون بذلك ما يقارب 10% من سكان المنطقة المغاربية[2].

وتعد تحويلات المهاجرين المغاربة إلى دولهم الأصلية في الوقت الراهن، مصدرا أساسيا للعملات الصعبة، إلى جانب مصادر الدخل الأخرى المعروفة كالنفط والفوسفات والصادرات الزراعية ونصف الصناعية والنسيج، وهو ما يعني أن هذه التحويلات قد أصبحت رافدا اقتصاديا لا يمكن للحكومات المغاربية أن تستغني عنه كمورد لميزانياتها بأي حال.

تعد المنطقة العربية من أكبر المناطق الجغرافية المستقبلة للتحويلات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي على مستوى العالم، حيث تصل نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلى العربي إلى حوالي 2.2 % ؛ كما ترتفع تلك النسبة في الدول المغاربية لتصل إلى 3-3.5% وهى بذلك تعتبر من أعلى النسب في العالم. وقد يتعدى حجم التحويلات إلى المنطقة العربية حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، بل إن قيمة تلك التحويلات تفوق قيمة كل من الصادرات والمساعدات الإنمائية الأجنبية .الأمر الذي يوضح أهمية تلك التحويلات كمصدر هام للنقد الأجنبي وكعنصر فاعل في ميزان مدفوعات تلك الدول وتشير بعض التقارير إلى وصول تدفقات التحويلات إلى نحو مليار دولار سنويا في الدول العربية عام 1995 وارتفاعها إلى 213 مليار دولار عام 2010 ، وهو ما يمثل **أربعة أضعاف** ما تحصل عليه الدول العربية من مساعدات إنمائية خارجية[3].

---

(1).إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة –القطاع الاجتماعي– جامعة الدول العربية، **التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية. الهجرة الدولية والتنمية 2014**، القاهرة، 2014، ص13.

(2). خالد شوكات، "المهاجرون المغاربية.. ثروة تتلاشى"، في: **http://www.islamonline.net/arabic/economics/index.shtml**

(3). إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة –القطاع الاجتماعي– جامعة الدول العربية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص34-35.

وتعد المملكة المغربية من بين العشرين دولة الأكثر استقبالا للتحويلات المهاجرين على مستوى العالم [1]، وهو ما يمثل نسبة تقارب 40% من ميزانية الإنفاق الحكومي السنوي، و15% من الدخل القومي الخام.

وفي تونس تذكر مصادر شبه حكومية أن تحويلات المواطنين التونسيين المقيمين بالخارج قد اقتربت خلال سنة 2002 من مليارين دولار، وهو الرقم الذي حققته السلطات التونسية من خلال عائدات قطاع السياحة، الذي استأثر خلال السنوات العشر الماضية بما

يضاهي 40% من مجموع الأموال المستثمرة في البلاد في القطاعين الخاص والعام على السواء[4].

في وقت لا نجد أرقاما رسمية عن تحويلات 3 ملايين مهاجر جزائري –مقيم بالخارج .

2.1. الكثافة والتوزيع السكاني بين المدينة والريف

إن توزيع السكان بين المدينة والريف يبين لنا على الأقل الطاقات البشرية المتاحة عبر الزمن كمصدر أساسي لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني من جهة، ويبرز حجم التجمعات الحضرية التي يستدعي الأمر توفير احتياجاتها من جهة أخرى، ويقع على عاتق القوى العاملة الدور الحيوي في تخفيض التبعية الاستهلاكية، إذا تزامن ذلك مع دعم وتحفيز وتوجيه واهتمام من قبل الأقطار المغاربية في إطار سياسة توظيفية مشتركة ومتكاملة.

يظهر من الجدول رقم 10 بأن أكثر من 36٪ من سكان أقطار الاتحاد المغاربي يعيشون في الأرياف والباقي في المدن، وهذا مؤشر هام يدل على إمكانية المحافظة على مصدر **العمالة الزراعية** بتوجيه استثمارات هامة للريف لتحسين الظروف المعيشية وتدعيم القطاع الزراعي لاستيعاب العمالة النشطة.

---

(1). إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة –القطاع الاجتماعي– جامعة الدول العربية، **مرجع سابق الذكر**، ص.35

(2). خالد شوكات، **مرجع سابق الذكر**.

الجدول رقم 10: التوزيع الحضري والكثافة السكانية (نسبة مئوية)

المؤشرات	**توزيع السكان بين المدينة و الريف**				**الكثافة السكانية (كلم^2)**
	نسبة سكان الريف		نسبة سكان الحضر		
الدول	**2002**	**2013**	**2002**	**2013**	**2014**
الجزائر	60	26.3	40	73.7	16
المغرب	62	42.6	38	57.4	47

تونس	50	33.5	50	66.5	71
ليبيا	70	22.1	30	77.9	5
موريتانيا	80	58.2	20	41.8	4

المصدر: إحصائيات صندوق النقد العربي، المرجع سابق الذكر.

3.1. توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية

إن معرفة توزيع اليد العاملة على قطاعات الاقتصاد الوطني، ونسبة مساهمتها في الناتج الوطني، تساعدنا على تتبع الظواهر السلبية في الدول المغاربية، ومنها تحرك العمالة عبر قطاعات الاقتصاد بشكل فوضوي أدى إلى انخفاضها في قطاعات الإنتاج المادي وتركزها في قطاع الخدمات، وظاهرة ضعف مساهمة العمالة في بعض القطاعات الهامة مثل القطاع الزراعي.

وهذا يعني انه من بين الإجراءات الإستخدامية لهذه الإمكانيات البشرية هو ضبط حراكها في إطار إستراتيجية تعيد الاعتبار للقطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني كالزراعة والخدمات والفروع الصناعية المتطورة، كما أن تلك الإجراءات تثمن وترفع من مردودية العمل بتلك الفروع والأنشطة بشكل يؤدي إلى رفع نسبة مساهمتها في الناتج الوطني.

الملاحظ في الدول المغاربية هو اتجاه العمالة نحو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى من جهة وضعف مساهمة العمالة الزراعية في الناتج الوطني من جهة أخرى.

إن للعمالة الزراعية والصناعية أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الاقتصادي والتخفيض من التبعية ولذلك لابد من توطينها وتثبيتها وتوفير شروط مساهمتها الايجابية في الاقتصاد الوطني عن طريق إحداث تغييرات جذرية وجدية في عالم الريف الذي يضم الملايين من العمالة الزراعية، وفي المدن بتحسين مستواهم العلمي والمعرفي ورفع مستوى معيشتهم وتوفير الظروف الملائمة لحياتهم وإمدادهم بالكفاءات الإرشادية، وتغيير الأساليب التقليدية

في عملية الاستغلال الزراعي، والاستخدام الصناعي فكل ذلك سيؤدي حتما إلى رفع إنتاجية العامل في القطاعات الإنتاجية المادية ضمن الناتج القومي الإجمالي.

إن حجم العمالة المتاحة بمنطقة الاتحاد المغاربي وتركيبها العمري والنوعي والتكويني الحالي، تشكل إحدى عوامل تنافسيتها بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي، التي تعاني من ضعف نموها السكاني وتزايد نسب **الشيخوخة** وارتفاع أجور عمالتها وهي من أهم التحديات التي تواجهها في هذا القرن. ولذا فان تعظيم جوانب الشراكة مع تلك الدول سيتم في إطار إعادة الاعتبار لعنصر **الموارد البشرية** في المفاوضات، والاتفاقيات .

المطلب الثالث: الوضع البيئي* في المنطقة المغاربي

ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول عنصر في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي[1]

***البيئة** عرفها المجلس الدولي للغة الفرنسية على "أنها العوامل الطبيعية والكيميائية والحيوية والعوامل الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية" .

في حين وضع لها المختصون في علوم الطبيعة تعريفا علميا مفاده "بأنها مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية و تؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها"، انظر: حمد حسين عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، السر الذهبي للطباعة، بيروت، 2002 ، ص 07.

(1) جميل طاهر، **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997 ، ص03، في : حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستديمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق ، تخصص قانون أعمال، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص36.

ما يلاحظ في المنطقة المغاربية هو أن المشكلات البيئية التي تعرفها البلدان المغاربية هي مرتبطة بالدرجة الأولى بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها هذه البلدان، وهي في الواقع مشكلات ذات طابع مؤسساتي تعكس بالدرجة الأولى قصور السياسات السابقة في مجال ترشيد استغلال المواد الأولية والموارد الطبيعية وتهيئة الإقليم.

حالة الجزائر: ونقدم فيما يلي بعض الأمثلة عن المشكلات البيئية في الجزائر:

- تطور القطاع الصناعي في الجزائر (العمومي والخاص) في السنوات الأخيرة دون الأخذ بعين الاعتبار واقع البيئة أثناء تصميم وإنشاء وتنفيذ المنشآت الصناعية .

- زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة، وإن معظم الطاقة المستهلكة في الجزائر هي ملوثة للبيئة.
- انتشار التلوث بكل أشكاله، انقراض العديد من الأصناف الحيوانية والنباتية، انتشار النفايات وتراكمها بأنواعها.
- النزوح الريفي الذي أدى إلى اختناق المدن.
- مشكلة المياه التي لا ترتبط بالكم فقط بل بنوعية هذه المياه، حيث تختلط في بعض الأحيان المياه الصالحة للشرب مع قنوات صرف المياه نتيجة لقدمها أو عدم مراعاة معايير الجودة والنوعية، مما يؤدي إلى تفشي الأمراض.
- شريط ساحلي في تدهور (سرقة رماله، تلوث مياهه بفعل نفايات المنازل والمصانع،...الخ)[1].

ويبدو من هذا العرض السريع لمختلف المشكلات البيئية في الجزائر الإهمال الكبير **للبعد البيئي** سواء على المستوى المؤسساتي أو على المستوى الفردي **(غياب الوعي بمدى أهمية العيش في بيئة ومحيط نظيف)**.

---

(1) مليكة بوضياف، "تقييم الساسة البيئية في الجزائر في ظل العولمة"، مداخلة مقدمة في **الملتقى الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ماي 2009، ص ص4-5.

ومع تزايد المؤتمرات* والندوات الدولية الداعية للموازنة بين التنمية وحماية البيئة، نجد أن الموقف الجزائري قد تطور بشأن هذه القضية، لهذا وضعت منذ العشريات الأخيرة للقرن العشرين ترسانة كبيرة من القوانين واللوائح التنظيمية**في هذا الشأن.

وما يمكن أن نقوله عن باقي الدول المغاربية هو أن الواقع البيئي فيها مشابه للوضع في الجزائر***، باستثناء تونس التي خطت أشواطا معتبرة في مجال حماية المحيط ونشر ثقافة بيئية في المجتمع التونسي، غير أن انعكاسات الثورة على البيئة كانت كبيرة حيث تفاقمت مشكلة النفايات وتراكمها وما أدى إلى ظهور أمراض خطيرة ومعدية كانت تونس قد تجاوزتها[1].

كما تعرف الدول المغاربية بالإضافة إلى مشكلات حماية البيئة مشكلات أخرى تتعلق بالتغيرات المناخية تشكل أحد المشاكل البيئية الرئيسية والأكثر جدية. وفي هذا الصدد يقدم الباحثان "**حمزة حموشان**" و"**ميكا مينيو بالويللو**" سورة قاتمة عن الوضع البيئي في المنطقة فيقولان: "سيؤدي تغير المناخ إلى تدمير شمال إفريقيا. وسيموت الكثيرون

*لقد طرحت مسألة حماية البيئة كمسألة حساسة مباشرة بعد الاستقلال حيث اعتبر ممثل الجزائر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة باستوكهولم عام 1972، أن هذا الانشغال الدولي البيئي ما هو إلا مناورة جديدة للامبريالية الرأسمالية من أجل عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث.

**انظر القانون 38-03 يعتبر كأول قانون يتناول المسائل البيئية، استحداث وزارة تهيئة الإقليم و البيئة سنة 2000، قانون 03-10.

*** انضم عشرات الآلاف إلى الاحتجاجات المناهضة للتكسير الهيدروليكي في مختلف أنحاء الجزائر في جانفي 2015، بعد أن أعلنت الحكومة في 27 ديسمبر 2014 عن حفر أول بئر غاز صخري قرب عين صالح. من هناك انتشرت الاحتجاجات وصولا إلى تمنراست، ورقلة، غرداية، إليزي، أدرار، تيميمون، برج باجي مختار،عي البيضاء، بجاية، وهران والجزائر.

وأصبحت هذه الاحتجاجات تهدد المشاريع المستقبلية للتكسير الهيدروليكي من قبل الشركات متعددة الجنسيات بما فيها توتال وشركة شل. وتركز الغضب بشكل أساسي على الحكومة وشركات توتال وبارتكس وسوناطراك، وهي شركات النفط العاملة في **حوض أهنت**. هناك خيبة وغضب لأن شركة توتال قد منعت من القيام بأعمال التكسير الهيدروليكي في فرنسا.

وتكمن مخاطر التكسير الهيدروليكي التي تعتبر الطريقة الوحيدة لاستغلال الغاز الصخري حسب الناشط الصحفي المناهض للتكسير الهيدروليكي مخاطر قي أن الجزائر تمتلك حوالي 60 ألف مليار م 3 من المياه العذبة مع نسبة منخفضة من الملوحة. لذلك، فإن استخدام أكثر من 500 مادة كيميائية في عملية التكسير الهيدروليكي يهدد المياه الجوفية بشكل خطير، لأن الآبار التي سيتم حفرها ستعبر هذه الطبقات المائية. وعلاوة على ذلك، فإن أحواض المياه الجزائرية مترابطة. لذلك، إذا كنت ستلوث في عين صالح، فإن المواد الكيميائية التي تخترق المياه ستنتشر وتصل حتى ورقلة وبسكرة على بعد 900-600 كم على التوالي، مما سيؤدي إلى مخاطر أخرى.، وسيتم تدمير المناطق الزراعية في جنوب الجزائر، مثل بساتين النخيل. هذا سيخلق المزيد من الفقر ويجبر الناس على الهجرة. لمزيد من التفاصيل انظر حمزة حموشان، **مرجع سابق الذكر**، ص ص114-117.

(1) جمهورية تونس، وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة، **التقرير الوطني حول وضعية البيئة 2013/2012**، ص6.

كما سيضطر الملايين من البشر إلى الهجرة. الصحراء آخذة بالتوسع والمحاصيل تفشل وصيادو الأسماك يفقدون مصادر رزقهم. سيزداد عدم انتظام الأمطار وستتضاءل إمدادات المياه وستصبح العواصف أكثر كثافة. الصيف سيصبح أكثر سخونة والشتاء أكثر برودة. وسيجبر الجفاف القرويين على ترك منازلهم وستدمر الأراضي الخصبة بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر. انخفاض إنتاج الأغذية وتقلص المياه سيهدد حتى المدن الكبرى مثل القاهرة والدار البيضاء والجزائر. وستشهد السنوات العشرين المقبلة تحولا جذريا في المنطقة"[1].

ويعتبر نفس الكاتبان أن تغير المناخ هو ليس عملا من أعمال الطبيعة. تغير المناخ هو بالدرجة الأول حرب، **حرب يشنها الأغنياء على الطبقات العاملة**، وصغار المزارعين والفقراء. إنهم هم الذين يحملون العبء نيابة عن أصحاب الامتيازات. وعنف المناخ ناجم عن خيار الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري* وهو خيار الشركات والحكومات الغربية، جنبا إلى جنب مع النخب المحلية والجيوش. إنه نتيجة قرن من الرأسمالية والاستعمار.

نفس الهياكل الرأسمالية التي تسببت في تغير المناخ هي ذاتها التي تقوم بتشكيل **الاستجابة** – لحماية نفسها ولتحقيق أرباح أكبر. المؤسسات النيوليبرالية هي القائمة على صياغة التحول المناخي[2].

وحسب **مجموعة الخبراء الدوليين حول البيئة*** فان الدول المغاربية هي معرضة لنتائج التغيرات المناخية وتظهر من بين الدول الأولى التي تعاني من النتائج الوخيمة للتغيرات المناخية.

(1) حمزة حموشان وميكا مينيو بالويللو، **الثورة القادمة في شمال افريقيا، الكفاح من اجل العدالة المناخية**، (ترجمة عباد مراد)، مؤسسة روزا لوكسمبورغ ومؤسسة بلاطفورم لندن وعدالة بيئية شمال إفريقيا، مارس 2015، ص8.

*الوقود الأحفوري: وقود متكون من هيدروكاربونات مثل البترول، الفحم والغاز الطبيعي، تشكل في الماضي الجيولوجي من بقايا كائنات حية. تعتبر الوقودات الأحفورية موارد غير متجددة مسببة للتلوث ومنتجة للغازات الدفيئة(غازات الاحتباس الحراري).

(2) حمزة حموشان وميكا مينيو بالويللو، **الثورة القادمة في شمال افريقيا، الكفاح من اجل العدالة المناخية**، مرجع سابق الذكر، ص9.

* لقد أسست هذه المجموعة من طرف الأمم المتحدة من أجل تقييم المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية – الاقتصادية التي تسمح بفهم التغيرات المناخية وتأثيراتها الكبيرة وسبل التكيف وتخفيف الأضرار. ولقد تحصلت المجموعة على جائزة نوبل للسلام عام 2007. انظر الموقع: **http://www.un.org/fr/climatechange/ipccreports.shtml**

تغير المناخ بفعل الإنسان هو حقيقة واقعة في المنطقة المغاربية. إنه يقوض الأساس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للحياة في المنطقة. موجات الجفاف الأخيرة التي امتدت في الجزائر مثلا كانت بمثابة أحداث مناخية كارثية تفوق قدرة الهياكل الاجتماعية والمؤسسية القائمة على التعامل معها. والتغيرات في الدورة الهيدرولوجية ستقلل إمدادات المياه العذبة والإنتاج الزراعي. هذا يعني **المزيد من الواردات الغذائية** وارتفاع أسعارها في البلدان التي أصبحت تعتمد بالفعل على الاستيراد، مثل الجزائر. عدد أكبر من الناس سيواجهون خطر المجاعة والجوع .

الصحراء آخذة بالإتساع، ملتهمة الأرض من حولها. إمدادات المياه النادرة أصلا ستعان من ضغط أكبر. الطلب عليها يتسارع مع نمو السكان المطرد. لكن المتاح منها سينخفض بسبب التغيرات في أنماط تساقط الأمطار وتسرب مياه البحر إلى احتياطيات المياه الجوفية، مدفوعا بتغير المناخ، فضلا عن الإفراط في استخدام المياه الجوفية. وهذا سيضع معظم الدول العربية تحت مستوى الفقر المائي المطلق المحدد بـ 500 متر مكعب للشخص الواحد . ويجبر ارتفاع مستوى مياه البحار المزارعين على ترك أراضيهم في تونس والمغرب .

العواصف الترابية والفيضانات (مثل تلك التي عرفتها المغرب في السنوات الأخيرة) تهدد حياة أفقر سكان المدن، وخاصة الملايين من المهاجرين الذين يعيشون في تجمعات وأحياء غير رسمية على حافة المدن. وسيكون اللاجئون أشد عرضة لهذه التغيرات.

زيادة درجات حرارة الطقس تعني انتقال الأمراض، ووصول مسببات الأمراض التي تنتقل بالمياه والحشرات من المناطق المدارية إلى الملايين الذين لم يتعرضوا إليها من قبل. ستتحرك الملاريا وغيرها من الأمراض شمالا، وتهدد البشر والماشية على حد سواء. والطفيليات الموجودة حاليا في شمال أفريقيا ستوسع من مداها، مثل داء الليشمنيات الذي سيضاعف مداه الملائم في المغرب[1].

(1) حمزة حموشان وميكا مينيو بالويللو، **مرجع سابق الذكر**، ص10.

سوف يكون للتغيرات المناخية وارتفاع السكان مع العمران السريع والعشوائي انعكاسات خطيرة على **الصحة العمومية**، خاصة النظافة، نوعية المياه الصالحة للشرب، والمياه المستعملة، النفايات الصلبة، ونوعية الهواء.

جدول رقم 11: بعض الإحصائيات حول الحالة البيئية في دول المغرب العربي

	الطاقة المتجددة(نسبة مئوية من مجموع	**مساحات الغابات** (نسبة مئوية من مساحة الأرض)	**الأراضي الزراعية** (نسبة مئوية من مساحة الأرض)	**سحب المياه العذبة** (نسبة مئوية من مجموع	**عدد الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية**

الدول	إمدادات الطاقة الأولية)			الموارد المائية)	(المتوسط السنوي من كل مليون شخص)
الجزائر	0.2	0.6	17.4	52.7	4
تونس	14.2	6.5	63.0	61.7	0
المغرب	4.9	11.5	67.3	43.4	1
موريتانيا	....	0.2	38.5	14.0	1
ليبيا	0.8	0.1	8.8	718.0	.....

المصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013. نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع**، نيويورك، 2013.

لقد حاولنا من خلال هذا العنصر إبراز المشكلات البيئية في دول المغرب العربي، التي تحتاج إلى سياسات مستعجلة لعلاجها لأنها تنعكس بالدرجة الأولى على أمن الإنسان المغاربي. غير أنه في نفس الوقت للمنطقة مقومات بيئية معتبرة حيث تتميز بتنوع مناخها وتضاريسها فهي تتميز بتنوع ايكولوجي كبير(بحر، جبال وصحراء)، بهذا هي تفتح آفاق لشراكات مغاربية في مجال السياحة، وكذا مجال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح.الخ).

المبحث الخامس: مؤشرات الفشل النسبي لسياسات التنمية المغاربية

يعتبر العديد من الاقتصاديين ومن بينهم جورج قرم* أن فشل السياسات التنموية في المنطقة المغاربية يعود إلى غياب منهج تنموي متجدد، مستقل عن النموذج النيوليبرالي الذي تعممه مؤسسات التمويل الدولية. حيث يحول الاقتصاد الريعي (الاعتماد على المواد الأولية خاصة النفط والغاز والفوسفات ، إضافة إلى الاتكال على تحويلات المغتربين والحركة السياحية كما في تونس) دون دخول الاقتصادات المغاربية منذ عقود في عالم الإنتاج والعلم والمعرفة، وبالتالي في نموذج اقتصادي فعال، على غرار دول شرق آسيا، يمكن أن يوفر فرص العمل، والدخول في حالة تنافسية حقيقية في الأسواق الدولية.

فالحكومات المغاربية لم تطور بعد أهدافا تنموية بديلة من شأنها أن تؤمن فرص عمل جديدة. ومثل هذه السياسات يجب أن تركز على استراتيجية لتوطين العلم والتكنولوجيا لدى كل الفئات الاجتماعية، بما فيها بالأولوية للفئات الريفية والفئات المدينية الفقيرة . وهذا هو ما فعلته دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية كأولوية في سياساتها التحديثية الهادفة إلى تطوير قدرة إنتاجية*، مستقلة نسبيا عن مصادر العلم والتكنولوجيا الغربية، لكي تتمكن من بناء نشاطات اقتصادية حديثة الطابع تنتج السلع والخدمات المطلوبة على النطاق الدولي بقدرة تنافسية من ناحية السعر والجودة. (1)

تتميز الاقتصاديات المغاربية ببطئ وتيرة النمو فيها والأداء الاجتماعي المرافق له، حيث تسجل معدلات منخفضة من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومعدلات مرتفعة من البطالة، على الرغم من غناها بالموارد الطبيعية (خاصة الجزائر وليبيا فهي دول نفطية كبيرة

* وزير سابق، باحث وخبير اقتصادي في لبنان.

(1). جورج قرم، الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، عدد ، 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، ص.ص. 19-20

* وقد تم في هذه العملية تكريس الموارد المالية اللازمة من قروض طويلة الأمد وميسرة ومن مساعدات مباشرة من قبل الدولة لتشجيع الأبحاث والتطوير والابتكار والريادة في الأعمال الصناعية والخدماتية الحديثة الطابع (إلكترونيات، برمجيات، معلوماتية، اتصالات سلكية ولاسلكية ...إلخ) كما في الصناعات الثقيلة التقليدية، أي صناعة التجهيزات الرأسمالية ووسائل النقل كالسفن والسيارات والطائرات في حالتي الصين والبرازيل.

في المنطقة). وهذه بعض المؤشرات التي تدل على الفشل النسبي لنموذج التنمية المتبعة في هذه الدول.

1. معدلات مرتفعة من البطالة

تعد البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان المغاربية، وبحسب بيانات صندوق النقد العربي فان معدلات البطالة في المغرب العربي تتراوح بين ٪9.1 في المغرب و ٪30 في موريتانيا عام 2014، بالمقارنة مع معدل ٪7 على المستوى العالمي(1). وتشكل البطالة مشكلة جدية بالنسبة لأمن الدول (لاسيما كونها المسبب الأول **للفقر**) التي قد يلجا مواطنيها إلى أية وسيلة من أجل الحصول على لقمة

العيش إن لم يجدوا عملا دائما يضمن دخلا دائما. ومن الخصائص الأخرى لبطالة الشباب في البلدان العربية، النسبة العالية جدا من البطالة في صفوف خريجي الجامعات والثانوي.

2. مؤشرات الفقر في البلدان المغاربية

أشار تقرير البنك الدولي لعام 2016 إلى أن الدول المغاربية: الجزائر وتونس والمغرب وليبيا قد عرفت في السنوات الأخيرة تراجعا في معدلات الفقر المدقع (أقل من دولارين في اليوم)، غير أن نسب الفقر عموما مازالت مرتفعة نسبيا[2]، 15,5٪ من السكان المغاربة يعيشون على 3,1 دولار (الفقر المعتدل) بينما يعيش حوالي 3,1٪ منهم على 1,9 دولار يوميا (الفقر المدقع) رغم نزول معدل الفقر الكلي بأزيد من النصف خلال السنوات الأخيرة، مشيرًا إلى أن 19٪ من مزارعي الأرياف فقراء أو مهددون به، وأن النمو الاقتصادي الضعيف واستمرار التفاوتات الاقتصادية يصعبان تغيير هذه المعدلات.[3]

وتابع البنك في تقريره أن معدل البطالة في المغرب مرتفع ويصل إلى 9٪، ويمس بشكل أكبر الشباب.

(1). صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015"، في: http://www.amf.org.ae، 2016/09/10.

(2) البنك الدولي، التقرير السنوي 2016، file:///C:/Users/acer/Downloads/210852AR.pdf، 2017/01/1.

(3) "انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة"، في:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists، 2016/11/15.

وبخصوص الجزائر، اعتبر التقرير أن 10٪ من سكان الجزائر معرّضون للفقر، خاصة بسبب وصول البطالة إلى نسبة مرتفعة في عام 2015، وعدم وجود تغيير عام 2016، لافتا إلى اشتغال 75 ٪ من فقراء الجزائر في وظائف بالقطاع غير الرسمي أو الزراعة.

وربط البنك الدولي الظروف التي تعيشها الجزائر بهبوط أسعار النفط، الأمر الذي فاقم من الفوارق الاجتماعية وساهم في استمرار الفجوات بين الأغنياء والفقراء، مشيرًا كذلك إلى وجود تفاوت واضح في مناطق سكن الفقراء بالجزائر، إذ يوجدون بكثرة في الصحراء الكبرى والسهول، مبرزا أنه مع ذلك، يبقى الفقر المدقع بالجزائر الأقل بالمنطقة المغاربية إذ لا يتجاوز 0,5٪ بين مجموع السكان.

وفي ليبيا، أدى هبوط أسعار النفط وتعطل إنتاجه والصراع في البلاد إلى تهديد نسبة كبيرة من السكان بالسقوط في الفقر بعدما كانوا يتمتعون بـ"سخاء الدولة"، ولفت البنك إلى أن تقريرا للأمم المتحدة يؤكد تشريد 435 شخصا في البلاد، وافتقار 1,3 مليون للأمن الغذائي، وحاجة 2,4 مليون شخص للمساعدات الإنسانية، منبها إلى أن البطالة المرتفعة تساهم في عدم الاستقرار في ليبيا.

وتوقع البنك الدولي بشأن تونس أن يكون معدل الفقر قد زاد بعد ثورة 2011 قبل أن يعود إلى المستويات نفسها لما قبل الثورة، مشيرا إلى أن نسبة الفقر المدقع تصل إلى 1,9٪، بينما تصل نسبة الفقر المعتدل إلى 7,9٪[1].

إن معدلات الفقر مروعة جدا، لا لأن المنطقة المغاربية غنية جدا بالموارد النفطية والفوسفات فحسب، بل لأنها أيضا تملك أراضي خصبة شاسعة وموارد مائية وطاقة بشرية هائلة.

---

(1) "انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة"، في: http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists، 2016/11/15.

3. ارتكاز الاقتصاديات المغاربية على المتغيرات الخارجية

إن معدلات النمو في الاقتصادات المغاربية مرتبطة إلى حد بعيد بالمتغيرات الخارجية، وهذه المتغيرات هي: **أسعار النفط** ،وتواجه حاليا البلدان التي يشكل النفط الجزء الأعظم من عائدات صادراتها (الجزائر* وليبيا) صدمة تجارية شديدة وطويلة الأجل. ففي جميع الحالات تقريبا، ظلت أسعار النفط أقل بكثير من المستويات اللازمة لتحقيق التوازن في موازناتها، مما أسفر عن عجز كبير في رصيد المالية العامة وحساب المعاملات الخارجية[1].

و**تساقط الأمطار** الذي يؤثر في الإنتاج الزراعي، **وعائدات السياحة**، و**تحويلات المغتربين**، و**المساعدات الخارجية**.

وهذا ما يجعل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي شديد التقلب، في البلدان المصدرة للنفط والبلدان غير المصدرة له؛ وقد باتت التغييرات في أسعار النفط والفوسفات والمواد الكيميائية– بشكل هامشي– المحدد الرئيسي لمعدلات النمو الإجمالية في المنطقة .

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب البنية التحتية المائية الملائمة والإدارة المائية في البلدان ذات الإمكانيات الزراعية مثل المغرب وتونس ، جعل الدخل الزراعي يعتمد على الكمية السنوية لتساقط الأمطار .

أخيرا، فإن السياحة الجماهيرية من أوروبا ومن البلدان العربية الغنية المصدرة للنفط هي أيضا مصدر مهم للدخل يعتمد إلى حد كبير على الاستقرار السياسي الداخلي وعلى تقلب الناتج الإجمالي المحلي في البلدان التي يقدم منها السائحون.

وفي الواقع، إن المحرك الرئيسي للنمو في البلدان العربية **ليس محلي المركز: التجديد الصناعي القائم على الإبداع والابتكار، والتنويع الاقتصادي، والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة** التي يمكن تصديرها بل يعتمد إلى حد كبير على متغيرات خارجية لا

(2) المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التطرف العنيف**، البنك الدولي، أكتوبر 2016، ص3.

* شهد الاقتصاد الجزائري نموا في النصف الأول من عام 2016 بمعدل 3.6%مقارنة بـ 3.9 %في عام 2015 وتم تعويض الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة **إنتاج الهيدروكربونات**، انظر المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **مصدر سابق الذكر**، ص138.

علاقة لها بالدينامية الاقتصادية المحلية.

4. الهجرة ونزوح الأدمغة

ارتفع عدد سكان بلدان المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس) من 77.9 مليون نسمة عام 2000 إلى حوالي 93.3 مليون نسمة عام 2013 ، وبذلك يمثل سكان المغرب العربي نحو 25.2٪ من إجمالي سكان الوطن العربي عام 2013 ، وهوبذلك يمثل ثاني أكبر إقليم عربي من حيث عدد السكان. ويقدر عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي الخمسة بنحو 5.8 مليون عام 2013 ، بزيادة قدرها 1.9 مليون عن عام 2000 ، مسجلين بذلك معدل تغير سنوي يبلغ 3% . وتعتبر المغرب والجزائر وتونس أكبر الدول المرسلة للمهاجرين.[1]

ويعتبر المغرب أكبر بلد بالمغرب العربي من حيث عدد المهاجرين، حيث ارتفع عدد المهاجرين المغاربة بمقدار 898 ألف نسمة بين عامي 2000 و2013 وبمعدل تغير سنوي 3.5% . كما ارتفع عدد المهاجرين من الجزائر بنحو 727 ألف بين عامي 2000 و2013 مسجلين بذلك أعلى معدل تغير سنوي 5.4% بين بلدان المغرب العربي. كما ازداد عدد المهاجرين من ليبيا بنحو 122 ألفا، بـ 81.3% تغيراً سنوياً بين عامي 2000 و 2013 . وأخيراً، ازداد عدد المهاجرين التونسيين بحوالي 170 ألفاً بين عامي 2000 و2013 ، مسجلين بذلك معدل تغير سنوي 2.7٪.[2]

على خلاف الدول الآسيوية التي، بدلا من أن تشجع الهجرة، اعتمدت على سياسة **تعبئة فاعلة للموارد البشرية المحلية** واستفادت من انتشار العولمة بتنمية قدرتها على تصدير السلع والخدمات ومن ثم تلبية الطلب المحلي.[3]

---

(1). إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة –القطاع الاجتماعي– جامعة الدول العربية، **التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية. الهجرة الدولية والتنمية 2014**، القاهرة، 2014، ص13.

(2). **نفس المرجع**، ص ص.13–14.

(3). جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، **مرجع سابق الذكر**، ص26.

وعلى سبيل المقارنة، فإنه في العام 2008 كانت 3 اقتصادات، لا تملك أي موارد طبيعية، إلا أنها لم تشجع هجرة مواردها البشرية، تحظى بمتوسط سنوي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يفوق كثيرا الدول المغاربية : جمهورية كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان. و لقد عرفت الدول العربية تزايدا في تدفق تحويلات المهاجرين في شكل متواصل خلال السنوات العشر الأخيرة . فارتفعت من 10 مليارات سنوياً في عام 2000 إلى 27 ملياراً في حلول عام2009 . وقد أصبحت تمثل جزءا متزايدا على نحو مضطرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول (لاسيما الجزائر والمغرب وتونس).

إن البيانات المتوافرة حول استخدامات تحويلات المهاجرين تظهر أنها عندما لا تستخدم في زيادة الاستهلاك، فإنها تتجه إلى امتلاك أو شيد المساكن أو إلى الأعمال التجارية الصغيرة، الأمر الذي يزيد من تركز الاستثمار المحلي في قطاع العقارات أو في قطاع التجارة المحلية.

أمّا بالنسبة إلى هجرة الأدمغة، فإنّها تتشكل غالبا من الطلاب الذين يدرسون في الخارج ولا يعودون إلى بلادهم بعد الانتهاء من الدراسة .إضافة إلى عدد من أصحاب المهن الحرة غير العاملين، أو غير الراضين عن ظروف عملهم كالأطباء والمهندسين وعلماء الأحياء... ممن يقّرون مغادرة بلدانهم . ولقد قدرت مؤخرا مؤسسة للتوظيف تعمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومتخصصة في العمالة المؤهلة، أنّ 54 بالمئة من الطلاب العرب في الخارج لم يعودوا إلى بلادهم وأن 70 ألف خريج جامعي يهاجرون من البلدان العربية كل عام . وكذلك يقدر عدد العلماء والأطباء والمهندسين العرب الذين يغادرون الوطن العربي ولا يعودون إلى بلادهم ب 100 ألف سنويا، وهو ما يكلف دولهم مليار دولار سنويا[1].

(1).**نفس المرجع**، ص27.

5. ضعف التنوع الاقتصادي

حسب إحصائيات 2013- 2014، إن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة إلى الدول المتقدمة بأكثر من 40٪ من بين إجمالي العالم[1]. فالشركات الكبرى المهيمنة (شركات الشمال) تستثمر أولا في دول الشمال[2]. في حين أن الدول الإفريقية لا تحصل سوى على 4٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي، وشمال إفريقيا (بما فيها الدول المغاربية) يحصل على ما يقل على 1٪ من هذه الاستثمارات. من هنا يظهر عجز الدول المغاربية على جلب الاستثمار الأجنبي (وأسباب عجزها عن استقطاب الشركات الأجنبية تم ذكرها سابقا) مقارنة بدول نامية أخرى مثل دول جنوب شرق آسيا وكذا دول من أمريكا اللاتينية كالبرازيل والشيلي.

وهذه الشركات الكبرى نجدها تستثمر في قطاعات قليلة في هذه الدول لاسيما الإستخراجية : النفط، الغاز، والقطاعات البتروكيميائية، وكذا الأبنية الفخمة والسياحة (خاصة في تونس والمغرب).

أما في المغرب فكان القطاع الذي جذب إليه الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام 2001 هو قطاع البريد والاتصالات 81 ٪ وذلك بسبب خصخصة هذا القطاع وإطلاق نظام الهاتف الخلوي، بينما جذب قطاع العقارات 31٪ في عام 2002 . وقد حدث الأمر نفسه في تونس، إذ أدّت خصخصة قطاع الهاتف إلى جذب45.2 ٪ من المجموع المتراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 2002-2006.

6. انخفاض مستوى الإنفاق على البحث والتطوير وغياب نظام وطني لدعم الابتكار

تعاني الدول المغاربية المستوى المتدني للبحوث والتطوير وتشتت أنظمة العلوم والتكنولوجيا وتوطينها وتجذرها في مجتمعاتها. وهذا ينعكس مباشرة على الاقتصاديات، حيث تعرف مستويات متدنية من الإنتاج، يظهر ذلك من خلال مقارنة براءات الاختراع المسجلة

---

(1). CNUCED, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2015. Vue d'ensemble. Reformer la gouvernance de l'investissement international**. *op.cit.*,

(2) Abdelmadjid BOUZID, « *Qu'est-ce qui attire l'investissement direct étranger ?* » **Op.cit**., p.8.

من قبل أفراد أو شركات في الدول العربية بعدد تلك البراءات في بلدان أخرى . بلغ العدد الإجمالي المسجل من براءات الاختراعات للدول العربية في إفريقيا* عام 2013 حوالي 77 براءة اختراع (0.0٪ من الحصة العالمية) ، في حين سجلت جمهورية كوريا الجنوبية 14839 اختراعا وسجلت البرازيل 341 اختراعا . وإذا أخذنا في الاعتبار أن كل هذه الدول كانت في المرحلة من النمو متعادلة مع تلك السائدة في الوطن العربي قبل 50 سنة فقط، فإن هذه الأرقام تظهر مدى ضآلة الابتكار بالنسبة للدول المغاربية[1].

كذلك يعكس المستوى المتدني من الإنفاق على البحوث والتطوير مدى العجز في الاهتمام بتوطين العلم والتكنولوجيا والإقدام على الإنجاز الإبتكاري، إذ يبلغ هذا المستوى ما لا يمثل أكثر من 0.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في تونس والمغرب مقابل 1.9 ٪ و2.5٪ في البلدان الأكثر دينامية وابتكارا (وصل معدل الإنفاق العمومي على البحث

العلمي 2.08٪ بالنسبة **للصين عام 2013)**[2]. في وقت يتزايد **الإنفاق العسكري** في المنطقة المغاربية بسبب الثورات في كل من تونس وليبيا وتنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة.

كما ترتبط إشكالية البحث العلمي والتطوير في الدول المغاربية بمشكلة أخرى وهي هجرة الأدمغة، حيث أن هجرة الإطارات وخرجي الجامعات من الدول المغاربية يشكل أحد الأسباب الرئيسية في فشل السياسات المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار في بلداننا (وأسباب هذه الهجرة متعددة وقد أشرنا إليها سابقا). ومن هنا يظهر **عجز هذه الدول على امتلاك استراتيجية لتعبئة رأس المال البشري** الذي من شأنه أن ينمي بعض القطاعات التكنولوجية، وخصوصا تلك التي تشكل القوة الدافعة خلف العولمة الاقتصادية.

---

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030**، باريس، 2015، ص20.

(2) **نفس المصدر**، ص.29.

كما أن النقص في العلوم والتكنولوجيا لا يعود إلى عدم وجود جامعات، فالمنطقة المغاربية لديها العديد من المؤسسات التعليمية والجامعية ، بل يعود إلى عدم ارتباطها بنظام ابتكار وطني يحظى بدعم الدولة القوي بالتشارك مع القطاع الخاص والقطاع التربوي. وقد أكدت العديد من الدراسات والتقارير التي أجريت مؤخرا حول التأخر العلمي والتكنولوجي في البلدان النامية ومن بينها الدول المغاربية على أن مؤسسات العلوم التكنولوجية القائمة هي ذات طاقة إنتاجية ضئيلة، فهي جميعا معزولة عن بعضها بدلا من أن تشكل شبكة متطورة مندمجة في كل أقسام الاقتصاد بحيث توفر له القدرة على الابتكار[1].

غير أنه توجد مجموعة من المبادرات الحديثة لتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، افتتحت المملكة المغربية أكبر مزرعة رياح في أفريقيا عام 2014 وتعمل على تطوير ما قد يتحول إلى أكبر مزرعة للطاقة الشمسية بأفريقيا[2].

فما يلاحظ في مجتمعاتنا هو غياب التواصل أو وجود قطيعة بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وهذا يمكن أن يعود إلى غياب إستراتيجية واضحة حول امتلاك التكنولوجية وتعميمها على كل فئات المجتمع، بهدف تحقيق التنمية الشاملة، ويبدو أن الدول المغاربية تحتاج هنا إلى تنسيق الجهود فيما بينها في مجال البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا.

7. العجز في التجارة الخارجية

من خلال تحليل التجارة الخارجية للدول المغاربية يظهر أنها اقتصاديات ريعية تعتمد أساسا في إيراداتها من العملة الصعبة على صادراتها من المواد الأولية (باستثناء تونس والمغرب التي تعرف تنوع نسبي في صادراتها (حيث تمتلك ميزة نسبية في المجال الفلاحي والمنتجات النسيجية)، فهي تستورد تقريبا كل الشيء: المواد الغذائية، الأدوية، المواد المجهزة، المواد نصف المصنعة،...الخ، لهذا يظهر دائما عجز في الميزان التجاري لهذه

(1) جورج قرم، **مرجع سابق الذكر**، ص30.

(2) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030**، مرجع سابق الذكر، ص 29.

الدول. فغياب المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وبقاء الدول المغاربية في ظل النظام التقليدي لتقسيم العمل الدولي (توفير المواد الأولية للدول الصناعية) يجعلها بعيدة عن التنظيم العالمي للإنتاج، فاندماج الاقتصاديات المغاربية في السوق الدولية وفقا لطبيعة صادراتها يجعلها متخلفة وتابعة ليتم الاندماج فيها انطلاقا من حاجات السوق الدولية* والاقتصاد العالمي الذي يعرف تسارعا في ديناميكيته وعلى حساب المتطلبات الداخلية.

*ارتباط الاقتصاديات المغاربية بالعوامل الخارجية، ففي حالة الجزائر مثلا نجد أن انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية قد أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، وهذا راجع لغياب التنوع في الصادرات الجزائرية التي تعتمد بأكثر من 90٪ من صادراتها على قطاع المحروقات.

خلاصة واستنتاجات:

– لم تتمكن الاقتصاديات المغاربية بعد من خلق اقتصاديات إنتاجية تساهم في رفع القيمة المضافة والاستغلال الجيد للإمكانيات الطبيعية الهائلة المتوفرة في المنطقة وكذا الطاقات البشرية المغاربية القادرة على الابتكار والإبداع.

– يجب الاعتراف أولا وعدم إغفال حقيقة أن اقتصاديات الدول المغاربية ليست متطورة وأن المبادلات البينية لا تعكس سوى هذه الوضعية.

– إلا أن عوامل التكامل في المنطقة ليست محدودة. مستويات التصنيع والتنمية تختلف من دولة إلى أخرى، اقتصاديات هذه الدول منفتحة على باقي دول العالم وهي تندرج ضمن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا في العالم. تحقق هذه الدول معظم مبادلاتها (60 إلى 70٪ حسب الحالات) مع العالم الغربي والدول الأوروبية التي تعتبر أهم شريك اقتصادي لهذه الدول.

– تتمثل أهم صادرات المنطقة في تشكيلة من المنتجات (محروقات، فوسفات، مواد منجمية، مواد زراعية، منتجات الصيد، وبعض المنتجات الصناعية) وهي بالعادة موجهة إلى الأسواق التقليدية، لاسيما الأوروبية، مما أدى إلى تناسي البحث عن إمكانيات إيجاد منافذ بديلة سواء على المستوى الداخلي أو خارج المنطقة (في إفريقيا، وباقي الدول العربية).

– هناك حقائق هيكلية، تمنع في الوقت الحالي، وعلى المدى المتوسط، أي أمل في ارتفاع جوهري للمبادلات على مستوى المنطقة. على الرغم من انه توجد في الدول الخمسة صناعات ذات فائض إنتاجي قابل للتصدير (استنادا إلى نظرية ريكاردو حول النفقات النسبية هناك إمكانية للتبادل والتخصص ومن ثم رفع الإنتاجية والمنافسة). كما أن المنتجات الصناعية المنتجة في بعض دول المنطقة (الجزائرية، المغربية، والتونسية) تبقى مجهولة إلى غاية السنوات الأخيرة في الدول المجاورة بسبب تمركز تيارات التبادل التقليدية باتجاه الأسواق خارج المنطقة.

* يتعلق الميدان الأول بقطاع الطاقة. بدون ذكر الأرقام التي سبق ذكرها، نلاحظ من جهة، دولتين: الجزائر وليبيا التي تعد دولا مصدرة للمحروقات والغاز، ومن جهة أخرى، دولا تابعة بصفة كاملة لوارداتها (أو في طريقها لتصبح كذلك) في هذا المجال، على الرغم من أن لديها إمكانيات هامة في مجال التكرير، كما هو الحال بالنسبة لتونس. إذن الإمكانية متوفرة لان تصبح المنطقة أكثر استقلالية في مجال الطاقة. حيث يمثل المغرب مثالا جيدا لهذه الوضعية، هذا الأخير يشتري كل الوقود المستهلك من الخارج، نسبة قليلة منه تأتي من ليبيا، ونسبة غير معتبرة من الجزائر. أهم مموليه هم العربية السعودية، العراق، الكويت والإمارات العربية المتحدة.

* بهذا، فانه فيما يتعلق بالمحروقات ومشتقاتها، الجزائر وليبيا بإمكانها تلبية كل طلبات المنطقة من البترول الخام والمواد بترو –كيميائية، الغاز السائل الآتي من البترول، البوتان والبروبان.

* في قطاعات أخرى، توجد عوامل تكامل اقتصادي مؤكدة. في ميدان إنتاج منتجات الأسمدة الفوسفاتية والآزوتية، الأحماض الفسفورية والأمونياك، في ميدان المنتجات الميكانيكية، المواد الزراعية الغذائية، الأجهزة الفلاحية والنقل عبر السكك الحديدية، في مجال الصناعات الثقيلة ، في ميدان الأجهزة المنزلية...

* قطاع آخر تطرح فيه آفاق كبيرة لتنمية المبادلات، وهو قطاع المنتجات الصناعية ونصف النهائية. والدول الأكثر ملائمة في هذا الميدان هي تونس والمغرب. حيث بإمكان تونس تمويل المنطقة من مشتقات الفوسفات، الملابس، الأحذية ومنتجات الجلود، الأقمشة والقطن، مواد منزلية ومواد البناء. يعتبر المغرب منافسا لتونس في العديد من هذه المنتجات، ولكن بإمكانه التمويل في منتجات تحقق فيها تونس عجزا. ويمكن ذكر، مواد التجميل، أوراق الخشب والمواد الصيدلانية.

* في المجال الزراعي وعلى المدى القريب، لا تحقق أيا من الدول المغاربية اكتفاءها الذاتي فيما يتعلق بالحبوب، المنتجات الحليبية، السكر، الخضر الجافة والزيوت الغذائية، التي تعد من اكبر المنتجات التي تحقق فيها هذه الدول عجزا كبيرا. ولكن بنية أو هيكلة المبادلات الزراعية والغذائية البينية في المنطقة، تجعلنا نلاحظ انه رغم أن المنتجات الفلاحية في المنطقة تخضع إلى منافسة على مستوى السوق العالمية، فانه توجد عوامل تكامل والتي تترجم بوضعيات في صالح توفر المنتجات الفلاحية على مستوى السوق المغاربية منذ إقامة التبادل الحر للمنتجات الزراعية والغذائية والتي تجسدت على ارض الواقع منذ دخول «اتفاق التبادل الحر المتعلق بثماني تشكيلات من المنتجات الزراعية والغذائية» حيز التنفيذ في 1991 ، والموقع من طرف الدول الخمسة الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.

* من جهة أخرى، فان تطور الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية، الممارسة المعممة للتبادل الحر، وانخفاض الحمائية منذ التوقيع على الاتفاقية النهائية لـ**GATT** في عام 1994 في مراكش والتبعية العالية للدول المغاربية في اتجاه السوق العالمية لها النتائج التالية:

• السوق العالمية هي التي تحدد قيمة الموارد المحددة للواردات من المنتجات الزراعية والغذائية الأساسية وفواتير الإنتاج الضرورية لاشتغال أجهزة الإنتاج المغاربية.

• إن مسار المراقبة والتنظيم الذي أقيم من طرف الشركات متعدية الجنسية للمنتجات الزراعية– الغذائية، ارتبط أكثر فأكثر باستراتيجيات الهيمنة على المستوى العالمي، والمنطقة المغاربية، على اعتبار تبعيتها لهذه الأخيرة، سوف تصبح مدمجة في إطار منطقة الهيمنة.

بالمثل، فان الوضعية الحالية إذا استمرت على نفس الشكل، فان الرهان المتعلق بالأمن الغذائي المغاربي سوف يبقى مرتبطا بقضية، أن الطلب الغذائي للمنطقة لا يتحدد سوى بحدود الموارد المالية المخصصة لشراء واستيراد المنتجات الزراعية والغذائية على مستوى السوق العالمية.

– بهذا، يجب أن يشكل الاندماج بالنسبة للمنطقة المغاربية الوسيلة الناجعة لتحقيق التنمية بثمن مقبول. يتعلق الأمر هنا، في إطار آفاق ديناميكية ولفترة طويلة، بوضع ميكانيزمات مشتركة فعالة للتنمية، قد لا يكون بشمول كل القطاعات، ولكن باختيار الأهداف ذات الأولويات الأكبر. بهذا على الاندماج أن يشمل القطاعات التي تتوفر على إمكانيات معتبرة لنمو المنتجات القادرة على تقوية السوق المغاربية.

الفصل الرابع: المبادرات والانجازات في إطار عملية البناء المغاربي

المبحث الأول: الرهانات الحالية من أجل قراءة جديدة للمغرب العربي

المبحث الثاني: المبادرات والانجازات في إطار عملية البناء المغاربي

المبحث الثالث: مبادرات إحياء مسار البناء المغاربي

الاقتصادية، ولقد قدر صندوق النقد الدولي في تقرير 2015 خسائر دول اتحاد المغرب العربي بسبب وقف العمل بمعاهدة الاتحاد بنحو 16 مليار دولار سنويا. ووفقا لنفس التقرير،

فان معظم الخسائر المسجلة تلحق بالاقتصاد المغربي والجزائري، وان سكان المناطق الحدودية على الجانبين يعانون من هذه الوضعية التي يستفيد منها المهربون. وأشار التقرير إلى أن غياب الاندماج الاقتصادي واستمرار الحواجز الجمركية بين دول المغرب العربي يضيع على المنطقة فرصا هائلة للاستثمار الدولي، كما أن هذه العوائق تحول دون تنقل السلع ورؤوس الأموال بين بلدان المنطقة، نتيجة إغلاق الحدود البرية، وتناقض التشريعات في مجال تلقي الاستثمارات.

فبالرغم من هذه العراقيل وأخرى والتي أشرنا إليها بإسهاب في الفصل الثالث، فإنه لا يمكن إنكار وجود اتحاد المغرب العربي وهذا ما أكده الأمين العام السابق لاتحاد المغرب العربي "**حبيب بولعراس**" في حوار أجراه مع "**الطيب زهار**" مدير مجلة "حقائق" سنة 2006، أن الاتحاد مازال متواجدا وهو مازال يحقق عددا من الإسهامات بالتنسيق بين الدول الخمسة، غير أن الرأي العام لا ينتبه لذلك في ظل عدم انعقاد قمة رؤساء الدول. فبالنسبة له الاتحاد مازال متواجدا حيث أن مجلس وزراء الخارجية مازال ينعقد بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة، وزراء الفلاحة والنقل والاتصالات يجتمعون كذلك بصفة منتظمة، كما أن اللجان الدائمة تشتغل في قطاعات: الموارد المائية، السكك الحديدية والبنى التحتية[1].

ويؤكد الأمين العام السابق للاتحاد أن حالة الانسداد التي وصل إليها الاتحاد يعود إلى انسداد هيكلي والى إصلاحات ضرورية لم نتمكن من تفعيلها[2].

---

(1).Habib BOULARES, « L'UMA telle qu'elle est », in : **Etudes internationales**, N° 101 ,Tunis, décembre 2006 ,p 9.

(2).**ibid**,p10.

وفي نفس السياق يقول وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، عبد القادر مساهل، بالعاصمة التونسية، أن الجزائر تقترح إعادة النظر في منظومة وهياكل اتحاد المغرب العربي لكي تتماشى مع التغيرات والرهانات الإقليمية والدولية الحالية. وأوضح مساهل، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية،عشية انطلاق أشغال الدورة 34 لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي، بتونس، أن الجزائر اقترحت منذ 2012 إعادة النظر في هياكل ومنظومة اتحاد المغرب العربي لكي تتماشى مع التغيرات الإقليمية والدولية والرهانات التي تواجه المنطقة سيما الإرهاب والهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالمخدرات.[1]

واعتبر الوزير بهذا الشأن أن القوانين والهياكل التي تنظم الاتحاد منذ نشأته لا تتماشى والتغيرات الدولية الحالية، مشيرا إلى أن الجزائر ما فتئت تطالب بإعادة إصلاح هياكل الاتحاد ومراجعة نصوصه التأسيسية التي تجاوزها الزمن، وأضاف أن تفعيل اتحادالمغرب العربي مرهون كذلك بإعادة بعث الاقتصاد بالمنطقة وجعله أكثر اندماجا بتوسيعها إلى مجالات أخرى على غرار قطاع الشباب والعمل.

---

(1). **http://www.toutdz.com** le 13/05/2016

المبحث الأول: الرهانات الحالية من أجل قراءة جديدة للمغرب العربي

لقد استطاعت القوى السياسية المغاربية إنجاح موعدها الأول في طنجة، ولقد تزامن ذلك مع إنشاء المجموعة الأوروبية عام 1958، إلا أن المشروع الاندماجي المغاربي لم يعرف أي تقدم في سنوات الستينات بل عرف تراجعا في سبعينات القرن العشرين. ولكن بعد توسع المجموعة الأوروبية لتشمل دول اسبانيا والبرتغال والإعلان عن المفهوم المجدد للسياسة المتوسطية، أخذ رؤساء الدول المغاربية موعدا في مراكش، وتم إنشاء اتحاد المغرب العربي، إلا أن خطواته الأولى بقيت مترددة وبقيت انجازاته متواضعة.

لقد بدأ مشروع البناء المغاربي قبل مشاريع إقليمية أخرى بسنوات مثل الشرق أوسطية* والمتوسطية واتحاد دول الصحراء والساحل، لكنه بقي جسدا بلا روح فيما نشط أعضاءه بقوة في المشاريع الإقليمية الذكورة. فلقد راهنت دول المغرب العربي لاسيما تونس والمغرب على الشرق أوسطية ولعبت دورا في دفع مسيرة مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وطور المغرب في ظرف قياسي مبادلاته مع إسرائيل فيما بقيت نسبة مبادلاته مع جيرانه المغاربية ضعيفة. ونفس الشيء يقال تقريبا عن تونس، ولكن بحكم ارتباطه مع تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، فان مشروع الشرق أوسطية سرعان ما انحسرت موجته وتراجعت للتوقف منذ مؤتمر الدوحة عام 1997 (1).

*« النظام الشرق أوسطي» و« السوق أوسطية» مصطلحات أصبحت شائعة منذ عام 1993 ، حيث ظهر هذا المشروع المتعلق بالمنطقة العربية بعد حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة، التي كان من نتائجها انهيار التوازن الدولي. وقد أدى هذا إلى إضعاف الوطن العربي بدرجة كبيرة، حيث دمر التوازن العسكري في المنطقة بتدمير العراق الذي كان يعد الجيش الرابع على مستوى العالم، كما فقدت معظم الأصول المالية، البترولية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول في أواخر الثمانينات، والتكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية، التي قدر بحوالي 620 مليار دولار، في ظل هذه الظروف تم طرح المشروع الشرق أوسطي بقوة على الواقع العربي العاجز. ويعتبر أهم منظري المشروع الشرق أوسطي شيمون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل السابق، و يضاف له هنري كيسنجر وبرنارد لويس. والدول التي يعتمد عليها في إقامة هذا المشروع، هي إسرائيل التي لها الدور الرئيسي، ثم لتركيا دور تابع لهذا النظام الشرق أوسطي وهو ليس مثل دور إسرائيل، ولكنه دور مهم. وقد تحددت معظم الرؤى العربية للشرق أوسطية في أنها محاولة للقفز فوق مقررات الشرعية الدولية، التي تنص على إعادة الحقوق والأراضي العربية، وإنها إطار عمل ظاهره اقتصادي وباطنه سياسي تحاول إسرائيل من خلاله الدخول إلى العالم الاقتصادي العربي. لمزيد من التفاصيل حول مشروع الشرق أوسط انظر: إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، المرجع السابق الذكر، ماجد كيالي وآخرون، **نظام شرق أوسطي أم سوق شرق أوسطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، محمد عبد الشفيع عيسى، **الشرق أوسطية ومكانة مصر العالمية**، مركز البحوث و الدراسات السياسية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهر 1996، إبراهيم كروان، المعضلات العربية في التسعينات، **السياسة الدولية**، العدد 117، يوليو 1994.

(1) بن عيشي بشير، غربي محمد الأمين، **مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة** في: الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادى العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، الجزائر: جامعة فرحات عباس : سطيف، 8-9 ماي 2004، ص ص1-2.

أما في مجال المتوسطية* فكانت الطموحات أكبر بحكم أن الشراكة الأوروبية المتوسطية أقل تأثرا بمجريات عملية السلام من الشرق أوسطية وبحكم القوة الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوروبي، وعملت كل الدول على خدمة مصالحها دون مراعاة مصالح جيرانها أو محاولة التنسيق للتفاوض بصوت واحد مع التكتل الاقتصادي الأوروبي. فأوربا تفرض مجالات للتفاوض والتعاون ولا تخصص الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو في بلدان الضفة الجنوبية، بينما تخصص أموالا طائلة لدول أوربا الشرقية. كما أن الدول المغاربية التي بادرت لإبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وخاصة تونس (حيث كانت تونس أول دولة من الضفة الجنوبية للمتوسط، التي وقعت عام 1995 على اتفاقية شراكة مع

الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز النفاذ في الفاتح مارس 1998[1])، والمغرب، أدركت الدول المغاربية سريعا أن هذه الاتفاقيات غير متوازنة وهي في صالح الاتحاد الأوروبي الذي فرض عليها إرادته، فقد أبقى على الحمائية الاقتصادية في المجال الزراعي فيما تشكل المنتجات الزراعية التونسية والمغربية أهم صادرات الدولتين إلى أوربا.

أما في المجال الإفريقي، فليبيا المستاءة من عدم تضامن الدول المغاربية والعربية عموما معها في خرق الحظر الدولي المفروض عليها (ابتداء من 1992) فيما خرقته دول افريقية جعلتها تتبنى توجها إفريقيا معوضة خطابها العربي بخطاب قاري، فكان أن بادرت إلى إنشاء اتحاد دول الساحل والصحراء بين عامي 1997 و1998 والذي يضم اليوم حوالي 16 دولة منها كل الدول العربية الإفريقية باستثناء الجزائر، ويهدف هذا التجمع إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين أعضائه[2].

يضاف إلى هذه العوامل عامل تحرير التجارة الدولية الزاحف وإنشاء منطقة التبادل الحر التي دخلت حيز التنفيذ عام 1998 ، بالإضافة طبعا إلى منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية وتزايد مناطق التبادل الحر الثنائية بين الدول المغاربية والعربية عموما.

---

* سنتطرق إلى مشروع الشراكة الأورو–مغاربية وما ترتب عليه في الفصل الخامس في إطار العلاقات المغاربية–الأوروبية.

(1) Salah SLIMANI, "Zone de libre échange avec l'Union européenne, La Tunisie entame la course..", **EL Watan Economie**,du 6 mai au 12 juin 2005, dossier 5.

(2) بن عيشي بشير، غربي محمد الأمين، **مرجع سابق الذكر**، ص.2.

هذا بالإضافة إلى ما يجري في المنطقة المغاربية من **حراك مجتمعي** يبرز الرغبة الكبيرة في بلورة تعاقد جديد بين المواطن والسلطة بصورة مبنية على الممارسة الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات وتداول السلطة بشكل سلمي وإرساء دول الحق والقانون وإقامة علاقات جديدة بين الحاكمين والمحكومين مبنية على المواطنة واحترام الحقوق والواجبات بعيداً عن مظاهر الشمولية والتسلطية.

كل هذه العوامل مجتمعة، هي عوامل تجعل من الاندماج في المنطقة المغاربية ضرورة وليس خيارا بالنسبة للدول المغاربية. حيث يتحتم عليها التنسيق في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي.

المبحث الثاني: المبادرات والانجازات في إطار عملية البناء المغاربي

على الرغم من أن الإمكانيات الاندماجية للمنطقة المغاربية مهمة، تبقى الانجازات المحققة على مستواها ضئيلة جدا. فتحقيق الاندماج الإقليمي يتطلب تنسيق السياسات الاقتصادية للدول المغاربية، وخلق مشاريع مشتركة في المجالات الإستراتيجية في الصناعة والزراعة والخدمات والطاقة والبيئة والأمن، وكذا وضع سياسة اجتماعية وثقافية مشتركة.

نظريا تهدف عملية الاندماج الاقتصادي إلى تسهيل المبادلات التجارية، من أجل الخفض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية، وتوحيد الضريبة. وتنظيم العلاقات الاقتصادية للسماح بالانتقال الحر للأشخاص والممتلكات ورؤوس الأموال. وكذا تنسيق المشاريع التنموية بخلق منفذ إقليمي متعدد الجنسية، لوحدات إنتاجية، يتم توزيعها بين الحدود الوطنية، وتشجيع خلق بعض هذه الوحدات من طرف جهاز مشترك للاستثمار.

وعند الحديث عن أي عملية اندماجية اقتصادية، فان الإرادة والقرار السياسي هما اللذان يهيئان الأرضية لانطلاق أية عملية إقليمية للاندماج*.

ولقد تم التعبير عن هذا الاهتمام السياسي من قبل الدول المغاربية الثلاثة المركزية خلال الفترة الاستعمارية. وكان ذلك خلال اجتماع قادة الأحزاب السياسية المسيطرة في كل بلد بطنجة عام 1958 وقرروا إنشاء مجلس استشاري مغاربي وأمانة دائمة مكونة من 6 أعضاء. لكن لم يلقى هذا المشروع أية متابعة في حين بقي الاهتمام قائما. وتكرست هذه

*أنظر الفصل الأول حول الإطار المفاهيمي والنظري للاندماج الإقليمي.

الإرادة السياسية عام 1989 مع قرار إنشاء إتحاد المغرب العربي بين الدول الخمسة على الرغم من الصعوبات والمشكلات التي يواجهها مسار البناء المغاربي، وبفضل الايجابيات التي تسجلها العملية الاندماجية، فان البناء المغاربي يتم بخطى ضعيفة، ولكن بمكتسبات محققة.

المطلب الأول: المبادرات والانجازات المغاربية في ظل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف

أ. الاتفاقيات التجارية والتعريفية المغاربية: الثنائية ومتعددة الأطراف

المبادلات التجارية ما بين الدول المغاربية تحكمها اتفاقيات تجارية وتعريفية ثنائية تندرج في آفاق إقامة منطقة تبادل حر. تحليل مضمون هذه الاتفاقيات وعراقيل تطبيقها

سوف يسمح بمعرفة أسباب تأجيل المرور إلى منطقة التبادل الحر متعددة الأطراف على مستوى منطقة المغرب العربي.

1) إطار المبادلات المغاربية: الاتفاقيات الثنائية

المبادلات التجارية المغاربية تحكمها معاهدات تجارية وجمركية ثنائية، هذه الأخيرة مستوحاة من الاتفاقات التفضيلية المرتقبة من طرف جامعة الدول العربية أو المجلس الاقتصادي العربي المؤسس عام 1964. عموما هي تستند إلى المعاهدات **التفضيلية جنوب/ جنوب**، فإقامة منطقة تبادل حر بين الأطراف المتعاقدة يتضمن إلغاء القيود الكمية (الحظر، نظام الحصص)، وكذا الإعفاء المتبادل للحقوق الجمركية فيما يخص المنتجات المتبادلة فيما بينها.

بالنسبة لهذه الاتفاقيات الثنائية توجد صيغ متعددة:

• الصيغة المفتوحة التي انضمت إليها ليبيا بطريقة أحادية والتي أدت بهذا البلد التزام الاستيراد بإعفاء جمركي للمنتجات الآتية من باقي الدول المغاربية، ومجموع الدول العربية.

• الصيغة التي تميل إلى الانتشار في إطار المعاهدات التجارية الجديدة المبرمة في أواخر سنوات الثمانينات بين الجزائر والمغرب، الجزائر وتونس، المغرب وتونس، هاتين الدولتين وليبيا، هذه الصيغة تتضمن إلغاء الحقوق الجمركية للمنتجات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة في إطار احترام القاعدة الأصلية[1].

(1) Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, op.cit., pp.131-132.

بسبب **عدم قابلية تحويل العملات المغاربية**، هذه المعاهدات التجارية والجمركية مدعمة باتفاقات تنظيم ما بين البنوك المركزية، كذلك فان مجموع العمليات التنظيمية، ما بين ليبيا وباقي الدول المغاربية تتم بالعملات الصعبة القابلة للتحويل. في إطار المبادلات الثنائية بين المغرب، الجزائر وتونس، نظام الدفع المتفق عليه قائم على انفتاح أرصدة متماثلة من العملات القابلة للتحويل والتي يتم من خلالها عبور كل المدفوعات ، ويتم هذا على مستوى البنوك المركزية.

في 1992، انضمت دول المغرب العربي إلى اتفاق مبرم من طرف ممثلي البنوك المركزية من أجل تسهيل تطبيق المعاهدات التجارية والجمركية الموجودة. بهذا فان البنوك

المركزية اتفقت على فتح خط قرض متماثل من العملة الوطنية القابلة للتحويل. يمكن أن تستعمل هذه الخطوط المتعلقة بالقرض من طرف البنوك التجارية من أجل تمويل التجارة الإقليمية بدون اللجوء إلى تحويل العملات الصعبة الأجنبية.

بهذا تم إقامة تعاون بين البنوك المركزية: إذا احتاجت واحدة منها إلى أموال دولة أخرى، سوف تحصل عليها من طرف البنك المركزي لهذه الأخيرة، ويتم تصفية الأرصدة المقرضة كل شهر ما بين البنوك المركزية بواسطة العملات الصعبة القابلة للتحويل.

تميل المعاهدات التجارية والجمركية إلى التقارب مع حفاظها على خصوصيتها:

– الاتفاقيات الممضاة ما بين الجزائر وباقي الدول المغاربية قائمة على قاعدة الإعفاء الجمركي للمنتجات الأصلية.

– ليبيا كانت تمنح لجميع الدول المغاربية والعربية الإعفاء الجمركي لمنتجاتها الأصلية. هذه القاعدة هي المحور الأساسي للمعاهدة الليبية التونسية التي تتضمن وترتقب مع ذلك وجود قائمة من المنتجات التي يجب أن تخضع لرخص سابقة.

– المعاهدة المغربية التونسية قائمة على نفس القاعدة، الإعفاء للمنتجات الأصلية. ولكن المبادلات ما بين الدولتين **يحكمها إجراء تمييزي**، يؤدي عادة بالإدارات الوطنية إلى فرض، بالنسبة لبعض المنتجات، ترخيصات مسبقة، ولكن هذه المنتجات تبقى معفية من الحقوق الجمركية، إلا إذا كانت تظهر في قائمة المنتجات التي يلزم أن تستوفي التعريفة التعويضية المقدرة ب 17.5٪.

إجراء الترخيص السابق المتعلق بالاستيراد في إطار الإعفاء الجمركي القائم في المغرب وتونس يطبق فعلا على كل الدول (العربية) التي تربطها بها معاهدات. على سبيل المثال، قائمة المنتجات التونسية التي تم من أجلها طلب الإعفاء الجمركي والتي تم رفضها من طرف الإدارات المغربية تتضمن المنتجات التالية: حديد البناء، أسلاك كهربائية، أدوات بلاستيكية، عجائن غذائية، مطهرات من المساحيق، صابون، مربعات الخزف، الدهون والطلاء، شموع الإنارة، أواني الخزف، ومواد أخرى. وهناك أربعة أنواع من المواد التي لم تحظى بالدخول في الإعفاء الجمركي، ولكنها يمكن أن تستورد تحت تحفظ دفع رسوم تعويضية تقدر ب 17.5٪. ويتعلق الأمر هنا بمنتجات صناعة السكاكين، مواد التجميل، بطاريات السيارات، و الصفائح المجوفة الخاصة بالبيض.

من الجانب التونسي، إقامة الحق التعويضي المؤقت، بثلاثة نسب (30، 20، 10٪) يبين المنتجات المعتبرة كمنتجات حساسة. بعض من هذه المنتجات يمكن أن تستورد من باقي دول المغرب العربي، لاسيما من المغرب، ولكن بعد الحصول على ترخيص مسبق من طرف الإدارة التونسية. ولقد رفضت هذه الأخيرة طلبات استيراد المواد الأصلية التالية من المغرب: الأدوية وباقي المواد الصيدلانية، الأدوات الصحية، الغسول، العجلات، المنتجات النسيجية، أدوات كهربائية، مواقد قارورات الغاز، سخانات الماء على الغاز، وبعض المواد الأخرى[1].

هذه الإجراءات المقيدة، والتي ترمي على الأرجح، إلى حماية نشاطات صناعية ناشئة في كلا البلدين، تساهم في عرقلة المبادلات ما بين الدول المغاربية وتمنع تطورها.

2) إقامة مشروع اتحاد جمركي.

اتفاقية مراكش (17 فيفري 1989)* المؤسسة لاتحاد المغرب العربي حددت أهمية البعد الاقتصادي للمشروع المغاربي. يجب على الاتحاد العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها (المادة 2).

---

(1) Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire,** op.cit., pp.133-134.

* انظر الاتفاقية التأسيسية لاتحاد المغرب العربي.

لهذه الاتفاقية هدف آخر (المادة 3) هو: «تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد». بهذا، فان حسب النص التأسيسي لاتحاد المغرب العربي ذاته، ينبغي تدعيم تحرير المبادلات بتعاون اقتصادي من أجل الوصول إلى بناء مجال مغاربي[1].

بعد دخول الاتفاقية التأسيسية لاتحاد المغرب العربي حيز النفاذ، وكذا إقامة المؤسسات المغاربية، تم تشكيل خمسة لجان وزارية، مكلفة بتحضير النصوص الموجهة لتسهيل التعاون المغاربي.

أعمال اللجنة الاقتصادية، المجتمعة في أكتوبر 1989 وماي 1990 في الجزائر، أفضت إلى تحضير ثلاثة مشاريع قوانين. هذه الأخيرة كانت خاضعة لموافقة رؤساء الدول خلال الدورة الثانية لمجلس الرئاسة، المنعقد في الجزائر في 22 و 23 جويلية 1990.

يتعلق الأمر هنا بالنصوص التالية: اتفاق متعلق بالمبادئ والقواعد المعتبرة في إقامة اتحاد جمركي مغاربي، معاهدة حول تشجيع وضمان الاستثمارات ما بين الدول المغاربية ومعاهدة حول إقامة قواعد التعاون في ميدان الضرائب على الأجور، ودخلت هاتين الاتفاقيتين حيز النفاذ في 4 جويلية 1993. بعد ذلك تم الاتفاق حول الخطوط العريضة لإستراتيجية مغاربية مشتركة للتنمية وتم تبني هذا الاتفاق خلال قمة رأس لنوف (ليبيا) في 11 مارس 1991[2].

- **أسس مشروع إقامة اتحاد جمركي مغاربي**

أ- اتفاق حول مبادئ وقواعد إقامة اتحاد جمركي مغاربي

تم تبني هذا الاتفاق في الجزائر في جويلية 1990 في إطار إقامة عملية التعاون المغاربي. تعلق الأمر هنا فعليا، بتشخيص المبادئ التي سوف تؤدي إلى إقامة اتحاد جمركي ما بين الدول المغاربية، لاسيما:

- تدعيم عملية إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم في صالح المنتجات الأصلية المتبادلة بين الدول المغاربية والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية.

(1) الاتفاقية التأسيسية لاتحاد المغرب العربي.

(2) Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire,** op.cit., p.135.

- إقامة سياسات مشتركة في ميدان التجارة الخارجية في اتجاه الدول الغير عن طريق إنشاء نظام موحد للاستيراد والتصدير، وقائمة من التعريفات الجمركية المشتركة قبل 1991 وتنسيق السياسات الوطنية في مجال التنظيم والإجراءات الجمركية.

- تطبيق، قبل نهاية 1995، تعريفة جمركية موحدة بالنسبة للدول الغير ومراقبة استعادة الموارد المشتركة الآتية من إقامة هذه التعريفة وكذا طرق توزيعها ما بين الدول المغاربية.

- تعريف شروط اللجوء إلى إجراءات الحماية عندما يجد اقتصاد دولة عضو أو قطاع معين لهذه الأخيرة هذه الأخيرة، يجد نفسه في مواجهة عراقيل وصعوبات خطيرة. هذا يتضمن إقامة ميكانيزمات التعويض.

كما يدعو هذا الاتفاق في الأخير إلى إبرام اتفاقية تجارية وتعريفية مغاربية، تكون كإطار قانوني مؤقت[1].

ب- أسس الإستراتيجية المغاربية المشتركة للتنمية.

منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي، شكلت **أعمال اللجنة الاقتصادية**، العنصر الملموس (الفعلي) في إطار إقامة سياسة تحرير المبادلات التجارية، وبشكل عام في إطار سياسة تعاون اقتصادية داخل الاتحاد.

بالرجوع إلى اتفاق مجلس الرئاسة الذي تم تبنيه في الجزائر في جويلية 1990، أقامت الهياكل الاتحادية الاتجاهات الكبرى **لإستراتيجية إقليمية من أجل التنمية المشتركة.** لهذه الأخيرة هدف يتمثل في تحقيق اتحاد اقتصادي ما بين الدول المغاربية في إطار يدمج فيه **البعد الاجتماعي** ويفتح الآفاق أمام حرية تنقل المنتجات، الخدمات، وكذا عوامل الإنتاج، والأشخاص ورؤوس الأموال.

العمل المشترك من أجل خلق أسس تضامنية إقليمية مدعو إلى التركيز على الأولويات التالية:

- تحقيق الأمن الغذائي المغاربي.
- ترقية الموارد البشرية والمادية.
- تسريع تطبيق البرامج المتعلقة بتكثيف المبادلات التجارية.
- إقامة سياسات مشتركة في جميع المجالات.

(1) Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire,** op.cit., p.136.

كان من المفترض أن يشرع في تنفيذ هذه السياسة منذ 1992، كان من المفروض أن تمر هذه الإستراتيجية بأربعة مراحل:

1. الأولى، مرتقبة قبل نهاية 1992، كان مفترضا أن تتجسد بإقامة منطقة تبادل حر مغاربية، تتضمن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية. ولكن، لتحقيق هذا الهدف، كان يجب اتخاذ إجراءات قانونية، إدارية و مالية لاسيما من خلال تهيئة العديد من الاتفاقيات، وكذا دراسات تساهم في تجسيد العمل على إقامة منطقة تبادل حر.

2 . المرحلة الثانية كان من المفروض أن تمثل إقامة اتحاد جمركي قبل نهاية عام 1995. هذا كان من المفروض أن يترجم بإقامة تعريفة جمركية مشتركة، توحيد السياسات التجارية وتنسيق الأنظمة الضريبية.

3 . المرحلة الثالثة تتناسب مع إنشاء سوق مشتركة في آفاق 2000 عن طريق إقامة حريات أخرى لانتقال: الأشخاص، المنتجات، الخدمات ورؤوس الأموال. الهدف كان يتمثل في تحقيق سوق داخلية موحدة وتوحيد التنظيمات من أجل التقدم في مشروع الاندماج.

4 . المرحلة النهائية سوف تسمح بالوصول إلى مستوى الاتحاد الاقتصادي، الذي يتجسد من خلال توحيد/ تنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية بالسهر على تقليص فوارق التنمية في المجالات الوطنية والفضاء المغاربي.

كان يفترض من هذا النص فتح المجال أمام تحرير المبادلات داخل دول اتحاد المغرب العربي استنادا إلى الدوافع التالية:

-اشتراطات اتفاقية مراكش، التي تدعو إلى تحرير انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال داخل الاتحاد.

- توصيات مجلس الرئاسة المتعلقة بكل الأعمال التي ينبغي أن تساهم في التكامل والاندماج التدريجي بين اقتصاديات الاتحاد.

- تحرير المبادلات على قاعدة تفضيلية تشكل أساس ترقية التدفقات التجارية ما بين الدول المغاربية.

- إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم في صالح السلع الأصلية المحلية، هذا الإعفاء كان من المفروض أن يصبح فعليا ونهائيا، باستثناء اتفاقات معاكسة للدول المتعاقدة.

- الإلغاء التدريجي للحواجز غير الجمركية والتزام الدول الأعضاء في الاتحاد بعدم إقامة عراقيل جديدة ذات آثار مماثلة.

- تعريف سياسة مشتركة في ميدان التجارة الخارجية في اتجاه الدول الغير عن طريق إقامة نظام موحد في ميدان الاستيراد والتصدير.

- تبني مجموعة من التعريفات الموحدة، قبل 1991.

- تنسيق السياسات الوطنية في مجال التنظيم والإجراءات الجمركية.

- تحضير تعريفة جمركية مشتركة في اتجاه الخارج من المفروض أن تطبق قبل نهاية 1995، بتحديد طريقة التحقيق وإعادة توزيع الموارد المشتركة الناتجة عن إقامة هذه التعريفة.

– ضمان شروط منافسة سليمة ما بين منتجي دول الاتحاد الجمركي بإقامة قواعد واضحة في مجال احترام شفافية كاملة.

ج- الاتفاقية المتعلقة بتبادل المنتجات الزراعية

خلال نفس القمة المنعقدة بالجزائر في 23 جويلية 1990، تبنى رؤساء الدول أو ممثليهم اتفاقية متعلقة بتبادل المنتجات الزراعية ما بين دول اتحاد المغرب العربي[1].

فالمهم هنا هو معرفة، أنه إذا كانت المبادرة الأولى للتعاون خلال سنوات الستينات قد أقصت قطاع الزراعة من كل عملية تحرير للمبادلات، فان المبادرة التي افتتحت خلال سنوات التسعينات قد أدخلته بنفس القدر كالقطاع الصناعي.

يؤكد نص الاتفاقية إرادة الدول في ترقية القدرات الزراعية لاتحاد المغرب العربي وتشجيع تدفق المنتجات الزراعية القاعدية في المنطقة من أجل تحقيق الأمن الغذائي المغاربي الشامل وإنشاء سوق زراعية مغاربية مشتركة.

---

(1) تجد نص الاتفاقية على الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي على:**http:// www.maghrebarabe.org.**

لقد التزمت الدول بإلغاء المنتجات الفلاحية الأصلية والمحلية المتبادلة بين الدول المغاربية من الحقوق الجمركية والرسوم التي لها نفس الآثار المقتطعة عند الاستيراد، باستثناء الضرائب والرسوم التي تمس المنتجات المحلية لكل دولة من الاتحاد، في إطار احترام، الرقابة الصحية والنوعية (المادة 2).

تشير الاتفاقية إلى أن المنتجات المتبادلة (النباتية، الحيوانية، المنتجات البحرية، بما فيها المنتجات المحولة المرقمة من 1 إلى 24 في قائمة التعريفات الجمركية) يجب أن ترافق بشهادة أصلية (المادة 6).

تلتزم الدول المغاربية بحماية المنتجات الزراعية الإقليمية ضد المنافسة الناتجة عن المنتجات المستوردة من الدول الغير بأسعار مدعمة، وكذا ضد عراقيل السوق والعمل من أجل تقريب وتوحيد تشريعاتها المتعلقة بالرقابة الصحية وسياسات الأسعار (المادة 8 و9).

أخيرا، الاتفاقية تعترف بحق كل طرف في اللجوء إلى إجراءات الحماية في حالة حدوث عراقيل كبرى (المادة1)[1].

د- الاتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية

خلال القمة المغاربية المنعقدة في رأس لنوف بليبيا (11 مارس 1991)، تم التوقيع على اتفاقية تجارية وتعريفية، تبين القواعد الأساسية لإقامة منطقة تبادل حر ما بين الدول المغاربية. تتضمن:

- إعفاء المنتجات الأصلية المحلية من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم باستثناء الرسوم التي تمس المنتجات المحلية و عند الضرورة، تعريفة تعويضية.

- المادة 6 توضح أن المنتجات الأصلية المغاربية، التي استخدمت خلال صناعتها مدخلات مستوردة من الدول الغير، تستفيد من نظام القبول المؤقت، وهي تخضع لحقوق تعويضية ب 17.5٪ في الدولة المستوردة النهائية على قاعدة قيمة السلعة التي يضاف إليها قيمة التكاليف.

---

(1) انظر الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي على:**http:// www.maghrebarabe.org**

- الدول الأعضاء مدعوة إلى تحضير قائمة بالسلع المعفاة من كل العراقيل غير التعريفية، كان يفترض أن تتوسع تدريجيا من أجل جعل الإعفاء الجمركي حقيقيا وفعليا.

- ظهور عراقيل خطيرة تمس فرع معين أو الوضعية الاقتصادية الشاملة و كذا إرادة حماية صناعة ناشئة من شأنها أن تؤدي بالدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير حمائية (المادة 11).

- تمنع الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير الإغراق، دعم الصادرات وتغليط قواعد المنافسة الشريفة (المادة 12).

- نص المعاهدة يحدد معايير المنتجات الأصلية (المادة 13)، ويتعلق الأمر ب:

• المنتجات المتحصل عليها إجمالا من كل واحدة من الدول، بما فيها المنتجات الزراعية، منتجات الصيد، الحيوانات الحية، الموارد الطبيعية التي لم يطرأ عليها أي تحويل.

• المنتجات الصناعية التي تصل قيمتها المضافة في الدول المصدرة إلى 40٪ على الأقل من قيمة المنتوج أو أن قيمة المواد الأولية الأصلية المحلية أو المغاربية تصل إلى 60٪ من القيمة الإجمالية للمواد الأولية المستعملة.

• المنتجات الصناعية الأخرى التي تظهر في القوائم المحضرة من خلال اتفاق مشترك، والمحددة لدرجة التحويل المفروض لكل منتوج، بشرط أن يكون هذا التحويل كافي [1].

هـ- الصعوبات التي تمت مواجهتها في تطبيق الاتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية

يتوقف تطبيق الاتفاقية التجارية والتعريفية على ديناميكية المشروع المغاربي وشروط تطبيق الاتفاقيات الثنائية. فكل تقدم في التعاون متعدد الأطراف، يعني اندماج أو انحلال الاتفاقيات الثنائية في المعاهدة المغاربية وبالمثل فتحقيق الاتفاقية التجارية والتعريفية سوف يتحقق بتقدم المبادلات الثنائية وبالتالي بتطبيق الاتفاقيات الثنائية. حيث يفترض أن تسير الديناميكيتان متعددة الأطراف والثنائية في نفس الاتجاه.

---

(1) نفس المصدر.

بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية*، الاتفاقية التجارية والتعريفية لم يكن من الممكن أن تصبح عملية قبل تجهيز بروتوكولات التطبيق المتعلقة بموادها الأساسية. تتعلق هذه البروتوكولات بأربعة قضايا:

- البروتوكول المرتبط بشهادة الأصلية للمنتجات، وشروط بلاغات المصدرين وطرق تنظيم الخلافات في هذا الميدان. المادة 4 من الاتفاقية تفترض «أن المنتجات المصدرة من طرف كل دولة يتم مرافقتها بشهادة أصلية مجهزة من خلال نموذج موحد، متفق عليه من طرف الأطراف المتعاقدة». هذه الشهادة يجب أن تكون مراقبة من طرف السلطات الجمركية للدولة المصدرة. إلا أن بعض الدول، منها الجزائر، اشتكت من عدم احترام الأخلاقيات الجمركية للشركاء الآخرين، وذلك بإدخال منتجات غير مغاربية إلى إقليمها، مرافقة رغم ذلك بشهادة الأصلية المحلية.

– البروتوكول المتعلق بإجراءات الحماية، الاعتبارات والظروف التي تبرر الشروع في تطبيقها وكذا مدة تطبيق هذه الأخيرة. لقد تم تبني هذا البروتوكول من طرف اللجنة الوزارية المتخصصة والمكلفة بالاقتصاد والمالية في الجزائر في 10 جانفي 1995.

– بروتوكول مرتبط بتطبيق الرسوم التعويضية الموحدة بنسبة 17.5٪. لقد تمت معالجة هذه المسألة وتم التوقيع على البروتوكول في 4 أفريل 1994 في تونس.

• بروتوكول اتفاق مرتبط بقائمة المنتجات الأصلية المغاربية (حوالي 60 منتوج) يتم تحريرها من العراقيل غير الجمركية[1].

على الرغم من أن النقاشات حول الشروع في تطبيق الاتفاقية التجارية والتعريفية كانت عميقة، في إطار مختلف الاجتماعات الوزارية واجتماعات الخبراء التي انعقدت ما بين 1994 وبداية 1995، إلا أنها لم تسمح بوضع مفاهيم متفق عليها لمنطقة التبادل الحر المغاربية.

---

*انظر التحديات السياسية التي واجهت وتواجه عملية البناء المغاربي في الفصل الخامس.

(1) انظر:

Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, op.cit., pp.140-155. Et, Djamel-Eddine GUECHI, **op.cit.**, p.60.

من جانب آخر، وفي تقدير الخبراء الجزائريين، فان المقاربة التجارية غير كافية للسماح بتقارب حقيقي ما بين الاقتصاديات المغاربية. حسب الخبراء الجزائريين، هذا التقارب لن يتم إلا بتبني مقاربة **اندماج الاقتصاديات المغاربية:** الاجتماع من أجل إقامة **مشاريع تنمية مشتركة** التي تكون عاملا لترقية المبادلات (المثال على ذلك هو الوحدات الثلاثة المحققة بصفة مشتركة ما بين الجزائر وتونس في المنطقة الحدودية: وحدات إنتاج الاسمنت الأبيض، هياكل البناء المعدنية ومحركات الديزل).

أما مسألة التوافق بين الممارسات المغاربية الثنائية ومتعددة الأطراف، يمكن النظر إليها بالشكل التالي: إن المنطق الاقتصادي هو في صالح المرونة، حيث لا توجد أية ضرورة لتكون كل المشاريع التكاملية أو الاندماجية بمبادرة وانجاز وتسيير من الدول الخمسة، فالمهم فعلا هو المبادرة والاستمرارية في التطبيق والانجاز. كما أن المشاريع يمكن أن تخص إلا دولتين أو ثلاثة من المنطقة، المهم هو أن تنتشر المعلومة بين أطراف

المنطقة، وأن يكون الانضمام إلى المشروع مفتوحا لمشاركة كل المؤسسات أو الهياكل التي تبدي رغبتها في ذلك.

المطلب الثاني: المشاريع الاقتصادية المشتركة

في هذا الإطار، لو أردنا تقييم نتائج العملية الاندماجية في المنطقة المغاربية منذ سنوات الستينات (تاريخ بدايات التعاون المغاربي) نجد أن نتائج المجهودات المبذولة لبناء فضاء مغاربي قوي، لم تكن لامعة في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية، لكن هناك مبادرات تندرج في إطار عملية البناء المغاربي تحتاج دون أي شك إلى الذكر.

1 – المناجم والمحروقات

في هذا الإطار طرح العديد من الاقتصاديين– خاصة في البدايات الأولى لعملية البناء المغاربي– السؤال التالي هل يمكن أن يلعب **النفط والغاز** في المغرب العربي نفس الدور الذي لعبه **الفحم والحديد** بالنسبة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية؟ (1)

(1) louis BLIN et Eric GOBE , L'UNION DU MAGHREB ARABE :UN BILAN DE L'INTÉGRATION ÉCONOMIQUE, in : **Annuaire de l'Afrique du Nord** ,Tome XXVIII,Paris : CNRS, 1991,p378.

إن انجازات قطاع المناجم والمحروقات في إطار التكامل المغاربي قليلة، وهي تندرج كلها في إطار اتفاقيات ثنائية، مثل الاتفاق بين الجزائر وتونس لاستغلال حقول البورمة، وذلك الخاص باستغلال الغاز الجزائري عبر تونس، يتعلق الأمر هنا بأنبوب الغاز الذي يربط، منذ بداية عشرية 1980، الجزائر بايطاليا عن طريق تونس .

أما بين الجزائر والمغرب يمكن ذكر التعاون بين سوناطراك ومحطة التكرير في المحمدية، والاتفاقية المبرمة بين سونارام وشركة زليجة، وتكلف هذه الأخيرة بمعالجة – لحساب سورانام– معدن الرصاص والزنك في بويكة. والمشروع المتعلق بإنشاء شركة مختلطة، جزائرية مغربية، لاستغلال منجم **غار جبيلات**. هذا المشروع يشكل مثالا مهما للاندماج المغاربي، والمكاسب سوف تكون في صالح البلدين. فالأمر هنا لا يتعلق فقط باستغلال منجم غار جبيلات استغلالا مشتركا، وإنما الإنشاء المشترك في **صناعة الحديد والصلب**. وهذا المشروع المحدد بين الجزائر والمغرب، كان ممكنا توسيعه إلى بلدان أخرى لصالح كل المغرب العربي، إلا أن الخلاف بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء

الغربية عام 1975، كان سببا في تجميد هذا المشروع الكبير، والعلاقات الاقتصادية الجزائرية المغربية كلها.

خلال فترة التجميد كان التعاون في المجال الاقتصادي، ضعيفا جدا، وكان يجب انتظار عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب عام 1988، لإعادة تحريك العلاقات الاقتصادية الثنائية، لذلك تم التوقيع على اتفاقية بين الجزائر والمغرب في فبراير عام 1989 لانجاز أنبوب غاز بين حاسي الرمل وطنجة، لتصدير مليار متر مكعب من الغاز الجزائري سنويا إلى أوروبا، منها 2.5 مليار متر مكعب من الغاز للمغرب. عام 1996 كان تاريخ اتصال هذا المشروع بشبكة النقل والتوزيع الاسبانية. طوله 1265 كلم[1].

ومن جهة أخرى، ومن الناحية الشرقية، انطلقت أشغال أول أنبوب غاز جزائري ايطالي، عابر للمتوسط عبر التراب التونسي، في 1978، وبدأ تشغيله عام 1983 بطاقة

(1) louis BLIN et Eric GOBE , L'UNION DU MAGHREB ARABE :UN BILAN DE L'INTÉGRATION ÉCONOMIQUE, in : **Annuaire de l'Afrique du Nord** ,Tome XXVIII,Paris : CNRS, 1991,pp.378-379.

12 مليار متر مكعب سنويا. وينتظر أن تتضاعف طاقة نقله بعد انجاز الأشغال الخاصة بمحطات الضخ التي انطلقت في نهاية الثمانينات.

ومن خلال هذا الأنبوب العابر للمتوسط كان من المنتظر تمويل ليبيا بعد عقد اتفاقية الجزائر ليبيا عام 1987. لذلك تم في عام 1988 إنشاء شركة مختلطة بين الجزائر وتونس وليبيا، أطلق عليها اسم «سوماتغاز» (SOMATGAZ)، أي شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي. هذه الشركة كلفت بانجاز دراسات حول الأنبوب الذي ينقل الغاز الجزائري إلى ليبيا عبر التراب التونسي. ومن المنتظر أن تمتد مهمتها إلى انجاز هذا الأنبوب واستغلاله.

كما أن الاتفاق الموقع بين الجزائر وتونس وليبيا يوم 22 ماي عام 1988 يعتمد على إمداد ليبيا ب 3.6 مليار متر مكعب سنويا، وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب تبعا لاحتياجاتها[1].

لقد شكلت مثل هذه المشاريع التكاملية، مجالا من الايجابيات الاقتصادية، وذلك من خلال خلق مناصب شغل على مستوى قطاع المحروقات (الغاز) أو قطاع الخدمات وذلك

من خلال النشاطات الخدمية التي أفرزتها هذه المشاريع (التأطير، الصيانة، النقل...). تعدت هذه الايجابيات المجال الاقتصادي لتشمل بذلك المجال الاجتماعي، حيث أصبح بإمكان المساكن الجزائرية والتونسية والمغربية الموجودة في المناطق الريفية والحضرية التي تعبر منها هذه الأنابيب ، أصبح بإمكانها التزود بغاز المدينة ليعوض قارورات الغاز التي كانت مستعملة من طرف هذه العائلات.

أما فيما يخص التعاون الجزائري الموريتاني في هذا المجال الطاقوي، فقد تجسد في عقد بين الحكومتين عام 1985.

---

(1) louis BLIN et Eric GOBE , L'UNION DU MAGHREB ARABE :UN BILAN DE L'INTÉGRATION ÉCONOMIQUE, op.cit., pp 378-379.

ففي هذا الإطار باشرت الشركات الجزائرية المختصة في أشغال إصلاح محطة التكرير في نواديبو التي كانت معطلة. هذه المصفاة أنجزتها الشركات الفرنسية، وقد وضعت الشركة الجزائرية نافطال على عاتقها استغلال هذه المصفاة بعد تشغيلها، حيث حول إليها حوالي 100 من المهندسين والتقنيين الرئيسيين والعمال المختصين، وتزويد موريتانيا بالنفط الجزائري. وقد كان الإنتاج المكرر موجها إلى التصدير.

ومن جانب آخر، نشأت شركتان جزائريتان بفعل إعادة هيكلة سوناطراك، وأنجزت هاتان الأخيرتان مركز تخزين الغاز المسيل في نواديبو الذي انطلقت أشغاله عام 1985.

وتقوى أيضا التعاون بين الجزائر وليبيا في قطاع المحروقات ومشتقاتها بعد التوقيع على اتفاق حكومي عام 1987 لخلق ثلاث شركات مختلطة:

• الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وإنتاج البترول. ويعود 50٪ من رأسمالها إلى (National Oil Corporation–NOC) ، أي الشركة الوطنية للبترول و 50٪ لسوناطراك.

• الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء. يعود 50٪ من رأس المال إلى (NOC) و 50٪ إلى المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO) التي أنشئت عام 1982 بعد إعادة هيكلة سوناطراك.

هذه الشركات الثلاث المختلطة أنشئت بعد الاتفاق بين الحكومتين الجزائرية والليبية، والذي يمتد إلى قطاعات أخرى، والموقع من قبل الوزير الأول لكل بلد عام 1987 في طرابلس[1].

بهذا، فان محاولات الاندماج المغاربي في مجال المناجم والمحروقات، كانت قائمة أساسا على مشاريع واتفاقيات ثنائية، وهذا نتج عنه تقارب شامل في فبراير عام 1989 عند إنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق الانسجام والتنسيق في السياسات الوطنية للدول المغاربية الخمسة، في هذا القطاع، بهدف انجاز سوق مشتركة للطاقة بحسب الرغبة التي عبر عليها وزراء الطاقة الخمسة عام 1990. إلا أن الوضعية السياسية في الجزائر عام 1992، شكلت أحد العراقيل أمام مشروع التكامل الطاقوي.

---

(1) louis BLIN et Eric GOBE , L'UNION DU MAGHREB ARABE :UN BILAN DE L'INTÉGRATION ÉCONOMIQUE, **op.cit**., p. 378.

2 – الصناعة

لقد عرف التقارب من أجل تحقيق الاندماج المغاربي الصناعي تطورات مختلفة حسب الفترات الزمنية، وذلك منذ بداية فكرة التعاون المغاربي في سنوات الستينات.

في المرحلة الممتدة من بداية الستينات وإلى غاية منتصف السبعينات، كان التكامل الصناعي المغاربي يسعى إلى تحقيق هدفين:

– حرية تنقل بعض المواد الصناعية.

– خلق وحدة صناعية مشتركة أو «الصناعة المتكاملة».

انعقد في الرباط والجزائر عام 1965، اجتماعان للخبراء، وتوصلوا إلى ضرورة التعاون بين الدول المغاربية في الصناعات التركيبية والزجاج والإلكترونيك. وفي عام 1968، درست اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي(CPCM)* مع اللجنة الأوروبية من أجل إفريقيا (CEA) العراقيل التي تعترض تبادل المنتجات الصناعية، وفي أفريل عام 1968 اقترحت خفض 50٪ من رسوم هذه المنتوجات. وفي عام 1970، اقترحت اللجنة الدائمة

على مؤتمر الوزراء مخططا لخمس سنوات يتضمن، على وجه الخصوص، قائمة الصناعات المعتمدة، والتي يعفى إنتاجها من كل الرسوم داخل البلدان المغاربية، وإنشاء بنك مغاربي للاستثمار. ومع الوقت، ضاعف مركز الدراسات الصناعية المغاربية (CEIM) بالاشتراك مع خبراء دوليين نصائحه وإرشاداته ودراساته.

لقد عجزت كل هذه الجهود المبذولة عن تحقيق نتائج ايجابية بفعل العراقيل التي واجهتها، والتي نتعرض لها لاحقا. الشيء الذي حدث في تلك الفترة، هو الابتعاد عن اتخاذ إجراءات مشتركة لخلق صناعات جديدة بهدف تقوية الاندماج الاقتصادي المغاربي، فغياب تنسيق السياسات الصناعية لهذه الدول أدى بها إلى تشتيت الجهود، والشروع الفردي في الاستثمار الصناعي الأكثر تنافسية.

---

* Comité permanent consultatif maghrébin

لذلك، وفي **قطاع الحديد والصلب**، وهو قطاع محرك، فان سياسات الحديد والصلب للدول الأربعة لم تكن متكاملة ولا منسقة ولا منسجمة، لكنها أكثر من ذلك، تبين غياب إرادة بناء صناعة مغاربية في مجال الحديد والصلب. كما أن الصناعات الكيماوية فتحت آفاقا واسعة للاندماج الإقليمي، لكن هنا أيضا شرعت دول المغرب الأوسط في صناعة كل واحدة إنتاجها الخاص، مثل الأحماض الفوسفورية والكبريتية، والأسمدة الآزوتية والفوسفاتية...الخ.

ولقد سجلت الجزائر تفوقا كبيرا على نظيراتها في القطاع الكيميائي والبتروكيماوي. وفاقمت ليبيا من جهتها هذه المشكلة في السبعينات عندما شرعت في برنامج ضخم للاستثمار في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

وفي قطاع النسيج، كانت منتوجات دول المغرب الأوسط الثلاثة، شديدة التنافس، ستة مصانع في تونس، مجمع في فاس وأربعة مجمعات في الجزائر، وعائداتها جميعا غير مؤكدة. ومثل هذه النشاطات كان ممكنا أن تتخصص في الدول التي **تملك الميزة النسبية لتحسين النوعية** وأيضا لإنتاج التجهيزات الموجهة للصناعات النسيجية لمجموع الدول المغاربية.

أما في مجال الصناعات الميكانيكية والتركيب، فالتقدم هنا كان ملحوظا، فقد شرعت كل دولة من دول المغرب الأوسط الثلاثة في إنتاج مواد مختلفة جدا، لتصبح في هذا الميدان فرص التكامل اكبر و أوفر.

في فترة الثمانينات تم استئناف المفاوضات حول الاندماج المغاربي بين مختلف الدول المغاربية على المستوى الحكومي، بغياب المغرب في كل مرة بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الجزائر بين عامي 1975 و 1988.

في عام 1983 انطلقت الأشغال التكاملية بصفة ثنائية، لكن تبعا لمقاربة هيكلية قائمة على إعادة تنظيم الهياكل الإنتاجية للدول المعنية.

بالنسبة **للجزائر وتونس**، تميزت مرحلة الثمانينات بالشروع في الدراسات ثم انجاز المشاريع الصناعية التالية في إطار شركات مختلطة والتي يتوزع رأس مالها 50٪ – 50٪ بين الشركات الوطنية الجزائرية والتونسية.

- مصنع للاسمنت الأبيض بفريانة.
- مصنع محركات ديزل بساقية سيدي يوسف.
- مصنع الآجر بأم علي.
- مصنع لتربية الدواجن بطبرقة.

وفضلا عن ذلك، تم التوقيع على اتفاق خاص بالربط البيني للشبكات الكهربائية للبلدين، ودخل حيز التنفيذ. كما تمت دراسات تقنية – اقتصادية بهدف تحقيق المشاريع المشتركة، منها على وجه الخصوص:

- مصنع للأسمدة الفوسفاتية.
- مصنع لصناعة التجهيزات للصناعات النسيجية والبلاستيكية.

وعلى المستوى المؤسساتي، كان يتم تنظيم اجتماعات حكومية كل ستة أشهر بالتبادل يتم مرة في الجزائر ومرة في تونس.

فيما يخص **الجزائر وليبيا**، لقد كانت انطلاقة العملية الاندماجية بين البلدين، شاقة نظرا لاختلاف المنهج، فالطرف الليبي كان هدفه السريع **الوحدة الشاملة والكاملة** بين البلدين، بينما الطرف الجزائري كانت له مقاربة **براغماتية ومرحلية**.

وبعد سنوات طويلة من المحادثات والمناقشات المتقطعة للاجتماعات الحكومية (مثل تلك المنعقدة عام 1980 بالجزائر وعام 1987 بطرابلس، حيث كانت الحكومة الليبية حاضرة كلية) تم توقيع اتفاقيات صادق عليها برلمانا البلدين عامي 1987 و1988 قصد انجاز مشاريع مشتركة مع تنصيب مجلس إداري للشركات المختلطة الجديدة والتي قسمت 50 – 50٪ بين البلدين. هذه المشاريع تتعلق خاصة ب:

- مصنع للألمنيوم.
- شركة للأدوات الالكترو–منزلية، تنسيق بين الوحدات الصناعية لإنتاج التلفزيونات، آلات الطبخ والثلاجات الموجودة في كلا البلدين.
- مصنع العجلات المطاطية.
- صناعة السيارات مع مجمع لإنتاج 250.000 سيارة سياحية سنويا.
- مصنع لإنتاج الطائرات من 2 إلى 6 مقاعد.
- الصناعة البتروكيماوية.

ففي فترة الثمانينات، التكامل الاقتصادي المغاربي كان يخص فقط الجزائر وليبيا و تونس، على أساس الاتفاق الثنائي القائم على مبدأين:

• انجاز المشاريع الصناعية المشتركة في إطار سوق من البلدين ومفتوحة للبلدان الأخرى من المنطقة.

• خلق مؤسسات مغاربية متكاملة عن طريق انصهار المؤسسات الصناعية الموجودة.

ومن جانب آخر تم توقيع عقد خاص بعمليات تعويض الديون والقروض الثنائية في نهاية 1988، بين البنوك المركزية للجزائر وليبيا وتونس.

لقد استفادت العملية الاندماجية في المنطقة المغاربية من حركة جديدة بعد إنشاء اتحاد المغرب العربي (فبراير عام 1989). وأما عن إستراتيجية الاندماج التي تم تبنيها من طرف مجلس وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية، فكانت تدور أساسا حول **تحرير المبادلات** (خلق منطقة تبادل حر واتحاد جمركي..)، مع إهمال المقاربة الهيكلية، وتهميش هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي التي يعتبر تكاملها ذا أهمية وفعالية، إلى أن حدث تجميد

الاندماج المغاربي، في الوقت الذي كان لا بد فيه من تحريكه والإسراع به لصالح بلدان المنطقة كلها.

إن الجهاز الصناعي الذي يملكه كل بلد، وكذلك المشاريع المشتركة بين الجزائر وليبيا وبين الجزائر وتونس بين عامي 1983 و 1988 تشكل أرضية مادية مهمة لتوسيع القطاع الصناعي في آفاق الاندماج لتقوية التعاون والانسجام المغاربي.

فالمقاربة المتفق عليها في سنوات الثمانينات كانت تقوم على فكرة الاندماج بالأسواق (تحرير المبادلات، تنسيق السياسات الجمركية والضريبية...)[1].

القرارات الأخيرة في مجال التعاون الصناعي اتخذت خلال القمة الخامسة عشرة لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في الجزائر عام 1994 والمتعلقة بإقامة مصنع لسكك الحديد ، أنابيب من الصلب والحديد الخاصة بالبناء.

---

(1) عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص.348-352.

تشكل المشاريع الصناعية، المحققة، خاصة ما بين الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا والتي تمس ميادين الصناعة الكيماوية، الصناعات الميكانيكية، البنية الأساسية ، الصيد، البنوك والتأمينات وتكوين الإطارات، تشكل هذه المشاريع المشتركة فرصة مهمة تندرج في إطار آفاق الاندماج الاقتصادي في المنطقة المغاربية. فزيادة على الاعتبارات التقنية وخلق مناصب جديدة للشغل، فان اشتغال هذه المشاريع قد أدى فعلا إلى فتح بيئتها (التجارية، السكن، حرية انتقال المنتجات والأشخاص). فإذا استمرت مثل هذه المبادرات، سوف تشكل بالنسبة للمغرب مكتسبات أكيدة ونهائية[1].

3- النقل

يعتبر قطاع النقل، قطاعا حيويا ومهما بالنسبة للعملية الاندماجية، ولقد استفاد هذا القطاع منذ عام 1974 من مجهودات كثيفة وبناءة بين بلدان المغرب الأوسط الثلاثة، قصد تحسين سهولة تنقل الأشخاص والسلع في المنطقة.

ففي مجال السكك الحديدية، تشكلت عام 1965 لجنة النقل الحديدي المغاربي، وأصبحت لجنة دائمة عام 1967.

وبين عامي 1969 تم التوقيع على اتفاقيات عدة تتعلق بالتسعيرات وخلق مكتب تجاري مشترك بباريس وآخر لتوزيع المداخيل بالجزائر.

وفي عام 1970 تم انجاز نظام الاقتناء المنظم لتجهيزات السكك الحديدية، وفي عام 1971 تم الإعلان عن قواعد «Trans Maghreb – express »، وفي عام 1972 تم الاتفاق على بعض النقل المنخفض السعر وتوحيد أنماط عربات النقل.

وعرف النقل البحري إرادة التعاون نفسها، من خلال اللجنة الدائمة للنقل البحري المؤسسة عام 1975، فأنشئت شركات البلدان الثلاثة خطا مغاربيا الذي أوكل استغلاله إلى تونس لمدة سنة ثم إلى المغرب في السنة التالية. وتم إنشاء أمانة دائمة بالجزائر، ثم لجنة دراسات لاحتكار ملاحة السواحل.

---

(1) Djamel-Eddine GUECHI, **op.cit.,** p.61.

والشركة المغاربية الوحيدة التي نجت من الأزمات السياسية المغاربية هي مؤسسة بحرية مشتركة « CALTRAM » أنشئت عام 1973 من قبل الجزائر وليبيا.

وتبع النقل الجوي نفس العملية، لقد تنظمت الشركات الجوية منذ عام 1965 من أجل الاستغلال المشترك لخط الدار البيضاء والجزائر وتونس. وفي عام 1966 قررت اللجنة المغاربية للنقل الجوي تجميع أشغال صيانة الأجهزة بالجزائر، وكذلك تجميع الممثليات التجارية. وأخيرا تم إنشاء شركة مشتركة، أطلق عليها اسم «الخطوط الجوية الجوية المغاربية».

إلا أن التعاون المغاربي، في مجال النقل الحديدي والبحري والجوي، جمد منذ عام 1975، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الجزائر والمغرب. في هذه الفترة وإلى غاية إنشاء اتحاد المغرب العربي عام 1989، عرف قطاع النقل ما بين الدول المغاربية تأخرا كبيرا، حيث ساد منطق القطرية والقطاعية على حساب الاعتبارات الإقليمية والاندماجية، إذ أن كل بلد طور شبكته الخاصة البرية والحديدية الداخلية. أما على مستوى النقل البحري والجوي فكل بلد طور شبكاته مع أوروبا وبلدان أخرى خارج المنطقة المغاربية ونوعها خلال السبعينات والثمانينات. وفي عام 1990، قرر مجلس وزراء النقل للاتحاد

المغاربي إنشاء شركة جوية مشتركة (Air – Maghreb)، وشركة مغاربية للنقل البحري، بإعادة المشروع المجمد عام 1975. كما قرر مجلس وزراء التجهيز والأشغال العمومية لاتحاد المغرب العربي من جهته أيضا عام 1990 بناء طريق سريع (Autoroute) تصل البلدان الخمسة بعضها ببعض، وتوحيد المقاييس لكل طرق بلدان الاتحاد المغاربي.

وزيادة على ذلك، قررت اللجنة الوزارية المغاربية للهياكل القاعدية ما يلي:

– العمل على تحسين الخدمات، وتقليص مدة السفر بالخطوط الحديدية الموجودة بين الدار البيضاء والجزائر وتونس.

– انجاز دراسات خاصة، بشق خط حديدي عابر للمغرب العربي والقطار المغاربي السريع (TGV)، يتضمن التمويل ومدة الانجاز.

– خلق لجنة تقنية مكلفة بالانجاز والإشراف على الدراسات التقنية والاقتصادية الخاصة بالطريق العابر للمغرب العربي.

لقد تأثر اتحاد المغرب العربي بسبب الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر منذ 1992، وانشغالها بأزمتها والبحث عن حلول لها، كما تفاقمت الأمور بعد إغلاق الحدود الجزائرية المغربية في أوت 1994. فخلال هذه الفترة لم يكن المغاربيين قادرين على التجسيد الفعلي للمشاريع الاندماجية مثل «Air – Maghreb » أو «Maghreb Coast Line»، وكذلك مشاريع السكك الحديدية العابرة للمغرب العربي. ومع ذلك، يشكل قطاع النقل البري والحديدي والجوي والبحري قطاعا مهما ومحركا للاندماج المغاربي بالنظر إلى عوامله التكاملية.

لكن تجدر الإشارة إلى انه، وبالنظر إلى الوضعية العامة للقارة الإفريقية، إن البنية الأساسية لقطاع النقل هي نسبيا متطورة. ويمكن ذكر:

البنية الأساسية الموجودة

بالنسبة للطرق

• المغرب العربي هو المنطقة الوحيدة التي تعبرها طريق عرضية كبيرة ، بنغازي– مراكش، والتي تربط أربعة دول مغاربية (ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب)، وبهذه المنطقة كذلك، توجد اكبر طريق عابرة للصحراء.

• طريق سريع عبر_مغاربية تربط توبروك بنواكشوط حوالي 7344 كلم، وهو مشروع تم دراسته في ديسمبر 1992[1].

محاور السكك الحديدية

• طول شبكات الدول الأعضاء هي حوالي 9000 كلم من السكك الحديدية. الروابط ما بين تونس، الجزائر والمغرب تمنح نسيجا كثيفا يتشكل من 2290 كلم يربط بين ثلاثة دول.

أما فيما يخص الموانئ البحرية

• فبواسطة 22 ميناء تجيب للمعايير الدولية للموانئ و7 نواقل للمعادن الخام هي في طور التوسع، يشكل المغرب العربي الساحل الأكثر تجهيزا في إفريقيا.

---

(1) Juliette BESSIS, **Maghreb la traversée du siècle**, Paris : L'Harmattan, 1997, p.398.

الهياكل التنظيمية القائمة:

• لجنة النقل الحديدي المغاربي (CFTM) الذي تم إنشاءه في 1965 يضم SNTF (الجزائر)، ONCF (المغرب) و SNCFT (تونس) الموسعة في 1990 إلى ليبيا وموريتانيا.

4 – الزراعة

بالنسبة لمحاولات الاندماج المغاربي في مجال الزراعة، نجد أنها اهتمت بثلاثة منتوجات خلال سنوات السبعينات والثمانينات، ويتعلق الأمر هنا بالحمضيات والحلفاء والتبغ.

أ . المكتب المغاربي للحلفاء (COMALFA)

أنشئ عام 1963 بهدف ضمان التسويق المشترك لهذه النبتة، وفي عام 1966 كان باعث صناعة مشتركة لهذا المنتوج، لكن التوجه الصناعي الجديد كان مخفق بعد تحويل اختصاصاته في هذا المجال إلى المركز المغاربي للدراسات الصناعية (CEIM). وبهذا، تحددت نشاطات الشركة «COMALFA» في تسويق الحلفاء على مستوى المنطقة.

ب . اللجنة المغاربية للحمضيات والباكور (COMAP)

تأسست عام 1972، وتتمثل مهمتها في تنسيق النقل وتسويق هذه المنتوجات نحو أوروبا وإفريقيا وجنوب الصحراء لوضع حد للتنافس بين بلدان المغرب العربي على السوق الخارجية.

وفي عام 1969 بدأت المديريات الوطنية الجزائرية والتونسية والمغربية للتبغ بدراسة وسائل انجاز تنسيقية جهوية لزراعة وصناعة وتسويق برامجها.

فالأشغال الزراعية على مستوى المنطقة خلال الستينات والسبعينات لم تكن نتائجها ذات أهمية، إذ كانت محصورة في ثلاثة منتوجات فقط. وفي عام 1983 دخلت حيز التطبيق الأشغال من النوع الهيكلي والتي كانت مقررة بين كل من الجزائر وتونس، والتي تهدف إلى زيادة التنمية المشتركة للمناطق الحدودية. ولقد تضمن البرنامج الجزائري التونسي لتنمية المناطق الحدودية بصفة خاصة:

- دراسة وانجاز مشروع استصلاح سهل وادي ملاق: هذا المشروع الذي تموله المنظمة العالمية للتغذية (FIDA)* يغطي عشرات الكيلومترات التي تمتد في البلدين واستصلاح أراضي المناطق الحدودية الجبلية.
- التنقل الحر للأشخاص والمنتوجات على طول الحدود.
- حرية التحاق الأطفال التونسيين بالمؤسسات التعليمية الجزائرية الحدودية، والعكس صحيح.
- انجاز شركات تونسية خاصة لبرنامج سكني ضخم بالجزائر.

لكن المشروع الأكثر أهمية يبقى ذلك الخاص **بالبحر الداخلي**. ويتعلق الأمر بوصل الانخفاضات (التي مستواها منخفض عن مستوى سطح البحر) التي شكلتها شطوط جريد في تونس وشطوط المغير في الجزائر، بالبحر المتوسط بواسطة قناة تحفر على مستوى قابس. هذا البحر كان سيمتد على طول 400 كلم، وانجاز مثل هذا المشروع من شأنه تطوير الزراعة وكل اقتصاد المناطق الجنوبية للبلدين.

إن دراسة مشروع البحر الداخلي تمت من قبل شركة اقتصادية مختلطة، جزائرية-تونسية بمساعدة السويد، في منتصف الثمانينات. لكن المشروع جمد لأسباب سياسية قدمها الطرف التونسي[1].

على الرغم من أن المحاولات الاندماجية في المنطقة المغاربية في ميدان الزراعة ضعيفة جدا وهي لا تتعدى **التعاون** في أحسن الحالات، نجد أن الزراعة تشكل قطاعا مفضلا للاندماج الإقليمي، وهذا بالنظر إلى تكامل الدول المغاربية، وخاصة الإمكانيات الزراعية القادرة على وضع حد **للتبعية الغذائية للمنطقة.**

---

*Fonds International de Développement Agricole

(1) عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص.354-355.

فعلى الرغم من أن الإمكانيات الاندماجية للمنطقة المغاربية مهمة، تبقى الانجازات المحققة على مستواها ضئيلة جدا. فتحقيق الاندماج الإقليمي يتطلب تنسيق السياسات الاقتصادية للدول المغاربية، وخلق مشاريع مشتركة في المجالات الإستراتيجية في الصناعة والزراعة والخدمات، وكذا وضع سياسة اجتماعية وثقافية مشتركة.

المبحث الثالث: مبادرات إحياء مسار البناء المغاربي

لقد تم تبني مجموعة من المبادرات والاتفاقيات بهدف تفعيل اتحاد المغرب العربي، ويتعلق الأمر هنا بالاتفاق التجاري التفاضلي بين تونس والجزائر، منطقة التبادل الحر بين تونس والمغرب، تفعيل الاتحاد المغاربي للفلاحين، اتفاقيات تعاون بين الجزائر وموريتانيا، إنشاء الاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال، إنشاء البنك المغاربي للاستثمار.

1-الاتفاق التجاري التفاضلي بين تونس والجزائر

تم التوقيع على هذا الاتفاق خلال الاجتماع 17 للجنة الكبرى المشتركة بين الجزائر وتونس، يوم 4 ديسمبر 2008 بتونس. يهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين (المادة 02). يتعهد الطرفان المتعاقدان بإعفاء المنتجات ذات المنشأ* الجزائري والتونسي من كافة الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل (المادة 04). ويتعلق الأمر هنا بإعفاء جمركي جزئي ومرحلي على مدى 5 سنوات (المادة 04) [1].

يعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه بين البلدين حيث يفتح آفاق جديدة أمام تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، التي من شأنها أن تتطور إلى إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين البلدين.

كما تضمن هذا الاتفاق إنشاء لجنة مشتركة تونسية جزائرية للتعاون التجاري تتكون من ممثلي القطاعات المعنية بالتعاون الاقتصادي والتجاري بالبلدين ويكون من مهامها:

---

* المنتجات المتحصل عليها كليا بإحدى الدولتين والمنتجات التي تحتوي على مواد لم يتم التحصل عليها كليا شريطة أن تكون هذه المواد محل تصنيعات أو تحويلات كافية بإحدى الدولتين .

(1) الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد 12، 3 ربيع الأول عام 1431 هـ الموافق ل 17 فبراير 2010 م.

– السهر على حسن تنفيذ التزامات الطرفين المتعاقدين الخاصة بتبادل المنتجات معفاة من الحقوق (الرسوم) الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفقا لأحكام هذا الاتفاق ومرفقاته.

– دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين المتعاقدين قصد توسيع المنتجات المدرجة في القوائم الملحقة بهذا الاتفاق وتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين[1].

كما وقع البلدان على العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى تعزيز التعاون في **مجال الطاقة** والتي تعتبر جزءا هاما من التعاون الثنائي، تتمثل أساسا في زيادة قدرة الربط الكهربائي وزيادة كمية الغاز الطبيعي المصدر إلى تونس عبر المناطق الحدودية الجزائرية.

ومن جهة أخرى، توسع نطاق التعاون في مجال الطاقة ليشمل نشاطات التنقيب وإنتاج المحروقات، حيث قامت الشركة الجزائرية سوناطراك **(SONATRACH)** بالشراكة مع المؤسسة التونسية للنشاطات البترولية (ETAP) باستغلال المنطقة البحرية "خلودية" (جنوب خليج الحمامات) حيث تجسدت الشراكة بين الشركتين من خلال إنشاء المؤسسة المشتركة "نيميد **(NUMYD)** "وذلك سنة 2003[2] .

2– اتفاقية التبادل الحر بين تونس والمغرب

تم التوقيع عليها بين البلدين في 16 مارس 1999. تنص الاتفاقية على قيام الطرفان المتعاقدان بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية لا تتجاوز تاريخ 31 ديسمبر 2007 ، ابتداء من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ طبقا لنصوصها ووفقا لنصوص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 والاتفاقيات الأخرى الملحقة باتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة [3].

(1) انظر المادة 22 من الاتفاق في: الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد 12، 3 ربيع الأول عام 1431 هـ الموافق ل 17 فبراير 2010 م.

(2) في: الموقع الرسمي لسفارة الجزائر بتونس:
http://www.ambdz.tn/Relation%20bilaterales/Rubrique%20Economique/Cooperation%20economiques_vAr.php

(3) انظر نص الاتفاقية عل الموقع:
http://www.mce.gov.ma/AccordsCommerciaux/PaysArabes/Accord_Tunisie.pdf, 11/01/2017.

3- اتفاقية إنشاء منطقة تبادل حر بين تونس وليبيا

لقد تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة تبادل حر بين تونس وليبيا **بطرابلس** في 14 جوان 2001، ودخلت حيز التنفيذ في 2002/02/19.

تنص الاتفاقية على إعفاء جميع المنتجات ذات المنشأ* التونسي أو الليبي والمتبادلة مباشرة بين البلدين من الرسومات الجمركية و التعريفات ذات الأثر المماثل.

وتستثني من الإعفاء السلع المحضور توريدها لأسباب دينية أو بيئية أو صحية أو أمنية في نطاق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1].

4- اتفاقات تعاون بين الجزائر وموريتانيا

لقد تمخض عن أشغال الدورة ال18 للجنة المختلطة الكبرى الجزائرية-الموريتانية المنعقدة يوم 2016/12/20 بالجزائر العاصمة، التوقيع على 16 اتفاقية وبروتوكول تعاون ومذكرة تفاهم تتصل بقطاعات العدالة والتكوين المهني والصحة والتجارة، فضلا عن مجالات اقتصادية تهم البلدين.

- ويتعلق الأمر ببروتوكول للتعاون المؤسساتي بين وزارتي العدل لكلا البلدين،
- اتفاق تعاون في مجال الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة بين المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ونظيرتها الموريتانية .
- بروتوكول للتعاون المشترك في مجال العمل والعلاقات المهنية.
- اتفاقية للتعاون الثقافي بين البلدين.

– على اتفاقية تعاون في مجال الإسكان والعمران والمدينة وكذا مذكرة تفاهم في مجال التكوين المهني واتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية للتشغيل بالجزائر ونظيرتها الموريتانية.

– التوقيع على مذكرة تفاهم حول إنشاء لجنة تقنية في مجال الموارد المائية

–اتفاقية تعاون تتعلق بالحماية المدنية، علاوة على برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون في مجال الشؤون الدينية والأوقاف لسنوات 2017–2019.

---

(1) انظر الموقع الرسمي للديوانة التونسية:

http://www.douane.gov.tn/index.php?id=542&L=1

* يتعلق الأمر بالمواد المنتجة كليا في أحد البلدين، والمنتجات الصناعية التي لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 40٪ من قيمتها الكلية أو التي لا تقل قيمة المواد الأولية المحلية أو المغاربية من 60٪ من إجمالي المواد الداخلة فيها.

– التوقيع على مذكرة تفاهم تخص مجالات الحماية الاجتماعية والأسرة والطفولة والأشخاص ذوي الإعاقة والتكوين المتخصص للمؤطرين الإجتماعيين.

– مذكرة تفاهم في مجال التقييس وإدارة الجودة بين الديوان الوطني للمترولوجيا القانونية بالجزائر وإدارة التقييس وترقية الجودة لموريتانيا.

– التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال الاعتماد بين الهيئة الجزائرية للاعتماد (ألجيراك) وإدارة التقييس وترقية الجودة بوزارة التجارة والصناعة والسياحة لجمهورية موريتانيا.

– التوقيع على اتفاقية–إطار للتعاون الثنائي في مجال البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

– تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء لموريتانيا [1].

5– تفعيل الاتحاد المغاربي للفلاحين

في إطار اجتماع تفعيل الاتحاد المغاربي للفلاحين يوم 2007/07/05 أكد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي في تلك الفترة (الحبيب بن يحيى) أن القطاع الفلاحي يشكل أحد أهم ركائز اقتصاديات الدول المغاربية، سواء من حيث إسهامه في تأمين الغذاء للسكان أو تنمية الدخل القومي والتجارة الخارجية أو تشغيل اليد العاملة، مبينا الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا القطاع مما جعله محورا مركزيا في استراتيجيات التنمية سواء على المستوى الوطني أو المغاربي.

ويعتبر هذا القطاع من بين التوجهات الكبرى لاتحاد المغرب العربي، وضمن هذه التوجهات إحداث سوق فلاحية مغاربية تحقق الانسياب الحر للمنتوجات الفلاحية وإنجاز خطة مغاربية لتكثيف إنتاج المواد الفلاحية الأساسية واعتماد استراتيجية مشتركة لمقاومة التصحر وحماية البيئة والتدبير المستدام للموارد الطبيعية وتكثيف التعاون في الميادين ذات الصلة **بتحقيق الأمن الغذائي.**

---

(1) في: **http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161220/97691.html**

لقد تم تدشين مقر جديد للاتحاد المغاربي للفلاحين في ماي 2008 بتونس، ويندرج هذا ضمن تعزيز دور هذه الهيئة في تحقيق التكامل ما بين المتخصصين في هذا القطاع في مختلف الدول المغاربية. وسوف تتمحور مهام هذه الهيئة في تكثيف تأطير الفلاحين في الدول المغاربية الخمسة، وترقية البحث العلمي في هذا المجال، ويبقى الهدف الأسمى لهذه الهيئة هو زيادة الإنتاج **وتحقيق الأمن الغذائي** في المنطقة.

6- إنشاء الاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال

اجتمع أرباب الأعمال للدول المغاربية الخمسة يوم 2007/02/17 بمراكش وتم الإعلان عن إنشاء الاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال . مقر هذه الهيئة الجديدة هو الجزائر، وهي تضم الكنفدرالية العامة للمؤسسات المغربية، مجلس المقاولين الليبيين، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف التقليدية، الكنفدرالية الموريتانية لأصحاب الأعمال، والكنفدرالية الجزائرية لأرباب الأعمال. يهدف هذه الاتحاد إلى:

- الدفاع عن حرية التجارة والاستثمار في المنطقة المغاربية.
- العمل على رفع الحواجز المعيقة لحركة السلع والخدمات والاستثمار ما بين الدول المغاربية الخمسة، والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول.

7- إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

تأسس البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في 21 ديسمبر 2015 بتونس، يتوفر على رأس مال مبدئي يقدر ب 150 مليون دولار، مهمته تمويل مشاريع الاستثمارات،

والتنمية والهياكل القاعدية، في الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا وليبيا، مقره تونس. كما يهدف إلى إقامة اقتصاد ما بين الدول المغاربية من خلال تقوية المبادلات التجارية وحركة السلع ورؤوس الأموال ما بين دول اتحاد المغرب العربي. ويمكن للبنك إنشاء فروع أو وكالات أو مكاتب في داخل وخارج الدول المغاربية[1].

(1). Abderrahmane MEBTOUL, "Création de la Banque maghrébine d'investissement et du commerce extérieur : quelles perspectives pour l'intégration? "**in http://www.algerie1.com/affaires/creation-de-la-banque-maghrebine-dinvestissement-et-du-commerce-exterieur-quelles-perspectives-pour-lintegration,** consulté le 14/05/2016.

خلاصة واستنتاجات:

إن هذه المبادرات التي تم ذكرها ليست على سبيل الحصر ولكنها بعض الأمثلة عن مجهودات تفعيل عملية البناء المغاربي، فهذه الانجازات التي تم تحقيقها على مستوى المنطقة المغاربية، على الرغم من ضآلتها تبقى مكتسبات فعلية للاندماج المغاربي، إلا أنها وإن كانت تتلاءم مع مسار البناء المغاربي، لا يجب أن تخفي التحديات والمشكلات التي تعرقل مسار الاندماج في المنطقة المغاربية والتي تساهم في كبح التعاون المغاربي الفعال والواقعي. فالعراقيل التي تواجه البناء المغاربي هي ذات أبعاد متعددة: طبيعية، إنسانية، اجتماعية، مؤسساتية، مالية، ضريبية وبنكية.

الفصل الخامس:المغرب العربي في العلاقات الدولية

المبحث الأول: التغيرات الدولية في عصر العولمة

المبحث الثاني: المنطقة المغاربية والنظام الدولي

المبحث الثالث: العلاقات المغاربية – الأوروبية

المبحث الرابع: التفاعلات المغاربية– الدولية والإقليمية الأخرى

تمهيد:

لقد شكلت الدول المغاربية إلى جانب باقي الدول العربية، ولفترات طويلة مطمعا للقوى الخارجية (الفينيقية، الرومانية، العثمانية، العربية، الفرنسية، البريطانية،....)[1]، حيث تقاسمتها الدول الاستعمارية وفقا لمصالحها، وهي تبقى حتى الآن حقلا لتنافس القوى والشركات المنجمية والنفطية، غير أن الاستعمار المباشر قد اختفى، في حين تزايد عدد المتنافسين على المنطقة مع تغير في أشكال هذه المنافسة.

برزت الدول المغاربية كفاعل في العلاقات الدولية، والتحقت بالبنية الدولية إلا أن تأثيرها محدودا على المستوى الدولي، وهذا الالتحاق يظهر من خلال علاقاتها مع الدول كأهم فواعل في العلاقات الدولية، ولكن أيضا على مستوى الفواعل العابرة للحدود، من شركات ومنظمات دولية وهيئات إقليمية. بمنظور واقعي لا يوجد تقدم دائم دون قوة عسكرية ولا تأثير استراتيجي، إضافة إلى القوة الاقتصادية[2]. من هذا المنطلق، إن مؤشرات الجغرافية– الاقتصادية في المنطقة المغاربية كما تبينت في الفصل الثالث ضعيفة (الناتج المحلي الخام، الصادرات، المستوى العلمي والابتكار التكنولوجي) إضافة إلى ضعف المؤشرات العسكرية (شكل وحجم الجيوش، عدم اكتساب السلاح النووي) والدبلوماسية (وزن ضعيف على مستوى المنظمات الدولية)، كل هذا يجعل من الدول المغاربية دولا ضعيفة ذات نفوذ غير معتبر وثانوي، كما يبين هذا حجم الخسائر التي تتكبدها الدول المغاربية سنويا بسبب تجميد هياكل اتحاد المغرب العربي والتي قدرها صندوق النقد الدولي بـ 16 مليار دولار[3].

غير أن التحولات الجيوسياسية التي حصلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتضاعف ظاهرة العولمة الاقتصادية وشمولية الأسواق، جعلت من المنطقة المغاربية في قلب الانشغالات الجيواستراتيجية للقوى العظمى العسكرية والتجارية[4].

---

(1). Mokhtar LAKHAL, **L'émancipation contrariée du Maghreb**, Paris : L'Harmattan, 2009, p.9.
(2). Philippe HUGON, **Géopolitique de l'Afrique**, 2éme ed., Paris : Armand Colin, 2009,p.211.
(3). in **:http://arabic.news.cn/arabic/215-2/18/c-1344547.htm**. Le 13/05/216

(4). Mokhtar LAKHAL, Op.cit.9.

بهذا يمكن القول أن الدول المغاربية هي على هامش النظام الدولي، إلا أنها في بعض الأحيان هي في قلب هذا النظام من خلال المخاطر أو التهديدات التي تفرزها، وكذا الطابع الاستراتيجي لبعض مواردها الباطنية، والتنوع البيئي الذي تتميز به، وكذا من خلال القوة البشرية التي تمتلكها والتي تعرف تزايدا مستمرا، وانضمامها إلى هيئات إقليمية تستخدمها للتأثير (جامعة الدول العربية، منظمة الاتحاد الإفريقي، OPEP،).

المبحث الأول: التغيرات الدولية في عصر العولمة

إن التغيرات العميقة التي طرأت على العالم منذ نهاية الحرب الباردة وانحلال المنظومة السوفييتية، لم تكن كما تصورها السياسيون الأمريكيون* كمشروع للهيمنة وان كانت هذه الهيمنة قد حصلت بالنتيجة، بل تجسدت هذه التغيرات في عمليات موضوعية تجري في عمق النظام الرأسمالي منذ أواسط القرن العشرين على الأقل، حيث دخل العالم عصرا جديدا، أطلق عليه اصطلاحا اسم **عصر العولمة**، أو عصر التعددية كما يسميه Bertrand BADIE ، هذه التعددية التي فرضت نفسها أكثر مما انه كان مرغوب فيها، وهي الاعتراف الأكبر بعجز القوة (l'impuissance de la puissance)[1]. العصر الذي يشهد التغيرات الكبرى في الحياة المادية والفكرية للناس، عصر يزداد فيه العالم ترابطا وثيقا بشكل لم يعرفه من قبل، وبوتيرة متسارعة غير مألوفة، انه عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، عصر عولمة الرأسمالية[2].

يستهدف هذا الجزء، تحليل الوضعية الدولية الراهنة ومدى تأثير التغيرات التي يعرفها العالم على الدول المغاربية ، وسيكون ذلك من خلال البحث في حقيقة العولمة ومدى تأثيرها على الدول المغاربية.

---

* ومن بين هؤولاء نجد زبيغنيو بريجنسكي (كان مستشارا للرئيس كارتر لشؤون الأمن بين عامي 1977 و1981، وهو خبير في مركز الدراسات الاستراتيجي والدولية، وأستاذا في جامعة جون هوبكنز) الذي قدم كتابه: «**رقعة الشطرنج الكبيرة – أمريكا وبقية العالم**» تحليلا لدوائر المصالح التي تعد أساسية لدوام الهيمنة الامريكية، التي رسم لها معاينة قاسية وصريحة في:
Zbigniew BRZEZINSKI **, Le grand échiquier- L'Amérique et le reste du mode**, Paris : Bayard Centurion, 1997.

(1) Bertrand BADIE, **L'IMPUISSANCE DE LA PUISSANCE .Essai sur les incertitudes et les espoirs des nouvelles relations internationales**, Paris : Fayard, 2004, p.219.

(2) . منذر خدام، **العرب والعولمة**. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009 ، ص ص.5-6.

المطلب الأول: العولمة، المفهوم والأبعاد.

تشير العولمة إلى تغيرات حقيقية ذات أهمية أساسية، ولهذه التغيرات أثار عميقة في السياسة كما في الاقتصاد والأنشطة العسكرية وكذلك في البيئة. لهذا يعتبر **جوزيف س.ناي** أنه لنصل إلى فهم جيد لمفهوم العولمة علينا أولا بتحديد مفهوم العالمية.

تعريف العالمية: يعرف **جوزيف س.ناي*** **Joseph Samuel Nye** العالمية بأنها حالة يشتمل العالم فيها على شبكات من الاعتماد المتبادل تمتد على مسافات تشمل عددا من القارات. وقد تتصل هذه الشبكات من خلال تدفق وتأثيرات رأس المال والبضائع، والمعلومات والأفكار والناس والقوة وكذلك المواد ذات العلاقة البيئية والحيوية (كالمطر الحامضي والجراثيم). وتشير العولمة وعكسها إلى زيادة العالمية أو تراجعها[1]. وإذا قورنت العالمية بالاعتماد المتبادل فإنها تتصف بصفتين متميزتين:

• تشير العالمية إلى شبكات اتصالات – **علاقات متعددة**– وليس إلى شبكة اتصال واحدة. يمكن أن نشير إلى اعتماد متبادل اقتصادي وعسكري بين الولايات المتحدة واليابان، لكنها لا تشير إلى عالمية بين الولايات المتحدة واليابان، فالاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان جزء من عالمية معاصرة لكنه ليس بحد ذاته عالميا.

• وحتى تعتبر شبكة العلاقات **عالمية**، يجب أن تغطي مسافات عبر القارات، وليس شبكات إقليمية فحسب. والمسافة طبعا متغيرة دائما وتمتد من الجوار، مثل الولايات المتحدة وكندا، إلى الطرف الآخر من الكرة الأرضية، مثل بريطانيا واستراليا. لذلك أن أي تمييز حاد بين الاعتماد المتبادل البعيد والإقليمي هو تقسيم قسري[2].

---

* ولد سنة 1937 في الولايات المتحدة الأمريكية، محلل ومنظر للعلاقات الدولية، ويعتبر هو و **Robert Owen Keohane** مؤسس المؤسساتية النيوليبرالية للعلاقات الدولية.

(1). جوزيف س.ناي وجون د.دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002، ص.18.

(2). **نفس المرجع**، ص 18.

ولا فائدة من الإقرار ما إذا كانت العلاقة المتوسطة مثلا بين اليابان والهند أو بين مصر وجنوب إفريقيا، مؤهلة لتكون عالمية. ومع ذلك، إن كلمة العالمية غريبة لتقريب العلاقات الإقليمية. وتشير العولمة إلى تقليص المسافة على نطاق واسع. يمكن أن نجعلها تتناقض مع كلمة المحلية أو القومية أو الإقليمية[1].

في الواقع، تصاحب العولمة فجوات متزايدة من نواح عدة بين الأغنياء والفقراء فهي لا تعني التجانس والعدل.

إن الاعتماد المتبادل والعالمية كلاهما ظاهرتان متعددتا الأبعاد. ونستطيع بالتحليل أن نميز بين الأبعاد بحسب أنواع التدفق والاتصالات الحسية التي تحدث في شبكات متسعة بالمكان:

* تشمل **العالمية الاقتصادية** تدفق السلع من مسافات بعيدة، والخدمات ورؤوس الأموال، والمعلومات والمفاهيم التي تصاحب تبادل السوق. كما تشمل تنظيم العمليات التي ترتبط بهذا التدفق، مثلا، تنظيم إنتاج بأجور منخفضة في آسيا لصالح أسواق الولايات المتحدة وأوروبا. وفي الواقع يعرف بعض رجال الاقتصاد العولمة بعبارات اقتصادية ضيقة على أنها "انتقال التقنيات ورؤوس الأموال من الدول حيث الأجور مرتفعة إلى دول حيث الأجور منخفضة، والنمو في صادرات العالم الثالث من القوى العاملة الكثيفة. إن التدفق الاقتصادي والأسواق والتنظيم، كما في الشركات متعددة الجنسيات، كلها تسير معا[2].

* تشير **العالمية العسكرية** إلى الشبكات البعيدة للاعتماد المتبادل الذي تستخدم فيه القوة أو التهديد باستخدامها. والمثال الجيد على العالمية العسكرية هو توازن الخوف الذي كان قائما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة. فقد كان هذا الاعتماد المتبادل الاستراتيجي حادا وجيد التنظيم. ولم ينتج منه تحالفات عالمية ثابتة فحسب، بل كان بمقدور كل طرف أن يستخدم الصواريخ عابرة القارات لتدمير الطرف الآخر خلال 30 دقيقة. وكان واضحا ليس لأنه تماما بل لان مقياس وسرعة الصراع القوي والناجم عن الاعتماد المتبادل كانا ضخمين جدا[3].

---

(1). جوزيف س.ناي وجون د.دوناهيو، **مرجع سابق الذكر**، ص20.

(2). **نفس المرجع**، ص 21.

(3). **نفس المرجع**، ص.21.

* تشير **العالمية البيئية** إلى انتقال المواد في الجو والمحيطات إلى مسافات بعيدة، أو انتقال مواد حيوية كالجراثيم أو المواد الجينية التي تؤثر في صحة الإنسان وحياته. وتشمل الأمثلة استنزاف الأوزون من طبقة الستراتوسفير نتيجة للمواد الكيماوية التي تستنفد الأوزون، وتسخين الإنسان للكرة الأرضية إلى حد كبير، وانتشار فيروس الايدز من إفريقيا الوسطى إلى جميع أنحاء العالم ابتداء من السبعينات. كما في أشكال العالمية الأخرى. إن انتقال المعلومات أمر مهم، سواء أكان هذا الانتقال مباشرا ومن خلال انتقال المواد الجينية، أو كان غير مباشر كنتيجة لاستنتاجات تم استخراجها على أساس تدفق المادة. قد تكون بعض أنواع العالمية البيئية طبيعية تماما– فقد مرت الكرة الأرضية في فترات تسخين وفترات تبريد قبل أن يكون تأثير الإنسان كبيرا، لكن معظم التغيرات الحديثة كانت بتأثير أنشطة الإنسان[1].

* تشمل **العالمية الاجتماعية والثقافية** انتقال الأفكار والمعلومات والصور والناس (الذين يحملون أفكارا ومعلومات طبعا). وتشمل الأمثلة حركات الأديان، وانتشار المعرفة العلمية. واحد وجوه العالمية الاجتماعية الهامة هو تقليد ممارسات ومؤسسات مجتمع ما من قبل مجتمعات أخرى، وهو ما يسميه علماء الاجتماع التماثل isomorphism. ولكن غالبا ما تتبع العالمية الاجتماعية عالمية عسكرية واقتصادية. فالأفكار والمعلومات والناس يتبعون الجيوش والتدفق الاقتصادي، وبذلك يحولون المجتمعات والأسواق. وفي أعمق مستوياتها، تؤثر العالمية الاجتماعية في وعي الأفراد ومواقفهم تجاه الثقافة والسياسة والهوية الشخصية. كما يبين **نيل م. روزندورف** إن العالمية الاجتماعية والثقافية تتفاعل مع أنواع أخرى من العالمية، لان العالمية العسكرية والبيئية والاقتصادية تنقل فيما بعد عبر الحدود الجغرافية والسياسية[2].

إن الحديث في الوقت الحالي عن العولمة هو الإشارة بصورة طبيعية إلى الزيادات الحديثة في العالمية.

---

(1) . جوزيف س.ناي وجون د.دوناهيو، **مرجع سابق الذكر**، ص22.

(2). **نفس المرجع**، ص ص.21–22.

ويعد **الاعتماد المتبادل** أهم مظاهر العولمة الحالية، حيث يعرفه عبد الوهاب الكيالي في **موسوعة السياسة** على أنه «حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات والخدمات في هذا العصر الذي جعلت فيه التكنولوجيا العالية العنصر البشري اشد أهمية من العنصر المادي والطبيعي. وتستخدم هذه العبارة تمييزا عن التبعية التي تعني ضمنا أن بعض الدول أو المجتمعات تعتمد على دول أو مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه المجتمعات الأخيرة معتمدة بدورها على الأولى»[1].

ويقول جوزيف س. ناي :« أن الاعتماد المتبادل هو تعبير غامض يستخدم على أوجه عدة متباينة مثله في ذلك مثل العبارات السياسية الأخرى كالقومية والامبريالية. وحين يستخدم رجال الدولة أو المحللون العبارات السياسية يكون لكل منهم دوافعه المختلفة، حيث يسعى رجال الدولة مثلا إلى أن يسير اكبر قدر من المؤيدين تحت لوائه. وكذلك يسعى القادة السياسيون إلى طمس المعاني في محاولة لخلق مضامين للنفع العام:كأن يقول:«كلنا في قارب واحد، ولذلك علينا أن نتعاون، ولذلك عليكم أن تتبعوني». أما المحلل السياسي من ناحية أخرى فيحدد المعاني لفهم العالم على نحو أفضل. ويجب التفرقة بين السؤال عن الخير والشر والسؤال عن الأكثر والأقل. فقد يشير المحلل إلى أن القارب الذي نستقله جميعا قد يكون متوجها إلى الميناء الخاص بأحد الأفراد وليس الخاص بفرد آخر، أو أن شخصا واحدا يقوم وحده بالتجديف، بينما يوجه آخر الدفة أو يركب بدون مقابل. وبمعنى آخر يمكن استخدام عبارة الاعتماد المتبادل على المستويين الإيديولوجي والتحليلي، ويجب إدراك الفرق بين كلا الاستخدامين. فالفعل من الاعتماد المتبادل يمكن تصريفه كلفظة سياسية: أنا اعتمد، أنت تعتمد، نحن نعتمد وهم يحكمون. أما الكلمة على المستوى التحليلي فتشير إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأحداث المتعددة في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم البعض. وببساطة تعني الكلمة الاعتماد المشترك، وهذا الموقف في حد ذاته ليس جيدا أو سيئا ويمكن أن يكون هناك أكثر أو اقل منه»[2].

---

(1) عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط3، 1990.ص.214.

(2) جوزيف س. ناي ، **المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ**،(ترجمة الدكتور احمد أمين الجمل) جامعة هارفارد:الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، ص.234 .

فمن خلال هذا النقاش الذي طرحة جوزيف س.ناي يظهر الغموض الذي يتميز به مفهوم الاعتماد المتبادل، ففي كل مرة يستخدم فيها هذا المصطلح ينبغي علينا البحث عن الأطراف التي هي في حالة اعتماد متبادل، **هل أن كلا الطرفين يستفيدان بنفس القدر والكيفية من هذه الحالة، أم أن طرفا يستفيد أكثر من الطرف الثاني؟.**

فدائما فيما يتعلق بمفهوم **العولمة** فلا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف واحد.

فيرى Theodore Levitt* أن العولمة هي اتجاه موحد لكافة الأسواق العالمية حيث التعميم وانتشار التكنولوجيا عوامل تميز السوق الدولية بما يجعل المؤسسات تعمل بصفة مستمرة وبتكلفة منخفضة وكأن العالم يشكل جزءا متكاملا(1).

بينما يصف أسامة المجذوب عملية العولمة بأنها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي أدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة(2).

ولكن ما يهمنا في موضوعنا هذا، ليس إيجاد مفهوم موحد للعولمة وإنما إبراز مظاهرها كعملية مركبة لها أبعادها وتأثيراتها على مختلف دول العالم.

فعولمة الاقتصاد لم تتوسع على نمط واحد بالنسبة لجميع الدول أو المناطق الإقليمية، حيث تمس أساسا «العالم المتقدم المتكامل»، أو ما يعرف بدول الثالوث (النافتا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي بقيادة ألمانيا والآسيان بقيادة اليابان)، أين تجري معظم الاتفاقيات الإستراتيجية للشركات الكبرى(3) .

---

* اقتصادي أمريكي من مواليد ألمانيا. ساهم في نشر مصطلح العولمة.

(1) في: عبد المجيد قدي، *الكوكبة وواقع دول العالم الثالث*، في: **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم الإدارية، الجزء:37، رقم:2، 2001، ص.165.

(2) أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص.36.

(3) Jacques FONTANEL, **Géoéconomie de la globalisation**, Alger : office des publications universitaires, GRENOBLE : Université Pierre MENDES France, 2005, p.167.

إن التقارب الحاصل بين دول الثالوث، على عكس ما كان متوقعا بعد الحرب الباردة وهو أن يعود التاريخ إلى مسيرته التقليدية أي إلى تصاعد المنافسة الاقتصادية والسياسية بين أطراف هذا الثالوث. لكن هذا لم يحدث، بل ما حدث إلى الآن هو عكس ذلك تماما، أي مزيد من التقارب بين أطراف الثالوث وقبولها إنعاش القيادة الأمريكية على صعيد عالمي. وقد تمثل ذلك في توحيد مواقفها في جميع المؤسسات التي تقع على عاتقها إدارة الاقتصاد العالمي (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي...الخ) كما أن التكتل قد تجسد أيضا في توثيق العلاقات السياسية بين أطراف الثالوث وإعطاء المؤسسة العسكرية (الحلف الأطلسي) الدور الرئيسي في إدارة السياسة العالمية[1]. وتؤدي هذه الوضعية الدولية إلى:

- تفاوت كبير في مسارات الاقتصاديات الوطنية، بعضها في تقارب والبعض الآخر في تباعد.
- بروز مناطق هي في طريقها للاندماج في الاقتصاد العالمي ومناطق أخرى تسير في اتجاه التهميش.
- بروز مسارات متعاكسة للاندماج أو التفكك الإقليمي، فبعض المناطق هي في اتجاه تدعيم الاعتماد المتبادل فيما بينها، في حين أن البعض الآخر هي في طريق التفكك.

ويعتبر Philippe HUGON هذه العولمة بأنها اعتماد متبادل بين أربعة ظواهر هي:

- **اندماج الأسواق أو عولمة المبادلات** وهو ناتج أساسا عن إجراءات التحرير، سواء كان على مستوى الدولة، أو في الإطار متعدد الأطراف الإقليمي أو الدولي، وهو ما يعرف باتفاقيات التبادل الحر، ولكن هو أيضا ناتج عن الثورات الحاصلة في مجال النقل وتكاليف الصفقات التجارية.
- **عولمة مالية:** وهو التسارع في سرعة انتقال رؤوس الأموال.
- **تنظيم عالمي للإنتاج** قائم من طرف الشركات متعدية الجنسية مع تسارع في التحالفات الإستراتيجية.
- **ثورة في المعلومات وتكنولوجية الإعلام والاتصالات.**

(1) سمير أمين، ،مستقبل الجنوب في عالم متغير، القاهرة:مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص.6.

1- عولمة المبادلات

إن اندماج العالم بعمق عن طريق التجارة لا يعد ظاهرة جديدة، حيث عرف العالم في نهاية القرن التاسع عشر ديناميكية قوية للاندماج العالمي ناتجة عن الحركة عبر الحدودية للسلع ورؤوس الأموال والمعلومات. غير أن ظاهرة الاعتماد المتبادل التي ميزت بداية القرن العشرين قد تحطمت بسبب الحرب العالمية الأولى. ومنذ **ثمانينات** القرن الماضي نجد أن التجارة الدولية قد أعطت قفزة جديدة للاندماج العالمي[1].

فمنذ تسعينات القرن الماضي (عشريتين قبل بداية الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008) تعرف التجارة العالمية تغيرات كبيرة في طبيعتها وحجمها وتسارع إيقاعها، حيث وصلت نسبة نمو التجارة العالمية في هذه الفترة 6.8٪ في السنة، وهي مرتين أسرع من نمو الإنتاج العالمي (حوالي 3٪ في السنة)[2]. غير أن نمو المبادلات التجارية الدولية ونمو الاقتصاد العالمي قد عرف تراجعا في السنوات الأخيرة ، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار المواد الأولية والنفط الخام وإلى التقلبات الحادة التي تعرفها أسعار الصرف، حيث قدرت نسبة نمو المبادلات خلال 2016 ب 3,9 ٪ عوض 2,8 ٪ في2015 و 2,5 ٪ في 2014، وللتذكير فقد وصلت مستوى استثنائي في 2010 أي13,9 ٪ [3] .

ويرتبط هذا التسارع في الانفتاح* الذي عرفته التجارة العالمية منذ 1990 بتحرير المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، والثورات التكنولوجية، وتطور وسائل النقل واستراتيجيات المجموعات الكبرى التي قلصت المسافات الجغرافية (انخفاض تكاليف النقل وتكاليف الصفقات التجارية) وكذا قلصت العراقيل التنظيمية (رفع الحواجز الجمركية

(1) «La coopération internationale à la croisée des chemins, l'aide, le commerce et la sécurité dans un monde marqué par les inégalités», in **:** PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 2005**, Paris : ECONOMICA, 2005, p.122.

(2) CNUCED (conférence des nations unies sur le commerce et le développement), **Rapport sur le commerce et le développent,2014**, New York et Genève,2014, p6.

(3) المملكة المغربية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار، "تقرير حول المبادلات التجارية الخارجية 2014-2015"، في: **www.mce.gov.ma.**

*حيث تشغل السوق العالمية الناتجة عن المنظمة العالمية للتجارة حيزا تقدر نسبته بأكثر من 90% (انظر: سعدون بوكبوس، "العولمة: تهديدات وفرص للبلدان السائرة في طريق النمو"، في: **مجلة دراسات اقتصادية**، مجلة صادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية-البصيرة- ، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد الخامس، سبتمبر 2005، ص.48).

وإلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات المباشرة). ففي الدول النامية نجد أن تحول الظرف الدولي وانعكاساته السلبية على هذه الدول ابتداء من سنوات الثمانينات قد أدى إلى تنامي

وبقوة، تيارا مذهبيا وسياسيا يدعو إلى الانفتاح الخارجي للعمل على التخلص من الوضعية الريعية الناتجة عن الحمائية الجمركية وبهذا يتم تخفيض الأسعار وتحسين نوعية الإنتاج[1].

وتعد التجارة أحد المحركات الأساسية لظاهرة الاعتماد المتبادل، حيث تزامنت هذه الأخيرة بتحول هيكلي للتجارة الدولية، ويتمثل هذا التحول الهيكلي أساسا فيما يلي:

• تقوم التجارة العالمية في الوقت الحالي وبصفة متزايدة على المنتجات ذات **قيمة مضافة** مرتفعة (لاسيما المنتجات الصناعية، والمنتجات ذات التكنولوجية العالية مثل الأجهزة الالكترونية وأجهزة الإعلام الآلي، وكذلك المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة، مثل قطع السيارات)، وكذا على الخدمات، فالمواد الأولية التي يتم مبادلتها في أسواق مادية، كانت تمثل في 1950 نصف التجارة العالمية، بينما لا تمثل اليوم سوا اقل من 20٪ من مجموع التجارة العالمية، في حين أن المنتجات الفلاحية تمثل سوى 3.5٪ من التجارة العالمية مقابل 60٪ بالنسبة للمنتجات الصناعية[2]. أما فيما يخص الخدمات التي تم إدخالها في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فهي تمثل اليوم ربع[3] نشاطات التجارة العالمية وتتنوع هذه المنتجات، من (خدمات المعلومات والاتصالات، خدمات المالية، النقل، السياحة...الخ).

وترتبط هذه التغيرات التي عرفتها التجارة العالمية في طبيعتها وديناميكيتها بالثورة التكنولوجية التي عرفها العالم والتسارع في حركة رؤوس الأموال.

---

(1) Yves CHAMUSSY, ""les effets sur les personnes, l'organisation et le fonctionnement" **, in :** M.Y.Ferfera, M.Benguerne, M.AISLI, **Mondialisation et modernisation des entreprises, Enjeux et trajectoires**, Alger : Casbah édition et CREAD, 2001, p.69.

(2) Philippe HUGON, **les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003 , p.16.

(3) PNUD, "La coopération internationale à la croisée des chemins, L'aide, le commerce et la sécurité dans un monde marqué par les inégalités", **op.cit**, p.123

(4) Sylvie BRUNEL, **Le Sud dans la nouvelle économie mondiale**, Paris: Collection major- presse universitaires de France,1995 , p.132

ما يمكن قوله بالنسبة للدول النامية، هو أن دول آسيا الشرقية والجنوبية، وبدرجة أقل دول أمريكا اللاتينية، هي دول تسير في طريق الاندماج في التجارة العالمية، فبالنسبة للصين التي تعد قوة اقتصادية وقوة منافسة لليابان في المنطقة الآسيوية، على الرغم من اختلاف الحجم الاقتصادي لكلاهما، فإن الصين تعد من بين الدول الأوائل المصدرة في العالم[4]. بالإضافة إلى ذلك، فمن بين أحد التطورات الهيكلية الأخرى التي عرفتها

المبادلات، هي نمو المبادلات التجارية فيما بين الدول النامية، حيث أن 40٪ من صادرات الدول النامية هي موجهة إلى دول نامية أخرى. بينما نجد أن إفريقيا تمشي في اتجاه التهميش والإقصاء ولمدة طويلة، فبالرغم من أن إفريقيا تعرف انفتاحا اكبر من آسيا ، إلا أن نصيبها في السوق العالمية انتقل من4 ٪ إلى 2٪ في وقت أن نسبة آسيا انتقلت من 20٪ الى25٪ مابين 1970 و 2000.

يعتبر الكثير أن تطور المبادلات التجارية من شأنه أن يحقق التقارب بين الدول، وأن التوسع التجاري يعمل على تقليص الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث تستفيد الدول النامية من الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والأسواق الجديدة. هذا الاعتقاد يتضمن عناصر من الحقيقة ولكن أيضا كثيرا من المبالغة. فبالفعل نجد أن دولا قد استطاعت أن تتجاوز التأخر الذي كانت تعاني منه (مثل دول آسيا الشرقية*).

ولكن الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي يشكل الاستثناء وليس القاعدة. بهذا تكون التجارة على المستوى العالمي (لاسيما المبادلات بين الشمال والجنوب) عادة مصدر عدم مساواة أكثر مما هي مصدر رفاهية، حيث تسيطر على التجارة العالمية وبنسب ثابتة نسبيا –خلال العشر سنوات الأخيرة– الدول المتطورة (67٪ في 2001) بالنسبة للواردات و(64٪ في 2001) بالنسبة للصادرات .

---

* إن معظم التطور المتزايد في حصة السوق العالمية هو مخصص للسلع الصناعية، وهي مركزة في منطقة واحدة –آسيا الشرقية–و في عدد صغير من الدول (الصين، جمهورية كوريا، ماليزيا ،سنغافورة، و تايوان).فمنذ 1980 نجد أن هذه المنطقة من آسيا قد ضاعفت نصيب صادراتها الصناعية على المستوى العالمي، لتصل إلى 18٪ من الحصص الإجمالية. لمزيد من التفاصيل انظر:
PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 2005**, Paris : ECONOMICA, 2005, p.125.

إن النجاح في التجارة العالمية مرهون (زيادة على الشروط السياسية والثقافية والمؤسساتية) بالقدرة على إدخال منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة في السوق العالمية. أي أن القدرة على تحويل ثمار الصادرات إلى عائدات مرتفعة لا يتوقف فقط على حجم الإنتاج والصادرات، ولكن أيضا على القيمة المضافة للمنتجات الموجهة للتصدير. هذا يعكس التباعد الموجود بين آسيا الشرقية وأمريكا اللاتينية، الذي يعبر عن الفرق المتواجد بين فكرة **نمو الصادرات** وفكرة **الصادرات المثمرة**. ففي هذا الإطار نجد أن أمريكا اللاتينية تفقد نصيبا

من السوق العالمية مقارنة مع آسيا الشرقية، فحتى المكسيك التي تعد الدولة الأكثر ديناميكية في مجال التصدير في أمريكا اللاتينية تفقد نصيبا في السوق العالمية مقارنة مع آسيا الشرقية ويزيد هذا الفارق بشدة إذا ما قورنت مع الصين، والتفسير هو أن المنتجات التي تصدرها المكسيك هي ذات قيمة مضافة ضعيفة، وأن جانب كبير من نمو صادراتها قائم على مجرد التجميع وإعادة تصدير منتجات مستوردة مع تحسين القدرات التكنولوجية المحدودة .

انطلاقا من التحليل السابق يظهر أن التجارة العالمية هي فعلا وسيطا لتحقيق الرفاهية لبعض الدول ولجزء صغير من سكان العالم (الدول ذات المداخيل المرتفعة تمثل 15٪ من سكان العالم) ، وفي داخل هذه الدول ذاتها[1] (نجد أن 7 دول نامية تنتج لوحدها 70٪ من صادرات المنتجات ذات التكنولوجية التقليدية، و 80٪ من صادرات المنتجات ذات التكنولوجية العالية، الموجهة إلى الدول النامية الأخرى)[2].

هذا ما يقودنا إلى القول بأن التجارة الدولية هي قائمة على أسس توزيع غير متكافئة بين الدول، لذلك ليس غريبا عندما يتزايد تركيز جل المداخيل العالمية في الدول الصناعية[3]، وبالمقابل تزايد اتساع دائرة الفقر في الدول النامية.

---

(1) CNUCED (Conférence des nations unies sur le commerce et le développement), **Rapport sur le commerce et le développement 2003**, New York et Genève , 2003, p.11

(2) PNUD, op.cit, pp.125-127.

(3) عبد الرحمن تومي، "العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي"، في : **مجلة دراسات اقتصادية**، عدد: 5 ، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، مارس 2005، ص 68.

لهذا تعتبر التجارة الدولية عاملا لتحقيق رفاه الدول وأنها عامل إدماج في الاقتصاد العالمي كما أنها في ذات الوقت عامل تباعد بين الدول المتطورة والنامية.

2- العولمة المالية

تتميز العولمة المالية بترابط الأسواق المالية، ببروز أسواق مالية ومنتجات مالية جديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات (Swaps) والخيارات (Options) والمستقبليات (Futures)، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية

وهي الأسهم والسندات، وينتج عن هذه التغيرات عدم اليقين وعدم الاستقرار الذي يدعم المضاربات. فاجتماع الظروف الدولية من انخفاض العراقيل التنظيمية، انفتاح الأسواق الوطنية، وتطور العبقرية المالية وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، أدت كلها إلى انخفاض تكاليف الصفقات وانجازها في وقت أسرع بكثير من ذي قبل.كما أن حرية المبادلات وحرية حركة رؤوس الأموال قد ساهمت في تدعيم تبييض الأموال والحركة غير الشرعية للأموال ، وكذا اقتصاد العصابات الذي يعيش من رسكلة أموال الأسلحة أو المخدرات. ولقد كشفت حركات رأس المال عن سمات جديدة بدأت في التنامي وهي:

– الدور المتزايد لدول الفوائض النفطية في سوق المال[1] تلك الفوائض التي استخدمت من طرف البنوك التجارية الدولية والبنك الدولي ومؤسساته في تقديم قروض للدول التي حققت عجزا في موازين مدفوعاتها، مما أدى في النهاية إلى تفاقم مشكلات تلك الدول، وأبرز هذا التطور الحاجة إلى مؤسستي بريتون وودز من جديد (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)[2].

(1) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية،الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال،اتفاقات التجارة العالمية**، مصر :دار الجامعة الجديدة،2004،ص.254.

(2) منير الحمش، "الشركات متعدية الجنسية–منظمة التجارة العالمية–مؤسستا بريتون وودز وفرض جدول أعمال اقتصادي وسياسي على الدولة الوطنية"، في: **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص.117 .

– الأهمية المتزايدة للتمويل الخاص الذي تقدمه المصارف بالمقارنة بالتمويل الرسمي الذي تقدمه الحكومات أو المنظمات الدولية.

– اتجاه هذه الأموال الخاصة نحو الدول النامية وخصوصا البلدان المصنعة حديثا.

– زيادة أهمية القروض البنكية في هيكل المديونية الخارجية للدول النامية.

لقد زاد الإقراض الدولي للدول النامية بطفرات واسعة، ويأتي الإقراض الجديد من الأسواق الخاصة ليغطي نسبة كبيرة من استثمارات الدول المتلقية، والاستثمارات التي تقوم بها في هذه الدول الشركات فوق قومية. كما مول هذا الإقراض نسبة هامة من الصادرات

إلى الدول النامية. وفي الوقت نفسه جاءت مدفوعات خدمة الديون لتقتطع حصة أكبر من المتحصلات التجارية للمقترضين[1].

إن تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل سواء في داخل أو فيما بين المجموعات المختلفة من الدول عن طريق التجارة والإنتاج قد تزامن مع قوة ترابط الأسواق المالية، هذه الروابط التي عززت بدورها من تأثير التمويل الدولي على التجارة[2].

3- الاستثمارات المباشرة والإنتاج العالمي

ما يلاحظ كذلك على المستوى العالمي هو وجود تنظيم عالمي للإنتاج في بعض القطاعات الإستراتيجية (السيارات، الإلكترونيك) مع ارتفاع متزايد للشركات الكبرى المسيطرة عالميا. فتطور «**نظام الإنتاج العالمي**» يشكل أحد الخصائص المحددة للعولمة الحالية. ففي عام 1908 عندما ظهرت لأول مرة سيارة فورد من نوع T ، وجد العالم نفسه أمام صناعة أصيلة وتم تجميعها مجملا في نفس المصنع بالولايات المتحدة الأمريكية. بعد قرن من الزمن نجد أن إنتاج الولايات المتحدة يمثل سوى ثلث من القيمة المضافة للسيارات ذات الإنتاج الوطني. كما في قطاعات الصناعات الأخرى، فان إنتاج السلع الذي كان يتم سابقا في أماكن خاصة، أصبح يجزأ إلى أماكن مختلفة، والعناصر والمنتجات يتم تجميعها من طرف شبكات إنتاج تغطي عددا كبيرا من الدول[3].

(1) زينب حسين عوض الله،، **مرجع سابق الذكر**، ص.255.

(2) **نفس المرجع**، ص.255.

(3) PNUD, « *La coopération internationale à la croisée des chemins, L'aide, le commerce et la sécurité dans un monde marqué par les inégalités », in :* PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 2005**, Paris : ECONOMICA, 2005.**op.cit**, p.124.

وهذه الطريقة تنطبق على العديد من قطاعات الإنتاج، ففي مجال إلكترونيك الإعلام الآلي، نجد أن مراكز العمليات الإقليمية المتمركزة في آسيا الشرقية، تراقب الشبكات العالمية. فهناك إحصائيات تقول أن ثلثي (3/2) مواد الإعلام الآلي التي يتم تسويقها في الولايات المتحدة الأمريكية، تمر أولا من الصين. كما أن مفهوم «السيارة الوطنية»، هو مفهوم ينتمي إلى الماضي، حيث أن هذا القطاع كذلك يعرف تفكيك في عملية التصنيع.

إن التغير في طريقة الإنتاج وتدويل الحياة الاقتصادية يمثل الشكل المحدد الذي يكتسبه تقسيم العمل الدولي حاليا. وهو الشكل المحدد أيضا للطابع الجماعي الدولي

للإنتاج. وهما معا يشكلان القوة المحركة لمسار الاقتصاد العالمي الحالي. وتتولى الشركات متعدية الجنسية قيادة عملية تدويل الإنتاج من خلال تكرار مسارات الإنتاج خارج الحدود الوطنية وتوزيعها ونقل مراحل منها إلى دول أخرى[1].

والمقصود **بالشركات متعدية الجنسية**، تلك التي تقود فعاليات وأنشطة تتجاوز الحدود القومية للدول، لذا يدعوها البعض متعدية القوميات أو فوق القومية، لها جنسية واحدة، هي جنسية (الوطن الأم)، وتعمل على نطاق عالمي في مرحلة تحول الرأسمالية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية، وقد كان لهذه الشركات دور أساسي في هذا التحول فأصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد اندماجا[2] .

تتسم الشركات فوق القومية بضخامتها، سواء من حيث حجم المبيعات، أم حجم الإيرادات، كما تتعدد أوجه نشاطاتها في مجالات إنتاج السلع المختلفة والخدمات وتسويقها. كما تتميز بانتشارها الجغرافي الواسع في عدد كبير من الدول وتنظر الشركات متعدية الجنسية إلى العالم وكأنه سوق واحدة، لذا فإنها تسعى لتعبئة مدخرات من جميع

---

(1) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، **مرجع السابق الذكر**، ص ص.274-275.

(2) منير الحمش، *الشركات متعدية الجنسية-منظمة التجارة العالمية-مؤسستا بريتون وودز و فرض جدول أعمال اقتصادي وسياسي على الدولة الوطنية* ، **المرجع السابق الذكر** ، ص.128-129.

أنحاء العالم، فتطرح أسهمها في جميع الأسواق المالية بما فيها الأسواق الناشئة، كما أنها توجه الشركات التابعة لها أن توفر محليا أقصى ما يمكنها من التمويل اللازم لها، بما في ذلك الاقتراض من الجهاز البنكي المحلي. وانطلاقا من نظرتها إلى أسواق العالم، تعمل الشركات متعدية الجنسية، على استقطاب الكفاءات وأصحاب الخبرة من جميع أنحاء العالم دون النظر إلى جنسياتهم.

وغالبا ما تنتهي المنافسة بين الشركات متعدية الجنسية بالاندماج أو التعاون، أو بإحداث شركات تابعة مشتركة للقيام بنشاط معين كان موضوعا لمنافسة شديدة. وتخصص الشركات متعدية الجنسية أموالا طائلة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي وبرامج الإعلان الواسعة وتركز الشركات متعدية الجنسية على إنتاج الأسلحة وتطويرها وتسويقها وتوفر عن

طريق الإنتاج الجديد تمويلا هائلا يستخدم من جديد في مجال التطوير التكنولوجي، ولإنتاج سلع وخدمات مدنية[1].

وتظهر مكانة الشركات متعدية الجنسية في الاقتصاد العالمي، من خلال التقرير الذي نشرته مجلة فورشين في جويلية 1995 عن أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات بالعالم من أن إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتستحوذ هذه الشركات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية، ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم، و لذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي[2].

وتتوزع الإدارات العليا لهذه الشركات مثالثة بشيء من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، أما الشركات التابعة فتنتشر إدارتها العليا في جميع العالم.

---

(1) منير الحمش، **مرجع سابق الذكر**، ص. 129.

(2) عادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، **«دراسة لمظاهر ومشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر وفقا للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمستجدات ذات العلاقة بمعالمه النقدية والمالية و لتجارية»**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص.64.

فلقد شجعت العولمة المالية (والتي تكرس أساسا في المشروعات متعدية الجنسية نفسها[1]) تدويل الإنتاج، فما يلاحظ خلال عشرية التسعينات هو تسارع في الاندماجات فوق الحدودية. وما يلاحظ على المستوى العالمي هو تمركز أغلبية تدفقات الاستثمار المباشر التي تخوضها الشركات فوق القومية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE حيث وصلت هذه التدفقات إلى 622 مليار دولار عام 2005 بنسبة ارتفاع تعادل 27% مقارنة مع عام 2004 (المملكة المتحدة هي أول المستفيدين من هذه الاستثمارات بحوالي 165 مليار دولار، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب110 مليار دولار) هذا مقابل 7 مليار دولار من الاستثمارات المباشرة لباقي دول العالم[2]. وتؤدي هذه الاستثمارات في معظم الأحيان إلى انتقال تمركز جزء أو مجمل النشاط الإنتاجي إلى الخارج بعدما كان قائما في الإقليم الوطني، ولكنها تؤدي في معظم الأحيان إلى تنويع التمركز في أسواق موسعة.

ففي وقت أن معظم البحث حول التنمية والابتكارات هي محققة من طرف المجموعات الكبرى، أصبحت عملية الإغراء من طرف الدول النامية عملية إستراتيجية، لهذا يلاحظ تمركز كبير حول بعض الدول وتهميش متزايد لمعظم الدول النامية باستثناء بعض القطاعات المرتبطة بالوصول إلى الموارد الطبيعية. يلاحظ كذلك ثقل متزايد للاستثمارات المتقاطعة ما بين دول الثالوث (أمريكا الشمالية، أوروبا، واليابان). وتشكل آسيا مجالا متناميا لاستقطاب الاستثمارات لاسيما آسيا الشرقية، حيث تمثل الأسواق المالية الناشئة في آسيا حوالي ربع الاستثمارات المباشرة، في وقت أن إفريقيا ودول جنوب وشرق المتوسط، باستثناء بعض المواد الأولية المنجمية أو البترولية، تبقى بعيدا عن العملية. فتمثل إفريقيا 1٪ من الاستثمارات العالمية[3].

(1) زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق الذكر**، ص.275.

(2) **Maguy Day**, *Les multinationales investissent davantage dans les pays de l'OCDE,* ***in :*** **www.lemonde.fr***, **consulté le 29/06/06.***

(3) *Conférence internationale sur le commerce et l'investissement «Pour une Afrique qui tire bénéfice de la mondialisation»*, Dakar, Sénégal, 23-26 avril 2003, in : **www.investrade-inafrica.org**, consulté le 27/02/2007

4- الثورة العلمية والتكنولوجية.

في هذا الصدد، قالت **كريستين لاغارد**، مدير عام صندوق النقد الدولي، في تعليقاتها الافتتاحية في ندوة **التكنولوجيا والابتكار والنمو الاحتوائي**:" **سواء كنا نتحدث عن البيانات الضخمة، أو إنترنت الأشياء، أو الرقمنة، أو الطباعة ثلاثية الأبعاد، نجد أن الثورة التكنولوجية بدأت تصل إلى أعماق كل قطاع في اقتصاداتنا**".

وأضافت أن هذه الثورة "**ستترك انعكاسات عميقة على أسلوب حياتنا، وكسبنا للدخل، واستهلاكنا للسلع**". [1]

أدت الثورات التكنولوجية العالمية الحالية (المتعلقة بالأجهزة الجديدة، والاكتشافات في ميدان الطاقة، واكتشاف البيوتكنولوجية، ومعالجة المعلومات) إلى تغير في هرمية المصالح، فهي تنتشر بكثافة متنوعة وتؤدي إلى طرق تنظيمية جديدة[2]، حيث أدخلت الثورة العلمية والتكنولوجية تغييرا نوعيا شاملا على العمل البشري. ولقد اقتضى التغير في طبيعة

العمل إلى تجديد هياكل الصناعة وابتكار صناعات جديدة. وقامت ثورة في مجال قوى الإنتاج العصرية محتواها الرئيسي هو الانتقال من توفير العمل العضلي إلى توفير العمل العقلي نفسه. وهي ثورة تغير بالضرورة من ظروف الإنتاج ومن شكل السلع المنتجة. وهكذا نشأت صناعة جديدة هي صناعة المعرفة. أصبح العلم سلعة وأصبح موضوعا للإنتاج والمبادلة. وتطورت هذه الصناعة «صناعة الاختراع» بحيث صارت هذه الصناعة الأولى من حيث استثماراتها ونفقاتها. ولم تعد المنافسة الاقتصادية تقتصر على ميدان الإنتاج المادي، بل امتدت إلى المجال غير المادي. وأصبحت بذلك التكنولوجيات الحديثة موضوعا أساسيا للتجارة الدولية[3].

الأكيد هو أن لهذه الثورات التكنولوجية فائدة كبيرة على حياة البشرية، ولكن أثبتت أيضا التجربة أن القفزات التكنولوجية صعبة وأن فاعلية التكنولوجيات الجديدة يتعلق بالنسيج الاجتماعي، والاقتصادي والتقني الذي يسمح بتكييفها. فالمعلومة لا تصبح معرفة

---

(1) الندوة التي عقدها الصندوق والبنك الدولي في سياق اجتماعاتهما السنوية في العاصمة واشنطن أكتوبر 2016، على الموقع: **http://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/10/06/AM16-NA100616-Countries-Need-Smart-Policies-to-Benefit-from-Technologys-Full-Potential**، 2017/01/02.

(2) Philippe HUGON, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, op.cit., p.17-18.

(3) زينب حسين عوض الله، **المرجع السابق**، ص ص.270،271.

إلا إذا استطاع من اكتسبها أن يفك رموزها، ويفهمها ويوفقها مع معارف أخرى ويستعملها ويخزنها. تتوقف المعرفة العلمية والتقنية على« البحث حول التنمية » الذي تؤمنه الشركات متعدية الجنسية، وعلى القدرات الوطنية أو الإقليمية وعلى النظام التعليمي، بهذا يمكن القول أنه لا توجد عولمة المعرفة وإنما سيطرة الثالوث على هذا المجال مع إقصاء كبير للدول النامية[1].

تشكل التكنولوجيات الحديثة موضوعا أساسيا للتجارة الدولية، حيث يلاحظ من جهة تصاعد الخدمات غير المادية والمنتجات التكنولوجية، ونمو تدويل بحوث التنمية وحركة دولية للتكنولوجيا على شكل براءات الاختراع والمنافسة بين الأقطاب الاحتكارية الدولية مشجعة بذلك الابتكارات التكنولوجية. ومن جهة أخرى يلاحظ تمركز المعارف العلمية والمسارات التراكمية للتقوية الذاتية. وتستند الاستراتيجيات الاحتكارية على تقوية الملكية الفكرية لاسيما على مستوى المنظمة العالمية للتجارة[1]. ففي وقت أن العلم والمعرفة يعرفان

احتكارا وتمركزا في أقطاب معينة، تهمش العديد من الأقاليم وتبقى رهينة الفقر والتباعد الدولي.

تؤثر التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والمعرفة ،أو« الاقتصاد الجديد»، على طرق التعلم، والإنتاجية والمنافسة بين الشركات، كما أن هذه الثورات المعرفية يمكن أن تمثل الرهان حول إستراتيجية النفوذ بالنسبة للقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. أما فيما يخص الدول النامية لاسيما الإفريقية، فإن الوصول إلى المعلومات والمعرفة (بالنظر إلى قدم شبكات الاتصال والتكاليف المرتفعة) سوف يتمركز في العواصم ولن يمس سوى جزء محدود من السكان.

يسجل كذلك على المستوى الدولي عولمة اقتصاد الجريمة مع تطور عمليات تبييض الأموال، وتجارة الأسلحة أو المواد الأولية التي تغذي الصراعات (مثل البترول والألماس). بهذا تقتضي العولمة إعادة ترتيب الأوراق بين الأقاليم والشبكات العالمية. فهي مجال للاعتماد المتبادل بين النشاطات الشرعية وغير الشرعية، هي كذلك مجال للتنافس بين السلطات العمومية والسلطات الخاصة، بهذا تعيد النظر في إشكالية الدولة القومية.

(1) Philippe HUGON, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, op.cit., p.19.

المطلب الثاني: الانتشار الإقليمي للقوة – لامركزية القوة

ما يميز العالم اليوم بالإضافة إلى العولمة هو: أن مواطن الثروة تميل إلى التضاعف عبر العالم، فهي الترجمة الاقتصادية لنهاية المركزية الأمريكية– الأوروبية. أمريكا التي كانت تمثل لوحدها أكثر من 40% من الإنتاج العالمي بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد تمثل سوى 23% من هذا الإنتاج بالمثل مع أوروبا الموحدة. واليابان الذي ينتج حاليا 17% من الثروة العالمة لم يكن يساهم إلا بـ 5% .

إن هذا الانتشار الإقليمي للقوة يظهر بوضوح أكثر على المستوى المالي أين نلاحظ تأرجح القوة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو اليابان. في عام 1970 البنوك الستة الأوائل عالميا المرتبة حسب أصولها المالية، كانت أمريكية ، وفي عام 1993 من بين البنوك العشرة الأوائل ولا واحدة لم تكن أمريكية والسبعة الأوائل كانت يابانية (بنك أمريكا الذي كان عام 1970 في الصف الأول أصبح في المرتبة 47). ونفس الشيء فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات ، في بداية الستينات الشركات المتعدية الجنسية الأمريكية كانت تحقق ثلاثة

أرباع الاستثمارات العالمية في الخارج، إلا أن هذه النسبة قد تراجعت إلى 50% في بداية السبعينات ثم إلى 25% في بداية الثمانينات[1].

فيما يتعلق بالمبادلات التجارية فان التغيرات كذلك واضحة، خاصة إذا ما نظرنا إلى الصادرات ذات التكنولوجيا العالية نجد أن نصيب اليابان قد انتقل من 8.5 إلى 17.5% من عام 1968 إلى 1988 في حين تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية من 29.2 إلى 18.5% ، كما أن انتشار مواطن القوة التكنولوجية قد توسعت لتشمل دولا من الجنوب ، في 1968 المكسيك، البرازيل، الصين ، ماليزيا وكوريا الجنوبية لم تكن تساهم بأكثر من 0.8% من الصادرات ذات التكنولوجيا العالية، وفي منتصف التسعينات قاربت هذه النسبة 10%[2] .

ترتبط **القوة** في الوقت الحالي "**برهانات تكنولوجية**" أين تلعب السرعة دورا أساسيا لان مفتاح المنافسة اليوم هو الإبداع التكنولوجي وسوق الإبداع هو عالمي.

---

(1). Zaki Laidi**,** **Un monde privé de sens**, Hachette Littératures, Paris, 2éme édition, 2006, p.208.

(2) Zaki Laidi**, Un monde privé de sens**, op.cit. p.209.

غير أن استيعاب أحدث التكنولوجيات والتقنيات ليس سهلا على عكس ما كانت تفترضه ضمنيا أولى نظريات النمو، فالتكنولوجية المتقدمة ليست مجانية. حتى عندما ترغب الشركات التي تتحكم بقيمة التكنولوجية بنقلها (سواء مثلا عندما تكون مستخدمة في تجهيزات أو عند منح رخص تصنيع)، فإن ذلك يتطلب مجهودا منظما لاستيعابها كما يجب. إذ يبدو أن تحويل التكنولوجية لا ينجح كثيرا عندما يكون المستقبلون سلبيين ينتظرون أن تأتيهم التقنيات الحديثة على طبق من فضة (أو من خلال عقد بناء مصنع جاهز للتشغيل). ويكون تحويل التكنولوجيا أكثر فاعلية عندما يتوجه من المخابر والمصانع الأم في الشركات متعددة الجنسيات إلى مصانع فروعها في الدول المتخلفة. ولكن هناك نقاشا في ما إذا كانت أفضل التقنيات تستمر في الانتشار لتصل إلى المصانع المحلية في تلك الدول. ويبدو أن نقل التكنولوجيا نحو الشركات المحلية في الدول المتخلفة يكون أنجح عندما تمتلك الدولة المستقبلة جهازا قويا من الموظفين المدربين تقنيا، وعندما يعمل هؤولاء مباشرة مع موردي الآلات ومع أصحاب الخبرة ومع بناة المصانع، حيث بإمكانهم أن يستفسروا عن كل دقائق

الخيار التقني الذي تقدمه الجهة التي تقوم بالنقل، وتقدم كوريا الجنوبية مثالا ممتازا لدولة متخلفة حققت التصنيع بفضل هذه السياسة[1].

المطلب الثالث: اللامساواة الدولية

في الواقع العولمة لا تحقق مثالية القرية الكونية أين يكون كل الناس جيران نتيجة شبكات الاتصال وتقارب نمط الحياة . العولمة يمكنها أيضا أن تزيد في التباعد بين الشعوب: في آسيا الوسطى وإفريقيا بلدانا بأكملها تعيش منطوية على آلامها الداخلية منعزلة عن أقطاب التقدم التاريخية ومراكز القرارات السياسية[2].

صحيح أن العولمة تتصادف مع تقدم أقطاب كبيرة أين تتمركز الأنشطة الإنتاجية والتجارية العالمية، ولكن تظهر أيضا أكبر التشققات الاجتماعية لعصرنا، مع ارتفاع نسب البطالة، وتوسع القطاع غير الرسمي، وارتفاع نسب الفقر والنمو الديمغرافي.

---

(1) فريدريك م.شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**،(ترجمة علي أبو عمشة)، الرياض: العبيكان، 2002، ص ص69-70.

(2). Zaki laidi , **Géopolitique du sens**, Paris : Desclée de BROUWER , , 1998, p.368.

تؤدي هذه العولمة إلى ظهور **قضية اجتماعية**، جذورها ونتائجها هي ذات طبيعة عبر وطنية والتي تظهر في مجال كوني، لأنها تمس بطرق مختلفة الإنسانية في مجملها **هي الفقر**. الفقر يمس أساسا **أكثر من مليار فرد**، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وهي غير معزولة عن ضعف الأنظمة السياسية. بعبارة أخرى فان المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترتفع في الدول ومابين الدول ذات ليبرالية المبادلات. كما أن العولمة تسرع من التدهور الكارثي للبيئة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. هذا التطور الكارثي الذي يهدد بقاء الإنسانية[1].

بهذا فان هيجان قوى التبادل الحر، والنمو غير المنتظم لتدفقات رؤوس الأموال على المدى القصير، وتوسع الشركات المتعدية الجنسية ، قد أدت إلى مظاهر فوضوية هي إلى حد ما مصدر اللاأمن الاجتماعي والصراعات السياسية. وقد ترجمت الانشقاقات السياسية، والاجتماعية والثقافية التي ميزت تطور العلاقات الدولية بأنها صدام للحضارات.

إن عمليات العولمة المتسارعة آخذة في دمج العالم على قاعدة تفارقية من التناقضات والصراعات. ففي جهة من العالم تتراكم الثروات وتتحسن باطراد مؤشرات الحياة

لفئة من الناس، وفي الجهة الأخرى ينمو التخلف والفقر ويحتدم الصراع الاجتماعي. وبهذا بدأت ملامح تلك المرحلة التي تحدث عنها ماركس قبل قرن ونصف من الزمن بالتميز والوضوح، حيث يتحول العالم من جراء اشتغال القوانين العامة للرأسمالية وحركتها الداخلية إلى عالم تسود فيه **القطبية الحادة،** في مكان منه تتجمع ثروات كبيرة وفيض هائل من الإنتاج، وفي مكان آخر يتراكم البؤس والتخلف[2]. فحسب مصادر الأمم المتحدة فان 20% من دول العالم تستحوذ على 84.7% من الناتج الإجمالي العالمي، وعلى 84.2% من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها 85.5% من مجموع مدخرات العالم[3]. وحتى أن هذه المفارقات واللامساواة موجودة حتى بداخل الدول المتقدمة نفسها وهذا ما يعبر عنه بول كروغمان عندما ينقل ما كتبه روبر فرانك في

(1). Zaki laidi , **Géopolitique du sens,** op.cit.

(2). منذر خدام، **العرب والعولمة**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص ص. 27،26.

(3). تقرير الأمم المتحدة عن التنمية في العالم الصادر في 1994.

تقاريره التي يرسلها إلى وول ستريت جورنال: "أغنياء اليوم شكلوا بلدهم الافتراضي... لقد بنوا عالما مكتفيا ذاتيا لأنفسهم، مكتملا مع نظام رعاية صحية خاص بهم (أطباء رعاية الأغنياء)، وشبكة سفريات (شبكة طائرات، والنوادي المقصودة)، واقتصاد منفصل...الأغنياء لم يكونوا يزدادون غنى وحسب، بل إنهم صاروا غرباء ماليا أيضا. وهم ينشئون بلدهم الخاص بهم داخل بلدهم، ومجتمعهم الخاص بهم داخل مجتمع، واقتصادهم الخاص بهم داخل اقتصاد"[1].

المطلب الرابع : الحاكمية العالمية

أولت تقارير التنمية البشرية أهمية كبيرة لقضية **الحاكمية الدولية***، إدراكا منها لعمق الارتباط بينها وبين أهداف نهج التنمية البشرية المستدامة في ظل تنامي ظاهرة العولمة. وهذه الأهمية تنبعث من موقع هذه الحاكمية المهيمن في الاقتصاد الدولي وفي توجيه إستراتيجية التنمية الدولية عموما. ودورها الحاسم في تقرير مدى إمكانية تحقيق أهداف التنمية البشرية ذاتها[1].

تتكون منظومة الحاكمية الدولية من أربعة مستويات أساسية، وهي، كما تظهر في الشكل رقم 1:

- **المنظومة السيادية:** أساسها هو مجموعة الدول الثمانية G8**ومجموعة العشرين G 20 ***ويمثل هذا التشكيل مصدر التوجيه واتخاذ القرار.

(1) بول كروغمان، **ضمير ليبرالي**، ترجمة محمد محمود التوبة، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2009، ص259.

* الحاكمية الدولية تشمل مجموع المؤسسات والسياسات والقواعد والإجراءات والمبادرات التي تحاول من خلالها الدول وشعوبها جلب المزيد من القدرة على التنبؤ والاستقرار والنظام في استجابتهم للرهانات العابرة للحدود الوطنية. انظر:

Economic and Social Affairs, Committee for Development, **Global Governance and Global Rules for Development in the Post- 2015 Era,** United Nations, 2014, p.vi.

(1) باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة. منابع التكوين وموانع التمكين**.ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص.195.

** أنشئت هذه المجموعة بمبادرة من فرنسا عام 1975 لمواجهة الصدمة النفطية الأولى ، يعتبر G8 تجمعا غير رسمي للاقتصادات المتقدمة التي تجتمع مرة واحدة في السنة في إطار قمة لرؤساء الدول والحكومات. الدور الأساسي لهذا التجمع هو التوجيه والتأثير السياسي. أعضاءه هم: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، كندا، ، اليابان، وايطاليا وروسيا. كان يضم ستة دول عند إنشاءه و أصبح عام 1976 G7 بعد انضمام كندا، ثم G8 بعد انضمام روسيا عام 1998. يمثل أعضاء هذه المجموعة 15 من سكان العالم و65 من الناتج الإجمالي الخام العالمي و ثلثي 3/2 التجارة الدولية.

*** أنشئت هذه المجموعة عام 1999 كاستجابة للازمة المالية التي واجهت الدول الصاعدة نهاية سنوات التسعينات. وتحولت منذ 2008 بعد تعرض الاقتصادات الرأسمالية إلى أكبر أزمة اقتصادية ومالية بعد الحرب العالمية الثانية، وبتأثير من فرنسا، إلى هيئة للقيادة الاقتصادية ، ويضم على مستوى عالي المسؤولين الكبار للدول الأعضاء. تمثل هذه المجموعة 85 من الاقتصاد ←

- **منظومة المؤسسات الدولية:** تتكون أساسا من ثلاثية صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية. ويتجسد دور هذه الثلاثية في الاجتهاد في إيجاد المبررات العقلانية والتحليلية والآليات الهادفة إلى "تفعيل التوجيه" نحو التنفيذ العملي، والذي في أحيان كثيرة تساهم فيه هي ذاتها بشكل كثيف.

الشركات المتعدية الجنسية: هذه هي المنظومة الخاصة التي تمثل آلية التنفيذ المتكامل بعد تحقيق استكمال سيطرتها في "تدويل" المرتكزات الإنتاجية والتقنية والتسويقية والتنظيمية والإدارية للاقتصاد الدولي.

- **منظمة الأمم المتحدة:** تشكل الأمم المتحدة في تعدد مؤسساتها المظلة الكبرى لكل التجمعات الدولية الهادفة إلى تنظيم واستقرار العلاقات الدولية. وعلى رغم هذه الأهمية، فالممارسة تؤكد أن دورها قد حكم إما بالتهميش، كما يعكسه إقرارها، وإما بالانصياع، كما يبدو جليا في التعامل مع القضايا الدولية الساخنة (والأمثلة كثيرة: البلقان وأفغانستان والعراق وليبيا وسوريا، والقضية الفلسطينية،..الخ).

العالمي و 3/2 سكان العالم. الدول الأعضاء هي: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، كندا، أرجنتين،المكسيك، البرازيل، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، الهند، إندونيسيا، تركيا، جنوب إفريقيا، المملكة العربية السعودية، والاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم 1: الحاكمية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر

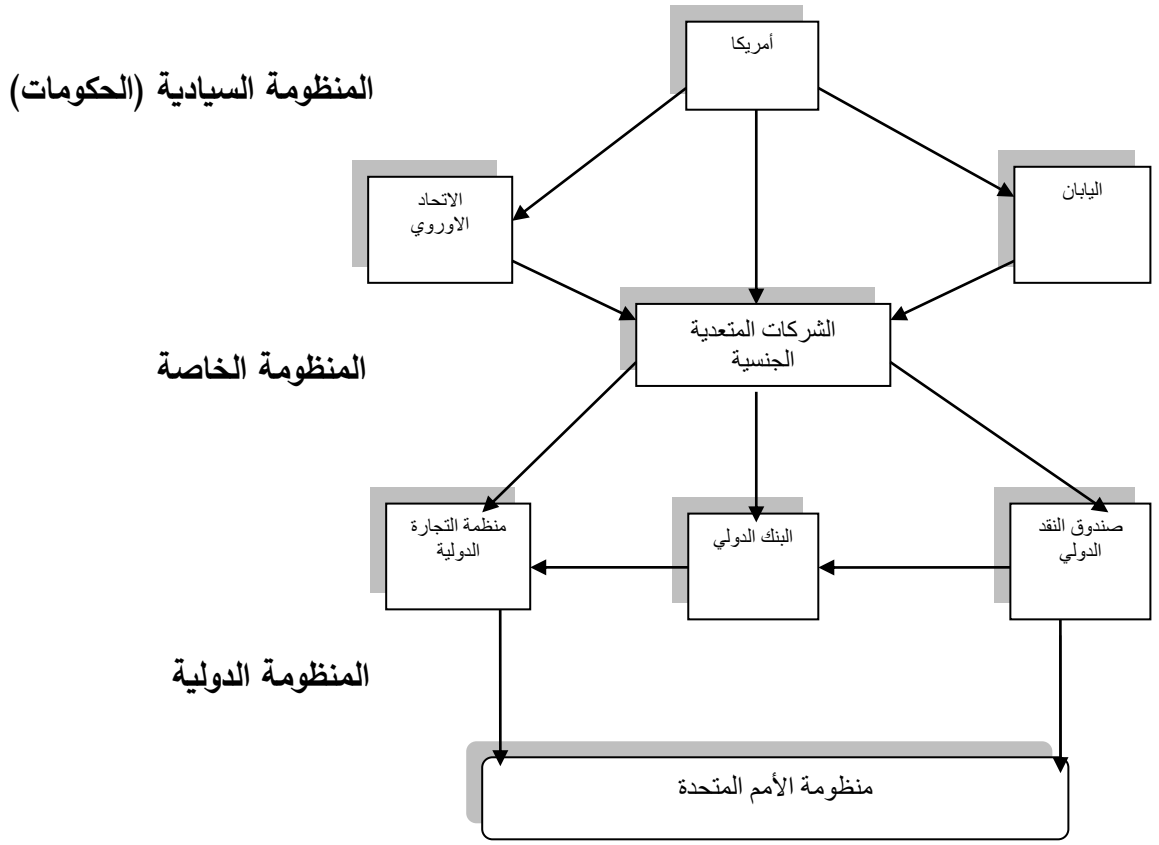

المصدر: باسل البستاني، **المرجع سابق الذكر**، ص.196.

يتضح من الشكل رقم 1 ما يلي:

1. من الواضح أن الهيمنة الكلية للقرار الاقتصادي الدولي تكمن لدى الدول الغنية، فهي نبع القرار فيه بصورة مباشرة، والمستفيد الأعظم من نتائجه من خلال شركاتها الكبرى بصورة غير مباشرة.
2. مؤسسيا، ما يثير الدهشة أن ذات المنظمات الأساسية، التي أقيمت من بداية انطلاق النظام الدولي بثلاثية قواعده، بقيت قائمة مع تعاظم محسوس في درجة ترسيخها واتساع سيطرتها، وبخاصة فيما يتعلق ببروز منظمة التجارة العالمية على ساحتها. فثلاثية البناء المؤسسي الاقتصادي الدولي المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، كلها تأسست في الأربعينيات، واستمرت حتى الوقت الحاضر. الذي تغير هو تحول الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة إلى المنظمة التجارة العالمية منذ مطلع 1996. وقد أعطت هذه الولادة دفعة هائلة لزخم العولمة بما فرضته عضويتها من نمطية وتماثل في الالتزامات، وبالتالي الانضباطية في السلوكيات.
3. يشكل تأكيد العلاقة العضوية بين الحاكمية الدولية والعولمة صورة شاملة من التلاحم. فالشركات الكبرى هي مصدر إبداعات العولمة وحركتها الديناميكية، والدول الغنية التي تحتضنها هذه الشركات هي مال حصادها.
4. كان من أهم إفرازات حالة الاستحكام السائدة اتجاهان مترابطان: الاتجاه الأول، هو الزخم الجارف للتطورات تحت ستار العولمة، وكان بدوره نوعيا في تأثيره في مصادر القرار في حركة الدول نحو التعامل الدولي. فبدلا من أن تكون المبادرة بيد الدول، انفتاحا على العالم، أضحت الآن فرضا خارجيا تمليه "قواعد اللعبة" التي لا تملك الأغلبية الساحقة منها القدرة على تغيير شروطها. فلقد اكتمل في هذا البناء الدولي تحول قاعدة القرار من موقعها القومي إلى الدولي بشكل شامل.

أما الاتجاه الثاني، فيتعلق باختزال المواقع النسبية للدول النامية تحت الضغوط المتعاظمة للتهميش، والتي جعلت "النظام النامي" مجردا حتى من المرتكزات المطلوبة

لتعريفه كنظام فعلي. ولهذا تكون العلاقات الدولية منذ مطلع التسعينيات قد تحولت عمليا إلى "نظام" واضح الاختلال في هيكلته: شمالي مهيمن، وجنوبي خاضع.

5. تظهر حركة الحاكمية الدولية في الممارسة وجود درجة عالية من التنسيق والتفاهم بين أطرافها الأساسية الثلاثة. فتقسيم العمل بينها، الذي برز منذ بداية السبعينات خاصة، استمر متعاظما ليبلغ مداه السائد، فكريا وممارسة، باعتماد "قناعة واشنطن" في فلسفته وتوجهاته في إدارة إستراتيجية التنمية الدولية.

- إن العديد من السياسات والأطر المؤسسية التي تخلق الروابط الأفضل بين النمو الاقتصادي والتنمية الموجودة على المستوى الوطني ببساطة مفقود على المستوى الدولي.
- تمثل مجموعة الثمانية للدول الصناعية اقرب تشكيل للحاكمية في الاقتصاد الكوني. وهي مجموعة نخبوية، وبالكاد تمثل قاعدة واسعة للمصالح السياسية والاقتصادية، ومن غير المحتمل أن تدافع عن المصالح الكونية إذا تعارضت مع مصالحها.
- تلعب منظومة الأمم المتحدة حتى الآن دورا بعيدا عن المركز في الإدارة الاقتصادية الكونية.
- على الصعيد العالمي ، تتطلب التنمية البشرية المستدامة ما لا يقل عن مبدأ أخلاقي عالمي جديد. فالعالمية في الاعتراف بمبادئ الحياة، وفي الانشغال بالبقاء المشترك، يجب أن تؤدي إلى وضع سياسات من اجل نظام عالمي أكثر عدلا، قائم على إصلاحات عالمية جوهرية[1].

المبحث الثاني: المنطقة المغاربية والنظام الدولي

إن التغيرات الكبيرة التي يعرفها العالم –العولمة– هي نتاج النقاش المتعلق بسلسلة من المشكلات المرتبطة بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي تحدث على المستوى العالمي منذ نهاية القرن العشرين، ومن بين هذه المشكلات: قابلية استمرار النظام التجاري والمالي العالميين، الحاجة الملحة إلى اندماج السياسات على المستوى الدولي والتراجع الحاصل على مستوى الاستقلالية الوطنية في المجال السياسي والاقتصادي [2]. لهذا يهتم هذا الجزء من الدراسة بتحليل علاقات وتفاعلات الدول المغاربية في البنية الدولية في ظل التحولات التي يعرفها العالم اليوم والتي أشرنا إليها في المبحث الأول من هذا الفصل.

(1). باسل البستاني، **المرجع سابق الذكر**، ص ص 198- 199

(2) Amar AOUIDEF, « Globalisation, mondialisation et intégration de l'Algérie dans l'économie internationale », in **: revue algérienne des sciences Juridiques, Economiques et Politiques**, Alger : Office National des Travaux Educatifs, V.39, N° 2, 2002, p.17

المطلب الأول: المغرب العربي ومنظمة الأمم المتحدة

لقد أصبحت المؤسسات والمنظمات الدولية الهامة ذات الشأن العالمي أدوات في خدمة الإستراتيجية الأمريكية وحلفائها.

لقد خطت الأمم المتحدة خطوات واسعة ومهمة في مجال تحرير الأقطار الخاضعة للاستعمار، فلقد بلغت بها الجرأة عام 1960 إلى إصدار قرار من طرف الجمعية العامة – قرار 1514 لعام 1960- بوجوب تصفية الاستعمار تصفية كاملة ووجوب تمتع جميع الشعوب* بحقها في تقرير مصيرها دون أي تأخير[1]. بالإضافة إلى التوصية رقم 1802 التي تنص على السيادة الدائمة للشعوب والأمم على الموارد الطبيعية وعلى أقاليمها، وكذا توصيات عام 1974 في صالح نظام اقتصادي عالمي** جديد يأخذ بعين الاعتبار الدول النامية [2].

غير أن الهيئة الوحيدة التي تملك سلطة اتخاذ القرار في الأمم المتحدة هي مجلس الأمن الذي أصبح يلعب أدوارا مضادة لمصالح الدول النامية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي والتحولات التي عرفتها الصين***.

لقد تضمنت ديباجة الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة عهدا أخذته شعوب الدول الأعضاء على نفسها وتعهدت بتحقيقه. وهو يلخص الدوافع التي حدت بالدول الأعضاء إلى تكوين المنظمة العالمية[3].

* كل الدول المغاربية كانت مستعمرات فرنسية إلا ليبيا مستعمرة ايطالية، وقد عملت الحركات الوطنية في هذه الدول على طرح قضيتها على مستوى الجمعية العامة الأممية لكسب التأييد الدولي.

(1) محمد المجذوب، **التنظيم الدولي. النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، ط8، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص349.

** لقد كان للرئيس الجزائري الراحل **هواري بومدين** دورا فعالا في طرح انشغالات الدول النامية على مستوى الجمعية العامة الأممية (قضية التنمية، أسعار المواد الأولية، تحويل التكنولوجيا..الخ).

*** روسيا والصين بحكم مصالحها الخاصة، والدول النامية غير الدائمة بسبب عدم وحدتها، لا يمكنها أن تعارض فعليا إرادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا.

(2) Robert CHARVIN, **Les Tiers Mondes, du Sud aux Suds, panorama critiques**, Paris : Publisud, 2013, p129.

(3) محمد المجذوب، **مرجع سابق الذكر**، ص191.

نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق على أن المقصد الأول للمنظمة هو حفظ السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ المنظمة التدابير الجماعية الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع كل عمل عدواني أو غيره من الأعمال المخلة بالسلام، وتحقق بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، الترتيب أو التسوية للمنازعات أو الأوضاع الدولية، الكفيلة بأن تؤدي إلى الإخلال بالسلم(1).

من هنا يظهر أن مجلس الآمن قد أصبح في قطيعة مع المقصد الأساسي لوجود المنظمة الدولية، وأصبح أداة لمنح الشرعية لإرادة القوى الغربية في التدخل.

ومن أجل السماح بهذا التدخل نجد أن مجلس الأمن يستخدم الفصل السابع* من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا بإدراج قضايا داخلية للدول تهدد مصالحها ضمن "تهديدات الأمن والسلم الدوليين". إن هذه السلطة التقديرية حول "تهديد" السلم الدولي يسمح لمجلس الأمن باتخاذ تدابير وإجراءات ردعية غير عسكرية (كفرض العزلة بقطع العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية)، أو العسكرية.

وفي هذا الصد نجد أن إحدى الدول المغاربية وهي ليبيا قد شكلت محور انشغالات مجلس الأمن منذ ثمانينات القرن الماضي، وكان ذلك على اثر حادثة لوكربي: ففي 21 ديسمبر 1988 انفجرت في المجال الجوي للملكة المتحدة طائرة "بان أمريكان" وتحطمت فوق قرية لوكربي في اسكتلندا، وأودى الحادث بحياة 170 من جنسيات مختلفة. ولقد تمت إدانة موظفين ليبيين بتورطهم بالحادث مع التأكيد على مسؤولية ليبيا في هذا الحادث. وفي 31 مارس 1992 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 748 بأغلبية 10 أصوات وامتناع 5 أعضاء عن التصويت ويعبر عن وجوب إذعان ليبيا لطلبات الدول الثلاث (الولايات المتحدة

الأمريكية وفرنسا وبريطانيا) وبطريقة فورية، كما يفرض عقوبات على ليبيا وهي منع الطيران من وإليها ويحظر عليها الأسلحة ويطالبها بتخفيض حجم البعثات الدبلوماسية في الخارج.

---

(1) محمد المجذوب، **مرجع سابق الذكر**، ص192.

* وليس الفصل السادس الذي يوصي بإجراءات التسوية مابين الدول.

تضمن القرار رقم 1973 الصادر في 17 مارس 2011 عن مجلس الأمن، في خصوص ليبيا، مراقبة المجال الجوي لليبيا من أجل ضمان "حماية السكان المدنيين" المهددين من طرف طيران نظام القذافي. غير أن هذا القرار قد فتح المجال أمام حرب فعلية بقيادة فرنسا (وبدرجات متفاوتة من طرف بريطانيا، الولايات المتحدة، ايطاليا، قطر،..الخ) ارتفعت حدتها بالنظر إلى مقاومة النظام في طرابلس، حيث أصبحت هناك غارات يومية على العاصمة طرابلس[1].

وينخرط المغرب العربي كذلك في نظام الأمم المتحدة من خلال تواجد ملف الصحراء الغربية على مستوى هذه المنظمة الدولية.

قد كانت منظمة الوحدة الإفريقية هي الهيئة التي بادرت إلى إيجاد حل تصالحي في الصحراء* منذ اشتعال الحرب، وخاصة في مؤتمرها التاسع عشر المنعقد بأديس أبابا عام 1983.

لكن انسحاب المغرب عام 1984 من المنظمة –عندما اعترفت بـ"الجمهورية العربية الصحراوية" عضوا فيها– حال دون وصول مساعي المنظمة الإفريقية إلى أي حل، وحينئذ حلت منظمة الأمم المتحدة محل المنظمة الأفريقية. فقد شهدت سنة 1988 انتقال عملية حل النزاع الصحراوي من المنظمة الإفريقية إلى الأمم المتحدة التي كانت –حتى ذلك التاريخ– تكتفي بإصدار توصيات تدعو لحل سياسي عادل للقضية، ارتكازا على القرار 1514 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر 1968 والداعي للقضاء على كافة أشكال الاستعمار.

وهكذا بدأت الأمم المتحدة سلسلة من الإجراءات نتجت عنها عدة "اقتراحات تسوية" لحل الأزمة، هي:

1 – تنظيم الاستفتاء الذي نصت عليه خطة تسوية 1988 ولو من دون اتفاق الجانبين، ويؤول في النهاية إلى خيارين إما الانضمام للمغرب وإما الاستقلال عنه.

---

(1) Robert CHARVIN, **Les Tiers Mondes, du Sud aux Suds, panorama critiques**, op.cit., p133.

* حول قضية الصحراء الغربية انظر الفصل السادس والأخير.

2– تقسيم الصحراء.

3– الحل الثالث المعروف باتفاق الإطار العام.

4– الحل الوسط الأممي.

ورغم تعثر الوصول إلى اتفاق على أي من هذه المقترحات، فإن بعثة الأمم المتحدة للصحراء الغربية ما زالت قائمة، وقد تعاقب على قيادتها مجموعة من الدبلوماسيين الدوليين عُرفوا بـ"المبعوثون الأمميون للصحراء الغربية"، لكنها لم تستطع إنجاز أكثر من تنظيم جولات مفاوضات بين طرفي الأزمة، وهو ما جعل الأمم المتحدة تهدد بإلغاء عمل هذه البعثة التي قالت إنها كلفت خزانتها مليارات دولار دون جدوى[1].

المطلب الأول: المغرب العربي ومؤسسات بروتن وودز Bretton Woods

تشكل مسألة اندماج اقتصاديات الدول المغاربية في الاقتصاد العالمي أحد المسائل الهامة التي فرضت على هذه الدول انتهاج سياسات معينة تراوحت بين التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها وتكييفها مع المتطلبات الاقتصادية العالمية، وبين تحرير وفتح أسواقها أمام المنتجات العالمية.

لقد طرأت تغيرات كبيرة على **النظام النقدي والمالي الدولي** في العقود السبعة الماضية إلا أن مؤسساته مازالت قائمة واستطاعت التكيف مع هذه التغيرات.

تأسست هذه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية غداة الحرب العالمية الثانية، في إطار العلاقات الدولية، بفصل السياسي عن الاقتصادي. وتعتبر كل الدول المغاربية عضوا في مؤسسات بروتن وودس ولقد لجأت إلى التمويل من طرف هذه المؤسسات، لهذا فهي خضعت إلى **المشروطية** المفروضة من طرف هذه المؤسسات للحصول على التمويل.

1. صندوق النقد الدولي

تمثل الهدف من إنشاءه في تثبيت الأوضاع النقدية في تطلع إلى اقتصاد مفتوح عالمي في ظل غياب قاعدة الذهب، التي كانت قد قامت بهذه الوظيفة حتى الحرب العالمية الأولى.

(1) قضية الصحراء الغربية، موسوعة الجزيرة، في:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/11/2

أما الهدف المعلن من إحداث الصندوق هو تشجيع التعاون النقدي الدولي، والعمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية والوصول إلى نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات، والعمل على ثبات أسعار تبادل العملات بين الدول الأعضاء.

كان التحدي الذي واجه خبراء النقد والمالية عام 1944 هو استحداث نظام يتيح للبلدان تصحيح اختلالاتها الخارجية دون اللجوء إلى التخفيضات التنافسية في سعر الصرف المثبطة لذاتها والسياسات التجارية التقييدية التي كانت تستخدم خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين. فقد كان من اللازم توزيع أعباء التصحيح على نحو عادل بين بلدان الفائض وبلدان العجز، وتوفير سيولة عالمية كافية بهدف تعزيز نمو التجارة والدخول على مستوى العالم . واستنادا إلى جهود تمهيدية ضخمة (قام بأغلبها جون **مينارد كينز** من الخزانة البريطانية **وهاري ديكستر وايت** من الخزانة الأمريكية)، أنجزت الوفود خطوة استثنائية حيث استطاعت الاتفاق على النظام النقدي في فترة ما بعد الحرب خلال ثلاثة أسابيع فقط[1].

وكانت الركيزة الأساسية التي قام عليها النظام الجديد (في مرحلة مابعد الحرب العالمي الثانية) – الذي أطلق عليه اسم نظام بريتون وودز– وضع أسعار تعادل ثابتة ولكن قابلة للتعديل لمختلف العملات مقابل الدولار الأمريكي الذي تحددت قيمته بالذهب.

وتم إنشاء صندوق النقد الدولي للمساعدة في إدارة هذا النظام. وكانت اتفاقية تأسيس الصندوق، التي تم التفاوض بشأنها خلال المؤتمر (حيث قدمت بلدان عديدة مشاركات قيمة)، انعكاسا واضحا للقوى التفاوضية النسبية لأهم البلدان الأعضاء* في الصندوق.

(1) أتيش ريكس غوش،" في مركز الصدارة"، في: **مجلة التنمية والتمويل**، صندوق النقد الدولي: نيويورك، سبتمبر 2014، ص50.

* يصل رأسمال صندوق النقد الدولي في الوقت الحالي إلى 300 مليار دولار، أما عن توزيع التصويت على مستوى هذه المؤسسة فهو كالتالي: 17% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من 34% بالنسبة للمحافظين الدائمين أو المنتخبين من طرف الاتحاد

الأوروبي (دون أن يكون هناك «فكر أوروبي مشترك» في هذا المجال)، أكثر من 6% لليابان، بهذا يظهر بوضوح أن الدول المتطورة تسيطر بصفة كلية على سياسة صندوق النقد الدولي، انظر:

(1) Jacques FONTANEL, **Géoéconomie de la globalisation,** op.cit., p.176.

وفي منتصف ستينات القرن الماضي، بدأت الضغوط تواجه نظام بروتون وودز بسبب حالات العجز المستمرة في ميزان المدفوعات الأمريكي والتي تحول على إثرها نقص الدولار في أعقاب الحرب إلى تخمة دولارات. وفي ظل تثبيت قيمة الدولار مقابل الذهب، كانت المشكلة الرئيسية من منظور الولايات المتحدة تكمن في وضع بلدان الفائض على مسار التصحيح (ألمانيا واليابان أساسا، في ذلك الوقت). وبالنسبة لبقية العالم، كانت الأزمة تكمن في أن العجز الأمريكي هو مصدر السيولة النظامية، ولكن تزايد حجم الدولارات في خزائن البنوك المركزية الأجنبية أدى إلى زعزعة الثقة في قدرة الولايات المتحدة على توفير غطاء من الذهب لهذه الدولارات. وكان الحل الذي جاء به صندوق النقد الدولي هو **حقوق السحب الخاصة*** . وهي أصول احتياطية صورية من شأنها توفير السيولة دون الحاجة إلى عجز مقابل في بلدان عملات الاحتياطي. ولكن هذا الحل كان غير كاف وجاء متأخرا جدا. وهكذا **انهار نظام بريتون وودز** رغم ما تم اتخاذه من تدابير يائسة لترقيع النظام من خلال خطوط تبادل النقد الأجنبي بين البنوك المركزية في ستينات القرن الماضي ومحاولة يائسة أخيرة لإعادة مواءمة أسعار العملات بموجب اتفاقية سميثسونيان في عام 1971 بعدما علقت الولايات المتحدة تحويل احتياطيات الدولار إلى ذهب. وفي ظل الاضطرابات الحادة الناتجة عن صدمات أسعار النفط في أواخر عامي 1973 و 1974 ، كان من المستحيل إعادة تثبيت أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل بعضها البعض. وواجه صندوق النقد الدولي أزمة وجودية إثر انهيار نظام بريتون وودز .وظهرت تساؤلات غير مستغربة حول أهمية منظمة كان الغرض من وجودها إدارة نظام لم يعد موجودا بين ليلة وضحاها[1].

---

(1) أتيش ريكس غوش،" في مركز الصدارة"، في: **مجلة التنمية والتمويل**، صندوق النقد الدولي: نيويورك، سبتمبر 2014، ص51.

*يقدم الصندوق للدول الأعضاء التي تتعرض لعجز مؤقت في موازين مدفوعاتها، قروضا في حدود الشريحة الذهبية لحصتها في الصندوق دون شروط طالما أن السحب المطلوب لا يتجاوز هذه الشريحة، أما إذا أرادت دولة ما من الدول الأعضاء أن تسحب من الصندوق ما يتجاوز شريحتها، فان عليها أن تبرز طلبها، وأن تتعاون مع الصندوق لتطبيق سياسات اقتصادية ونقدية ومالية معينة يراها الصندوق لازمة للقضاء على العجز بميزان المدفوعات.

ولكن دور الصندوق في إقراض البلدان التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها جعله جزءا ضروريا من النظام النقدي الدولي، لاسيما بعد صدمات أسعار النفط*. ولقد توصل صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي، والجهات المختصة في الدوائر الرأسمالية العالمية إلى وضع برنامج ثابت (يتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية)، يقدم إلى جميع الدول دون مراعاة لظروف أي دولة، وتندرج التوصيات (الإلزامية) للصندوق ضمن المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: إجراءات خاصة بالقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، وتشمل بصورة أساسية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وإلغاء الرقابة على الصرف الخارجي، وتحرير الاستيراد من جميع القيود وخصوصا بالنسبة للقطاع الخاص، وإلغاء الاتفاقات التجارية الثنائية وإقامة سوق تجارية للنقد.

المحور الثاني: إجراءات تتعلق بتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتشمل مجموعة من السياسات الهادفة إلى تخفيض الإنفاق العام (بشقيه التجاري والاستثماري) وزيادة الموارد الضريبية (غير المباشرة) وإلغاء الدعم الحكومي لأسعار السلع الأساسية.

المحور الثالث: وهو يتعلق بالسياسة النقدية، ويهدف إلى الحد من نمو عرض النقود، وتنمية السوق النقدي والمالي، ويشتمل على تعويم أسعار الفائدة، ووضع حدود للائتمان البنكي وتطوير البورصات والأسواق المالية، وتكوين احتياطي لسداد الديون[1].

2. البنك الدولي

البنك الدولي هو المؤسسة الثانية التي انبثقت عن مؤتمر بريتون وودز عام 1944. وتوجد إلى جانبه مؤسسات مالية دولية أخرى هي: بنك التسويات المالية، ومؤسسة التمويل الدولية، ووكالة التنمية الدولية. وقد صاغ البنك الدولي سياسته وبرامجه وتوصياته، في ضوء المبادئ التي وضعها تقرير بيرسون حول التنمية والاستثمارات الأجنبية وفي ضوء سياسة صندوق النقد الدولي، لتشكل معا التحرك المشترك للرأسمالية

---

* في التقرير السنوي للبنك الدولي 2016، تعتبر **الجزائر** المرشحة الأولى من بين الدول العربية للاقتراض من المؤسسات النقدية والمالية الدولية.

(1) منير الحمش، **المرجع السابق**، ص.123.

العالمية، من أجل إعادة صياغة إستراتيجية تعاملها مع الدول النامية ، ولتكون أساسا لمناهج التكيف وسياسات الإصلاح الاقتصادي بحيث تحمل في جوهرها وطابعها العام أفكار المدرسة النقدية النيوكلاسيكية، وهي المدرسة المضادة للفلسفة الكينزية، وهذه المدرسة هي التي قادت الهجوم ضد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ونادت بالدعوة إلى حرية السوق والليبرالية الاقتصادية، وجاءت المبادئ والسياسات (المقدمة إلى الدول النامية على هيئة نصائح) متضمنة ما يلي:

1 . حرية التجارة والاعتماد على قوى السوق والمنافسة.

2 . تشجيع السياسات المتجهة للتصدير.

3 . التخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية.

4 . تنمية وتشجيع القطاع المحلي والأجنبي.

5 . إلغاء الدعم الحكومي للأسعار وتخفيض عجز الموازنة.

6 . التخلص من القطاع العام عن طريق ما يدعى بالخوصصة.

وهي تهدف في النهاية إلى تحقيق ما يلي[1]:

- تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد وفي تنميته.
- انفتاح الأسواق وإعطاءها الأولوية في تسيير الاقتصاد، وإطلاق حرية المبادلات التجارية.
- اعتبار الرأسمالية المحلية ركيزة العمل الاقتصادي والتنموي وإفساح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.
- انفتاح الأسواق وإعطاءها الأولوية في تسيير الاقتصاد، وإطلاق حرية المبادلات التجارية.
- اعتبار الرأسمالية المحلية ركيزة العمل الاقتصادي والتنموي وإفساح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.
- دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ويتم التنسيق بصفة كاملة بين الصندوق والبنك الدوليين، فالدول المحتاجة إلى خدمات البنك، يجب أن تقوم بجدولة ديونها، وليحقق لها نادي باريس ذلك عليها أن

(1) منير الحمش، **المرجع السابق**، ص.123-124.

تأتي بشهادة حسن سلوك من الصندوق الدولي الذي يربط ذلك بتنفيذ برنامجه الإصلاحي في محاوره الثلاثة التي سبق الإشارة إليها.

إضافة إلى ذلك، ووفقا لمتطلبات الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في **وفاق واشنطن*** فان هناك شروطا سياسية لابد من التقيد بها. ولهذا فقد استبعدت، دائما، الدول ذات النهج الوطني المناهض للاستعمار والتبعية، من الاستفادة من برامج البنك الدولي ومؤسسته.

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ بداية الثمانينات قد سارعت في أزمة الميزانية والمالية (مع الإشارة إلى إن أزمة الاقتصاديات المغاربية لاسيما الجزائرية لا تقتصر على الأزمة المالية، فارتفاع سعر المحروقات، لتصل احتياطات الصرف الجزائرية إلى أكثر من 33 مليار دولار لم تمكن الجزائر من تجاوز مشاكلها. فالأزمة الاقتصادية الجزائرية، وعلى الأرجح أزمة المجتمع بكامله، هي قبل كل شيء أزمة نظامية تحتاج إلى مقاطعة جذرية مع طرق التسيير والإدارة البيروقراطية)[1] في الدول المغاربية :

• انخفاض أسعار النفط** أدى إلى انخفاض مداخيل صادرات الجزائر، وتونس وليبيا التي كان عليها أن تواجه تلك الأزمة بالإضافة إلى ذلك الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض عليها منذ 1992.

---

* توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق تضمن مجموعة من السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومقر هذه الأطراف الثلاثة واشنطن ولذا سمي هذا الاتفاق بتوافق واشنطن، وينصب الهدف العام لهذا الاتفاق في تحقيق مشروع السوق الحرة العالمية. ويقوم هذا التوافق على مبدأين: الأول: حكومة الحد الأدنى.

الثاني: الأسواق الحرة.مما يتطلب التثبيت التجاري بغرض السيطرة على التضخم، وعدم الحرص الزائد على خفض البطالة، وتجنب العمالة الكاملة، وإحلال الواردات، وعدم وجود معدلات شديدة الارتفاع للادخار، وتيسير الخوصصة ودعم حرية الأسواق، وغيرها من إجراءات تهدف إلى رفع يد الحكومة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وأن يقتصر دورها على الأدوار الرئيسية مثل: الأمن الداخلي والخارجي والعلاقات الخارجية والقضاء، أي تقليص حجم الحكومة بحيث يصبح اصغر ما يمكن، (انظر: منير الحمش، **المرجع السابق**، ص. 121،

(Jacques FONTANEL, **Géoéconomie de la globalisation,** op.cit., pp.171-172 و

(1) انظر: Nordine GRIM, **L'Economie Algérienne Otage de la Politique**, Alger : Editions CASBAH, 2004, p.21.

** وتتعرض الجزائر لنفس الأزمة في الفترة الحالية بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالتالي هي مرشحة للاستدانة من جديد من المؤسسات المالية الدولية.

• انخفاض أسعار الفوسفات وتقلص الأسواق التقليدية للصادرات الزراعية والمنتجات الصناعية قد أدى إلى انخفاض عائدات كل من المغرب وتونس.

• انخفاض أسعار الحديد، بسبب الأزمة الصناعية التي عرفتها الدول الصناعية، قد مست موريتانيا التي كانت ولفترة طويلة المصدر الوحيد.

فلقد أدى ذلك إلى نقص موارد تمويل الواردات من المنتجات الصناعية (آلات، منتجات نهائية ونصف نهائية، أدوات، وسائل النقل،..) الضرورية لعمل القطاعات الإنتاجية، والتي أصبحت تشكل صعوبة كبيرة، نفس الشيء بالنسبة لفاتورة المواد الغذائية والمواد ذات الأهمية الحيوية (الأدوية، الأجهزة الطبية..) التي طالما شكلت عبئا كبيرا في ميزانية الواردات.

فأمام الانخفاض الكبير للموارد المالية** الضرورية لمتابعة مشاريع التنمية التي شرعت فيها الدول المغاربية*** دخلت هذه الأخيرة الواحدة تلوى الأخرى في مفاوضات مع الدائنين والتزمت بالشروع في تبني وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي، فاتحين بذلك المجال لقروض جديدة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي التي حددت إطار السياسات الاقتصادية الجديدة. ولقد تطرقنا إلى فحوى هذا التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال الفصل السابق.

على سبيل المقارنة نجد أن الدول في آسيا قد عرفت منذ 1990 إصلاحات أنظمة الحاكمية الوطنية حيث أصبحت تشكل رهانا كبيرا بالنسبة لهذه الدول. وفي هذا الإطار يؤكد Clay WESCOTT أحد أبرز المتخصصين في أنظمة الحاكمية في منطقة آسيا-الهادي، انه أقيم في هذه المنطقة تقاسم للأدوار مابين مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وقد أدت أدوارها بفاعلية. من جهة فإن الحكومات قد بلورت مشاريع وبرامج للتحديث في مجال التسيير العمومي، ومن جهة أخرى فان المؤسسات الأممية تواصل عملها مع الحكومات عن طريق بذل مجهودات للتحسيس في

** إن الأزمة الاقتصادية تتزايد حدتها مع **مشكلة المديونية** التي تعاني منها الدول المغاربية.

*** يتعلق الأمر هنا بالدول المغاربية الأربعة: الجزائر تونس والمغرب و موريتانيا، على اعتبار أن ليبيا غير معنية ببرامج التصحيح الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية. هذه العمليات تؤدي بالفواعل إلى إرساء معايير جديدة للحاكمية مغمورة بقيم محلية ووطنية وإقليمية ولكن أيضا متأثرة بمعايير دولية[1].

المطلب الثاني : الدول المغاربية ومنظمة التجارة العالمية

تعمل الدول المغاربية بهدف مزدوج لإنجاح اندماجها في الدوائر الاقتصادية الدولية، فبالتوازي مع التزامها الحيوي في النقاش والمشروع الأورو- مغاربي، فهي ترتبط كذلك بمسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. حيث أدركت الدول المغاربية، بالنظر إلى اتساع عضوية المنظمة العالمية للتجارة التي تغطي أكثر من 90% من إجمالي التجارة العالمية، أن استمرار هذه الدول خارج نظام المنظمة لن يحول دون تأثرها بالسلبيات التي قد يتمخض عنها هذا النظام، بينما لن تتاح لها الاستفادة من الايجابيات إلا من خلال الانضمام إلى المنظمة.

وإذا أردنا معرفة علاقة الدول المغاربية بالإطار متعدد الأطراف (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية –GATT– ، ثم منظمة التجارة العالمية)، نجد أن ثلاثة دول مغاربية تتمتع بصفة العضوية في منظمة التجارة العالمية: المغرب منذ 1جانفي 1995، موريتانيا منذ 31 ماي 1995، تونس منذ 29 مارس 1995، في حين تتمتع كل من الجزائر* وليبيا بصفة مراقب في المنظمة على أن تخوض الدول التي تملك هذه الصفة في سلسلة من المفاوضات لتتمكن من الانضمام إلى المنظمة[1].

(1) Bachir MAZOUZ , « Les institutions internationales et le renouveau administratif des états de l'UMA : Entre universalité des valeurs et spécificités nationales des pratiques de gouvernance », in : **idara (revue de l'école nationale d'Administration),** v.17, n°33 , Alger, 2007, p14.

* بصفة عامة فان مسار مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يتم في إطار الإجراءات المؤسسة. مسار المفاوضات تقدم بشكل ملحوظ ، لاسيما بعد تقديم مذكرة حول النظام الاقتصادي الجزائري، خاصة حول نظام التجارة الخارجية الجزائرية، والتزمت الجزائر بالإجابة على حوالي 344 سؤال مقدم من طرف الدول الأعضاء في المنظمة حول تجارة السلع، المنتجات الزراعية والخدمات. فرغم أن عملية التحرير التجاري في الجزائر قد أصبحت حقيقة وضرورة في نفس الوقت، إلا أنها تبقى معقدة بالنظر إلى الطبيعة الخاصة السياسية والاقتصادية للجزائر وكذا ضعف التنظيم الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل انظر : Hassan SQALLI, ***«Accession de l'Algérie à l'OMC et négociation d'un accord d'association avec l'Union européenne : intégration à l'économie*** mondiale», in *:* **MUTATIONS,** N° 22, décembre 1997, Alger, 1997, p.15-17 ; Mouloud, HEDIR **L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC**, Alger : ANEP, 2003 ; A. AOUIDEF, ***Intégration à l'économie mondial***, in : **MUTATIONS**, Alger, n°22, décembre 1997.

(1) Liste des Membres et Observateurs, in : **http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm**, consulté le 27/11/2006.

وانضمام الدول المغاربية إلى منظمة التجارة العالمية يعني التزامها بما يلي:

2. الامتثال بمبدأ التنافس الكامل في المعاملات التجارية ويعني ذلك الإلغاء التدريجي لكل أوجه الدعم الحكومي للإنتاج السلعي والخدمي والتصدير والتوريد والقروض.

3. اعتماد مبدأ تحرير التبادل التجاري- وتدريجيا- من القيود الجمركية وغير الجمركي بأصنافها[1].

فالالتزام بهذه المبادئ التي أقرها «وفاق واشنطن» والتي تحكم النظام الرأسمالي يعني خضوع الاقتصاديات المغاربية إلى التحديات الناتجة عن تحرير تجارتها الخارجية على نطاق واسع، هذه المبادئ التي تتضمن مساواة في التعامل في وقت أن فوارق التنمية الاقتصادية والاجتماعية شاسعة بين دول العالم لاسيما بين دول الثالوث الاقتصادي وباقي دول العالم.

فإذا أرادت الدول المغاربية أن تكسب من عملية العولمة التي تميز الاقتصاد العالمي عليها بإنجاح سلسلة الإصلاحات الداخلية ذات البعد الاستراتيجي بالموازاة مع تطور ميكانيزمات التعاون الدولية[2].

---

(1) Jacques FONTANEL, **Géoéconomie de la globalisation**, op.cit., p.184-186.

(2) Hassan SQALLI, «Accession de l'Algérie à l'OMC et négociation d'un accord d'association avec l'Union européenne : intégration à l'économie mondiale», op.cit., p.16.

المبحث الثالث: العلاقات المغاربية –الأوروبية

لقد تطورت وتعقدت العلاقات الأوروبية- المغاربية* مع الشراكة الأورو – مغاربية (مشروع برشلونة) والاتحاد من أجل المتوسط (منذ 2008)، واتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية وسياسة الجوار الأوروبي.

الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة المغرب العربي عنصرا هاما، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا ، والبعد شرق أوسطي شرقا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا، حيث تعتبر المنطقة المغاربية محور تقاطع قارتين (إفريقيا، وأوربا). كما يمكننا أن نتحدث عن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بربطها بأهمية البحر الأبيض المتوسط، باعتباره يمثل من وجهة نظر جيواستراتيجية ما يلي :

1. يشكل بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا، الشيء الذي يزيد من أهميته، والأكثر من ذلك، فإنه يشكل جسرا بين المنطقتين، الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط ، والثانية برية تتمثل في حزام الساحل مرورا بالأطلس نحو البحر الأحمر، وهو حزام يضم موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والسودان[1].

* لقد بدأ الحوار الأوروبي–العربي منذ 1973 في ظل الأزمة النفطية الأولى، وأرادت منه أوروبا الحفاظ على مصالحها المادية لاسيما الطاقوية، في حين طمحت الدول العربية إلى توسيع الحوار ليشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذا وقد عرف الحوار انفتاح ما بين 1975و1981، قبل أن يعرف انسدادا ما بين 1981 و1988 وينغلق تماما مع حرب الخليج عام 1991، والانتفاضة الفلسطينية الأولى. أنظر:

Ahmed MOATASSIME, **Langages du Maghreb face aux enjeux culturels euro-méditerranéens**, Paris : l'Harmattan, 2010, pp.42-43.

(1) Hatem Bensalem, "Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen", In : **Etudes Internationales**, N°40, Mars 1991, P26.

2. تتضح الأهمية الجيواستراتيجية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منظمة حلف شمال الأطلسي، وهذا يعني أن كل ما يحدث في منطقة شمال إفريقيا من عدم استقرار أو توترات أخرى، يمكن أن يكون له انعكاسات وتأثير على الأمن بالنسبة لدول حلف الشمال الأطلسي، كما يجب أن لا ننسى أنه يجاور جزر وأرخبيل الكناري التي تلعب دورا هاما في سياسات الدفاع للحلف.

3. إن الموقع المتميز للمنطقة شمالا على امتداد 2100 كم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية، فالمغرب يحتل موقع"الحارس" على مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط، بينما تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كم) في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية.

4. يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، حيث أن 65 %من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، بينما يعبر هذه المياه 15 %من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية[1] .

بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت دول المغرب العربي منطقة للتنافس الذي تخوضه أوروبا مع الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص[2]. لهذا طرحت العديد من مشاريع الشراكة والتعاون في المنطقة.

المطلب الأول: الشراكة الأورو- مغاربية

لقد بادر الاتحاد الأوروبي بطرح مشروعه عن طريق الشراكة الثنائية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تضم: مصر تونس الجزائر المغرب لبنان سوريا السلطة الفلسطينية تركيا إسرائيل مالطا وقبرص، هذا المشروع يبرز رغبة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس قوي وفعال للولايات المتحدة

---

(1) Hatem Bensalem, **op.cit**., p.26.

(2) أنظر: Marc Bonnefous, "Réflexion sur une politique Arabe", **Revue Défense Nationale**, Aout/Septembre 1998, P47.

الأمريكية التي استحوذت بالشرق الأدنى والأوسط والأقصى. ويشكل في نفس الوقت من الناحية الاقتصادية والمالية والتجارية أبرز المشاريع التي ستؤطر العلاقات الإقليمية في منطقة البحر المتوسط.

فيصبح من صالح الدول المغاربية الارتباط بدول الاتحاد الأوروبي بواسطة اتفاقيات شراكة تستند في ذلك على قواعد مؤتمر برشلونة ما بين الفترة 28/27 نوفمبر 1995 والذي حدد بيانه أسس التعاون والمشاركة على المستويات التالية:

- الشراكة في السياسة والأمن (إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار).
- الشراكة في الاقتصاد والمال (إقامة منطقة مشتركة مزدهرة اقتصاديا).
- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال التقارب بين الشعوب[1].

بهذا فان **السياسة المتوسطية المجددة** التي تضمنها مشروع برشلونة تتميز **بالشمولية**، باشتمالها على المحورين السياسي- الأمني، والمحور الاجتماعي، الثقافي والإنساني. وكذا تتميز بمبدأ **الشراكة**، والذي يتضمن، **ليس مساواة الشركاء**، ولكن ضرورة الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل[2].

ولقد تسابقت الدول المغاربية (تونس، المغرب والجزائر) لتوقيع اتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي، في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تزايد الاختلالات وتطور الأزمات، وفي بيئة دولية تحكمها العولمة الاقتصادية التي تتزايد فيها المنافسة، الأمر الذي اضعف الاقتصاديات المغاربية وأضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها على ضمان مكاسبها بتلك الاتفاقيات مما جعلها غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة التي تتحرك كتكتلة مندمجة في وحدة اقتصادية، معززة بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة[2].

(1) El Hadi MAKBOUL, "Partenariat Union Européenne –Algérie. Quelles perspectives de développement ?" In : **Séminaire international L'Accord d'association et les perspectives de coopération entre l'Algérie et l'Union européenne**. Co-organisé par la Fondation Konrad Adenauer et le CENEAP, Alger, 18-19 mars 2002.

(2) BOUZIDI Nachida, ***Les enjeux économiques de l'Accord d'Association Algérie- Union Européenne***, **op.cit.**, p.76.

وحتى ترقى علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية إلى شكلها المنظم فقد تم التوصل إلى اتفاقيات ثنائية للشراكة في إطار المشروع الأورو- متوسطي بين الاتحاد الأوروبي وتونس في عام 1995 لتدخل ضمن مرحلة التطبيق في مارس 1998 ومع المغرب في فبراير 1996 لتدخل حيز النفاذ في مارس 2000 ومع الجزائر في أفريل 2002.

تشكل الميادين الاقتصادية جوهر الشراكة بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي اشتملت على المجالات التالية:

1. مجال تحرير المبادلات السلعية: إن إقامة منطقة تبادل حر خلال فترة مدتها 12 سنة من تاريخ التوقيع على الاتفاقيات يتم من خلال رفع كافة القيود على حركة المنتوجات الصناعية بما فيها حقوق جمركية ورسوم مماثلة لها على الفور بالنسبة لمجموعة محددة من السلع الصناعية، وبشكل تدريجي بواقع 10 إلى 20 % من التخفيض السنوي خلال فترة 7 إلى 12 سنة بالنسبة لأصناف أخرى من المنتوجات الصناعية.

أما بالنسبة لمنتجات الزراعة والصيد البحري والمنتجات التحويلية الزراعية فيتم وضع معايير محددة لتحريرها تلتزم بها جميع الأطراف وتضمن تحقيق مصالحها من خلالها، بحيث يكون التحرير تدريجيا ولا يسري إلا بعد حوالي خمس سنوات من سريان الاتفاقيات مع الأطراف الموقعة عليها(1).

2. مجال تحرير تجارة الخدمات: حيث يقوم جميع الأطراف باتخاذ الإجراءات التحفيزية اللازمة المتعلقة بالخدمات عبر الحدود، والتواجد التجاري والنقل، والوجود المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

3. مجال تسوية المدفوعات وتحرير حركة رؤوس الأموال والمنافسة: لقد أكدت كل الاتفاقيات على الإلغاء الفوري لكافة القيود على حركة رؤوس الأموال بمجرد الشروع في تطبيق اتفاقيات الشراكة، وتسوية جميع المدفوعات بعملة حرة قابلة للتحويل وإزالة

(1) صالح صالحي، ***التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي***، **المرجع السابق**،2003، ص.26

العوائق المؤسسية والإجرائية التي تضر بمناخ المنافسة في المبادلات بالفضاء الأورو مغاربي.

4. مجال ترقية التعاون الاقتصادي في ميادين كثيرة ومتنوعة: منها التعاون الجهوي والتعاون العلمي والتقني والتكنولوجي، وحماية البيئة والتنمية الصناعية، وحماية الاستثمارات الأجنبية، وتقريب القوانين والتشريعات، والتعاون في مجال الخدمات المالية والزراعية والصيد البحري والنقل، والإعلام والاتصال، والطاقة والمناجم، والسياحة والصناعات التقليدية والتعاون الجمركي والإحصائيات، وحماية المستهلكين ..الخ

إضافة إلى مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي سواء تلك المتعلقة بالعمالة المهاجرة، أو الحوار المتعلق بالميادين الاجتماعية مثل شروط الحياة وظروف العمل والهجرة

غير الشرعية وإعادة توطينها في بلدانها، وأنظمة المحاسبة الاجتماعية والصحية وترقية دور المرأة وتخطيط الأسرة وتحسين شروط الحياة في المناطق المحرومة وتنمية قطاع السكن الاجتماعي وترقية واحترام حقوق الإنسان، والتكوين المهني...وتنظيم التظاهرات الثقافية والترجمة، وتكوين الإطارات العاملة في ميادين الثقافة وتحسين نظام التعليم والتكوين..الخ

وأخيرا التعاون في مجال قطاع العدالة والشؤون الداخلية ومنها مقومة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، والعنصرية والمخدرات، والإرهاب والرشوة والفساد..الخ [1]

والواقع أن الفضاء الاقتصادي الأورو- متوسطي يخضع لعدة عوامل بالرغم من التجسيد النظري لهذه الشراكات الثنائية. فالفارق في مستوى التنمية بين شمال البحر المتوسط وجنوبه واسع جدا[2].

---

(1) صالح صالحي، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "، المرجع السابق، ص ص 28-29.

(2) أنظر في هذا الشأن:

Sarah Bochud, **Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région ?** Fribourg, le 26 novembre 2008. et

KHERBACHI Hamid, OUCHICHI Mourad et OUKACI Kamel « ANALYSESYNTHETIQUE ET CRITIQUE DU PARTENARIAT EURO-MAGHREBIN », in : **Revue des Sciences Économiques et de Gestion**, 2005, pp.29-30.

إن النظر إلى المضمون الاجتماعي والاقتصادي الذي تطبق فيه هذه الاتفاقيات يبين ما يلي:

- عمق فوارق مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية ما بين دول شمال وجنوب المتوسط[1]، بعبارة أخرى نلاحظ ضعف التقارب الاقتصادي ما بين مستويات التنمية.

لقد عرفت الفوارق ما بين مستويات المعيشة ما بين الدول المتوسطية في الجنوب والدول المتوسطية في الشمال في الثلاثين سنة الماضية تطورات جد مختلفة. فالناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي لعام 2014) هو حوالي 28 مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبا الشرقية والوسطى، و50 مرة أعلى من دول جنوب المتوسط.

وتشير الأرقام في الوقت الراهن إلى أن الدخل المتوسط حسب كل فرد هو حوالي 10 مرات اكبر في أوروبا منه في الدول المتوسطية الشريكة .

فعندما نقوم بتحليل المعطيات الخاصة بمستويات النمو على مستوى المنطقة المتوسطية ، نلاحظ أن إسرائيل تعرف مستوى عالي من النمو الاقتصادي . أما بالنسبة لبقية دول جنوب وشرق المتوسط، فان التقارب مع أوروبا يبقى بطيئا أو ضعيفا في حالات أخرى (تركيا، تونس، مصر والمغرب)، ويبقى سلبيا للدول التي تخضع لمصدر خارجي واحد ويكون في حالة انخفاض كحالة الريع البترولي للجزائر (مثلما هو الحال في هذه السنوات الأخيرة) والتحويلات بالنسبة للأردن.

***الوزن الاقتصادي لأوروبا**

تحققت أوروبا الاقتصادية ب 28 دولة (وأصبحت 27 بعد انسحاب بريطانيا في 2016)، وذلك منذ خلق العملة الموحدة الأوروبية. وبفضل هذا أصبحت أوروبا قوة اقتصادية كبيرة، بإمكانها منافسة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

بسكان يصل عددهم إلى أكثر من 490 مليون نسمة، ناتج محلي إجمالي يصل سنويا إلى 8000 مليار أورو، وهو ما يعادل تقريبا 22000 أورو للفرد، صادرات

(1) Lucile DAUMAS, **La Méditerranée, zone de prospérité partagée à la lumière du partenariat euro méditerranéen, quel volet social ?** Rabat, juillet 2000.

تعادل 40٪ من الصادرات العالمية، وبهذا تمثل أوروبا 23.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقابل 24.1٪ للولايات المتحدة الأمريكية.

***توسع أوروبا إلى الشرق**

بانهيار جدار برلين، أظهرت أوروبا اهتمامها بدول المعسكر السوفييتي سابقا. ولقد ترجم هذا في البداية بتدفقات مالية معتبرة في اتجاه هذه الدول. فمنذ 1994، كانت هذه التدفقات المالية مرتين أكثر من تلك المخصصة لمجمل دول الضفة الجنوبية للمتوسط، في وقت أن مبادلات أوروبا مع دول أوروبا الشرقية لا تمثل سوى نصف مبادلاتها مع دول جنوب المتوسط، وأن السكان المهاجرين في أوروبا ذوي الأصول المتوسطية تعادل تقريبا ستة مرات المهاجرين القادمين من الدول الشرقية.

ولقد تأكدت هذه الإرادة مع انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي خلال عام 2004، لتصبح أوروبا مشكلة من 25 دولة في هذه الفترة [1]. ليتجاوز عدد سكان هذا الاتحاد 455 مليون نسمة بمساحة تزيد عن 4.3 مليون كلم^2 .

المطلب الثاني: رهانات الشراكة الأورو مغاربية بالنسبة للدول المغاربية:

من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية يمكن استخلاص نوعين من الرهانات :

الرهان الأول الذي يواجه الدول المغاربية يعيدنا إلى عملية العولمة الاقتصادية، وإلى تصور الالتحاق بأوروبا كما تطرحه اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية.

ففي سياق العولمة الاقتصادية، يصبح خطر الانفتاح الإقليمي أقل ضررا من خطورة التهميش والإقصاء بالنسبة للاقتصاديات التي تبقى عاجزة عن التكيف. هذا هو المعنى الحقيقي لعولمة الاقتصاد الرأسمالي، حيث أن النمو الاقتصادي يتم على أسس دولية وليست وطنية. بعبارة أخرى، فان إمكانيات النمو الاقتصادي تمر بالضرورة بالاندماج في المبادلات الدولية، وهذا عن طريق تدويل الاقتصاديات الوطنية[2].

(1) Smail GOUMEZIANE, ***L'Euro- Maghreb entre deux eaux***, in : **www.l'Euro-Maghreb entre deux eaux.htm 25/04/04**.

(2) BOUZIDI Nachida, ***Les enjeux économiques de l'Accord d'Association Algérie- Union Européenne***, **op.cit.**, p. 80

فما تساهم به الشراكة الأورو متوسطية بالنسبة للدول المغاربية هو إمكانية الالتحاق بالفضاء الاقتصادي الأوروبي، هو طريق ووسيلة لتسجيل اقتصادياتها في المبادلات الدولية ومن ثم في العولمة. فعلى الرغم من أن النتائج الآنية مكلفة وغير مؤكدة على المدى المتوسط، تبقى الشراكة الاورو مغاربية فرصة أمام الدول المغاربية بالنظر إلى متطلبات العولمة الاقتصادية.

أما **الرهان الثاني** المترتب على اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية بالنسبة للدول المغاربية، يتعلق بالروابط (العلاقات) التي سوف تنتج عن هذه الاتفاقيات بعد عمليات التحرير التجاري، مابين أسواقها الداخلية والسوق الخارجية. فهو يتعلق بالدرجة الأولى بطبيعة الاندماج الدولي لهذه الاقتصاديات، خصوصا في علاقاتها مع أوروبا، وفي الدرجة الثانية بقدرة اقتصاديات هذه الدول على مواجهة تحديات الانفتاح. بهذا يظهر دور الدولة

الأساسي في إقامة إصلاحات هيكلية ضرورية لمواجهة تحدي المنافسة والسماح بضرورة التطور في هرمية الامتيازات المقارنة[2].

يبقى على الدول المغاربية أن لا تتعامل مع هذه الاتفاقيات كفرصة للاندماج في الاقتصاد العالمي وفقط، ولكن على انه اكبر تحدي تواجهه من أجل إحداث الإصلاحات الهيكلية المناسبة لتحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الثالث: آثار الشراكة الأورو-مغاربية على دول المغرب العرب

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري بالنسبة للدول المغاربية الخمسة سواء تعلق الأمر بوارداتها أو صادراتها، حيث تتراوح حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات المغاربية ما بين 70 و75٪ ، في وقت أن نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي تكاد تكون هامشية: 4.1٪ بالنسبة للصادرات الأوروبية و 4.4٪ بالنسبة لوارداتها (أنظر محتوى التجارة الخارجية للدول المغاربية في الفصل الثالث). وهو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بالاتجاهين المتعاكسين، كما يعكس التوجه الأوروبي الحذر فيما يخص فتح أسواقها للمغرب العربي، كما أن انفتاحها هذا يبقى قائما أساسا في إطار المنطق التجاري. والملاحظ هو عدم حدوث تغيير كبير على هيكل صادرات الدول المغاربية تجاه بلدان الاتحاد الأوروبي بالرغم من التوقيع على اتفاقيات

(1) ibid., p.81.

الشراكة وهذا بسبب عدم قدرة جهازها الإنتاجي على التكيف السريع مع متطلبات هذه الشراكة بينما يلاحظ استقرار في حجم صادرات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المغاربية بسبب إلغاء الحواجز الجمركية* من جهة والحفاظ على مرتبتها التنافسية مع أمريكا من جهة أخرى .

فإذا كانت أوروبا تعتبر الشريك التجاري المهم لدول المغرب العربي فيجب أن ترقى هذه الشراكة إلى مبادئ التعاون بين شركاء غير متوازنين وإلى تقارب عادل يؤدي إلى النهوض باقتصاديات الدول المغاربية نهوضا حقيقيا. وأن المطلوب مغاربيا هو التفادي قدر الإمكان تجسيد نظاما اقتصاديا جديدا يرهن أسواقها لسوق أوروبية عظمى بل الأفضل أن يكون مرتكزا على الجانب المالي والتكنولوجي ليساهم في تنمية المجالات الزراعية والصناعية والسياحية الذي من شأنه أن يشكل تدفقا للتكنولوجيا ويتيح للدول المغاربية

التصنيع محليا وتطوير بنيوي ونوعي لمؤسسات البحث العلمي وتأهيل العمالة للنهوض بالتنمية الشاملة. وإذا كان لأوروبا دور تلعبه في تطوير اقتصاديات الدول المغاربية لتقليص فوارق التنمية وتحسين التعاون والتكامل وتدعيم عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي وفقا لمواد اتفاقيات الشراكة فان على المغاربة توجيه هذا التعاون وفق تصورات بناءة إلى المجالات التالية:

1- الاستثمار والمساعدات المالية:

التشجيع على زيادة حجم الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيه للبنى الأساسية وفي مجالات الزراعة والصناعة والسياحة وفي مجالات دعم المؤسسات التعليمية والبحث العلمي وتدريب الكوادر البشرية على التكنولوجيا المتطورة. فأهمية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في انه مصدر للمعرفة والتكنولوجية كما انه يؤدي إلى خلق فرص العمل وتحريك الآلة الإنتاجية وبالتالي الارتقاء بمستويات

* إن المساهمة الكبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في حصيلة الضرائب بالنسبة للدول المغاربية يستجيب إلى متطلبين أساسين هما: – ضرورة تتعلق بالضرائب والمالية: حيث تساهم العائدات الضريبية بحصة كبيرة وهامة في تمويل الخزائن العمومية، لاسيما في الدول غير البترولية. – ضرورة ذات طابع اقتصادي، قائمة على هيمنة الحمائية وضرورة حماية مشاريع التنمية الناشئة. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Jose Maria, Mella MARQUEZ, *Ouverture extérieure et disparités territoriales au Maghreb*, **Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe**, Sousse 20-21 septembre 2002, p.4.

التجارة والمبادلات التجارية. وإذا اشرنا إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاستثمارات فان مشاركة الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي لا تمثل إلا حصة ضئيلة جدا من مجموع الاستثمارات الأوروبية في العالم وهذا بالرغم من أن أغلبية الاستثمارات في الدول المغاربية هي من أصل أوروبي وقد بلغت على سبيل المثال نسبة 70٪ في تونس عام 1999[1].

أما عن المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية في إطار اتفاقيات الشراكة فهي ضئيلة مقارنة بما ستخسره هذه الدول من جراء إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الأوروبية. ويكفي مقارنة معدل المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الشرقية خلال السنوات السابقة حيث بلغت معدل 23 يورو للفرد سنويا في حين لم تتجاوز معدل 4.5 يورو للفرد بالنسبة للمغاربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة

(يعرض الاتحاد الأوروبي مساعدات سنوية في شكل مشروعات وقروض ومنح في حدود 4.7 مليار يورو يتم توزيعها بطريقة غير متساوية بين الدول المتوسطية، ففي إطار برنامج MEDA 2*والذي يخص الفترة 2000-2006 بلغت حجم المساعدات المالية 1.125 مليار يورو[2]) وفي هذا الإطار إذا أردنا أن نقارن بين اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية والتجربة الآسيوية مثلا ، نجد أن السياسة التي تتبعها اليابان اتجاه الصين وماليزيا وتايلاندا والفيليبين واندونيسيا..، هي **سياسة تفضيلية** تقوم على **فكرة التضامن** الذي يمليه القرب الجغرافي وتداخل المصالح الاقتصادية، وهنا نشير إلى الاستثمارات اليابانية المباشرة في جواره الجغرافي حيث تلقت ماليزيا لوحدها في الفترة الممتدة بين 1986 و1996 حوالي 14 مليار دولار وهو رقم مهم إذا ما قورن بالرقم الذي تلقته كل دول جنوب المتوسط من أوروبا خلال نفس الفترة الذي لم يتجاوز 11.2 مليار دولار[3].

(1) شريط عابد، **الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي**، في **المجلة السياسية**، عدد 153، مصر، 2003، ص.289.

* MEDA، هي أداة للدعم المالي و التقني لبرنامج التعاون الأورو متوسطي.

(2) يوسف مسعداوي، *آثار الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية*، في: **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، المرجع السابق، ص. 7.

(3) مصطفى بخوش، *آفاق مشروع الشراكة الأورو متوسطية و موقع العب فيه*، في: **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، المرجع السابق، ص. 5.

ففي إطار النقاش الذي يتم في سياق الحديث عن منطقة ازدهار وتعاون مشتركة، فان الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق برنامج الدعم المالي قد أدت إلى خيبة أمل. باستثناء إسرائيل، التي استفادت لوحدها، ما بين 1996 - 1999، بمساعدة مالية قدرت ب 1.5 مليار يورو، لم تتحصل الدول الأخرى على مكاسب كبيرة، فالنتائج المنتظرة لاسيما في مجال محاربة الفقر والبطالة وتخفيض الديون الخارجية وتصحيح اقتصادياتها تكاد تكون هامشية[1].

2- العمالة المؤهلة:

تتوفر في دول المغرب العربي عمالة رخيصة ولكنها ناقصة الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة. فالمطلوب من الاتحاد الاوروبي في إطار تحقيق مصالحه وأهدافه (التوازن التنافسي الاقتصادي الأوروبي

الأمريكي) المساهمة في برامج تأهيل العمالة للدول المغاربية تعليما وتدريبا وتقانة عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجية وأدواتها لدعم هذه البرامج[2].

3- المعلوماتية:

لابد من إنشاء شبكة معلومات مغاربية – أوروبية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أووربا ووضعه تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير المغاربية ويتوجب على الجانب الأوروبي القيام بتقديم المساعدة المادية والعلمية للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها في دول المغرب العربي وإقامة مشروعات مشتركة للبحث والتطوير في مجالات الزراعة والصناعة والبنى الأساسية..الخ. فالجدية في طرح مسالة الشراكة وتقليص فوارق التنمية يجعل الاتحاد الأوروبي مطالبا بمساعدة الدول المغاربية على تطوير مؤسسات البحث العلمي وقواعد المعلومات وشبكات الاتصال وإنشاء بنوك معلومات متطورة.

---

(1) El Hadi MAKBOUL, ***Partenariat Union européenne – Algérie, quelles perspectives de développement ?*** In : **séminaire international« L'accord d'association et les perspectives de coopération entre l'Algérie et l'Union européenne»**, Fondation Konrad Adenauer et le CENEAP, Alger ? 18-19 mars 2002, p.47.

(2) شريط عابد، ***الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي، المرجع السابق الذكر***، *ص.289.*

4- التعليم والنظم التعليمية:

النمو الاقتصادي ومستوى التعليم مفهومان متسايران ومترابطان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فالتجارة لا تكفي وحدها لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الاقتصادي.

النظم التعليمية للدول المغاربية لم تصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديمغرافي وانحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي[1]. فبرغم التحسن النسبي في معدلات التمدرس وخاصة في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، إلا أن نسبة الأمية (أمية الكبار- أكبر من 15 سنة) لهذه البلدان مازالت مرتفعة . كذلك برغم تطور نصيب التعليم العالي، يبقى غياب الترابط بين التعليم والإنتاج المشكلة الأساسية في عدم مقدرة هذه الدول تكوين كفاءات علمية وتكنولوجية قادرة على إنعاش عملية التجديد والتطور التقني وبالتالي التعايش مع المتغيرات الهيكلية لاقتصادياتها[2]، وفي نفس السياق هناك دراسة قام بها Raouchen METHAMEM et Hatem M'HENNI أرادا من خلالها

إبراز سبب التأخر الذي تعاني منه الدول النامية والذي حصراه في عدم قدرة هذه الدول على خلق «أفكار جديدة» في الميدان التكنولوجي وفي حالات أخرى، خاصة فيما يخص الدول الأكثر فقرا، في عدم قدرتها على فهم واستعمال هذه التكنولوجيات بالقدر الكافي، وهذا بسبب نقص الكفاءات وضعف مستوى تعليم السكان(3).

فالجامعة يجب أن تندمج في المحيط السوسيو اقتصادي للبلد خاصة وأن الدول المغاربية لها ما يؤهلها لذلك باعتبار توافر العدد الهائل من الأساتذة الباحثين والكفاءات القادرة على تغطية ميادين النشاط الاقتصادي والصناعي سواء من حيث المساعدة التقنية أو التحكم التكنولوجي.

(1) Mustapha MEKIDECHE , **L'Economie algérienne à la croisée des chemins, Repères actuels et éléments prospectifs**, Alger : DAHLAB, 2008, p.238.

(2) شريط عابد ، **نفس المرجع**، ص. 289.

(3) METHAMEN Raouchen, M'HENNI Hatem, «Fosse numérique» et retard technologique ; une illustration empirique dans le cadre des pays du bassin méditerranéen, in : **Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe «Intégration Euro –méditerranéenne et évolution structurelles et institutionnelles des économies méditerranéennes»**, Tunisie : Sousse, 20-21-septembre 2002, pp.2-3.

وفي إطار الشراكة المغاربية الأوروبية يجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها في الآتي:

- تعريف وتحديد الاحتياجات الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني وتثمين إنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية.
- إدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية والسوسيو ثقافية في سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. الأمر يتعلق بتحديد الأدوات والطرق لإعطاء الحلول للمشاكل المطروحة من طرف المجتمع ككل.
- المساهمة في الاستراتيجيات اللازمة لتحسين المنتجات والكيفيات الصناعية.
- المساهمة في عملية نقل التكنولوجيا وإحداث مراكز للبحث العلمي.
- إحداث ترابط فعال متعدد الأشكال بين الفضاءات الداخلية: الجامعة (فضاء التكوين العلمي والتقني) والمؤسسة (الفضاء الصناعي) والسياسات العامة للبحث والتطوير (فضاء البحث والتطوير).

- المساهمة في توفير متطلبات تغيير أنماط التعليم في مراحله المختلفة ليصبح أكثر تقبلا للمتطلبات التكنولوجية المتقدمة ومناسبا لشروط التعامل معها[1].

وأهم شيء هو العمل على تنسيق السياسات بين الدول المغاربية في المجال الاقتصادي والعلمي، لتجنب التفاوض مع أوروبا بشكل فردي، وهذا بهدف اكتساب مزايا اقتصادية جديدة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي الذي يتحرك ككتلة واحدة.

المبحث الرابع: التفاعلات المغاربية- الدولية والإقليمية الأخرى

المطلب الأول: العلاقات المغاربية – الأمريكية*

يرتبط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة "الشراكة في شمال

(1) شريط عابد ، **نفس المرجع**، ص. 289.

* قد أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيواستراتيجي إزاء منطقة شمال إفريقيا (الجزائر وتونس والمغرب)، في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس ، حول "استراتيجية الأمن الأمريكية للقرن الواحد والعشرين"، حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا، التي تشهد حاليا تحولات كبرى، مما استدعى تقوية العلاقات معها، لحثها على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية. (انظر: US National Security Strategy, *The White House*, Washington DC, février 2000.)

إفريقيا والشرق الأوسط MENA « North Africa and Middle East » في بداية التسعينات، ومبادرة إيزنستات عام 1998 ومبادرة "الشرق الأوسط الكبير"[1] في مطلع عام 2004 ، حيث أدرجت منطقة شمال إفريقيا ضمن استراتيجية شرق- أوسطية أمريكية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا. وشهدت السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي تغيرات كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك في إطار تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في تزايد الدور الإستراتيجي للمنطقة، ودول المغرب العربي في مجال "الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب"، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة شمال إفريقيا حزام الطوق الإستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم "القاعدة"، والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والعمق الإفريقيين، حيث تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب،

ولذلك وجدت مبادرة إنشاء " مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب" بالجزائر دعما أمريكيا صريحا[2].

ويمكن تفسير تزايد الدور الإستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة بالنظر إلى متطلبات هذا العامل الجديد أي الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب والذي اقترن بالرهان الاقتصادي الأمريكي على الجزائر، لاسيما في مجال الطاقة.

تضاعف الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي في منتصف التسعينات مع تضاعف وتيرة الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال سنوات 1995 و1996 و1997 ، ويندرج هذا الاهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر الأبيض المتوسط Stratégie de Sécurité Energétique ، والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج.

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Frédéric CHARILLON , Les incertitudes du « Grand Moyen-Orient », in : Rémy Leveau et Frédéric CHARILLON , **Afrique du Nord Moyen Orient, les incertitudes du « Grand Moyen-Orient »**, Paris : L adocumentation Française, 2005, pp.11-16.

(2) الحاج إسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، في: **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 9، معهد الحقوق، المركز الجامعي غرداية، 2010، ص ص 237-241.

إذ أن 50 %من احتياجات الاقتصاد الأمريكي تعتمد على البترول، وهذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي وهو ما يتوقف على وارداتها من المواد الأولية، وبشكل خاص البترول. هذه التبعية ذات الطبيعة الإستراتيجية تستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية دراسة جيواستراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية. هذه الإستراتيجية تكرسها جهود مؤسسات الطاقة المرتبطة بمؤسسات الاستثمار والقروض، وتدعمها الحكومة الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بصفة أساسية وملحة – في مواجهة منافسيها(أوروبا ،اليابان) الذين يفتقدون بدورهم لموارد الطاقة – مراقبة المورد الطاقوي الإستراتيجي للنظام الصناعي، والمنطقة المعنية لتحقيق هذا الهدف هي منطقة جنوب المتوسط، ابتداء من المغرب إلى الخليج. كمجموعة واحدة تضم المغرب والمشرق إلى القوقاز وبصفة أوسع المتوسط ." وتعتبر هذه الإستراتيجية الطاقوية جزءا من الإستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية، وكأداة لإدارة التنافس مع أوروبا وفرنسا تحديدا في منطقتي البحر المتوسط ومنطقة شمال إفريقيا[1].

واستمر الرهان الأمريكي على المنطقة بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب على اتفاقية للتبادل الحر تهم السلع والخدمات سعيا منها وراء بسط معالم نفوذها في منطقة شمال إفريقيا وغرب حوض البحر الأبيض، المتوسط وتعزيز مكانتها التنافسية الاقتصادية أمام الوجود الأوروبي[2].

كما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن قرار الولايات المتحدة الأمريكية منح المغرب صفة حليف استراتيجي خارج منظمة الحلف الأطلسي، وهي صفة- بالإضافة إلى طابعها السياسي- تمنح للمغرب تسهيلات هامة لشراء الأسلحة من الدول المشاركة في هذا الحلف، وتجعل الجيش المغربي يستفيد من التدريب مع قوات الحلف الذي يعتبر أكبر وأقوى حلف عسكري في العالم؛ بعد انهيار حلف وارسو الذي كان يضم دول المعسكر الاشتراكي.

---

(1) الحاج إسماعيل زرقون، **مرجع سابق الذكر**، ص ص241-242.

(2) عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، "المغرب العربي. التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، في **مجلة العالم الاسلامي**، ص.383، على الموقع: **http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf** ، يوم:2016/09/01.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصفة تتمتع بها كذلك كل من اليابان وأستراليا ونيوزيلندا، والفلبين وكوريا الجنوبية وباكستان، والتايلاند وإسرائيل، وفي العالم العربي الكويت ومصر والأردن.

ومن جانب آخر لا يجب فصل القرار الأمريكي عن لعبة تعزيز النفوذ في منطقة المغرب العربي، واستهداف الدبلوماسية الأمريكية في المقام الأول تحجيم دور الاتحاد الأوروبي الذي يهدد الزعامة. علاوة على تكريس لعبة التوازن الأمريكية مستقبلا في المنطقة بين المغرب والجزائر. فالولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط الشركات النفطية الكبرى ترى في الجزائر دولة إستراتجية من ناحية النفط، فهي تسعى إلى تعزيز العلاقات مع الجزائر، وفي نفس الوقت فهي تريد الحفاظ على صداقتها الكلاسيكية مع المغرب[1].

.

المطلب الثاني: التفاعل المغاربي الإفريقي

فعلى مستوى مبادرة النيباد* NEPAD هي آخر مبادرات التنمية المطروحة في القارة الإفريقية، وقد تم إعلان الصيغة النهائية لها بإدماج برنامج شراكة الألفية لإنعاش

إفريقيا–ماب– الذي صاغته جنوب إفريقيا، وخطة« أوميجا » التي صاغتها السنغال، ووثيقة التعاهد لإنعاش إفريقيا التي صاغتها سكرتارية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2001.

والمبادرة، هي– كما جاء في وثيقتها الأساسية– تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ ومشترك بأن عليهم واجبا للقضاء على الفقر، ووضع بلدانهم– بصورة فردية وجماعية –على مسار من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والمشاركة بفعالية وإيجابية في الاقتصاد العالمي.

أما على صعيد المواقف الرسمية للدول المغاربية تجاه المبادرة فهي متباينة، فالجزائر من الدول المؤسسة للمبادرة؛ إذ تتولى ملف الموارد البشرية، وشاركت مع كل من

(1). عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 383–384. انظر أيضا:
Kassim BOHOU , « Le Maghreb dans son environnement régional et international Stratégie et présence économiques des États-Unis au Maghreb », in :**Note de l'IFRI**, Bruxelles , 2010.

جنوب إفريقيا ونيجيريا في صياغة مبادرة« ماب» بتكليف من القمة الإفريقية في لومي عام 2000 ، وقد مهَّد الاهتمام الجزائري بالمبادرة لاختيار الرئيس بوتفليقة كنائب لرئيس اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد[1]. فالجزائر حاضرة في المجال المؤسساتي كما في المجال الثنائي، في وقت كان المغرب يشعل النار أمام كل المخططات الاقتصادية والسياسية اتجاه إفريقيا. فالجزائر من جهتها قد فضلت الوساطات التي تتميز فيها، وعملها على مستوى المؤسسات (الاتحاد الإفريقي، الشراكة الجديدة من اجل التنمية–النيباد، منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذا في مجال الأعمال، فقد خلقت علاقات حقيقية وقوية بينها و بين جنوب إفريقيا[2].

المطلب الثالث: العلاقات المغاربية – الصينية

منذ انطلاق الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة من طرف دان زيوبين، في 1978، عرفت الصين مرحلة غير مسبوقة من النمو الاقتصادي في التاريخ العالمي. فمن 2001 إلى 2010، ارتفع متوسط النمو السنوي للاقتصاد الصيني إلى 10.48٪ . في 2010 تجاوزت الصين اليابان لتصبح رقم 2 في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد 3 سنوات أصبحت القوى الأولى في التجارة العالمية[1].

ولقد فرضت هذه التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الصين، نتائجها على المستوى الاستراتيجي، حيث تعرف السياسة الخارجية الصينية تغيرات جذرية. فأمام المسؤوليات الجديدة، خاضت الصين في عملية تحديث على مستوى الجهاز العسكري*. فمنذ 1990

*Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique

(1). مرجع سابق الذكر، ص.384.

(2). Jean-François Daguzan,*La politique étrangère de l'Algérie : Le temps de l'aventure ?* in : **Politique étrangère**, institut français des relation internationales (IFRI), Autonne, 2015/3,.p31, sur le site : **http://www.cairn.info/revue-politique étrangère-2015-3page-31.htm**

(1). Bastien ALEX, Didier BILLION, Alain COLDEFY et Richard LABÉVIÈRE, **Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée - EPS 2012-52**, paris : institut de relations internationales et stratégiques, octobre 2013. P 43.

* إن تحول الصين إلى قوة تجارية عالمية ، حيث أصبحت أول مستورد للنفط في العالم قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فرض عليها الخوض في سياسة تأمين المعابر البحرية التي تربط المتوسط ببحر الصين، حيث تتخوف الصين من غلق مضيق ملاكا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو الهند (80 ٪ من النفط يأتيها من هذا المضيق)، لمزيد من التفاصيل انظر Bastien ALEX, Didier BILLION, Alain COLDEFY et Richard LABÉVIÈRE, ***op.cit.***, *p.44*

ارتفع الإنفاق العسكري السنوي ب 10٪ . هذا التطور في ميدان الدفاع يرمي إلى ضمان الحماية للصين وترقية السلم والاستقرار الإقليمي والدولي، حيث طور الصين دفاعا "**دفاعي بالطبيعة**"(1).

لقد تزايدت اهتمامات الصين بدول الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث تعتبر هذه الأخيرة معبرا حقيقيا إلى أوروبا. تريد الصين أن تظهر كشريك في المنطقة لتفادي أخطاء القوى الأوروبية في المنطقة، كما بإمكانها اتخاذ سياسات قوى عظمى باقتراح مساعدات وقروض بفوائد تفضيلية، وبرامج مساعدات ومسح للديون.

لقد ارتفع حجم التجارة مابين الصين والدول العربية من 36.7 مليار دولار أمريكي في 2004 إلى 268.9 مليار دولار أمريكي في 2011 بمعدل نمو 36.5٪ لهذه التجارة. كما ضاعفت الصين الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة(2).

تنظم الصين العديد من اللقاءات والمنتديات مع دول المنطقة، مثل منتدى التعاون الصيني –العربي الذي أنشئ في 2004، قمة بيكين في نوفمبر 2006 والتي وصفها الرئيس الجزائري **بوتفليقة** بأنها باندونغ القرن 21، أو القمة الصينية – العربية في 14 ماي 2010.

كما للصين شعبية في الدول المتوسطية، لاسيما جنوب المتوسط، فهي تساهم في تكوين النخب في هذه الدول كما تساهم في برامج التنمية وتشييد البنى التحتية في هذه الدول، لهذا يشكل النموذج الصيني كأحد البدائل التي يجب الأخذ بها ، بالنسبة للبعض، في مجال تحقيق لتنمية.

في مجال تجارة الأسلحة نجد أن الصين قد تعاملت مع دول من المنطقة ، فلقد باعت أسلحة للجزائر، كما أنها ستصبح أهم مستثمر في منطقة شمال إفريقيا (كما هو الحال بالنسبة لإفريقيا)، فهي تستغل التغيرات التي تعرفها الأنظمة والثورات في المنطقة لتكثيف تواجدها في المنطقة.

---

(1). *La modernisation militaire de la Chine: une analyse des capacités actuelles et des efforts de montée en puissance*, *Université Laval*, Juin 2011, in:
http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Documents/LaModernisationMilitairedelaChine_28juillet_.pdf.
(2). Ibid.p. 45.

بالرغم من تزايد التواجد الصيني في منطقة المغرب العربي، لا يمكن القول بأن للصين سياسة أو إستراتيجية واضحة المعالم في المنطقة.

.

خلاصة واستنتاجات:

– **على المستوى الاقتصادي:** في الواقع عولمة الاقتصاد لم تتوسع على نمط واحد بالنسبة لجميع الدول أو المناطق الإقليمية، حيث تمس أساسا «العالم المتقدم المتكامل»، أين تجري معظم الاتفاقيات الإستراتيجية للشركات الكبرى. بينما يسجل كذلك على المستوى الدولي عولمة الفقر وعولمة اقتصاد الجريمة مع تطور عمليات تبييض الأموال، وتجارة الأسلحة أو المواد الأولية التي تغذي الصراعات (مثل البترول والألماس). بهذا تقتضي العولمة إعادة ترتيب الأوراق بين الأقاليم والشبكات العالمية. فهي مجال للاعتماد المتبادل بين النشاطات الشرعية وغير الشرعية، هي كذلك مجال للتنافس بين السلطات العمومية والسلطات الخاصة، بهذا فهي تعيد النظر في إشكالية الدولة القومية وتفتح المجال أمام التفاعلات العابرة للحدود الوطنية، بهذا يمكن أن يشكل المغرب العربي بكل مقوماته إجابة للتحديات التي تطرحها العولمة بالنسبة للدول المغاربية.

– **على المستويين السياسي والأمني:** يمكن حصر أهم الآثار الناتجة عن تطورات النظام الدولي ، في :

* استمرار الانكشاف الأمني على المستويين الوطني والإقليمي، وتزايد مصادر التهديد وتداخلها وتنوعها، وتواصل تدويل القضايا والأزمات العربية، واتساع نطاق التدخل الخارجي

المباشر وتداعياته (الأزمة الليبية)، وتذبذب المواقف المغاربية (العربية عموما) بصدد علاقاتها الدولية.

* دخول المغرب العربي إلى فترة جديدة من المخاطر التي تدور في نطاق إعادة الهيكلة الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والسياسية في إطار عدد من المشاريع الدولية والإقليمية المتقاطعة والمتنافسة، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق هذه المخاطر وازدياد حدتها وشدتها. والحروب الأهلية وحملات التهجير واتساع نطاق سيطرة الجماعات الإرهابية ما هي إلا مظاهر لهذه المخاطر.

الفصل السادس: مستقبل المغرب العربي في ظل العولمة

المبحث الأول: التحديات الداخلية

المبحث الثاني: التحديات العالمية

المبحث الثالث: أساليب وطرق تفعيل الاندماج المغاربي

المبحث الرابع: مستقبل الاندماج الإقليمي في المنطقة المغاربية

ويعتبر Bertrand de Jouvenel des Ursins هو كاتب وصحفي ومحلل سياسي واقتصادي وقانوني فرنسي اسمه الحقيقي * المتخصصة في الاستشراف. Futuribles أحد رواد ومنظري الاستشراف في فرنسا، وهو مؤسس مجلة Gaston Berger **هو و**
(1). JOUVENEL B., **Prospective économique**, Paris: LGDI, 1966.

المبحث الأول: التحديات الداخلية

إن فشل البلدان المغاربية في تحقيق التحرير التجاري فيما بينها والاندماج يثير العديد من التساؤلات لدى المهتمين، ويدفع بالمؤمنين بضرورة تحقيق الاندماج المغاربي إلى البحث عن أسباب التعثر وسبل إنجاح هذا المشروع الاندماجي.

المطلب الأول:التحديات السياسية

أدخلت المشاكل ذات الطبيعة السياسية المنطقة برمتها في مستويات مختلفة من الأزمات، سواء ذات البعد الداخلي أو التي تتسم بالمحلية أو ذات الطابع الدولي. تندرج معالجة المشاكل السياسية في المنطقة المغاربية في إطار محاولة فهم أدق لمختلف المعوقات التي تحول دون انطلاق مشروع الاندماج الاقتصادي المغاربي، بحيث لا يمكن فصلها عن هذا البناء اعتبارا لتأثيرها الكبير على مساره وسرعة انجازه[1].

1- المشاكل الداخلية

تشكل القضايا المرتبطة بإشكالية الاستقرار السياسي والاجتماعي إطارا للمشاكل ذات الطابع الداخلي، فالدول المغاربية تعرف درجات متفاوتة المدى فيما يخص هذه الإشكالية.

حالة الجزائر: بالرغم من الإصلاحات السياسية التي خاضها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم منذ 1999، والتي كانت آخرها تعديل الدستور في عام 2016 ، إلا أن الضبابية مازالت تميز العمل السياسي في الجزائر مع بقاء تأثير النخبة (10.5٪ في سبتمبر 2016 بدلا من العسكرية في الحياة السياسية. أما على المستوى الاجتماعي نجد تزايد معدل البطالة 9.9٪ في أفريل 2016 وهذا حسب المرصد الوطني للإحصائيات أي ما يعادل 1.272 مليون جزائري عاطل عن العمل[2] وهو مؤشر (حسب صندوق النقد الدولي) لتزايد الفقر في المجتمع الجزائري، وهو الذي يشكل وقودا للاضطرابات الاجتماعية خاصة وان البطالة تمس فئة الشباب وحتى خرجي الجامعات. وما يزيد الأمر صعوبة هو الأزمة النفطية التي تعيشها البلاد في هذه الفترة، وأثرها على الإنفاق العمومي للدولة الجزائرية، وهذا

(1). خالد شيات، **من التجزئة إلى الوحدة، قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014، ص. 229.

(2) Nadir IDDIR, « Le chômage en hausse selon l'ONS » , in : **Elwatan**, 15/01/2017.

سينعكس مباشرة على وتيرة انجاز المشاريع التنموية في البلاد.

تونس وليبيا بعد ثورتين لم تتضح فيهما الأمور، هل تتجه نحو الديمقراطية وبالتالي العدوى التي ستشمل كل دول المنطقة أم الفوضى التي ستخرب كل بناء تكاملي بل كل بناء مرتبط بالدولة نفسها؟

وليدة بل الراهنة فحسب، اللحظة مستجدات نتاج تونس السياسية التي عاشتها الأزمة تكن حسب **أنور الجمعاوي** لم الدولة بناء حال إلى الثورة حال من انتقالها بشرية في تعيشها أي جماعة أن يمكن الصعبة التي الفترة الانتقالية تراكمات.

الأحادي الدكتاتوري، النظام من بديلا التعددي السياسي النظام وإقامة الدولة التسلطية، من بديلا العادلة الدولة فتأسيس التنويري الطويلة مع الفكر الممارسة تقتضي مطالب توجيهه، من بدلا الفكر ودمقرطة تنميطه، بدل وتمدين المجتمع الدينية، وثقافتا الثقافة الديمقراطية والأصولية قيم فيها تتصارع مازالت الديمقراطية، ذلك أن تونس دولة والتعلمية وقمع الحريات، وغيرها[1]. الحريات

الفاعلون السياسيون تباين تحديات متعددة وبظهور متسارعة بحركية الثورة بعد تونس في السياسي المشهد وتميز معها التعامل في.

بالإضافة إلى الأزمة السياسية في تونس وتزايد مظاهر العنف، تشهد تونس في السنوات الأخيرة تدهور الوضع 2013- جوان نهاية حدود إلى تونس في السياحة قطاع الانتعاشة التي شهدها من الرغم الاقتصادي والاجتماعي. على

يشكل 7٪ العاملة، اليد 15٪ من يشغل قطاع وهو – 2012 بسنة مقارنة 3.4٪، بنسبة سجلت ارتفاعا مؤشراته أن ذلك إقبال تراجع في ساهم استقرار سياسي وعدم عنف حوادث؛ من البلاد شهدته ما فإن – الداخلي الناتج الإجمالي من 2 بتاريخ الدولي النقد صندوق عن صادر بيان 2012 وذلك بحسب سنة من الثاني النصف في تونس على السياح ديسمبر2013[2].

(1). أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، في: **دراسات ، سياسات عربية**، العدد 6، جانفي 2014، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2014، ص. 8.

(2).في: **نفس المرجع**، ص. 14.

الدين قيمة وارتفاع الأجنبية العملة من احتياطي البلاد تراجع مردها مشاكل عدة التونسي الاقتصاد وشهد الوضع في سلبيا أثر ، ما ٪ 8.8 التجاري عجز الميزان ، وتفاقم) 2013 سنة يورو مليار 2.5 (الخارجي سنة متتاليتين مرتين المحروقات في سعر والزيادة الغذائية، المواد أسعار ارتفاع خلال ذلك من تجلى وقد .الاجتماعي مجموع 24.7٪ من الفقر لتشمل دائرة اتساع إلى ذلك تفاقما، وأدى الوسطى الطبقة أوضاع 7٪، فزادت 2013 بنسبة وكل .المعارضة دعمتها التي التظاهرات المطلبية اتساع كل هذا ساهم في تصاعد الأعمال الاحتجاجية وأدى إلى السكان. .الاقتصاد[1] في وأثر سلبيا والسياسي، الاجتماعي الوضع توتر حدة ضاعف ذلك

غير أن الملاحظ أن الطابع الأمني لم يكن يمنع الانفتاح الاقتصادي خاصة مع الدول التي تهدد استقرارها الداخلي كتونس، بذلك يمكن تفسير وجود اتفاقية للتبادل الحر مع المغرب .

موريتانيا: بعد مرحلة بناء الدولة المستقلة في سنوات الستينات، يحاول هذا البلد إيجاد مكانة على الساحة الإقليمية، لكنه مع ذلك لا زال متأثرا بأوضاع داخلية تتميز بالانفراد بالسلطة وتحجيم الأصوات المعارضة، مما يعرض البلاد لمحاولات متكررة للانقلابات العسكرية، وهو بلد لا زال يطبعه تنوع المكونات القبلية واقتصاد متخلف يلزمه الكثير من عمليات العصرنة لإدماجه في مجال إقليمي بشكل ناجح.

المغرب: عرفت تحولات مهمة على المستوى السياسي في العقد الأخير من القرن العشرين بالدخول في مرحلة التوافق ما قبل الديمقراطي. ورغم أهمية هذه المرحلة إلا أنها لا زالت لا تضمن استقرارا يسمح بتطوير اقتصاد ما زال يعاني كثيرا من ظاهرة الفساد.

مازالت تعاني الدول المغاربية مستويات مرتفعة من اللامساواة الاجتماعية، والفقر الناتج عن سياسة توزيع غير عادلة للمداخيل والثروات في إطار إستراتيجيات تنموية غير ملائمة. فغياب القواعد الديمقراطية، وفشل السياسات التنموية المنتهجة وانتشار ظاهرة الفساد على جميع المسويات أوقع هذه الدول في أزمات كبيرة وشل مجتمعاتها. حيث تعيش الدول المغاربية، وضعية صراع معلن أو كامن بين أقلية متميزة تملك السلطة، والأغلبية من

(1). أنور الجمعاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 15.

المجتمع التي تطمح نحو التغييرات العميقة. مثل هذه الوضعية أدت إلى اختلال التوازن الاجتماعي الداخلي، والشرخ المتزايد بين أقلية من الأغنياء (استفادت من تحويلات الريع) وأغلبية المجتمع التي تفتقر إلى الحاجيات الأساسية. ومثل هذه الظروف هي سبب التوتر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في معظم دول المغرب العربي.

إن الهدف الأساسي من خلال الإشارة إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية لبلدان المغرب العربي ليس هو تعميق التحليل السياسي فلقد تم تحليلها في الفصل الثاني، ولكن إبراز مدى تنوع هذه المشاكل وتأثيرها على الأداء الجماعي لهذه الدول. فرغم أن الحل البديهي الذي من المفروض أن تفكر به جميعها هو الاهتمام بتسريع وتيرة الاندماج وتحرير التجارة لتجاوز مرحلة الأزمة، إلا أنها اختارت الانكماش والحل المنفرد، مما يؤكد تدخل عوامل أخرى ذات طبيعة مغايرة.

2-المشاكل المحلية ومحورية قضية الصحراء وانعدام الثقة

يشكل نزاع الصحراء الغربية في وقتنا الراهن أحد أهم النزاعات المزمنة المترتبة مباشرة عن المرحلة الاستعمارية التي ميزت التاريخ المعاصر، وساهمت بشكل كبير في تشكيل الخريطة السياسية والإستراتيجية للمناطق التي خضعت للاستعمار.

وقد تأثر هذا النزاع من جهة أخرى مدا وجزرا بتطورات الحرب الباردة وتجاذب مصالح الدول الإقليمية منها والدولية التي كانت ترى في هذه البؤرة من بؤر التوتر العالمية موطأ قدم مواتيا لتحقيق منافع اقتصادية وإيديولوجية وسياسية تمكنها من توسيع دائرة التحالفات الجيوستراتيجية في منطقة تتميز بخصوصيتها الحضارية كامتداد للشرق العربي، وموقعها الجغرافي المتميز كنقطة تماس بين أوروبا وإفريقيا[1].

(1). أحمد بودراع، *نزاع الصحراء الغربية: خطة بيكر الثانية والسلام الموعود*، في **مجلة المستقبل العربي**، عدد315، ماي 2005 ،ص.72.

وكان لذلك نتائج سلبية على المسار الاندماجي في المنطقة المغاربية، حيث أن المغرب العربي الحديث لم يعرف مشكلة أكثر تعقيدا أو خطورة من مشكلة الصحراء الغربية، ولم تدخل حكومات ما بعد الاستقلال في استنزاف متبادل منذ حروب التحرير حتى اليوم مثلما وقع مع هذه المشكلة التي لم تعرف نهاية بعد.

لكن في هذا الإطار يمكن أن نطرح التساؤل التالي، **أليس للعامل الاقتصادي دور في تعديل حدة المشاكل السياسية؟** بعبارة أخرى لو أن الدول المغاربية تقدمت في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي، سوف يكون من الصعب على الدول الأعضاء في الاندماج التراجع بسبب قضايا سياسية مهما كانت حدتها. والكثير من التجارب العالمية أظهرت أن التكتلات الإقليمية يمكنها أن تكون دعامات للسلام والاستقرار(انظر الفصل الأول).

غير أن السائد في المنطقة المغاربية هو إعطاء الأسبقية للسياسة، دون إدراك سياسي بترابط الاقتصادي بالسياسي والعكس صحيح، وتجربة العقود الماضية تثبت ذلك، حيث كانت هذه القضية هي المسؤولة عن توقف تجربة اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية عندما اندلعت المواجهة في 1975، كما أنها كانت السبب المباشر لتعطيل مسيرة اتحاد المغرب العربي عام 1995 وذلك عندما طلبت المغرب رسميا يوم 1995/12/20 من الجزائر (التي كانت تترأس اتحاد المغرب العربي في ذلك الوقت) أن تعمل على توقيف نشاط المؤسسات المغاربية توقيفا مؤقتا متهمة إياها بالتدخل في قضية الصحراء الغربية.

وتعتبر قضية الصحراء الغربية وليدة صراع الزعامة بين المغرب والجزائر في منطقة المغرب العربي المستمر منذ حرب الرمال* سنة 1963. وقد ساعدت ظروف الحرب الباردة في السبعينات من القرن العشرين في تعقيدها وإخراج وسائل حلها من أيدي أطراف المنطقة.

* حرب الرمال: هي المواجهات التي حدثت في سبتمبر 1963 بين القوات المغربية التي توجهت نحو جنوب تاجونيت ودخلت الإقليم الجزائري لتحتل في فاتح أكتوبر حاسي بيض وتنجوب الواقعتين على بعد 500 كلم شمال تندوف، وتكتسي هذه الأقاليم أهمية كبيرة بالنسبة للمغرب لكونها تربط بين كل من بشار وتندوف وتشكل حلقة وصل بين المغرب وموريتانيا، هذه المواجهات التي حدثت بين القوات المغربية والجزائرية. إلا أن قضية الحدود بين المغرب والجزائر أخذت تعرف بوادر تسويتها النهائية منذ جانفي 1969 في أعقاب اللقاء الذي جمع بإفران وزيري خارجيتي البلدين احمد العراقي وعبد العزيز بوتفليقة، وهو اللقاء الذي تمخضت عنه معاهدة إفران التي أعرب فيها الطرفان عن رغبتهما في تدعيم روابط الأخوة و الصداقة و حسن الجوار التي تقتضيها العوامل التاريخية المشتركة للبلدين والشعبين.(لمزيد من التفاصيل انظر: محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي، مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسالة الحدود العربية**، بيروت: أفريقيا الشرق،1999، ص.175-179.

والمفارقة أن قضية الصحراء الغربية هي الملف الوحيد المتبقي في منطقة المغرب العربي من ملفات الحرب الباردة، وكأن أطراف النزاع لم تدرك بعد بأن الحرب الباردة قد انتهت وجدار برلين قد انهار.

تستند المغرب في مطالبتها بالصحراء الغربية، التي كانت مستعمرة اسبانية، إلى الحجج التاريخية حيث تعتبرها جزءا من أقاليمها. في حين أن الموقف الرسمي الجزائري ، يشترط أن يترك للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، وترفض أن تضم الصحراء الغربية عن طريق الإلحاق القسري أو بالقوة إلى المغرب.

وعرفت العلاقات الجزائرية المغربية تصعيدا في السنوات الماضية، أعادت النزاع إلى نقطة الصفر، حيث وجهت الجزائر في أكتوبر 2004 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيه ضرورة ترك الحرية للشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، فلا يمكن للمملكة المغربية أن تكون وصية على الصحراويين في تقرير مصيرهم، وردت المملكة المغربية بمذكرة أخرى شديدة اللهجة إلى الأمين العام للأمم المتحدة[1]. فالخلاف بين المغرب والجزائر يتركز حول قضية الصحراء الغربية، فتحسن علاقات الدولتين مرهون بإيجاد حل لهذه القضية.

إلا أن الواقع هو عكس ذلك، حيث أن صناع السياسة الأمريكية وليس الراغبون في كسب تأييدها (أطراف النزاع) يستندون إلى فلسفة مفادها إدارة نزاع الصحراء الغربية وليس حله. وهي تعبير عن فلسفة سياسية أمريكية في مواجهة النزاعات المختلفة وفي أماكن مختلفة من العالم تقوم على إدارة هذه النزاعات لأطول فترة ممكنة، وليس تقديم حلول لها. والهدف الأمريكي من إدارة نزاع الصحراء هو إيجاد منفذ للتغلغل في المنطقة والذي يندرج في إطار المنافسة مع أوروبا على المنطقة خاصة النفوذ الفرنسي[2].

فعلى حد قول **هواري عدي**، لا تمثل الصحراء الغربية عائقا أمام الاندماج الإقليمي في المنطقة المغاربية، في وقت، تشكل طريقة التعامل مع هذه القضية من قبل أطراف

(1) أحمد دياب، *المغرب والجزائر. تداعيات الخلاف حول الصحراء* ، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 159، المجلد 40، جانفي 2005، ص.203.
(2) **نفس المرجع**، ص.205.

النزاع، أكبر تحدي أمام الاندماج المغاربي، والتي تعكس العجز الديمقراطي الذي يدعم المزايدة الوطنية لأطراف هذا النزاع[1].

فانطلاقا من تفحص العلاقات السياسية المغاربية يظهر غياب الإرادة السياسية الحقيقية للتكامل في المنطقة، مع العلم أن السياسة هي عامل حاسم في بناء أي تكتل اقتصادي وسياسي إقليمي، فتبين الإحصائيات انه في عام 1970 عند تسوية النزاعات الحدودية بين الجزائر من جهة وتونس والمغرب من جهة أخرى، زاد التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب بثلاثة أضعاف وبين الجزائر وتونس بأربعة أضعاف، والعكس حدث عام 1979 حيث أصبحت المعاملات بين الجزائر والمغرب شبه معدومة بعد الخلاف حول الصحراء الغربية، ونفس الشيء حدث في أوت 1994 حيث ساد الجفاء بين الجزائر والمغرب بعد فرض هذه الأخيرة تأشيرة عبور على الرعاية الجزائريين وردت عليها الجزائر بإغلاق الحدود البرية، كما توترت العلاقات بين تونس والمغرب بعد طرد تونس لمجموعة من المغاربة المقيمين في تونس، وبالمثل تعكرت الأجواء بين ليبيا وموريتانيا بعد قيام الأخيرة بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل عام 1995[2].

إن تواجد الملف في الأمم المتحدة ما هو سوى انعكاسا لوضعية العلاقة بين المغرب والجزائر، فالمعطيات الأساسية لقضية الصحراء الغربية لم تتغير إلى يومنا هذا، مما يؤكد أن الوقت لم يصل بعد لحل الأزمة، وأن ما يحدث يقتصر على احتوائها في إطار تفاوضي سلمي إلى أن تتدخل عوامل جديدة تغير طبيعة القضية أو تؤثر على ميزان القوى[3]، والحل يكمن أساسا في تذليل كل الخلافات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية بين البلدين للدخول في مسار بناء الاندماج المغاربي[4].

فإذا كان المغرب العربي بحاجة إلى العبقرية التونسية، وإذا كانت ليبيا وموريتانيا تمثلان همزة وصل ضرورية مع المشرق العربي وإفريقيا، فانه بدون الوجود الفعال والتضامني بين المغرب والجزائر يصبح من غير المتصور تحقيق أي تقدم في مسيرة الاندماج المغاربي.

(1) . Lahouari ADDI, *Pour un Maghreb des sociétés*, **Le Quotidien d'Oran**, 14/05/2005.p.07.
(2) خوني رابح، حساني رقية، المرجع السابق الذكر، ص.11.
(3) عابد شارف، أزمة الصحراء الغربية: **حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير**، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2013، ص.7.
(4). خالد شيات، **المرجع السابق الذكر**، ص. 230.

المطلب الثاني:التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر الاقتصاديات الضعيفة للدول المغاربية وغياب العدالة في توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية، وكذا غياب خطط فعالة لاحتواء العدد الهائل من مطالب الشغل من حاملي الشهادات العامل الأساسي في زيادة وتيرة الانتفاضات الشعبية في هذه الدول.

فعلى سبيل المثال، يعيش حوالي 3.1٪ من المغاربة تحت خط الفقر، أي بأقل من دولارين في اليوم، وحوالي 9٪ منهم دون عمل. وفي المقابل ما زال اقتصاد الجزائر يعيش حالة من التبعية المطلقة لتصدير المحروقات، وتقلبات أسعار النفط، وهذا يشكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما تزايد الفقر بشكل كبير، حيث بلغ معدل البطالة في تونس سنة 2014 حوالي 17٪[1]، وترتفع هذه النسبة في الفئات العمرية الأقل من 25 سنة. كما أدت الثورة في تونس إلى تراجع مداخيل قطاع السياحة بنسبة 40٪ نتيجة تخوف السياح من غياب الأمن والفوضى، كما تأثر الاقتصاد التونسي من الثورة في ليبيا، كون هذه الأخيرة من أهم المستوردين للمنتجات التونسية.

على المستوى الخارجي، فان دول المغرب العربي لا تزال تعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول، باعتبار أوروبا المنطقة الأقرب جغرافيا، والتي ترتبط معها باتفاقيات إطار تنظم فضاءات التعاون الاقتصادي، وذلك في مقابل جمود اتحاد المغرب العربي، هذا بالإضافة إلى وجود معطى جديد هو التنافس الاقتصادي الأمريكي الأوروبي على المنطقة المغاربية، بهدف فتح آفاق جديدة للاستثمار الأمريكي في المنطقة ردا على سيطرة أوروبا على إفريقيا التي تعتبرها من منظور استراتيجي بمثابة حديقة خلفية لها.

1 . التخلف البنيوي لاقتصاديات المغرب العربي

في فترة الحرب الباردة كانت المغرب وتونس وموريتانيا تتبع سياسات اقتصادية ليبرالية، بينما اتبعت الجزائر وليبيا سياسة الاقتصاد الموجه. واختلاف الأنظمة الاقتصادية يترتب عليها اختلاف السياسات والتوجهات الاقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية. لذا تم تفسير فشل اندماج الاقتصاديات المغاربية باختلاف

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2014، المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر**، نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.

السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف أقطار المغرب العربي.

لكن بعد توجه كل من الجزائر وليبيا لتحرير اقتصادياتها تبين أن تأخر اقتصاديات البلدان المغاربية واعتمادها في أغلب الأحيان على قطاع واحد أو قطاعين-نقص في تنوع الأنشطة الاقتصادية- هي العوامل التي تحول دون اندماج هذه

الاقتصاديات وهو ما يؤدي استمرار العلاقات العمودية لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي، أي علاقات شمال/جنوب، فالتوجه الليبرالي وسياسات الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تنامي العلاقات القطرية المغاربية مع التكتلات الكبرى والدول المتقدمة على حساب العلاقات البينية، في حين كان من المفروض أن تكون علاقات هذه الدول بشكل أفقي وليس عموديا، أي علاقات جنوب/جنوب وليست جنوب/شمال، لكن واقع المبادلات التجارية بين أقطار المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي يشير إلى أنها حوالي 70٪ من التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي، بينما لا تمثل بلدان المغرب العربي إلا حوالي 2٪ من مبادلات بلدان الاتحاد الأوروبي الخارجية[1].

وهذا الوضع المختل كثيرا ما يستخدمه الاتحاد الأوروبي كورقة رابحة للضغط في مفاوضته مع البلدان المغاربية، فقد أمضت معظم الدول المغاربية وبصورة منفردة اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في ظل ظروف تفاوضية كرست شروط الطرف القوي وضمنت مصالحه. كما عقد المغرب اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال مارس 2004[2] ، لتجسد بذلك أولوية المصالح السياسية على حساب المصالح الاقتصادية الإستراتيجية الاندماجية الدائمة[3]. فغياب التوافق السياسي حول البناء المغاربي يؤثر بطريقة سلبية على التعاون الاقتصادي.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و آخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002** ،أبو ظبي: الأمانة العامة، 2002.

(2) Madjid MAKEDI, *Rapport de l'OCDE sur le Maghreb, beaucoup de lenteurs dans les réformes* , in : **El Watan**, 16/05/2005.

(3) صالح صالحي،*الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة*، في **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، المرجع السابق الذكر، ص.11.

ومن هنا يظهر وجود اختلاف حول حجم وقيمة المنافع المتوقعة من الاندماج. فكلما كانت المنافع المتوقعة كبيرة والمكاسب المحتملة كثيرة كلما زالت هذه العقبات. وأن حالة الاتحاد المغاربي تؤكد بان هناك منافع ستعود على جميع بلدانه، ولكن غلبة الحسابات السياسية على المصالح الاقتصادية عطل عملية اتخاذ خطوات جادة وحقيقية ومسؤولة. لتبقى الدول المغاربية في حالة تبعية للدول المتقدمة تستفيد من مواردها وتشكل سوقا يتم من خلالها استهلاك سلعها وخدماتها وأفكارها وأنماط حياتها.

فالعمل الاندماجي بطبعه يتجاوز سيادة الأطراف المشاركة فيه، لأنه ما لم تتنازل الأقطار المغاربية عن جزء من سيادتها لصالح الاتحاد (تحويل السيادة لصالح مؤسسات الاتحاد)، فانه لن يستطيع تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تراجع مفهوم السيادة المطلقة أمام المتغيرات المصاحبة لعملية العولمة.

المطلب الثالث:التحديات الأمنية

إن الوضع الأمني في المنطقة يتميز بالهشاشة: فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة جعلت الليبية الأزمة المضادة للثورة المعادية القوى وتأهب الأمنية، جميعها. فمن هناك تخريبية بأعمال بقصد القيام إلى الأراضي التونسية. الوضع من حتما عن الاستفادة التنظيم يبحث أن الواضح عموما العربي المغرب منطقة في نشاطه الإرهابي ينمي حتى[1].

ويبدو وصفوه ما في مؤخرا الإسلامي دخلت المغرب القاعدة في تنظيم عناصر أن المختصين بعض لدى جليا بداية نشهد المنطقة. حيث في الثقيلة الأسلحة الليبية وانتشار الأزمة تداعيات جراء السريع، التسليح من بمرحلة متقدّمة المسلحة المجموعة هذه جعل الذي الشيء ليبيا. من الإسلامي، انطلاقا المغرب القاعدة في لتنظيم جدي عسكري تسليح عصابات حرب إلى والتنقل، كان سهل الحركة الذي للحدود العابر الإرهابي الطابع تنتقل من

(1). أمحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي، في: **"مجموعة الخبراء المغاربيين"**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6، سبتمبر 2011، ص.1.، في: www.cemi– **tunis.org**، **أنظر أيضا:**

OBSERVATOIRE DES MUTATIONS POLITIQUES DANS LE MONDE ARABE**,** Khadija MOHSEN-FINAN, **Le printemps Arabe reconfigure l'environnement du Maghreb**, ,Paris : IRIS , 2014.

إن المسلحة هذه المجموعة لم تكن تتوفر لعناصره ثقيلة عسكرية إمدادات ضوء على استقرارا، وذلك أكثر تقليدية من عديدة ليبيا أنواع إلى نفاذها تمتلك بعد الكلاشنيكوف، وأصبحت كرشاشات خفيفة متفجرات وأسلحة على سوى في كانت التي الأسلحة مخازن السيطرة على من الثوار تمكن كلما عليها السهل الحصول من والتي كان ، الصواريخ الليبي[1] قبضة النظام.

عنها عبرت التي المخاوف وراء كان وحولها، ليبيا المغاربية في الإرهابية المجموعة عناصر تواجد تنامي .ككل الليبية الثورة من موقفها وراء أسباب أخرى، جانب إلى ربما، كانت والتي الجزائرية، السلطات ورقة إلى الأزمة الليبية تحول بخصوص الجزائر بينها ومن الدول أطلقتها بعض التي والتحذيرات المخاوف إن ليبيا، خارج لتهريب أسلحة متصاعدة مفترضة محاولات خلال من نشاطها بالمنطقة لزيادة الإرهابية الجماعات يد في عمليات وأن الإسلامي، المغرب بلاد في تنظيم القاعدة بيد الأسلحة هذه تقع ترجح أن الجزائر وكانت.مؤكدة باتت وعلى عامة، المغرب العربي على أمنية تداعيات المنطقة ستكون له في القاعدة فرع إلى المفترضة تهريب الأسلحة .مجاورتين دولتين خاصة باعتبارهما بصفة الجزائر وتونس

الوحيد المسلح يمثل التنظيم ربما لا الإسلامي بلاد المغرب في القاعدة تنظيم أن اعتبار المخاوف إلى تتجه كما على الليبية الأزمة تداعيات جليا أن بات حال، كل على.ليبيا في الصراع أتاحها التي الحركة حرية من الذي يستفيد المجاورة وكذلك البلدان إلى ليبيا من السلاح تهريب سهولة وثيق بمدى بشكل إفريقيا يرتبط شمال منطقة استقرار تهديد في عناصر من التنظيم الإرهابي على القبض إلقاء أيضا يؤكده ما ليبيا، وهو وإلى من الإرهابية الجماعات تسهيل تسلل يتطلب اليوم أن الأمر الواضح من إنه .من العيار الثقيل مهربة يحملون أسلحة وهم ومصر وتونس الجزائر من كل القادمة أسو الفترة في تكون قد بل الطبيعي مستواها في القادمة في الفترة لن تكون الأخيرة فهته اليقظة، من المزيد .عقباه يحسن لا ما بوقوع قد يسمح ما مستوياتها، وهو [2]

(1). أمحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي ، **مرجع سابق الذكر**، ص.1.

(2). **نفس المرجع**، ص.2.

ليبيا في الأزمة مآل كان المغرب العربي مهما لدول البينية العلاقات على سلبا ليبيا سينعكس داخل الصراع طول الدولة، لم عناصر كل النظام فيه فكك بلد ففي الزمن. ستستمر لفترة من دول الجوار فيها وفي الاستقرار عدم فترة فإن هذه تتصارع أن المرجح ومن القبيلة، نفس جميعا إلى ينتمون لا والثوار الأقوى، الرابط الاجتماعي تمثل القبيلة إلا تبق كانت وإن عراق جديد، أو أفغانستان إلى ليبيا تحول المنطقة فتشهد صراعها وقد يطول السلطة، على الأخيرة هذا في تطورا ليبيا تشهد أن ذلك مع من المستبعد وواضحا، فليس جليا الأخرى والحالات الليبية الحالة بين الاختلافات .الاتجاه

مرورا المغرب إلى تونس إفريقيا كله، من تهدد شمال للإرهاب بؤرة إلى ليبيا تحولت المسلحة الميليشيات عهد في برميل أصبحت في العاصمة طرابلس، حتى تحكم لا التي العاجزة، الحكومة ظل في ليبيا بالجزائر وموريتانيا. إن تقسيم الدولة، وتريد إعادة لمنطق الانصياع المسلحة ترفض الميليشيات لأن أي وقت، في بالانفجار يهدد الذي البارود بعض القبائل أن لاسيما دول، ثلاث أو دولتين إلى بالتقسيم مهددة يجعل ليبيا الأمر الذي المسلحة، الميليشيات بين السلطة الدويلات.[1] هذه حدود بدأت ترسم

كما أدت الفوضى الأمنية إلى تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مالي والنيجر، واستعماله من طرف الجماعات المتطرفة هناك، حيث أدى ذلك التدهور الأمني الذي أعقب الانقلاب العسكري على النظام في مالي، كما ترتب عليه ظهور جماعة الازواد المحسوبة على قبائل الطوارق في الشمال، والتي رفعت السلاح في وجه النظام وطالبت بالانفصال، وبالفعل أحكمت سيطرتها على أهم المدن في الشمال، وهي: غاو وتومبوكتو وكيدال.

ويوجد كذلك في المنطقة ما هو معروف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي ينشط بسهولة في المناطق الصحراوية، ويحصل على موارده المالية من الفدية لقاء تسليم الرهائن للدول الغربية، ومن تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر. كما يمكن ربط الوضع الأمني في الدول االمغاربية بالتهديدات الأمنية في جنوبه، أو ما يعرف بمنطقة

(1). توفيق المدني، *الأزمة الليبية بين الإرهاب الداعشي والعجز السياسي*، في:" *مجلة الوحدة الإسلامية*"، مركز العدد 169، على الموقع: **http://www.beirutme.com/?p=16633.** بيروت الشرق لدراسات جانفي 2016الأوسط، الساحل، حيث يعيش سكان هذه المنطقة على أرض غنية بالموارد الطبيعية، مثل اليورانيوم في حالة النيجر، والنفط في حالة مالي، والموارد المنجمية والثورات السمكية والثورات السمكية في موريتاني، إلا أن المفارقة أن هؤلاء السكان يعتبرون من أكثر السكان فقرا في العالم[1].

وبالرغم من ذلك، لا تخفي القوى الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا والصين اهتماما بمنطقة الساحل، حيث تريد حصتها من الموارد في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وخصوصا فرنسا التي تملك قواعد عسكرية في النيجر، والولايات المتحدة التي تريد إنشاء قاعدة عسكرية خاصة بإفريقيا في إحدى دول الساحل.

بالإضافة إلى الظاهرة الإرهابية في المنطقة، هناك تهديدات أمنية أخرى، هي الأكثر تأثيرا في الوضع الأمني في المنطقة، تتمثل في تصاعد كبير في حجم وخطورة الجريمة المنظمة في المغرب العربي (استخدام الأسلحة، التجارة بالمخدرات، التجارة بالبشر...الخ)، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية.

ففي ظل هذه الظروف، على الدول المغاربية تكثيف العمل المشترك لإيجاد حلول مشتركة لكل هذه التحديات التي تعرقل السير الحسن لعملية النمو والتنمية في المنطقة.

المبحث الثاني: التحديات العالمية

تواجه الدول المغاربية تحديات كبيرة في مجال تحقيق التنمية الشاملة وتفعيل التكامل المغاربي وقد تطرقنا في المبحث الأول إلى التحديات الداخلية في حين سنتطرق في هذا المبحث إلى التحديات العالمية التي تواجهها الدول المغاربية.

المطلب الأول: تحدي العولمة

تشكل العولمة أحد التحديات الأساسية التي تواجهها الدول النامية في العصر الحالي، ولا داعي في هذا الجزء العودة إلى مفهوم العولمة، فلقد تمت الإشارة إلى حقيقة المفهوم والغاية منه في الفصل الرابع. بل هدفنا هنا هو التنويه بمدى الخطورة التي تحدق بالدول النامية لاسيما المغاربية في عصرنا الحالي إذا ما عجزت عن إيجاد الميكانيزمات الملائمة التي تمكنها من مواجهة التحديات التي يفرزها الاقتصاد المعولم .

(1). أمحمد إدريس، **مرجع سابق الذكر**، ص.2.

فان أخطر ما يمكن فهمه من مصطلح العولمة هو بعده الإيديولوجي وهو الأهم في منظومة الأهداف التي تسعى خطة العولمة إلى تحقيقها، لان الايدولوجيا كانت وما زالت وستبقى هي العنوان الأساس للإنسان في علاقاته الفردية والاجتماعية والكونية، لان العلم والمعرفة اللذين يكتسبهما وينتجهما العقل لا يمكن وضعهما أو توظيفهما في خدمة قضايا الإنسان نفسه، إذا لم يرتبطا ارتباطا عفويا ومصيريا، بالايدولوجيا[1].

نحن نعيش في عصر العولمة الذي يقضي بتحويل العالم إلى قرية صغيرة، كما يراها اللاعبون القادرون الكبار لتوثيق الروابط الإنسانية فيها، وتوطيد أواصر التعاون والتنمية بين بيوت القرية، لكن الممارسة العملية على أرض الواقع توضح أن الأمر خلاف ذلك، والواقع العملي يوضح ويتسم بالهيمنة على مقدرات هذه القرية وتطويقها بما يخدم المصالح العليا والحيوية للعمالقة الكبار (الثالوث).

لقد تحول العالم في ظل العولمة إلى مركز ضخم تنتقل فيه السلع والمواد الأولية والناس والأفكار، ولم يعد بالإمكان تجاهل شباكها التي تفرض على الشعوب ما تريد من أجل السيطرة على مقدراتها، وأول ما يجب أن نتوقف عنده هو محاولتها إذابة الهوية القومية في البوتقة العالمية، التي تهيمن عليها أمريكا، أي الذوبان فيما هو أقوى وأقدر وهذا ما يمثل أعلى مراحل التوسع في السيطرة. وبذلك يتحول الإنسان إلى رقم صغير تحركه قرارات رأس كبير يقبع في مكان لا نستطيع التأثير فيه، حيث تتركز عناصر القوة لحماية مصالح الهيمنة والمتمثلة بالقوة العسكرية والاقتصادية والثقافية، والتي تكثر عندها الذرائع للتدخلات في شؤون الشعوب، تارة باسم الديمقراطية، وتارة باسم الأخلاق وحقوق الإنسان وتارة باسم المصالح الحيوية للهيمنة. فالعولمة ظاهرة العصر الاقتصادية في السيطرة[2] ، وعلى الدول المغاربية أن تخطط لمستقبلها في ظل هذه التغيرات.

(1). ناهد طلاس العجة، **تحدي العولمة: إعادة تنظيم منظومة المبادلات الدولية أم تبدل حضاري؟ (العوامل، الآثار، البدائل)**، (ترجمة محمد عرب صاصيلا)، دمشق: مكتبة دار طلاس، 2008، ص.13.

(2). **نفس المرجع**، ص ص 13-14.

المطلب الثاني: الاندماج في الاقتصاد العالمي

في سياق تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المستوى العالمي والتي تصاحب عملية العولمة الاقتصادية، لا يمكن للدول النامية بما فيها الدول المغاربية أن تبقى بعيدة عن هذه التطورات بل وجدت نفسها مجبرة للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة أملتها العولمة الاقتصادية. ووجدت نفسها مطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية وتكييفها لمواجهة التحولات الحاصلة على منظومة الاقتصاد العالمي (لقد شرعت الدول المغاربية في سياسات التصحيح الهيكلي منذ الثمانينات).

وأصبحت هذه الدول تبحث منفردة على ترتيبات تسمح لها بالاندماج (أو الإدماج) في الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق الانضمام إلى منظمات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة أو عن طريق الشراكة مع تكتلات اقتصادية كبرى (لقد تطرقنا إلى هذه الشراكات في الفصل الرابع).

ففي سياق العولمة الاقتصادية، يصبح خطر الانفتاح الإقليمي أقل ضررا من خطورة التهميش والإقصاء بالنسبة للاقتصاديات التي تبقى عاجزة عن التكيف. هذا هو المعنى الحقيقي لعولمة الاقتصاد الرأسمالي، حيث أن النمو الاقتصادي يتم على أسس دولية وليست وطنية. بعبارة أخرى، فان إمكانيات النمو الاقتصادي تمر بالضرورة بالاندماج في المبادلات الدولية، وهذا عن طريق تدويل الاقتصاديات الوطنية[2].

إن الوزن الاقتصادي للمغرب العرب غير معتبر في التجارة العالمية، وحتى المبادلات البينية المغاربية هي غير معتبرة فهي لا تتجاوز 3٪ من مبادلاتها الإجمالية، كما تعرف المنطقة في الوقت الحالي تراجع في النمو الاقتصادي، وتكلفة اللامغرب يفقد المنطقة حسب صندوق النقد الدولي ثلثي من نسبة النمو السنوية[3].

(1) Smail GOUMEZIANE, *L'Euro- Maghreb entre deux eaux*, in : www.l'Euro-**Maghreb entre deux eaux.htm** 25/04/04.
(2) Nachida BOUZIDI, Les enjeux économiques de l'Accord d'Association Algérie- Union Européenne, **op.cit**., p. 80
(3). Abderrahmane MEBTOUL, *Création de la Banque maghrébine d'investissement et du commerce extérieur : quelles perspectives pour l'intégration ?* in: http://www.algerie1.com/affaires/creation-de-la-banque-maghrebine-dinvestissement-et-du-commerce-exterieur-quelles-perspectives-pour-lintegration ,le 14/05/2016.

كما نلاحظ فوارق متزايدة ما بين دول اتحاد المغرب العربي والمناطق الاقتصادية الأخرى، الناتج الخام الإجمالي للدول المغاربية مجتمعة لا يتجاوز 420 مليار دولار مقابل 17416 مليار دولار كناتج إجمالي خام للولايات المتحدة الأمريكية و18412 مليار دولار كناتج إجمالي خام للاتحاد الأوروبي لعدد سكان يصل إلى 500 مليون نسمة.
والاندماج الإقليمي المغاربي إذا أقيم على أسس متينة من شأنه أن يضاعف الناتج الإجمالي الخام للدول المغاربية ليعادل في مدة 5 سنوات الناتج الخام الإجمالي لكوريا الجنوبية[1].

إعادة الترتيب الجيوسياسي للمنطقة المغاربية المطلب الثالث:

بعد انهيار جدار برلين، توجهت الأنظار الأوروبية أو الراساميل الأوروبية نحو الشرق. فلم تعد دول شمال إفريقيا بل إفريقيا كلها رهانا للمزايدات الإيديولوجية كما كان في وقت الحرب الباردة. فعلى العكس، هذا لا يعني نهاية المنافسة الديبلوماسية والصراعات المدعومة من القوى الخارجية. فتزايد التوترات والصراعات أصبحت أكثر أهمية من الرهانات الاقتصادية، والسيطرة على الأسواق هي اقل أهمية من الاستحواذ على الموارد الطبيعية (النفط) ومراقبة الجريمة (المخدرات)[2]. بهذا تصبح الدول المغاربية إستراتيجية لأسباب أمنية، ولمواردها فيما يتعلق بالمواد الأولية وتنوعها الطبيعي، كما تنامت الرهانات النفطية والبيئية. فاللعبة أصبحت في الوقت الراهن أكثر انفتاحا ما بين القوى العظمى الدولية، خاصة مع دخول العمالقة الآسيويين إلى الساحة الدولية كالصين والهند، بالإضافة إلى تركيا وروسيا، وهذا يعطي هوامش اكبر للمناورات للدول المغاربية.

وتشكل التحركات السياسية والدبلوماسية التي تعرفها منطقة المغرب العربي لحل الأزمات السياسية والأمنية التي تعيشها معظم الدول المشكلة له، أحد أوجه حضورها السياسي والاقتصادي في نظر الفاعلين الدوليين، الذي من شأنه أن يجعل منها فاعلا في صناعة القرار الدولي مستقبلا.

(1). Abderrahmane MEBTOUL, *Création de la Banque maghrébine d'investissement et du commerce extérieur : quelles perspectives pour l'intégration ?**op.cit***.
(2).Pilippe HUGUON, **Géopolitique de l'Afrique**, Op.cit., pp.260-261.

وإن كان التقسيم الجغرافي، يعد أحد الحلول المطروحة في هذه المرحلة لتجاوز الخلافات بين الأطراف السياسية والتكتلات الحزبية والتجمعات العرقية والدينية، تعكس سعي من يشرفون على هذه العملية إلى التحضير لتبني مقاربة تفتيت وحدة الحدود السياسية وتوزيع مناطقها الجغرافية بما يتوافق مع خصوصياتها الثقافية والدينية والعرقية.

المبحث الثالث: أساليب وطرق تفعيل الاندماج المغاربي.

من خلال تحليل السياسات الاقتصادية المغاربية (لاسيما التوقيع على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية، وكذا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو التفاوض من اجل ذلك) يظهر أن الدول المغاربية تسير بهدف مزدوج وهو الاندماج في الاقتصاد الإقليمي في إطار الشراكة الإقليمية شمال/جنوب والتي تدور حول **نواة** من دول الثالوث وهي الاتحاد الأوروبي، والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. هذا في وقت أن الخطوة الأساسية والضرورية من أجل إنجاح الاندماج في الاقتصاد العالمي لم يتحقق بعد وهو الاندماج المغاربي.

المطلب الأول: سبل تفعيل الاندماج المغاربي

1. إقامة منطقة تبادل حر مغاربية

تتضمن إقامة منطقة تبادل حر مغاربية تحديد طرق وسبل المتابعة الضرورية لإنشاء هذه المنطقة، كما تتطلب العمل على الشراكة ما بين الدول المغاربية من أجل تسهيل الاندماج الاقتصادي، وهي تحتاج في الأخير إلى مقاربة مشتركة للدول المغاربية في مواجهة أوروبا الموحدة.

1.1. طرق إقامة منطقة تبادل حر مغاربية واتحاد جمركي

إن تحقيق منطقة تبادل حر مغاربية يحتاج إلى:
- توفر الإرادة السياسية المشتركة [1] من أجل تعديل العلاقات الثنائية بهدف تشجيع تدفقات السلع والأشخاص (خاصة فتح الحدود بين الجزائر والمغرب)؛

(1) عيسى حمد الفارسي، التكامل الاقتصادي بين الدول المغرب العربي: واقعه، مقوماته، معوقات قيامه، **في"** *الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"* ، **المرجع السابق الذكر**، ص ص.9، 10.

- المصادقة على المعاهدة التجارية والتعريفية من طرف كل الدول المغاربية وتبني بروتوكولات الاتفاقات المرتبطة بها؛
- وضع قائمة للمنتجات التي يتم تحريرها من العراقيل الجمركية وغير الجمركية. هذه القائمة يمكن أن تتوسع فيما بعد والعمل بها لفترة انتقالية محددة قبل الإلغاء النهائي لهذه العراقيل؛
- بالموازاة مع ذلك، على الدول المغاربية تنسيق سياساتها الجمركية، وهي مرحلة مهمة لإقامة اتحاد جمركي، ومنطقة تبادل حر.

2.1. تبني إجراءات المتابعة

تبني إجراءات المتابعة في مجال التعاون من أجل تدعيم منطقة التبادل الحر تتعلق بمختلف القطاعات، التمويل، النقل، الهياكل الأساسية، الطاقة والسياحة.
- إنشاء بنك للتجارة والاستثمار مكلف بتسيير صندوق لتمويل المبادلات الإقليمية، صندوق يتم تغذيته بالفوائض الآتية من الدول المغاربية (لاسيما ليبيا)، رؤوس الأموال العربية الآتية من دول الخليج ورؤوس الأموال الأوروبية[1]. ولقد تم فعلا إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في 21 ديسمبر 2015 بتونس، يتوفر على رأس مال مبدئي يقدر ب 150 مليون دولار[2]. إلا أنه لم يعلن إلى حد الآن عن تمويل أي مشروع مغاربي.
- على الدول المغاربية العمل مشتركة من أجل تنسيق إدارتها لمشكلة المديونية الخارجية.
- على الدول المغاربية خلق أشكال مختلفة للتعاون ما بين البنوك التجارية (المدعمة من البنوك المركزية) من اجل تقديم وسائل الدفع الضرورية، استقرار قيمة الصرف وتفعيل أنظمة التأمين على التجارة الخارجية.
- في مجال النقل والهياكل الأساسية، تظهر ضرورة حيوية من اجل العمل المشترك في صالح النقل الإقليمي، تنسيق النشاطات في مجال النقل عبر السكك الحديدية، تنمية ملاحة السواحل، التعاون بين شركات النقل الجوي والبحري. ويجب تنظيم التعاون، في جانب منه في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل التقدم في مجال الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات.

(1). Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, op.cit., p.228
(2). Abderrahmane MEBTOUL , *Création de la Banque maghrébine d'investissement et du commerce extérieur : quelles perspectives pour l'intégration?* **Op.cit**.

- في ميدان الطاقة، على الدول المغاربية، إقامة تصور مشترك لتسيير الموارد المتوفرة. يجب أن تكون هذه السياسة الطاقوية شاملة وتتضمن قضية استخدام الطاقات المتجددة وتسيير الموارد المائية.
- في ميدان السياحة، تشكل إمكانيات ترقية السياحة ما بين الدول المغاربية عاملا أساسيا في صالح توسيع السوق الداخلية ومحفزا للتبادل داخل المنطقة. بهذا تظهر ضرورة التعاون في ميدان حركة الأشخاص[1].

2. توحيد العملة:

1.2 . البدأ بعملة مشتركة

في هذا المجال يقترح العديد من الاقتصاديين توحيد العملة بين الدول المغاربية كأداة نقدية لتسهيل المبادلات بين الدول المغاربية، وفي ذات السياق يقول كاميل صاري* انه على الدول المغاربية أن تبدأ **بعملة مشتركة** والحفاظ على العملات الوطنية كخطوة أولى قبل توحيد العملة[2].

هذه العملة المشتركة يسميها كاميل صاري **بالدينرهام**، هي عملة مشتركة وليست موحدة، في المرحلة الأولى من إرساءها تكون عبارة عن عملة للدفع وأداة للمحاسبة والاحتياط تستخدم فقط من قبل البنوك والمؤسسات والإدارات (تكون مدة التعامل بها من 3 إلى 5 سنوات)[3] كمرحلة انتقالية، ويشبهها بالإيكو التي ظهرت في أوروبا قبل اعتماد الأورو كعملة موحدة في الاتحاد الأوروبي.

2-2. من العملة المشتركة إلى توحيد العملة:

إن المرحلة الثانية تتمثل في عملة موحدة في إطار وحدة نقدية، وهي لا يمكن أن تتجسد في الواقع إلا بعد مرور 5 إلى 10 سنوات. وهذا يتوقف على وتيرة الإصلاحات الهيكلية وتحقيق ميكانيزمات تقارب الاقتصاديات المغاربية. غير أن القرار النهائي يبقى سياسيا[4].

(1) Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, op.cit., pp.228-229.
* مستشار اقتصادي وخبير دولي في العملات والمالية الدولية، دكتور في العلوم الاقتصادية، درس بالعديد من الجامعات الفرنسية والمدارس الكبرى للتجارة.

(2).Camille SARI, **Algérie et Maroc: Quelles convergences économiques?** Paris: Cabrera, 2011, p.400.
(3) ibid., p.228.
(4)(ibid., p.414.

إن المسار الذي يؤدي إلى هذا الاندماج النقدي يفترض مجهودات جبارة، لامركزية معتبرة للإجراءات التي تتخذها السلطات الوطنية نحو السلطات المغاربية، مع تنسيق سياسات سعر الصرف. هذا يعني فقدان كبير لاستقلالية السياسة النقدية الوطنية التي أصبح تأثيرها محدودا بالضرورة في سياق العولمة[1].

الوصول إلى اتحاد نقدي شامل بعملة موحدة، يتطلب إرساء سياسات تعاون مربحة للجميع. لهذا من المفروض أن تنتهج كل دولة إصلاحات هيكلية، وتعظيم إنتاجيتها وتقوية سياستها الصناعية بهدف الاستجابة لاحتياجات السكان، وكذا استقبال استثمارات أجنبية منتجة وليست للمضاربة والتي تحول من 5 إلى 10 أضعاف قيمة استثماراتها المبدئية إلى دولها الأصلية.

الاستثمارات التي ينبغي أن تشجع هي التي تجلب التكنولوجيا والمعرفة، وإمكانية خلق مناصب شغل في القطاعات البديلة للاستيراد والتي تسمح بالتصدير. ولتحقيق هذه الأهداف، لابد من إقامة شراكات رابح/رابح ما بين البنوك، المؤسسات والقوى الحية للدول الخمسة[2].

3. ضرورة إقامة الشراكة ما بين الدول المغاربية

مع تأكد عمليات التحرير التجاري في العالم والمدعمة بالاستثمارات الدولية المباشرة، ومع تراجع دور الدولة في ميدان النشاطات الاقتصادية، ظهرت وظائف جديدة للدولة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وأصبحت هذه الوظائف تتمحور أساسا حول الدعم والتأطير والتشجيع. بهذا فان مقاربة الاندماج في المنطقة المغاربية سوف تتطور في هذا الإطار بحيث يصبح التوجه نحو ترقية الشراكة بين المتعاملين المغاربة المدعوون للعمل المشترك. فعلى الدول أن تعمل على تنمية شبكات المعلومات الصناعية، تنسيق معايير الإنتاج وإقامة تشريعات في مجال الملكية الصناعية، وخلق ميكانيزمات ضريبية خاصة في خدمة الاستثمارات المحققة بصفة مشتركة من طرف المتعاملين المغاربة أو في شراكة مع أجانب.

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول موضوع توحيد العملة المغاربية انظر:
(Camille SARI, **Algérie et Maroc: Quelles convergences économiques? Op.cit.pp.400-423.)**
(2).ibid.pp.421-422.

4. الدعوة إلى حوار جزائري مغربي

تحتل الدعوة إلى **حوار جزائري مغربي** أهمية كبيرة يساهم فيه صناع القرار والجامعيون والباحثون والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، حتى تزول الهوة بين الجارين ليتمكنا من التعارف أكثر والتقارب على أساس صحيح، وليتحاور ويتناقش كل هؤلاء بكل صراحة وموضوعية بعيدا عن المصالح المادية الضيقة لأي من البلدين. فمصير المنطقة يبقى مرهوناً بتحسن نوعي في العلاقات الجزائرية المغربية، إنها مسؤولية تاريخية على البلدان تحملها أمام الأجيال القادمة[1].

والتقارب على مستوى القاعدة الشعبية بين البلدين لابد وأن يكون محور اهتمام الجميع ولا يجب أن يبقى حبيس التقلبات السياسية للتقارب الآتي من القمة حتى نرقى إلى مصاف المجتمعات المتقدمة، ويجب أن تؤثر القاعدة على توجهات القمة وليس العكس كما هو الحال في الوقت الحاضر[2].

ومثل هذا الحوار بين الجارين من شأنه أن يعيد الثقة ويفتح المجال أمام قيام مشاريع تنموية مشتركة لصالح البلدين، وان ينهي سباق التسلح المحموم القائم بين الجارين، حيث يستنزف اقتناء الأسلحة في المنطقة نسبة معتبرة من مجمل الميزانية العامة حيث تصل إلى 15٪ من ميزانية المغرب و5٪ من الناتج المحلي الإجمالي[3]. في حين وصلت النفقات العسكرية في الجزائر إلى 9 مليارات دولار في عام 2015 وهذا حسب تقرير معهد استوكهولم لأبحاث السلام حول مبيعات السلاح في العالم، وبهذا احتلت الجزائر المرتبة السادسة في العالم من حيث الإنفاق على شراء العتاد العسكري.[4]

وبالطبع فإن الخلافات بين الجزائر والمغرب كبيرة، لكن من مصلحة الجميع أن تحول هذه الخلافات إلى اختلافات في وجهات النظر.

---

(1). عبد النور بن عنتر،" الاتحاد المغاربي..بين الافتراض والواقع"، في: **http://www.aljazeera.net**
(2) **نفس الموقع.**
(3) Camille SARI, une communauté économique Maghrébine : un destin obligé,p.106. in Abderrahmane MABTOUL, Camille SARI et autres, **Les enjeux géostratégiques de l'intégration du grand Maghreb**, Alger : Anouar Elmaarifa, 2014.
(4: العربية، "المغرب والجزائر من الدول الأكثر إنفاقا على التسلح بالعالم"، على الموقع:

https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/d8eba8a6-ac07-4125-998f-f00c6ffe09ef.2017/02/26 ،

5- إقامة تنسيق ضريبي مغاربي

يشترط إقامة تنسيق ضريبي مغاربي، سواء تعلق الأمر بالضرائب المباشرة أو غير المباشرة، وجود مؤسسات أو قد هيئات قوية تعود إليها مهمة وضعه قيد التنفيذ وتضمن متابعة صارمة لتطبيق القرارات المتخذة في مجال التنسيق. تستلزم آلية فرض الضريبة على المبادلات مثلا، إقامة جهاز مركزي ما فوق وطني يشرف على عمليات المقاصة بالنسبة للموارد المحصلة بغرض تحويل الضرائب غير المباشرة المقتطعة وبالتحديد الرسم على القيمة المضافة، لبلدان المغرب العربي التي يعود لها الحق في ذلك[1].

يحتاج تطبيق تنسيق ضريبي في المنطقة المغاربية إنشاء هيئات ما فوق وطنية، مزودة بصلاحيات التنظيم، الإشراف وتنفيذ قواعد عمل التنسيق بصورة تسمح بتجنب الاختلالات الناجمة عن توحيد الآليات الضريبية للبلدان المغاربية، حيث أنه لا معنى لتنسيق

على هذا الأساس، يمكن اعتبار المؤسسات الموجودة حاليا على ضريبي دون إقامة هيئات تسهر على تطبيقه بصفة مثلى. مستوى الاتحاد المغاربي، الدعامة الأولية التي بإمكانها ترتيب الظروف المواتية لإقامة تنسيق ضريبي، وهي المؤسسات التي سبق وأن أشرنا إليها في الفصل الثاني حيث نجد فئتين من المؤسسات المغاربية: تتكون الأولى من أجهزة سياسية مكلفة باتخاذ القرارات وتوجيه السياسة العامة للاتحاد (المجلس الرئاسي، مجلس الشورى، ومجلس وزراء الخارجية) والثانية تتكون من أجهزة سياسية وتقنية مهامها تنفيذ السياسة العامة المرسومة من طرف تلك المذكورة أولا (اللجان المتخصصة والأمانة العامة)[2].

6. من اجل مقاربة مغاربية مشتركة في مواجهة الاتحاد الأوروبي

يرتكز البناء المغاربي في أحد محاوره على تصور الدول المغاربية لمقاربة مشتركة لعلاقاتهم مع الاتحاد الأوروبي. ويمكن إرجاع ضعف المغرب العربي في جانب منه إلى غياب هذه المقاربة لمدة أكثر من ثلاثين سنة. فإذا استطاعت أوروبا أن تدمج الدول

(1) محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع النقود والمالية**، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005، ص 292.

(2) محمد عباس محرزي، **نفس المرجع**، ص ص 293-294.

المغاربية الثلاثة في سياستها المتوسطية في سنوات الستينات، نجد أن هذه الدول مازالت تتفاوض، بشأن مختلف اتفاقياتها مع أوروبا، في الإطار الثنائي[1].

فعلى الدول المغاربية أن تضع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في إطار إقليمي، بشكل يضمن للاتحاد المغاربي فرض منطقه والبعد الشامل للمنطقة في مواجهة أوروبا. فهذا الانتقال في أطر العلاقات بين الوحدتين سوف يدعم بدوره التفاعل بين منطقة التبادل الحر المغاربية والأورو- مغاربية ومن ثم تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي بالمنطق المغاربي.

ويحتاج البناء المغاربي كذلك إلى:

- إعطاء دور مهم للمجتمع المدني في البناء المغاربي، أي تفعيل دور المجتمعات والشعوب المغاربية في عملية البناء المغاربي عن طريق خلق آليات وسبل لإشراكه في تحقيق الاندماج المغاربي والتنمية المغاربية المشتركة.
- العمل على خلق علاقات متكافئة بين الدول المغاربية في علاقاتها المشتركة، حيث أن الواقع يثبت أن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون وتنميته على أساس المصلحة المشتركة.
- العمل على تفعيل المؤسسات المغاربية القائمة، انطلاقا من معالجة قصورها وإعطاء هذه المؤسسات الصلاحيات الضرورية للتحرك على المستوى الإقليمي (وهذا يتضمن التنازل الجزئي عن السيادة، أو ما يسمى بلغة التكامل بتحويل في السيادة) واعتبار هذه المؤسسات، على الرغم من جمودها الحالي، على أنها مكسبا لعملية البناء المغاربي يجب إعادة تأهيلها لأداء أدوارها التي أسست من اجلها واستكمال إقامة المؤسسات التي أفترض إقامتها وخصوصا تلك المؤسسات التي يعتبر نشاطها على اتصال بالمواطن المغاربي بشكل مباشر مثل الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم والبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

(1) Fathallah OUALALOU, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, op.cit., p.228

- معالجة الثغرات والعيوب التي تضمنتها اتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي، لاسيما نظام التصويت على مستوى مؤسسات الاتحاد.

المطلب الثاني: من أجل مقاربة شراكة أورو- مغاربية ديناميكية ومستديمة

- تسجل الشراكة الأورو مغاربية في إطار مضمون اجتماعي واقتصادي يتميز بفوارق شاسعة في مستويات التنمية بين الشركاء، لهذا تظهر ضرورة البحث عن طرق جديدة لإنعاش الشراكة الأورو متوسطية بشكل يمنح نوع من التوازن بين هؤلاء الشركاء.

في هذا الإطار يجب البحث عن طرق جديدة من أجل الإنعاش الفعلي لمختلف المبادرات الأوروبية للشراكة الأورو- مغاربية بدءا بمسار برشلونة مرورا بالحوار 5+5 وانتهاء بالاتحاد من أجل المتوسط، وفي هذا الإطار يشير «الهادي مقبول»* إلى ثلاثة طرق:

• تمويل التنمية من اجل دعم الانطلاقة الاقتصادية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط بالمعالجة الفعالة لقضية المديونية الخارجية، بخلق شروط نمو حجم الاستثمارات الأجنبية، بوضع استراتيجيات تشجيع وتحريك رؤوس الأموال وتنمية التوفير المحلي.

• تشكل الشراكة **التكنولوجية** والتنمية المحلية أداة مهمة، على اعتبار أن التحكم في المعرفة هو شرط أساسي لنمو الإنتاجية وبالتالي شرط للمنافسة الاقتصادية. نفس الشيء بالنسبة **لتحويل التكنولوجية** الفعالة وخلق أنظمة محلية للإبداع التي تعد شرطا هاما في تحريك أنظمة الإنتاج المحلية وكذا التنمية الإقليمية. لهذا يجب إقامة ميكانيزمات تعاون بهدف إقامة شراكة حقيقية في ميدان التكنولوجية وعلى مستويات مختلفة.

• تظهر حركة الأشخاص كمحور أساسي، لذا يجب وضع إجراءات ووسائل مكيفة من اجل عدم إنقاص الشراكة من بعدها البشري، على اعتبار أن الشراكة ترمي قبل كل شيء إلى تطوير المبادلات بين الأشخاص[1].

*CENEAP المدير العام السابق:
Centre National d'Etudes et d'Analyse pour la Population et le Développement

(1) El Hadi MAKBOUL, *Partenariat Union européenne - Algérie, quelles perspectives de développement ?* In : **séminaire international L'accord d'association et les perspectives de coopération entre l'Algérie et l'Union européenne**, Fondation Konrad Adenauer et le CENEAP, Alger, 18-19 mars 2002.pp.55-57.

تعاني الدول المغاربية بالإضافة إلى هشاشة اقتصادياتها، من مواجهة التجمعات التي أعطت ميلاد المجالات الإقليمية الكبرى. وسوف يعانون في المستقبل إذا ما استمرت الاختلالات والفوارق بسبب السياسة الحمائية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي.

فإذا أرادت أوروبا تحقيق منطقة مشتركة مزدهرة اقتصاديا عليها المساهمة الفعالة في إقامة الدعائم الأساسية لتنمية الضفة الجنوبية للمتوسط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، العمل على جمع الشروط المناسبة لاستقرار مختلف أقطاب المنطقة[1].

بهذا يجب أن تقوم العلاقات الأورو متوسطية على مبدأ دعم دول الجنوب في مجهوداتها للتخلص من التخلف بواسطة تدعيم برامج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، والصناعية والزراعية.

فمستقبل المجال الأورو متوسطي يجب أن يسجل في إطار إستراتيجية شاملة وديناميكية اعتماد متبادل، مرتكزة على توازن نشاطات الإنتاج، وتعظيم عوامل التكامل ومضاعفة إجراءات الدعم في مجال تحويل التكنولوجيا، التمويل والاستثمار.

(1) El Hadi MAKBOUL, **op.cit.**, p.57.

المطلب الثالث: سبل تحقيق التنمية الإقليمية في آفاق تحقيق الاندماج المغاربي

من للتخلص القطاعية الإجمالية والسياسات الاقتصادية السياسة صعيد على المطلوبة التغييرات ماهية في هنا نبحث نموذج تغيير هو الدول المغرابية تواجهه الذي الأكبر شك في أن التحدي أي هناك ليس أنه ذلك .الريعية القاعدة ذي النظام الفساد يشكل قاعدة الذي التسلطية ، السياسية(Patrimonial) على الاقتصاد الريعي والأنظمة الأبوية القائم السيئ التنمية الإنتاجية مع المتعارضة السياسية السلوكات الاجتماعية أدخل ومارس عددا من الذي هو للتنمية السيئ النموذج هذا المعمم. والابتكارية الريادية والقيام بالمشاريع النزيهة والتنويع الاقتصادي والمنافسة.[1]

فهذه الأنظمة التسلطية لم تشجع التنمية الاقتصادية المستديمة، بل هي الأداة المحددة للاقتصاد الريعي. في حين أن الديمقراطية الاقتصادية هي متلازمة مع الديمقراطية السياسية، حيث أن حرية المبادرة الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق دون ضمان الحريات العامة والخاصة[2]. وهذا ما يفسر تصاعد الانتفاضات في الدول المغاربية التي تطالب بتغييرات هيكلية عميقة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان والمواطن.

الموزعة الريعية غير قاعدتها الاقتصادية على التدفقات تقوم التي البلدان في ديمقراطية حقيقيّة حياة تطوير يمكن فلا العدالة تعزيز دون يحول ما وهو متطلبات المجتمع، نحو يراعي على الاقتصاد في وغير المستثمرة صحيح بشكل العالية. المضافة القيمة ذات والخدمات السلع إنتاج القدرات في وتنويع الإنتاجية الكامل على قاعدة الاجتماعية والتشغيل تغيير السياسات المغاربية على الحكومات يتوجب من أجل الانتقال من السياسات التنموية الفاشلة إلى النموذج الأمثل الأساسية التالية المحاور في الاقتصادية العامة:

1- الاجتماعية والمسؤولية المساءلة وتشجيع الفساد مكافحة

لتحقيق عام منصب استغلال سوء يعرف صندوق النقد الدولي الفساد على أنه:«

(1). جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للتنمية: الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية "، **مرجع سابق الذكر**، ص. 36.

(2) Smail GOUMEZIANE, **La tiers mondialisation**, op.cit., p.81.

جميع مراحل التنمية»[1] ولقد كشفت العديد من التقارير في الاقتصادات على ثقيلة بأعباء يلقي خاص، مكسب الصحفية والانتفاضات الشعبية التي عرفتها الشوارع المغاربية وانتشار الفضائح، حجم الفساد المرتبط بطبيعة الأنظمة بالاكتفاء الفساد أن يكافح يمكن السياسية عبر توزيع الريع على دائرة مغلقة من رجال الأعمال المقربين من السلطة ولا أعمال رجل شريكين: بين أن تكون من بد لا يشوبها الفساد صفقة أن كل ذلك .الدولة في المسؤولين إلى مسؤوليته بتحميل الجهة الأخرى[2]. من حكومي ومسؤول جهة من

فلقد تفشت هذه الظاهرة المرضية في مجتمعاتنا بشكل رهيب وعلى جميع المستويات، حيث أصبحت ثقافة عامة سائدة في مجتمعاتنا، تساهم في تبديد المال العام وتعميق الفوارق بين أفراد المجتمع.

المباشرة الاقتصادية التكاليف بينما" الدولي، النقد صندوق عام مدير لاغارد، كريستين السيدة وفي هذا السياق قالت النمو انخفاض إلى تؤدي فهي وطأة، وأشد أكبر المباشرة غير التكاليف كانت فربما معلومة تماما، الفساد عن الناجمة ويضعف الحكومة في الثقة يقوض إنه .المجتمع على ضررا أشد تأثير وللفساد كذلك الدخل. في المساواة عدم وارتفاع للمواطنين الأفراد الأخلاقية المعايير.[3]"

تكاليفه الفساد:" لهذا يشير التقرير الجديد الذي أعده مجموعة من الخبراء الاقتصاديين تحت عنوان

بطرق متعددة الاقتصادية التنمية على ، إلى أن الفساد يؤثر"**حدته تخفيف واستراتيجيات**.

بالتالي ويفضي الامتثال بثقافة الفساد ويضر .الأساسية وظائفها وأداء الإيرادات تعبئة على الدولة قدرة يضعف **أولا،**

النمو على محتملة سلبية من عواقب لذلك ما مع العامة، الخدمات تقديم عن الضريبي، فتعجز التهرب مزيد من إلى.

"، انظر الكلي والاستقرار الاقتصادي النمو لتحقيق أساسي مطلب الفساد مكافحة الدولي، " النقد (1) صندوق الموقع: **https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2016/RES051116Aa.pdf** ، 2016/11/14.

(2) جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للتنمية: الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية "، **مرجع سابق الذكر**، ص. 36.

"، **نفس المصدر**، ص1. الكلي والاستقرار الاقتصادي النمو لتحقيق أساسي مطلب الفساد (3) مكافحة

جودته مستوى ويخفض العام الإنفاق كمية فيقلل الحكومية، المشتريات عملية تكاليف تضخيم إلى الفساد يؤدي **ثانيا،**.

تقليل إلى الاختلاس هذا الموازنة. ويؤدي خارج تُنَفَّذ التي المعاملات خلال من الأموال اختلاس من ويمَكن كذلك ويؤثر التحتية البنية في الفجوات يوسع مما الأولوية، ذات الأخرى الإنفاق وأوجه العامة المتاحة للاستثمارات الموارد النمو على.

يسفر مما المركزي، البنك من التمويل على الغالب في البلدان اعتماد زيادة في العامة الإيرادات انخفاض يتسبب **ثالثا،** النظام استقرار ويهز المالي الإشراف ضعف من يزيد الفساد فإن الوقت، نفس وفي .المعني البلد في للتضخم عن التحيز .البنوك على الرقابة وضعف والتنظيم الإقراض ممارسات مستوى انخفاض من ذلك وينشأ.المالي

.الحسبان في يأخذونه المقرضين لأن المالية الأسواق إلى الدخول تكاليف رفع إلى الفساد تأثير يصل أن يمكن **أخيرا** ، عثرة حجر ويقف الشركات لدى اليقين عدم مشاعر يعمق لأنه الفساد من الخاص القطاع يصيب الذي ويتفاقم الضرر .الإنتاجية الأنشطة من بدلا الريع عن الباحثة للأنشطة الموارد وتخصص .جديدة دخول شركات أمام

والموارد الاجتماعية البرامج مخصصات فانخفاض باهظة. وبيئية اجتماعية تكاليف كذلك عليه تترتب وقد وسوء البيئة تنظيم قواعد ضعف يؤدي الوقت، نفس وفي .البشري المال بناء رأس من تحد جراء الفساد من الضائعة في المؤثر الفساد شأن من القصوى، الحالات وفي يلزم. مما أكثر طبيعية موارد التلوث واستخراج زيادة إلى إنفاذها الطبيعية الموارد وفرة أن إلى التقرير ويذهب .الصراعات واندلاع السياسي زعزعة الاستقرار إلى يؤدي أن النظام .سوءا[1] الوضع يزيد أن يمكن

المالي، والقطاع المالية العامة للشفافية الدولية المعايير البلدان المغاربية اعتماد - لذلك فقد بات من الضروري على وكذا القطاعات الاستخراجية التي ترتكز عليها اقتصاديات هذه الدول لاسيما الجزائر وليبيا . كما لحرية الصحافة دور مهم في الكشف عن ممارسات الفساد.

"، **نفس المصدر**، ص1. الكلي والاستقرار الاقتصادي النمو لتحقيق أساسي مطلب الفساد (1) مكافحة

- تعزيز سيادة القانون، من خلال سن القوانين التي تسمح باكتشاف وكذا معاقبة المتورطين في قضايا الفساد، إصدار والعقاب يجب أن يستهدف القطاع الخاص كذلك، وهنا تبرز ضرورة استقلالية الجهاز القضائي ليصبح قادرا على عبر علاقات النفوذ استخدام وسوء والبيئة الطبيعية الموارد على التعدي أو المنافسة النزيهة انتهاك لقواعد في الأحكام .الحكوميين مع المسؤولين خاصة

- يبقى أن للقادة (سواء السياسيين أو رجال الأعمال) دور هام في القضاء على الفساد من خلال تبني سلوكات من شأنها أن تكون قدوة للعامة يحتذى بها[1].

2. الممارسة الديمقراطية كمدخل إلى التنمية المستديمة

أحسن من تحدث عن هذه العلاقة بين الديمقراطية والتنمية هو المفكر الهندي أمارتيا صن ، وقد وضح في كتابه "التنمية حرية" أن عملية تطوير وتعزيز نظام ديمقراطي عنصرا جوهريا في عملية التنمية. وتتمثل أهمية الديمقراطية في ثلاث سمات أساسية: 1- أهميتها في طبيعتها الجوهرية (المشاركة السياسية والاجتماعية)، 2- إسهاماتها الأداتية لتعزيز الحجج التي يدلى بها الناس عند التعبير ودعم مطالبتهم بالاهتمام السياسي (بما في ذلك مطالبتهم بشأن الاحتياجات الاقتصادي)، 3- دورها البنائي في ابتكار قيم ومعايير(بما في ذلك فهم الاحتياجات الاقتصادية في سياق اجتماعي).[2]

*** دور الديمقراطية في تحقيق التنمية**

- إن ممارسة الحقوق السياسية الأساسية، تضمن احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعني أن بناء نظام الحكم الديمقراطي وتقويته يعد مكونا محوريا لعملية التنمية.

- إن الديمقراطية بمعناه التنافسي الايجابي، تضمن تداول السلطة، وتداول السلطة يضمن بدوره نوعا من الاستمرارية في المؤسسات والشفافية في إدارة الشأن العام، وهي عوامل غاية في الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، لان تداول السلطة في العمق، يعني

---

(1) International Monetary fund, « Corruption : Costs and Mitigating Strategies”, لمزيد من التفاصيل أنظر: http://www.imf.org, **14/11/2016.:**

(2) أمارتيا صن، **التنمية حرية**، مرجع سابق الذكر، ص237.

إعادة توزيع القوة بوجهيها السلطة والثروة لمصلحة الناس، وتغيير سبل ممارسة القوة إلى نسق من الحكم المؤسسي الصالح، الضامن لمصالح جميع المواطنين[1].

- لقد أثبتت التجربة التاريخية، أن البلدان التي اتبعت خيار الممارسة الديمقراطية، قطعت أشواطا هامة في تحقيق التنمية، وذلك ما يؤكده الاقتصادي الهندي أمارتيا صن، عندما يقول: «لم تحدث أبدا مجاعة بمعنى الكلمة في أي بلد مستقل يحظى بنظام ديمقراطي وصحافة حرة نسبيا»[2].

والسبب في ذلك يعود إلى انه من السهل على الحكومات الديمقراطية الحيلولة دون وقوع المجاعات، لان الحكومات الديمقراطية تتوافر على إعلام حر، وكذلك على جملة من المؤسسات، تشكل في مجموعها حوافز سياسية قوية للنهوض والحد من الجوانب السلبية لسياسة نظام الحكم، وهو الأمر الذي يحول دون حصول كوارث من نوع المجاعة لمواطنيها.

– إن الديمقراطية بالأساس شرط للاستقرار، بحكم دورها الفعلي في تعزيز دولة القانون والمؤسسات وتأمين مجتمع متسامح تسوده حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ولكن وفي نفس لا يمكن اعتبار الديمقراطية علاجا تلقائيا لأمراض المجتمعات حيث توجد الكثير من الأمثلة في العالم عن ديمقراطيات كبيرة غير أنها تعرف مظاهر اللامساواة والحرمان من حيث الرعاية الصحية والتعليم والبيئة الاجتماعية وهذا هو شأن الأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى هناك استبدادية نسبيا ككوريا الجنوبية وسنغافورة والصين، استطاعت أن تحقق نسب نمو أسرع من بلدان اقل منها استبدادا . فالأساس هو أن الديمقراطية تقدم لنا فرصا علينا استغلالها بجدية بغية تحقيق نتائج مستهدفة[3].

(1) ديدي ولد السالك،" الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة" ، في: **المستقبل العربي**، عدد 200، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.، ص.25-26

(2) أمارتيا صن، **التنمية حرية**، مرجع سابق الذكر، ص231.

(3) **نفس المرجع**، ص227-234.

*** التنمية الاقتصادية كعامل مساعد لقيام نظم ديمقراطية**

لقد أكد على هذه القضية العديد من الاقتصاديين والفلاسفة (وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية)

* حيث يقول:" كلما كان المستوى المعيشي لمجموع الأمة مرتفعا، كلما كانت حظوظ S.M.LIPSET ولقد أكد عليها إرساء نظام ديمقراطي كبيرة"[1]

– إن التنمية الاقتصادية تقود إلى تغيير في القيم المجتمعية، بما يخدم توجهات الانفتاح الديمقراطي.

– إن التنمية توفر القدرة على قيام نظم تعليمية شاملة ومتطورة، وهذا التعليم الشامل والمتطور يساهم في تعميق الوعي لدى المواطنين، وينمي في نفوسهم قيم التسامح والحوار والاعتدال والعقلانية، وهي قيم لا غنى عنها لأية ممارسة ديمقراطية.

– إن التنمية الاقتصادية تساهم في زيادة الدخل الفردي، بما يحقق الأمن الاقتصادي للمواطنين، ويساعد في الحد من الصراعات الاجتماعية، ويمكن المواطنين من تكريس وقت أطول لبلورة مواقف سياسية تجعلهم ينخرطون في المشاركة في الشأن العام.

إن تحقيق التنمية، وما توفره من مداخيل مالية مرتفعة ، تساعد الطبقة الوسطى على التفرغ للمشاركة في الشأن العام، والحضور القوي للطبقة الوسطى، يضفي بدوره طابعا وسطيا على التنافس السياسي ويبعد الحياة السياسية عن التطرف والعنف.

إن التنمية وما توفره من مداخيل مالية مرتفعة، توسع هامش الاختيارات أمام المواطنين للمطالبة بحقوقهم المعنوية أي الحقوق المدنية والسياسية[2].

غير أن هذه المقاربة قد تعرضت للنقد خاصة مع ظهور تجارب في العالم، أثبتت عكس ذلك: دولا تسلطية مثل كوريا الجنوبية، وتايوان والشيلي والصين قد عرفت إقلاعا اقتصاديا.

*عالم اجتماع أمريكي، منظر للعلاقات بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية.

(1) S.M.LIPSET, **L'homme et la politique**, Paris : Seuil, 1963, p.62, in : Mamoudou GAZIBO , Jam JENSON, **La politique comparée :fondement, enjeux et approches théoriques**, Canada : les presses de l'Université de Montréal,2004, p. 242.

(2). ديدي ولد السالك،" الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة ، **مرجع سابق الذكر**، ص.26.

3- التركيز على القطاع الزراعي:

إن التأمل في مختلف تجارب التنمية في دول العالم لاسيما العربي الإسلامي، يلاحظ أن من أسباب فشلها هو إهمالها أن الثورة الزراعية قد سبقت الثورة *للزراعة كمحرك للتنمية. فقد أثبتت التجربة الأوروبية والدراسات الاقتصادية الصناعية في أوروبا بل هي أحد الشروط الأساسية لقيامها[1].

فتوفير الأمن الغذائي لا يوفر العديد من ملايير الدولار سنويا على الدول المغاربية الموجهة لاستيراد المواد الغذائية بل سيؤدي كذلك إلى تحسين التغذية، مما سيوفر أموالا باهظة تنفق على الصحة بسبب الأمراض العديدة الناتجة عن سوء التغذية، مثلما ستتحسن بشكل فعال مردودية الإنتاج للإنسان، لان سوء التغذية تساهم في تعطيل الإنسان فكريا وجسديا، لان الغذاء ضروري لتنمية القوة البدنية والعقلية للإنسان[2].

فبتطوير الزراعة يمكن توفير أموالا ضخمة يمكن استثمارها في إقامة الصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي[3].

بهذا يكون القطاع الزراعي قطاعا هاما وأساسيا وهو المحرك في عملية التنمية الوطنية وكذا الإقليمية بالتعاون ما بين الدول المغاربية، خاصة وأن كل من تونس والمغرب تمتلكان ميزة نسبية في المجال الزراعي وإنتاج المواد الغذائية.

4- الأدمغة هجرة من والحد الاستثمارات تنويع

تعاني الاقتصاديات المغاربية نقص تنوع الأنشطة الاقتصادية وقد سبق وأن أشرنا . في الشديد التمركز إلى وذات الأرباح المرتفعة ذات (الإستخراجية) والخدمية الإنتاجية القطاعات من قليل عدد والأجنبية في المحلية الاستثمارات قطاعات إلى إضافة المحلي المستوى على تجارة التوزيع (العقارات، الضئيلة التوظيفية والقدرة المتدنية المضافة القيمة في سيساهم الأخرى الإنتاجية الأنشطة من العديد في الاستثمارات تنويع وبالتالي فإن.التقليدي) والبتروكيميائيات الطاقة والمهنية العلمية والمؤهلات المهارات أصحاب البطالة وهجرة من الحد

*Paul BAIROCH: أنظر أعمال الذي يعتبر أن الثورة الصناعية تحتاج أولا إلى ثورة زراعية، أهم أعماله حول التنمية **Révolution industrielle et sous-développement**, 1963 , **Le Tiers-Monde dans l'impasse**, Gallimard, 1992

(1). رابح لونيسي، **النظام البديل للاستبداد. تنظيم جديد للدولة والاقتصاد والمجتمع**، الجزائر: دار المعرفة، 2011، ص95.

(2). **نفس المرجع**، ص97.

(3). **نفس المرجع**، ص97.

أن الجزائر وباقي الدول الإفريقية إذا أرادت *l'Anvredet وفي هذا السياق تقول **جميلة حليش** المدير العام ل .العالية التنويع في اقتصادياتها عليها بالتركيز على العامل البشري والتنظيمي لأنه الأساس في ترقية الابتكار في العديد من المجالات[1].

الشرقية[2]، آسيا في النمو نموذج في كما الدولة، من بدعم فيها ينشط أن الخاص يمكن للقطاع المجالات من العديد وهناك المثال سبيل على ونذكر منها:

والماء. والريح والمتجددة الشمسية البديلة الطاقات - إنتاج

.المياه لتنقية أو معالجة النفايات شمسية أو البديلة ألواح الطاقة مصادر باستغلال الخاصة المعدات - إنتاج

قطاعات قي تكنولوجيا متطورة أخرى دول من والتطوير للبحوث(In Sourcing)الباطن من عقود استقطاب -

الأدوية فيه صناعة بما والصحية الطبية والأبحاث والاتصالات المعلوماتية تكنولوجيا.

.الغذائية والمنتجات الريفية المناطق تنمية -

الخارج (**إحلال** من على استيرادها الكلي الاعتماد تقليص بغية والتجهيزات والمعدات الميكانيكيّة تنمية الصناعات - **الواردات** .)

.التصحر مكافحة -

الرسمي. فإذا نظرنا إلى القطاع غير الرسمي والدور الذي يقوم به في التشغيل، تظهر بالقطاع غير الرسمي القطاع دمج - ضرورة ملحة لدمج هذا القطاع بالقطاع الاقتصادي الرسمي بتبني سياسة فعالة من طرف الدول وكذا جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

* Agence Nationale de Valorisation des résultats de la Recherche ~~et du Développement~~ Technologique

(1) Djamila HALLICHE , « Colloque international sur l'innovation le développement inclusif en Afrique », in : **Elwatan**,12/01/2017.

(2). جورج قرم، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

5- العمل على الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة

الدول المغاربية إذا ما ترتكز الاقتصاديات المتطورة في عصر العولمة على المعرفة لاسيما التكنولوجية، لهذا تحتاج الصناعات من رئيسية مجالات والتكنولوجيا في العلوم من التمكن في التقدم إلى أرادت الاندماج في الاقتصاد العالمي، ذلك ويتطلب *.المؤهلة البشرية لمواردها الكامل الاقتصادي والتوظيف بالتنويع القيام تستطيع لكي الحديثة والخدمات كذلك .الخاص والقطاع التربوي والقطاع الدولة بين التوافق عبر والتكنولوجيا مجالي العلوم في الوطنية الأهداف تحديد آن واحد. في والخاص العام القطاعان **للابتكار*** يموله **إقليمي نظام إرساء** يجب والمهارات التعليم الترابط بين وغياب كافة المجتمعات المغاربية في والتكنولوجيا العلم مجالي في التأخر ونظرا إلى اهتماما وتمويلا كبيرين يتطلب الحقل هذا والتطوير، فإن البحوث ومؤسسات الابتكار أنظمة أو انقسام والابتكار التقنية. تسارع أن يتطلبان العالية المضافة القيمة ذات والخدمات السلع في تصدير والزيادة الاقتصاد إنتاجية أن تحقيق ذلك السياسات هذه إلى تبني المغاربية الاقتصادات.

6- الريفية المناطق بتنمية والاهتمام الأمية على القضاء

وبنسب أقل في الجزائر .الأمية كما في المغرب وموريتانيا من لازالت دولا من المغرب العربي تعرف نسبا مرتفعة فيها تمحو خطة أن تتبنى هذه الدول فعلى وتونس وليبيا، وفي هذا الإطار على المجتمع المدني أن يساهم بقوة في هذا المجال. .قليلة سنوات خلال في الأمية وهو ما يستدعي من الدول المغاربية تبني سياسات خاصة في هذه الريفية، المناطق في الأمية بالأخص تتركز عن طريق زيادة الاستثمارات فيها وتوفير المرافق الضرورية المناطق لتنمية الأرياف وتحسين الظروف المعيشية بها للعيش الكريم.

* هنا بالتركيز على مؤسسات خارج السوق، كمؤسسات التربية والتعليم ، التي تساهم من خلال التكوين المهني وابتكارات تقنية قاعدية، إلى تخفيض تكاليف الابتكار في المؤسسات الخاصة، أنظر:

Hartmut ELSENHANS, « La théorie de la croissance endogène modifie-t-elle radicalement la théorie du développement ? » in : **Revue Tiers Monde**, tome XLI , Paris : Presses universitaires de France, 2000, p.733.

** تقترح مثلا في هذا المجال السيدة جميلة حليش إقامة **مركز إفريقي للابتكار وتحويل التكنولوجيات** بالجزائر تلعب فيه الجزائر دور القطب المركزي للموارد الإقليمية للابتكار.

الضريبي النظام في النظر إعادة 7-

يوجد يكاد ولا.الريعي للاقتصاد الرئيسية السلبية السمات للقضاء على ملائمة غير الضريبية المغاربية تعد الأنظمة في الاستثمار من الريعية على العوائد الضرائب أما .منها والعقارية المالية الرأسمالية، وبخاصة الأرباح على ضريبة أي وجدت إن منخفضة السندات فهي أو الأسهم.

تتطلب لا الأعمال لأنواع من إعفاءات ضريبية تعطى الاستثمار قوانين تشجيع غطاء تحت أن إلى هنا الإشارة تجدر أو تكنولوجية اقتصادية مخاطرة أي أخذ.

السيارات وعدد كملكية العقارات للثروة الخارجية المؤشرات على دخل ضريبة أي العربية البلدان في يوجد ولا والمليارات الملايين أعداد أصحاب باطراد فيه يزداد وقت في وذلك الخاصة، الطائرات أو واليخوت.

ذات بالأنشطة الاستثمار والأجنبية إلى الخاصة الشركات يدفع بما كلي شكل في الضريبية النظم تتجدد أن يجب لذلك وينفذ يعد للابتكار متكامل ونظام الوطنية الأهداف في سياق والتطوير البحوث على والإنفاق الجديدة العالية المضافة القيمة التربوي[1]. القطاع مع وبالتنسيق العام والخاص القطاعين بين التعاون إطار في

(1). جورج قرم، **مرجع سابق الذكر**، ص.38

المبحث الرابع: مستقبل الاندماج الإقليمي في المنطقة المغاربية_

تشير المعطيات والسياسات وتصريحات المسؤولين في دول المغرب العربي إلى وجود رغبة في تفعيل اتحاد المغرب العربي، إلا أن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه تفعيله وتعيقه، تجعل قضية التنبؤ بمستقبله أمرا صعبا يخضع لاعتبارات متعددة تتعلق بالسياسة والاقتصاد والأمن...الخ. ويمكن في هذا الإطار التمييز بين ثلاث سيناريوهات انطلاقا من الخيارات الإستراتيجية للفواعل.

المطلب الأول: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم

ويتعلق السيناريو الأول بالحفاظ على الوضع القائم، أو بالأحرى سيناريو الانسداد، والمؤشرات الدالة علية هي الخلافات المزمنة الموجودة في المنطقة وتتمثل أساسا في مشكلة الصحراء الغربية والتي أثرت دوما بطريقة سلبية على المسار الاندماجي في المنطقة المغاربية، حيث أن المغرب العربي لم يعرف مشكلة أكثر تعقيدا أو خطورة من مشكلة الصحراء الغربية، ولم تدخل حكومات ما بعد الاستقلال في استنزاف متبادل منذ حروب التحرير حتى اليوم مثلما وقع مع هذه المشكلة التي لم تعرف نهاية بعد.

والسائد في المنطقة المغاربية هو إعطاء الأسبقية للسياسة، دون إدراك سياسي بترابط الاقتصادي بالسياسي والعكس صحيح، وتجربة العقود الماضية تثبت ذلك، حيث كانت هذه القضية هي المسؤولة عن توقف تجربة اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية عندما اندلعت المواجهة في 1975، كما أنها كانت السبب المباشر لتعطيل مسيرة اتحاد المغرب العربي عام 1995 وذلك عندما طلبت المغرب رسميا يوم 1995/12/20 من الجزائر (التي كانت تترأس اتحاد المغرب العربي في ذلك الوقت) أن تعمل على توقيف نشاط المؤسسات المغاربية توقيفا مؤقتا متهمة إياها بالتدخل في قضية الصحراء الغربية.

كما عرفت العلاقات الجزائرية المغربية تصعيدا في السنوات الماضية، أعادت النزاع إلى نقطة الصفر، وكذا المسار الاندماجي في المنطقة، حيث وجهت الجزائر في أكتوبر 2004 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيه ضرورة ترك الحرية للشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، وردت المملكة المغربية بمذكرة أخرى شديدة اللهجة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

تستند المغرب في مطالبتها بالصحراء الغربية، التي كانت مستعمرة اسبانية، إلى الحجج التاريخية حيث تعتبرها جزءا من أقاليمها، فالخطابات الأخيرة للملك المغربي محمد السادس يؤكد فيها أن قضية الصحراء الغربية ليست قضية حدود بل وجود، وأنه لن يقبل بمفاوضات خارج مبادرة الحكم الذاتي وخارج إطار الوحدة الترابية الوطنية والسيادة

المغربية على الصحراء[1] . في حين أن الموقف الرسمي الجزائري، يشترط أن يترك للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، وترفض أن تضم الصحراء الغربية عن طريق الإلحاق القسري أو بالقوة إلى المغرب.

بالإضافة إلى الخلافات التاريخية، هناك التوترات الثنائية التي ظهرت في المنطقة في السنوات الأخيرة والناتجة عن ما اصطلح عليه بالربيع العربي، وبالخصوص الأزمة الليبية التي ساهمت في خلق الكثير من الاضطرابات في المنطقة والتي تؤثر على العلاقات الثنائية والجماعية في المنطقة المغاربية.

الجزائر أما .الثنائية العلاقة من توتير وأسلحة مرتزقة بإرسال القذافي نظام بدعم الجزائر المغرب اتهام فلقد زاد الاتهامات. هذه فترفض

كما أن وضع العلاقات الجزائرية- الليبية قد شهد توترا* خلال الانتفاضة الليبية المسلحة/التدخل الغربي- الأطلسي[2]، فموقف الجزائر السلبي حيال الثوار واتهامات المجلس الانتقالي بدعمها لنظام القذافي قد سبب في توتر المجلس نظر محسوبة، في الأخيرة هذه لأن موريتانيا وبين بينها العلاقة تقريبا عن الشيء يقال ونفس.العلاقات الثنائية نقل لم إن المغرب عادية مع العلاقة المقابل ستكون الوساطة الإفريقي، في وفد في لعضويتها القذافي على نظام الانتقالي، المحاور سياسة تدخل قد المنطقة أن يعني هذا .أيضا تونس جيدة ومع

---

(1) في: http://www.hespress.com/politique/249209.html، يوم: 2016/09/28.

* إن العلاقات الجزائرية – الليبية كانت متوترة أو غير مستقرة في أحسن الأحوال في عهد الرئيس القذافي.

(2). عبد النور بن عنتر، *"العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"*، في: **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html**، يوم: 2016/09/28.

من معقولة على مسافة تونس للحفاظ ستسعى بينما موريتاني،–جزائري محور يقابله مغربي–ليبي محور:مجددا لاستعدائهما تفاديا المحورين[1].

ويشكل التباين وغياب رؤية سياسية موحدة أحد أهم مظاهر غياب التنمية وانعدام الاستقرار الأمني في المنطقة.

المطلب الثاني: سيناريو الاندماج القطاعي

ويتمثل السيناريو الثاني في التنسيق القطاعي، أي التنسيق في قطاعات معينة دون أخرى ، والقطاع المرجح للتكامل في الفترة الأخيرة هو القطاع الأمني ، وخاصة مع تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية بفعل الثورات في كل من تونس، وليبيا التي تعرف انفلاتا امنيا كبيرا، وتهريب كميات كبيرة من السلاح عبر الحدود مع تونس والجزائر، ونتيجة تزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات عبر الحدود الجزائرية- المغربية، وتصاعد مشكلة التطرف الديني في جنوب دول المغرب العربي. كما أن هناك تزايد في اختطاف الرهائن من طرف الجماعات الإرهابية في كل من موريتانيا وجنوب الجزائر، وتصاعد الحركات الإسلامية، وتزايد ظاهرة العنف في تونس، وتعرف دول الساحل منعرجا خطيرا من الممكن أن يؤدي إلى التدخل الأجنبي في مالي.

وكل هذه المؤشرات تقتضي تنسيق القطاعات الأمنية لدول المغرب العربي، والتنسيق الأمني والاستخباراتي لمراقبة الحدود، ومواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة. وفي هذا الاطار، دعت الجزائر إلى عقد اجتماع قمة مغاربية نهاية 2012 لمواجهة التهديدات الأمنية. وبالتالي فهذا السيناريو يرجح كفة التعاون الأمني الذي فرضته التحديات الراهنة، دون توسيع هذا التعاون ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي إعطاء الأولوية للجانب الأمني أي العمل المشترك من أجل حماية الأقاليم المغاربية من التهديدات الخارجية.

---

(1). عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية"، في: **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي،** مجموعة خبراء ، عدد 6، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2011، ص.6

وفي هذا السياق، ورد في رسالة الملك محمد السادس - التي رد فيها على رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس الجزائري بوتفليقة والتي تضمنت دعوة " للعمل في تقدم ورقي وازدهار"-، قائلا: "وما أحوجنا اليوم، في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الشعوب العربية والمنطقة المغاربية، لتلك الروح التضامنية لرفع التحديات **التنموية والأمنية** المشتركة". وأبدى محمد السادس رغبة كبيرة في إزالة أجواء التوتر مع الجزائر، ظهرت في إعلانه "التزاما" في العمل المستمر، موضحا: "وإننا نتطلع لتجديد الالتزام والتضامن الصادق الذي يجمع على الدوام الشعبين الجزائري والمغربي، لمواصلة العمل سويا، بصدق وحسن نية، من أجل خدمة القضايا المغاربية والعربية، ورفع التحديات التي تواجه القارة الإفريقية"[1].

من هنا يظهر وعي القادة المغاربية بخطورة الأوضاع التي آلت إليها المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل بسبب التدهور الأمني في المنطقة وتفشي الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالمخدرات والإرهاب، وإدراك من القادة المغاربة بعجز الدول منفردة على تجاوز هذه المشاكل التي أصبحت لا تؤمن بالحدود الوطنية.

المطلب الثالث: سيناريو البناء

يتمثل السيناريو الثالث - **وهو السيناريو الأكثر تفاؤلا**- في تفعيل الاندماج الاقتصادي المغاربي، ويعبر هذا السيناريو عن رغبة وطموح الشعوب المغاربية في تحقيق الاندماج المغاربي، انطلاقا من وجود مقومات موضوعية وتاريخية وحضارية لتحقيق البناء المغاربي، بداية بتجانس الطبيعة الجغرافية لتشكل المنطقة المغاربية كيانا جغرافيا قائما بذاته، وكذلك التداخل الاجتماعي والتجانس الثقافي العربي والإسلامي والأمازيغي للشعوب المغاربية.

وفي هذا الإطار، يمكن إعادة تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي من خلال إعطاء الأولوية للتكامل الاقتصادي الذي يحتاج هو الآخر حدا أدنى من التوافق السياسي بين النخب السياسية الحاكمة في الدول المغاربية والذي يستوجب تحويلا في السيادة لصالح

(1) **يومية الخبر**، 22/ 08/ 2016.

مؤسسات الاتحاد لتضمن السير الحسن للعمل المشترك وتجنب العراقيل ذات الطابع البيروقراطي والإداري بالعودة إلى تصور الاندماج عن طريق السوق الذي تم إيقافه، والذي يجب أن يرتكز على احترام قواعد السوق وقواعد لعبة التكاليف المقارنة، للسماح بحركة المنتجات و/ أو عوامل الإنتاج ونمو رفاهية المنتجين والمستهلكين.

ويجد سيناريو البناء المغاربي التنموي والاستراتيجي خلال المرحلة المقبلة أساسه في كون هذا التوافق بين الكيانات المغاربية سيوازيه توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري الحر والحماية الأمنية المشتركة للحدود بين الدول المغاربية، كما هو الحال بين العديد من التكتلات الإقليمية الحالية (الاتحاد الأوروبي، دول مجلس التعاون الخليجي). وما يدعم هذا التوجه هو البحث الجاد عن تقوية الاتحاد وجعله تكتلا هاما يربط شمال إفريقيا ببقية العالم.

فإذا كان المغرب العربي بحاجة إلى العبقرية التونسية، وإذا كانت ليبيا وموريتانيا تمثلان همزة وصل ضرورية مع المشرق العربي وإفريقيا، فانه بدون الوجود الفعال والتضامني بين المغرب والجزائر يصبح من غير المتصور تحقيق أي تقدم في مسيرة الاندماج المغاربي.

كما نجد أن مشاركة القطاع الخاص في مسار البناء الاقتصادي المغاربي كعامل ايجابي وله دلالة ايجابية لرغبة المقاولين الخواص في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي بتحولهم إلى شركاء حقيقيين للبناء الاقتصادي الإقليمي، وهذا من خلال مشاركة أرباب العمل المغاربة في مختلف المنتديات الإقليمية منذ سنوات. ولقد تكثفت تنقلات هؤولاء الأرباب العمل * عام 2007[1]. يجمع هذا الاتحاد منظمات أرباب العمل للجزائر UMEمنذ نشأة الاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا. بفضل هذه المنظمة يمكن تنمية التكامل الاقتصادي لأسواقهم الوطنية وكذا تكثيف المبادلات البينية المغاربية.

*Union Maghrébine des Employeurs

(1) Mohamed Mokeddem , « Intégration économique régionale au Maghreb : enjeux et perspectives »,p.9, in : http://www.amadeusonline.org, 15/11/2016.

فمن خلال هذه المنظمة يمكن تطوير قطاعات اقتصادية هامة في المنطقة: من أجل إقامة سياسة طاقوية مشتركة لاسيما بين الجزائر والمغرب تتمخض عنها إقامة صناعة أسمدة جد تنافسية. وكذلك ترقية قطاع السياحة لاسيما الصحراوية بإنشاء منطقة عابرة للحدود آمنة.

وعلى الجالية المقيمة في الخارج كذلك أن تلعب دورا ايجابيا في تطوير بلدانها الأصلية عن طريق المساهمة الفعالة في خلق مشاريع اقتصادية قائمة على الإبداع والابتكار.

خلاصة واستنتاجات:

لبناء مغرب كبير في الحالة المغاربية الوحيد المدخل هو المنتج الاقتصاد إلى الريعي الاقتصاد من الانتقال بعملية البدء - إن الداخلية القوى.الخارجية الضغط قوى كما الداخلية الضغط قوى مواجهة إذ تتطلب بالسهلة، ليست عملية وهي وقوي، شبه احتكاري أو بشكل الريع اقتصاد من القصوى الاستفادة خلال من أعمالهم تزدهر التي العمل بقطاع أرباب متمثلة دون ومن يذكر ابتكاري دون جهد من طائلة أرباح من الريعية ما تدره القطاعات إلى نظرا فيه، والاستثمار احتكاري والتطوير. الأبحاث على الإنفاق

- إن إقامة سوق إقليمية لن يحقق مباشرة النمو والتطور، ولكن سوف يشكل شرطا سامحا للتنمية، عندما ترتبط بسياسة إقليمية ديناميكية لإعادة هيكلة مختلف قطاعات الإنتاج.

- للقطاع الخاص دور هام في تفعيل الاندماج الاقتصادي المغاربي، لاسيما دور النخب الاقتصادية. فكما يقول الاقتصادي الجزائري نور الدين قريم في ظل عقم المجال السياسي في الجزائر وعجزه عن إنتاج وإعادة إنتاج نخب للمبادرة بتغييرات، فان المجال الاقتصادي قد عرف ديناميكية حقيقية تجسدت في بروز نخب قيادية في هذا القطاع[1]، يمكن لهذه النخب الاقتصادية في مختلف الدول المغاربية أن تساهم في خلق ديناميكية فعالة نحو خلق مشاريع مشتركة في المنطقة.

- على الدول المغاربية أن تضع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في إطار إقليمي، بشكل يضمن للاتحاد المغاربي فرض منطقه والبعد الشامل للمنطقة في مواجهة أوروبا. فهذا الانتقال في أطر العلاقات بين الوحدتين سوف يدعم بدوره التفاعل بين منطقة التبادل الحر المغاربية والأورو- مغاربية ومن ثم تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي بالمنطق المغاربي.

---

(1) Nordine GRIM , **L'économie algérienne otage de la politique**, Alger : editions Casbah,2004.pp.132-133.

الخاتمة

حظيت ظاهرة الاندماج الإقليمي باهتمام كبير من قبل الأكاديميين في مجال العلاقات الدولية والاقتصاد وحتى الممارسين للسياسة، حيث أضحت من أهم الظواهر التي تميز العلاقات الدولية في الوقت الراهن.

ويشكل الاعتماد المتبادل وسهولة اختراق الحدود الوطنية للدول بسبب التطور العلمي والتكنولوجي، أحد أبرز العوامل التي دعمت العملية التكاملية في المناطق الإقليمية المختلفة في العالم. حيث أصبحت هذه الأقطاب الاقتصادية هي المسيطرة على الاقتصاد العالمي والمعروفة "بالثالوث" « la Triade» حيث أن 80٪ من الاقتصاد العالمي يتم داخل هذا الثالوث، وهو يتشكل من الاتحاد الأوروبي وعلى رأسه الاقتصاد الألماني، ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان في آسيا مع مجموعة الآسيان.

ويمثل اتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام 1989، أحد هذه التجارب الاندماجية، إلا أن العلاقات البينية في المنطقة هي الأضعف من بين المناطق الإقليمية الأخرى في العالم، حيث لا تتعدى التجارة البينية المغاربية 3٪ من بين إجمالي تجارتها الخارجية، في حين تتجاوز 60٪ في الاتحاد الأوروبي و20٪ بالنسبة للمركوسور. بهذا تشكل الحالة المغاربية استثناءا.

فالتأمل في مسار الاندماج المغاربي يسمح لنا فهم حجم التحديات الداخلية والخارجية، والرهانات المشتركة التي تواجهها الدول المغاربية الخمسة، هذه الرهانات والتحديات التي تبرر ذاتها ضرورة الاندماج الإقليمي، خاصة مع توفر مقومات حقيقية، ناتجة عن عوامل طبيعية وإنسانية وأخرى اقتصادية تحتاج إلى حكامة رشيدة لاستغلالها.

من خلال هذه الدراسة توضح لنا أن أسباب وعوامل التعثر في مسار البناء المغاربي تتعدد، فهناك أسباب تاريخية وسياسية واقتصادية وأخرى اجتماعية. فنقص الانسجام بين الدول المغاربية يعود إلى التأخر في الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية بالرغم من أن بعض الدول المغاربية قد حققت استقرارا في الاقتصاد الكلي والذي يعد شرطا أساسيا ولكنه غير كاف. فالمؤسسات الاقتصادية في المغرب العربي تشتغل ضمن نظام إداري يحكمه الفساد وسلطة بيروقراطية، مما يستوجب تفكير حقيقي في ضرورة اللامركزية أي الإقليمية الاقتصادية.

وتشكل العوامل السياسية والمؤسساتية التنظيمية أحد العوامل الأساسية في تعطيل العمل الاندماجي في المنطقة المغاربية، وهنا يظهر جليا الدور المركزي للدولة الوطنية في تفعيل البناء المغاربي، حيث أن الاندماج الإقليمي هو ليس عملا اقتصاديا محضا وإنما فعل سياسي بالدرجة الأولى (وهذا ما أكدت عليه النظرية الوظيفية الجديدة مع أرنست هاس). ففي ظل غياب إرادة سياسية فعلية لا يمكن أن يكون هناك مغرب كبير وقوي.

لهذا فإن مستقبل الاندماج المغاربي مرهون بدرجة كبيرة على الأدوار الإيجابية التي يجب أن تؤديها النخب السياسية الحاكمة في دول المغرب العربي ومدى إدراكها بضرورة وحتمية الاندماج، لكن هذه الأدوار ترتبط ارتباطا مباشرا بالبناء الديمقراطي لتلك الدول الذي يستند على وجود: مؤسسات فاعلة، قوية ومؤثرة، حرية الرأي والتعبير ، استقلالية المجتمع المدني، استقلالية القضاء، تفعيل المسؤولية والرقابة...الخ، وهذا يكون بالتوازي مع البناء المغاربي. فالانفتاح الخارجي يحتاج إلى انفتاح داخلي، وفي هذا السياق تلعب الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة دورا بارزا في ترقية العملية التشاركية الداخلية إلى عملية تشاركية إقليمية وهو ما أكد عليه منظرو الوظيفية الجديدة.

وتعتبر قضية التنمية أحد الرهانات الكبرى التي تواجهها الحكومات الوطنية المغاربية، هذه الأخيرة تعجز عن تحقيقها في ظل اتخاذ سياسات انفرادية بعيدة عن العمل المشترك. والتقارير الدولية والعربية تظهر أن عدم التكامل المغاربي يكلف الدول المغاربية خسائر كبيرة في النمو الاقتصادي وهو ما يعادل الثلثين من نسبة النمو السنوي وأكثر المتضررين هم الجزائر والمغرب. وفي هذا الشأن، إن التحديات المغاربية متشابهة وسوف نحاول إجمالها فيما يلي:

- **تحدي الشغل:** الذي يتزايد مع تزاد وتيرة النمو الديمغرافي الذي تقارب معدلاته أو تزيد عن 2٪، ونسبة تحضر ستصل إلى 70٪ في حدود سنوات 2030 بكل ما تطرحه من متطلبات لاسيما بالنسبة لشريحة الشباب (الشغل، التعليم، الصحة، الخدمات بكل أنواعها،...الخ). ومن جهة أخرى إن حجم العمالة المتاحة بمنطقة الاتحاد المغاربي وتركيبتها العمرية والنوعية والتكوينية الحالية، تشكل إحدى عوامل تنافسيتها بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي، التي تعاني من ضعف نموها السكاني وتزايد نسب

الشيخوخة وارتفاع أجور عمالتها وهي من أهم التحديات التي تواجهها في هذا القرن. ولذا فان تعظيم جوانب الشراكة مع تلك الدول سيتم في إطار إعادة الاعتبار لعنصر **الموارد البشرية** في المفاوضات، والاتفاقيات .

- **تحدي الطاقة:** تتزايد نسبة الاستهلاك الداخلي والطلب الخارجي، لهذا يستلزم الأمر التفكير في تحقيق الأمن الطاقوي عن طريق تطوير مجال الطاقات المتجددة.
- **التحدي الأمني:** والذي تتعدد أبعاده في الوقت الراهن (العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي..الخ)، لهذا يتطلب الأمر تبني مقاربة أمنية شاملة في المنطقة.
- **التحدي البيئي:** تواجه البلدان المغاربية العديد من المشكلات البيئية (مشكلة المياه مطروحة كما ونوعا، الصحة العمومية، مشكلة النفايات، التلوث، التغيرات المناخية...الخ) لهذا يفترض تبني سياسات واستراتيجيات بيئية مشتركة في المنطقة لاحتواء كل هذه المشكلات.
- **تحدي العولمة:** ففي ظل الظروف الدولية الراهنة تشكل العولمة تهديدا أمام الدول المغاربية، حيث تضعها في منافسة اقتصاديات قوية أكثر تنافسية. في حين تتميز الاقتصاديات المغاربية بطابعها الريعي، الذي يعطي الأولوية للاستهلاك على الإنتاج المحلي. وبهذا فهي تقوي تبعية هذه الاقتصاديات وكذا أنظمتها السياسية للخارج، فالاقتصاد الريعي هو الذي يحول دون دخول الاقتصادات المغاربية منذ عقود في عالم الإنتاج والعلم والمعرفة، وبالتالي في نموذج اقتصادي فعال- على غرار دول شرق آسيا (المعجزة الأسيوية)- يمكن أن يوفر فرص العمل، والدخول في حالة تنافسية حقيقية في الأسواق الإقليمية والدولية. فالبيئة الاقتصادية المغاربية تعرقل الابتكار والإبداع، كما أن بعض المؤسسات العمومية أو الخاصة القائمة على هذا القطاع (والتي تعيش من تحويلات الريع) تمارس ضغوطات لتعظيم الحماية، وهي لا تملك القدرة على المنافسة الدولية. لهذا فان المجال الوحيد المستقل عن السلطة هو المجال غير الرسمي، حيث نلاحظ ديناميكية غير رسمية لها خصوصيتها الثقافية

تسمح لآلاف المغاربة خاصة على الحدود من تفادي البيروقراطيات الوطنية. وإدماج هذا القطاع غير الرسمي مع القطاع الرسمي يمكن أن يشكل قوة اقتصادية واجتماعية ديناميكية. لهذا تظهر ضرورة قيام ثورة ثقافية لترسيخ روح المؤسسة، وتحرير مجمل الطاقات الإبداعية على مستوى المنطقة المغاربية، وهذا يتم حسب الخبراء الاقتصاديين بتنسيق السياسات التجارية، والضريبية والجمركية والبنوك المركزية، فبالتوازي مع إنشاء البنك المغاربي للاستثمار، يفترض إقامة بنك مركزي مغاربي وهو شرط لإقامة عملة مغاربية مشتركة ثم موحدة.

كما تمثل العولمة مجالا للانفتاح على تأثيرات وأفكار مسوقة من خلال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصالات، التي يمكن أن تؤدي إلى ديناميكيات سياسية واجتماعية جديدة. ففي ظل هذه الوضعية الدولية يصبح من غير المعقول أن تواصل الدول المغاربية في انتهاج سياسات انفرادية، إذ لابد من تقوية العمل المشترك الذي يضمن تقوية الروابط الثقافية لشعوب المنطقة ومن ثم الحفاظ على الهوية والخصوصية المغاربية في مواجهة الأفكار الغريبة الآتية من الخارج بفعل العولمة، بهذا فان الاندماج الاقتصادي المغاربي هو مجال لتحقيق التنمية وهو كذلك مجال للبناء الحضاري للمنطقة بالحفاظ على المقومات الثقافية والتاريخية للمنطقة في إطار قبول التعدد والاختلاف.

من جهة أخرى، فان تطور الأسعار العالمية، الممارسة المعممة للتبادل الحر، وانخفاض الحمائية منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، والتبعية العالية للدول المغاربية في اتجاه السوق العالمية تترتب عنها النتائج التالية:

- السوق العالمية هي التي تحدد قيمة الموارد المحددة للواردات من المنتجات الزراعية والغذائية الأساسية والصناعية وفواتير الإنتاج الضرورية لاشتغال أجهزة الإنتاج المغاربية.
- إن مسار المراقبة والتنظيم الذي أقيم من طرف الشركات متعدية الجنسية للسلع، ارتبط أكثر فأكثر باستراتيجيات الهيمنة على المستوى العالمي، والمنطقة المغاربية، على اعتبار تبعيتها لهذه الأخيرة، أصبحت مدمجة في إطار منطقة الهيمنة.

• بالمثل، فان الوضعية الحالية إذا استمرت على نفس الشكل، فان الرهان المتعلق **بالأمن الغذائي المغاربي** سوف يبقى مرتبطا بقضية، أن الطلب الغذائي للمنطقة لا يتحدد سوى بحدود الموارد المالية المخصصة لشراء واستيراد المنتجات الزراعية والغذائية على مستوى السوق العالمية.

بهذا، يجب أن يشكل الاندماج المغاربي الوسيلة الناجعة لتحقيق التنمية بثمن مقبول. ويتعلق الأمر هنا، في إطار آفاق ديناميكية ولفترة طويلة، بوضع ميكانيزمات فعالة للتنمية، ليس بشمول كل القطاعات، ولكن باختيار الأهداف ذات الأولويات الأكبر. بهذا على الاندماج أن يشمل القطاعات التي تتوفر على إمكانيات معتبرة لنمو المنتجات القادرة على تقوية السوق المغاربية.

إن تصور الاندماج عن طريق السوق الذي تم إيقافه، يجب أن يرتكز على احترام قواعد السوق وقواعد لعبة التكاليف المقارنة كما أوضحها دافيد ريكاردو، حيث أوضح هذا الأخير أن المبادلات تسمح بتعظيم الأرباح، لان الدول سوف تميل إلى التخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها مزايا نسبية. هذه المزايا تسمح بزيادة الإنتاجية ومن ثم النمو والمنافسة. وهذه المزايا متوفرة في المغرب العربي (الفلاحة، السياحة، النسيج، الصناعات الغذائية، الصناعات البتروكيماوية،..الخ) كما تتوفر الموارد (نظرية هكشير–أولين التي تستند إلى عوامل الندرة والوفرة في المبادلات) التي يمكن استخدامها لتحقيق التكامل ما بين الاقتصاديات المغاربية (موارد الطاقة –النفط والغاز– الفوسفات).

إن إقامة سوق إقليمية لن يحقق مباشرة التقدم والتطور، ولكن سوف يشكل شرطا سامحا للتنمية وتحسين ظروف المعيشة للشعوب المغاربية ومن ثم القضاء على الفقر، وهذا عندما ترتبط بسياسة إقليمية ديناميكية لإعادة هيكلة مختلف قطاعات الإنتاج. سوف تسمح هذه السوق بتحقيق نتائج ايجابية يمكن طرحها على الشكل التالي:

1. **بناء علاقات رابح/ رابح:** وهذا يتطلب سياسة انفتاح قائمة على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في إطار حوار وإرادة مشتركة لتعظيم المبادلات القائمة على علاقات تضمن الربح للجميع. وفي هذا المجال عوامل التكامل موجودة ومتعددة: تشكل الجزائر وليبيا عملاقان نفطيان في المنطقة، وبالتالي يمكنهما إمداد

المنطقة بموارد الطاقة، وتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بهذين الموردين، كما أن المغرب وتونس تملك ميزة نسبية في المجال الفلاحي بالإضافة إلى قطاع الخدمات والسياحة والحرف، حيث تملك تجربة وخبرة طويلة في هذا الميدان. كما يملك المغرب احتياطات معتبرة من الفوسفات وبالشراكة مع الجزائر يمكنهما بناء صناعات هامة في مجال الأسمدة الزراعية. ويؤدي هذا إلى:

1. **رفع حجم السوق:** يتعلق الأمر هنا بتحويل هياكل الإنتاج وإقامة عملية تخصص إقليمية قائمة على أساس قدرات وإمكانيات كل دولة، المعرفة- التحكم في التكنولوجية والتجربة- والوسائل المالية الضرورية. إن ارتفاع حجم السوق سوف يسمح بداية برفع قيمة الطلب الإجمالي (وهنا يجب الإشارة إلى أن حجم السوق لا يرتبط بعدد السكان بقدر ما يرتبط بالقدرة الشرائية للمستهلكين).
2. **خلق اقتصاديات الحجم:** فحسب نظرية التجارة الدولية (لاسيما نظرية KRUGMAN حول الاقتصاد الجغرافي)، إن اندماج المجالات الاقتصادية في سوق كبيرة سوف يسمح بتقليص وإلغاء التبذير الناتج عن عدم الاستغلال الأمثل لقدرات الإنتاج المقامة مسبقا، حيث أن تكاليف الإنتاج من شأنها أن تنخفض كلما كبرت الأسواق وكلما كانت أكثر اندماجا .
3. **خلق اقتصاديات خارجية:** إن الشركات التي استفادت من اقتصاديات الحجم ومن توسع حجم السوق، سوف تنقل بدورها إلى وحدات إنتاج أخرى الامتيازات الملائمة للتطور والانتشار وتوسيع نشاطاتها.
4. **تقوية سلطة التفاوض:** إن اندماج الأسواق المغاربية سوف يسمح كذلك بتحسين قيمة المبادلات للدول المغاربية الخمسة (الصادرات المغاربية لا تتجاوز في الوقت الحالي سوى 0.5٪ من الصادرات العالمية). حيث أن العديد من التجارب العالمية أثبتت أن الإقليمية بإمكانها أن تسمح بإقامة هياكل وميكانيزمات إقليمية موجهة لتحسين الانسجام، والتنسيق وتقوية سلطة التفاوض لدول الاندماج مع مموليها.

إن الاندماج الإقليمي لا يعني إضعاف الدولة الوطنية في المغرب العربي، بل على العكس من ذلك إن نجاح الاندماج الإقليمي يحتاج إلى دول قوية قادرة على وضع الأطر القانونية والتنظيمية الضرورية لعملية البناء المغاربي الهادفة لتحقيق التنمية في البلدان المغاربية. وذلك من خلال:

- مكافحة الفساد وتشجيع المساءلة والمسؤولية الاجتماعية للقطاعين الخاص والعمومي.
- الممارسة الديمقراطية كمدخل إلى التنمية المستديمة وإقامة دولة القانون، حيث أثبتت التجربة التاريخية، أن البلدان التي اتبعت خيار الممارسة الديمقراطية، قطعت أشواطا هامة في تحقيق التنمية، على الرغم من أن بعضها دولا فقيرة مثل الهند، فلولا الديمقراطية لما حققت الهند ما حققته من تقدم في المجال العلمي والحضور على الساحة الدولية.
- تنويع الاستثمارات والحد من هجرة الأدمغة. إن تدعيم الاستثمارات المحلية والأجنبية بتحسين الظروف الملائمة على جلب هذه الاستثمارات من شأنه أن يحول المنطقة المغاربية إلى منطقة للسلام والأمن والتقدم في ظل ترقية العلاقات المغاربية البينية، ثم ترقية العلاقات المغاربية–الأوروبية، والمغاربية–الإفريقية والمغاربية–الأمريكية، والمغاربية مع الدول الصاعدة الجديدة كالصين إلى علاقات رابح/ رابح. فالشباب المغاربي بإمكانه أن يشكل فرصة في حالة ما إذا اتخذت سياسات فعلية للتكوين والإدماج في الاقتصاد، وفي حالة التهميش والتفقير فان التهديد سيكون كبيرا: كتفشي الإجرام، وغياب الأمن، والانتفاضات، وهي مقومات الانفجار الاجتماعي، والتطرف الديني والإحباط الذي يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الملاحق

بطاقة هوية

الجزائر

العاصمة: الجزائر

المساحة: 2381741 كلم^2

العملة: الدينار.

اللغة: العربية والأمازيغية.

رئيس الدولة: عبد العزيز بوتفليقة.

طبيعة الدولة: جمهورية.

تاريخ الاستقلال: 5 جويلية 1962.

بعض الأرقام:

السكان (سنة 2016): 40 مليون و400ألف نسمة

***النمو السنوي:**

2010-2015: 1.8%

***معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فما فوق) :** 72.6%

* **معدل البطالة:** 9.8 %

* **الناتج الداخلي الخام:** 491.7 مليار دولار US (2012)

* **رصيد الدين الخارجي من الدخل القومي الإجمالي :** 3.4 %

* **النفقات العمومية (نسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي لعام 2014):**

- **التعليم:** 4.3%
- **الصحة العمومية:** 3.9%

***النفقات العسكرية:** أكثر من 3.5 % (2015).

بطاقة هوية

المملكة المغربية

العاصمة:الرباط

المساحة: 446550 كلم^2

العملة: الدرهم.

اللغة: العربية والأمازيغية والفرنسية والاسبانية في طنجة.

رئيس الدولة: محمد السادس.

طبيعة الدولة: مملكة.

تاريخ الاستقلال: 3 مارس 1956.

<u>بعض الأرقام:</u>

السكان (سنة 2014): 33 مليون و 68 ألف نسمة

*النمو السنوي:

2010-2015: 1.4%

* **معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فما فوق) :** 67.1 %

* **معدل البطالة:** 9 %

* **الناتج المحلي الإجمالي:** 227.5 مليار دولار US (2014)

***رصيد الدين الخارجي من الدخل القومي الإجمالي :** 29.4 %

***النفقات العمومية (% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014):**

- **التعليم:**5.4%
- **الصحة العمومية:** 6 %

***النفقات العسكرية: 3.5% (2015)**

بطاقة هوية

ليبيا

العاصمة: طرابلس

المساحة: 1759540 كلم^2

العملة: الدينار.

اللغة: العربية .

رئيس الدولة: هي في مرحلة فوصى ناتجة عن الثورة

طبيعة الدولة: جماهيرية.

تاريخ الاستقلال: 24 ديسمبر 1951.

بعض الأرقام:

السكان (سنة 2015): **6.278** مليون نسمة

***النمو السنوي:**

2015-2010 : 0.9 %

*** معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فما فوق) :**

89.5 %

*** النفقات العمومية (% من الناتج الداخلي الإجمالي-لعام 2014):**

- **الصحة العمومية:** 4.4 %
- **النفقات العسكرية:** 2.0% (2006)

بطاقة هوية

تونس

العاصمة: تونس

المساحة: 163610 كلم^2

العملة: الدينار.

اللغة: العربية والفرنسية.

رئيس الدولة: قايد السبسي.

طبيعة الدولة: جمهورية.

تاريخ الاستقلال: 20مارس1956.

بعض الأرقام:

السكان (سنة 2015): 11 مليون و118 ألف نسمة

***النمو السنوي:**

2010-2015: 1.1%

*** معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فما فوق) :** 79.1%

*** معدل البطالة:** 17.6%

الناتج المحلي الإجمالي: 114.4 مليار دولارUS (2014)

رصيد الدين الخارجي من الدخل القومي الإجمالي : 50.4 %

النفقات العمومية (% من الناتج المحلي الإجمالي-لعام 2014):

***التعليم:** 6.2%

***الصحة العمومية:** 6.2 %

***النفقات العسكرية:** 2.3% (2015)

موريتانيا

بطاقة هوية

العاصمة: نواكشوط

المساحة: 1025520 كلم^2

العملة: لوقييا.

اللغة: العربية والفرنسية.

طبيعة الدولة: جمهورية.

تاريخ الاستقلال: 28 نوفمبر 1960.

بعض الأرقام:

السكان (سنة 2016): 3 مليون 632 ألف نسمة

***النمو السنوي:**

2010-2015: **%2.5**

***معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فما فوق) :** 58.6 %

*** معدل البطالة:** 10.1%

***الناتج المحلي الإجمالي:**11.2 مليار دولار US (2014)

***رصيد الدين الخارجي من الدخل القومي الإجمالي :** 70.8 %

***النفقات العمومية (% من الناتج الداخلي الخام لعام 2014):**

- **الصحة العمومية:** 5.4 %
- **التعليم:** 3.7%
- **النفقات العسكرية:** 1.6% (2006)

المراجع

1- أبو زكريا يحيى ، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، دار ناشري، 2003 .

2- البستاني باسل ، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة. منابع التكوين وموانع التمكين**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

3- الكواري علي خليفة وآخرون ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.

4- الجابري محمد عابد وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1987،1.

5- الجابري محمد عابد ، **المشروع النهضوي العربي، مراجعة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

6- الجوهري يسري ، **جغرافيا المغرب العربي**، مصر : منشأة المعارف، 1981.

7- الحمصي محمد ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980**، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986.

8- الحمش منير ، الشركات متعدية الجنسية-منظمة التجارة العالمية-مؤسستا بريتون وودز وفرض جدول أعمال اقتصادي سياسي على الدولة الوطنية، في: **الدولة الوطنية و تحديات العولمة في الوطن العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

9- المجذوب أسامة ، **العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999 .

10- المجذوب محمد ، **التنظيم الدولي. النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، ط8، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006 .

11- الليثي عماد ، **بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003.

12- احمد يوسف احمد وآخرون، **التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل**، الأردن:البنك العربي،ط1، 2001.

13- أمين سمير ، **مستقبل الجنوب في عالم متغير**،القاهرة:مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع،ط1، .2002.

14 - ———— ، **ما بعد الرأسمالية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

15- ———— ، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون، بيروت: دار الطليعة، 1974.

16- أركون محمد ، "الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي"، **في: وحدة المغرب العربي** .

17- الصاوي على ، **النخبة السياسية في العالم العربي**، ط.1 ، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1996.

18- برتراند بادي، غي هيرمت، **السياسة المقارنة**، ترجمة: عز الدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

19- بيليس جون وسميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

20- بلقزيز عبد الإله ، **رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر، المغرب، سوريا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

21- بلقزيز عبد الإله ، الصواني يوسف ، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

22- براهيمي عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ، 1996.

23- بوقارة حسين ، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، الجزائر: دار هومة، 2010.

24- تراون جان فرانسوا ، **المغرب العربي، الإنسان و المجال**، (ترجمة: على التومي، كارم داسي، عبد الكريم سالم)، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، 1997.

25- س. ناي جوزيف ، **المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ**، جامعة هارفارد.(ترجمة الدكتور احمد أمين الجمل) :الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية.

26- جامع محمد نبيل ، **اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي**، القاهرة:دار غريب،2000 .

27- دورتي جيمس وبالستغراف روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت والكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

28- هيجوت ريتشارد ، **نظرية التنمية السياسية**، (ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد)، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

29- هيتن بجورن ، **تأمل في التنمية**. (ترجمة: نيرمين الزفتاوي)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

30- والي عبد الهادي، الزيات السيد، **مدخل إلى علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

31- ولعلو فتح الله ، **نحن والأزمة الاقتصادية العالمية**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.

32- حمزة حموشان وميكا مينيو بالويللو، **الثورة القادمة في شمال افريقيا، الكفاح من اجل العدالة المناخية**، (ترجمة عباد مراد)، مؤسسة روزا لوكسمبورغ ومؤسسة بلاطفورم لندن وعدالة بيئية شمال إفريقيا، مارس 2015.

33- حلباوي يوسف ، **الصناعة والتكامل الاقتصادي العربي**، دمشق، ط1، 1989.

34- حسين عوض الله زينب ، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية**، مصر: دار الجامعة الجديدة،2004.

35- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1998.

36- حسين خليل ، **التاريخ السياسي للوطن العربي**، بيروت، 2014.

37- حشيش عادل احمد ، **العلاقات الاقتصادية الدولية، «دراسة لمظاهر ومشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر وفقا للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمستجدات ذات العلاقة بمعالمه النقدية والمالية والتجارية»**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

38- طالب محمد الحبيب ، الثورة والتكيف الإستباقي (حالة المغرب)، في عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

39- طلاس العجة ناهد ، **تحدي العولمة. إعادة تنظيم منظومة المبادلات الدولية أم تبدل حضاري؟ (العوامل، الآثار، البدائل)**، (ترجمة محمد عرب صاصيلا)، دمشق: مكتبة دار طلاس، 2008.

40- كروغمان بول ، **ضمير ليبرالي**، ترجمة محمد محمود التوبة، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2009.

41- لونيسي رابح ، **النظام البديل للاستبداد. تنظيم جديد للدولة والاقتصاد والمجتمع**، الجزائر: دار المعرفة، 2011.

42- لحرش كريم ، **الحكامة المحلية بالمغرب**، الرباط: مؤسسة الملك عبد العزيز، 2009

43- محي محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة ،«دراسة تحليلية مقارنة»**، مصر:مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 2004.

44- محمد سالمان، النخبة السياسية في المغرب، في: على الصاوي، **النخبة السياسية في العالم العربي**، ط.1، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1996.

45- مصباح عامر، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009.

46- مرابط فدوى ، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي.دراسة قانونية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

47- مراد علي عباس ، **المجتمع المدني والديمقراطية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

48- سالمان محمد ، النخبة السياسية في المغرب، في: على الصاوي، **النخبة السياسية في العالم العربي**، ط.1 ، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1996.

49- سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي: من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب)**، الجزء الأول، مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1994.

50- س . ناي جوزيف دوناهيو وجون د. ، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002.

51- سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 1999.

52- عبد الجابر تيم وآخرون، **مستقبل التنمية في الوطن العربي**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1998.

53- عبد الهادي يموت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل من أجل التنمية**، بيروت:معهد الإنماء العربي، ط3، 1983.

54- عبد الرحيم إكرام ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة...والتكتلات الإقليمية البديلة**، القاهرة:عربية لطباعة والنشر،ط1، 2000.

56- عدنان صافي، **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 1999.

57- عبد الله محمد عيسى وإبراهيم موسى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، بيروت، دار المنهل اللبناني، 1998.

58- محمد عبد الشفيع عيسى، **الشرق أوسطية ومكانة مصر العالمية**، مركز البحوث و الدراسات السياسية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهر 1996.

59- فيبر ماكس ، **الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات. السيادة**، (ترجمة محمد التركي)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2015.

60- صاغور هشام ، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي. الواقع والرهانات**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

61- صن أمارتيا ، **التنمية حرية**، (ترجمة شوقي جلال)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

62- قرم جورج ، **الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة. جذور إخفاق التنمية**، (ترجمة خليل احمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1993.

63- رضوان محمد ، **منازعات الحدود في العالم العربي، مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، بيروت: أفريقيا الشرق،1999.

64- شيات خالد ، **من التجزئة إلى الوحدة، قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014 .

65- شيف موريس و ل. وينترز ألن ، **التكامل الإقليمي و التنمية**، مصر: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ترجمة كوميت للتصميم الفني)، 2003 .

66- شرابي عبد العزيز ، *برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية*، في: مركز دراسات والوحدة العربية والمركز الجزائري للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، **الإصلاحات الاقتصادية سياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بيروت، ط1 ، 1999.

67- شرر فريدريك م. ، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**،(ترجمة علي أبو عمشة)، الرياض: العبيكان، 2002.

68- تومي عبد الرحمان ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2011.

69- تراون جان فرانسوا ، **المغرب العربي، الإنسان و المجال**، (ترجمة: على التومي، كارم داسي، عبد الكريم سالم)، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، 1997.

70- خدام منذر ، **العرب والعولمة**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

71- خير الله داود وآخرون، **الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي** ، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، 2015.

72- خليفة الكواري وآخرون ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.

73- خلف فليح حسن ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الأردن: مؤسسة الوراق، ط1 ، 2001.

74- غازي جرار أماني، **المواطنة العالمية**. ط1، عمان: دار وائل للنشر،2011

75- غليون برهان ، **النخبة والشعب**، سوريا: دار بترا للنشر والتوزيع، 2010.

76- غيلبين روبرت ، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

77- يوسف ناصر ، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة.دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

2. الموسوعات والمعاجم

78- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990.

79- الغنيمي عبد الفتاح مقلد ، **موسوعة المغرب العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، المجلد الأول، الجزء1و2 ط1 ، 1414هـ/1994م.

80- مسعود جبران ، **الرائد: معجم لغوي عصري**، بيروت:دار العلم للملايين،مارس 1992.

81- روبرتس جيفري واليستر ادواردز ، **المعجم الحديث للتحليل السياسي** ، (ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي) ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999

3. المقالات والدراسات:

82- إدريس محمد السعيد ، "الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية"، في: **مجلة السياسة الدولية**، مصر: مؤسسة الأهرام، عدد: 138، أكتوبر 1999.

83- أورتيز إزابيل ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، **الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. مذكرات توجيهية في السياسات**، نيويورك، 2007.

84- الجمعاوي أنور ، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، في: **دراسات سياسات عربية**، العدد 6، جانفي 2014، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2014

85- المالكي أمحمد ، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب"، **مجلة المستقبل العربي**، ع.224 ، ديسمبر 2006.

86- الأطرش محمد ،" حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، في **مجلة المستقبل العربي**، عدد 260، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

87- الحاج إسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، في: **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 9، معهد الحقوق، المركز الجامعي غرداية، 2010

88- الكتوت فهمي ، "أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني"، في: **الحوار المتمدن**، العدد 1795.

89- بودية خالد ،" شهر عسل بين الجزائر والمغرب"، في : **يومية الخبر**، 22/ 08/ 2016.

90- بودلال علي ، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010)"، في: مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، عدد 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

91- بودراع أحمد ،"نزاع الصحراء الغربية: خطة بيكر الثانية والسلام الموعود"، في: **مجلة المستقبل العربي**، عدد315، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2005 .

92- بوكبوس سعدون ،*" العولمة: تهديدات وفرص للبلدان السائرة في طريق النمو"* ، في:**مجلة دراسات اقتصادية**، مجلة صادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية-البصيرة- ، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد الخامس، سبتمبر 2005

93- بوكساني رشيد، دبيش أحمد، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"، في: **مجلة دراسات اقتصادية**، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، سبتمبر 2004.

94- بوضياف مليكة ، "تقييم الساسة البيئية في الجزائر في ظل العولمة"، مداخلة مقدمة في **الملتقى الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ماي 2009.

95- بوقنور إسماعيل ، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في موريتانيا : برادايم الانتقال ومقاربات التغيير السياسي"، في: **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

96- بن عنتر عبد النور ، "الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية"، في: "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، **مجموعة خبراء** ، عدد 6، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2011

97- بخوش مصطفى ، "آفاق مشروع الشراكة الأورو متوسطية و موقع العب فيه"، في: **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية.**

98- دياب أحمد ،*" المغرب والجزائر..تداعيات الخلاف حول الصحراء"* ، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 159، المجلد 40، جانفي 2005.

99- هلال علي الدين ، "حال الأمة العربية 2015-2016. العرب وعام جديد من المخاطر"، في : **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

100- هلال علي الدين ، النخبة السياسية، **محاضرات ألقيت لطلبة ماجستير علوم سياسية** ، نظم سياسية,،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس 2012.

101- ولد أباه عبد الله السيد ، "التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا" ، في: **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 198 ، بيروت، أوت 1995

102- حمدان كمال ،" *التعاون الاقتصادي العربي: لماذا التجزئة؟"* في: **مجلة العربي**، عدد 547، يونيو 2004.

103- حمدي عبد الرحمن حسن، "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية،" في: **مجلة المستقبل العربي**، عدد 258، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.

104- حسين عبيد منى ، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، في: **دراسات دولية**، عدد 51.

105- كمال صالح،" *نحو تطوير مؤشرات للتنمية البشرية خاصة بالدول العربية"*، في: **المؤتمر الإحصائي العربي الأول**، عمان الأردن، 12-13 نوفمبر 2007 .

106- كروان إبراهيم ، المعضلات العربية في التسعينات، **السياسة الدولية**، العدد 117، يوليو 1994.

107- مقدم رضا ، "الطريق إلى التكامل الأوروبي"، في: **مجلة التنمية والتمويل**، واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس 2014.

108- مسعي محمد ، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"،في: **مجلة الباحث**، عدد 10، 2012.

109- عبد المجيد قدي،" *الكوكبة وواقع دول العالم الثالث"*، في: **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم الإدارية، الجزء:37، رقم:2، 2001،

110- عبو عمر ، عبو هدى ، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، **ملتقى وطني حول: التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، الجزائر، جامعة الشلف، 27 افريل 2011.

111- عيسى محمد عبد الشفيع ، "نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي"، في: **مجلة السياسة الدولية**، عدد 136، مصر: الأهرام، أفريل 1999 .

112- صالحي صالح ،" الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة"، في: **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**. الجزائر:جامعة فرحات عباس : سطيف ، 8-9 ماي 2004.

113- صالحي صالح ،" *التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"*، في: **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 2003/2 ،الجزائر.

114- قرم جورج ،" الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي،** 2014.

115- قلالة سليم، دستوريون؟ أم في حاجة إلى دستور؟ **جريدة الشروق**، يوم 2016/01/01.

شارف عابد ، أزمة الصحراء الغربية: **حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير**، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2013

116- شريط عابد،" *الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي*"، في **المجلة السياسية**، عدد 153، مصر، 2003.

117- شيخ فتيحة ،" تحديات الأمن الاقتصادي والاجتماعي في منطقة المغرب العربي"، في: **الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في المنطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة**، يومي 03 و 04 نوفمبر 2009، جامعة تلمسان 2009.

118- تومي عبد الرحمن ،" العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي"، في : **مجلة دراسات اقتصادية**، عدد: 5 ، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، مارس 2005.

119- رمضاني محمد، "التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق الى الدمج الناجح"، **مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار وسبل الترويض**، سعيدة: المركز الجامعي مولاي الطاهر، معهد العلوم النجارية وعلوم التسيير، نوفمبر 2007.

120- ريكس غوش أتيش ،" في مركز الصدارة"، في: **مجلة التنمية والتمويل**، صندوق النقد الدولي: نيويورك، سبتمبر 2014.

121- غليون برهان ،" في إشكالية دراسة الديمقراطية في البلدان العربية "، باريس، فبراير 1995 ، في: **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 197 ، جويلية ، 1995

4. الرسائل والأطروحات:

122- بوزيد قدور ، "التكامل الاقتصادي العربي"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 1999،

123- بوضياف محمد ، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008

124- بلعور مصطفى ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية .دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية** ، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009-2010

125- بن موسى أحمد حسام ، "المنظومة الحزبية وإشكالية التوازن السياسي بالمغرب"، **دبلوم دراسات عليا في القانون العام**، المغرب، جامعة محمد الأول بوجدة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2001/2000.

126- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستديمة، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق** ، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

127- حفاف سعاد ، "المشاركة السياسية وشرعية السلطة في الجزائر والمغرب"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014 .

128- محرزي محمد عباس ، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع النقود والمالية**، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005 .

129- عبيرات مقدم ، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة،" **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002.

130- شيخ فتيحة، "الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة"، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام. 2006.

131- خنيش سنوسي ، "إستراتيجية إدارة حماية البيئة في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري**، ، بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1426هـ/2005 م.

5. التقارير والوثائق الرسمية:

132- اتحاد المغرب العربي، **المجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي**، الجزائر: مركز الطباعة لجامعة الجزائر.

133- اتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي في يوم 10 رجب 1388 الموافق ل 17 فبراير 1989.

134- الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد 12، 3 ربيع الأول عام 1431 هـ الموافق ل 17 فبراير 2010 م.

135- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريد الرسمية**، العدد 14، مارس 2016.

136- إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة -القطاع الاجتماعي- جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية. الهجرة الدولية والتنمية 2014**، القاهرة، 2014.

137- المملكة المغربية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار، "تقرير حول المبادلات التجارية الخارجية 2014-2015"، في: **www.mce.gov.ma**

138- المملكة المغربية، **الجريدة الرسمية**، العدد 5964 الصادرة بتاريخ 30 جويلية 2011.

139- جمهورية تونس، وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة، **التقرير الوطني حول وضعية البيئة 2013/2012**.

140- البنك الدولي، التقرير السنوي 2016،

file:///C:/Users/acer/Downloads/210852AR.pdf.

141- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2005: التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو**، نيويورك: البرنامج، 2005.

142- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2014، المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر**، نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.

143- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013. نهضة الجنوب** ، **تقدم بشري في عالم متنوع**، نيويورك، 2013.

144- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2015**، نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.

145- جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014.

146- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و آخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002** ،أبو ظبي: الأمانة العامة، 2002.

147- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، **الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، أبوظبي، 21-23 ديسمبر 2014.

148- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030**، باريس، 2015.

149- المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التطرف العنيف**، البنك الدولي، أكتوبر 2016.

150- صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي2015، مواجهة التحديات معا**، واشنطن: الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.

151- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، في:

http://www.amf.org.ae

152- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، على الموقع: **http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf**، **2016/02/06.**

6. مواقع الانترنيت:

153- إدريس أمحمد ، "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي"، في: "مجموعة الخبراء المغاربيين"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6، سبتمبر 2011، ص.1.، في: **www.cemi- tunis.org**

154- أوتاوي مارينا أوتاوي، "الدستور المغربي الجديد: تغيير حقيقي أم مزيد من المراوحة؟ "23 جوان 2001، في: **http:// carnegieendowment.org**

155- المديني توفيق ،" الأزمة الليبية بين الإرهاب الداعشي والعجز السياسي"، في:" مجلة الوحدة الإسلامية"، العدد 169، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، جانفي 2016، على الموقع: **http://www.beirutme.com/?p=16633**

156- المصطفى ولد سيدي محمد، "تأثير التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، في:.**http:/www.aljazeera.net**

157- التبادل التجاري بين دول الاتحاد المغاربي...وسبل تعزيزه"، في: **http://www.alakhbar.info/others/economie/123-2013-10-13-21-09-00.html**

158- بن عنتر عبد النور ، "الاتحاد المغاربي، بين الافتراض والواقع"، في: **http://www.aljazeera.net**

159- ———— ، "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"، في:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html

160- جاسم خيري عبد الرازق ،" *التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي*"، دراسات دولية، العدد 43، في :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60552

161- جاسم خيري عبد الرزاق ، "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، في: **http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94797**

162- مساوي عادل ، حامي الدين عبد العلي ، "المغرب العربي. التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، في: **http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf**

163- عبد اللطيف مصطفى وبن سانية عبد الرحمان، "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي". في: الملتقى الدولي الأول حول: «الاقتصاد الإسلامي: الواقع.... ورهانات المستقبل». يومي 23-24 فبراير 2015، في: **http/www.iefpedia.com/arab/wp.contents/uploads/2001/03/**

164- العربية، "المغرب والجزائر من الدول الأكثر إنفاقا على التسلح بالعالم"، على الموقع: **https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/d8eba8a6-ac07-4125-998f-f00c6ffe09ef** ، 2017/02/26.

II. باللغة الأجنبية

1.Ouvrages

1- ABDI Nourredine , **Algérie, Maghreb. Le pari méditerranéen**, Paris , 2003.

2- BADIE Bertrand, **L'IMPUISSANCE DE LA PUISSANCE .Essai sur les incertitudes et les espoirs des nouvelles relations internationales**, Paris : Fayard, 2004.

3- BADIE Bertrand et VIDAL Dominique, **Nouveaux acteurs nouvelle donne, l'état du Monde 2012,** paris : La Découverte, 2011.

4- BALTA Paul, **Le grand Maghreb, des indépendances à l'an 2000**, Alger : LAPHOMIC, 1990,

5- BAIROCH Paul, **Mythes et paradoxes de l'histoire économique**, Paris : La Découverte, 1994.

6- BARDOT Cristian, Guillemette Crouzet , Fabian Perrier**, Histoire-Géographie-Géopolitique-Economie. Moyen –Orient et Maghreb**, Paris : Pearson , 2010

7- BARRE R., BLARDONE G., DE BERNIS G.DESTANNE, et autres *: De la politique commerciale stratégique au commerce organisé*, **in : Nouveaux aspects des échanges internationaux, globalisation et régionalisation**, Paris :Ed. L'Epargne, 1994.

8- BATTISTELLA Dario, **Théories des relations internationales**, 3ème éd., Paris : Presses de Sciences Po, 2009.

9- BENACHENHOU Abdellatif , **Pour une meilleure croissance**, Alger : Alpha Design, 2008**.**

10- ———————————— , **Les nouveaux investisseurs**, Alger : Alpha Design, 2006.

11 ————————————, **Introduction à l'Analyse économique**, Alger : OPU , 1977.

12- ———————————— , **La fabrication de l'Algérie**, Alger : Alpha Design, 2009**.**

13- ———————————— **, Algérie la modernisation maitrisée, 2004.**

14- BENNABI Malek, **Vocation de l'Islam**, Alger : ANEP, 2006.

15- BESSIS Juliette, **Maghreb la traversée du siècle**, Paris : L'Harmattan, 1997.

16- BONNEFOUS Marc, **Le Maghreb repères et rappels**, Paris : centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes, 1990.

17- BOUZIDI Nachida, **Les enjeux économiques de l'Accord d'Association Algérie- Union Européenne.**

18- BRONDINO Michèle, **Le grand Maghreb : Mythes et réalités**, Tunis : Alif, 1990.

19- BRUNEL Sylvie, **Le Sud dans la nouvelle économie mondiale**, Paris: Collection major- presse universitaires de France,1995

20- BRZEZINSKI Zbigniew **, Le grand échiquier- L'Amérique et le reste du mode**, Bayard Centurium, Paris, 1997.
21- CALLIES DE SALIES Bruno, **Le Grand Maghreb contemporain entre régimes autoritaires et islamistes combattants**, Paris :librairie d'Amérique et d'Orient, 2010
22- CHAMUSSY Yves**,** *les effets sur les personnes, l'organisation et le fonctionnement* , in **:** M.Y.Ferfera, M.Benguerne, M.AISLI, **Mondialisation et modernisation des entreprises, Enjeux et trajectoires**, Alger : Casbah édition et CREAD, 2001.
23-CHARVIN Robert, **Les Tiers Mondes, du Sud aux Suds, panorama critiques**, Paris : Publisud, 2013.
24- CHOQUET C., O. DOLLFUS , E.LE ROY et VERNIERES , **Etat des savoirs sur le développemet** . Paris : Karthala, 1993.
25- CONSTANTIN Christian, **Intégration des Amériques ou intégration à l'économie américaine ? Notes et Etudes 2000-** Université du Québec Montréal, Mars 2000.

26- DAUMAS Lucile**, La Méditerranée, zone de prospérité partagée à la lumière du partenariat euro méditerranéen, quel volet social ?** Rabat, juillet 2000.
27- DELAS Jean –Pierre, **Economie contemporaine : Faits, Concepts, Théories**, nouvelle edition, Ellipses, 2008,
28- DEUBEL Philippe, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines** , France : Pearson Education, 2008
29- ECHAUDEMAISON Claude Danièle, **L'économie aux concours des grandes écoles, analyse économique et historique des sociétés contemporaines,** France : Ed.Nathan, 1996.
30- FAURE Justine , PROST Yannick , **Relations internationales , Histoire, questions régionales, grands enjeux**, Ellipses, 2008.
31- FONTANEL Jacques, **Géoéconomie de la globalisation**, Alger : office des publications universitaires, GRENOBLE : Université Pierre MENDES France, 2005
32- GARDET Louis, **L'Islam, religion et communauté**,1967
33- GAZIBO Mamoudou, Jam JENSON, **La politique comparée :fondement, enjeux et approches théoriques**, Canada : les presses de l'Université de Montréal,2004.
34- GOUMEZIANE Smail, **La tiers mondialisation, Essai sur le nouvel ordre mondial et son impact sur les pays du tiers monde et de l'Est**, Alger : EDIF2000,2005.
35- GRIM Nordine, **L'Economie Algérienne Otage de la Politique**, Alger : Editions CASBAH, 2004.
36- GSELL Stephane GSELL, **Histoire ancienne de l'Afrique du Nord**, Paris.

36- GUECHI Djamel-Eddine, **L'union du Maghreb arabe, Intégration régionale et développement économique,** Alger : CASBAH édition, 2002.

38- GUILLOCHON BERNARD, **Théories de l'échange international**, Paris : presses universitaires de France, 1ere éd., 1976.
39- HARRISON Reginald J.**, Europe in question, theories of regional international integration**, London: George Allen and Unwin Ltd, .1997
40- HEDIR Mouloud**, L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC**, Alger : ANEP, 2003.
41- HOSELITZ Bert F. et MOORE Wilbert, **Industrialisation et société**, UNESCO , 1963.
42- HUGUON Philippe, **les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003
43- ——————— , **Géopolitique de l'Afrique**. Paris, Armand Colin, 2009.
44- JOSE Maria, MARQUEZ Mella, *Ouverture extérieure et disparités territoriales au Maghreb*, **Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe**, Sousse 20-21 septembre 2002.
45- Jouvenel B., **Prospective économique**, Paris: LGDI, 1966
46- KAHNERT F. et autres, **Intégration économique entre pays en voie de développement**, Paris : centre de développement de l'organisation de coopération et développement économiques, 1966
47 - KRUGMAN Paul ,**La mondialisation n'est pas coupable. Vertus et limites du libre échange**, (traduit par Anne Saint-Girons), Alger : Casbah éditions,1999.
48- LAIDI Zaki, **Un monde privé de sens,** Paris : Hachette Littératures, 2éme édition, 2006.

49- ——————— , **géopolitique du sens**, Paris : Desclée de BROUWER, 1998.
50- LAKHAL Mokhtar, **L'émancipation contrariée du Maghreb**, Paris : L'Harmattan, 2009.
51- LAROUI Abdallah, **L'histoire du Maghreb : Un essai de synthèse**, Paris : Maspero, 1970.
52- LE TOURNEAU Roger et autres**, L'unité maghrébine. Dimensions et perspectives**, Paris : centre national de la recherche scientifique, 1972.
53- LEVEAU Rémy et CHARILLON Frédéric , **Afrique du Nord Moyen Orient, les incertitudes du « Grand Moyen-Orient »**, Paris : L adocumentation Française, 2005
54- MABTOUL Abderrahmane et SARI Camille , **Les enjeux géostratégiques de l'intégration du grand Maghreb**, Alger : Anouar Elmaarifa, 2014.
55- Leila MELBOUCI BELHOUT , **Economie de l'entreprise algérienne**, Alger : Editions El-Amel, 2009.

56 - MICHEL Denis et RENOU Dominique, **Code commenté de l'Union Européenne**, Paris : Ed. DE VECCHI S.A.
57- MOATASSIME Ahmed, **Langages du Maghreb face aux enjeux culturels euro-méditerranéens**, Paris : l'Harmattan, 2010.
58- NAHAVANDI Firouzeh **, Du développement à la globalisation. Histoire d'une stigmatisation.** Bruxelles : BRUYLANT, 2eme ed., 2005.
59- NEMO Philippe , **Histoire des idées politique, aux temps modernes et contemporains,** France : PUF , 2009 .
60- PAQUIN Stéphane, **Economie politique internationale**, 2ème ed, Paris : Montchrestien, 2009.
61- POURTIER Roland, DUGOT Philippe et autres, **Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient**, Paris : Nathan
62- RAZAVI Hssein , NZABANITA Emanuele, et ANTI Emanuele, « secteur de l'énergie »,in : Banque africaine de développement, **Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale. Défis et opportunités**, Tunisie, 2012.
63- RUBEN N'DONGO Manuel, **Nord-Sud à l'ère de la globalisation**, Paris : La compagnie littéraire, 2009.
64- SAHLI Mohamed Chérif, **Décoloniser l'histoire ; introduction à l'histoire du Maghreb**, Paris : Maspero, 1965.
65- SARI Camille, **Algérie et Maroc: Quelles convergences économiques?**

Paris: Cabrera, 2011.

66- SCHEMEIL Yves, **Introduction à la science politique. Objets, méthodes, résultats**, Paris : Presses de sciences PO et DALLOZ , 2010.
67- SEMOUD Bouziane, **Maghreb et Moyen Orient dans la mondialisation**, Paris : Armand Colin, 2010.
68- VEDIE Henri-Louis, **Maroc l'épreuve des faits et des réalisations**, Paris : ESKA, 2009.

2.Dictionnaires et Encyclopédies :

69- LACOSTE Yves, **Dictionnaire géopolitique**, Paris : édition mise à jour Flammarion, 1995
70- CORDELLIER Serge**, Le dictionnaire historique et géopolitique du 20e siècle**, Paris : La Découverte, 2000.

3. Thèses :

71- Mohamed Ben El Hassan ALAOUI, **La coopération entre l'Union Européenne et les pays du Maghreb**, (Thèse de doctorat d'état en droit), Paris : NATHAN, 1994.
72- TAMANI Fadhila , « intégration économique régionale au Maghreb :enjeux, contraintes et perspectives », **mémoire de Magistère en sciences économique**, université de Tizi ouzou, 2012.

4.Revues et Etudes :

73- ADDI Lahouari, « *Pour un Maghreb des sociétés* », **Le Quotidien d'Oran**, 14/05/2005
74- AOUIDEF Amar, « *Globalisation, mondialisation et intégration de l'Algérie dans l'économie internationale* », in **: revue algérienne des sciences Juridiques, Economiques et Politiques**, Alger : Office National des Travaux Educatifs, V.39, N° 2, 2002.
75- AOUIDEF A., « *Intégration à l'économie mondial* », in **: MUTATIONS**, Alger, n°22, décembre 1997.
76- BELABES Salah Eddine, « Ruée vers le pétrole », in **: El Watan**, 21/06/2005.
77- BEN ABDELAZIZ Mustapha, « Le concept d'intégration économique », in : **colloque national sur : Maghreb et mutations régionales : quelle(s) synergie(s) face aux nouveaux défis,** , cercle national de l'Armée, mercredi 15 janvier 2014.
78-BENBITOUR Ahmed, « Privatisation et Développement »,
79- Bensalem Hatem, "Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen", In : **Etudes Internationales**, N°40, Mars 1991.

80- BILLION Didier, COLDEFY Alain et LABÉVIÈRE Richard, **Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée - EPS 2012-52**, paris : institut de relations internationales et stratégiques, octobre 2013.
81- BLIN louis et GOBE Eric , L'UNION DU MAGHREB ARABE :UN BILAN DE L'INTÉGRATION ÉCONOMIQUE, in : **Annuaire de l'Afrique du Nord** ,Tome XXVIII, Paris : CNRS, 1991.
82- BOULARES Habib, « L'UMA telle qu'elle est », in : **Etudes internationales**, N° 101 ,Tunis, décembre 2006 .
83- BONNEFOUS Marc, "Réflexion sur une politique Arabe", **Revue Défense Nationale**, Aout/Septembre 1998.
84- BOURICHE Riadh, « *Les choix de la localisation des entreprises et les mécanismes de la concurrence spatiale* », in : **Le Quotidien d'Oran**, 27/04/2006.
85- BOUZID Abdelmadjid, ***Qu'est-ce qui attire l'investissement direct étranger ?*** In : **Le Quotidien d'Oran,** 20 avril 2006.
86 - ———————— , « Tunisie : une économie qui tourne », in : **Le Quotidien d'Oran**, 09/06/2005.
87- BOUVET Laurent , « La renaissance de la philosophie politique aux Etats - Unis », in : **Magazine littéraire.**
88- CAMAU Michel, « Changement politiques et problématique du changement », in: **Changements politiques au Maghreb (**Collections d'études de l'annuaire de l'Afrique du Nord), Paris: CNRS, 1991.
89- CATUSSE Myriam E et DESTREMAU Blandine , « L'état social à l'épreuve de ses trajectoires au Maghreb », in : **L'Etat face aux débordements**

du social au Maghreb (formation, travail et protection social), Paris : IREMAM-KARTHALA , 2009.
90- De BERNIS Gérard Destanne, « Deux stratégies pour l'industrialisation du Tiers Monde. Les industries Industrialisantes et les options Algériennes »,in : **Tiers-Monde** , Volume 12, N° 47 , 1971.
91- DE RATO Rodrigo, « *L'intégration, clef de la croissance* », in : **El Watan**, n° 4426, 11/06/2005.
92- DESRUE Thierry , HERNANDO de LARRAMENDI Miguel, « S'opposer au Maghreb », in : **L'année du Maghreb**, Paris : CNRS, 2009 .
93- ELSENHANS Hartmut, « La théorie de la croissance endogène modifie-t-elle radicalement la théorie du développement ? » in : **Revue Tiers Monde**, tome XLI , Paris : Presses universitaires de France, 2000.
94- FOUQUIN Michel, Jean-Marc SIROEN, *Régionalisme et multilatéralisme sont-ils antinomiques ?In :* **Revue : Economie Internationale**, N°74 ,2eme trimestre, 1998 , Paris .
95- FRANK Andre Gunder, **Latin America: Under developpment or revolution**, new York, Monthly Review, 1966.
96- GHALIOUN Burhan, « Les mutations internationales et l'avenir du Monde arabe » in : **Repères (Economie, Commerce et Mondialisation)**, N° 04, 1997.
97- HALLICHE Djamila , « Colloque international sur l'innovation le développement inclusif en Afrique », in : **Elwatan**,12/01/2017.
98- KHERBACHI Hamid, OUCHICHI Mourad et OUKACI Kamel « ANALYSESYNTHETIQUE ET CRITIQUE DU PARTENARIAT EURO-MAGHREBIN », in : **Revue des Sciences Économiques et de Gestion**, 2005.
100- LAMLOUM Oulfa , Tunisie : quelle « transition démocratique » ?, in : **dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du nord Collection « études de l'Annuaire de l'Afrique du Nord »**, Paris : CNRS , 2001.
101- MAKBOUL ElHadi, *Partenariat Union Européenne -Algérie. Quelles perspectives de développement ?* In : **Séminaire international L'Accord d'association et les perspectives de coopération entre l'Algérie et l'Union européenne**. Co-organisé par la Fondation Konrad Adenauer et le CENEAP, Alger, 18-19 mars 2002.
102- MALTI Djallal, « Algérie : guerre au sommet, » In : **croissance ; le monde en développement** 422, janvier 1999.
103- MAZOUZ Bachir , « Les institutions internationales et le renouveau administratif des états de l'UMA : Entre universalité des valeurs et spécificités nationales des pratiques de gouvernance », in : **idara (revue de l'école nationale d'Administration)**, v.17, n°33 , Alger, 2007.
104- METHAMEN Raouchen, M'HENNI Hatem, *«Fosse numérique» et retard technologique ; une illustration empirique dans le cadre des pays du bassin méditerranéen,* in : **Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe «Intégration Euro -méditerranéenne et évolution structurelles et**

institutionnelles des économies méditerranéennes», Tunisie : Sousse, 20-21-septembre 2002.
105- MIOTI Luis , QUENAN Carlos, WINOGRAD Carlos , *Spécialisation internationale et intégration régionale : l'Argentine et le Mercosur*, in : **Économie internationale** .
106- MOKADEM Ahmed, *La question de l'emploi en Algérie au cours de la transition*, in : Institut maghrébin d'Economie Douanière et Fiscale, **Les réformes économiques au Maghreb**, Algérie, 1995.
107- OBSERVATOIRE DES MUTATIONS POLITIQUES DANS LE MONDE ARABE**,** MOHSEN-FINAN Khadija, **Le printemps Arabe reconfigure l'environnement du Maghreb**, ,Paris : IRIS , 2014.
108- ROCHER Guy , "Multiplication des élites et changement social au Canada français", **Revue de l'Institut de sociologie**, n°1, Bruxelles : Université libre de Bruxelles , 1968.
109- ROSANVALLON Pierre, « L'universalisme démocratique : histoire et problèmes » ;in : **ESPRIT**, Paris, Janvier 2008.
110- SID AHMED Abdelkader, « Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : L'impératif de Barcelone, rapport introductif », in : **Annuaire de l'Afrique du Nord 1996 (encyclopédie annuelle du Maghreb)**, Paris : Ed.CNRS, 1996.
111- SLIMANI Salah, ***Le FMI veut accélérer les réformes***, in : **El Watan**, 22/11/2005
112- SLIMANI Salah, "Zone de libre échange avec l'Union européenne, La Tunisie entame la course..", **EL Watan Economie**,du 6 mai au 12 juin 2005, dossier 5.
113- SQALLI Hassan, *«Accession de l'Algérie à l'OMC et négociation d'un accord d'association avec l'Union européenne : intégration à l'économie mondiale»,* in **:** **MUTATIONS,** N° 22, décembre 1997, Alger, 1997.

5.Rapport et Documents Officiels :

114- Conseil National Economique et Social, **Bultin officiel,avis, Recommandations, Rapports et Etudes du CNES** , 26ème session Plénière du 03 et 04 juillet 2005.
115- CNIS (Centre National de l'Informatique et des Statistiques), **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, 2005.
116- CNUCED, *Rapport sur l'investissement dans le monde 2015. Vue d'ensemble. Reformer la gouvernance de l'investissement international,* in : **http://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/wir2015overview_fr.pdf**
117- CNUCED (conférence des nations unies sur le commerce et le développement), **Rapport sur le commerce et le développent,2014**, New York et Genève,2014.

118- CNUCED (Conférence des nations unies sur le commerce et le développement), **Rapport sur le commerce et le développement 2003**, New York et Genève , 2003.
119- CNES, **Rapport national sur le développement humain 2003**, Algérie, 2003.
120- ONS, **Annuaire statistique de l'Algérie**, n°20, chapitre XVII : commerce extérieur ***Les échanges connaissent une récession entre les pays maghrébins***, in **: http://www.bladi.net/pdf**
121- PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 2005**, Paris : ECONOMICA, 2005.
122- International Monetary fund, « Corruption : Costs and Mitigating Strategies", http://www.imf.org, 14/11/2016.:
123- Economic and Social Affairs, Committee for Development, **Global Governance and Global Rules for Development in the Post- 2015 Era** United Nations, 2014.
124- Freedom House, **Freedom in the world 2016, Anxious Dictators, Wavering Democracies: Global Freedom under Pressure** , New York, 2016.

6.Sites internet

125- ADAIR Philippe **, «** *L'économie informelle au Maghreb : une perspective comparatiste »*, Université Paris XII, GRATICE, in: **http://www.univ-paris12.fr/www/labos/gratice/Adair.rtf.**
126- ANDERSON Lisa , « la Libye de Kadhafi, février 2002 », in : **http://www.ceri-sciences-po.org.**
127- **DAY Maguy, «** *Les multinationales investissent davantage dans les pays de l'OCDE »***, in : www.lemonde.fr,**
128- EURO MED INVEST , « Séminaire « L'Intégration Economique du Maghreb : Le rôle du secteur privé » Synthèse et conclusions », **,** Parc du Kram – Tunis, 16 Octobre 2014, in :**http://www.animaweb.org/sites/default/files/kcfinder/files/EMI_S%C3%A9minaire_Int%C3%A9gration_Maghreb_Synthese_21-10-2014.pdf .**
129- FILALI Mohammed , « *Quelle intégration pour un développement autocentré du Maghreb à l'ère de la mondialisation* **? »** In **: www.unites.uqam.ca/aep/vei/Filali2.pdf**.
130- GOUMEZIANE Smail, « *L'Euro- Maghreb entre deux eaux »*, in : **www.l'Euro-Maghreb entre deux eaux.htm .**
131- HUGUON Philippe**, «** *Analyse comparative des processus d'intégration économique régionale »*, le Cered/FORUM et le Cernea, Université de Paris X-Nanterre,
in : **http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Analyse_comparative_des_processus_d_integration_economique_regionale.pdf.**

132- MEBTOUL Abderrahmane , **«** *Création de la Banque maghrébine d'investissement et du commerce extérieur : quelles perspectives pour l'intégration?* » **in http://www.algerie1.com/affaires/creation-de-la-banque-maghrebine-dinvestissement-et-du-commerce-exterieur-quelles-perspectives-pour-lintegration.**
133- ROZENBLAT Céline, ***Intégration dans le commerce international: l'évidence du graphique triangulaire***, in : **http://mappemonde.mgm.fr/num3/art04302.html**.
134**-** *Conférence internationale sur le commerce et l'investissement «Pour une Afrique qui tire bénéfice de la mondialisation»*, Dakar, Sénégal, 23-26 avril 2003, in **: www.investrade-inafrica.org**.
135- **http://arabic.news.cn/arabic/2015-02/18/c_134004547.htm .**
136- **http://www.toutdz.com .**
137- *« La modernisation militaire de la Chine: une analyse des capacités actuelles et des efforts de montée en puissance », Université Laval,* Juin 2011, in:**http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Documents/LaModernisationMilitairedelaChine_28juillet_.pdf.**
138- L'homogénéité du Maghreb : un enjeu stratégique, in : **http://www.infoguerre.com/24/11/15**
139- Liste des Membres et Observateurs, in **:** **http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm.**
140- CENEAP, Panorama des économies maghrébines contemporaines, Alger, 1991.
141- « LA LIBYE APRÈS KADHAFI: TRANSITION POLITIQUE ET OPTIONS OCCIDENTALES »in : **http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/CSS-Analysen-100-FR.pdf.**
142- **http://cartoflash.free.fr/motcle/page/caem.htm**
143- Juyoung Cheonge and Kar-Yiu Wong , "Economic Integration, Trade Diversion, and Welfare Change", November 30, 2007, pp.3-7, in : **https://faculty.washington.edu/karyiu/papers/trade-divert.pdf.**
144-**http://www.lemonde.fr/economie/article/2008/10/14/nobel-paul-krugman-analyste-de-la-concurrence-imparfaite_1106693_3234.html**.
145- Steven COISSARD, « Perspectives. La nouvelle économie géographique de Paul KRUGMAN Apports et limites », **revue : économie régionale et urbaine,** p.6. in ***:*** **https://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2007-1-page-111.htm.**
146- Mokeddem Mohamed **, «** Intégration économique régionale au Maghreb : enjeux et perspectives », **http://www.amadeusonline.org**.

الفهرس

ال

مف

الفصل **100**

تمهيد..... 14

المبحث الأول: الاندماج الإقليمي، المفاهيم والنظريات..... 15

المبحث الثاني: التنمية، المفهوم والنظريات..... 57

المبحث الثالث: التنمية كهدف للاندماج الإقليمي 87

خلاصة واستنتاجات..... 99

الفصل الثاني: الأنظمة السياسية المغاربية ومسار الاندماج الإقليمي..... **101-171**

تمهيد..... 102

المبحث الأول: المغرب العربي، التاريخ والجغرافيا..... 105

المبحث الثاني: الإطار السياسي والثقافي للبلدان المغاربية..... 112

المبحث الثالث: دور الديمقراطية والنخب في عملية البناء المغاربي..... 141

خلاصة واستنتاجات..... 171

الفصل الثالث: الاقتصادات المغاربية بين فرص التكامل ومتطلبات التنمية..... **173 -256**

تمهيد..... 174

المبحث الأول: الموارد المتاحة للدول المغاربية 158

المبحث الثاني: أنظمة الإنتاج الاقتصادي..... 177

المبحث الثالث: الإصلاحات الهيكلية على مستوى اقتصاديات الدول المغاربية 190

المبحث الرابع: التنمية المستدامة..... 223

المبحث الخامس: مؤشرات الفشل النسبي لسياسات التنمية المغاربية..... 244

خلاصة واستنتاجات..... 254

الفصل الرابع: المبادرات والانجازات في إطار عملية البناء المغاربي..... **257 -292**
تمهيد..... 258
المبحث الأول: الرهانات الحالية من أجل قراءة جديدة للمغرب العربي..... 294
المبحث الثاني: المبادرات والانجازات في إطار عملية البناء المغاربي..... 262
المبحث الثالث: مبادرات إحياء مسار البناء المغاربي..... 287
خلاصة واستنتاجات..... 292
الفصل الخامس: المغرب العربي في العلاقات الدولية..... 293 -352
تمهيد..... 294
المبحث الأول: التغيرات الدولية في عصر العولمة..... 295
المبحث الثاني: المنطقة المغاربية والنظام الدولي 320
المبحث الثالث: العلاقات المغاربية –الأوروبية..... 333
المبحث الرابع: التفاعلات المغاربية– الدولية والإقليمية الأخرى 345
خلاصة واستنتاجات..... 352
الفصل السادس: مستقبل المغرب العربي في ظل العولمة..... 353-396
تمهيد..... 354
المبحث الأول: التحديات الداخلية..... 355
المبحث الثاني: التحديات العالمية..... 367
المبحث الثالث: أساليب وطرق تفعيل الاندماج المغاربي..... 371
المبحث الرابع: مستقبل الاندماج الإقليمي في المنطقة المغاربية 390
خلاصة واستنتاجات..... **396**
الخاتمة..... **398-405**
الملاحق..... **407**
قائمة المراجع..... **413**
الفهرس..... **442**
الملخص بالعربية والفرنسية..... **446**

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للاندماج الإقليمي والتنمية

المبحث الأول: الاندماج الإقليمي، المفهوم والنظريات

المبحث الثاني: التنمية، المفهوم والنظريات

المبحث الثالث: التنمية كهدف للاندماج الإقليمي

الفصل الثاني: الأنظمة السياسية المغاربية ومسار الاندماج الإقليمي

المبحث الأول: المغرب العربي، التاريخ والجغرافيا

المبحث الثاني: الإطار السياسي والثقافي للبلدان المغاربية

المبحث الثالث: دور الديمقراطية والنخب في عملية البناء المغاربي

الفصل الثالث: الاقتصادات المغاربية بين فرص التكامل ومتطلبات التنمية

المبحث الأول: الموارد المتاحة للدول المغاربية

المبحث الثاني: أنظمة الإنتاج الاقتصادي

المبحث الثالث: الإصلاحات الهيكلية على مستوى اقتصاديات الدول المغاربية المبحث الرابع: التنمية المستدامة

المبحث الخامس: مؤشرات الفشل النسبي لسياسات التنمية المغاربية

الفصل الخامس:المغرب العربي في العلاقات الدولية

المبحث الأول: التغيرات الدولية في عصر العولمة

المبحث الثاني: المنطقة المغاربية والنظام الدولي

المبحث الثالث: العلاقات المغاربية – الأوروبية

المبحث الرابع: التفاعلات المغاربية– الدولية والإقليمية الأخرى

الفصل السادس: مستقبل المغرب العربي في ظل العولمة

المبحث الأول: التحديات الداخلية

المبحث الثاني: التحديات العالمية

المبحث الثالث: أساليب وطرق تفعيل الاندماج المغاربي

المبحث الرابع: مستقبل الاندماج الإقليمي في المنطقة المغاربية

مقدمة

الخاتمة

المراجع

الملاحق

الفصل الرابع: المبادرات والانجازات في إطار عملية البناء المغاربي

المبحث الأول: الرهانات الحالية من أجل قراءة جديدة للمغرب العربي

المبحث الثاني: المبادرات والانجازات في إطار عملية البناء المغاربي

المبحث الثالث: مبادرات إحياء مسار البناء المغاربي

الفهرس

الملخص

التي

التي

فهي

لأكثر

م وكذا

المسائل البيئية.

هذه التحديات والرهانات تبرر ذاتها ضرورة الاندماج الإقليمي في المنطقة، خاصة مع توفر إمكانيات حقيقية، ناتجة عن عوامل طبيعية وإنسانية وأخرى اقتصادية تحتاج إلى حوكمة رشيدة اقتصادية وسياسية لاستغلالها.

ثلاث مقاربات كان بإمكانها أن تدفع نحو اندماج وتعاون حقيقي في المنطقة.

أولا: المقاربة الأمنية، التي ترتكز أساسا حول الكفاح ضد الإرهاب. وثانيا: المقاربة السياسية والتاريخية القائمة على عوامل وحدة الشعوب المغاربية (اللغوية والتاريخية والدينية)،

وثالثا المقاربة الاقتصادية التي تستند إلى وجود عوامل موضوعية لتكامل الأسواق والمنتجات المغاربية التي يمكن أن تنتج وحدة اقتصادية إقليمية تسهل عملية جلب الاستثمارات الأجنبية وتكسبها قوة تفاوضية إقليمية ودولية. هذه المجالات الثلاثة يمكنها أن تجتمع في نموذج وظيفي، حيث أن تحقيق الاندماج في أحد القطاعات يمكن أن يؤدي إلى التقارب في القطاعات الأخرى.

فالاندماج على مستوى المنطقة، يفترض إقامة سياسات مشتركة في مجال الطاقة والصناعة والزراعة والمالية والتجارة والنقل والتكوين والبحث العلمي، والبيئة، والثقافة والأمن..الخ.

Résumé en langue française

L’étude du processus de l'intégration régionale maghrébine, nous permet de comprendre les défis et les enjeux communs auxquels sont confrontés les cinq pays du Maghreb. Ces défis, qui sont principalement liés à la problématique du développement. Cette problématique qui est elle-même confronté -dans un contexte de mondialisation- à des défis complexes dépassant les frontières des Etats. Pour cela, elle nécessite un travail de coordination entre les différentes catégories de la société et entre les pays. Pour mieux répondre aux questions les plus pressantes de notre temps, de l'éradication de la pauvreté, le sous-développement, les questions de sécurité et de la paix, ainsi que les questions environnementales.

Ces défis et enjeux justifient la nécessité d'une intégration régionale, fondé sur la disponibilité de potentiels réels, résultant de facteurs naturels et humains. Néanmoins qui ont besoin d’une bonne gouvernance économique et politique.

Trois approches auraient pu objectivement inciter le Maghreb à une meilleure intégration et coopération.

Tout d’abord l’approche sécuritaire, basée autour d’un combat contre le terrorisme. Deuxièmement, l’approche historique et politique, résidant dans la croyance d’une unité du peuple maghrébin (linguistique, religieuse et historique). Enfin l’approche économique fondée sur certaines complémentarités de marché, de produits et une certaine vision pragmatique d’une union économique pour attirer mieux et plus l’investissement étranger et avoir une meilleure position lors des négociations internationales ou régionales. Ces trois dimensions peuvent se rejoindre dans un modèle fonctionnaliste ou l’accomplissement de l’une de ces dimensions aboutirait au rapprochement sur les autres.

Ainsi l'intégration de la région, doit établir des politiques communes dans le domaine de : l'énergie, l'industrie, l'agriculture, les finances, le commerce, le transport, l'environnement, la formation, la recherche scientifique, la culture et la sécurité.